جامعة
عبد الحميد بن باديس بمستغانم
الجزائر

مجلة الاستراتيجية والتنمية

خاص بفعاليات الملتقى العلمي الدولي الأول حول:
الاقتصاد البنفسجي لدعم أبعاد التنمية المستدامة
المنظم يومي 08 و09 جويلية 2020م بجامعة مستغانم - الجزائر



مجلة الاستراتيجية والتنمية

المجلد (10)، عدد خاص (الجزء الثالث)

مجلة الاستراتيجية والتنمية

مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في المجال الاقتصادي

تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

بجامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم – الجزائر

P-ISSN: 2170-0982 / E-ISSN: 2600-6839 / ISBN: 2011-4793 / Class:B

الرئيس الشرفي للمجلة: أ.د. مصطفى بلحاكم- مدير جامعة مستغانم

مدير المجلة: **أ.د. العجال عدالة**

مدير مساعد: د. أمحمد بلقاسم

رئيس التحرير: د. محمد محمود محمد عيسى

رئيس لجنة القراءة ومستشار قانوني: د. جيلالي بوشرف

مدير النشر الالكتروني: د. عبد الله محمد النهاري - اليمن

نائب رئيس التحرير: د. محسن سالم براهمي - تونس

أعضاء هيئة التحرير:

د محمد العيد بيوض	د. محمد هاني
د. بلقاسم بن علال	د. يحي حولية
د. عبد القادر بسبع	د. فاطمة لعلمي
د. خالدية بوجنان	د. أمينة مرابط
د. نسيمة جلولي	د. فتيحة مختاري
د. يسين سي لاخضر غربي	د. عبد الحق طير

خلية الإعلام الآلي :

د. نظرة رشيدي سيدهم	أ. علي بوجلال
د. بن موفق زروق	أ. كريمة جلام
أ. سامية دريسي	أ. خالد مدخل

مجلة الاستراتيجية والتنمية
مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي
P-ISSN: 2170-0982 / E-ISSN: 2600-6839 / ISBN: 2011-4793/ Class:B

تقديم المجلة

مجلة " الاستراتيجية والتنمية "هي مجلة علمية دولية محكمة نصف سنوية مجانية، تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بجامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم- الجزائر. تفتح فضاء لجميع أصحاب القدرات العلمية في الجزائر وخارجها للمساهمة بأعمالهم العلمية المتسمة بالجودة والأصالة والمحررة بإحدى اللغتين: العربية أو الإنجليزية والتي لم يسبق نشرها.

تهدف المجلة إلى نشر البحوث العلمية الأصيلة من طرف الباحثين والأساتذة وطلبة الدكتوراه وذلك بهدف تعميم نشر المعرفة والإطلاع على البحوث الجديدة والجادة وربط التواصل بين الباحثين كما تهدف المجلة إلى إتاحة الإطلاع على البحوث والدراسات لأكبر عدد ممكن من الباحثين عبر إصداراتها المطبوعة والالكترونية. وهي تهتم بالمجالات التالية:

- الاقتصاد، الاقتصاد القياسي والمالية؛
- الأعمال، الإدارة والمحاسبة؛
- المحاسبة؛
- إدارة الأعمال والإدارة الدولية؛
- التسويق؛
- السلوك التنظيمي وإدارة الموارد البشرية؛
- الاستراتيجية والإدارة؛
- السياحة والترفيه وإدارة الفنادق؛
- العلاقات الصناعية؛
- اقتصاد إسلامي.

تحت رعاية

البروفيسور مصطفى بلحاكم

مدير جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم - الجزائر

الملتقى العلمي الدولي الأول:
الاقتصاد البنفسجي لدعم أبعاد التنمية المستدامة
المنظم يومي 8 و 9 جويلية 2020م

إشراف عام

د. عبد القادر شاعة

عميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم -الجزائر

رئيس المؤتمر

أ.د. العجال عدالة

مدير مخبر البحث"STRATEV" بجامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر

رئيسة اللجنة العلمية

د. وهيبة قحام / جامعة سكيكدة، الجزائر

توطئة:

يرتكز الاقتصاد المستدام على جعل استخدام الموارد الطبيعية والموارد البشرية أكثر كفاءة ويقلل من تبعيته لتقلبات أسعار المواد والطاقات، والذي يراعي ويرتكز على تحقيق الجوانب البيئية، الجوانب الاجتماعية والجوانب الثقافية، وهذه الأخيرة تتمثل في الاقتصاد البنفسجي الذي لم يأخذ حقه بعد في الدراسات والأبحاث رغم أهميته، فهو تحالف جديد بين الثقافة والاقتصاد، يؤكد على ضرورة إضفاء طابع إنساني على العولمة واستخدام الثقافة للتوفيق بين التنمية الاقتصادية والاستدامة، وهناك من اعتبره نموذجا قائما على التنمية الثقافية للخروج من الأزمات الاقتصادية، حيث يمكن للثقافة إعادة توجيه اقتصادات الغد، وإعطاء معنى متجدد للأنشطة الإنتاجية.

الاقتصاد البنفسجي هو أكثر من مجرد المطالبة بمصطلح جديد، لأن أبعاده تجاوزت القيم الاقتصادية للمخرجات الثقافية، إذ أنه أصبح يساهم في خلق بيئة ثقافية أكثر ثراء وتنوعا، مما يجعلها محركا أساسيا للتقدم والرخاء.

وفي هذا السياق؛ جاء هذا الملتقى الأكاديمي الدولي للبحث عن مختلف الآليات والأنشطة البنفسجية التي تساهم في إثراء قيمة الخدمات والمنتجات من خلال تعظيم البعد الثقافي، وبناء نظام اقتصادي يُعظم بيئة العمل ويحقق الاستدامة، وهو ما يدعم تحقيق التنمية المستدامة.

أهداف المؤتمر

نهدف من خلال هذا الملتقى الدولي إلى:

- التعريف بالمقاربات والمفاهيم الخاصة بالاقتصاد البنفسجي وعلاقته بالتنمية؛
- التوصل إلى تعريف شامل للاقتصاد البنفسجي ووضع دراسات وأبحاث أولية ذات الصلة بالموضوع؛
- إبراز العلاقة بين الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد المستدام كأحد ركائزه، وتسليط الضوء على علاقته وترابطه وتكامله مع المصطلحات الاقتصادية وعلى رأسها الاقتصاد الأخضر؛
- الوقوف على التحديات التي تواجه الاقتصاد البنفسجي في ظل العولمة؛
- تعزيز الوعي لدى الباحثين وأصحاب القرار بضرورة دعم تبني الاقتصاد البنفسجي؛
- تعزيز القيم الثقافية المحلية وتعميق إدراك الأفراد بأهميتها الاقتصادية؛

- إبراز أهمية الاقتصاد البنفسجي في تحقيق التنمية المستدامة؛
- الوقوف على الأنشطة البنفسجية ودورها في ضمان الاستدامة؛
- عرض تجارب ومشاريع تبنت الاقتصاد البنفسجي لدعم التنمية المستدامة؛
- البحث عن المعايير المختلفة لقياس البصمة الثقافية.

محاور المؤتمر

المحور الأول: الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد المستدام

- الاقتصاد البنفسجي نموذج للاقتصاد المستدام: تأصيل نظري؛
- تداخل الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الاجتماعي، الثقافي والمعرفي؛
- الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر: تقارب وتكامل؛
- النمو الاقتصادي والفكر التنموي المستدام.

المحور الثاني:اقتصاد الرعاية ودعم التنمية

- تكامل اقتصاد الرعاية والاقتصاد البنفسجي؛
- اقتصاد الرعاية كمدخل لتعزيز فرص العمل؛
- دور المرأة في دعم اقتصاد الرعاية والاقتصاد البنفسجي؛
- اقتصاد الرعاية ومعايير العمل الدولية؛
- الرعاية الصحية والاقتصاد البنفسجي.

المحور الثالث:الاقتصاد البنفسجي والتنمية المستدامة.

- الاقتصاد البنفسجي وأبعاد للتنمية المستدامة؛
- السياحة المستدامة وتعزيز أبعاد الاقتصاد البنفسجي؛
- المسؤولية الاجتماعية للشركات والأفراد وعلاقتها بالاقتصاد البنفسجي؛
- الاقتصاد البنفسجي والمدن المستدامة.

المحور الرابع: الاقتصاد البنفسجي في ظل العولمة

- التحديات الثقافية للاقتصاد المعولم؛
- ممارسات التجارة العادلة والاقتصاد البنفسجي؛
- أنماط الحياة والاستهلاك في ظل العولمة؛
- الصناعة الثقافية في النظام التجاري الدولي.

المحور الخامس: الموارد البشرية والاقتصاد البنفسجي

- التنوع البشري والاقتصاد البنفسجي؛

- الثقافة لدعم الرفاهية والرخاء؛
- تنمية الموارد البشرية لتعزيز وظائف الاقتصاد البنفسجي؛
- الاتصالات البنفسجية لتعزيز الوعي بالقضايا المرتبطة بالتنوع الثقافي؛
- المهن البنفسجية وخلق فرص العمل.

المحور السادس: قياس البصمة الثقافية: تأثير الأفراد والمنظمات على البيئة الثقافية

- البصمة الثقافية وطرق تمويل التنوع: مفاهيم أساسية؛
- اقتصادات الجوائز الثقافية والثقافة الإلكترونية؛
- المحاسبة البنفسجية؛
- تقييم آليات النظام الضريبي لتعزيز البصمة الثقافية؛
- كفاءة استخدام الموارد لدعم التحول نحو الاقتصاد البنفسجي.

المحور السابع: تجارب وتوجهات تبني الاقتصاد البنفسجي

- تجارب ومشاريع دولية لتوطين الاقتصاد البنفسجي؛
- تجارب ومشاريع عربية تبنت الاقتصاد البنفسجي؛
- تجارب ونماذج عن دور المرأة كفاعل في الاقتصاد البنفسجي؛
- الجزائر والتحول نحو الاقتصاد البنفسجي: متطلبات وتحديات.

مجلـة الاستراتيجيـة والتنميـة

عدد خاص بالملتقى العلمي الدولي الأول حول الاقتصاد البنفسجي لدعم أبعاد التنمية المستدامة

مجلد 10، عدد خاص (الجزء الثالث3) / جويلية 2020

الفهـرس

عنوان المقال	اسم ولقب الباحث (ين)	الصفحة
مساهمة الاقتصاد البنفسجي في تطوير وجهة سياحية مستدامة "مقصد بنفسجي" "بالإشارة إلى التراث اللامادي لمدينة جانت"	مزيان حمزة (جامعة الشلف، الجزائر) بن سالم نادية (جامعة الشلف، الجزائر)	23 –10
ثلاث عدسات للاقتصاد المستدام: الاقتصاد الاجتماعي، الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر	سفيان خلوفي (جامعة تبسة، الجزائر) كمال شريط (جامعة تبسة، الجزائر)	41–24
التسويـق البنفسجـي	ساكت فاطمة الزهراء (جامعة معسكر، الجزائر) قادري نورية (جامعة معسكر، الجزائر) بن زكورة عونية (جامعة معسكر، الجزائر)	59–42
الإطار النظري للعلاقة التكاملية بين الإقتصاد الأخضر والإقتصاد البنفسجي لتحقيق فعالية أبعاد التنمية المستدامة	فضيلة بوطوررة (جامعة تبسة، الجزائر) علاء الدين الوافي (جامعة تبسة، الجزائر)	80–60
دور الديوان الوطني لتسيير واستغلال الممتلكات الثقافية المحمية في تحقيق التنمية السياحية المستدامة	هوان بوعبدالله (جامعة مستغانم، الجزائر) شاعة عبدالقادر (جامعة مستغانم، الجزائر) تمار خديجة (جامعة مستغانم، الجزائر)	94–81
مساهمة الاقتصاد البنفسجي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة	محمد سي أحمدالمدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام (الجزائر)	109–95
السياحة الثقافية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر	بن ناصر سيدأحمد (جامعة مستغانم، الجزائر) بن يطو حاج (جامعة وهران2، الجزائر)	126–110
واقع النمو الاقتصادي وامكانيات الاستدامة في الاقتصاد الجزائري	سـداوي نـــــورة (جامعة وهران–2)	146–127
دور الاقتصاد البنفسجي في استدامة التنمية الاقتصادية	حجوب فاطمة (جامعة تبسة، الجزائر) بن عمارة منصور (جامعة عنابة، الجزائر)	163–147
علاقة المسؤوليةالاجتماعيةللشركاتبالاقتصادالبنفسجي وتحقيق التنمية المستدامة	ضربان هارون (جامعة وهران2، الجزائر) عماني عبد القادر (جامعة وهران2، الجزائر)	182–164

مجلـة الاستراتيجيـة والتنميـة

عدد خاص بالملتقى العلمي الدولي الأول حول الاقتصاد البنفسجي لدعم أبعاد التنمية المستدامة

مجلد 10، عدد خاص (الجزء الثالث3) / جويلية 2020

الفهرس (تابع)

عنوان المقال	اسم ولقب الباحث (ين)	الصفحة
الاقتصاد البنفسجي والتنوع الثقافي –إشارة خاصة لحالة الجزائر–	وعيل ميلود (جامعة البويرة، الجزائر) طهيري آسيا (جامعة البويرة، الجزائر)	202–183
التكامل والتشابه بين الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر في اطار التنمية المستدامة	زلماط مريم (جامعة معسكر، الجزائر)	216–203
تكامل الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة	سليمان نصيرة (جامعة بسكرة، الجزائر) جوامع اسماعين (جامعة بسكرة، الجزائر) خواري سميرة (جامعة بسكرة، الجزائر)	234–217
تكامل الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر رؤية جديدة لنظام اقتصادي مستدام مقاربة نظرية	عبدالله فاضل الحيالي مركز الدراسات الإقليمية–جامعة الموصل(العراق)	252–235
التكامل بين الاقتصاد الأخضر والاقتصاد البنفسجي	طاوي فؤاد (جامعة برج بوعريريج، الجزائر) براهيمي آزاد (جامعة برج بوعريريج، الجزائر)	264–253
مكانة الثقافة في التحول نحو الاقتصاد الإبداعي وفي التبادلات التجارية الدولية	كوبيبي حفصة (جامعة مستغانم، الجزائر) بوزيان العجال (جامعة مستغانم، الجزائر)	283–265
الصناعات التقليدية و فاعلية القطاع السياحي– الثقافة في خدمة التنمية المستدامة.	كتاف الرزقي (جامعة سطيف 2، الجزائر) شبيطة علي (جامعة سطيف 2، الجزائر)	298–284
السياحة الثقافية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في ولاية الوادي – عيد المدينة نموذجا–	لعلمي فاطمة (جامعة مستغانم، الجزائر) معلول ليله (جامعة الوادي، الجزائر) مسعي أحمد سليمة (جامعة الوادي، الجزائر)	315–299
السياسة الثقافية للجزائر وترقية السياحة لرفع العائد الثقافي للمنتجات	سبرينة مانع (جامعة خنشلة، الجزائر) جهيدة نسيلي (جامعة بومرداس، الجزائر) سامية بن زعيم (جامعة خنشلة ،الجزائر)	333–316
اقتصاد الرعاية بين الاستثمار والاستهتار بدور المرأة للرعاية: (تحليل لممارسات بعض دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية –.(–OECD	شنيـــني عبد الرحيم (جامعة غرداية، الجزائر) تفالي بن يونس (جامعة مستغانم، الجزائر) صافي أحمد (جامعة معسكر، الجزائر)	352–334

مجلـة الاستراتيجيـة والتنميـة
عدد خاص بالملتقى العلمي الدولي الأول حول الاقتصاد البنفسجي لدعم أبعاد التنمية المستدامة
مجلد 10، عدد خاص (الجزء الثالث3) / جويلية 2020

الفهرس (تابع)

عنوان المقال	اسم ولقب الباحث (ين)	الصفحة
أثر المسؤولية الاجتماعية على ثمين البعد الثقافي لمنتجات المؤسسة من وجهة نظر العملاء، دراسة استقصائية لعينة من عملاء شركة رويبة للعصائر الجزائر	يزيد قادة (جامعة سعيدة، الجزائر) جلولي نسيمة (جامعة سعيدة، الجزائر) عبدلي لطيفة (جامعة سعيدة، الجزائر)	372-353
مدى مساهمة الإقتصاد البنفسجي في تحقيق إستدامة المدن	أماني سعيد شبل شحاته (مصر)	387-373
تداعيات أزمة كوفيد-19 على دور المرأة العربية في اقتصاد الرعاية والتنمية المستدامة	خيري على أوسلو (جامعة بوليتكنيك دهوك، العراق) بن ثامر كلثوم (جامعة برج بوعريريج، الجزائر)	406-388
دور العوامل الثقافية في تحديد سلوك المستهلك الواعي بيئيا	قريشي حليمة السعدية (جامعة ورقلة، الجزائر) خويلد عفاف (جامعة ورقلة، الجزائر)	423-407
أهميةالاقتصادالبنفسجي في التنويع الاقتصادي بغية التنمية الاقتصادية المستدامة (مدخل القطاع الفلاحي والسياحي)	نجوى سعودي (جامعة المسيلة، الجزائر) نبيلة ميمون (جامعة المسيلة، الجزائر) ضرغام علي مسلم العميدي (جامعة الكوفة، العراق)	441-424
الاقتصاد البنفسجي والتنمية المستدامة.	بوقطاية سفيان (جامعة غليزان، الجزائر) ميموني ياسين (جامعة غليزان، الجزائر) شاوش امحمد (جامعة غليزان، الجزائر)	456-442
الصناعات الثقافية في النظام التجاري الدولي	مواعـي بحرية (جامعة مستغانم، الجزائر) بوشرف جيلالي (جامعة مستغانم، الجزائر)	478-457
الحماية القانونية للفلكلور دعامة لاستدامة السياحة الثقافية وألية لتوطين مضامين الاقتصاد البنفسجي في الجزائر	بن دريس حليمة (جامعة سيدي بلعباس، الجزائر)	495-479
العلاقة التبادلية بين الرعاية الصحية والاقتصاد البنفسجى وتأثيرها على التنمية المستدامة فى مصر (الفترة 2000-2020)،	هند مرسى محمد على البربرى (جامعة بنى سويف، مصر)	515 -496

مساهمة الاقتصاد البنفسجي في تطوير وجهة سياحية مستدامة "مقصد بنفسجي"

"بالإشارة إلى التراث اللامادي لمدينة جانت"

The contribution of the purple economy in the development of sustainable touristic destination " Purple Destination" by representing immaterial heritage of the town of "Djanet"

مزيان حمزة [1]، بن سالم نادية [2]

Meziane Hamza[1], Bensalem Nadia[2]

[1] جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، h.meziane@univ-chlef.dz

[2] المركز الجامعي تيسمسيلت، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، bensalem.nadia@cuniv-tissemsilt.dz

تاريخ النشر: 2020/07/28

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى ابراز مساهمة الاقتصاد البنفسجي في تطوير وجهة سياحية مستدامة "مقصد بنفسجي"،وهذا من خلال التطرق الى التراث اللامادي الذي تشتهر به منطقة جانت وهي طقوس احتفالية "السبيبة" التي صنفت من طرف اليونسكو سنة 2014، حيث خلصت الدراسة بأن الاقتصاد البنفسجي يحقق آفاق مستقبلية في تنمية السياحة المستدامة وتطوير المقاصد السياحة كونه يعتمد على تكيف الاقتصاد داخل المجتمع، كما أننا تأكدنا من أن جانت تمتلك مؤهلات سياحية هامة وبصمة ثقافية خاصة ومتميزة تأهلها بأن توظف أبعاد الاقتصاد البنفسجي في تنميتها لتصبح مقصدا بنفسجي هام لاستقطاب السياح من داخل وخارج الوطن.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد البنفسجي؛ السياحة المستدامة ؛ الوجهة السياحية .

تصنيف JEL : A10؛ Q5؛ Z32

Abstract:

This study aims to show the contribution of the purple economy in the development of a sustainable touristic destination "purple destination" through touching on the immaterial heritage which is famous in the town of Djanet known as "sebiba" that are ceremonial rituals classified by the UNESCO in 2014.

المؤلف المرسل: بن سالم نادية ، **الإيميل:** bensalem.nadia@cuniv-tissemsilt.dz

The study concludes that the purple economy achieves future horizons to develop sustainable tourism and evolve touristic destinations because it is based on conditioning economy inside the society. We have also certified that Djanet owns important touristic characteristics and special cultural touches which make it suitable to apply purple economy in its development in order to be an important and a perfect purple destination to attract tourists inside and outside the country.
Keywords: purple economy; sustainable tourism; tourist destination
Jel Classification Codes: A10 ؛Q5 ؛Z32

1. مقدمة:

يهتم علم الاقتصاد بتخصيص الموارد النادرة لخلق عرض لكن بسبب زيادة عدد سكان الأرض يقابله طلب لا محدود ومتعدد لاحتياجات الإنسان، كل هذا يؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية وظهور تغيرات كبرى في الوسط الطبيعي وحدوث كوارث بيئية مختلفة بسبب التغيرات المناخية والاحتباس الحراري ما أدى إلى ظهور مجموعة من المصطلحات الاقتصادية مغايرة عن الاقتصاد التقليدي الذي أهمل البعد البيئي والتحول إلى الاقتصاد المستدام كنموذج جديد يجمع بين الجانب الاقتصادي، البيئي والاجتماعي ومع زيادة الاعتبار للمرتكز الثقافي وتثمين العائد الثقافي للسلع والخدمات ظهر **الاقتصاد البنفسجي والذي** يهتم بتنمية بيئة ثقافية تساعد على التقدم والرفاهية مع مراعاة الجانب الثقافي في الاقتصاد.

وبما أن السياحة من بين النشاطات الاقتصادية التي أصبحت تشكل اهتماما من طرف الكثير من الدول لما تدره من مداخيل وما توفره من مناصب شغل وهو ما عجل من ظهور الصناعة السياحية لاستغلال مقومات السياحة الطبيعية، التاريخية، الدينية، والحضارية بطريقة تضمن استدامتها من جهة، واستغلال المرتكز الثقافي للدفع والنهوض بالجانب الثقافي للمجتمع من الناحية الاقتصادية من جهة أخرى.

على ضوء ما تم طرحه يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي: **كيف يساهم الاقتصاد البنفسجي في تطوير وجهة سياحية مستدامة "مقصد بنفسجي"؟.**

بغية الإلمام بالسؤال الرئيسي يمكن تقديم الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بمصطلح الاقتصاد البنفسجي وما هي ركائزه؟
- هل هناك تأثير للاقتصاد البنفسجي في تكوين وجهة سياحية مستدامة؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

-إبراز مفهوم الاقتصاد البنفسجي، عوامل ظهوره وماهي ابعاده.

-توضيح العلاقة بين الاقتصاد البنفسجي والسياحة المستدامة.

– التعرف عن المقاصد السياحة المستدامة وكيف تتم ادارتها.

أهمية الدراسة: تكمن الدراسة في القاء الضوء على نموذج حديث يتمثل في الاقتصاد البنفسجي الذي ظهر لتعزيز ابعاد الاستدامة مع إضافة العامل الثقافي الذي يعتبر من بين المقومات السياحية ودوره في تكوين مقاصد سياحية مستدامة " مقصد بنفسجي" .

خطة الدراسة: ولإنجاز هذه الدراسة تم التطرق إلى المحاور التالية:

– ماهية الاقتصاد البنفسجي

– ماهية الوجهات السياحة المستدامة

–الاقتصاد البنفسجي والوجهات السياحية المستدامة .

2. ماهية الاقتصاد البنفسجي

يعتبر الاقتصاد عصب التنمية وعموده الأساسي، وقد قسمه العلماء إلى سبعة ألوان مرتبط حسب المجال الذي ينتمي إليه ويعتبر الاقتصاد البنفسجي صنف من بين الأصناف السبعة للاقتصاد .

1.2 الخطوات الأولى لاقتصاد البنفسجي :

الاقتصاد البنفسجي هو مصطلح جديد ظهر في 19 ماي 2011 بمبادرة من الجمعية DIVERSUM (www.diversum.net Une nouvelle gouvernance, 2010) هي جمعية فرنسية مستقلة، تأسست في عام 2006، تهدف إلى المساهمة في أخذ بعين الاعتبار الثقافة ومساهمتها في سياسات التنمية المستدامة وهذا من خلال (diversum, 2013) البيان الذي نشرته الجمعية في صحيفة لوموند عشية اليوم العالمي للتنوع الثقافي من أجل الحوار والتنمية. وقد تم تنظيم أول مؤتمر دولي حول الاقتصاد البنفسجي في باريس في الفترة ما بين 11 إلى 13 أكتوبر 2011 ، برعاية كل من جمعية Diversum ، اليونسكو والبرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية حيث تم تحديد المهن البنفسجية، والتعريف بالبصمة الثقافية .

من سبتمبر 2012 إلى فبراير 2013 اجتماع فريق عمل متكون من الشركاء المؤسسيين (اليونسكو، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي(OCDE)، الفرنكوفونية، وزارات الخارجية والثقافة، ..) والشركات الكبرى (Carrefour, Essilor, Lafarge, Renault, Vivendi,…) لجمع شهادات حول تجاربهم في هذا المجال وتقديم تقرير أولي .(http://observatoire-immateriel.com, 2013)

وثيقة مرجعية أخرى نشرت في جوان2017 تطرقت إلى مختلف الأعمال والتي من المحتمل أن ينتج عنها الاقتصاد ذات فوائد ثقافية: الهندسة المعمارية، الفن والألوان، والتمتع والأخلاق، والتراث، الخيال، والتعلم، والمهارات الاجتماعية، والشخصية،... إلخ.(Santosh & Snehlata, decembre 2018,p48).

2.2 تعريف الاقتصاد البنفسجي

من بين التعريفات الواردة عن الاقتصاد البنفسجي نذكر مايلي:

-الاقتصاد البنفسجي هو تحالف جديد بين الثقافة والاقتصاد ، حيث هو تفاعل بين هاذين النشاطان، وهذا بدمج كل عملية اقتصادية المكون الثقافي الذي يترك بصمة في الأنشطة الإنتاجية والتنظيم.(Jacinthe Gagnon, 2012,p4).

- يمكن تعريف الاقتصاد البنفسجي على أنه (خالد، 2019 https://islamanar.com/ the-violet-economy) الاقتصاد الذي يحمل قيما ترتبط ارتباطا وثيقا بثقافة المجتمع، مما يحقق استجابة وتفاعل الكائن المثقف – الإنسان فتكون بذلك الثقافة خادمة للاقتصاد موصلة لأهدافه، وتوصف الثقافة بأنها القوة الناعمة ذات الأثر البالغ في الاقتصاد.

-الإقتصاد البنفسجي (Purple Economy) هو أحد المكونات الثلاثة للاقتصاد المستدام وهي الاقتصاد الاجتماعي والاقتصاد البيئي، فالاقتصاد البيئي (الاقتصاد الأخضر) والاجتماعي يتضح من تسميتها مجال اهتمام كل منهما، فالأول في قضايا البيئة والثاني في قضايا المجتمع، أما الاقتصاد البنفسجي فهو مجال اقتصادي يسهم في التنمية المستدامة من خلال زيادة الاعتبار وتثمين العائد الثقافي للسلع والخدمات. وبالتالي الاقتصاد البنفسجي يراعي ويركز على البعد الثقافي وهو مختلف عن اقتصاد الثقافة الذي يعتبر قطاعا بحد ذاته. (طه، 2019, https://blogs.aljazeera.net)

الشكل 1 الاقتصاد البنفسجي



المصدر https://www.wikiwand.com : 17/12/2019 à22 :39

3.2 أهداف و ركائز الاقتصاد البنفسجي

يهدف الاقتصاد البنفسجي إلى تبني الأهداف التالية :(بن مالك، 2019،صفحة44)

-ترسيخ أهمية البعد الثقافي في تحقيق النجاح المؤسساتي.

-تحقيق عنصر التنويع الاقتصادي عن طريق وضع التميز في القطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع السياحي.

-مجابهة أسباب الوقوع في الأزمات الاقتصادية المتكررة .

-نقل الثقافة والحفاظ عليها لاستدامتها لتسفيد منها الأجيال القادمة.

-الحفاظ على عادات وتقاليد المجتمع مع نشر الثقافة المحلية والتعريف بها دوليا عن طريق تنظيم تظاهرات رياضية وثقافية كبرى.

-التكامل مع الاقتصاد الأخضر المستدام عن طريق استخدام المصادر المحلية في إنتاج المنتجات الصديقة للبيئة.

يعتمد الاقتصاد البنفسجي **على أربعة ركائز** هي :(Fernandes, 2017,p13)

-تحديد البنية التحتية للرعاية الشاملة وتشمل رعاية الأطفال، المسنين، ذوي الاحتياجات الخاصة والمرضى.

-تنظيم سوق الشغل مع إدخال توازن بين العمل المبذول والأجر المدفوع والأعمال الخاصة بالرعاية في المجال الخاص مع جعل الحوافز متساوية للنساء والرجال.

-تلبية الاحتياجات الخاصة للمجتمعات الريفية التي تقوم بأعمال غير مأجورة وهذا بإدخال سياسة أعمال الرعاية في مجال الأنشطة الإنتاجية التي تعتمد على الموارد الطبيعية.

-تنظيم بيئة الاقتصاد الكلي في مجال الطبيعة والتعليم كأهداف أساسية لسياسة الاقتصاد الكلي.

3. ماهية الوجهات السياحة المستدامة

تعتبر الوجهة السياحية من بين العناصر الأساسية التي يعتمد عليها في صناعة السياحة كونها تتكون من مجموعة من عناصر الجذب لتلبية احتياجات السياح.

1.3 مفهوم السياحة المستدامة وأبعادها:

سنحاول من خلال هذا المحور التطرق إلى مفهوم السياحة المستدامة وأهم أبعادها، لنكشف في الأخير عن مفهوم الوجهة السياحية المستدامة،

1.1.3 مفهوم السياحة المستدامة

عرفت المنظمة العالمية للسياحة السياحة المستدامة بأنها "السياحة التي تأخذ بعين الاعتبار الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحالية والمستقبلية، من خلال تلبية احتياجات السياح والمهنيين والمقصد والسكان المضيفين".(www.tourisme-durable.org/tourisme-durable).

أما المنتدى الألماني للبيئة والتنمية فقد عرف السياحة المستدامة بأنها السياحة التي تلبي الاحتياجات الاجتماعية، الثقافية، البيئية والاقتصادية والتي يجب أن تكون مقبولة ثقافيا واجتماعيا وأن تكون منتجة من الناحية الاقتصادية كما يجب أن تحافظ على البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية. (ملال، 2016،صفحة213). لذلك يجب على السياحة المستدامة تحقيق التوازن بين الجوانب الثلاثة والمتمثلة في: (Atout de France,2011)

1-الاستغلال الأمثل للموارد البيئية، والتي تعتبر عنصرا أساسيا في تنمية السياحة، والمساهمة في الحفاظ الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي .

2-إحترام الأصول والحفاظ على: ثقافة، عادات وتقاليد المجتمعات المضيفة، والمساهمة في نشر التسامح والتفاهم بين الثقافات.

3-ضمان النشاط الاقتصادي مستدام، مع توفير عدالة للمنافع الاجتماعية والاقتصادية مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك فرص العمل المستقرة، والخدمات الاجتماعية للمجتمعات المضيفة، وبالتالي المساهمة في الحد من الفقر.

2.1.3 أبعاد السياحة المستدامة

السياحة المستدامة قائمة على ثلاثة ابعاد نذكر :

البعد الاقتصادي: يستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة دخل المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل وبكفاءة .

البعد الاجتماعي: ويشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر، وإلى النهوض برفاه الناس وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الإنسان

كما يشير الى تنمية الثقافات المختلفة، والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار. (بوخضرة و بوفاس، 2019،صفحة228)

البعد البيئي: تفرض التنمية المستدامة في بعدها البيئي ضرورة المحافظة على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية بإتباع أنماط إنتاج واستغلال للموارد الطبيعية بشكل عقلاني لتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، لضمان التنوع الحيوي، ونقاء الهواء وخصوبة التربة والمحافظة على التنوع البيولوجي، ويركز المختصون في مجال البيئة في مقاربتهم للتنمية المستدامة على مفهوم الحدود البيئية التي تعني أن لكل نظام طبيعي حدودا للاستغلال لا يمكن تجاوزها وأن الإفراط في استغلال هذه الموارد يعني تدهور النظام البيئي، والسبيل الوحيد لحماية هذا النظام هو الحد من إتباع أنماط الإنتاج والاستهلاك السيئة، مثل استنزاف المياه الجوفية والسطحية، وقطع أشجار الغابات وغيرها. (سعيداني و صاري، ديسمبر 2018،صفحة124).

الشكل 2: ابعاد السياحة المستدامة



المصدر :من إعداد الباحثين اعتمادا على (Atout de France,2011)

2.3 مفهوم الوجهة السياحية المستدامة :

تعرف الوجهة السياحة على أنها مساحة اجتماعية واقتصادية وطبيعية متسقة نسبيًا، تتمتع باستقلالية في اتخاذ القرار، وتعتبر جذابة بالنسبة للسائحين الذين يقترح عليهم عرض يتناسب واحتياجاتهم وتعتمد قدرتها التنافسية على صورتها السياحية المدركة لدى السياح وكذلك على قدرتها في تطوير وحماية مقوماتها. (Axel & Van der Yeught, 2011,p35)، حيث يعتمد نجاح الوجهات إلى حد كبير لقدرتها على تلبية المتطلبات الجديدة للسائحين، ولا سيما المتعلقة بالتنوع في الأنشطة المقدمة، جودة الخدمات المقدمة،

الأصالة الثقافية وحماية البيئة. ومنه نجد أن هناك عدد متزايد من الوجهات تعتمد على تطبيق استراتيجيات السياحية المستدامة، أي يمكن تحملها على المدى الطويل من الناحية الإيكولوجية، حيوية من الناحية الاقتصادية وعادلة أخلاقي (Van Der Yeught, 2009 ,p74) .

3.3 ادارة الوجهة السياحية المستدامة :

إدارة الوجهات السياحية تعتمد على عناصر الاستدامة في عملية التخطيط، التنظيم، التوجيه والرقابة حيث ترتكز على ضوابط أساسية تتمثل في: (كافي وكافي، 2016،صفحة 234).

-الالتزام بعدد محدود من السياح، وإيفادهم إلى المحميات

– المحافظة على التراث الطبيعي للمكان، وعلى الثروات البيئية في المقصد السياحي، بما يعمل على تحقيق استدامة المقصد السياحي المستدام، والعناية والاهتمام بثرواته، وتراثه البيئي الطبيعي، وعلى سلامة آلياته وكفاءة أدواته ووسائله، لتنمية الحياة الفطرية البيئية، وتحقيق أعلى درجة من التوازن الحيوي .

-عدم الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية.

-تعزيز قدرات المنطقة الجغرافية أو المكان الخاص بالمقصد السياحي بحيث تكون قادرة على إنتاج السلع والخدمات، والأفكار، التي يحتاج إليها المقصد السياحي المستدام، وكذلك مساندة السكان المحليين ودعمهم بحيث يكونون قادرين على الإنتاج المحلي للمنتجات الشعبية وتسويقها للسياح، خاصة الهدايا، فضلا عن تدريبهم على فن استقبال عال، وحسن معاملة السائح.

وفي ضوء هذه الضوابط والقواعد والقيود، تتم عملية إدارة المقاصد السياحة البيئية من خلال الأنشطة التالية:

- التخطيط للعمل والوعي.
- التنظيم المفتوح المرن المستوعب للمتغيرات والمستجدات.
- التوجيه المحفز الموجه لكافة الطاقات والقدرات لتحقيق المهام والأهداف.
- المتابعة والرقابة عن قرب.

من جهة أخرى من بين التدابير التي يجب على الفاعلين في ميدان السياحة احترامها تتمثل في:(الربحي، 2014،صفحة 127).

-**احترام القيم الأصيلة:** إذ يتعين على الفاعلين في الميدان السياحي أن يولوا للتقاليد والثقافة المحلية والشعبية الأهمية التي تستحقها.

-**احترام الثروات الثقافية:** وذلك من خلال بلورة الأنشطة السياحية بشكل يسمح بمتابعة وتنمية المنتجات الثقافية، والتقليدية والفولكلورية وعدم إخضاعها لنمط معياري واحد أو الحد من غناها.

-**المحافظة على البيئة** : من واجب كافة المتدخلين في انعاش قطاع السياحة المحافظة على البيئة، وعلى الموارد الطبيعية في إطار تنمية اقتصادية مستدامة.

-**احترام الطفولة:** وذلك بمنع الاستغلال الفاحش للعنصر البشري بأي شكل من الأشكال وخاصة الأطفال.

4. الاقتصاد البنفسجي والوجهات السياحية المستدامة

تطور الاهتمام بالتراث الثقافي بشكل كبير نظرا لتعرضه للإهمال التشويه والانقراض، وكان لليونسكو دور كبير في حمايتها عن طريق العديد من البرامج والسياسات لتحقيق إستدامة التراث الثقافي للأجيال القادمة.

1.4 تعريف التراث اللامادي

حسب تعريف اليونسكو في المادة 02 من نص اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي (http://www.pci-algerie.dz/)،يقصد بعبارة "التراث الثقافي غير المادي" الممارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات – وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية التي تعتبرها الجماعات والمجموعات، وأحيانا الأفراد، جزءا من تراثهم الثقافي. وهذا التراث الثقافي غير المادي المتوارث جيلا عن جيل، تبدعه الجماعات والمجموعات من جديد بصورة مستمرة بما يتفق مع بيئتها وتفاعلاتها مع الطبيعة وتاريخها، وهو ينمي لديها الإحساس بهويتها والشعور باستمراريتها، ويعزز من ثم احترام التنوع الثقافي والقدرة الإبداعية البشرية. ولا يؤخذ في الحسبان لأغراض هذه الاتفاقية سوى التراث الثقافي غير المادي الذي يتفق مع الصكوك الدولية القائمة المتعلقة بحقوق الإنسان، ومع مقتضيات الاحترام المتبادل بين الجماعات

والمجموعات والأفراد والتنمية المستدامة. يتجلى ''التراث الثقافي غير المادي'' **بصفة خاصة في** المجالات التالية:

- التقاليد وأشكال التعبير الشفهي، بما في ذلك اللغة كواسطة للتعبير عن التراث الثقافي غير المادي.
- فنون وتقاليد أداء العروض.
- الممارسات الاجتماعية والطقوس والاحتفالات.
- المعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون.
- المهارات المرتبطة بالفنون الحرفية التقليدية.

تم اعتماد اتفاقية حفظ التراث الثقافي غير المادي من طرف الدول الأعضاء لليونسكو خلال الدورة الـ 32 للجمعية العامة لليونسكو المجتمعة بباريس في السابع عشر أكتوبر 2003، تساهم هذه الاتفاقية في مقاربة الشعوب وتسهيل التبادل والتفاهم بينهم. صادقت الجزائر على اتفاقية اليونسكو لحفظ التراث الثقافي غير المادي في 15 مارس 2004.(http://www.unesco.dz/)

2.4 قائمة التراث الثقافي الجزائري اللامادي المسجل من طرف اليونسكو

تقدم الدول المنظمة إلى اتفاقية اليونيسكو ملف الترشح مرفق بالصور الفوتوغرافية وتسجيلات الفيديو للجنة تقييم الترشيحات التي تجتمع مرة كل سنة وقد تم تسجيل بالنسبة للجزائر سبعة (07) عناصر مصنفة في التراث اللامادي مفصلة كآتي:

الجدول 1: قائمة التراث اللامادي المسجلة من طرف اليونسكو الجزائر

سنة التسجيل	الإسم	المنطقة
2008	اهاليل القورارة	ادرار
2012	العادات والمهارات الحرفية المرتبطة بتقاليد زي الزفاف التلمساني	تلمسان
2013	الزيارة السنوية لضريح سيدي عبد القادر بن محمد (سيدي الشيخ)	البيض
	الممارسات والمعارف المرتبطة بموسيقى الإمزاد وآلتها عند جماعات الطوارق	الطوارق تامنراست/ جانت
2014	الطقوس والاحتفالات الخاصة بعيد السبيبة في واحة جانت	جانت
2015	السبوع": الزيارة السنوية إلى زاوية سيدي الحاج بلقاسم في قورارة بمناسبة المولد النبوي	تيميمون
2018	المعارف والمهارات الخاصة بكيّالي ماء الفقارات في توات وتيديكلت	ادرار

المصدر57: 20 à 24/12/2019 https://ich.unesco.org/ar

3.4 جانت وجهة سياحية بنفسجية

جانت، واحة تقع بأقصى الجنوب الشرقي للجزائر مساحتها 83000 كلم2، وتبعد عن الجزائر العاصمة بحوالي 2100 كلم تقع في الحظيرة الثقافية للتاسيلي تأسست سنة 1972 كمؤسسة ذات طابع إداري ونظرا لتراثها الثقافي صنفت ضمن التراث العالمي في سنة 1982من طرف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم الثقافية "اليونسكو"، كما صنفت كمحمية طبيعية في سنة 1986 من طرف شبكة الإنسان والمحيط من أجل تنوعها البيولوجي. تتكون مدينة جانت من ثلاثة قصور و هي "زلواز ، "الميزان" "واجاهيل"، متشابكة من حيث البناء والنمط المعماري التقليدي والمتكون من مواد محددة مثل :حجارة الجرانيت، الطين، الطوب، سعف وجذور النخيل، وعملية التلبيس التي تتم بواسطة الطين الأبيض " تباريق " .(جريدة الجمهورية 2017/11/08، ماي 2018).

تعتبر جانت من بين الوجهات السياحية التي يتوافد اليها السياح الأجانب والوطنيين كونها تمتلك مقومات سياحية تجذب السياح اليها فنجد الطبيعة الخلابة التي تتمتع بها والتراث الذي تزخر به، الفلكلور، اللباس التقليدي خاصة قبيلة الطوارق، حيث حسب إحصائيات مديرية السياحة لولاية اليزي (http://www.lemidi-dz.com aps, 2019-02-05) فقد زار منطقة جانت خلال الموسم السياحي الصحراوي لسنة 2018 مايفوق 2100 سائح من مختلف الجنسيات حيث تم إحصاء سياح من فرنسا، ايطاليا، اسبانيا، الصين، ليبيا، ومن تونس الشقيقة وفي نفس السياق تم إحصاء 2200 سائح خلال الموسم السياحي 2017 مقابل 1300 سائح خلال سنة 2016 ، أما بالنسبة للسياح المحليين فقد سجل توافد 7000 سائح خلال الموسم الساحي لسنة 2018.

و نجد من بين التراث اللامادي الذي تشتهر به المنطقة هو الطقوس **الاحتفالية "السبيبة"** والذي سجل توافد 2500 سائح حسب (APS) وتعتبر احتفالية السبيبة رقصة تقليدية تاريخية تعود إلى 1230 قبل الميلاد وتمثل أعرق احتفال بالمنطقة بين فريقين ينحدران من قصري "الميهان" و "أزلواز"، حيث يقام الاحتفال على مدار عشرة أيام من شهر محرم ويتم تقسيم الطقوس إلى مرحلتين: (www.cnrpah.dz/pci-bnd)

-**المرحلة الأولى "تيمولاوين"** : تكون في التسعة الأيام الأولى من شهر محرم ويتم فيها التدريب على الرقص بالنسبة للرجال والنساء الغناء وقرع الطبول على إيقاع "الغانغا" .

-**المرحلة الثانية و هي السبيبة** : و تكون في اليوم العاشر من شهر محرم وتنقسم إلى 03 مراحل تتمثل في "**تنفر**" وهو التقاء القبلتين، ثم مرحلة "**تقميسين**" ويتم فيها عرض اللباس التقليدي الرجالي ثم تأتي المرحلة الثالثة أين يتم الاستعراض (https://www.djazairess.com/, 2010)، حيث يتم اختيار المشاركون في هذه الرقصة من طرف الشيوخ القادمين من عدة عروش ليختاروا أحسن فرقة مشاركة على أساس الزي والحركات والغناء والاستعراض، هناك شيئا مقدسا في هذه الرقصة التي يؤديها المحاربون فضلا عن أقنعة "تاكنبوت" التي يتناقلها الأجيال جيلا بعد جيل بعناية فائقة حيث تعرض مرة كل سنة في هذه المناسبة، وتجري هذه الرقصة في فضاء يقع وسط مدينة جانت بالقرب من الوادي الذي يفصل الحيين وهو مكان عام يسمى "دوريا"، ويحمل الراقص أثناء تأديته لهذه الرقصة لباسا يدعى" تاكماست" وخفين يطلق عليهما اسم "الطامبا" حيث يحمل في يده سيفا وبالأخرى يحمل منديلا أما النسوة فيقرعن الطبول على إيقاع يسمى "الغانغا" لمرافقة الراقصين بأغاني "التيسيوان."، وفي ختام الاحتفالات يأتي نبلاء المناطق لتأدية الرقصة الأخيرة على صهوات الجمال مرفقين بغناء وموسيقى "الأليوان".

5. خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية تبيان كيف يساهم الاقتصاد البنفسجي في تطوير وجهة سياحية مستدامة "مقصد بنفسجي" حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

-الاقتصاد البنفسجي هو اقتصاد حديث النشأة فقد ظهرت بوادره الأولى سنة 2011 ، إذ يعتبر من أحد أهم المكونات الثلاثة للاقتصاد المستدام الناتج عن الاقتصاد الاجتماعي والاقتصاد البيئي(الأخضر)، حيث هو تحالف وتفاعل بين النشاط الاقتصادي والثقافة ، ويرتبط بشكل كبير بقيم وثقافات المجتمع هذا ما بجعل التنمية الثقافية تساهم في الخروج من الأزمات الاقتصادية لتحقيق غاية الرفاهية ولتقدم.

-يستطيع أن يحقق الاقتصاد البنفسجي آفاق مستقبلية في تنمية السياحة المستدامة وتطوير المقاصد السياحة كونه يعتمد على أسس لامادية، فهو يعمل على تشجيع التنوع الاقتصادي من خلال مساعدته في تكيف الاقتصاد داخل المجتمع وهذا من خلال تثمين الثقافة في السلع والخدمات لجعلها تساهم في تنمية المقصد السياحي.

-تمتلك الجزائر موروثا ثقافيا زاخرا إلا أن الاهتمام به في مجال السياحة عامة والسياحة المستدامة خاصة لم يعنى به بالشكل المرغوب فهو عادة ما يدخل كعنصر في المنتج السياحي، فكل منطقة من مناطق الجزائر تتمتع ببصمة ثقافية تميزها عن غيرها من المناطق حيث نجد هناك تنوع في العادات والتقاليد، الممارسات الاجتماعية، الاحتفالات، اللباس والطبخ التقليدي وغيرها.

-تمتلك جانت مؤهلات سياحية هامة وبصمة ثقافية خاصة ومتميزة تأهلها بأن توظف أبعاد الاقتصاد البنفسجي في تنميتها لتصبح مقصدا بنفسجي لاستقطاب السياح..

ويمكن لنا من خلال هذه الورقة البحثية تقديم الاقتراحات التالية:

-الاهتمام بتوظيف الاقتصاد البنفسجي كعنصر فعال في تنمية السياحة المستدامة.

-تحديد المقاصد السياحية التي تتمتع بمقومات ثقافية تأهلها لتحقيق أبعاد الاقتصاد البنفسجي.

-الاهتمام أكثر بالموروث الثقافي كعنصر فعال في صناعة السياحة وهذا من خلال تثمينه.

-نشر الوعي لدى الشباب بأهمية الثقافة والحرص للحفاظ عليها كونها مكسب موروث للأجيال القادمة.

6. قائمة المراجع:

- بن مالك عمار. (ديسمبر 2019). مساهمة السياحة الرياضية في تحقيق ابعاد الاقتصاد البنفسجي، حالة كاس العالم بروسيا طبعة 2018. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة قسنطينة 2،المجلد 6،العدد2.
- بوخضرة مريم ، و الشريف بوفاس. (2019). السياحة الحلال كرافد لتحقيق التنمية المستدامة- التجربة الماليزية نموذجا-. مجلة دفاتر اقتصادية جامعة الجلفة المجلد 11 العدد 01.
- جريدة الجمهورية 2017/11/08. (ماي 2018). مختارات الصحف باللغة العربية العدد 04، 07. مركز التوثيق الاقتصادي والاجتماعي لوهران
- حميد خالد.https://islamanar.com/ the-violet-economy / (13 02، 2019) تاريخ الاطلاع17/12/2019
- الربحي سمر رفقي. (2014). *ادارة السياحة الحديثة*. الأكاديمون للنشر والتوزيع الأردن.
- سعيداني رشيد ، واسماعيل صاري. (ديسمبر 2018). السياحة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة. مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات جامعة البويرة المجلد 03 العدد 05.
- طه صلاح عبد اللطيف . (24 10، 2019). *https://blogs.aljazeera.net/*. تاريخ الاطلاع 2019/12/17 à 22:02،
- كافي مصطفى يوسف ، كافي وهبة . (2016). *جغرافية السياحية*. دار الحامد للنشر والتوزيع.

- ملال ربيعة (جانفي 2016). البديل الانجع" من السياحة التقليدية الى السياحة المستدامة". المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة، جامعة المدية العدد7 .
- Atout de France. (2011). Tourisme et developpement durable de la connaissance des marchés à l'action marketing. ATOUT DE FRANCE.
- Axel, F., & Van der Yeught, C. (2011). Expérimenter et innover pour tendre vers l'excellence « durable » dans une destination,La démarche collective EVEIL-Tourisme en Pays d'Aubagne et de l'Étoile. Téoros Revue de recherche en tourisme ,Volume 30, Number 1,
- Diversum. (2013, juin). l'economie mauve un objectif une opportunité. premier groupe de travail interinstitutionnel sur l'economie mauve,
- Fernandes, A. S. (2017). A purple Economy, The case for placing the heart of sustainable development. The New Economics Foundations,
- http ://www.tourisme-durable.org/tourisme-durable. (s.d.). Consulté le 22/12/2019 à 21 :33
- http://observatoire-immateriel.com. (2013, 06 11). Consulté le 18/12/2019 à 14:18, sur http://observatoire-immateriel.com/actualite/leconomie-mauve-interroge-les-interactions-positives-entre-le-culturel-et-leconomie/.
- http://www.lemidi-dz.com APC(2019-02-05.) consulté le 24/12/2019à20 :10
- http://www.pci-algerie.dz/. (s.d.). Consulté le 24/12/2019à 14:32
- http://www.unesco.dz/. (s.d.). Consulté le 24/12/2019à 15:05
- https://www.djazairess.com/. (2010). Consulté le 25/12/2019 11:18, .
- Jacinthe Gagnon, M. (2012). ‹L'économie mauve : économie, développement durable et diversité culturelle‹université de. ENAP l'universite de l'administration publique
- Santosh, K. T., & Snehlata, J. (decembre 2018). Purple Economy:-Component of a Sustainable Economy in India. Journal of Business and Management (IOSR-JBM),Volume 20, Issue 12
- Une nouvelle gouvernance. (2010, 05 10). Consulté le 12 17, 2019.
- Van Der Yeught, C. (2009). La Gouvernance Du Développement Durable Dans Une Destination Touristique : Le Cas Des Cinq Terres (Italie). Revue de l'organisation responsable 2009/2 Vol. 4
- www.cnrpah.dz/pci-bnd. (s.d.). Consulté le 25/12/2019 11:31, sur Rituel et cérémonies de la Sebeïba dans l'oasis de Djanet: .
- www.diversum.net/fichiers/File/Asso_diversum_10-05-2010_fr.pdf.

ثلاث عدسات للاقتصاد المستدام: الاقتصاد الاجتماعي، الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر

Three lenses for sustainable economy: social economy, violet economy and green economy

سفيان خلوفي [1]، كمال شريط [2]

Soufyane Kheloufi [1], Kamel Cherayett [2]

[1] جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، sofyane.kheloufi@univ-tebessa.dz

[2] جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، cherykam@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2020/07/28

ملخص:

تناولت هذه الدراسة إشكالية الاقتصاد المستدام، حيث سعت إلى تحليل مختلف الآراء والأطروحات التي ارتبطت به من حيث المفهوم (التعريف، الأبعاد)، القطاعات (الاجتماعية، الثقافية والبيئية)، والعلاقات القائمة بينها بمعني كيف يتم تمثل الاقتصاد المستدام واقعيا من خلال عرض مختلف التوجهات والأدبيات المرتبطة بالاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي البنفسجي والاقتصاد الأخضر.

وتوصلت الدراسة في الأخير إلى أن الاقتصاد المستدام ينظر إليه من خلال ثلاثة عدسات أساسية اجتماعية وثقافية وبيئية، ولكي يكون هناك اقتصاد مستدام لابد من الاهتمام بهذه الأبعاد الثلاثة، حيث يعد هذا التحالف واعداً للمستقبل لأنه لا يلبي التوقعات الاجتماعية ولا يتطلب الاقتصاد الأخضر فقط ولكن أيضا يتطلب الاقتصاد البنفسجي الذي يستفيد من الإمكانات الثقافية للسلع والخدمات.

كلمات مفتاحية: اقتصاد مستدام؛ عدسات؛ اقتصاد اجتماعي؛ اقتصاد البنفسجي؛ اقتصاد الأخضر.

تصنيفاتJEL : A13؛ Z1؛ Q1.

Abstract:

This study dealt with the problem of sustainable economy, (Social, cultural and environmental), and the relationships that exist between them in terms of how the sustainable economy is represented, By presenting the

المؤلف المرسل: سفيان خلوفي، **الإيميل**: sofianekheloufi2@gmail.com

various trends and literature associated with the socio-economic violet economy and green economy.

The study concluded that the sustainable economy is seen through three basic social, cultural and environmental lenses, In order to have a sustainable economy, attention must be paid to these three dimensions, Where this alliance is promising for the future because it does not meet the social expectations and requires not only green economy but also requires the violet economy, Which benefits from the cultural potential of goods and services.

Keywords: Sustainable economy; lenses; social economy; violet economy; green economy.

JEL Classification Codes: A13 ؛Z1 ؛Q1.

1. مقدمة:

يشير التيار المشترك للأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وحتى الثقافية التي ابتليت بها الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة إلى الحاجة إلى إعادة توجيه نماذج التنمية الحالية نحو اقتصاد أكثر كفاءة وشمولا واستدامة، من خلال تعزيز كفاءة موارد الاقتصاديات الوطنية، وفصلها عن بعضها البعض. فالهدف الرئيسي الذي يجب أن نهدف إليه هو الاقتصاد النوعي المستدام.

ولقد كرس العديد من الباحثين والمهتمين بمجال الاقتصاد جهودهم بغية وضع إطار عام يمكن من تحقيق مفهوم الاقتصاد المستدام في اقتصاديات الدول بالنظر في أبعاده من خلال عدسات مختلفة تلونه، باعتبار العدسات أو القطاعات الاجتماعية والثقافية والبيئية أصبحت أكثر أهمية في اقتصاديات الدول لاسيما المتقدمة منها، فالأداء الاجتماعي والثقافي والبيئي للاقتصاديات يضمن لها تحقيق الربحية والاستمرارية في آن واحد.

إشكالية الدراسة: يعبر الاقتصاد المستدام عن أرقي مراحل تطور الفكر الاقتصادي في موضوع الاقتصاد المعاصر، والذي يسعي للاستغلال الرشيد والعقلاني لمختلف الموارد الاقتصادية والطبيعية والتوزيع العادل لها بين الأجيال. ومن هذا المنطلق كان لابد من رسم السياسات الكفيلة بمحاربة الفساد واللاعقلانية في استغلال الموارد الاقتصادية والطبيعية، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، ولعل من أبرز التوجهات الراهنة هو

تبني مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والثقافي والبيئي كآليات تستهدف إيجاد مناخ أعمال متجانس يخدم كل المتعاملين الاقتصاديين دون استثناء على صعيد ألمؤسستي المحلي و الدولي. وتحاول هذه الدراسة أن تبين الأسس المعرفية التي تناولت مفهوم الاقتصاد المستدام ضمن اهتماماته المعاصرة. ومن هنا جاءت هذه الدراسة بغرض الإجابة عن السؤال التالي:

- **كيف ينظر اليوم إلى مفهوم الاقتصاد المستدام من خلال عدسات الاقتصاد الاجتماعي والاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر؟**

أهمية الدراسة: تكتسب هده الدراسة أهميتها من الأهمية المتزايدة لهذا الموضوع، والذي أعيد التركيز عليه وبقوة في عالم الأعمال، بحيث جاء هذا الموضوع ليدعم التوجه المستقبلي للاقتصاديات العالمة في إطار الاستدامة وحثها على بذل المزيد من الجهود لتوفير الدعائم الاجتماعية والثقافية وحتى البيئية سعيا منها لتحقيق الانسجام والاستدامة في ظل جموح اقتصاد السوق العالمي.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

– التعرف على مفهوم الاقتصاد المستدام والوقف عند العلاقات التكاملية بين أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجيا والثقافية والسياسية من منظور الأدبيات النظرية والتطبيقية حول الموضوع؛

– الوقوف والنظر إلى مفهوم الاقتصاد المستدام من منظور العدسات أو القطاعات الثلاثة: الاقتصاد الاجتماعي والذي يحمل البصمة الاجتماعية، الاقتصاد البنفسجي والذي يحمل البصمة الثقافية والاقتصاد الأخضر الذي يحمل البصمة البيئية؛

– إمكانية التوصل إلى مجموعة من النتائج التي يمكن من خلالها حث الاقتصاد الوطني في إطار الاستدامة نحو تعزيز الأبعاد الاجتماعية والثقافية والبيئية لتعزيز قدرتها على البقاء والاستمرار مستقبلا؛

منهجية الدراسة: بغية تحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، الذي من خلاله يتم إيصال أكبر قدر من الإيضاح النظري عن الموضوع وتحليل بعض علاقاته.

هيكل الدراسة: للإجابة عن الإشكالية المطروحة والوقوف عند مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع، ارتأينا تناول الدراسة من خلال العناصر التالية:

- مفهوم الاقتصاد المستدام؛
- قطاعات الاقتصاد المستدام (الاجتماعي، البنفسجي، الأخضر)؛
- الاقتصاد المستديم من منظور مشترك بين عدسة البصمة الاجتماعية والثقافية والبيئية؛

2. مفهوم الاقتصاد المستدام

1.2. تعريف الاقتصاد المستدام: من بين مؤشرات الأداء الاقتصادي نجد النمو الاقتصادي والذي يعتبر ضروري لتحديد العوامل الداعمة للاقتصاد، ولكن النمو وحده دون فهم جميع العوامل التي تسهم في تحقيق الرفاه لا يقلل من الفقر بشكل مستدام، حيث يرتبط النمو الاقتصادي عموما بالتحسينات الشاملة في نوعية الحياة، ومستويات التعليم الأعلى والعمر المتوقع على المستوى المحلي، لكن هذا لا يحدد لنا الكيفية التي يتحقق بها هذا النمو، سواء كانت دائمة أم لا، ومن المستفيد منه **(OECD, 2008, p. 02)**، والفكرة الأساسية للاقتصاد المستدام هي العلاقة بين رفاهية الجيل الحالي ورفاهية الأجيال المقبلة. والعمل على مبدأ أن الحفاظ على الرفاه مع مرور الوقت يتطلب التأكد من أننا حافظنا على الثروة في مكوناتها المختلفة **(OECD, 2008, pp. 04-05)** . وفي هذه الأطر الاقتصادية غالبا ما يعتقد أن الاستدامة تتحقق إذا تم الحفاظ على رفاهية المجتمع بمرور الوقت وعلى نطاق واسع. بالإضافة إلى استهلاك السلع والخدمات التي يتم تحقيقها من خلال الإنتاج الاقتصادي (الدخل) داخل الأسواق، وكذا يشمل على الخدمات الاجتماعية والبيئية وغيرها من النتائج غير السوقية مثل الترابط الاجتماعي **(Markulev & Long, 2013, p. 02)**.

ويعرف الاقتصاد المستدام على أنه: الاستثمار في البيئات التجارية والاجتماعية والبيئية الطبيعية التي تخلق زيادة الازدهار للجميع في الحاضر وفي المستقبل **(Dile & Anderson, 2017, p. 02)**

2.2. العلاقة بين أبعاد الاقتصاد المستدام: يتمثل ترابط أبعاد الاقتصاد المستدام فيما بينها وفق ما يلي **(صبري، ماهر، أمام حسين، نانسي، و نانسي، 2017، الصفحات 14-17)**:

- **البعد الاقتصادي: النظام المستدام اقتصاديا (اقتصاديا):** هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وان يحافظ علي مستوي معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي

ما بين الناتج العام والدين العام، وان يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.

- **البعد البيئي: النظام المستدام بيئيا (بيئيا):** يجب أن يحافظ الاقتصاد المستدام علي قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، وتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، ويتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي والاتزان الحيوي وإنتاجية التربة والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية.
- **البعد الاجتماعي: النظام المستدام اجتماعيا (اجتماعيا):** يكون النظام مستدامة اجتماعيا في تحقيق العدالة في التوزيع، وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلي محتاجيها والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية.
- **البعد التكنولوجي: (البعد الإداري والتقني):** إن هذا البعد هو الذي يهتم بالتحول إلي تكنولوجيات أنظف وأكفا تنقل المجتمع إلي عصر يستخدم اقل قدر من الطاقة والموارد وان يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجيا: إنتاج حد ادني من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تودي إلي الحد من تدفق النفايات وتعيد النفايات داخليا. فالبعد التكنولوجي هو عنصر مهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، ذلك فإنه ومن اجل تحقيق الاقتصاد المستدام لابد من التحول من تكنولوجيا تكثيف الموارد إلي تكثيف تكنولوجيا المعلومات، وهذا يحمي التحول من الاعتماد علي رأس المال الإنتاجي إلي الاعتماد علي رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي، وبالتالي فان الاقتصاد المستدام يمكن أن يحدث فقط إذا تم الإنتاج بطرق ووسائل تعمل على صيانة وزيادة مخزون رأس المال بأنواعه الخمسة المذكورة وعليه فان العمليات الاقتصادية الأساسية الثلاث الممثلة في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك لابد أن يضاف إليها عملية رابعة وهي صيانة الموارد.
- **البعد الثقافي:** ويضاف خامسا بعد أخر يسمي بالبعد الثقافي وقد جاءت حتمية إدماج هذا البعد منذ سنه 2005 بعد المصادقة علي الاتفاقية الدولية حول التنوع الثقافي.

- **البعد السياسي:** وهو يرمز إلي أن تطبيق الحكم الديمقراطي هو الذي يسمح بالمساواة في توزيع الموارد بين أبناء الجيل والأجيال المقبلة وكذلك الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية، ويعتر البعد السياسي أهم الأبعاد، حيث لا يمكن للأبعاد السابقة أن تتجسد بدونه، فهو يوفر الإطار الذي تتجسد فيه مبادئ وقواعد الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية إدارة تضمن الشفافية والمشاركة واتخاذ القرار وتنامي الثقة والمصداقية والمحافظة على السيادة والاستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة (**شريط و خلوفي، 2018، صفحة 05**).

3. قطاعات الاقتصاد المستدام (الاجتماعي، البنفسجي، الأخضر): تتمثل قطاعات الاقتصاد المستدام في الاقتصاد الاجتماعي، الاقتصاد البنفسجي (الثقافي)، الاقتصاد الأخضر(البيئي). وفيما يلي سنحاول توضيح هذه المفاهيم من خلال تحديد تعريفها، ومحددتها ونطاقها:

1.3. الاقتصاد الاجتماعي: أن تعريف الاقتصاد في الوقت الحالي يبدو مستحيلا دون إرجاعه لمنظومتين يرتكز عليهما وهما المنظومة الأخلاقية والمنظومة السياسية فالاقتصاد لم يعد مجرد أرقام صماء ومؤشرات مالية لا تؤشر إلى أي انعكاس اجتماعي سياسي لها (**رومان، 2018**). لهذا يعتبر الاقتصاد الاجتماعي اقتصادا مستعرضا وقطاعيا، وهو بذلك قادر على تعبئة المجالات المختلفة للتداخل العام والاجتماعي، وإجراءاته تنطوي على أهداف اقتصادية (خلق فرص عمل وإدرار دخل)، وأهداف اجتماعية (التكافل الاجتماعي المعزز والروابط الإقليمية الأقوى)، وأهداف سياسية (تنظيم منتديات عامة يتم من خلالها تحليل ومناقشة وحل المشاكل)، وأهداف ثقافية (أنماط جديدة للإنتاج والاستهلاك) وأهداف بيئية (التعليم الصديق للبيئة والاستدامة) (**بيريرا موريس، علوي سليماني، و مجليو، 2013، صفحة 01**). ومن بين أهم التعريفات المتداولة للاقتصاد الاجتماعي نجد:

– التعريف الأول: حيث عرفت منظمة العمل الدولية الاقتصاد الاجتماعي على أنه: "يعني المؤسسات والمنظمات – خاصة التعاونيات والتعاضديات والرابطات والهيئات والمؤسسات الاجتماعية – التي تنتج بشكل خاص سلع وخدمات ومعارف تستهدف أهداف اقتصادية واجتماعية وتدعم التضامن أيضا" (**عبدو أبوه، 2015، صفحة 69**).

– **التعريف الثاني:** يعرف الاقتصاد الاجتماعي على أنه: "يعبر عن مجموع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تنتظم في شكل بنيات مهيكلة أو تجمعات لأشخاص ذاتيين أو معنويين، بهدف تحقيقِ المصلحة الجماعية والمجتمعية، وهي أنشطة مستقلة تخضع لتدبير مستقل وديمقراطي وتشاركي، يكون الانخراط فيه حرا. كما تنتمي إلى الاقتصاد الاجتماعي جميع المؤسسات التي ترتكز أهدافها الأساسية بالدرجة الأولى على ما هو اجتماعي، من خلال تقديمها لنماذج مستدامة ومدمجة من الناحية الاقتصادية، وإنتاجها سلعا وخدمات تركز على العنصر البشري، وتندرج في التنمية المستدامة ومحاربة الإقصاء" (**المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2015، صفحة 07**).

من خلال كل ما سبق يمكن القول أن الاقتصاد الاجتماعي يسعى إلى التوفيق بين أهداف اقتصادية (النمو .التنمية) من جهة، وأهداف اجتماعية (مبادئ الإنصاف، العدالة) من جهة أخرى، ويجعل المورد البشري في صلب اهتمامات النشاطات الاقتصادية.

2.3. الاقتصاد البنفسجي: جذور الفكرة ومرجعية الاقتصاد البنفسجي انطلقت في فرنسا مع أول ملتقى دولي في موضوع الاقتصاد البنفسجي. حيث انعقد المنتدى الدولي الأول لما أطلق عليه بالاقتصاد البنفسجي في شهر أكتوبر من سنة 2011، تحت رعاية كل من منظمة اليونسكو والبرلمان الأوربي والمفوضية الأوروبية، ثم توالت المؤتمرات بعد ذلك. حيث احتضن المغرب فعاليات أول منتدى إفريقي في موضوع الاقتصاد الأرجواني (البنفسجي) بمدينة مراكش في الرابع والخامس من نوفمبر سنة 2016 وكان محور الانشغال في هذا الملتقى الدولي التركيز على التعبئة الثقافية وتنمية دورها لتحقيق الاستجابة لمتطلبات التطور وضمان حلول أكثر جاذبية لما تتخبط فيه الدول الإفريقية من عوائق تحول دون التنمية المستدامة.

كما أن مباحثات هذا الملتقى انطلقت من قناعة مضمونها: "أهمية تدارس القضايا المتعلقة بالوعي الثقافي للنهوض بعوامل التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئية". ومن خلال تصفح البيانات الختامية لهذه المؤتمرات تبين ما يلي (**حميد، 2019**):

– أن الاقتصاد البنفسجي يدل على الاقتصاد الذي يستدعي العوامل الثقافية لتأخذ مكانتها ضمن العوامل التي لها أثر في توجيه الاقتصاد وتحقيق أهداف الرفاه والتنمية.

- أن التغيرات على الساحة الدولية تؤكد فشل المخططات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تسطر في منآى عن العوامل الثقافية.
- أن العولمة في واقعنا اليوم تفرض حتمية النظرة العالمية، والتوجه الكوني لكل مجالات النشاط الإنساني.
- أن الإنسان كائن متعدد الثقافات، والتي يتدخل في بنائها عامل العقيدة والانتماء الحضاري والتقاليد المجتمعية، هذا التعدد يفرض ذاته ويحتم على المؤسسات الاقتصادية مهما بلغ امتدادها الكوني استحضاره حيث لا يمكن التعامل على نمط واحد مع فئة المستهلكين.
- أن الوعي الاستهلاكي ارتقى عند المستهلك مع تطور التكنولوجيا الحديثة وتزايد توظيف الانترنيت في التجارة. مما يفرض في مجال المنافسة استدعاء كل العوامل التي لها أثر في الاستقطاب، ومن أهمها العامل الثقافي.
- أن الاستجابة للتعبئة الثقافية له أثره في تجاوز التحديات العالمية المؤثرة في الاقتصاد وأن التفاعل مع العناصر الثقافية يجعل من الممكن تقديم الحلول الأكثر إنسانية والأكثر جاذبية، والتي تتكيف مع السياقات المختلفة.

كل هذه العناصر تؤكد أن استنهاض الحوافز الاقتصادية والاستجابة للفرص المتاحة بالنسبة للفرد والمجتمع ملجمة بلجام الثقافة. فهي الموجه والمحفز الداخلي الأقوى المؤثر في الإنفاق للاستهلاك والاستثمار. ومنذ أن طف مصطلح الاقتصاد البنفسجي في الساحة العلمية والأكاديمية وضعت له العديد من التعاريف من أهمها نذكر ما يلي:

– التعريف الأول: "الاقتصاد البنفسجي يحيل إلى إعطاء الاعتبار للجانب الثقافي للاقتصاد، وهو اقتصاد يتكيف مع التنوع الإنساني في نطاق العولمة مستندا في ذلك على البعد الثقافي لتثمين السلع والخدمات" (**تعريف الاقتصاد البنفسجي، 2017**).

– التعريف الثاني: "الاقتصاد البنفسجي هو مجال اقتصادي يسهم في التنمية المستدامة من خلال تثمين العائد الثقافي للسلع والخدمات" (**يكيبيديا، 2019**).

– **التعريف الثالث:** "يشير الاقتصاد البنفسجي إلى دراسة الثقافة في الاقتصاد. وهو الاقتصاد الذي يتكيف مع التنوع البشري في العولمة ويستند إلى البعد الثقافي لتقدير السلع والخدمات. كجزء من الاقتصاد المستدام، بما في ذلك البصمة الثقافية، ويعد الاقتصاد البنفسجي أحد أعمدة الانتقال إلى الحاضر والمستقبل الذي لا يعد كميا فقط، ويمكن الاستفادة من موارد البيئة الثقافية التي في الواقع لا تنضب للوفاء والنمو"(**Bandarin, Bédier, & Gravari–Bédier, 2017, p. 38**) .

وعلى المستوى الجزئي فالمؤسسات ذات الأداء الاقتصادي العالي هي الآن تلك التي تجمع بين التكنولوجيا والثقافة والكمال الافتراضي والتجريبي والتقني والجماليات، ويعد هذا التحالف التقني والثقافي واعدا للمستقبل لأنه يلبي توقعات المستهلكين في تطلعاتهم المتزايدة للجودة وحياة أفضل، ولا تتطلب هذه الفرصة الاقتصاد الأخضر فقط (دمج البصمة البيئية) ولكن أيضا الاقتصاد البنفسجي– الذي يستفيد من الإمكانات الثقافية للسلع والخدمات، أي أسواق الخبرة والاقتصاد الثقافي **La réponse au réchauffement est aussi culturelle**, **2015**) .

3.3. الاقتصاد الأخضر: يتوافق مفهوم الاقتصاد الأخضر مع مفهوم النمو الأخضر والذي يعني تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية، مع ضمان استمرار الأصول الطبيعية في توفير الموارد والخدمات البيئية التي يعتمد عليها رفاهنا**(UNDESA, 2012, p. 04)** . حيث تناولت العديد من الهيئات والمنظمات مفهوم الاقتصاد الأخضر وفيما يلي نذكر أهمها(**Stafford & Faccer, 2014, p. 14**) :

– **التعريف الأول:** عرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر على أنه:"النتيجة التي تؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية ، والحد من المخاطر البيئية والندرة البيئية ".

– **التعريف الثاني:** عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصاد الأخضر بأنه "تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية مع ضمان استمرار الأصول الطبيعية في توفير الموارد والخدمات البيئية التي نعمل عليها لرفاهتنا".

– **التعريف الثالث:** عرف تحالف الاقتصاد الأخضر الاقتصاد الأخضر على أنه: "اقتصاد عادل ومرن يوفر نوعية حياة أفضل لكل ما هو ممكن داخل الحدود البيئية لكوكب واحد."

– **التعريف الربع:** عرفت إدارة الشؤون البيئية بجنوب أفريقيا أيضا الاقتصاد الأخضر على أنه:"يعني الفصل بين استخدام الموارد والآثار البيئية الناجمة عن النمو الاقتصادي".

– **التعريف الخامس:** غرفت منظمة التجارية الدولية الاقتصاد الأخضر بأنه: "اقتصاد يعمل فيه النمو الاقتصادي والمسؤولية البيئية معا بطريقة تعزز بعضها بعضا" **(Allen & Clouth, 2012, p. 63) .**

ومنه يمكن القول الاقتصاد الأخضر هو الاقتصاد الذي تؤخذ فيه الروابط الحيوية بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة في الاعتبار، والتي يتم فيها تحويل عمليات الإنتاج وأنماط الاستهلاك، مع المساهمة في تقليل الفاقد (البواقي والمهملات) والتلوث والاستخدام الفعال للموارد والمواد والطاقة لتنشط وتنوع الاقتصاديات، وخلق فرص عمل لائقة، وتشجع التجارة المستدامة، والحد من الفقر، وتحسن المساواة في توزيع الدخل (**Abaza, 2012, p. 05**).

ويتسبب فقدان التنوع البيولوجي في بعض الدول في انخفاض الرفاه وتفاقم الفقر في بعض الفئات الاجتماعية، كون النظام البيئي هو المزود الرئيسي بالمواد الخام التي تكون بمثابة محرك للتنمية الاقتصادية، وحماية النظم الإيكولوجية هي في قلب الاقتصاد الأخضر والاستثمارات الخضراء أيضا من خلال استغلال رأس المال الطبيعي بالشكل المناسب .(**Bushehri, 2012, p. 14**) كما أن ممارسات الإنتاج والاستهلاك المستدام تعتبر من أهم تحديات الاقتصاد الأخضر فالإنتاج المستدام يحد من الاستخدام العشوائي للموارد وبالتالي الحد من نفاذ الموارد ويفرز قدرا أقل من التلوث، فتشجيع الطلب على منتجات تتسم بمزيد من الاستدامة يستطيع أن يوجد أسواقا جديدة للأعمال التجارية ذات ممارسات إنتاجية مستدامة حيث تقضي إلى زيادة تدفقات الإيرادات والوظائف الجديدة (**قحام و شرقرق، 2016، الصفحات 442–443**).

4. الاقتصاد المستديم من منظور مشترك بين عدسة البصمة الاجتماعية والثقافية والبيئية:

لكي تكون التنمية الاقتصادية مستدامة، يدعو الفاعلون اليوم إلى الاهتمام بالبعد الاجتماعي، والبعد البيئي، وكذلك البعد الثقافي. وينظر إلى الثقافة كبيئة طبقة أساسية تمارسها الشركات والجماعات والأفراد وهي تعكس من خلال عدسة البصمة الثقافية **(Jullien & Perrault, 2017, p. 35)** .

على غرار الاقتصاد الاجتماعي الذي يعكس من خلال عدسة البصمة الاجتماعية، والاقتصاد الأخضر الذي يعكس من خلال عدسة البصمة البيئية. والشكل الموالي يوضع تلك العلاقات بطريقة أكثر وضوحا:

الشكل01: العدسات الثلاثة للاقتصاد المستديم



Source: (Jullien & Perrault, 2017, p. 35)

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن الاقتصاد البنفسجي في الحقيقة ليس إلا البيئة الثقافية التي تمثل محورا للاقتصاد المستدام. ويمكن القول أن الثقافة هي مجرد عنصر واحد من المكونات المختلفة للاقتصاد المستدام، إلى جانب المحاور المتعلقة بالبيئة الطبيعية (الاقتصاد الأخضر) والبيئة الاجتماعية (الاقتصاد الاجتماعي) (**Kumar Tripathi & Snehlata Jaiswal, 2018, p. 48**). وفيما يلي سنحاول إعطاء توضيح للعلاقة التفاعلية بين هذه البصمات (الاجتماعية والثقافية والبيئية) في إطار تحقيق منظور شامل ومتكامل للاقتصاد المستديم داخل اقتصاديات الدول:

1.4.علاقة الاقتصاد المستدام بالبصمة الاجتماعية: على المستوى الكلي للاقتصاد يمكن القول أن الاستدامة الاجتماعية تشمل مفاهيم المساواة والتمكين وإمكانية الوصول والمشاركة والاستقرار المؤسسي، من خلال النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر **(Basiago, 1999, p. 149)**. أما على المستوى المؤسستي الجزئي فالبصمة الاجتماعية التي يجب أن تخلفها هذه المؤسسات هي الهوية الاجتماعية للمنتج المرتبطة بسلسلة توريد المنتج **(Social Footprint Group, 2015, p. 04)**. والبصمة الاجتماعية هي مقياس لإعادة توزيع الدخل ومجموع كل العوامل الخارجية التي تحد من الإنتاجية والمتعلقة بمنتج أو نشاط معين، وتتكون من ثلاثة عناصر **(Urs & Bo, 2017, p. 03)**:

- **إعادة توزيع الدخل:** هي الزيادة (المجتمعية) الإجمالية (أو الخسارة) في المنفعة الناتجة عن تحويل الأموال من مجموعة اجتماعية إلى أخرى. عادة ما يؤدي تحويل الأموال من المستهلكين الأثرياء إلى المزارعين الفقراء إلى زيادة فائدة المجتمع ككل.
- **العوامل الخارجية:** التي تقلل من الإنتاجية وهي تأثيرات اجتماعية بسبب نقص الحوكمة والبنية التحتية دون المستوى الأمثل والفساد،... إلخ. ويتم حسابها على أنها الفرق بين القيمة المضافة الفعلية لنشاط العمل والقيمة المضافة المحتملة (المقدرة من القيمة المضافة الحالية لكل عمل).
- **القيمة المشتركة:** يمكن عندئذ استكمال هذه القيمتين (إعادة توزيع الدخل، العوامل الخارجية) بالمنافع الاجتماعية النقدية التي تنشأ عن أي إجراءات إيجابية "لإنشاء قيمة مشتركة" تتخذها الشركات في سلسلة التوريد.

2.4. علاقة الاقتصاد المستدام بالبصمة البيئية: إن التلوث علامة على الاستخدام غير الفعال للموارد. لذلك يمكن الاستفادة من الفرص المربحة للبيئة والاقتصاد من خلال التحسينات التي تقلل من التلوث في عمليات الإنتاج، ويجادل الباحثون اليوم في أن المزايا التنافسية تعتمد على القدرة على الابتكار، وبالتالي تحفيز الابتكار يمكن أن يعزز القدرة التنافسية **(Emas, 2015, p. 01)**. حيث تم تصميم البصمة البيئية في الأصل كوسيلة بسيطة ومبتكرة لمقارنة استدامة استخدام الموارد بين مختلف المجموعات السكانية، ومنذ صياغة البصمة البيئية ذكر عدد من الباحثين التبسيط الحاصل في طريقة قياس الآثار البيئية لاسيما قياس استدامة الاستهلاك، وعلى الرغم من ذلك إلا أن البصمة البيئية في الأصل محدودة كأداة إقليمية للسياسة والتخطيط، من أجل التنمية المستدامة **(Lenzen & A Murray, 2003, p. 04)**. وعرفت البصمة البيئية على أنها "مقياس للموارد اللازمة لإنتاج البضائع التي يستهلكها الفرد أو السكان، وتستخدم كمقياس للاستدامة" **(Fiala, 2008, p. 519)**.

ويقول الكثير من الاقتصاديين الإيكولوجيين بأن البصمة البيئية تمثل التأثير الإنساني على الأرض بطريقة واضحة، وهي كمساهمة في الهدف العام المتمثل في جعل التنمية البشرية مستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية التي تعيش في تناغم مع عناصر المحيط الحيوي **(Moffatt, 2000, p. 359)**.

والجدير بذكر هنا أن البصمة البيئية (الايكولوجية) والبصمة الاجتماعية متشابهان بمعنى أن كلاهما يتعلق بقياس الفجوات، لكن التشابه ينتهي عند هذا الحد. ففي حالة البصمة البيئية، الفجوات التي تهمنا هي التي بين الموارد التي نحتاجها والموارد التي نلتزم بها، في حالة البصمة الاجتماعية، الفجوات التي تهمنا هي بين الموارد التي نحتاجها والموارد التي قررنا إنتاجها. علما أن الموارد البيئية ثابتة ومحدودة، والموارد الاجتماعية ليست كذلك – نحن ننتجها كما نراها مناسبة **(W. McElroy, 2011, p. 15)**.

3.4. علاقة الاقتصاد المستدام بالبصمة الثقافية: تعد البصمة الثقافية علامة على الاقتصاد البنفسجي وهي تشجع العلاقة الديناميكية والصحية بين الاقتصاد والثقافة. وينظر إلى الثقافة على أنها مجال أو فرصة يجب اغتنامها في إطار المسؤولية. إلى جانب الاقتصاد الأخضر (الذي يشمل البصمة البيئية) والاقتصاد الاجتماعي (الذي يشمل البصمة الاجتماعية) ، فإن الاقتصاد البنفسجي، مع بصمته الثقافية ، يشكل الركن الثالث للانتقال المتزايد إلى ما بعد النمو الكمي البحت **(Diversum, UNESCO, 2013, p. 10)**. بالتالي فإن البصمة الثقافية للنشاط الاقتصادي إيجابية إذا كانت تثري التنوع الثقافي، حيث يفترض إثراء التنوع الثقافي أن الثقافات تعمل سويا لتحقيق هدف مشترك يتجاوزها ويهدف إلى تطوير إمكانات أكبر ثقافية كانت أم اقتصادية. ويمثل التنوع الثقافي شرطا وضمانا لوجود تدفق للتبادل الإبداعي ذي المنفعة المتبادلة، ويسمح للوكلاء بالترويج لممارساتهم وموجداتهم الثقافية **(Diversum, UNESCO, 2013, p. 11)**.

وأكد الخبير المعلوماتي **محمد عيد**، مدير علاقات الناشرين بالشركة المتحدة للبرمجيات (مؤسسة مصرية خاصة) أن قيمة الاقتصاد الثقافي تبلغ قرابة **5%** من حجم الاقتصاد العالمي، لافتًا إلى أن العالم خلال السنوات العشرة الأخيرة بدأ يفطن إلى مكانة الثقافة كمورد اقتصادي هائل يمكن أن يعزز موارد الدولة ويعالج أي عجز من الممكن أن يطرأ على مواردها التقليدية. وفي هذا الصدد، شريحة كبيرة من المثقفين يرون أن الثقافة كمفهوم له علاقة بالاقتصاد بثلاثة أبعاد:

– الأول **الاقتصاد الثقافي** وهو الذي يتعامل مع المنتج الثقافي كسلعة أو خدمة.

– الثاني **ثقافة الاقتصاد** وهو الذي يتعامل مع السلوك كمؤثر على الاقتصاد.

– الثالث **الاقتصاد الإبداعي** وهو الذي يتعامل مع الأفكار الإبداعية في الاقتصاد بهدف تحسينه أو بناء أنواع جديدة من المؤسسات لم تكن معروفة من قبل (**عطية، 2020**).

وتكمن أهمية التفاعلات الديناميكية بين الاقتصاد والثقافة في تشجع الوعي العالمي بالبيئة الثقافية المشتركة بين الناس وعلى التعرف بشكل أفضل على آثار هذه التفاعلات الثقافية والاقتصادية، وخاصة من خلال قياس البصمة الثقافية للمجموعات والأفراد بشكل أكثر دقة. علاوة على ذلك فإن التحول نحو اقتصاد ثقافي سيكون له أيضا تأثير كبير على العمالة والتدريب **(Kumar Tripathi & Snehlata Jaiswal, 2018, p. 47)**.

5. خاتمة:

نستنتج من خلال كل ما سبق أن كل من البصمة الاجتماعية والبصمة البيئية والبصمة الثقافية ماهي إلا انعكاسات لتأثيرنا على الكوكب، ويمكن أن ترافقنا عند صياغة الخطط التنموية من أجل بلورة مفهوم اقتصاد مستدام وشامل، وهذا بخلق آليات واقعية لتحسين أثرنا اجتماعيا وثقافيا ولتقليل من أثرنا البيئي على الكوكب، وهذا لن يكون ممكن إلا بالشعور بالمسؤولية اتجاه المجتمع و تنوع الثقافات واتجاه البيئية، وكذا اتجاه الأجيال القادمة، كما أن القراءة النقدية لهذه الدراسة تجعلنا نقف عند:

1.5. نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– يسعى الاقتصاد المستدام إلى التوفيق بين مبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية وبين النجاح الاقتصادي مضيفا علي العلاقات الاقتصادية بعدا بيئيا وأخر ثقافيا؛

– بات مفهوم كل من الاقتصاد الاجتماعي والاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر اليوم مواضيع ذات اهتمام خاص نظر لطابعهم المدمج التكاملي التداخلي المتمثل في الحد من التفاوتات في المجتمع؛

– الاقتصاد الاجتماعي هو ذلك التوفيق بين أهداف اقتصادية (النمو، التنمية) من جهة، وأهداف اجتماعية (مبادئ الإنصاف، العدالة) من جهة أخرى، حيث يكون فيه المورد البشري في صلب اهتمامات النشاطات الاقتصادية؛

– ممارسات الإنتاج والاستهلاك المستدام في إطار مفهوم الاقتصاد الأخضر تساهم في توفير الموارد ويفرز قدرا أقل من التلوث، وبالتالي أضرار اقل على الكوكب؛

– الثقافة قادرة على إعادة توجيه اقتصاديات الغد، وإعطاء معنى للنشاط الإنتاجي والحد من النزعة الاستهلاكية العمياء؛

2.5. الاقتراحات والتوصيات: بناءا على ما سبق قدمت الدراسة جملة من التوصيات نوجزها فيما يلي:

– يجب تقييم الجوانب الاجتماعية والثقافية والبيئية محليا دوريا، من خلال نماذج القياس المبتكرة للوقوف عند المشاكل والعراقيل التي تواجه استدامة الاقتصاديات، وتصحيحها في الوقت المناسب وقبل تفاقمها؛

– تفعيل سياسات وإجراءات تنطوي على أهداف اقتصادية (خلق فرص عمل وإدرار دخل)، وأهداف اجتماعية (التكافل الاجتماعي المعزز والروابط الإقليمية الأقوى)، وأهداف سياسية (تنظيم منتديات عامة يتم من خلالها تحليل ومناقشة وحل المشاكل)، وأهداف ثقافية (أنماط جديدة للإنتاج والاستهلاك) وأهداف بيئية (التعليم الصديق للبيئة والاستدامة)، من أجل تحقيق أبعاد الاقتصاد المستدام؛

– دعم وترسيخ مفاهيم المساواة والتمكين والمشاركة في المجتمع من أجل تخفيف التفاوتات في المجتمع؛

– تشجيع الطلب على منتجات تتسم بمزيد من الاستدامة يستطيع أن يوجد أسواقا جديدة للأعمال ذات ممارسات إنتاجية مستدامة، تساهم في زيادة تدفقات الإيرادات والوظائف الجديدة في الاقتصاد الوطني؛

– ضرورة إثراء التنوع الثقافي، كون هذا التنوع شرطا وضمانا لوجود تدفق للتبادل الإبداعي ذي المنفعة المتبادلة، ويسمح للمتعاملين بالترويج لممارساتهم وموجداتهم الثقافية؛

– وضع سياسات عامة وبرامج تدمج كل الأنشطة والقطاعات الثقافية من منظور إستراتيجي عرضي (السياحة الثقافية، التربية والتعليم والتكوين، العمل الجمعي، التكوين المستمر، وسائل الاتصال السمعي البصري...)، بهدف تطوير نظام مؤسساتي للصناعة الثقافية من خلال تقوية المؤهلات المؤسساتية العمومية والخاصة العاملة في المجالات الثقافية المختلفة.

– إحياء أنشطة ومهن ترتبط بالثقافة المادية وغير المادية، مما يساهم في توفير فرص العمل وتوظيف الثقافة المحلية وتطويرها لجلب المستثمرين.

– وأخيرا، يجب أن لا تتعامل الجهات الوصية والحكومة الجزائرية مع الاقتصاد الثقافي بمحدودية وتحصر موضوع الاقتصاد الثقافي أو البنفسجي في الكتاب والباحثين وفقط، وتحصر الباحثين في فنون السرد والشعر والكتابة من أجل الكتابة، بل يجب تبني برامج وسياسات واقعية أو تلمس الواقع لفتح المجال أمام الباحثين لوضع البدائل وخلق المزيد من الاقتراحات الواقعية؛

6. قائمة المراجع:

1. Abaza, H. (2012, August). GREEN ECONOMY IN ACTION. *Articles and Excerpts that Illustrate Green Economy and Sustainable Development Efforts* .
2. Allen, C., & Clouth, S. (2012, August). Green Economy, Green Growth, and Low-Carbon Development, history, definitions and a guide to recent publications. United nations, Division for Sustainable Development, UNDESA,.
3. Bandarin, F., Bédier, J., & Gravari-Bédier, M. (2017, Juin). L'économie mauve : alliance entre le culturel et l'économique. *CULTURELLE DU SECTEUR COSMÉTIQUE* .
4. Basiago, A. (1999). Economic social, and environmental sustainability in development theory and urban planning practice The Environmentalist 19. *Kluwer Academic Publishers* .
5. Bushehri, F. (2012, FEBRUARY 21-23). GREEN ECONOMY IN THE ARAB REGION. *TEEB Capacity-building Workshop for MENA Region, .*
6. Dile, E., & Anderson, L. (2017). Green Metrics Common Measures of Sustainable Economic Development. *International Economic Development Council* .
7. Diversum, UNESCO. (2013, June 11). THE PURPLE ECONOMY: AN OBJECTIVE, AN OPPORTUNITY. *First inter-institutional working group on the purple economy* . Paris.
8. Emas, R. (2015). The Concept of Sustainable Development: Definition and Defining Principles. *Brief for GSDR 2015* . United Nations.
9. Fiala, N. (2008, July 22). Measuring sustainability: Why the ecological footprint is bad economics and bad environmental science. *ecologlcal economic* .
10. Ian Moffatt .(2000) .the ecological footprint Ecological footprints and sustainable development .*commentary forum: Ecological Economics 32.*
11. Jullien, F., & Perrault, D. (2017, Juin). Vers une empreinte culturelle durable, Culturelle du secteur cosmetique.
12. Kumar Tripathi, S., & Snehlata Jaiswal, M. (2018). Purple Economy:- Component of a Sustainable Economy in India. *IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM) , 20* (12).
13. *La réponse au réchauffement est aussi culturelle*. (2015, août 06). Retrieved 07 25, 2019, from Tribune Collectif: https://www.lemonde.fr/idees/article/2015/06/30/la-reponse-au-rechauffement-est-aussi-culturelle_4664807_3232.html
14. Lenzen, M., & A Murray, S. (2003). The Ecological Footprint – Issues and Trends. *ISA Research Paper , 01* (03).

15. Markulev, A., & Long, A. (2013, May). On sustainability: an economic approach. *Productivity CommissionStaff Research Note* . AUSTRALIA.
16. OECD. (2008). *Sustainable Development: Linking Economy, Society, environment.* Paris, France.
17. Social Footprint Group. (2015, May 29). Social Footprint Product Social Identity Rules for Certification. *Document Social Footprint - Product Social Identity Rules for Certification document* .
18. Stafford, W., & Faccer, K. (2014). Steering towards a Green Economy. *A Quick Reference Guide , 02* .
19. UNDESA. (2012). Advancing an Inclusive Green Economy: Rationale and , UN Department of Economic and Social Affairs (UNDESA). *A Guidebook to the Green Economy , 1* . (A. G. Economy, Ed.) United Nations.
20. Urs, S., & Bo, W. (2017, September). Social Footprint. *White paper* . Lausanne.
21. W. McElroy, M. (2011). The Social Footprint Introduction and proof of concept , A Sustainability Innovation by. *Center for Sustainable Organizationsm* .

22. أبو السعد ساندي صبري، عبد المسيح مارينا ماهر، منى أمام حسين، ملاك محسن نانسي، و محسن ناجي نانسي. (15 جوان، 2017). الاقتصاد الأخضر وأثره علي التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول: دراسة حالة مصر. *المركز الديمقراطي العربي* .

23. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2015). *الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مدمج*. المملكة المغربية.

24. الهادي عبدو أبوه. (2015). الاقتصاد التضامني والواقع في موريتانيا. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصاديةن تخصص: التحليل الاقتصادي* . تلمسان، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان.

25. تعريف الاقتصاد البنفسجي. (2017). تاريخ الاسترداد 15 جويلية، 2019، من الو الجديد: https://w.mdar.co/detail1305201.htm

26. حداد رومان. (03 سبتمبر، 2018). *كلمة السر...الاقتصاد الاجتماعي*. تاريخ الاسترداد 20 جوان، 2019، من الرأي: http://alrai.com/article/10449851/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8/%D9%83%D9%84%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1--%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-

%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A

27. حميد خالد. (13 أفريل، 2019). *الاقتصاد البنفسجي*. تاريخ الاسترداد 20 جويلية، 2019، من شعب الايمان: https://islamanar.com/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%81%D8%B3%D8%AC%D9%8A-the-violet-economy/

28. كمال شريط، و سفيان خلوفي. (13-14 مارس، 2018). مفهوم الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية المستدامة. *الملتقى الدول حول: الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الراشد* .

29. لياندرو بيريرا موريس، يوسف علوي سليماني، و روبرتو دى مجليو. (أفريل، 2013). الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: فرص عمل أكثر، فرص عمل أفضل من أجل الشباب. *دليل 2013، الطبعة الأولي، أكاديمية الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي،أغادير، المغرب* .

30. وهيبة قحام، و سمير شرقرق. (2016). الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل –مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر. *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، 06*.

31. يكيبيديا. (26 جويلية، 2019). *الاقتصاد البنفسجي*. تاريخ الاسترداد 29 جويلية، 2019، من يكيبيديا: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%81%D8%B3%D8%AC%D9%8A.

32. رنده عطية. (10 03، 2020). *الاقتصاد الثقافي.. حين يكون الإبداع أبرز روافد التنمية*. تاريخ الاسترداد 11 03، 2020، من نبوست -إقتصاد: https://www.noonpost.com/content/36258

التسويـق البنفسجـي

purple Marketing

ساكت فاطمة الزهراء [1]، قادري نورية [2] ، بن زكورة عونية [3]

Saket Fatima Zahra[1], Kadri Nouria[2] ,Benzekoura laounia

[1] أستاذة محاضرة ب، جامعة معسكر، الجزائر، مخبر **Lapdec** fatima.saket@univ-mascara.dz

[2] أستاذة محاضرة ب، جامعة معسكر، الجزائر، مخبر **Lapdec** kadri.nouria@univ-mascara.dz

[3] أستاذة محاضرة أ، جامعة معسكر، الجزائر ،مخبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة –بحث وابداع–

alouania.benzekoura@univ-mascara.dz

تاريخ النشر: 2020/07/28

ملخص:

إن الهدف من هذه الدراسة هو محاولة التعرف على آليات التسويق البنفسجي من خلال تتبع مختلف التطورات التي شهدها التسويق وصولا إلى التسويق البنفسجي في فترات مختلفة ووفقا لتأثير عوامل متعددة .منها التطور في حاجات الأفراد و رغباتهم و أنماطهم الاستهلاكية ، التطور التكنولوجي و ظهور التسويق الرقمي الذي غيّر الكثير من المعالم التسويقية كما أثـر على العلاقات ، ما أدى إلى تشابكها و تداخلها خاصة ما تعلق بعلاقة المؤسسة بزبائنها مع مراعاة مصالح المجتمع و حماية المستهلكين .استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة لإسقاط الدراسة على بعض العلامات التي تبنت التسويق البنفسجي. وقد توصلنا في الأخير إلى ضرورة تبني مبادئ التسويق البنفسجي من قبل كافة المؤسسات فهو يضمن للمؤسسة الاستمرار والبقاء.

كلمات مفتاحية: التسويق، تطور المفاهيم التسويقية، التسويق البنفسجي، آليات التسويق البنفسجي.

تصنيف**JEL**: **M30 ,M31,M37,Q50,Q56,Q57**

Abstract :

The aim of this study is to try to identify the mechanisms of purple marketing by tracking the various developments in marketing to the marketing violet at different periods and according to the influence of multiple factors, including the development in the needs of individuals, desires and consumption patterns, technological development and The emergence of digital marketing, which changed many marketing features as well as affected relationships, which led to their entanglement and

المؤلف المرسل: ساكت فاطمة الزهراء، **الإيميل**: fatima.saket@univ-mascara.dz

overlap, especially related to the relationship of the institution with its customers taking into account the interests of the community and protecting consumers. To drop the study on some of the signs that adopted purple marketing, we have finally reached the need to adopt the principles of violet marketing by all organizations it guarantees the organization to continue and stay.

Keywords: Marketing, The development of marketing concepts, Violet marketing, Violet marketing mechanisms

Jel Classification Codes :M30 ,M31,M37,Q50,Q56,Q57

1. مقدمة:

في عصر تميّز بشدة المنافسة و شراستها كان لزاما على المؤسسات انتهاج استراتيجيات من شأنها التزام التغيير و الابتكار و التميز بغية البقاء و الارتقاء ، و من هذا المنطلق ظهرت فكرة التسويق البنفسجي و التي تقوم على أساس ما تحمله من معنى و تأثير تعلق باللون البنفسجي و علاقته بخلق الملاحظة و لفت الانتباه لتحقيق الاستمرارية للمؤسسة في سوقها و مجال نشاطها .

لقد أصبح اهتمام المؤسسة ينصب حول المستهلك و رضا المستهلك كونه مركز الدراسات و البحوث التسويقية ، فهو إما يرفع المؤسسة إلى السماء أو يلقي بها على الأرض ، لذلك أضحى من الضروري جدا الالتفات و الوقوف و لو لبرهة أمام ما تنتجه المؤسسة بغية التفكير فيه و اقتناءه من قبل الفئات المستهدفة من طرف المؤسسة .و ذلك تبعا للديناميكية و التعقيد الذي تعيش في ظلها المؤسسات الحالية . و مما سبق حاولنا طرح الإشكالية التالية :

ما المقصود بالتسويق البنفسجي و ما هي آلياته ؟

و للإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية :

أولا : ماهية التسويق

ثانيا : تطور المفاهيم التسويقية

ثالثا : ظهور التسويق البنفسجي .

1.1 أهمية الدراسة :

- تتميز هذه الدراسة بالحداثة نظرا لقلة المراجع و الدراسات السابقة التي تبنت موضوع التسويق البنفسجي .
- تكمن أهميته من خلال فكرته في طرح منتجات مغايرة و مختلفة عما يعرضه المنافس .

- يعمل التسويق البنفسجي على لفت انتباه المستهلك وجلب أنظاره نحو منتوج المؤسسة وهذا قد يكون كافيا في بعض الأحيان نظرا للتطورات الحاصلة في مجال التصنيع و التسويق على حد سواء.

2.1 منهج الدراسة :

استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي بغية الإلمام بالعناصر الأساسية للدراسة و المتعلقة أساسا بالتسويق و أهم التطورات التي شهدها إلى يومنا هذا ، إضافة إلى تسليط الضوء على التسويق البنفسجي و أهم آلياته ، كما حاولنا استخدام منهج دراسة الحالة لاستعراض بعض الحالات التي تبنت التسويق البنفسجي في فلسفتها التغيرية من أجل ضمان ديمومتها .

3.1 أهداف الدراسة :

عملت الدراسة على تحقيق الأهداف التالية :

- محاولة استعراض بعض المفاهيم الحديثة للتسويق .
- رصد التطورات الحاصلة في مجال التسويق و محاولة تتبع أهم الأحداث التي حاول التسويق أن يقف عندها و كذا أهم القضايا التي تبناها إلى يومنا هذا .
- تسليط الضوء على التسويق البنفسجي من خلال ماهيته ، خطواته و أهم آلياته .

2. ماهية التسويق

من السهل فهم المعاني التالية المالية ، الإنتاج ، المبيعات الخ...و هذا ما ينعكس و يبتعد كل البعد عن فهم المنطق و المنطلق التسويقي فقد يعتقد البعض أن التسويق هو مختلف الوسائل و الطرق لبيع المنتجات و هذا ما استدعى تناول المنطق التسويقي عن طريق عرض مختلف التعاريف التي أعطيت للتسويق و التي تكاد أن تكون مكملة لبعضها البعض و ليست متضادة في المعنى .

المنظور الأول : يرى أن التسويق : " هو توفير كافة التقنيات الخاصة بالمنظمة و توجيهها إلى تدفق السلع و الخدمات نحو المستهلكين .و التسويق الفعال معناه منتوج ذو جودة عالية ، سهل و متوفر لدى الزبائن" هذه المقاربة الاقتصادية (مصطلح تدفق السلع و الخدمات) ، تتميز بالتوجه المتمحور و المركز حول العرض : بحيث لا وجود لسوق دون منتوج و منه فبمجرد خلق المنتوج يجب أن يكون في متناول زبائنه و بذلك فإن النجاح في هذه الحالة مرتبط بالجودة الإنتاجية و مراقبة إمكانية وصول المنتوج إلى السوق المفترض (معناه توزيع المنتوج و توفيره في آخر نقاط البيع).(Eric vernette,2016,p4).

المنظور الثاني : " التسويق هو حالة ذهنية تتعلق بحالات من التصور و الخيال ، يقوم على أساس حركية جميع الوسائل و الإمكانيات المتاحة بغية الاتصال بالزبائن . التسويق الجيد هو المنتوج الأصلي و المبتكر " . هذه النظرة هي خيالية نوعا ما تترجم اتجاهات المستهلكين و الذين لم يعبرون بعد بكل وضوح عن حاجاتهم و معتقداتهم .يكون النجاح هنا ضمني في مفهوم المنتوج المبتكر و المتصور . و يتوقف حجم المبيعات في هذه الحالة على درجة و فعالية الاتصال و التي تشرح و تركز على فوائد المنتوج .

المنظور الثالث : " التسويق يعمل على اكتشاف حاجات المستهلكين بغية انتاج المنتوج الملائم و هذا ما يسهل عملية البيع . التسويق الجيد هنا هو عبارة عن زبون راض "

يكون التركيز في هذه الحالة على احتياجات الزبائن فهي مفتاح أساسي لنجاح المنظمة هذا من جهة و من جهة أخرى لا يحتاج البائع تذكير المستهلكين بأن المنتوج يلائم تماما احتياجاتهم و منه فعالية التسويق تقاس بدرجة رضا المستهلكين .

المنظور الرابع : " التسويق هو منافسة أسواق ذات مردودية باستعمال طرق علمية . التسويق الفعال هو عبارة عن زبون يفضل منتوج المؤسسة بالمظر إلى المنتجات المنافسة و هو الذي يتم اقتناءه بأسعار مناسبة بالمقارنة مع المنافسين ." التسويق يعبر عن سلسلة من اليد العاملة و التقنيات ، المستهلك عقلاني يقارن المنتجات و يختار من بينها و هنا دور التسويق فهم قرارات شراء المستهلكين و منه العمل على التأثير عليهم (خلق التفضيلات بالنسبة لعلامة المؤسسة)و بالنسبة للمؤسسة أنشطتها تقود إلى الربح ، هذا التأثير يجعلها تتحدث عن المؤسسة في المجتمع

المنظور الخامس : " **التسويق** هو عبارة عن خلق علاقة دائمة مع الزبائن. مع منحهم الصلة و الرابط و ليس فقط السلع و الخدمات ، التسويق الجيد يمنح تجربة يتم تخزينها و تسجيلها لدى المستهلكين ، كمصدر لإثارة المشاعر و تحريكها " . هذا المنطق يسمح ببناء علاقة تأثيرية مستمرة و دائمة و قوية مع المستهلكين .الاستهلاك يجب أن يكون مصدر لإثارة المشاعر لدى الأفراد و هنا تكون العلاقة شخصية جذابة و تصبح صديقة وفية للمستهلك .تنشيط هيئات و منظمات المستهلكين يكون عن طريق مواقع التواصل الاجتماعية و عبر الخط (تويتر ، فيسبوك ، يوتيوب الخ...) .

المنظور السادس : " **التسويق** هو خلق و جعل المنتجات و الخدمات ذات قيمة لدى المستهلكين " **و هذا** التعريف الأخير لا يركز على التصور و حسب و السلع و الخدمات المبتكرة ليكون الزبون على الموعد مع المؤسسة بل هو أكثر من ذلك يجب أن تكون المؤسسة على أتم استعداد علاقاتها مع زبائنها و

المحيط المتواجدين فيه و مقابلتهم بما يسمى ب " le job" المهنة المنتظرة و بمعنى آخر ايجاد الحلول لمشاكل المستهلكين و منه مهنة المؤسسة تتمثل في خلق قيمة منتظرة تعود بالفائدة و المردودية المستقبلية للمؤسسة .

و على هذا الأساس الأخير أو المنظور الأخير منحت للتسويق التعاريف الحديثة التالية :

" التسويق هو نشاط ، أو مجموعة من التنظيمات و سيرورة تعمل على خلق الاتصال و التوزيع و تبادل العرض الذي يمثل قيمة بالنسبة للمستهلكين ، الزبائن و الشركاء و المجتع في المعنى الواسع " تعريف المجمعية الأمريكية للتسويق AMA بتاريخ 2013(Eric vernette,2016,p6) .

و في 2015 جاء تعريف الجمعية الفرنسية للتسويق AFM و هو تقريبا يغوص في نفس السياق السابق و يقترح التعريف التالي : " التسويق هو مفهوم للتبادل و مجموعة التطبيقات التي تعمل على خلق قيمة دائمة للمجموعات المتداخلة (أفراد ، مؤسسات ، و منظمات "

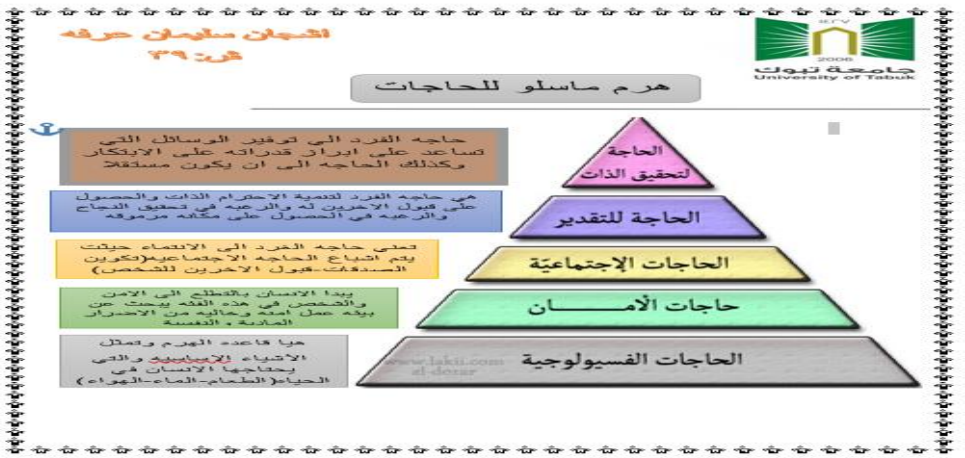
و من التعاريف السابقة و التي حاول خبراء التسويق التركيز عليه في الآونة الأخيرة هو كون التسويق يركز على المنتجات و الخدمات التي تحقق بدرجة أولى رضا المستهلكين منها على المدى الطويل إضافة إلى خلق القيمة المنتظرة "(Eric vernette,2016,p7).

3. تطور المفاهيم التسويقية

1.3 تطور التسويق نتيجة تطور حاجات و رغبات الأفراد :

بعد دراسة و تحليل عناصر هرم الحاجات للعالم ماسلوا و التي تظهر لنا في الشكل الموالي :

الشكل 1 : هرم ماسلو للحاجات



تبين لنا أن التسويق ظهر لتلبية الرغبات الاستهلاكية و تحقيقها من خلال خلق منتجات متباينة تلبي حاجات أساسية و رغبات مختلفة منها ما تلبي حاجة : الطعام ، الشراب ، المأوى و الملبس الخ...

تطور التسويق و اهتم بمجال الخدمات فعمل على تحقيق و خلق خدمات لها علاقة بسلامة الفرد جسديا و تأمينه من الأخطار منها المادية ، البدنية و النفسية .

وجود الفرد بين أفراد المجتمع جعله يبني علاقات أسرية و يحقق الصداقات التي نتج عنها تبادل عوامل التأثير و التفكير ما استدعى من التسويق استغلال ذلك لأغراض الأنشطة التسويقية فوجدت لذلك الجماعات المرجعية و رواد الرأي ثم حاليا المجتمعات الافتراضية و شبكات التواصل الاجتماعية .

زاد اهتمام التسويق بالأفراد ضمن الجماعات و أصبح يبحث في القضايا و الأمور التي تثير انشغالاتهم و تحقق سلمهم و تجلب الأمان لهم من جميع النواحي و في كافة المجالات . فعمل على تطوير و توثيق العلاقات الاجتماعية من خلال تواجد المؤسسة بالقرب من المستهلك و دعمه اجتماعيا عن طريق تطوير مبادئ التسويق الاجتماعي .

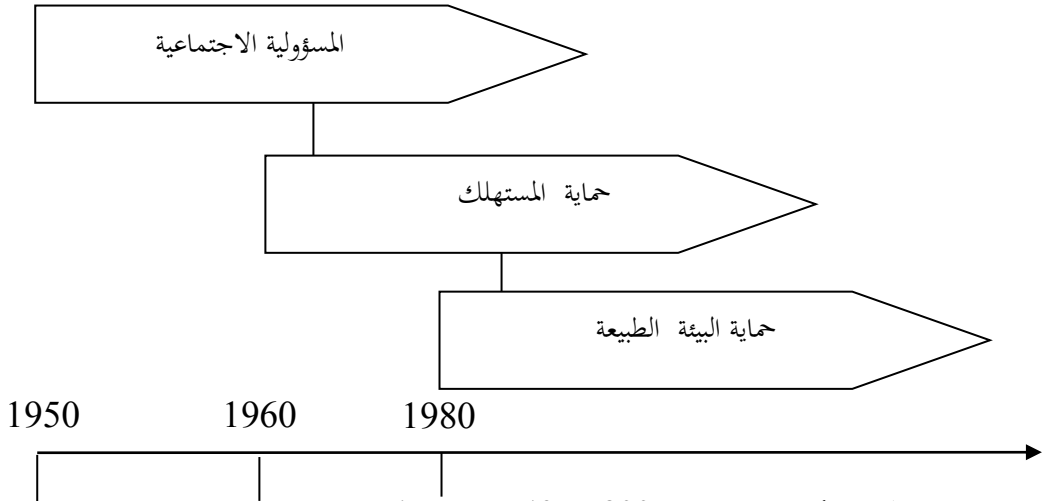
ان حاجة الفرد في تحقيق ذاته لا تتعدى نطاق ما يملكه من قدرات و ما يتقبله الآخرون من حوله لمختلف الوسائل و الأساليب التي تجعله يشعـر بمكانته في القمة نتيجة امتلاكه لها . و هذا بالفعل ما تتقاسمه المؤسسة مع الفرد ، فوجود المؤسسات الصناعية أو الخدمية أو حتى المؤسسات غير الربحية في القمة هذا لا يعني أن تتخلى عن مبادئها ،بل على العكس من ذلك تماما فتحقيقها لأغراض محيطها و المجتمع من حولها هو الذي يجعلها لا تصل إلى القمة و حسب و إنما تحافظ على مكانتها عليها.

ان مفهوم التسويق البيئي أو التسويق الأخضر وجد أساسا من أجل تنظيم العلاقة ما بين الإنسان و البيئة نتيجة القلق الذي أبدته التغيرات البيئية من التلوث و استنزاف مصادر الطاقة .

2.3 مراحل سبقت ظهور التسويق الأخضر :

يمكن تقسيم المراحل التي سبقت ظهور التسويق الأخضر كما يلي :

الشكل رقم 02 : مراحل ما قبل التسويق الأخضر



المصدر : ثامر البكري ، أحمد نزار النوري ،2007 ،ص43 ، التسويق الأخضر ، دار اليازوري للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، ، الطبعة العربية .

و الجدول الموالي يمثل أهم المحطات الفكرية في تبلور التسويق الأخضر

الجدول1 : أهم المحطات الفكرية في تبلور مفهوم التسويق الأخضر

التاريخ	الحدث
peter Drucker 1959	أول من نادى بأن تكون أهداف منظمة الأعمال جزءا من أهداف المجتمع للارتقاء بنوعية الحياة .
1962	التاريخ الحقيقي لظهور الحركة الاستهلاكية بإقرار قائمة حقوق المسنهلك
1970-1960	ظهور الحركة البيئية في أمريكا و الاهتمام بحماية البيئة و الطبيعة
1975	أول ورشة عمل لبلورة مفهوم التسويق الأخضر أقامتها جمعية التسويق الأمريكية
1992	أول كتاب يصدر بعنوان التسويق الأخضر من قبل Ken Peattie
2005	تبني الأمم المتحدة لبرنامج حماية البيئة
2010	دعوة المخططين الاستراتجيين لإنتاج التوجه الأخضر لاقتصاديات بلدان العالم

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مرجع استراتيجيات التسويق الأخضر لثامر البكري 2007، ص 64-65.

المرحلة الأولى : المسؤولية الاجتماعية

بدأت هذه المرحلة مع بداية الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية ، و التي تعني من الناحية التسويقية التزام المؤسسة بتعظيم أثرها الايجابي و تقليل أثرها السلبي في المجتمع و لقد برزت المسؤولية الاجتماعية كرد منطقي عملي على المشكلات التي بدأت تصيب المجتمع و التي كانت تؤول على أنها نتيجة العملية الإنتاجية و أثرها السلبي في المجتمع و استنزاف الموارد الطبيعية و القصور في الخدمات الاجتماعية و تفاقم مشاكل الفقر و البطالة (بلحمير ابراهيم ،2015،ص11).

و في عام 1957 كان أول ظهور للتسويق الاجتماعي على يد peter Druker" **بقوله** (ان التسويق يتمثل بالعمليات الديناميكية لمنشآت الأعمال و التي تحدث التكامل لمنتجاتها مع أهداف و قيم المجتمع) و لغاية الستينات انتقل هذا التوجه ليوضح العلاقة الوطيدة بين المسؤولية الاجتماعية و المسؤولية البيئية و التي تتضح في النقاط التالية (ثامر البكري ،2007 ،ص 37):

- المفهوم الإنساني : أي ان التسويق ينظر بعين الاعتبار للبعد الانساني و المتعلقة بأنماط الحياة " life style" التي يعيشها الفرد مع بيئة الحياة المتطورة .
- الاستهلاك الذكي : أي اهتمام الزبائن بمعرفة التفاصيل المتعلقة بتركيبة المنتج و دورة حياته و التصاميم الصديقة للبيئة .
- المفهوم البيئي : من خلال متابعة المنتج بأنه لا يلحق ضررا بالبيئة في كل مراحل دورة حياته .

المرحلة الثانية : مرحلة حماية المستهلك و التوجه البيئي

برزت هذه المرحلة بسبب الانتهاكات المستمرة لحقوق المستهلكين و بسبب الهدر المستمر للموارد الطبيعية و ذلك في أواخر عام 1980 و أعقبتها أهم الحوادث و الكوارث المهددة للحياة البشرية ، ففي عام 1985 اكتشف فتحة طبقة الأوزون و تلتها أحداث مفاعل " chernoblylتشيرنوبل " عام 1986 و تبدد حقول نفط Exon –Valez في الاسكا عام 1989 ، فأثارت هذه الاحداث اهتماما إعلاميا واسعا ، ووجهت اهتمام المجتمع نحو البيئة .

و قد عرف التسويق البيئي على أنه حركة منظمة تهدف إلى حماية حقوق المواطنين في العيش في بيئة سليمة و التوجه نحو حماية تلك البيئة و تحسينها.

ان الاهتمامات البيئية ظهرت كسياسة حكومية في البلدان المتطورة اقتصاديا في هذه المرحلة ، أما المؤسسات فنظرت إلى التشريعات البيئية نظرة شك لأنها مرتبطة مع الزيادة في التكاليف و تأثيرها على

العمليات و تقليلها للأرباح ، فمن جانب الربح لم تكن المعادلة كافية حتى أواخر الثمانينات عندما توصل الباحثون إلى طرق تحسين الأداء التسويقي من خلال التأكيد على الجودة البيئية للمنتجات .

و في الثمانينات أثارت منظمات مثل السلام الأخضر و أصدقاء الأرض الاهتمام حول المشاكل البيئية الكثيرة التي تواجه الكرة الأرضية و الحكومات الوطنية ، فدفع هذا الاهتمام إلى زيادة الدعم الحكومي و السياسي للتسويق الأخضر .

المرحلة الثالثة : التسويق الأخضر

تعد استدامة التطور الأكثر عمقا في التسويق البيئي و الأخضر و الذي بدأت ملامحه في أواخر الثمانينات من خلال تقرير بيرنتلاند عام 1987 الذي أشار و بشكل صريح إلى منهج الاستدامة للاستهلاك و الانتاج متضمنا تحديد الموارد الأولية أو النشاطات الانسانية و بتعبير آخر بالنسب التي لا يمكن تعويضها من خلال البدائل التي تحل محل الموارد الأصلية (علاء فرحان طالب ،2010 ،ص 53-54).

كما تبنت في السنوات الأخيرة عدة مؤسسات مدخل التسويق الأخضر كمدخل تنافسي ناجح ، و قد أسهم في بروزه تزامنه مع وضع معايير الإدارة البيئية (إيزو 14000) إذ أن التسويق الأخضر يعزز هذه المعايير عبر مدخل إبداعي يعطي التميز لشركة عن أخرى (سامي صمادي ،2013).

4.مرحلة ظهور التسويق البنفسجي

1.4 لماذا هذه التسمية ؟

إن الألوان تؤثر على النفس البشرية بشكل لا إرادي حيث تؤثر في اللاشعور لدى الإنسان

يعد علم نفس الألوان المرتبط بالإقناع أحد المجالات المشوقة و الأكثر إثارة للجدل في التسويق ،و وفقا لما أظهرته الأبحاث ، عادة ما يتشوش تأثير الألوان الفردية علينا تبعا للتفضيلات الشخصية ، و الخبرات ، و التربية ، و الاختلافات الثقافية(ollemna.com,2019). و لذا فإن مدى صحة الفكرة القائلة بان بعض الألوان كالأصفر أو البنفسجي قادرة على إثارة نوع معين من المشاعر و إلى حد ما يمكننا اعتمادها تسويقيا. لذلك فّإن استخدام لون معين لتسويق منتجاتك يؤثر على سلوك المستهلك و يؤثر على قراره الشرائي و يؤثر على إدراكه للماركة و هذا التأثير قد يكون ايجابي أو سلبي و هذا يعود لاختيار الألوان المناسبة في تسويق منتجاتك .

لكل لون من الألوان دلالة نفسية لدى الإنسان تؤثر به و تجعله يتفاعل مع اللون .عند استخدامك للون معين في التواصل مع المستهلكين فإنك ترسل رسالة إلى المستهلك عن طريق الإعلان ، المواقع الإلكترونية أو غلاف المنتج و هذا ما يستدعي من رجال التسويق الإلمام بسيكولوجيا الألوان و تطبيقها بشكل مناسب في التسويق.على سبيل المثال تستخدم معظم مطاعم الوجبات السريعة في ديكورها اللون الأحمر و اللون البرتقالي هذه المطاعم لم تستخدم الألوان بمحض الصدفة و لكن أثبتت الدراسات أن اللون الأحمر و البرتقالي يشجع زبائن مطاعم الوجبات السريعة على تناول الوجبة بسرعة و الذهاب بسرعة و هذا ما ترغبه مطاعم الوجبات السريعة للتخلص من الزحام (Ibznz.com,2016).

اللون الأحمر هو أشد الألوان حرارة لأنه لون النار و يدل على القوة و الإثارة و العاطفة ، الخطر ، الطعام الساخن و الطازج ، المغامرة ، الدافع و الحركة و لون الطاقة.





مثال شركة كوكا كولا تستخدم اللون الأحمر لأنها تود ارسال رسالة إلى زبائنها بأنه منتج الطاقة و المرح و الإثارة.

الأصفر و هو لون الدفء لأنه لون أشعة الشمس و يدل اللون الأصفر على السعادة و البهجة ، التسلية ،التفاؤل، الإبداع، البهجة ، الفضول الخ...

مثال على ذلك تستخدم شركة ماكدونالدز اللون الأصفر لأنه يجذب الكبار و الصغار نحو منتجاتها و هو تود بذلك إسعاد زبائنها و تسليتهم .

الأزرق : و يدل على النجاح و الثقة لأنه لون السماء أكثر شيء مرتفع في الوجود و هو من الألوان الباردة و هو من أكثر الألوان شعبية يدل على الانتماء ، الهواء ، المهنية في العمل ، الأمن ، الاستقرار ، لذلك نجد معظم البنوك و الشركات المالية تستخدم اللون الأزرق بسبب حاجاتها لإقناع المستهلك بالقة المالية .كما يستخدم اللون الأزرق في العديد من المواقع الاجتماعية لفكرة الناس عنها موثها غير موثوقة و

بالتالي لزيادة درجة الثقة بها مثلا :






أما الأخضر فهو لون الطبيعة ، الأشجار و العشب و هو من الألوان الباردة ، يدل على المنتجات الطازجة و الحيوية و التجديد و الهدوء كهدوء الطبيعة في فصل الربيع ، كما يعبر في دلالاته أيضا على الصحة و الخصوبة ، النمو .

أما عن سبب التسمية " التسويق البنفسجي" فهي في الأصل تعود إلى فكرة "سيث جودين " ، التي أثارها في احد مؤلفاته و التي تتعلق في الأصل بفكرة " البقرة البنفسجية " و التي أراد بها أن يشير إلى التميز و التفرد الذي يمكن الحصول عليه في العملية التسويقية ، فيما لو خرجنا عن ما هو مألوف ، و عن الإطار التقليدي للأفكار التي تعم التسويق .




فالبقرة البنفسجية هي إشارة إلى شيء لا يمكن أن يتصور وجوده أحد .و شيء خارج عن المألوف ،و الخروج عن العادات و التقاليد المكررة في الخطط التسويقية ، و البحث عن فكرة جديدة بالاستعانة بوسائل التسويق الحديثة ، هذا بحد ذاته سيحقق تطلعات الشركات و الأفراد في عمل دعاية قوية و إعلان تسويقي ، يحقق كافة أغراضه التسويقية .و التي قد تم صياغته من أجلها .

و باختصار لن تلفت انتباهك بقرة عادية ضمن قطيع أبقار ، لكن اذا شاهدت بقرة بنفسجية ، فستهرع إلى هاتفك للالتقاط الصور و نشرها عبر شبكات التواصل الاجتماعية المختلفة و هذه هي الفكرة الأساسية من نظرية "البقرة البنفسجية ".

ووفق رؤية " سيث جودين " فإن عالم التسويق الحالي يعاني بشكل كبير من النمطية و التكرار ، و الكثير من الأموال التي تنفق في سبيل حملات التسويق ، و الإعلانات لا تأتي بعائد يضاهي حجم الإنفاق و التكلفة ، مما يعني وفق حسابات قياس العائد Roi بأن الحملة قد فشلت i و في النظر إلى أسباب فشل الكثير من الحملات الدعائية الحالية فإن "سيث جودين " و البقرة البنفسجية يفسّرون تلك الأسباب و التي تعود بغالبيتها إلى ضعف الفكرة التسويقية .

2.4 لماذا اختيار اللون البنفسجي في التسويق الحديث؟ :

ان الحقيقة بشأن الألوان تعتمد بشكل كبير على التجارب الفردية و ما تتضمنه من أحاسيس ، و لا يصح ترجمتها إلى مشاعر محددة بقالب عالمي . و لكن هناك عدة أنماط متنوعة لتضمين المعاني و الرسائل في مفهوم الألوان .ففي دراسة بعنوان " أثر الألوان على التسويق " وجد الباحثون أن ما نسبته 90 % من الأحكام السريعة على المنتوجات مبنية على اللون فقط بناء على المنتج و بغض النظر عن الدور الذي يمكن أن تساهم به الألوان في ابتكار العلامات التجارية .

إن اختيار اللون البنفسجي في فكرة التسويق كان للاعتبارات التالية :

اللون البنفسجي هو لون مقاوم للانفعالات و العصبية و محفز على الهدوء و عدم السلبية ، هو لون يرمز إلى الإمبريالية خاصة عند المجتمعات الأوربية ، له تأثير ايجابي على الإدراك().

اللون البنفسجي يوحي بالابتكار ، و تستخدمه شركات مثل cadbury لتعطيك فكرة عن تشكيلة واسعة و مبتكرة من أنواع الشكلاطة التي تقدمها ، و هي تثبت موقعها الذهني postion في عقول المشترين (eltasweeqelyoum.com ,2018).

اللون البنفسجي ارتبط تاريخيا بالملوك و النبلاء و السلطة و الثراء و يتم ربطه بالروحانيات لكن نظرا لندرة وجوده في الطبيعة و يمكن أن يبدو متكلفا اذا استخدم في التسويق . يستخدم عادة بكثرة في المنتجات الخاصة بمحاربة الشيخوخة و التي يسوق لها على أنها تمنح الشباب الدائم و غالبا ما تختاره المتاجر التي تبيع منتجات التجميل (balagh.co,2019).

2.5 مفهوم التسويق البنفسجي :

يعرف التسويق البنفسجي استنادا إلى أفكار "سيث جودين " بأنه : " استخدام كافة الوسائل و تسخير كافة المجهودات و الإمكانيات بغية لفت الانتباه و تفعيل عامل التشويق و الإثارة لدى العميل لتجربة

المنتج ، حيث أن الفكرة المبتكرة في التسويق تلقى قبولا أكبر و تترك أثرا أعمق و انطباعها يدوم لفترات أطول ، عدا عن اختصار الكلفة و الذي يعتبر مكسبا بحد ذاته".(hasanalhalaby.com,2019)

و منه فإن فكرة التسويق البنفسجي من خلال نظرية البقرة البنفسجية ترتكز على فكرة مميزة بدلا من التسويق برأس مال ضخم و هو ما يؤسس لقيام فكر تسويقي حديث يستند على الفكر بدلا من المال .و حقق مبدأ العدالة في التجارة و التنمية من خلال تشجيع الابتكار و توليد الأفكار و انتاج السلع و الخدمات التي من شأنها زيادة الازدهار .

4.4 خطوات التسويق البنفسجي :

على الشركة التي تود تسويق منتج ما أن تسأل نفسها عدة أسئلة مهمة : ما الذي يريده المجتمع ؟ و ما هي نوعية المنتج و مستوى الجودة التي يطلبها ، و ما الميزات و الخصائص (الإضافية) التي يمكن من خلالها تجاوز المنتجات التي تدور في نفس الفلك أو ضمن ذات القطاع ؟ ¡على الشركة أن تدرس كل الوسائل التي تؤدي إلى تقديم المنتج بصورة مختلفة كليا ،و لا سيما أحدث الطرق التي تعتمد على التسويق الالكتروني ،و الأهم أن تكون محاكية لتطلعات العملاء ، و تجيب عن كافة الأسئلة الداخلية التي قد يطرحها الشخص المستفيد من المنتج أو الخدمة ، و بالتالي يود "سيث جودين" ضمن كتابه " البقرة البنفسجية " أن يقول أن سر النجاح في التسويق هو التعمق في التفكير و دراسة المحلة التسويقية من الجانب الفكري و التأثيري ،ومن ثم فإن الاهتمام بمستوى عال من الجودة و الأفكار المميزة سيؤدي بشكل تلقائي إلى الوصول لحملة تسويقية تحظى باهتمام الجميع ،و تدخل إلى كل منزل و فكر كل شخص من بين الشرائح المستهدفة .

وحسب "سيث جودين" فان التسويق باستخدام البقرة البنفسجية يتم عبر ثلاث خطوات رئيسية:

- **المخاطرة :**

إن خلق أي منتج مميز يعني أنك ستتعرض لخطر كبير فهناك احتمال لانتشار المنتج و هناك احتمال أيضا بعدم إمكانية انتشاره .لذلك ان أردت استخدام البقرة البنفسجية وجب عليك أن تتحمل هذه المخاطرة .

- **التسويق للأشخاص المناسبين :**

لنفترض أنك تقوم بتسويق سيارة ما ، و قمت باستخدام طريقة البقرة البنفسجية لتمييز منتجك بطريقة جذابة ، لكنك قدمته لعملاء لا يهتمون أصلا بالسيارات أو ليس لديهم القدرة الشرائية المناسبة

ففي هذه الحالة لن تحقق أي فائدة .لتكون البقرة البنفسجية فعالة أكثر ، يجب عليك أن تقوم بتوجيهها إلى العملاء المناسبين و الذي ترى فيهم عملاء محتملين لن يكتفوا بالإعجاب بالمنتج بل و شرائه أيضا .

- **استخدام شعار بسيط :**

من المهم جدا أن تبدأ بالاهتمام بشعار شركتك عمد تسويق أي منتج ، حيث يجب أن يعكس ذلك الشعار "slogan" رسالة شركتك و طبيعة منتجاتك بطريقة تجعل تقبل منتجاتك أمرا سهلا . هناك فكرة تغيب أحيانا عن أذهان المسوقين و هي أن التميز و الاختلاف ليس دائما الحل المثالي ، حيث لا يكفي فقط أن تكون مميزا و استثنائيا ، بل يجب أن تفكر بشأن الخطوة التي تلي جذب انتباه جمهورك ، ما الفائدة إن استطعت جذب العملاء لمنتج معين لكنك لم تدفعهم لشراء هذا المنتج ؟ فالمسوقين و أصحاب الأعمال لا يريدون جذب عملائهم و حسب بل إنهم يريدون المبيعات .و لحل هذا الموضوع ،يمكن أن نقول بأنه يجب عليك أن تكون استثنائيا و أن تضفي بعض المعنى أو الفائدة على منتجك المميز ، و بالتالي لن تقول للعميل المحتمل : انظر لدي بقرة بنفسجية مميزة هنا ! بل ستقول له : انظر لدي بقرة بنفسجية و مفيدة جدا بالنسبة لك ،و يمكنك استخدامها فورا .و بهذه الطريقة نكون قد استخدمنا أسلوب البقرة البنفسجية بطريقة أكثر فعالية .

5.4 آليات التسويق البنفسجي :

لتكون منتجاتك مفيدة جدا بالنسبة لك و استثنائية في الوقت ذاته فيجب الأخذ بعين الإعتبار الآليات التالية (Seth godin.2004.p6):

- **اعرف جمهورك :**

حاول أن تقوم بدراسة عملائك المحتملين بشكل واسع ، تعلم عن عاداتهم ، أفكارهم و معتقداتهم ، تعلم لغتهم و تحدث بها ، تحدث إليهم ، و احترم سلوكهم و تصرفاتهم .

- **اختر أفضل طريقة لتكون مفيدا بشكل استثنائي :**

يجب عليك أن تختار ذلك الحل الثوري أو أفضل طريقة مفيدة و استثنائية و يمكن أن يتذكرها جمهورك لفترة طويلة . من المحتمل أن يستغرق الأمر أسابيع و حتى أشهر للتوصل لتلك الطريقة ،و لكن لا بأس بذلك ، فالمهم هي النتيجة .

- **قدم منتجك للجمهور :**

بعد اختيار الطريقة ، يتم تصميم المنتج و تقديمه إلى الجمهور و المهم أيضا هو طريقة تقديم المنتوج، لأن ذلك يخلق التجربة المدهشة لدى العميل بالإضافة إلى تفاعله مع علامتك التجارية الذي سيخلق ولاء العميل لمنتجاتك .

5. تبني التسويق من قبل علامات تجارية كبرى

1.5 العلامة التجارية Nike



" Just do it "

نجاح العلامة Nike من خلال تبني استراتيجية التسويق البنفسجي كما يلي :

- ✓ اختيار الشعار الجيد : Just do it "،شعار قصير وواضح و سهل التخزين و التذكر . كما أنه معبر : " فأهم شيء في ألعاب القوى هو العمل نفسه و الإلهام الرياضي الذي يمنحه للاعبين إضافة إلى غرس روح الحركة و النشاط و التميز الرياضي .
- ✓ الاعتماد على ماهو موجود بالفعل و ذلك من خلال :
  - أولا: الاعتماد على رواد الرأي و أعظم المشاهير في قيادة الحملات الإعلانية ،
  - ثانيا : اغتنام الفرص ، انتاج منتجات رياضية صحية تتمثل في الأحذية الطبية بالإضافة إلى انتاج الملابس الرياضية أيضا .
- ✓ الحضور الدائم ، عن طريق الرعاية الاجتماعية لمختلف القضايا الرياضية ...

2.5 العلامة التجارية أبل





استراتيجيات التسويق التي تبنتها شركة أبل تمثلت فيما يليي:

- ✓ اجعل من العادي أمرا مبهرا.
- ✓ تحدث بلغة جمهورك
- ✓ ضع تجربة المستخدم في اعتباراتك .
- ✓ ابني مكانتك في عقول المستخدمين .
- ✓ لا تقبل بأقل مما تستحق .
- ✓ لا تفكر كثيرا في النقد الموجه اليك .
- ✓ كن الاسم للمنتج .

و هي أفكار نادى بها سيث جودين كمبادئ للتسويق البنفسجي الحديث .

6. خاتمة:

في الأخير يمكننا القول بأن فكرة التسويق البنفسجي من خلال نظرية البقرة البنفسجية ترتكز على التسويق بالفكر الابداعي و الثقافي بدلا من التسويق برأس مال ضخم و هو ما يؤسس لقيام فكر تسويقي حديث يستند على توليد الأفكار من الواقع و تطويرها و الاستثمار فيها بما يحقق أغراض المؤسسة في البقاء و الاستمرار ، و يحقق مبدأ العدالة في التجارة و التنمية من خلال تشجيع الابتكار و توليد الأفكار و انتاج السلع و الخدمات التي من شأنها زيادة الازدهار .

و من النتائج المستخلصة في هذه الدراسة ما يلي :

✍ يقوم الاقتصاد البنفسجي على أساس الثقافة و الوعي ثلاثي الأبعاد (الاقتصادي ، الاجتماعي ،و البيئي)و يتمثل الوعي الاقتصادي في الممارسات التجارية العادلة فهي أساس الثقافة الراقية و المستوى العالي . و التجارة العادلة لن تقوم إلا بإقامة أسس و مبادئ تسويق أخلاقية نابعة من تسويق

يحترم قواعد المنافسة و يسعى إلى التجديد و الابداع رغم وجود منافسين و هذا بالفعل ما ينادي به فكر التسويق البنفسجي الحديث .

✍ يعد التسويق البنفسجي من الوظائف الأساسية للاقتصاد البنفسجي إضافة إلى الاتصال و العامل البشري .

✍ وجد التسويق البنفسجي لضرورة هامة و حاسمة تتمثل في تقرير مصير المنظمة في البقاء و الاستمرار من خلال الابتكار (سواء في المنتجات المادية أو غير مادية ،أو في الاجراءات و الأساليب الخاصة بعرضها و تقديمها إلى المستهلكين .

أما ما يمكننا أن نوصي به فهو كالآتي :

✍ ضرورة تبني مبادئ التسويق البنفسجي من طرف المنظمات لضمان بقاءها و استمرارها في سوق يتميز بالديناميكية و التعقيد و شدة المنافسة .

✍ التخلي عن التسويق التقليدي و التوجه نحو فكرة البقرة البنفسجية لتحقيق التميز (transform your bussiness by being remarkable).

✍ التسويق البنفسجي يدعو إلى أهمية استنباط الأفكار الابداعية من الواقع و البحث عن ما يحل مشاكل المستهلكين و ليس فقط ما يحقق حاجاتهم و رغباتهم .

✍ إذا أردت أن يذكرك الجمهور فيجب أن تتبنى شيء جديد فعلا أو على الأقل أن تقوم بعرضه بطريقة إعلانية ذكية و مغرية .

✍ الشعار الجيد : مجموعة بسيطة من الكلمات تنقل الرسالة الرئيسية وراء عرضك مثل ما فعلت شركة « Nike » "افعل ذلك ! Just do it" .

✍ المصداقية العامة أكثر أهمية من الانطباع الأول المثالي (و هذا ما يعبر عن الديمومة و استمرار العلاقات Relationship Marketing.

7. قائمة المراجع:

- **المؤلفات :**

بلحمير إبراهيم ، قندور طارق ،2015 ، **مدخل إلى التسويق الأخضر** ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الجزائر .

ثامر البكري ، أحمد نزار النوري ، 2007 ،**التسويق الأخضر** ، دار اليازوري للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة العربية .

علاء فرحان طالب ، عبد الحسين حسين حبيب ، أمير غانم العوادي ،2010 ، **فلسفة التسويق الأخضر** ، دار النشر و التوزيع ، عمان .

Eric Vernette ,2016 « Marketing ,l'essentiel et l'expertise à l'ère digitale , 4eédition , EYROLLES,Paris .

Seth Godin ,2004, « purple cow »,epenguin ,electronic edition ;newyork ;February,2004 .

- **المقالات**

جامعة الشهيد حمة لخضر ،2016 ،مجلة التنمية الاقتصادية ،العدد 02 ، الوادي ، الجزائر .

- **المداخلات**

سامي صمادي ،بدون سنة ، التسويق الأخضر ، المعيقات في المنطقة العربية ، الملتقى العربي الخامس حول التسويق الأخضر ، المنظمة العربية للتنمية .

- **مواقع الانترنت**

www.ollemna.com/colors/02/2019

www.Ibznz.com,2016

www.eltasweeqelyoum.com,2018/07/blog-post.html

www.hasanalhalaby.com/tag,2019

http://www.balagh.co

الإطار النظري للعلاقة التكاملية بين الإقتصاد الأخضر والإقتصاد البنفسجي لتحقيق فعالية أبعاد التنمية المستدامة

The theoretical framework of the complementary relationship between the green and the violet economy to achieve the effectiveness of the dimensions of sustainable development

د. فضيلة بوطوررة[1]، ط.د علاء الدين الوافي[2]

Dr. Boutora Fadila[1], Phd. Alla Eddine Louafi [2]

[1] جامعة العربي التبسي- تبسة (الجزائر)، fadila.boutora@univ-tebessa.dz

[2] جامعة العربي التبسي- تبسة (الجزائر)، alouafi@univ-tebessa.dz

تاريخ النشر: 2020/07/28

ملخص:

تناولت الدراسة الإطار النظري للعلاقة التكاملية بين الإقتصاد الأخضر والإقتصاد البنفسجي لتحقيق فعالية أبعاد التنمية المستدامة، فالإقتصاد البنفسجي هو مجال إقتصادي يسهم في التنمية المستدامة من خلال تثمين العائد الثقافي للسلع والخدمات، فهو ذو طبيعة شمولية من حيث كونه يثمن كل السلع والخدمات مهما كانت قطاعاتها وذلك إستنادا على البعد الثقافي، وفي هذا السياق فإن الإقتصاد البنفسجي يجعل من البعد الثقافي رهانا للتنمية المستدامة، شأنه في ذلك شأن الإقتصاد الأخضر الذي يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الإجتماعية، مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية وندرة الموارد، بحيث يمكن تدخله للوصول بطرح نسب منخفضة من الكربون والإستخدام العقلاني والإدماج الإجتماعي.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن العلاقة الإيجابية بين الإقتصاد البنفسجي والأخضر تتكامل لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة وضمان إستدامة الإقتصاد، وقد أوصت الدراسة على أهمية الترابط والتكامل بين الإقتصاد الأخضر والإقتصاد البنفسجي من أجل بناء إقتصاد مستدام ومستمر يحقق فعالية أبعاد التنمية المستدامة الإقتصادية والبيئية والاجتماعية.

كلمات مفتاحية: الإقتصاد الأخضر؛ الإقتصاد البنفسجي؛ التنمية المستدامة.

تصنيفات JEL : Q56، O11، I30، F63 .

المؤلف المرسل: د. فضيلة بوطورة، **الإيميل**: fadila.boutora@univ-tebessa.dz

Abstract:

The study addressed the theoretical framework of the complementary relationship between the green and violet economies to achieve the effectiveness of the dimensions of sustainable development, the purple economy is an economic area that contributes to sustainable development by valuing the cultural return of goods and services, it is of a holistic nature in terms of being In this context, the purple economy makes the cultural dimension a bet for sustainable development, as is the green economy, which improves human well-being and social justice, while significantly reducing the Environmental risks and scarcity of resources, so that it can be introduced to achieve low carbon levels, rational use and social inclusion.

this study concluded that the positive relationship between the purple and green economy is integrated to achieve the dimensions of sustainable development and ensure the sustainability of the economy, and has The study recommended the importance of the interconnection and integration between the green and violet economies in order to build a sustainable and sustainable economy that achieves the effectiveness of sustainable economic, environmental and social development dimensions.

Keywords: Green Economy; Purple Economy; Sustainable Development.
JEL Classification Codes: Q56,O11, I30,F63 .

1. مقدمة:

على ضوء التحديات الجديدة والتحولات الجذرية التي واجهتها الدول في الآونة الأخيرة مع زيادة حدة التنافس بين منظمات الأعمال والتي كان لها أثر كبير كإهمال الطبيعة (الجانب البيئي)، وكذا العديد من الجوانب الأخرى الإجتماعية والثقافية خاصة، إذ تنامى إهتمام معظم الدول الكبرى لدعم التوجهات نحو الإقتصاديات الحديثة كالإقتصاد البنفسجي والأخضر اللذان يعدان ركيزتين أساسيتين لبناء إقتصاد مستدام ومستمر لأجيال قادمة، وفي هذا السياق ظهر مفهوم الإقتصاد البنفسجي من أجل المساهمة في خلق بيئة ثقافية أكثر ثراءا وتنوعا، أما الاقتصاد الأخضر فجاء من أجل مراعاة الجانب البيئي وذلك لبناء إقتصاد مستدام وقوي مواكب لمختلف التحديات التي قد تواجهه وتحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها.

1.1 الإشكالية: من خلال ما سبق تبرز معالم الإشكالية لهذه الدراسة كالآتي:

كيف يمكن أن يحقق الاقتصاد الأخضر والاقتصاد البنفسجي علاقة تكاملية ايجابية تؤدي لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة؟

2.1 الأسئلة الفرعية: من الإشكالية السابقة يمكن طرح عدة تساؤلات فرعية نذكرها فيما يلي:

- هل يساهم الإقتصاد الأخضر في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة؟
- هل يساهم الإقتصاد البنفسجي في بناء إقتصاد مستدام؟
- فيما تتمثل مرتكزات الإقتصاد البنفسجي؟

3.1 فرضيات الدراسة: من أجل معالجة إشكالية هذه الدراسة يمكن صياغة الفرضية التالية:

- يساهم الإقتصاد الأخضر والإقتصاد البنفسجي عندما يتكاملان في الأهداف والأطر بشكل فعال في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة مما يضمن استدامة الاقتصاد ؟

4.1 أهمية الدراسة: إن أهمية الدراسة تنبع من الأهمية الخاصة لكل من مفهوم الاقتصاد البنفسجي والتنمية المستدامة خاصة في ظل ما تشهده معظم دول العالم من التطور الذي أدى إلى تزايد مطالبها وضغوطاتها عل الجوانب الطبيعية (البيئية) والثقافية والإجتماعية مما يستدعي الإهتمام بإيجاد الحلول الملائمة لمواجهة هذه التحديات، ولعل ذلك يكمن في محاولة إبراز العلاقة بين الإقتصاد البنفسجي والأخضر والتنمية المستدامة، بغرض توضيح الاطار النظري والتطبيقي الذي يمكن أن تمارس فيه هذه المفاهيم بشكل ايجابي تضمن التنمية بإقتصاد مستدام.

5.1 أهداف الدراسة: يمكن إيجاز الأهداف الجوهرية لهذه الدراسة فيما يلي:

- تسليط الضوء على المصطلحات الرئيسية: الاقتصاد الاخضر، الاقتصاد البنفسجي، التنمية المستدامة؛
- محاولة إبراز العلاقة بين الإقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة؛
- التعرف على مفاهيم تتعلق بالإقتصاد البنفسجي؛
- إبراز أوجه التقارب والتكامل بين الإقتصاد البنفسجي والأخضر ودورها في بناء إقتصاد مستدام.

6.1 منهج الدراسة: تم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح المفاهيم النظرية المساعدة على تحديد أوجه العلاقة الايجابية بين كل من التنمية المستدامة والإقتصاد البنفسجي والأخضر.

7.1 محاور الدراسة: يمكن معالجة الإشكالية في هذه الدراسة من خلال المحاور التالية:

- الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة ؛
- مفهوم الإقتصاد الأخضر وعلاقته بالتنمية المستدامة؛
- ماهية الإقتصاد البنفسجي وصلته بالإقتصاد الأخضر في ظل التنمية المستدامة.

2. الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

1.2 نشأة التنمية المستدامة: جاء الإهتمام عالميا بهذا المفهوم الجديد من خلال الندوات واللقاءات العالمية بدءا من مؤتمر ستوكهولم حول التنمية البشرية عام 1972، مرورا بقمة الأرض في ري دي جانيرو حول البيئة والتنمية لسنة 1992، وصولا إلى قمة جاهانسبورغ لسنة 2002، إضافة إلى المؤتمرات المحلية والقارية، وفي الحقيقة فإن التنمية المستدامة بدأت بشكل خاص حول موضوع البيئة، لكنه عرف تطورا ملحوظا عبر آراء المفكرين ليصل في الأخير إلى دراسة وإحتواء المعضلات الكبرى التي يطرحها العصر، وأهم الجذور التاريخية للتنمية المستدامة هي: (يوسف الكافي، 2017، صفحة 227، 228)

- 1915: اللجنة الكندية للمحافظة على البيئة "وجوب نقل رأس المال الطبيعي للأجيال القادمة"؛
- 1923: المؤتمر الدولي للمحافظة على الطبيعة " المحافظة على الطبيعة والإستعمال العقلاني للموارد"؛
- 1972: ندوة الأمم المتحدة حول البيئة ستوكوهلوم "إنبثاق مفهوم التنمية الملائمة للبيئة"؛
- 1987: لجنة برونطلاند "تتضمن 06 تعريفات للتنمية المستدامة"؛
- 1992: قمة الأرض بريو البرازيل وإنبثق عنها ما يسمى بالأجندة 21 الذي يحوي 40 فصل بشرح المعايير التي يجب تجسيدها من أجل تنمية مستدامة؛
- 2002: القمة العالمية حول التنمية المستدامة جوهانسبورغ 2002 أوصت بضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي.

2.2 مفهوم التنمية المستدامة: عرف أول تعريف للتنمية المستدامة في التقرير الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في عام 1987 بحيث عفها على أنها " التنمية التي تلبي الإحتياجات الحالية الراهنة

دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم". (ديب، 2009، ص: 02)، كما عرفت منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي بأن التنمية المستدامة تعكس " مجموعة منسقة من عمليات التحليل والنقاش وتعزيز القدرات والتخطيط والإستثمار، تقوم على المشاركة، ولا تنفك تتحسن وتدمج بين الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للمجتمع، مع إلتماس مواضع للتنازلات المتبادلة حينما يتعذر ذلك". (البريدي، 2015، ص: 45)

3.2 عناصر التنمية المستدامة: تتألف من: (رزيق و عوالي، 2016، ص ص: 08، 09)

1.3.2 النمو الإقتصادي: ويستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة الرفاه إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال إستغلال الموارد الطبيعية على النمو الأمثل وبكفاءة.

2.3.2 العدالة الإجتماعية: ويشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر، وإلى النهوض برفاهية الناس، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعلمية الأساسية والوفاء للحد الأدنى بمعايير الأمن، وإحترام حقوق الإنسان كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتغذية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في وضع القرار.

3.3.2 حماية البيئة: ويتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الإيكولوجية والنهوض بها.

4.2 أبعاد التنمية المستدامة: تتمثل فيما يلي :(حسين حمدان، 2018، صفحة 120، 121)

1.4.2 البعد الإقتصادي: إن التنمية المستدامة من وجهة النظر الإقتصادية تعني تحسين مستوى الرفاهية للإنسان في ضوء نصيبه من السلع الغذائية، وخدمات السكن والتنقل والتعليم والصحة، ويجب أن يكون النظام الإقتصادي المستدام قادر على إنتاج السلع والخدمات على أساس مستمر ضمن مستويات إنتاج يمكن التحكم فيها.

2.4.2 البعد الإجتماعي: يتناول هذا البعد تحقيق العدالة الإجتماعية في التوزيع وتوافر الخدمات الإجتماعية بما في ذلك الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسيين والمساءلة والمشاركة في القرار.

3.4.2 البعد المؤسسي: تمثل الإدارات والمؤسسات العامة الأدوات التنفيذية للدولة التي من خلالها ترسم وتطبق سياساتها التنموية الإجتماعية والإقتصادية البيئية.

4.4.2. البعد البيئي: يتعلق هذا البعد بحماية الموارد الطبيعية والإستخدام الأمثل لها بما يضمن الحفاظ على حصة الأجيال القادمة منها، ويتم ذلك من خلال: (حسين حمدان، 2018، صفحة 47، 48)

– حماية الموارد الطبيعية إبتداءا من حماية التربة إلى التكنولوجيا المحسنة التي تزيد من حجم الإنتاج من جهة، ومن جهة أخرى تحفظ على الأراضي المخصصة للأشجار وكذا مصائد السماك؛

– الحفاظ وصيانة المحيط المائي وكذا الضخ بمعدلات غير مستدامة للمياه الجوفية، إضافة إلى التلويث للمياه عن طريق النفايات الصناعية والزراعية والبشرية؛

– حماية التنوع البيولوجي يقصد بذلك صيانة ثراء الأرض وتنوعها البيولوجي، وإبطاء عملية الإنقراض، وتدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية، وإن أمكن وقفها؛

– حماية المناخ من الإحتباس الحراري وذلك من خلال الحفاظ على استقرار المناخ والنظم الفيزيائية والبيولوجية إضافة إلى المحافظة على طبقة الأوزون، وهذه المحافظة إنما تتم من خلال تكييف النشاط البشري مع هذه المتطلبات.

3. الإقتصاد الأخضر وعلاقته بالتنمية المستدامة

1.3 مفهوم الإقتصاد الأخضر: لقد وردت عدة تعاريف حول الإقتصاد الأخضر والتي نوردها فيما يلي:

الإقتصاد الأخضر هو "الإقتصاد الذي يوجد به نسبة معتبرة من الكربون ويتم فيه استخدام الموارد بكفاءة، كما أن النمو في الدخل والتوظيف يأتي عن طريق الإستثمارات العامة والخاصة، التي تقلل إنبعاثات الكربون والتلوث وتدعم كفاءة إستخدام الموارد والطاقة، وتمنع خسارة التنوع البيولوجي، وهذا لا يتحقق إلا من خلال إصلاح السياسات والتشريعات المنظمة لذلك". (قحام و شرقرق، 2016، صفحة 440)

الإقتصاد الأخضر هو "الإقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية، مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية وندرة الموارد، بحيث يمكن تدخله للوصول بطرح نسب منخفضة من الكربون والإستخدام العقلاني والإدماج الإجتماعي". (شريفي و عبدات، 2015، صفحة 222)

الإقتصاد الأخضر هو "نظام أنشطة إقتصادية تتعلق بإنتاج وتوزيع وإستهلاك البضائع و الخدمات ويفضي في الأمد البعيد إلى تحسين رفاهية البشر، ولا يعرض في الوقت نفسه الأجيال المقبلة إلى مخاطر بيئية أو حالات ندرة إيكولوجية كبيرة". (عابد راضي، 2014، صفحة 55)، ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الإقتصاد الأخضر ما هو إلا إقتصاد قائم على إنتاج سلع وخدمات تقل فيها المخاطر البيئية مع الإستخدام الكفء للموارد المتاحة التي تتميز بالندرة لتحسين رفاهية الإنسان.

2.3 أهمية الإقتصاد الأخضر

أصبح الإقتصاد الأخضر مطلبا أساسيا وحتميا لمعظم دول العالم، وذلك لإيقاف التدهور البيئي المتمثل في تفاقم ظاهرة تغير المناخ، ويعد هذا النوع من الاقتصاد نموذجا من نماذج التنمية، إذ أنه يقوم أساسا على معرفة الْإقتصاديات التي تهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الإقتصاديات الإنسانية والنظام البيئي الطبيعي، ويشير تقرير هيئة الأمم المتحدة الى الفوائد الرئيسية من التحول إلى الإقتصاد الأخضر، تتمثل في خرق الثروات وفرص العمل المتنوعة، والقضاء على الفقر وتحقيق الرخاء الإقتصادي على المدى الطويل من دون استنفاذ للأصول الطبيعية للدولة وخاصة في الدول منخفضة الدخل كما أن تخضير معظم القطاعات الإقتصادية سيؤدي إلى خفض إنبعاثات غازات الإحتباس الحراري إلى حد كبير، ففي عدد من القطاعات المهمة كالزراعة والمباني والطاقة، يوفر الإقتصاد الأخضر المزيد من فرص العمل على المدى القصير والمتوسط والطويل. .... إلخ. (يوسف الكافي، 2017، صفحة 229، 230)

3.3 أهداف الإقتصاد الأخضر: يهدف إلى: (الفقي، 2014، ص ص: 06، 07)

– يهدف الإقتصاد الأخضر إلى الربط بين متطلبات تحقيق التنمية بشتى أنواعها وبين حماية البيئة .

– كما أنه يهدف الى تغيير المسار الذي تنتهجه الدول والشركات العملاقة العابرة للبحار في التعامل مع الموارد الطبيعية من جهة ومع ما يسمونه بالموارد البشرية من جهة أخرى. هذه الموارد التي ينظر إليها بذات العين التي ينظر بها الشجر وقطعات الأغنام والبقر ..... ومن المعادن والتراب والحجر.

– تحقيق الإزدهار الإقتصادي والإجتماعي، يتمثل هذان الهدفان في الوصول إلى ما هو مراد من التنمية الإقتصادية التي لا تبتغي على الموارد البيئية، وإيجاد وظائف للفقراء وإنصاف المتعلمين وأرباعهم ومن هم

دون ذلك، وتحقيق المساواة الإجتماعية التي أصبحت صعبة في ظل أنظمة إقتصادية تأكل الأخضر واليابس رافعة شعار: الربح أولا والسوق هو الميدان والبرهان.

4.3 العلاقة بين الإقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

هناك سؤالان لا بد من طرحهما والإجابة عنهما ليتم تحقيق مفهوم الإقتصاد الأخضر وهما: (بن منصور، بوقنة، و بوقنة ، 2018، ص: 155)

- **السؤال الأول**: ما العلاقة ما بين الإقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة؟ والإجابة تكمن في أن مفهوم الإقتصاد الأخضر لا يحل محل مفهوم التنمية المستدامة التي تقوم على على ثلاثة أبعاد رئيسية: البعد الإقتصادي الذي يعتمد بالأساس على محاربة الفقر، والبعد الإجتماعي الذي يقوم على مشاركة المرأة الفعالة، وتحسين التعليم، والبعد البيئي الذي يمنع تدهور البيئة خلال ما أحدثه الإقتصاد البني، ويتم تحقيق هذا على جميع المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولة؛

- **السؤال الثاني**: كيف يمكن تحقيق الإقتصاد الأخضر في الدول النامية؟ يتم من خلال الإعتماد على الطاقة المتجددة لحل مشكلة فقر الطاقة، وإستثمار الطبيعة التي يعتمد عليها الفقراء كالزراعة الخضراء في المساحات الصغيرة والمحميات والصيد وغيرها، والترويج للسياحة وغيرها من الأنشطة غير الملوثة للبيئة لدعم الإقتصاد المحلي، وزيادة الإستثمارات في الأصول الطبيعية التي يستخدمها الفقراء في حياتهم اليومية؛

ومنه أن الإقتصاد الأخضر يحقق النمو والتوظيف مثل الإقتصاد البني، ولكنه يحقق ما لا يحققه الإقتصاد البني من الإهتمام بالجوانب البيئية والإجتماعية، ويصلح الأخضر ما أفسده البني، وأن التحرك نحو الإقتصاد الأخضر أصبح ضرورة ملحة لتحقيق التنمية المستدامة ومحاربة الفقر على نطاق واسع، حيث أن علاقة الاقتصاد الأخضر بالتنمية المستدامة هي علاقة الجزء بالكل فالتنمية المستدامة تمثل الهدف الأسمى الذي تسعى الدول لتحقيقه بينما يمثل الإقتصاد الأخضر الأداة العلمية التي تساعد في الوصول لتنمية مستدامة ولايعتبر بديل عنها؛

فالإقتصاد الأخضر يمثل الانتقال من عموميات التنمية المستدامة إلى التخصيص حيث يتحدد من خلاله القطاعات المستهدفة والدراسات والإستراتيجيات التي تعمل على تحضير هذه القطاعات واليات التمويل لتحضير تلك القطاعات والنتائج المترتبة على هذا التحول، ولقد وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة

سيناريو متكامل لتحضير الإقتصاد العالمي ومن ثم ساعد الدول على تبني إستراتيجيات محددة تساعدها في تخضير إقتصادياتها بما يتناسب مع ظروفها وإحتياجاتها للوصول إلى التنمية المستدامة.

4. الإقتصاد البنفسجي وعلاقته بالإقتصاد الأخضر في ظل التنمية المستدامة

1.4 بوادر ظهور الإقتصاد البنفسجي

ظهرت العبارة أولا سنة 2011 في فرنسا، وكان من بين الموقعين أعضاء مجلس إدارة الرابطة التي نظمت أول منتدى دولي للإقتصاد الأرجواني تحت رعاية اليونسكو والبرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية، ويتطلب هذا التطور منظورا مختلفا لخلفياتنا الثقافية وإعادة التفكير في العلاقة بين الثقافة والإقتصاد، ولم تعد طريقة النمو في السنوات الأخيرة مناسبة لتشكيل عالم معولم ولم تعد عملية علي أساس طويل الأجل، وقد أتاح مفهوم الإقتصاد الثقافي إمكانية إدراج المجال الثقافي في الإقتصاد، ولم يعد هذا المفهوم كافيا لوصف واقع عالم لا يمكن فيه الحد من الثقافة إلى قطاع واحد، اليوم أكثر من أي وقت مضى، يجب أن تكون الثقافة حافزا لجميع الأنشطة البشرية، بما فيها النشاطات الإقتصادية، جميع اللاعبين الإستفادة من الطبقة الفرعية الثقافية، وفي المقابل إنتاج الثقافة بدرجات متفاوتة، ولأنه لم يتم التعرف علي هذه التدفقات الثقافية التي لم يتم الإعتراف بها بشكل كاف كعوامل للإبتكار ولتنشيط النشاط الإقتصادي، فإنها تحولت أكثر نحو تلبية الإحتياجات البشرية، وتوفر العولمة إمكانات جديدة تنبع من التفاعلات الديناميكة بين الإقتصاد والثقافة، حيث أن الوعي العالمي بالبيئة الثقافية المشتركة يشجع الناس على الإعتراف على نحو أفضل بآثار هذه التفاعلات الثقافية والإقتصادية، ولا سيما عن طريق قياس البصمة الثقافية للمجموعات والأفراد بشكل أدق، علاوة على ذلك فإن التحول نحو إقتصاد يقوم على الثقافات سيكون له أيضا أثر كبير على العمالة والتدريب. (Santosh & Snehlata, 2018, p. 47)

2.4 تعريف الإقتصاد البنفسجي:

يشير الإقتصاد البنفسجي إلى مراعاة الجوانب الثقافية في الإقتصاد، وهي تحدد إقتصادا يتكيف مع التنوع البشري في العولمة ويعتمد علي البعد الثقافي لإعطاء قيمه للسلع والخدمات، وقد جعل هذا المصطلح أول ظهور علني له في فرنسا في 19 أيار/مايو 2011، بناء علي مبادرة من الرابطة، وهو بيان نشر في صحيفة Le Monde.fr، وهو اليوم السابق لليوم العالمي للتنوع الثقافي من أجل الحوار

والتنمية، وفي وقت لاحق عقد المنتدى الدولي الأول للإقتصاد البنفسجي، الذي نظمه 'ديسوم'، في باريس في الفترة من 11 إلى 13 تشرين الأول/أكتوبر 2011، تحت رعاية اليونسكو والبرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية. (institutional working group on the purple economy, 2013, p. 02)

3.4 لماذا الإقتصاد البنفسجي؟

وبما أن الدعوة إلى النظام الإقتصادي البنفسجي هي إستجابة لما يسمى مشكلة العمل المتعلق بالرعاية والأزمة المرتبطة بالرعاية، فمن الضروري التصدي أولا لطبيعة هذه الأزمة والمشاكل التي تطرحها قبل الإنتقال إلى مناقشة ما تنطوي عليه هذه الرؤية الجديدة، يقدم ترونتو(2013) تعريفا شاملا لعمل الرعاية الذي يتجاوز العمل المنجز لرعاية الأطفال والمسنين والمعاقين والمرضى حيث توصف الرعاية بأنها " نشاط الأنواع التي تشمل كل ما نقوم به للحفاظ عليه وإصلاح عالمنا حتى نتمكن من العيش فيه، وكذلك ممكن وهذا العالم يشمل أجسادنا، أنفسنا، وبيئتنا، التي نسعى جميعا إلى النسج فيها على شبكة معقدة ومستدامة للحياة، وبالتالي فإن رعاية العمل لا غنى عنها لرفاه الأفراد والأسر والمجتمعات فحسب بل أيضا الإستدامة الإيكولوجية، ورعاية العمل لديها أيضا خاصية محددة هي العلائقية بين مقدم الرعاية والمتلقي للرعاية، وبالتالي فإن إنتاج الرعاية نشاط كثيف العمالة، ولكن في الوقت نفسه تفرض هذه الملكية أيضا قيودا على الزيادات في إنتاجيتها من خلال التكنولوجيا والميكنة فضلا عن حدودها لسلعها، يتم تحويل المزيد من العمل إلى شكل مدفوع وأكثر إحتمالا أن علاقات المودة والإلتزام سوف تضعف، وبعبارة أخرى لا يمكننا البقاء دون رعاية لذلك نحن بحاجة للحفاظ على إنتاجها وإستهلاكها بعد وعلى الرغم من أن الرأسمالية تدفع في الوقت نفسه لزيادة السلعة والإنتاجية وفي جميع مجالات الإستهلاك والإنتاج، فإن حصة كبيرة من الرعاية بحكم طبيعتها لا تزال كثيفة العمالة والوقت، ولا يمكن نقلها من السوق (غير مدفوعة الأجر) وإلى السوق (المدفوعة) النموذج. (Ipek, 2016, p. 03)

4.4 نطاق الإقتصاد البنفسجي:

الإقتصاد البنفسجي متعدد التخصصات، من حيث أنه يثري ويثمن جميع السلع والخدمات بالإستفادة من البعد الثقافي المتأصل في كل قطاع، وتم تطبيقه في الإقتصاد الحسي والتجريبي هو أحد

تطبيقات هذا، وهو يختلف عن الإقتصاد الثقافي القائم علي القطاعات وفي جوان 2013 خلص الفريق العامل المشترك بين المؤسسات الأول المعني بالإقتصاد البنفسجي إلى الإستنتاجات التي توصل إليها خبراء من اليونيسكو ومنظمة التعاون الإقتصادي والمنظمة الدولية الفرانكوفونية والوزارات الفرنسية ومختلف الشركات والمجتمع المدني، وأبرزت تلك الوثيقة أثر ظاهرة التفاعل الحضاري، التي تؤثر الآن علي الإقتصاد بأكمله، مع ما يترتب علي ذلك من آثار على العمالة والتدريب، ويميز التقرير بين الوظائف البنفسجية والمهن التي تقوم على التطهير ترتبط الأولى إرتباطا مباشرا بالبيئة الثقافية بغرضها (مثل مخططي المدن والمطورين)، في حين أن هذه الأخيرة هي مجرد التي تسببت في التحول تحت تأثير الثقافات (مثل المناصب في الموارد البشرية أو في التسويق والإتصالات)، وأشارت وثيقة مرجعية أخرى نشرت في جوان 2017 إلى جوانب مختلفة من البيئة البشرية التي يرجح أن ينتج فيها الإقتصاد فوائد ثقافية: الهندسة المعمارية، والفن، وألوان، والتمتع، والأخلاق، والتراث، والخيال، والتعلم، والمهارات الإجتماعية، التفرد ..... إلخ . (Santosh & Snehlata, 2018, p. 49)

5.4 ركائز الإقتصاد البنفسجي: يمكن إيجاز أهم مرتكزاته في: (Ipek, 2016, pp. 10-15)

الجدول 1: ركائز الإقتصاد البنفسجي

البنية التحتية للرعاية الإجتماعية	تنظيم عمل السوق	بنية تحتية سليمة وبيئية لتوفير الوقت للشراء في المناطق الريفية ذات الدخل المنخفض.	تمكين بيئة الإقتصاد الكلي
– خدمات رعاية إجتماعية ميسرة وميسورة التكلفة وعالية الجودة للأطفال والمسنين والمعوقين والمرضى. – إعادة توزيع أعمال الرعاية من العمل المنزلي غير المأجور إلى العمل المهني المأجور والمؤسسي. الأعمال البنفسجية	– تحقيق التوازن بين العمل والحياة. – حوافز المساواة بين الجنسين. – إجازة الأبوة والأمومة وإجازات الرعاية الأخرى، والممارسات المرنة لإجازات العمل التي ترتكز على توفير حوافز الرعاية للرجال، مع ساعات عمل أقصر بدوام كامل. – تنظيم المساواة بين الجنسين في التوظيف والأجور والترقية.	– الإستثمارات الخضراء والبنفسجية في المناطق الريفية.	– توفير فرص العمل اللائق والنمو المستدام والشامل كأهداف أساسية لسياسة الإقتصاد الكلي. السياسة المالية الداعمة للإستثمارات العامة في الإقتصاد البنفسجي والأخضر، السياسات النقدية التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين التضخم وأهداف العمالة.

Source: (Ipek, 2016, p. 10)

من خلال الجدول رقم 01 السابق تتمثل أهم مرتكزات الإقتصاد البنفسجي فيما يلي:

1.5.4 الركيزة الأولى: البنية تحتية شاملة للرعاية الإجتماعية: وتستلزم الرعاية الإجتماعية توفير خدمات الرعاية للأطفال والمسنين والمعاقين والمرضى وتعني البنية التحتية الشاملة للرعاية الإجتماعية أن جميع الأسر المعيشية تتمتع بالمساواة في الحصول على خدمات الرعاية الجيدة للأطفال والمسنين والمعوقين والمرضى بمعزل عن قدرتهم على الدفع. وهذا من شأنه أن يتطلب إستراتيجية إستثمارية في قطاعات خدمات الرعاية الإجتماعية ، وبالتالي يستلزم إعادة ترتيب الأولويات في الإنفاق المالي الحالي، وعند الضرورة توسيع نطاق الإمداد العام، ومن الواضح أن التمويل سيكون تحديا خطيرا خاصة بالنسبة للإقتصاديات المنخفضة الدخل، سيلزم حشد المواثيق العالمية لإعادة تخصيص الإنفاق العسكري لصندوق الرعاية البنفسجي، والتحويلات الثنائية، فضلا عن الضرائب البنفسجية ومخططات تمويل الرعاية البنفسجية ويمكن لإستراتيجية الإستثمار هذه أن تخدم أهدافا متعددة، وقد درست الآثار الجانبية للإمدادات على المدى الطويل في الأدبيات: فالوصول الشامل إلى خدمات الرعاية الإجتماعية يزيد من مشاركة المرأة في القوه العاملة ويوفر أساسا أكثر تكافؤا نسبيا للإختيار الوظيفي والتقدم، ويحسن رأس المال البشري ويزيل أوجه عدم المساواة بين الأطفال بالوضع الإجتماعي والإقتصادي من خلال الإستثمار في برامج التنمية والتعليم المبكرة، ومن ثم تنتج آثارا جانبية إيجابية على الإنتاجية والنمو.

غير أن ما هو أقل شهرة هو الآثار الجانبية القصيرة الأمد للطلب الناجمة عن زيادة النفقات على الرعاية الاجتماعية، كما أن التوسع في توفير الرعاية الإجتماعية يمكن أن يخفف من آثار الأزمة الإقتصادية من خلال توليد الوظائف البنفسجية، سلسلة من الدراسات الحديثة التي تقيم التأثير الكلي والجزئي للإستثمارات العامة في قطاعات الرعاية الإجتماعية في جنوب إفريقيا (رعاية الطفل والرعاية المرضية لمرضي الإيدز)، والولايات المتحدة الأمريكية (رعاية الطفل ورعاية المسنين) وتركيا (رعاية الطفل والتعليم قبل المدرسي) تبين أن الإنفاق على البنية التحتية للرعاية الإجتماعية أكثر من ضعف قدره توليد العمالة على الإنفاق المماثل على البنية التحتية المادية (بما في ذلك البنية التحتية الخضراء)، وعلاوة على ذلك فإن إيجاد فرص العمل من خلال الإنفاق على الرعاية الإجتماعية من شأنه أن يكون نصيب النساء والعمال المهرة من الوظائف المباشرة وغير المباشرة أكبر بكثير منه في حالة الوظائف المتولدة عن الإنفاق على الهياكل الأساسية المادية، مع نتائج إيجابية إضافية في جانب الطلب القصير الأجل للمساواة بين الجنسين وتخفيف حده الفقر.

2.5.4 الركيزة الثانية: تنظيم سوق العمل: لتحقيق التوازن بين العمل والحياة مع حوافز جنسانية متساوية تنظيم سوق العمل لتمكين الموازنة بين العمل المأجور والعمل المراعي للإهتمام في المجال الخاص على أساس المساواة في الظروف والحوافز للرجل والمرأة، يشكل عنصرا هاما آخر من عناصر البنية التحتية للرعاية، مكملا لتوفير خدمات الرعاية الإجتماعية. وقد نوقشت أعلاه أن العمل الرعاية لديها ممتلكات كونها العلائقية بين مقدم الرعاية الرعاية المتلقي، التالي يقاوم السلعة الإجمالية بطبيعتها، وتتناول هذه الركيزة مسألة تدخيل وإعادة توزيع تكاليف قطاع العمل الذي لا يمكن الإستعاضة عنه بتوفير الخدمات المدفوعة الأجر، ومع ذلك ينبغي أن نشير أيضا إلى أن هذا يتعلق أساسا بإقتصادات سوقيه أكثر تقدما نسبيا حيث تكون أغلبية السكان في العمالة المأجورة، وإستنادا إلى البحوث المستفيضة المتعلقة بالتوازن في حياة العمل، تستند هذه الركيزة إلى أربعة عناصر فرعية:

– الحقوق القانونية في إجازة الرعاية المدفوعة وغير المدفوعة الأجر لرعاية الطفل، فضلا عن الرعاية المعالين الأخرى ذات الإستحقاقات والحوافز المتساوية للرجل والمرأة؛ وتنظيم ساعات عمل سوق العمل ضمن معايير العمل اللائقة؛ والحق في ترتيبات عمل مرنة للتمكين من تلبية إحتياجات الرعاية المنزلية التي تواجه البالغين العاملين والتي تتغير على مدى دوره الحياة؛

– تنظيم سوق العمل للقضاء على الممارسات التمييزية، والأهم من ذلك المساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة، والهدف المشترك لهذه السياسات التنظيمية لسوق العمل هو التحول من هيكل الأسرة المعيشية من المعيل الوحيد للرجل، ونموذج ربة المنزل الذي يعمل بدوام كامل، أو نموذج العامل الواحد والنصف الآخر (الزوج المتفرغ للعمل، والزوجة العاملة لبعض الوقت)، نحو نموذج للأسر المعيشية مزدوجة العائل ومزدوجة الرعاية.

3.5.4 الركيزة الثالثة: بنية تحتية مادية سليمة بيئيا وموفرة للوقت لتلبية الإحتياجات الخاصة للمجتمعات الريفية ذات الدخل المنخفض: وتستلزم الركيزة الثالثة وضع سياسات عامة لتلبية الإحتياجات الخاصة لمناطق الريف والمجتمعات المحلية التي تستلزم فيها أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر (ومعظمها من النساء) مجموعة أكبر من الأنشطة الإنتاجية التي تعتمد على توافر الموارد الطبيعية، ويعيش

أغلبية سكان العالم أساسا في إفريقيا جنوب الصحراء الإفريقية وجنوبي آسيا في إقتصادات التي تستند أساسا إلى الزراعة الصغيرة النطاق، حيث توجد غالبية النساء في وضع العاملين بدون أجر في الأسرة، وتختلف الظروف التي يواجهونها من حيث أداء عمل الرعاية إختلافا شاسعا عن السكان الحضريين في الإقتصادات المتوسطة أو المرتفعة الدخل، وتشكل الأنشطة التي من قبيل جمع الحطب وحمل المياه والعناية بإنتاج الأغذية وتجهيزها جزءا لا يتجزأ وشاقا من عبء الرعاية، ويختلف المدى أيضا حسب نوع الأسرة المعيشية.

4.5.4 الركيزة الرابعة: سياسة الإقتصاد الكلي: المتعلقة بالطبيعة والرعاية كأهداف أساسية ولكي تحقق التدابير التي نوقشت أعلاه أهدافها المرجوة، ينبغي دعمها بتهيئة بيئة إقتصادية كلية تمكينية، وهذا يعني أن النهج التقليدي السائد في سياسة الإقتصاد الكلي سيحتاج إلى التحرر من تحيزاته الجنسانية المتأصلة، ويشير تشاجاتاي واالإبن (2000) إلى ثلاثة تحيزات من هذا القبيل في الإقتصادات الكلية الأرثوذكسية: الإنكماش والسلعة والذكور– العائل التحيز، ويمكن للمرء أن يضيف تحيزا لإزالة القيود، وينبع التحيز الإنكماشي من التركيز على السيطرة على التضخم على حساب خلق فرص العمل، والتركيز الحصري للسياسة النقدية هو تثبيت الأسعار، وسياسات التقشف بشأن العجز في الميزانية والأجور الحقيقية هي تدابير تكميلية لتحقيق نفس الغاية، ويستتبع التحويل إلى القطاع الخاص بالدفع نحو الخصخصة بإسم الكفاءة والدور الأدنى لتدخل الدولة، وقد شهدت إزالة القيود، ولا سيما في سوق العمل نحو ما يسمى بـ"المرونة" زيادة في الأشكال غير القياسية للعمالة مثل العمل لبعض الوقت، والعمالة الثابتة المدة، والإستعانة بمصادر خارجية.

وينطوي هذا المزيج من السياسات الكلية الأرثوذكسية على آثار جنسانية من خلال تأثيرها المباشر على التوفير العام للخدمات وظروف العمل، أي الركيزتين الأوليتين للإقتصاد البنفسجي، وقد درست دراسة جيدة في الأدبيات (في سياق سياسات التكيف الهيكلي لتحقيق الإستقرار) أن التقشف والخصخصة تحول عبء الرعاية من العمل المأجور إلى عمل المرأة غير المأجور في مجال الإنجاب والرعاية من خلال تخفيضات في توفير الخدمات العامة، وقد إنتقد الإقتصاديون النسويون منذ فترة طويلة أن هذا التصميم للسياسة يقوم على إفتراض زائف بأن العمل النسائي الذي يرعى المرأة لا نهائي، وفي الوقت نفسه

فإن الضغوط الهبوطية على الأجور تقلل من قدرة البدائل السوقية علي العمل بدون أجر، ولا سيما بالنسبة للنساء ذوات المهارات المتدنية . ومن شأن الدفع بمرونة سوق العمل أن يسهل تدهور ظروف سوق العمل، الأمر الذي يزيد من حدة الضغوط على التوازن بين العمل والحياة، مما يضعف التعلق القوي للعاملة النسائية. فعلي سبيل المثال، تحد العقود غير المتفرغة أو المحددة المدة من الحصول على عقود العمل بإجازة الرعاية المدفوعة الأجر، يزيد من الفجوة في الأجور بين الجنسين مما يجعل من الأرجح أن تتراجع المرأة إلى دور ربة المنزل بدوام كامل.

وينطوي عدم التركيز في إطار السياسات الكلية الأرثوذكسية على توليد العمالة على إرتفاع تكاليف المرأة نظرا لأدوارها الثانوية المدرة للدخل، ويضر نقص الوظائف بالنساء والرجال العاطلين عن العمل ويبحثون بنشاط عن وظائف، ومع ذلك فإنه يؤثر أيضا على النساء غير المشاركات اللاتي يعملن بصورة مقنعة في مراكز العمل بدوام كامل أو في أنماط العمالة غير المتفرغة والمتقطعة، لأنه في سياق البطالة المرتفعة أو البطالة المستمرة في سياق نمو العاطلين عن العمل، هو أقل إحتمالا لحساب التكلفة والفائدة من المشاركة في السوق العمالية مقابل ربة منزل لصالح السابق، وتعطي السياسات الإنكماشية الأولوية للسيطرة على التضخم على توليد العمالة، في حين يعني التحيز السلعي تناقص فرص العمالة العامة من خلال الخصخصة، وهذا يؤدي إلى تحيز العائل الذكر، حيث يفترض أن الرجال سيكونون المتلقين الرئيسيين للعدد المحدود من الوظائف التي تعولها النساء، ومن المتوقع أن تعتمد المرأة التي لا توجد لديها وظائف أو المعيل الزوج/الأب على شبكات الأمان التي أنشئت للأسر المعيشية الفقيرة.

6.4 العلاقة التفاعلية لعناصر للتنمية المستدامة: تتمثل العلاقة التفاعلية بين عناصر التنمية المستدامة الثلاثة الإقتصاد والإجتماعي والبنفسجي في الشكل رقم 01 الموالي: (Santosh & Snehlata, 2018, p. 48)

الشكل 1: العلاقة التفاعلية لعناصر التنمية المستدامة



Source: (Santosh & Snehlata, 2018, p. 48)

نلاحظ من خلال الشكل السابق رقم 01 أن الإقتصاد البنفسجي يتمثل في شمولية إطاره للمحيط الثقافي الذي يترك فيه الوكلاء بصماتهم والذي يبقى ملكية عالمية مشتركة، وفي هذا السياق فإن الإقتصاد البنفسجي يجعل من البعد الثقافي رهانا للتنمية المستدامة، والواقع أن الثقافة كانت جزءا فرعيا كاملا من الإستدامة منذ البداية، بل أن المسؤولية الإجتماعية للشركات يمكن أن يقال أنها نشأت في العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية الذي إعتمدته الأمم المتحدة في 1966، وهذه المسألة ليست سوى واحدة من العناصر المختلفة للتنمية المستدامة، إلى جانب الشواغل المتعلقة بالبيئة الطبيعية (الإقتصاد الأخضر) وتلك المتعلقة بالبيئة الإجتماعية (الإقتصاد الإجتماعي).

7.4 الإقتصاد البنفسجي والإقتصاد الأخضر تقارب وتكامل

إن علاقة الإقتصاد البنفسجي بالإقتصاد الأخضر هي علاقة معقدة ومتشابكة فيما بينها، ويمكن إبراز أوجه التشابك والتكامل في الجدول رقم 02 الموالي: (Ipek, 2016, p. 08; 09)

الجدول 2: الإقتصاد البنفسجي والإقتصاد الأخضر تقارب وتكامل

التكامـــــــــــــــــل	الإقتصاد الأخضـــــــــــر	الإقتصاد البنفسجـــــي
وردا على..... وأيضا إستجابة للأزمة الإقتصادية والنمو العاطل عن التنمية من خلال:	الأزمة البيئية: تدل على إستدامة توفير الطبيعة الأعمال الخضراء	أزمة الرعاية: تهدف إلى إستدامة توفير الرعاية للعاملين الأعمال البنفسجية
يقر بأن رفاه الإنسان، بعد إستهلاك السلع الأساسية يتوقف على الوصول إلى:	النظام البيئي الصحي أو (الرعاية الصحية)	عالمية جودة الرعاية
حســـــــــاب لـــ....	قيمة الطبيعة	قيمة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر
يشير إلى الإستيعاب..... في إقتصاد السوق	التكاليف البيئية	تكاليف رعاية العمل
يهدف للقضاء على.... من خلال إعادة توزيع التكاليف	التفاوت بين الأجيال	عدم المساواة حسب الجنس والطبقة والأصل
إعادة ترتيب الأولويات....	من الإستهلاك إلى الطبيعة	من الإستهلاك إلى الرعاية
و.....	من نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى النمو المستدام والشامل (أو حتى إلغاء النمو)	

Source: (Ipek, 2016, pp. 08, 09)

يتبن لنا من خلال الجدول السابق رقم 02 أن الإقتصاد البنفسجي يهدف إلى توسيع نطاق الرؤية

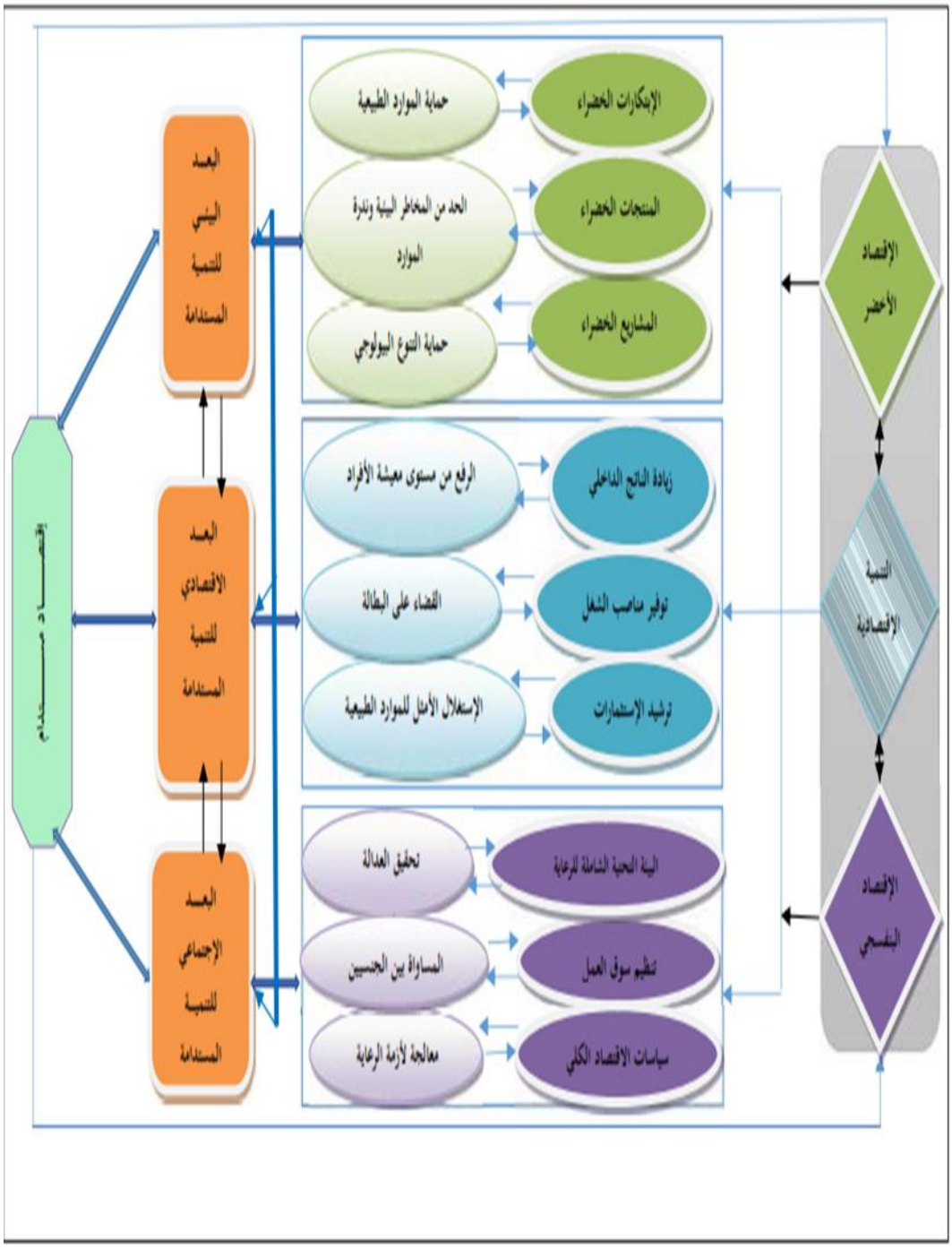
المتعلقة بالإقتصاد المستدام الجديد إلى مابعد الإقتصاد الأخضر، وبما أن الرؤيتين تظهران كإستجابة للتحديات النظمية، الأخضر إستجابة للأزمة الإيكولوجية والبنفسجي ردا على أزمة الرعاية، وهناك عدد من أوجه التشابه والتقاطعات الهامة بينهما، ويحتاج الإقتصاد الأخضر إلى إعادة تنظيم وتنظيم الإنتاج والإستهلاك بما ينسجم مع وتيرة تجديد الموارد الطبيعية، الإقتصاد البنفسجي يحتاج إلى إعادة تنظيم وتنظيم الإنتاج والإستهلاك في وئام أيضا مع نظام عادل ومستدام لتكاثر البشر، والإقتصاد الأخضر يقر بأنه فيما يتجاوز إستهلاك السلع فإن رفاه الإنسان يعتمد على الحصول على الرعاية الجيدة.

ويشير الإقتصاد الأخضر إلى أن إعادة التنظيم الإقتصادي يحتاج بالتالي إلى حساب قيمة الطبيعة، ويجعل الإقتصاد البنفسجي نداء لمحاسبة قيمة عمل الرعاية غير مدفوعة الأجر، ويقوم إعادة التنظيم في إطار الاقتصاد الأخضر على الإستيعاب الداخلي للتكاليف البيئية في أعمال النظام في ظل الإقتصاد البنفسجي فإنه يقوم على تدخيل تكاليف رعاة العمل، ويهدف إعادة توزيع التكاليف هذه إلى القضاء على أوجه المساواة حسب الجنس والطبقة والأصل، ومثلما يدعو الإقتصاد الأخضر إلى إعادة ترتيب الأولويات من خلال وضع رعاية البشر في المركز، ولذلك فإن الرؤيتين تؤكد أن نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يمكن ولا ينبغي أن يكون المقياس الوحيد أو الأولوية للأداء الإقتصادي، وإنما النمو المستدام والمنصف، وهناك بالفعل مجال لمناقشة جدول الأعمال لإزالة النمو في كلا الرؤيتين، وفي الآونة الأخيرة وفي سياق الأزمة الإقتصادية العالمية، تم توسيع رؤية الإقتصاد الأخضر لتشمل أيضا إيجاد حلول للأزمة الاقتصادية ومشكلة إرتفاع معدلات البطالة من خلال الوظائف الخضراء، وكما يوفر الإقتصاد البنفسجي إستجابة موازية الإقتصادية والبطالة من خلال الوظائف البنفسجية.

8.4 التداخل الإيجابي للإقتصاد الأخضر والإقتصاد البنفسجي مع أبعاد التنمية المستدامة:

فمن خلال الشكل رقم 02 الموالي نلاحظ أن علاقة الإقتصاد الأخضر والبنفسجي بأبعاد التنمية المستدامة هي علاقة تكاملية، فالإقتصاد الأخضر جاء كإستجابة للبعد البيئي من خلال العمل على الحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية وغيرها، أما البنفسجي فقد جاء لدعم البعد الثقافي من خلال العمل على توفير بنية تحتية جيدة للرعاية، فهما يهدفان إلى الرفع من المستوى المعيشي للأفراد وتوفير مناصب الشغل من خلال المشاريع المستحدثة في سياق التنمية الإقتصادية، مما يؤدي إلى زيادة فعالية أبعاد التنمية لبناء إقتصاديات مستدامة وقوية تبقى متوارثة للأجيال القادمة.

الشكل 2: التداخل الإيجابي للإقتصاد الأخضر والإقتصاد البنفسجي مع أبعاد التنمية المستدامة



المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على معلومات الجانب النظري.

5. خاتمة:

إن التنمية المستدامة هي غاية عالمية ترمي إلى الإستجابة إلى إحتياجات الأجيال الحالية دون الإخلال بقدرات الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجاتها ولا يمكن للتنمية أن تكون مستدامة مالم يتم وقف الأساليب غير المستدامة التي تلحق الضرر بالثروات الأساسية للدول وأن تعمل على حمايتها.

حيث يعد الاقتصاد الأخضر و البنفسجي أداتين أساسيتين للخروج من هذه الإشكالية التي أصبحت هاجسا للعديد من دول العالم، حيث يعتبر الاقتصاد الأخضر والأنشطة المرتبطة به أحد أهم متطلبات وصور التنمية المستدامة بإعتباره يساهم في تفعيل لبعد البيئي من خلال الاهتمام أكثر بالأنشطة التي تساهم في الحد من التلوثات البيئية كالإعتماد على الطاقات المتجددة، كما يأخذ الاقتصاد البنفسجي شوطا كبيرا في خلق بيئة ثقافية أكثر ثراءا وتنوعا وهذا كله من أجل بناء إقتصاد مستدام يبقى متوارثا للأجيال القادمة.

1.5 نتائج الدراسة: من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نوجز أهمها فيما يلي:

– يعد الإقتصاد الأخضر والبنفسجي من الآليات المبتكرة التي تهدف إلى الربط بين متطلبات تحقيق التنمية بشتى أنواعها لبناء إقتصاديات مستديمة؛

– يهدف الإقتصاد البنفسجي إلى مراعاة الجوانب الثقافية في الإقتصاد في ظل التنوع البشري الذي فرضته العولمة ويعتمد على البعد الثقافي لإعطاء قيمة السلع والخدمات؛

– إن النظام الإقتصادي البنفسجي هو إستجابة لما يسمى مشكلة العمل المتعلق بالرعاية والأزمة المرتبطة بالرعاية؛

– جاء الإقتصاد البنفسجي والإقتصاد الأخضر كإستجابة للتحديات الجديدة فالأخضر للأزمة البيئية والبنفسجي ردا على أزمة الرعاية.

2.5 توصيات الدراسة: من خلال النتائج السابقة يمكن ادراج بعض التوصيات أهمها:

- وضع إستراتيجيات وخطط شاملة لتطبيق الإقتصاد البنفسجي والأخضر وتكون قابلة للتطبيق والقياس؛
- تعزيز برامج البحث والتطوير فيما يتعلق بالإستثمارات في مجال الإقتصاد الأخضر والبنفسجي؛

- يجب على منظمات الأعمال مراعاة جوانب الإقتصاد الأخضر والبنفسجي نظرا لما لها من أهمية لبناء إقتصاد مستدام ومستمر.

6. قائمة المراجع:

1.6 المؤلفات:

- institutional working group on the purple economy, (2013), **The Purple Economy**:**An Objective An Opportunity**, Paris.

- عبد الله بن عبد الرحمان البريدي، (2015)، **التنمية المستدامة –مدخل تكاملي لمفاهيم الإستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي–** المملكة العربية السعودية: العبيكان للنشر.

- محمد عبد القادر الفقي، (2014)، **الإقتصاد الأخضر**. المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية – سلسلة البيئة البحرية–.

- مصطفى يوسف الكافي، (2017)، **التنمية المستدامة**. الأردن: شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع.

2.6 المقالات:

- Ipek, I. (2016). **The Purple Economy Complementing The Green Towards Sustainable and Caring Economies**.

- Santosh, K., & Snehlata, J. (2018). **Purple economy – Component of a Sustainable Economy in India–**. Journal of businees and Managment.

- إسماعيل شريفي، عبد الوهاب عبدات. (2015). **إشكالية مساهمة الإقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة ومحاربة الفقر في الجزائر**. مجلة الإقتصاد الجديد.

- خنفر عابد راضي. (2014). **الإقتصاد البيئي –الإقتصاد الأخضر–**. مجلة أسيوط للدراسات البيئية.

- خولة حسين حمدان. (2018). **برنامج تدقيق مقترح لتحقيق التنمية المستدامة**. مجلة جامعة بابل.

- ريدة ديب. (2009). **التخطيط من أجل التنمية المستدامة.** مجلة جامعة دمسق للعلوم الهندسية(المجلد 25، العدد 01).

- وهيبة قحام، و سمير شرقرق. (2016). **الإقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص العمل– مشاريع الإقتصاد الأخضر في الجزائر–.** مجلة البحوث الإقتصادية والمالية.

3.6 المداخلات

- كمال رزيق، و بلال عوالي. (2016). **بين المعوقات والتحديات –المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق وبعث التنمية المستدامة في الجزائر–.** المؤتمر الدولي الثالث عشر: المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة. الشلف (الجزائر).

- ليليا بن منصور، سليم بوقنة، و نور الدين بوقنة . (2018). **الإقتصاد الأخضر أداة لتحقيق التنمية المستدامة: أفكار من تجارب دول عربية.** الملتقى الدولي الأول حول: الجزائر وحتمية التوجه نحو الإقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة. خنشلة (الجزائر): كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عباس لغرور.

دور الديوان الوطني لتسيير واستغلال الممتلكات الثقافية المحمية في تحقيق التنمية السياحية المستدامة

The Role Of National Council For The Management And Utilization Of Protected Cultural Property In Achieving Sustainable Tourism Development

هوان بوعبدالله[1]، د.شاعة عبدالقادر[2] ،د.تمار خديجة [3]

[1] طالب دكتوراه، عضو مخبر بحث STRATEV،جامعة الحميد ابن باديس مستغانم، الجزائر،
bouabdallah.haouane.etu@univ-mosta.dz

[2] أستاذ محاضر الصنف " أ " ، جامعة الحميد ابن باديس مستغانم، الجزائر، abdelkaderchaa@yahoo.fr

[3] أستاذ محاضر الصنف " ب " ، جامعة الحميد ابن باديس مستغانم، الجزائر، khadidja.tamar@mosta-univ.dz

تاريخ النشر: 2020/07/28

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الفعال الذي يؤديه الديوان الوطني لتسيير واستغلال الممتلكات الثقافية المحمية في صناعة السياحة الثقافية في الجزائر، وتحقيق اقتصاد متنوع المداخيل.

خلصت نتائج الدراسة إلى أن الممتلكات الثقافية المحمية تعتبر الركيزة الأساسية لصناعة السياحة الثقافية، تتطلب وجود هيئات تعمل في إطار الأبعاد والموضوعات الأساسية للسياحة المستدامة، مرورا بجرد الممتلكات الثقافية المحمية، الحفاظ على الوسائل المادية والبشرية التابعة للمواقع والمعالم الأثرية والمتاحف وصيانتها، مرافقة مراقبة أصحاب المشاريع والتكفل بإنشغالاتهم.

كلمات مفتاحية: التراث الثقافي للأمة؛ التنمية السياحية المستدامة ؛ الديوان الوطني لتسيير واستغلال الممتلكات الثقافية المحمية.

تصنيفات JEL : Q01 ،Z19

المرسل: هوان بوعبدالله، **الإيميل**: bouabdallah.haouane.etu@univ-mosta.dz

Abstract:

The study aims to highlight the effective role by the national council for the management and utilization of protected cultural property in Algeria's cultural tourism industry and to achieve a diversified economy. The results of the study concluded that protected cultural property is the cornerstone of the cultural tourism industry, which requires bodies working within the framework of the basic dimensions and themes of sustainable tourism, in addition to the inventory of protected cultural properties, the preservation and maintenance of the material and human resources of sites, monuments and museums, accompanying entrepreneurs, controlling and ensuring their concerns.

Keywords: Cultural heritage of the nation; sustainable tourism development; National Council For The Management And Utilization Of Protected Cultural Property**.**

Jel Classification Codes: Z19؛ Q01

1.مقدمة:

يعتبر التراث الثقافي لأي أمة من المؤهلات الموروثة عن مختلف الحضارات والأزمنة المتعاقبة، مع ارتباطها ارتباطا وثيقا مع المحددات الشخصية للأمم وتميزها عن بعضها على مدى الأزمنة. " لقد ابتهجت اليونسكو بهذه الخطوة وحيت كان هذا الاعتراف غير المسبوق إن حماية الثقافة وتطويرها هما في نفس الوقت، غاية في حد ذاتها ووسيلة للمساهمة المباشرة في تحقيق جزء كبير من أهداف التنمية المستدامة (هوسغرهار، 2019).

تثميـــن وحمايـــة الممتلكات الثقافية المادية واللامادية، وتصنيفها يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويعتبر عنصرا من عناصر الجذب السياحي، وركيزة أساسية من ركائز صناعة السياحة الثقافية "تمثل السياحة الثقافية 40 % من مداخيل السياحة العالمية، ولهذه المرابيح تأثير إيجابي على مجمل أهـــداف التنميـــة المستدامة، وخاصة منها الهدف 8 الرامي إلى تحقيق الشغل اللائق والنمو الاقتصادي.

ذلك أن الإدارة الرشيدة للتراث الثقافي تجلب استثمارات سياحية دائمة تنتفع منها الجماعات المحلية دون الإساءة إلى المناطق التراثية" (هوسغرهار، 2019).

والجزائر على غرار الدول تسعى إلى إنشاء هيئات رسمية تتوفر على الوسائل المادية والبشرية اللازمة لتثمين واستغلال الممتلكات الثقافية المادية واللامادية، لما لها من أهمية بالغة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن بين هذه المنشآت نجد الديوان الوطني لتسيير واستغلال الممتلكات الثقافية المحمية .

مما سبق تنـــدرج الإشكالية التالية:

– الى أي مدى يساهم الديوان الوطني لتسيير واستغلال الممتلكات الثقافية المحمية في صناعة السياحة المستدامة؟

المخطط العام للبحث:

للإلمام بالموضوع وبلوغ الهدف من الدراسة تم :

أولا تقديم تعريف مصطلحات تخدم ولها علاقة بالموضوع. بعدها تم التطرق إلى نشأة الديوان الوطني لتسيير واستغلال الممتلكات الثقافية المحمية، والمهام والخدمات التي يقدمها استنادا إلى التشريع الجزائري.

كما تناولنا تعريف للتنمية المستدامة والأهداف التي تصبوا إلى تحقيقها حسب منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة، إضافة إلى الأبعـــاد والموضوعات الأساسية للسياحة المستدامة حسب المنظمات والهيئات التابعة للأمـــم المتحـــــدة (المنظمة السياحة العالمية، منظمة اليونسكو و الميثاق الأوروبي للسياحة المستدامة)، كما تطرقنا إلى التنمية السياحية المستدامة والمبـــادئ التي ترتكـــز عليهـــــا.

2. التعاريـــف الاجرائيـــــة :

لفهم الموضـــوع، لابـد من إعطـاء تعريفـــات إجرائيـــة للمصطلحـــات الآتيـــة:

1.2. التـراث الثقافي للأمـة : يعرف التراث الثقافي للامة حسب التشريع الجزائري كمايلي :

" جميـــع الممتلكات الثقافية المحمية العقارية، والعقارات بالتخصيص، والمنقولة، الموجودة على أرض عقارات الأملاك الوطنية وفي داخلها، المملوكة لأشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص، كذلك في الطبقات الجوفية للمياه الداخلية والإقليمية الوطنية الموروثة من مختلف الحضارات المتعاقبة منذ عصر ما قبل التاريخ إلى يومنا هذا، وتعد جزءا من التراث الثقافي للأمة أيضا الممتلكات الثقافية غير المادية الناتجة عن تفاعلات اجتماعية وإبداعات الأفراد والجماعات غبر العصور والتي لا تزال تعرب عن نفسها منذ الأزمنة الغابرة إلى يومنا هذا" (قانون رقم 04، 1998).

2.2. المتاحف: يعرف المجلس الدولي للمتاحف (ICOM) المتحف بأنه : " مؤسسة تفتح أبوابها بشكل دائم للجمهور، بغرض الحفظ والدراسة والتسامي بمختلف الوسائل من اجل تحقيق المتعة والسرور، وهو لا يهدف إلى تحقيق غرض مادي "، ومـن المفاهيـــم العصرية المستحدثة في علم المتاحف، أن توسع هذا المفهوم ليشمل ليس فقط المتاحف المغطاة، وإنما صار يشمل أيضا المواقع الاثرية المسماة بالمتاحف المواقع أو المتاحف المفتوحة(Musee A Ciel Ouvert) ، على غرار موقع جميلة وقلعة بني حماد والطاسيلي ... الخ، بل صار يشمل حتى المواقع الطبيعية كالحدائق والمحميات، مثل محمية تازة وحدائق النباتات والطيور والحيوانات...الخ " (معزوز، 2014، صفحة 14).

3.2. المحمية الطبيعية : تعرف المحمية الطبيعية بأنها: " المساحة من الأرض أو البحر التي يتم تخصيصها لحماية الموارد الطبيعية والثقافية وصيانة التنوع البيولوجي من خلال الوسائل القانونية المختلفة والفعالة " (اسلام و يحي، صفحة 04).

4.2. السياحة الثقافية :" هي كل نشاط استجمام يكون الدافع الرئيسي فيه هو البحث عن المعرفة والانفعالات من خلال اكتشاف تراث عمراني مثل المدن والقرى والمعالم التاريخية والحدائق والمباني الدينية أو تراث روحي مثل الحفلات التقليدية والتقاليد الوطنية أو المحلية " ، (مولود، 2007، صفحة 143).

3. الديوان الوطني لتسيير واستغلال الممتلكات الثقافية المحمية

سنحاول التطرق في هذا المحور إلى نشأة الديوان الوطني لتسيير واستغلال الممتلكات الثقافية المحمية (المعالم ، المواقع الأثرية والمتاحف) ، إضافة إلى المهام الموكلة له والتي يقوم بها، والخدمات العمومية التي يقدمها.

1.3 نشأة الديوان الوطني لتسيير واستغلال الممتلكات الثقافية المحمية :

بعد ما تم تغيير الطبيعة القانونية للوكالة الوطنية للآثار وحماية المعالم والنصب التاريخية وتغيير تسميتها والمنشأة تبعا لأحكام المرسوم رقم 87-10 المؤرخ في 1987/01/06 ، تـم إنشاء الديوان الوطني لتسيير واستغلال الممتلكات الثقافية المحمية بموجب المرسوم 05- 488 المؤرخ 2005/12/22، ، الذي تم تعديله طبقا للمرسوم رقم 12-89 المؤرخ في 2012/02/28.

وتبعا لأحكام المادتين الأولى والثانية من المرسوم رقم المرسوم 05- 488 يعتبر الديوان " مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويخضع للقواعد المطبقة على الإدارة في علاقاته مع الدولة ويعد تاجرا في علاقاته مع الغير " ، (المرسوم التنفيذي رقم 05-488، 2005)

وفـي إطار لامركزية وتنفيذ مخطط عمل الديوان الوطني لتسيير واستغلال الممتلكات الثقافية، تم إنشاء الدائرة الأثرية على المستوى المحلي، تقـوم بصيانة وحفظ الممتلكات الثقافية المحمية وحراستها، من خلال الأساليب الرقابية، تثمين وإبراز التراث الثقافي من خلال المشاركة في التظاهرات والمهرجانات الثقافية، وتنظيم مسالك ثقافية بالتنسيق مع مديريات الثقافة الولائية والفاعلين في المجال السياحي والثقافي.

الدائرة الأثرية : " لضمان التواجد في كل أنحاء الوطن و مراقبة العمل الأثري عن قرب أنشأ الديوان الوطني لتسيير واستغلال الممتلكات الثقافية المحمية مجموعة من المقاطعات الأثرية تم تسميتها بالدوائر الأثرية التي يرأسها مدير يختار من بين الحاصلين على شهادة الليسانس على الأقل في اختصاص علم الآثار مع خمس سنوات أقدمية في المؤسسات المتحفية، ويجب أن يتمتع بخبرة مهنية في الجانب الفني خاصة ، ولاسيما في تخصص دائرته سواء في ميدان التنشيط والتوثيق أو في ميدان البحث والصيانة" (معزوز، 2014، صفحة 36).

4. المهام التي يقوم بها الديوان الوطني لتسيير واستغلال الممتلكات الثقافية المحمية:

من المهام أو النشاطات التي يقوم بها في إطار تسيير واستغلال المعالم، المواقع الأثرية والمتاحف، نجد ما يأتي:

– ضمان صيانة وحفظ الممتلكات الثقافية المحمية المخصصة له وحراستها؛

–إعداد دفتر الشروط الخاص باستعمال وإعادة استعمال الممتلكات الثقافية المحمية المخصصة له ويسهر على احترامها؛

– ضمان نشاط ثقافي في الممتلكات الثقافية المحمية المخصصة له بتنظيم عروض وتظاهرات مختلفة (لقاءات علمية وثقافية وملتقيات ومؤتمرات واحتفالات وأعياد دينية ومدنية ...)؛

– ضمان وضع الممتلكات الثقافية المخصصة له للإيجار لأغراض ثقافية ومهنية وحرفية / أو تجارية؛

– القيام أو تكليف من يقوم بإعادة إنتاج الممتلكات الثقافية المنقولة والعقارية باستعمال جميع الدعائم لأغراض تجارية بغية ترقية التراث الثقافي ومعرفته وتعميمه؛

– ضمان مهام الاتصال من خلال إيصال المعلومات لمستعملي التراث الثقافي في الجزائر وفي الخارج بشكل خطي أو سمعي بصري؛

– المشاركة في التظاهرات الثقافية التي تهدف إلى معرفة الممتلكات الثقافية وترقيتها على الصعيد الوطني والدولي؛

– ضمان مهام صاحب المشروع المفوض فيما يخص الدراسات وانجاز مشاريع ترميم واستصلاح الممتلكات الثقافية العقارية المحمية التابعة للأملاك العمومية للدولة وللجماعات المحلية؛

– ضمان مهام صاحب المشروع المفوض بالنسبة للمشاريع ترميم الممتلكات الثقافية العقارية المحمية التابعة للخواص، وهذا بطلب من المالكين؛

– تنظيم المسالك الثقافية والزيارات برفقة مرشد في المواقع والمعالم الثقافية لفائدة الجمهور (المرسوم التنفيذي رقم 05-488، 2005، الصفحات 16-25).

5. الخدمات العمومية التي يقدمها الديوان الوطني لتسيير واستغلال الممتلكات الثقافية المحمية

إضافة إلى المهام التي يقوم بها الديوان ، تضمن دفتر الشروط العامة لتبعات الخدمة العمومية للديوان الوطني لتسيير الممتلكات الثقافية المحمية واستغلالها، تبعا للملحق المرفق بالمرسوم رقم 05-488 المذكور أعلاه.

1.5 الجرد العام للممتلكات الثقافية المحمية باستثناء المجموعات الوطنية التابعة للمتاحف الوطنية :

✍ **البحث الوثائقي** : ويتمثل في وضع وثائق مكتوبة (نص) وبيانية (رسومات- خرائط) صورية باستعمال الوسائل التقنية والسمعية البصرية والرقمية للتعرف على الممتلكات الثقافية المحمية وتحديد موقعها.

✍ **التحقيق** : للقيام بإحصاء حول الممتلكات الثقافية الموزعة عبر التراب الوطني أيا كانت طبيعتها أو نوعها .

✍ **استرجاع الإحصاء** : إعداد الخرائط، وتصنيف الممتلكات الثقافية المحمية .

✍ **تثمين المعطيات**: نشر الإحصائيات إضافة إلى حفظ الملفات الأصلية والنسخ طبق الأصل بغية إعلام الجمهور.

2.5 حفظ الممتلكات الثقافية المنقولة التابعة لمجموعات متاحف المواقع والتي تتطلب حفظا دائما لدى عرضها وخزنها.

3.5 الحفاظ على المنشآت والتجهيزات الخاصة بالممتلكات الثقافية العقارية وصيانتها مرممة ومحفوظة توضع تحت تصرف الجمهور.

كما أضاف المرسوم رقم المرسوم رقم 12-89 خدمات عمومية أخرى يقدمها الديوان تتمثل في :

- إحداث مسالك ثقافية وتنظيم زيارات برفقة مرشد لفائدة الوفود الرسمية، بناء على طلب من مؤسسات الدولة وبالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية؛
- صيانة الممتلكات الثقافية المحمية وحفظها وحراستها؛
- مراقبة مدى احترام مستعملي وشاغلي ومستغلي المواقع والمعالم الثقافية المحمية لبنود دفاتر الشروط الخاصة (مرسوم تنفيذي رقم 12-89، 2012، صفحة 12).

6. الإطـــار المفاهيمـــي للتنميـــة المستدامـــة

1.6. تعريف التنمية المستدامة :

لقد تعددت تعاريف التنمية المستدامة تبعا للأهمية التي تكتسيها، حيث نجد من بين التعاريف :

(القانـون رقـم 03-01، 2003) المـؤرخ في 2003/02/17 المتعلـق بالتنميـة المستدامـة للسياحـة لاسيما المـادة 3 منـه علـى أن :

" التنمية المستدامة هي نمط تنمية تضمن فيه الخيارات وفرص التنمية التي تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية والتراث الثقافي للأجيال القادمة " (مولود، 2007، صفحة 143).

كما عرفت التنمية المستدامة على أنها:

" الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بما في ذلك مصادر التنوع الحيوي وتخفيف آثار السياحة على البيئة والثقافة وتعظيم الفوائد من حماية البيئة والمجتمعات المحلية " ؛

"التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة مع افتراض حفظ الأصول الطبيعية لأغراض النمو وعملية التنمية في المستقبل" (اسلام و يحي، صفحة 6).

2.6. أهداف التنمية المستدامة :

لقد اهتمت المنظمات الحكومية وغير الحكومية (بالتنمية المستدامة لما لها من أثر كبير على جميع الميادين (الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، البيئية .... الخ)، من خلالها عقدها للمؤتمرات والملتقيات الاجتماعات الدولية والمحلية، والتي خرجت بمجموعة من التوصيات، تعتبر بمثابة أهداف للتنمية المستدامة، وسنتطرق إلى الأهداف التي وضعتها منظمة اليونسكو تمثلت في مايلي: "في إطار الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، بهدف اعتماد الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة. وتشكل هذه الأهداف برنامجا عالميا وطموحا للتنمية المستدامة، وفي هذا الإطار تؤكد اليونسكو على الأولويات التالية :

- التربية الجامعة وذات النوعية للجميع بهدف ضمان التنمية المستدامة ؛

- حماية التراث الثقافي ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمقتنيات الثقافية ؛
- حل أزمة التعليم على مستوى العلم، التكنولوجيا، الهندسة والرياضيات التي يواجهها عالمنا اليوم
- الاستثمار في الشباب للحصول على تربية نوعية لسد الطريق على التطرف العنيف ؛
- التأكيد على دور حرية التعبير والحصول على المعارف في مجالات التنمية المستدامة؛

المساواة بين الجنسين واستقلالية المرأة من أجل التنمية والسلام المستدامين. " (اليونسكو واهداف التنمية المستدامة، 2017).

7. الأبعاد والموضوعات الأساسية للسياحة المستدامة حسب منظمة السياحة العالمية :

وضعت منظمة السياحة العالمية خمسة أبعاد تتضمن مجموعة من المحاور تمثلت في مايلي: (بن مويزة، 2018، الصفحات 372-394).

1.7 السياسة السياحية والحوكمة : ويضم مكانة أو موقع السياحة السياحية في البرامج والسياسات التنموية للبلد، والسياحة وعلاقتها بالإطار التنظيمي والعلاقة بين حوكمة السياحة وإقامة المؤسسات في القطاع؛

2.7 الأداء الاقتصادي، الاستثمار والتنافسية: يشمل على أربع موضوعات، تبدأ بكيفية قياس السياحة ومساهمتها الاقتصادية، مرورا بدراسة البيئة الاقتصادية والتجارية وبيئة الاستثمار، ومعالجة موضوع المنتج وتسويقه وموقعة في السوق، ووصولا في النهاية إلى دراسة المخاطر والأمن في السياحة؛

3.7 التشغيل، العمل المناسب ورأسمال البشري: يتضمن هو الآخر محورين أساسيين، هما تخطيط الموارد البشرية وشروط العمل، والمؤهلات والتدريب؛

4.7 تقليص الفقر والاندماج الاجتماعي: ويتم ذلك بالتركيز على مدخل متكامل في تقليص الفقر من خلال السياحة، وتدعيم مبادرات تعزيز النشاط السياحي، وتضمين الجماعات المؤثرة على القطاع السياحي والوقاية من الآثار الاجتماعية السلبية؛

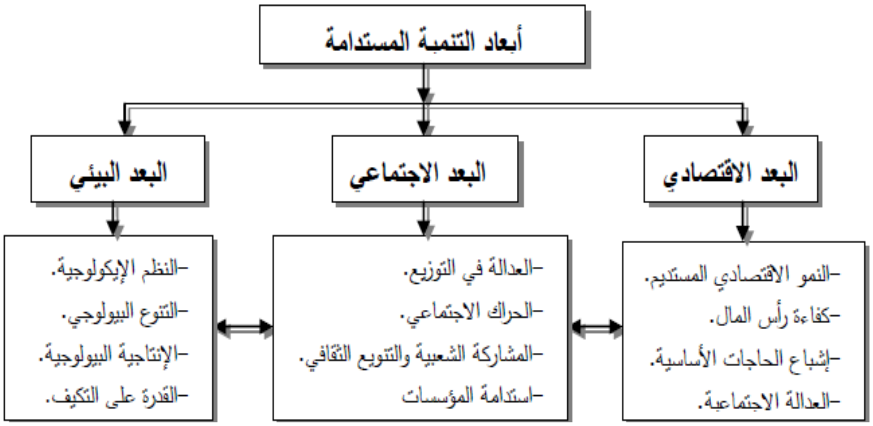
5.7 استدامة البيئة الطبيعية والثقافية: وذلك من خلال أربع محاور، أولها ربط السياحة بإدارة التراث الثقافي والطبيعي والمحافظة عليه، وثانيها الربط بين كفاءة الموارد الطبيعية والتغير المناخي. أما ثالثها فيرتبط بتحسين استدامة عمليات تطوير السياحة. إضافة إلى قياس ومراقبة أثر السياحة على تلك البيئة كمحور خامس.

8. الأبعاد والموضوعات الأساسية حسب الميثاق الأوروبي للسياحة المستدامة:

تبعا للملحق رقم 01 المرفق، نص الميثاق على مجموعة من المبادئ تضم مجموعة من المواضيع الرئيسية والإجراءات التنفيذية التي يتم تجسيدها وفقا لاستراتيجيات و أهداف مسطرة في الميثاق الأوروبي للتنمية المستدامة في المحميات الطبيعية، ومن خلال قراءة الإجراءات التنفيذية أو الاستراتيجيات والأهداف الموضوعة والمخطط لها، ومعايير قياسها وجدنا أنها تنص على حماية الموارد الطبيعية والحفاظ عليها، وصيانة التنوع البيولوجي، إضافة إلى توفير الأمن وجودة المرافق، ووضع مسالك سياحية ثقافية، وإتاحتها لجميع زوار المناطق والمواقع الأثرية والطبيعية (اسلام و يحي، صفحة 6).

تنفيذ هذه الاستراتيجيات وتحقيق الأهداف، يتطلب رقابة فعالة ومرافقة من قبل الهيئات والمنظمات والفاعلين في المجال السياحي والثقافي والاجتماعي والبيئي، والشكل التالي يوضح أبعاد التنمية المستدامة حسب الميثاق الأوروبي للسياحة المستدامة

الشكل 1: أبعاد التنمية المستدامة



المصدر: (اسلام و يحي، صفحة 7).

9. التنمية السياحية المستدامة : للوصول إلى مفهوم التنمية السياحية المستدامة لابد من تعريف السياحة المستدامة أولا ومن ثم ربطها بالتنمية

1.9 تعريف السياحة المستدامة (Sustainable Tourism Or EcoTourism (بن مويزة، 2018، صفحة 379):

حسب منظمة السياحة العالمية تعرف السياحة المستدامة على أنها :

" السياحة التي تأخذ بالاعتبار الكامل، آثارها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، الحالية والمستقبلية، مع تلبية احتياجات الزوار، الصناعة، البيئة والمجتمعات المضيفة، وذلك يعني أنها

- هي عملية مستمرة من تنمية السياحة، تتطلب رصد أثارها باستمرار واتخاذ التدابير اللازمة بشأنها، خاصة وأن تنمية السياحة هي تتطلب مشاركة فعالة من جميع الفاعلين، الموجهين بقيادة سياسية قوية ضمان الاتفاق والمشاركة الموسعة في مجال استدامة السياحة؛
- الاستفادة المثلى من الموارد والعمليات البيئية، كعنصر مهم في التنمية السياحية، للمساعدة في الحفاظ على التراث الطبيعي والتنوع البيولوجي؛
- احترام الأصالة الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المضيفة، والحفاظ على تراثها الثقافي والقيمي والمعيشي؛
- ضمان عمليات وممارسات اقتصادية طويلة الأمد ومستدامة، وتوفير المنافع الاقتصادية والاجتماعية لجميع الفاعلين في السياحة وتوزيعها بعدالة، بما في ذلك توفير فرص العمل المستقرة، الحصول على مداخيل، الخدمات الاجتماعية للمجتمع المستضيف والمساهمة في تخفيف مستوى الفقر، كما يجب المحافظة على رضا سياحي عالي بحيث يزداد وعي السائح بقضايا الاستدامة والممارسات السياحية المستدامة.

2.9 التنميـــــة السياحيـــة المستدامـــــــــة

لقد ارتبط مفهوم التنمية بالسياحة المستدامة من خلال تلبية رغبات السياح والزوار مع تحمل المسؤولية الاجتماعية، ويمكن تعريف التنمية السياحية المستدامة على أنها :

" عملية إشباع حاجات السائحين وتلبية متطلباتهم دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة في احتياجاتهم مع الاستمتاع بالبيئة أي أنها التنمية التي تضع في اعتبارها العدالة والمساواة بين الأجيال في التمتع بالموارد الطبيعية وبالتالي الاعتماد علي الطبيعة وليس استغلالها " (اسلام و يحي، صفحة 6).

3.9 المبادئ العامة للتنمية السياحية المستدامة

تتمثل المبادئ العامة للتنمية السياحية المستدامة في ما يأتي: (اسلام و يحي، صفحة 7)

- تحقيق أكبر استفادة ممكنة من الموارد البيئية التي تشكل عنصرا أساسيا في التنمية السياحية، والحفاظ على العمليات الإيكولوجية من خلال الحفاظ على التراث الطبيعي والتنوع البيولوجي.

- احترام الأصالة الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المضيفة والحفاظ على قيمها المبنية على التقاليد التراثية والمساهمة في تدعيم التفاهم والتسامح بين الثقافات المختلفة.
- ضمان النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وتوفير الفوائد الاجتماعية والاقتصادية وتوزيعها بصورة عادلة على الشركات المساهمة والمجتمع المضيف والمساهمة في حل مشكلة الفقر.

10. خاتمـــــــــة

أخيرا لو أجرينا مقارنة بين أهداف التنمية المستدامة الصادرة عن منظمة اليونسكو، الأبعاد والمواضيع الأساسية للميثاق الأوروبي للتنمية المستدامة ومنظمة السياحة العالمية، مع المهام والخدمات العمومية التي يقوم بها ويقدمها الديوان الوطني لتسيير واستغلال الممتلكات الثقافية المحمية لوجدنا أنه من الآليات الأساسية لتحقيق التنمية السياحية المستدامة .

1.10. النتائـــــــج :

من بين أبرز النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- الديوان الوطني الديوان الوطني لتسيير واستغلال الممتلكات الثقافية المحمية يساهم في تحقيق التنمية السياحية المستدامة من خلال تثمين التراث الثقافي للأمة، صيانته والحفاظ عليه، وحراسته .
- الدائرة الأثرية لها دور كبير في تجسيد سياسة اللامركزية في التسيير والاستغلال للمعالم والمواقع الأثرية والمتاحف على المستوى المحلي، ينعكس إيجابا على التنمية السياحية المستدامة.
- الدليل السياحي باعتباره مورد بشري فعال يساهم في صناعة السياحة الثقافية، من خلال مرافقته للسواح والزائرين الوطنيين أو الاجانب في المتاحف أو النصب التذكارية والمعالم التاريخية والحظائر الثقافية.
- منتوجات الصناعة التقليدية والحرف تحدد خصوصيات كل منطقة، والتي يعتمد في صنعها على الموارد الطبيعية وتحفيزها، ووضعها في شروفات ومداخل المتاحف والمعالم والمواقع الأثرية لغرض التزيين وجذب السواح والزائرين، وتساهم في تنشيط السياحة المستدامة.

2.10. الاقتراحات:

ولقـــد حاولنا تقديـــم بعض الاقتراحـــات ذات الصلة بموضـــوع البحـــث:

- تفعيل آليات تنفيذ الاستراتجيات والأهداف المسطرة، لحماية المعالم والمواقع الأثرية والمتاحف والحفاظ عليها وصيانتها، وتحديد مؤشرات لقياس الأداء والتقييم بالتنسيق مع الفاعلين في المجال الثقافي والسياحي؛
- تكوين ورسكلة الموارد البشرية العاملة بالمعالم والمواقع الأثرية والمتاحف (مهندسين معماريين ، مدراء الدائرة الأثرية، دليل السياحي ، حرفيين ...) من خلال إعداد اتفاقيات مع المعاهد الموجودة وطنيا أو دوليا، والاستفادة من برامج دعم المنظمات غير الحكومية (المركز الإقليمي العربي للتراث العالمي تحت رعاية اليونسكو، المجلس الدولي للمتاحف...)؛
- ترسيخ القيم الثقافية، التراث الثقافي للأمة من خلال إحياء المهرجانات السياحية والثقافية، والتحسيس بأهمية التراث التاريخي والثقافي، والترويج الواسع لها من خلال الوسائل السمعية والبصرية المتطورة.

11. قائمة المراجع:

القانون رقم 03-01، (2003)، المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية* .

المرسوم التنفيذي رقم 05-488، (2005)، المتضمن تغيير الطبيعة القانونية للوكالة الوطنية للآثار وحماية المعالم والنصب التاريخية وتغيير تسميتها، *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية* .

اليونسكو واهداف التنمية المستدامة، (2017/07/25)، تاريخ الإطلاع: 2019/07/26، من اليونسكو: https://ar.unesco.org/sdgs

ديدان مولود، (2007)، *مدونة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بقطاع السياحة*، الجزائر: دار بلقيس دار البيضاء.

عبد الحق معزوز، (2014)، *المدخل الى علم المتاحف*، الجزائر: الدار الوطنية للكتاب.

قانون رقم 04، (1998)، المتعلق بحماية التراث الثقافي، *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية* .

كمال البتساوي اسلام، و شحاتة حسن يحي، (بلا تاريخ)، *التنمية السياحية المستدامة في المحميات الطبيعية المصرية:دراسة في ضوء الميثاق الأوروبي للسياحة المستدامة،مجلة العلوم البيئية معهد الدراسات والبحوث البيئية*. تاريخ الإطلاع: 2019/07/25، من الباحث: www.researchgate.net/publication/ 312212942

مرسوم تنفيذي رقم 12-89، (2012)، المعدل والمتمم للقانون 288-05، *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية* .

مسعود بن مويزة، (2018)، دور السياحة في تعزيز اهداف التنمية المستدامة وفقا لتقارير منظمة السياحة العالمية إشارة لحالة الجزائر. *Global Journal Of Economics And Business* ، *4* (3)،

يوتي هوسغرهار، (2019)، *unesco*، تاريخ الإطلاع: 2019/07/24، من unesco: https:// ar.unesco.org/courier/2017

12. الملاحق: الملحق رقم 01: الموضوعات الرئيسية والإجراءات التنفيذية للميثاق الأوروبي

جدول رقم(١):الموضوعات الرئيسة والإجراءات التنفيذية للميثاق الأوروبي

الإجراءات التنفيذية Key Actions	الموضوعات الرئيسية key Topics
(١) حماية المناظر الطبيعية القيمة، والتنوع البيولوجي و التراث الثقافي.	١. مراعاة تخطيط استخدام الأراضي ومراقبة أي تطورات ضارة محتملة. ٢. مراعاة موقع، ونوع وتصميم مشاريع التنمية السياحية. ٣. إدارة تدفقات وأنشطة وسلوك الزوار في المناطق والمواقع الحساسة بيئيا.
(٢) دعم آلية الحفاظ على البيئة عن طريق السياحة .	١. تشجيع الزوار والشركات السياحية لدعم المحافظة على المحمية، من خلال التبرعات،والعمل التطوعي وغيرها من الأنشطة. ٢. استخدام الإيرادات التي تم الحصول عليها من الأنشطة المتعلقة بالسياحة لدعم الحفاظ. ٣. إنشاء ودعم وتشجيع الاستثمارات والمشاريع المتعلقة بالسياحة والأنشطة التي تساعد على الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي.
(٣) تخفيض انبعاث الكربون والتلوث وتقليل الإسراف في استخدام الموارد .	١. العمل مع شركات السياحة لتحسين الإدارة البيئية، بما في ذلك استخدام الطاقة والمياه، وإدارة النفايات "المخلفات"، والضوضاء والتلوث الضوئي. ٢. تشجيع استخدام وسائل النقل العام وغيرها من البدائل للسيارات.
(٤) توفير دخول آمن وجودة المرافق وتجارب رائعة خاصة بكل محمية طبيعية، وتكون هذه التسهيلات متاحة لجميع الزوار.	١. توفير مجموعة واسعة من فرص الوصول، مع الانتباه إلى السلامة وإدارة المخاطر. ٢. تحسين جودة المرافق وخدمات الزوار. ٣. توفير عروض سياحية خاصة للزوار والتي تتضمن: اكتشاف وتفسير وتقدير التراث الطبيعي والثقافي الخاص في المنطقة. ٤. توفير التسهيلات والمعلومات للزوار من ذوي الاحتياجات الخاصة.
(٥) خلق تواصل على نحو فعال بين الزوار والمحمية الطبيعية.	١. ضمان أن المواد والأنشطة التسويقية تعزز التسويق للمنطقة على نحو فعال ومسؤول. ٢. توفير نوعية جيدة وفعاله من المعلومات والتفسير للزائر. ٣. ضمان أن الشركات السياحية وأصحاب المصلحة المحليين على علم تام بالمحمية وتوفير المعلومات الدقيقة ذات الصلة للزوار. ٤. توفير المعلومات والاستفسارات للزائرين من الشباب والمدارس ومجموعات الطلاب.
(٦)ضمان التماسك "التناغم " الاجتماعي.	١. توقع ورصد وتقليل أي من الصراعات القائمة والمحتملة مع السكان المحليين. ٢. الحفاظ على حسن التواصل والمشاركة بين السكان المحليين، والشركات والزوار إدارة المحمية الطبيعية. ٣. تشجيع وتطوير الشراكة المناسبة بين أصحاب المصلحة.
(٧) تعزيز الرفاهية في المجتمع المحلى .	١. العمل على تشجيع الهوية الخاصة بالمنتجات والخدمات المحلية وشرائها واستخدامها من قبل الزوار والشركات السياحية. ٢. دعم الجدوى الاقتصادية وأداء الشركات السياحية المحلية و توفير العمالة المحلية في مجال السياحة.
(٨) توفير التدريب وبناء القدرات.	١. توفير التدريب المناسب لموظفي إدارة المحمية الطبيعية في مجال السياحة والتنمية والإدارة المستدامة. ٢. توفير وتشجيع التدريب ذات الصلة بالسياحة المستدامة وبناء القدرات للشركات السياحية وغيرها من أصحاب المصلحة في مجال السياحة المستدامة.
(٩) مراقبة الأداء السياحي و رصد تأثيرات السياحة.	١. مراقبة أحجام وأنماط ومعدل إنفاق ورضا الزوار. ٢. مراقبة أداء واحتياجات شركات السياحة ؛ ٣. رصد تأثيرات السياحة على البيئة والاقتصاد والمجتمع. ٤. رصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل.
(١٠) التواصل والمشاركة مع إجراءات الميثاق الأوروبي .	١. التواصل مع إجراءات السياحة المستدامة والنتائج لأصحاب المصلحة المحليين وأكثر من ذلك على نطاق واسع على المستوى المحلي والإقليمي والوطني. ٢. تشجيع جائزة الميثاق. ٣. التواصل مع EUROPARC وشبكة الميثاق، و المشاركة في الأحداث والأنشطة ذات الصلة. ٤. اتخاذ خطوات لإعادة تطبيق وتجديد الميثاق.

المصدر: إسلام كمال البستاوي ويحي شحاتة حسن، مرجع سبق ذكره، ص 11.

مساهمة الاقتصاد البنفسجي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة

Purple economy's contribution to attainment the dimensions of sustainable development

محمد سي أحمد

Mohammed SI AHMED

طالب دكتوراه، مخبر MUSC

المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام (الجزائر)، siahmed.mohamed@ensjsi.dz

تاريخ النشر: 2020/07/28

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إعطاء نظرة شاملة حول مفهوم الاقتصاد البنفسجي باعتباره أحد ألوان الجديدة للاقتصاد، والذي يرتكز بدوره على المزاوجة بين الاقتصاد والثقافة لإحراز نمو اقتصادي مستدام، هذا من جهة، ومن جهة ثانية التعرف على مدى مساهمته في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة. استخدم الباحث المنهج الكيفي (الوصفي) لتحقيق أهداف البحث المسطرة.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية: طرح فكرة الاقتصاد البنفسجي تعود بالأساس إلى جمعية "ديفيرسوم"، حيث يرى أصحاب المبادرة أن مكون الثقافة لا يمكن اختزاله من صيرورة التنمية؛ لذا فان الاقتصاد البنفسجي يقوم على استغلال ودمج البعد الثقافي في تثمين السلع والخدمات بعيدا عن خطر تهميش الخصوصيات المحلية للمجتمعات؛ وهذا ما يتوافق مع أبعاد التنمية المستدامة (البيئي، الاقتصادي الاجتماعي، الثقافي والجغرافي)، التي تشكل كُلً متكاملاً، يضع عامل التنوع البشري والثقافي في محور التنمية.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد البنفسجي؛ التنمية المستدامة؛ أبعاد التنمية المستدامة؛ ديفيرسوم.

تصنيفات JEL : Z000، Q010، D230

Abstract:

The objective of this study is to determine the impact of purple economic on attainment the dimensions of sustainable development; thus the «purple economy» based on using culture values for a economics activities to new vision that builds the sustainable economy.

المؤلف المرسل: محمد سي أحمد، **الإيميل**: moh_rest@live.fr

The researcher used the qualitative method to achieve his objectives.

The study arrived at: the foundation of this new concept returns to Diversum association; and their main idea is to introduce the cultural aspect, into the economic machine, from valuation of products and services by the cultural particularities of local communities; Parallel with that and in the same direction, the dimensions of sustainable development revolve around reintegration of Human and cultural diversity, in building a sustainable economy.

Keywords: purple economy; sustainable development; dimensions of sustainable development; Diversum.

JEL Classification Codes: Z000, Q010, D230

1. مقدمة:

"... *لقد حان الوقت للعب الاستدامة مقابل المدى القصير، إنشاء القيمة مقابل هدر الموارد، التآزر مقابل الذاتية، الأخلاق مقابل اللامسؤولية* ". هذا ما ورد في فقرة من بيان مجموعة من الشخصيات الفرنسية الآتية من الأوساط الاقتصادية والثقافية، نشر في جريدة "لوموند" (Le Monde) الفرنسية تحت عنوان "الاقتصاد البنفسجي، تحالف جديد بين الثقافة والاقتصاد" أو "L'économie mauve, une nouvelle alliance entre culture et économie" (Aillagon & al, 2011). وهكذا كان أول ظهور لمصطلح الاقتصاد البنفسجي كفكرة في فرنسا والعالم ككل. وما يمكن استخلاصه من معنى من خلال تلك السطور أن الاقتصاد البنفسجي هو"لون" جديد ينتمي إلى الظاهرة الاقتصادية يهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة مقابل التنمية ذات البعد القصير، ويبحث أيضا لتحيق القيمة والتضامن مقابل هدر الموارد وإحراز المنفعة الخاصة على التوالي، وهذا وفق رؤية أخلاقية للاقتصاد عن طريق دمج الثقافة في السياسات التنمية المستدامة من طرف صناع القرار. (GAGNON, 2012).

الإشكالية: يعرف العالم اليوم موجة من التقدم المتسارع أحدثت جملة من التغيرات مست مختلف الأصعدة والمستويات. وتعد الأزمات الاقتصادية والمالية والتغيّر المناخي من الميزات المحددة لهذا التغير؛ هذا الأخير يؤدى إلى تحولات ذات أبعاد تكنولوجية، ثقافية، اقتصادية، سياسية وإيديولوجية. هذا، ولما كان الإنسان يتكيف ويتأقلم حسب متغيرات البيئة التي يعيش فيها، وهو بذلك ينمي ويكتسب قدرات وخبرات تمنحه فرصا متنوعة في التعايش مع بيئته. وبالموازاة مع ذلك، يبقى النظام الدولي الجديد المبني على قواعد اقتصادية جديدة، يفرز أشكالا جديدة من السيطرة والهيمنة، من خلال تسويقه لنماذج اقتصادية معينة، وتقود هذه الليبرالية الجديدة، الدول القوية اقتصاديا وسياسيا، على حساب خصوصيات البشرية والثقافية

للدول الأخرى. إن عولمة السوق صبت تركيزها كله على الجانب المادي للبيئة وعلى اختزال الجوانب الأخرى، هذا ما عمل على خنق خصوصيات المحلية للدول (جغرافيا، ثقافة، موارد مادية وغير مادية)، من خلال فرض أنماط استهلاك معينة مشبعة بالقيم المادية، مفقرة من التنوع الثقافي المحلي (المحمداوي، 2012، صفحة 12). غير أن لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة إلا بتداخل مجموعة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية، ولابد لهذه العوامل أن تتكامل فيما بينها بكيفية تفاعلية متكاملة؛ إذ لا يمكن التفكير في تصميم المنتج واختزال البعد الثقافي المحلي فيه، في حين يمكن "رد الاعتبار" إلى المقومات والهوية الثقافية للمجتمع المحلي وجغرافيته عن طريق مزج الثقافة بالاقتصاد أو دمج البعد الثقافي في الأنشطة الاقتصادية، وهذا كفيل أن يعطينا نموذجا جديدا لتنمية اقتصادية مستدامة، وهذا ما يدخل في سياق ما اصطلح على تسميته بـ الاقتصاد البنفسجي.

وبناءا على ما سبق: **كيف يمكن للاقتصاد البنفسجي أن يساهم في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة؟**

و للإجابة عن الإشكالية فقد تم تقسيم البحث على ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: نظرة شاملة حول الاقتصاد البنفسجي؛

المحور الثاني: المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتنمية المستدامة؛

المحور الثالث: مساهمة الاقتصاد البنفسجي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

- **المساهمة** في إعطاء رؤية شاملة أولية حول الاقتصاد البنفسجي؛
- **التعرف** على مفهوم التنمية المستدامة ومجالاتها الواسعة؛
- **إبراز** مدى أهمية تثمين المكونات الثقافية للمجتمع المحلي لبناء اقتصاد بنفسجي وفق أبعاد التنمية المستدامة.

منهجية البحث

ومن أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة، اعتمد الباحث أساسا على المنهج الكيفي (الوصفي) الذي "يسمح بعرض النتائج بأسلوب تحليلي متعمق من خلال الإجراءات غير الإحصائية، أي استخدام

الوثائق في جمع المعلومات المتعلقة بالموضوع كالكتب، المقالات، المذكرات، الويب... الخ." (الحيزان، 2004، الصفحات 17-18).

2. نظرة شاملة حول الاقتصاد البنفسجي

ظهر مصطلح الاقتصاد البنفسجي كفكرة بشكل واضح في فرنسا بتاريخ 19 ماي 2011، على اثر مبادرة من جمعية "ديفيرسوم Diversum" عندما نشرت بيان – جماعي- في جريدة "لوموند أف أر" (Le Monde.fr) في ليلة اليوم العالمي للتنوع الثقافي من أجل الحوار والتنمية؛ وتم تنظيم أول منتدى للاقتصاد البنفسجي من طرف جمعية "ديفيرسوم Diversum" بباريس في أيام 11-13 أكتوبر 2011، تحت رعاية كل من منظمة اليونسكو، والبرلمان الأوربي، والمفوضية الأوروبية، ومنظمة التعاون والنمو الاقتصادي، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية. وفي عام 2012 اقترحت كل من "ديفيرسوم Diversum" واليونسكو تشكيل مجموعة عمل أولى بإشراك المؤسسات الاقتصادية، السلطات المحلية، والوزارات الفرنسية؛ وسطرت الأهداف الأولية التالية (Rapport [CONCLUSIONS], 2013):

* تحديد تعريف للاقتصاد البنفسجي؛
* رسم أول خريطة للمهن المعنية بالاقتصاد البنفسجي؛
* دراسة التكامل بين الاقتصاد البنفسجي، الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الاجتماعي؛
* النظر في المعايير الممكنة (المحتملة) من اجل – محاولة- قياس ما اتفق على تسميته بـ"البصمة الثقافية"، بمعنى التأثير الممارس على البيئة الثقافية من طرف الأفراد والجماعات.

هذا، وقبل الخوض في تعريف الاقتصاد البنفسجي، كان لزاما على الباحث الإشارة إلى جمعية "ديفيرسوم Diversum"؛ **فمن تكون هذه الأخيرة؟ وما هي أهدافها ونشاطاتها؟**

1.2 لمحة عن نشأة جمعية "ديفيرسوم Diversum":

"ديفيرسوم **Diversum**": هي جمعية فرنسية غير سياسية، تأسست في عام 2006، من طرف فاعلي المجتمع المدني. وتُسير الجمعية بواسطة مجلس إدارة، يترأسه المندوب السابق لفرنسا – وهو نائب رئيس المجلس التنفيذي- في اليونسكو(**UNESCO**)، السيد: "جون ميزتلي **Jean MUSITELLI**". وتهدف "ديفيرسوم **Diversum**" عبر مجمل نشاطاتها: اجتماعات رفيعة المستوى؛ تنصيب فرق عمل البين المؤسساتية؛ بالإضافة إلى اعتماد وكالة تصنيف لقياس التأثير الثقافي إلى

البحث في العلاقة التي تربط بين الاقتصاد والثقافة ضمن سياق العولمة، وذلك بمراعاة البعد الثقافي في بناء سياسات مستدامة؛ إذن فالرسالة الأصلية التي تسعى الجمعية لتنميتها وبثها تتمحور حول تبيين بأن الثقافة ليست مجال معزولا عن باقي المجالات، بل إنها تعد مكونا وفاعلا أساسيا في جميع الأنشطة الإنسانية، خاصة الاقتصادية منها. غير أن كل هذه النشاطات الإنسانية لها تأثير على البيئة الثقافية، وهذا ما اصطلحت عليه جمعية "ديفيرسوم **Diversum**" بـ "البصمة الثقافية" (diversum [l'association], 2011).

1.1.2 أهدافها:

تُسير جمعية "ديفيرسوم **Diversum**" بشكل مستقل، وبالتشاور مع عدد من الشركاء، كمنظمة اليونسكو، والبرلمان الأوربي، والمفوضية الأوروبية، ومنظمة التعاون والنمو الاقتصادي، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية؛ وتهدف "ديفيرسوم **Diversum**" أيضا لتنمية الاقتصاد البنفسجي على المستوى العالمي، من خلال التركيز على جمع الرؤى المتنوعة لأصحاب المصلحة، وكذا تنظيم التظاهرات التي لها تأثير كبير على ذلك (من مختلف الميادين) داخل فرنسا وخارجها. وتعد "ديفيرسوم **Diversum**" السباقة من حيث أنها نصبت الوكالة الأولى في التصنيف المخصص لقياس "البصمة الثقافية" الموجه للمنظمات؛ حيث قيمت الجمعية منذ 2007، أكثر من 1200 مؤسسة وجمعية محلية. هذه المنهجية سمحت لها باستصدار ملصق "ديفيرسوم المالية"(diversum [l'association], 2011) .

2.1.2 نشاطات الجمعية "ديفيرسوم **Diversum**":

نظمت "ديفيرسوم **Diversum**" وبمبادرة منها عدة تظاهرات كبرى في فرنسا، نذكر منها (diversum [le Projet], 2011):

- 2013/06/11: أول جلسة متميزة ضمت كل من جمهورية الصين الشعبية، وضيف الشرف منطقة الألب، وكان لقاء في فرنسا؛
- 2014/06/18: انعقاد الندوة السنوية الثانية رفاه وثقافة "رفاه المرأة، وجمال" بفرنسا؛
- 2014/06/26: اللقاءات الوطنية ثقافة وتغذية "التحول الايكولوجي، تغذية، وأصول الثقافة" بوزارة الاقتصاد، باريس؛
- 2015/06/19: تدشين جائزة فرساي للعمارة التجارية، بمقر يونسكو بباريس.

وفي الأخير تقرير جوان 2017، الذي أشار إلى الجوانب الأخرى للبيئة البشرية، حيث يمكن للاقتصاد أن ينتج منفعة ثقافية (هندسة معمارية، فن، ألوان، متعة وتسلية، تفرد وتميز...) (Snehlata & Tripathi, 2018).

3.1.2 مشروع جمعية "ديفيرسوم Diversum":

في شهر جوان من عام 2013، وتبعا للاستنتاجات فرقة العمل الأولى المشتركة ما بين المؤسسات (**interinstitutionnel**) حول الاقتصاد البنفسجي، تم التوصل إلى تشكيل سلسلة من المجموعات هدفها إيجاد دعامات التحول البنفسجي في كل قطاع، وهي: مجموعة "التغذية البنفسجية"، مجموعة "السكن البنفسجي"، مجموعة "الرقمنة البنفسجية"؛ هذا وبالإضافة إلى مجموعات أخرى (diversum [le Projet], 2011):

- ✓ مجموعة "الموارد البشرية": للتفكير في تنمية المهارات، وفي إيجاد مناصب عمل جديدة مرتبطة بالاقتصاد البنفسجي؛
- ✓ مجموعة "الاتصال البنفسجي": لأجل تعزيز الوعي بالقضايا المتعلقة بالثقافة (**Culturalisation**)؛
- ✓ مجموعة "المحاسبة البنفسجية": لتفكير في طريقة تقييم تأثير العوامل الاقتصادية على البيئة الثقافية؛
- ✓ مجموعة "الضريبة البنفسجية": لأجل تقييم جميع الأجهزة المكونة للنظام الضريبي، بهدف تشجيع إنتاج ذو بصمة ثقافية ايجابية؛
- ✓ مجموعة "التحول البنفسجي": لدراسة أساليب الادخار الذي يمكن تحريكه لصالح التحول البنفسجي.

2.2 مفهوم الاقتصاد البنفسجي:

نظرا لحداثة موضوع الاقتصاد البنفسجي من جهة وقلة وشح المصادر التي تناولت المصطلح من جهة أخرى، فانه لا توجد تعريفات كثيرة حول المفهوم؛ ولذا، سنورد بصفة أساسية تعريفين: الأول الذي صدر عن جمعية "ديفيرسوم **Diversum**"، أما التعريف الثاني فهو منشور في الموسوعة الحرة "ويكيبيديا".

1.2.2 تعريف الاقتصاد البنفسجي:

يعرف الاقتصاد البنفسجي على أنه " هو الذي يأخذ بعين الاعتبار مكون الثقافة كأحد محددات الأساسية في بناء الاقتصاد، وهو أيضا الذي يتكيف مع التنوع البشري في إطار العولمة، وهو الذي يعظم البعد الثقافي في تثمين

السلع والخدمات " (Rapport [CONCLUSIONS], 2013)؛ كما ورد تعريف الاقتصاد البنفسجي في موسوعة (ويكيبيديا) كما يلي: " هو مجال اقتصادي يسهم في التنمية المستدامة من خلال تثمين العائد الثقافي للسلع والخدمات "؛ كما ورد في نفس الموسوعة أيضا: "هو اقتصاد يتكيف مع التنوع الإنساني في نطاق العولمة مستندا في ذلك على البعد الثقافي لتثمين السلع والخدمات ". في حين ضبط الباحث تعريف ثالثا للاقتصاد البنفسجي ورد في مقال لـ (بن مالك، 2019) جاءت صياغته على النحو التالي: " هو عبارة عن نوع جديد من الاقتصاد المستدام، يرتكز بشكل متميز على الجانب الثقافي للمجتمع المحلي... والتي تمثل البصمة الثقافية للدولة وهذا من خلال تثمين المنتجات والخدمات المحلية بإدماج الطابع الثقافي المحلي عبرها "؛ كما يرتبط هذا النوع من الاقتصاد بالتنمية المستدامة من خلال ربط البعد الثقافي مع كل من الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة والمتمثلة في البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي. ويأتي **تعريف الإجرائي** للاقتصاد البنفسجي كتالي: *"هو الاقتصاد الذي يركز على البعد الثقافي في تثمين السلع والخدمات في إطار التنمية المستدامة"*.

2.2.2 أهمية الاقتصاد البنفسجي:

تتمثل أهمية الاقتصاد البنفسجي في (بن مالك، 2019):

- إبراز التوجه الثقافي لكل دولة أو لكل منطقة حتى يتسنى للشركات معرفة المتطلبات التي يتوجب الارتكاز عليها لتتماشى مع هذا التوجه؛
- أصبح التنويع الاقتصادي مرتبطا بالمصداقية الثقافية للسلع المنتجة والخدمات المقدمة؛
- تعتبر المؤسسات الاقتصادية كأداة لنقل الثقافة المحلية والحفاظ عليها، وبارتكاز على الخصائص والفرص المحلية؛
- يساهم الاقتصاد البنفسجي بشكل فعال في تنويع الاقتصاد الوطني للدول النامية التي تعتمد في غالبيتها على قطاع النفط.

3.2.2 أهداف الاقتصاد البنفسجي:

يهدف الاقتصاد البنفسجي إلى (بن مالك، 2019) و(GAGNON, 2012) :

- تعزيز فكرة أهمية البعد الثقافي في تحقيق النجاح المؤسساتي؛
- إبعاد خطر التنميط الثقافي (**uniformisation culturelle**)، وذلك بواسطة تعزيز التنويع الاقتصاد؛
- الابتعاد عن الانحرافات التي تؤدي إلى الوقوع في أزمات اقتصادية، وهذا من خلال تعزيز البعد الأخلاقي كأساس للانتعاش الاقتصادي القائم على الثقافة؛

- الحفاظ على عادات وتقاليد المحلية من خلال نشر القيم المشتركة بترويج لها عبر التظاهرات الثقافية والرياضية.

3. مفاهيم أساسية حول التنمية المستدامة

1.3 لمحة عن نشأة مفهوم التنمية المستدامة:

إن إشكالية التنمية المستدامة ليست بشيء الجديد، وهي تأخذ جذورها من التساؤلات السياسية والاقتصادية القديمة (VIVIEN & al, 2002)؛ وهذا ما لمسناه عندما تطرقنا لمفهومها من خلال وجود اتجاهات كثيرة حول التعريف. ومن أجل إعطاء توضيح شامل حول مفهوم التنمية المستدامة، سنقدم عرض وجيزا عن تطور هذا المفهوم.

يعود الفضل *تاريخيا* في صقل مفهوم التنمية المستدامة وتأصيله نظريا إلى كل من الباحث البكستاني "**محبوب الحق**" والباحث الهندي "**أمارتايا سن**"، وذلك خلال فترة عملهما في إطار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، حيث قاما بتعريف التنمية المستدامة على أنها تنمية اقتصادية–اجتماعية لا اقتصادية فحسب، محور اهتمامها الإنسان، وتتعامل مع الأبعاد البشرية أو الاجتماعية للتنمية باعتبارها شرطا من شروط تحقيق هذه التنمية... هذا كله يفضي بنا إلى التأكيد على أن التنمية المستدامة تمثل التنمية استنادا إلى منطق التوزيع العادل للثروات وتحسين الخدمات وترشيح مناخ الحريات والحقوق، وذلك في تواز تام مع تطوير البنيات والأنساق دونما اضرر بالمعطيات البيئية. إنها بهذه الصيغة تنمية موجهة لفائدة المجتمع المحلي بالدرجة الأولى مع الأخذ بعين الاعتبار حاجيات وحقوق الأجيال القادمة، وهذا ما يبصمها بطابع الاستدامة (فكروني، 2018).

وفي عام 1987، وخلال اجتماع اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، صدر تقرير يسمى *"تقرير* ***Brundtland***" نسبة لرئيسة اللجنة السيدة "**Gro Harlem Brundtland**"، حيث حمل مفهوما جديداً للتنمية، وهو يتعلق بـ التنمية المستدامة، تحت شعار"***Our Commun Future***"، "*مستقبلنا المشترك*" بأنها: " *التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم، بمعنى التنمية التي تستجيب إلى احتياجات أجيال الحاضر دون المساس بقدرات أجيال المستقبل*". وهو التعريف الذي تبنته منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها (منظمة الأمم المتحدة).

إذن فالتنمية المستدامة بمفهومها الشامل لا ترتكز فقط على الجانب الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي أو الثقافي فحسب بل هي مزيج من ذلك كله. وتسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق أهداف تتغير وفقا لما يحتاجه إليه المجتمع، وتعمل على تغير المجتمع نحو الأفضل.. وأصبحت الاستدامة التنموية مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم النامي والمتقدم على حد سواء. ولذلك تعتبر التنمية المستدامة عملية واعية وموجهة، تقوم بها قطاعات الخاصة

والعامة، بهدف إيجاد تغير شامل يسمو بالمجتمع إلى مصاف الأمم الراقية المتحضرة. (غريب و وجدي، الإعلام و التنمية المستدامة، 2012، صفحة 65). كما يؤكد "فليب بودس" على عدم الفصل بين العوامل الاقتصادية والسياسية الاجتماعية والثقافية لعملية التنمية المستدامة، بمعنى اعتبارها عملية مركبة. (فكروني، 2018).

2.3 الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة:

صدر عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا عام 2002 ضرورة إقامة مجتمع عالمي إنساني متضامن لمواجهة مجمل التحديات العالمية مثل القضاء على الفقر وتغير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وحماية الموارد الطبيعية وإدارتها من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية (غريب و وجدي، الإعلام و التنمية المستدامة، 2012، صفحة 76). في حين استخلص "**Sachas Ignacy**" من تعريف التنمية المستدامة (تقرير "براند لاند") **خمسة** أبعاد للاستدامة وهي (CHITOUR, 2005):

1. **البعد الاجتماعي**: (نمو آخر، نظرة أخرى للمجتمع)؛
2. **البعد الاقتصادي**: (أفضل توزيع وتسيير الموارد، نجاعة كبيرة)؛
3. **البعد البيئي**: (تقليل الأضرار التي لحقت النظم الطبيعية)؛
4. **البعد المكاني**: (التوازن بين المدينة– الريف، تهيئة الإقليم)؛
5. **البعد الثقافي**: (تعدد الحلول المحلية التي تحترم الاستمرارية الثقافية).

3.3 أهداف التنمية المستدامة:

استنادا إلى التعريف السابق المتعلق بالتنمية المستدامة الذي تبنته الأمم المتحدة ووكالاتها، بين أنها عملية شاملة، معقدة وذات مدى بعيد، كما أنها تنمية متكاملة في أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والبيئية، لذا، يمكن تحديد **أربعة** (04) أهداف رئيسية للتنمية وهي (بكطاش و كرمية، 2018) و (الزيادي، 2013):

- ✓ **الإنصاف الاجتماعي**: هو الاعتراف باحتياجات جميع أفراد المجتمع بالتساوي؛
- ✓ **الهدف السياسي**: وهو تأمين أنواع الحكم الديمقراطية والقضاء على القمع والاضطهاد والعنصرية، ونشر مفاهيم الديمقراطية وحرية الفكر والتنقل والتعبير ومشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات السياسية داخل المجتمع، نهيك عن تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، لتأخذ هذه الأخيرة دورها في المجتمع؛
- ✓ **تحقيق الفعالية الاقتصادية**: يتحقق ذلك انطلاقا من الاستخدام الأمثل والكفء للموارد الطبيعية، من أجل تحقيق نمو اقتصادي عالي، في إطار حماية تلك الموارد والمحافظة عليها؛
- ✓ **حماية البيئة**: يتم عن طريق الحفاظ عليها بتفادي كل ما قد يلحق أضرارا بها، مع مراعاة صحة وسلامة الإنسان.

4.3 المعوقات التي تواجهها التنمية المستدامة:

تواجه التنمية المستدامة صعوبات عديدة، نوردها كما يلي (غريب و وجدي، الإعلام و التنمية المستدامة، 2012، الصفحات 101-104):

* **الصعوبات السياسية:** ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وغياب الأمن والسلام؛ حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم تمكنه من المشاركة في إقامة مشروعات التنمية المستدامة؛ عدم وجود انفتاح سياسي ومشاركة سياسية فعالة، وانفصال الأنظمة عن المجتمع؛ تصادم حقوق الدول النامية بمصالح الدول المتقدمة.
* **الصعوبات الاقتصادية والبشرية:** تدني وضعية البنية التحتية والديون الضخمة التي تعيق مسار التنمية والافتقار إلى الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مشروعات التنمية المستدامة؛ وعدم التزام الدولة المتقدمة بمساعدة الدول النامية في تحقيق التنمية المستدامة؛ انتشار ظاهرة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة والدخل والذي يعد السبب الرئيس للعديد من المعضلات الصحية والاجتماعية والأخلاقية في دول العالم النامي.
* **الصعوبات العلمية والنفسية:** هجرة العقول البشرية المتميزة وسوء استغلال الكفاءات العلمية؛ نقص الإمكانيات وضعف ميزانيات البحث العلمي والتقني؛ ضعف مستوى فعالية الأنظمة التعليمية والبحثية وقصورها عن مسايرة التقدم العلمي والتقني في العالم.
* **الصعوبات البيئية:** بقاء أنماط استهلاكية وإنتاجية تعرض النظام البيئي للخطر؛ نقص الموارد المائية وندرتها وتدهور نوعيتها، والاستغلال غير المتوازن لخزانات المياه الجوفية والاستخدام غير الراشد للمياه خاصة في المجال الزراعي؛ فقدان العديد من الأصناف النباتية والحيوانية.

4. مساهمة الاقتصاد البنفسجي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة

خلال السنوات الأخيرة، فرضت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لعام 2008 على الدول العالم إعادة التفكير في الوسائل التي من شأنها أن تساهم في إعادة الدفع بعجلة التنمية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي، انطلاقا من بناء نماذج اقتصادية متنوعة؛ ومن بين تلك النماذج نجد الاقتصاد البنفسجي.

ويعتبر المروجون للاقتصاد البنفسجي أن الثقافة أحد الأذرع الأساسية لتحقيق تنمية شاملة مستدامة، من خلال تكييف النشاطات الاقتصادية وفق التنوع البشري والتنوع الجغرافي عن طريق تثمين السلع والخدمات وفق إبراز البعد الثقافي المحلي فيها (GAGNON, 2012). لذا وما تقدم فانه من

المناسب القول بأن التنمية المستدامة تضع الإنسان في مركز اهتماماتها باعتباره الفاعل الأساسي في مدخلاتها ومخرجاتها؛ وعلى ضوء ما سبق يمكن للاقتصاد البنفسجي أن يساهم في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة على النحو التالي:

1.4 البعد الاجتماعي: يكمن في احترام النسيج البشري الذي يمثله التنوع الثقافي والاجتماعي واحترام حقوق العمال وتمكين جميع أعضاء المجتمع من أداء دورهم في تقرير مستقبلهم (غريب و وجدي، 2012، صفحة 76)؛ وهذا ما نستشفه عبر مشروع الاقتصاد البنفسجي الذي يسعى إلى إعادة التفكير في تنمية المهارات، وفي إيجاد مناصب عمل جديدة، أي بمعنى إيجاد نمو آخر، نظرة أخرى للمجتمع (CHITOUR, 2005)؛ وهذا ما لمسناه من جمعية "ديفيرسوم" عند اقتراحها لـ مجموعة "الموارد البشرية" التي تهتم بهذا الخصوص (diversum [le Projet], 2011)؛

2.4 البعد الاقتصادي: يتمثل في تحقيق الفعالية الاقتصادية من أجل إحراز نمو اقتصادي عالي من خلال تحقيق نجاعة أكبر في توزيع وتسيير الموارد، وتحسين نوعية الحياة مع تغير هيكلة الإنتاج، وهذا ما يتوافق مع أحد أهداف التنمية المستدامة والمتمثل في *الفعالية الاقتصادية* (بكطاش و كرمية، 2018)؛ بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة (غريب و وجدي، 2012، صفحة 77)؛ ويكمن دور الاقتصاد البنفسجي في هذه الحالة في تحقيق *التنويع الاقتصادي* (بن مالك، 2019) القائم على استهداف القطاعات الاقتصادية الخام مثل القطاع السياحي، الصناعة الثقافية (كتب، سينما، مسرح، موسيقى)، متجاوز بذلك خطر التنميط الثقافي (**uniformisation culturelle**) المنبعث من الأقطار المسيطرة (GAGNON, 2012)؛

3.4 البعد البيئي: يتجسد هذا البعد من خلال الحد من التدهور البيئي والمحافظة على التوازن البيئي، من خلال خفض استهلاك الطاقة، التقليص من حجم النفايات والمخلفات مع وضع ضرائب تحد من الإسراف والتبذير في استهلاك المياه والموارد الحيوية (غريب و وجدي، 2012، صفحة 78)، لذا، فمساهمة الاقتصاد البنفسجي في هذا الصدد تتجسد في المشاريع التي اقترحتها جمعية "ديفيرسوم" ممثلة في *البصمة الثقافية* التي تقرها مجموعة "الضريبة البنفسجية" الموجهة للشركات والمؤسسات والمنظمات بصفة عامة بهدف تشجيع إنتاج ذو *بصمة ثقافية ايجابية* –باعتبارها مؤشر للاعتراف بالجوانب الثقافية– (diversum [le Projet], 2011) عن طريق استغلال موارد الطبيعية بصورة التي لا تخل بالنظم البيئية بالمتنوعة (الطبيعية والبشرية)، وهذا ما يتوافق مع الاقتصاد الأخضر الذي يجمع بين البعد الثقافي

والتنمية المستدامة بمراعاة البعد البيئي (بن مالك، 2019)؛ بالإضافة إلى ذلك مجموعة "السكن البنفسجي" التي تبحث في الهندسة المعمارية الصديقة للبيئة التي تحافظ على الطاقة وتعكس الجانب الثقافي للمجتمعات المحلية (diversum [le Projet], 2011)؛

4.4 البعد المكاني (الجغرافي): وهو العمل على تحقيق التوازن بين المدينة والريف من خلال حل مشكلات اللاتوازن التنموي بين الأقاليم أو داخل الإقليم الواحد، وتسوية الاختلافات المكانية المتعلقة بسوء توزيع ثمار التنمية، ويؤدي هذا إلى ما يسمى بـ *العدالة التنموية* (الزيادي، 2013)؛ وبما أن الإقليم هو عبارة عن منطقة تتميز بطابع خاص من التفاعل بين البيئة والإنسان، وليست له مساحة محددة، فانه من الضروري إيجاد علاقة بين سكان المدن والريف، عبر – إمكانية- تبادل السلع والخدمات بينهما؛ وكذلك تخصيص بعض النشاطات الملائمة للمنطقة، والتوجه نحو إنشاء أقطاب نمو إقليمية، *تكنولوجية، صناعية، سياحية، استشفائية*... الخ. (إبراهيم، 2012). كما أن هذا النوع من التنمية المكانية يسمح للسلطات المحلية باتخاذ قرارات – لا مركزية- آخذة بعين الاعتبار خصوصية المكان، ومن هنا يكمن دور السلطات المحلية في استقطاب المشاركة الشعبية من أجل المساهمة في اتخاذ قرارات الإنتاج التي تعود عليهم بالرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة أو الإقليم (رجراج و حداد، 2014)؛

وتأسيسا على ما سبق فان الاقتصاد البنفسجي يسعى هو الآخر في إبراز التوجه الثقافي لكل دولة أو لكل منطقة حتى يتسنى للشركات معرفة المتطلبات التي يتوجب الارتكاز عليها لتتماشى مع هذا التوجه (GAGNON, 2012) أي بمعنى الارتكاز على الخصائص والفرص المحلية من خلال البيئة الثقافية السائدة في ذلك المجتمع المحلي، باعتبار الثقافة محرك اقتصادي، ومن جملة المشاريع المقترحة من طرف جمعية "ديفيرسوم" نجد مجموعة "التغذية البنفسجية" التي تهدف إلى بناء صناعة غذائية محلية التي تحافظ على الخصوصية الغذائية لمجتمعات المحلية ضمن حيز "التراث الغذائي" العالمي، متصدية بذلك لـ "التنميط الغذائي" (نموذج) الذي انتشر بفعل التوزيع الواسع (العولمة) (Vincent, 2013)؛

5.4 البعد الثقافي: وهو الترويج للصناعات الثقافية والإبداعية من خلال إظهار البعد الثقافي المحلي في تصاميمها، مضامينها ومنتجاتها؛ ويمكن أن يتحقق ذلك عبر تنظيم تظاهرات وأحداث فنية ورياضية تكون بمثابة نافذة للولوج للثقافة المحلية (بن مالك، 2019)؛ بمعنى إبراز وإظهار البعد الثقافي للمنطقة أو الإقليم المحلي عن طريق تثمين العادات والممارسات التقليدية للمجتمعات، بغية المحافظة على انتمائها وهوياتها (المحمداوي، 2012، صفحة 143).كما يكون للإعلام دور في إضفاء الطابع الإنساني على العولمة

وإحراز نمو جديد على أسس ثقافية أخلاقية، مستدامة (GAGNON, 2012)، وهو ما يصطلح عليه بـ "الاتصال البنفسجي" الذي يهدف إلى تعزيز الوعي بالقضايا المتعلقة بالثقافة. (diversum [le Projet], 2011)، وهذا ما تهدف إليه التنمية المستدامة، أي بمعنى تعدد الحلول المحلية التي تحترم الاستمرارية الثقافية (CHITOUR, 2005).

5. خاتمة:

يمكن للاقتصاد البنفسجي أن يساهم في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (البيئي، الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والجغرافي) وفق رؤية شاملة مركبة ومتكاملة؛ حيث يرى أصحاب مبادرة الاقتصاد البنفسجي أن مكون الثقافة هو أحد الأذرع المهمة لتجسيد نمو اقتصادي وتنمية اجتماعية واعية باعتماد على الممتلكات الملموسة وغير الملموسة؛ ويكون دمج وإشراك البعد الثقافي في تثمين السلع والخدمات بمثابة إعادة لبعث المحرك الاقتصادي عن طريق إنشاء القيمة وتحقيق النمو. ويعتبر العديد من المراقبين أن الأزمة الاقتصادية هي نتاج تهميش الثقافة ضمن صيرورة التنمية الاقتصادية الشاملة. ومن الأهمية بمكان، أن تأخذ التنمية بعين الاعتبار القيم الثقافية في أنشطتها المختلفة لضمان استدامة اجتماعية، من خلال إعادة التفكير في إحراز تنمية مستديمة يكون فيها الإنسان الفاعل المحوري.

6. قائمة المراجع:

1.6 باللغة العربية:

- إبراهيم مصطفى جليل. (2012). أثر الخصائص المكانية في آليات التنمية. *مجلة كلية الاداب* (ع 102)، الصفحات 705-740. [https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=76267]
- بكطاش فتيحة، و كرمية نسرين. (فيفري، 2018). الحوكمة الجيدة و معضلة التنمية المستدامة بالاسقاط على الجزائر. *مجلة بحوث* ، الصفحات 157-168.
- بن مالك عمار. (15 ديسمبر، 2019). مساهمة السياحة الرياضية في تحقيق أبعاد الاقتصاد البنفسجي – حالة كأس العالم بروسيا طبعة 2018-. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية* (ع 52)، الصفحات 38-58.
- حسين ناصر عليوي الزيادي. (2013). الدور الجغرافي في تحقيق التنمية المستدامة. *International Journal of Environment & Water* ، مج 2 (ع 1)، الصفحات 217-277.

- الحيزان محمد بن عبد العزيز. (2004). *البحوث الإعلامية، أسسها، أساليبها، مجالاتها*. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر.
- رجراج محمد، و حداد محمد. (2014). التجديد الريفي و اثاره على التنمية المكانية المستدامة لعالم الريف. *الملتقى الدولي حول تقييم سياسات التقليل من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة* (الصفحات 791-799). الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- غريب محمد، و وجدي حلمي. (2012). *الإعلام و التنمية المستدامة*. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
- فكروني زاوي. (16 جوان، 2018). التنمية المستدامة: بين المفهوم ومتطلبات التطبيق قراءة سوسيولوجية. *المجلة المغاربية للدراسات التاريخية و الاجتماعية* ، الصفحات 155-178.
- المحمداوي علي عبود. (2012). *خطاب الهويات الحضارية من الصدام إلى التسامح*. الجزائر: ابن النديم للنشر و التوزيع.
- منظمة الأمم المتحدة. (بلا تاريخ). *أهداف التنمية المستدامة*. تاريخ الاسترداد 02 جوان، 2019، من sustainabledevelopment: https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/development-agenda
- ويكيبيديا. (بلا تاريخ). *ar.wikipedia.org/wiki/الاقتصاد_البنفسجي*. تاريخ الاسترداد 12 أوت، 2019، من اقتصاد بنفسجي: [https://ar.wikipedia.org/wiki/الاقتصاد_البنفسجي]

2.6 باللغة الأجنبية:

- Aillagon, J.-J., & al. (2011, mai 19). L'économie mauve, une nouvelle alliance entre culture et économie. *Le Monde.fr*, IDÉES [https://www.lemonde.fr/idees/article/2011/05/19/l-economie-mauve-une-nouvelle-alliance-entre-culture-et economie_1524674_3232.html].
- CHITOUR, C. E. (2005). la mondialisation et le développement durable. *la mondialisation est-elle compatible avec le développement durable ?* (pp. 1-28). Alger: Ecole Nationale Polytechnique.
- diversum [l'association]. (2011, 10). *diversum.net*. Consulté le Juin 20, 2019, sur l'association: [http://diversum.net/fr/association/a.php?t=presentation&id=7]

- diversum [le Projet]. (2011, 10). *le Projet*. Consulté le Juin 2019, 26, sur Diversum: [http://diversum.net/fr/projet/n.php?t=conferences&id=16]
- GAGNON, J. (2012). *L'économie mauve : économie, développement durable et diversité culturelle [Rapport 12]*. Québec: laboratoire d'étude sur les politiques et la mondialisation, l'Université de l'administation Publique.[http://www.leppm.enap.ca/leppm/docs/Rapports_culture/Rapport12-culture_version_finale_web.pdf].
- Rapport [CONCLUSIONS]. (2013, Juin 11). Premier groupe de travail interinstitutionnel sur l'économie mauve. *L'ÉCONOMIE MAUVE :UN OBJECTIF, UNE OPPORTUNITÉ* , 1-16. Paris: Diversum.[https://www.diversum.net/fichiers/File/L'%C3%A9conomie%20mauve,%20un%20objectif,%20une%20opportunit%C3%A9.pdf].
- Snehlata, J., & Tripathi, S. K. (2018, Décembre). Purple Economy:- Component of a Sustainable Economy in India. *IOSR Journal of Business and Management* , pp. 47-50.
- Vincent, M. (2013, septembre 1). Rencontres Nationales Culture et Alimentation – CULTURALIA. *Géographie et cultures* (86), pp. 139-141.
- VIVIEN, F.-D., & al. (2002, juin). L'économie de l'environnement appliquée à la ville. *Cahiers lillois d'économie et de sociologie* , pp. 33-47.

السياحة الثقافية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر

Cultural tourism and its role in achieving sustainable development in Algeria

ط.د بن ناصر سيدأحمد[1]، ط.د بن يطو حاج[2]

BENNACER Sidahmed[1], BENYETTOU Hadj[2]

[1] طالب دكتوراه، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، مخبر STRATEV،

sidahmed.bennacer@univ-mosta.dz

[2] طالب دكتوراه، جامعة وهران2، benyettouhadj1@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/07/28

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية السياحة الثقافية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال زيادة الاعتبار وتثمين العائد الثقافي للسلع والخدمات والاستثمار في الموروث الثقافي والسياحي لإضفاء الطابع الإنساني على العولمة للتوفيق بين التنمية الاقتصادية والاستدامة، بالإضافة إلى خلق بيئة ثقافية متنوعة ثرية يجعلها محور الارتكاز في تحقيق غايات التقدم والرفاه.

وخلص البحث إلى وجود تحديات وصعوبات تواجه مسار الجزائر للنهوض بالسياحة الثقافية رغم الإمكانيات الثرية والمتنوعة التي تزخر بها في هذا المجال من خلال ما تملكه من إرث إيكولوجي ومتاحف ثقافية وتاريخية.

كلمات مفتاحية: السياحة؛ السياحة الثقافية؛ التنمية السياحية، التنمية المستدامة.

تصنيفات JEL: Z3؛ Z32؛ L83؛ Q01 .

Abstract:

This research aims at clarifying the importance of the importance of cultural tourism and its role in achieving sustainable development, by increasing consideration and valuation of the cultural return of goods and services and investing in the cultural and tourism heritage to give the

المؤلف المرسل: بن ناصر سيد أحمد، **الإيميل**: sidahmed.bennacer@univ-mosta.dz

human character to globalization to reconcile economic development and sustainability, in addition to creating a rich cultural diversity that makes it the focus of Achieve the goals of progress and well-being.

The research concluded that there are challenges and difficulties facing Algeria's path to advance cultural tourism, despite the rich and varied potentials that it abounds in this field through its ecological heritage and cultural and historical museums.

Keywords: Tourism; cultural tourism; tourism development, sustainable development.

Jel Classification Codes : Z3, Z32, L83, Q01.

1. مقدمة:

يشهد الاقتصاد مجموعة من التطورات التي أثرت بشكل كبير على الكثير من الأفكار الاقتصادية، وهذا راجع لابتكار العديد من المفردات والمصطلحات الجديدة التي كان لها الدور الكبير في بلورة دور الاقتصاد ومختلف أنشطته المتعددة والمتنوعة بهدف الحفاظ على الانسان وتنميته، من خلال الرفع من جودة وكمية الخدمات والحاجات التي ينبغي توفيرها له على نحو يضمن له الرفاه الاقتصادي ولبيئته التي يعش بها.

لذلك تتجه العديد من الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء إلى تعزيز أهداف التنمية المستدامة باعتبارها ركيزة أساسية لتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في نفس الوقت، حيث لم تعد التنمية مرتبطة بالاستغلال الاقتصادي للثروات دون الأخذ بالاعتبار بالأبعاد والتأثيرات الاجتماعية والبيئية لها؛ بل أصبح التفكير الاقتصادي منذ بداية التسعينات إلى يومنا هذا منصبا ليس فقط على القطاع الاقتصادي الصناعي باعتباره مصدر الثروة الأساسي للبلد، بل تعدى ذلك إلى التركيز على القطاع الخدمي بمختلف أنشطته بما في ذلك القطاع السياحي كمصدر للدخل الوطني للبلد.

وتعتبر السياحة الثقافية المقوم الرئيس وغير المتكرر والقابل للمنافسة للقطاع السياحي، نظرا لاعتماده على التراث الثقافي بشقيه المادي وغير المادي، وقد تطورت العلاقة بين الثقافة والسياحة خلال

السنوات الأخيرة في جميع أنحاء العالم مسايرة لرغبات السياح التي أصبحت تفضل هذا النوع من السياحة من أجل معرفة واستكشاف المكونات الثقافية التي تزخر بها مختلف المناطق.

وبما أن الجزائر بلد يتوفر على إمكانيات ومقومات ثقافية هامة نظرا لثراء موروثها الحضاري والثقافي وتنوعه بتنوع الحضارات التي تعاقبت عليه، فمن المهم أن البحث في هذه المقومات التي شكلت إرثا ثقافيا مميزا، وفي الاستراتيجيات الممكنة لاستغلالها بعقلانية وحكمة.

وفي هذا السياق حاولنا من خلال بحثنا، إثارة الإشكالية التالية:

ما هو دور السياحة الثقافية في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر؟

1. فرضيات البحث: من خلال الإشكالية يمكننا صياغة الفرضيات التالية تتمثل في:

- تلعب السياحة الثقافية دورا هاما في تحقيق التنمية المستدامة.
- الاستثمار في الموروث الثقافي والسياحي يؤدي إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

2.1 أهداف البحث: نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والمتمثلة في:

- تحديد المفاهيم الأساسية للسياحة والسياحة الثقافية؛
- تحديد مختلف أهداف التنمية المستدامة؛
- إبراز مختلف التحديات والعراقيل التي تواجه عملية النهوض بالسياحة الثقافية بالجزائر؛
- إبراز دور السياحة الثقافية في تحقيق التنمية المستدامة.

2.1 منهجية البحث: للإلمام بجوانب البحث سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بالتطرق إلى مفهوم السياحة والسياحة الثقافية ووصف الإمكانيات الثقافية والتراثية التي تزخر بها الجزائر.

2. مفاهيم أساسية حول السياحة والسياحة الثقافية

1.2 مفهوم السياحة:

تطور مفهوم السياحة من فترة زمنية إلى أخرى وفقا لتطور الظاهرة نفسها، وقد ظهرت العديد من التعاريف في هذا السياق، كما حاول الكثير من المختصين تعريف السياحة، فمنهم من تناول التعريف من الناحية الاقتصادية، في حين ركز البعض على الجوانب الاجتماعية، النفسية الثقافية والسياسية

والتعليمية للسياحة، ويبقى تعدد التعاريف المقدمة لمفهوم السياحة باعتبارها مصطلحا اجتماعيا يعاني الغموض الذي تواجهه باقي المصطلحات الاجتماعية ألا وهي مشكلة عدم الاتفاق على تعريف جامع مانع للمفهوم، وتثار المشكلة في التعريف إلى أن السياحة مفهوم مركب يتكون من عناصر عديدة منها ما يتعلق بالمشاعر الإنسانية والرغبات ومنها ما هو مادي يتعلق بوسائل النقل المتعددة، والخدمات السياحية، والإقامات وخدمات النقل والإعاشة (خضير، 2006، صفحة 44).

وقد عرفها هونزيكر **hunziker** وكرافت **kraft** على أنها: " مجموع العلاقات والظواهر التي ترتبت على سفر أو إقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما، طالما هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة ولم ترتبط بنشاط لهذا الأجنبي" (الكناني، الموسوي، و عبدالله، 2014، صفحة 23).

كما عرفها النمساوي **شوليرد شراتنهومن Schullard.H** بأنها اصطلاح يطلق على العمليات المتداخلة وخصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بدخول الأجانب و إقامتهم المؤقتة و انتشارهم داخل حدود منطقة أو دولة معينة (توفيق، 2013، صفحة 23).

ومن خلال التعاريف السابقة، يمكننا استنتاج مايلي:

– السياحة هي مزيج بين مختلف القطاعات الاقتصادية الاجتماعية والثقافية، فهي من جهة ظاهرة اجتماعية ثقافية تتمثل في إشباع رغبات الأفراد المتمثلة في الراحة والاستجمام والاطلاع وحضور التظاهرات الثقافية والرياضية والتجارية، وظاهرة اقتصادية من جهة أخرى إذ تعتبر صناعة قائمة بذاتها، تختص بتقديم الخدمات وتساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– السياحة ظاهرة اجتماعية تتمثل في انتقال الفرد من البلد الذي يقيم فيه على سبيل الاعتياد إلى بلد أخر لأي غرض غير الهجرة أو العمل.

– السياحة هي انتقال الأفراد من مكان الإقامة المألوف إلى أماكن أخرى لمدة لا تتعدى 12 شهرا، ولأغراض غير أغراض العمل والمكسب المادي.

2. 1.1 أنواع السياحة:

2.1.2 أنواع السياحة وفق الغرض أو الهدف:

تتعدد أنواع السياحة وفقا للغرض أو الهدف منها، ونذكر منها ما يلي:

- **السياحة الدينية** : والمقصود بها السفر أو الانتقال داخل حدود دولة أو خارجها بهدف زيارة الأماكن المقدسة كالسفر لأداء فريضة الحج أو العمرة (رواشدة، 2009، صفحة 26).
- **السياحة العلاجية:** ويقصد بها السياحة بغرض العلاج باستخدام المراكز والمستشفيات الحديثة (حفني و فتحي الشرقاوي، 2008، صفحة 184).
- **السياحة الرياضية:** وهي الانتقال من مكان لآخر لفترة مؤقتة بهدف ممارسة مختلف الرياضات أو الاستمتاع بمشاهدتها.
- **السياحة الثقافية** : يتعلق هذا النوع بتعريف السائح بثقافة البلد والحضارات التي مرت عليه، من حرف يدوية، عادات وتقاليد، فن معماري، اللغة....إلخ (سرحان، 2011، صفحة 32).

بالإضافة إلى أنواع أخرى من السياحة وفق الغرض أو الهدف ونذكر منها السياحة الشاطئية والسياحة الصحراوية وسياحة المعارض والمهرجانات.

3.1.2 أنواع السياحة وفقا للموقع الجغرافي:

يعتمد هذا المعيار على عدة عوامل يمكن تلخيصها فيما يلي:

- عامل البعد أو القرب من البلد السياحي؛
- عامل حركة السياح؛
- عامل الحدود السياسية للبلد المضيف.

وعليه تقسم السياحة بناءا على ذلك إلى سياحة إقليمية، سياحة داخلية وسياحة دولية أو خارجية (القعيد، بركات كامل النمر، عادل سعيد الراوي، و بدر عايد القعيد، 2011، صفحة 53).

- **السياحة الداخلية** : وهي حركة انتقال السائح من مكان إقامته المعتاد لزيارة مكان آخر أو منطقة أخرى داخل حدود دولته التي يقيم فيها، بحيث يقطع مسافة لا تقل عن 40 كلم لأي غرض من الأغراض فيما عدا العمل (أحمد، 2010، صفحة 57)).

- **السياحة الإقليمية:** وهي السياحة التي ينتقل فيها السياح بين الدول المجاورة بحيث تكون منطقة سياحية واحدة كالدول العربية أو الإفريقية أو دول جنوب آسيا.
- **السياحة الخارجية:** و نعني بها انتقال السياح من بلد لآخر بصفة مؤقتة من أجل السياحة (عبدالقادر و باشي أحمد، 2012، صفحة 226).

2.2 مفهوم السياحة الثقافية:

السياحة الثقافية هي من السياحة لغرض مشاهدة الأثار وزيارة المواقع الأثرية ذات الماضي والتاريخ الهام وكذا تاريخ الحضارات القديمة بالإضافة إلى مشاهدة الأحداث المهمة في العالم وحضور المهرجانات الثقافية ومشاهدة المواقع الحضارية المشهورة في العالم، ورغم أن هذا النوع من السياحة له جاذبيته الخاصة إلا أنه لا يمثل سوى 10 % من حركة السياحة الدولية (القعيد، بركات كامل النمر، عادل سعيد الراوي، و بدر عايد القعيد، 2011، صفحة 61)، إضافة إلى كونها مصدرا دائما من مصادر الجذب السياحي الأمر الذي يستدعي الاهتمام بالثروة الأثرية والتاريخية.

وتعرف السياحة الثقافية بأنها كل نشاط استجمام دافعه الرئيسي البحث عن المعرفة والانفعالات من خلال العمل عمى اكتشاف التراث على غرار المدن والمعالم التاريخية والمباني الدينية والحدائق أو تراث روحي كالحفلات التقليدية والعادات والتقاليد المحلية والوطنية (بالطة و الزهرة صولحية، 2017، صفحة 144).

وفي تعريف آخر اعتبرت السياحة الثقافية بأنها تلك الحركة التي تهدف إلى التعرف على الحضارات القديمة وزيارة الأماكن ذات الماضي والتاريخ الهام بالإضافة إلى إقامة الندوات والدورات والمسابقات الثقافية والمعارض، ذلك فهي تجتذب نوعيات معينة من السياح الذين يرغبون في اشباع رغبة المعرفة وزيادة معلوماتهم الحضارية (خليل، 2016، صفحة 23).

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن السياحة الثقافية هي مختلف التنقلات من محل الإقامة

إلى الأماكن والمناطق التي تتوفر على معالم تاريخية ونسق عمراني مميز بالإضافة إلى المناطق المشهورة بالمهرجانات الثقافية والحفلات الفنية حيث يكون الدافع الرئيسي للسياح هو إشباع حسهم الفني والثقافي وتنمية معارفهم.

1.2.2 مميزات السياحة الثقافية:

للسياحة الثقافية عدة خصائص ومميزات نلخص بعضها فيما يلي:

- استقطاب كم هائل من السياح؛
- تثمين الموروث الثقافي والسياحي وجعله عاملا أساسيا من عوامل الجذب السياحي؛
- صناعة سياحية تاريخية مستقبلية تتوارثها الأجيال؛
- الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- النهوض بالتراث وإحيائه للمحافظة عليه؛
- التوفيق بين رغبات السائح في الراحة وشد اهتمامه من أجل اكتشاف التراث؛
- تساهم في تطوير الهياكل والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية.

2.2.2 أهمية السياحة الثقافية:

تتمثل أهمية السياحة الثقافية في ما يلي (ماضي و برجم، 2016، صفحة 02):

- تمثل السياحة الثقافية بكل أنواعها التوجه الحديث في السياحة بشكل يتوافق مع تغير رغبات السياح وتعطشهم للمعرفة الدائمة وتخطي الحدود واكتشاف الاختلاف بين المجتمعات؛

- تمثل السياحة الثقافية مجالا واسعا للسفر القائم على الحنين إلى الماضي وتجربة مختلفة علمية فنية وأسلوب حياة يمكن إدراكه ومشاهدته من خلال التنقل إلى بلد له موروث ثقافي؛

- التعرف على الثقافات والعادات والتقاليد التي رسختها الحضارات السابقة والمتلاحقة في سلوكيات الأفراد مما يمنح كل منطقة ميزة خاصة بها؛

- تنقل السياح للتعرف على حضارات الآخرين وعاداتهم يعزز العلاقات بينهم، كما يحد من الجهوية ويكسر كل الحدود بين الأفراد من خلال التفاعل مع السكان المحليين والانخراط في ثقافتهم؛

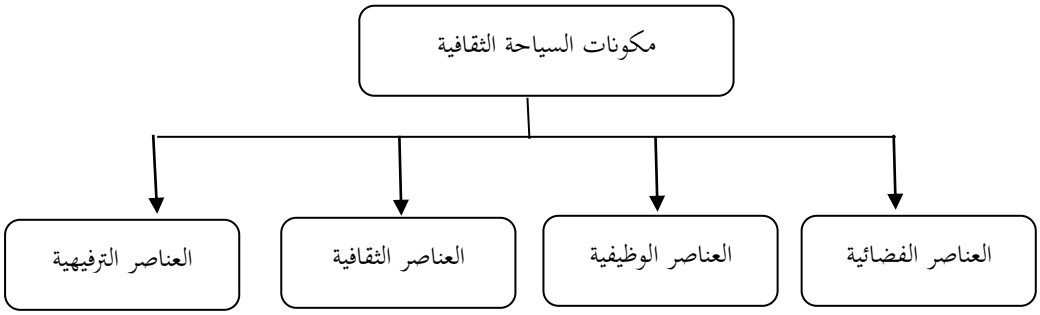
– الدور الاقتصادي المهم الذي تلعبه من خلال المساهمة في التنمية الجوارية أولا ثم التنمية الاقتصادية ثانيا من خلال خلق فرص العمل نتيجة زيادة الانفاق السياحي؛

– فك العزلة عن مختلف المناطق نتيجة لتدفق السياح المحليين على مختلف مناطق الجذب السياحي، كما أن لهذا التدفق تأثير آخر وهو إحداث التقارب والتبادل الاجتماعي بين فئات المجتمع على تنوع تقسيماتهم الاجتماعية وعاداتهم وتقاليدهم.

3.2.2 مكونات السياحة الثقافية:

وهي عبارة عن مجموعة من العناصر التي ترتبط بصورة مباشرة بالسياحة الثقافية، كما أنها تلعب دورا مهما في توفير المناخ المناسب لنموها وتطورها، وبدونها لا يمكن أن تكون هناك سياحة ثقافية، ويساعد توافرها في الاجابة عن الأسئلة التالية: ماذا سيرى السائح؟ ماذا سيعمل؟ وما مدى راحته؟ وماذا سيشتري؟ والتي يمكن من خلالها معرفة الدور الذي يمكن أن تقوم بو السياحة في تنمية المجتمع، وفيما يلي سيتم توضيحها في الشكل التالي:

الشكل 1: مكونات السياحة الثقافية



المصدر: (حاج قويدر و شنيني، 2019، صفحة 07)

من خلال الشكل السابق يمكن تلخيص مكونات السياحة الثقافية كمايلي:

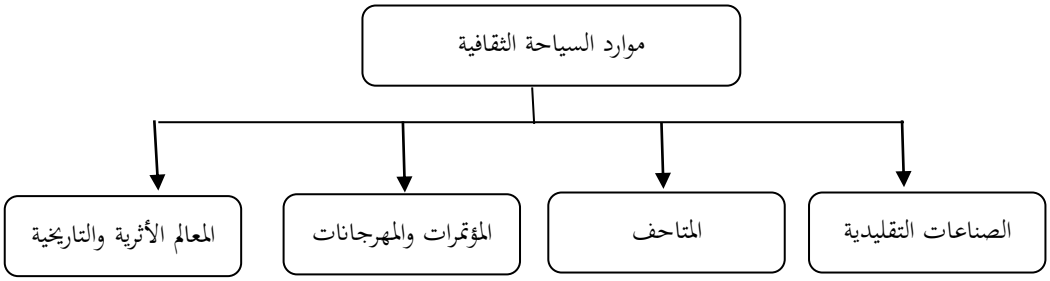
- **العناصر الفضائية**: المكان أو الموقع والمنطقة الجغرافية ووسائل الاتصال بينيا وبين المناطق الأخرى.

- **العناصر الوظيفية:** وتشمل السفر والإقامة والخدمات المتنوعة المرتبطة بها، مثل وكالات السفر والسياحة وشركات النقل السياحي والفنادق والمطاعم.
- **العناصر الثقافية:** وهي تشمل جميع المؤثرات التي تثري أو تغذي ذهنيا الشخصية الثقافية للفرد أثناء الحركة السياحية.
- **العناصر الترفيهية:** وهي تشمل الراحة والاثارة والاستجمام.

4.2.2 موارد السياحة الثقافية:

ويقصد بها مختلف العوامل والأشكال التي تجذب السائح الثقافي وتوجد عدة أشكال وعوامل تساهم في نمو السياحة الثقافية وانتشارها على غرار المعارض المتنوعة التي تقام دوريا في بعض المناطق والتي تضم جميع المنتجات السياحية المتنوعة والتي تختلف من منطقة إلى أخرى، ومن بين هذه العوامل نذكر من بينها الصناعات التقليدية، المتاحف والأثار، المهرجانات السياحية والتظاهرات الثقافية والموضحة في الشكل التالي:

الشكل 2: موارد السياحة الثقافية



المصدر: (السبتي و صحراوي، 2018، صفحة 295)

- **الصناعات التقليدية:** تعد الصناعات التقليدية نتاجا حضاريا لآلاف السنين من التفاعل الحي بين المجتمعات المحلية بما تحمله من رؤى وقيم حضارية بيئتها الطبيعية بينها وبين المجتمعات الأخرى وتعتبر مكون أصيل للذاكرة الحضارية لكل بلد (السبتي و صحراوي، 2018، صفحة 295).
- **المتاحف:** تعد المتاحف المكان الذي تجمع فيه روائع المنتجات الانسانية النادرة منذ العصور القديمة إلى يومنا هذا، سواء كانت هاته المنتجات فنية أو حربية أو حتى ما أنتجه الانسان

لاستعماله الشخصي على مدار حياته اليومية، حيث يكون هذا المكان مزارا يقصده الانسان بغرض المتعة والبحث واكتشاف القيم الانسانية المتمثلة في ابداعات الانسان في مختلف العصور.

- **المؤتمرات والمهرجانات السياحية:** وهي عبارة عن مجموعة من الأنشطة الترويجية والفعاليات والبرامج التسويقية والثقافية، حيث تتسابق دول العالم على إقامة مهرجانات متنوعة تحت مسمى الأجندة السياحية من أجل جذب أكبر عدد ممكن من السياح من عديد دول العالم، وتحاول تلك الدول تحديد مواعيد ثابتة للمهرجانات من أجل الترويج لها.
- **المعالم الأثرية والتاريخية:** وهي المباني والمعالم التي شيدتها شعوب العصور القديمة والتي تصف وتروي حضاراتها المتعاقبة على مر السنين، ورغم أن السياحة الثقافية لم تعد تقتصر فقط على التراث الثقافي المتمثل في المواقع والمعالم التاريخية والأثرية، إلا أنها تبقى بمثابة ركيزة أساسية لها والعامل الرئيسي في جذب السائح الثقافي، كما أن الاستفادة القصوى من هذا العامل تتطلب المحافظة عليه من مختلف العوامل التي قد تؤثر عليه سواء كانت طبيعية أم بشرية.

3. السياحة الثقافية في الجزائر:

تهدف هذه السياحة إلى زيادة المعرفة لدى الأشخاص من خلال تشجيع حاجاتهم الثقافية للتعرف على الدول والمناطق غير المعروفة لهم، وهي مرتبطة بالتعرف على المعلم المصنفة كالقصبة وتلمسان والمواقع الأثرية والشعوب وعاداتها وتقاليدها، وكذلك التعرف على الصناعات التقليدية والتظاهرات الثقافية المختلفة، حيث أنهما تلعبان دورا كبيرا في ترقية السياحة، فالصناعات التقليدية تتنوع من منطقة لأخرى ومن بينها نجد صناعة الفخار، صناعة الحلي الفضية والذهبية، صناعة الزرابي والطرز على القماش (خلف الله و عمروش، 2019، صفحة 04).

1.3 الإمكانات الثقافية في الجزائر:

تزخر الجزائر بموارد وامكانيات سياحية ثقافية وأثرية متنوعة ومن أهمها نجد المعالم المصنفة من طرف منظمة اليونسكو، والمتمثلة في (بولسنان و ازرايب، 2019، صفحة 15):

- **المدن الرومانية:** مدينة تيمقاد التي تم إنشاؤها من طرف الإمبراطور ترجان عام 100م وهي تقع بباتنة ويقام بها أهم المهرجانات الدولية ذات الطابع الثقافي السياحي، إصافة إلى مدينة جميلة الرومانية التي تعد من أجمل المدن الرومانية القديمة في حوض المتوسط وصنفت من قبل منظمة اليونسكو عام1967 كتراث عالمي.
- **الهقار والطاسيلي:** وتحتوي على أكثر من 15000 لوحة تعكس تحولات المناخ وهجرة الحيوانات وتطور الحياة البشرية في الصحراء خلال 6000 سنة قبل الميلاد، وتعتبر هاتين المنطقتين تحفتين طبيعيين وصنفتهما منظمة اليونسكو في قائمة التراث العالمي.
- **قلعة بني حماد:** تقع بالقرب من المسيلة تأسست سنة 1007 م كعاصمة للدولة الحمادية.
- **المدن الميزابية:** أنشأت من طرف الإباضيين في القرن الحادي عشر ميلادي، وذلك في عام 1035 م وتبعد عن العاصمة الجزائرية ب 600 كلم جنوبا.
- **القصور:** هي الميزة الأساسية للصحراء الجزائرية حيث تنتشر القصور عبر كامل ترابها، وأشهرها قصور أدرار التي تجعل زائرها يسافر إلى عالم التحف والروائع الهندسية التي أبدعتها يد الإنسان، وهي تشكيلة عبقرية من اللمسات العربية الإسلامية والمحلية.
- **الصناعات التقليدية:** تزخر الجزائر بالعديد من الصناعات والحرف اليدوية المرتبطة بخصوصية كل منطقة من مناطق الجزائر نذكر منها: النسيج، صناعة الحلي، الحدادة التقليدية واللباس التقليدي.

2.3 عوائق السياحة الثقافية في الجزائر :

من بين العوائق التي تعاني منها السياحة الثقافية في الجزائر نذكر ما يلي:

- **تدهور التراث الثقافي** :من الطبيعي أن يكون للنمو الديمغرافي، والتعمير الفوضوي، والمشاكل البيئية، وعدم تطبيق القوانين المتعلقة بالحفاظ على المناطق والمعالم التاريخية، ونقص الوسائل البشرية والمادية لحماية المعالم التاريخية وإعادة ترميمها دور في إتلاف جزء كبير من الآثار التاريخية.
- **أسباب طبيعية:** مثل انزلاق التربة والزلازل وملوحة مياه البحر وهشاشة الآثار المتواجدة فيها بسبب قدمها باعتبارها تعود إلى ما قبل التاريخ.

- **أسباب أخرى:** وهي عديدة يعتبر الإنسان السبب المباشر لها وهي حالات التدهور الناجم عن اللامبالاة والاستغلال الغير عقلاني للموقع.
- **تردد القطاع الخاص إزاء الاستثمار** :يتبين من خلال التجربة على الصعيد الاقتصادي تردد القطاع الخاص الوطني والأجنبي للاستثمار في القطاع السياحي حيث لا يزال الاستثمار في هذا القطاع مغامرة في الجزائر خصوصا وأنه يعتبر مكلفا في المدى القصير ولا تظهر إيجابياته إلا على المدى الطويل مما يتسبب في مخاوف القطاع الخاص منه والنتيجة هي قلة الاستثمار الخاص، والسياحة الثقافية بدورها تعاني من قلة الاستثمار الخاص الذي يوفر مرافق سياحية تتجاوب وهذا النوع من السياحة.
- **ضعف نظام الإعلام والاتصال و الترويج:** من البديهي أن يكون للإعلام دور استراتيجي في تطوير السياحة، وهو يتميز بتعدد وسائله بدءا بالبطاقات البريدية حتى الصحافة المكتوبة أو الناطقة أو السمعية البصرية والتي تلعب دورا هاما في تعزيز مكانة البلاد وتعريف المنتوج السياحي، غير أن المنتوج في الجزائر لم يتم التعريف به والترويج له كما ينبغي عن طريق نظام ملائم للاتصال والإعلام، حيث تعتبر المنافسة صعبة جدا في هذا المجال خاصة بالنسبة للبلدان التي لا تتوفر على استراتيجية متطورة فيه وهذا ما يؤثر سلبا على قطاع السياحة خاصة على المستوى الدولي في الظروف الحالية لاستمرار غياب سياسة في مجال الاتصال إذ لا يمكن المنافسة ولا جلب السياح إلا بتوفر بعض الشروط (الإعلام، الحصول على الت شُيرة، الحجز، النقل، التنشيط ... إلخ.)
- **ضعف نظام الرقابة و المتابعة وقلة المرشدين السياحيين** : عدم توافر نظام رقابة صارم يترتب عنه عدم تطبيق الإجراءات الجزائية على المتسببين في التدهور والذي ساهم في تفاقم درجة تدهور التراث الثقافي والرقابة في هذه الحالة لا تتوقف على رقابة المواقع وإنما تتعدى ذلك لتصل إلى رقابة نوعية ونظافة المرافق السياحية المستقبلة للسياح وقد تظافر ذلك مع نقص الجمعيات التي تنادي بحماية التراث الثقافي والمحافظة عليه مما جعل نشاطها محدودا في مجال التوعية والتحسيس، بالإضافة إلى انعدام نشاط الدواوين السياحية في هذا المجال.

4. التنمية السياحية المستدامة:

التنمية السياحية المستدامة هي الاستخدام الأمثل للموارد البيئية والاقتصادية والاجتماعية داخل المواقع السياحية دون المساس بها، أو التعريض لقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها والاستجابة لمتطلباتها التنموية دون تعريض البيئة والمقومات الطبيعية والبشرية للخراب والاستنزاف، تختلف عن مفهوم التنمية التقليدية بتركيزها على عنصر الاستدامة، وبالتالي فهي تركز على إشباع حاجات السياح وحصولهم على كامل متطلباتهم دون المساس بحقوق الأجيال القادمة، لذلك فان التنمية المستدامة تركز على استدامة الموارد السياحية من اجل الأجيال الحاضرة والقادمة، بل تهتم كذلك بمشاركة المجتمعات المحلية في عملية تنمية وتطوير العملية السياحية (بظاظو، 2010، صفحة 192) ، كما تعرف بأنها: تنمية يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة ومخططة داخل إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل الدولة ككل أو داخل إقليم من الدولة تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعي وحضاري أو كلاهما (سعد، 2013، صفحة 202).

1.4 الركائز الأساسية للتنمية السياحية المستدامة:

إن المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها التنمية السياحية المستدامة تتمثل في الآتي (الخصاونة و المشاقبة، 2011، صفحة 47):

- اختيار المكان المناسب من خلال الدراسة الكاملة للأماكن السياحية؛
- المحافظة على عناصر الجذب الطبيعية كمصدر مهم للجذب السياحي؛
- تحقيق فوائد للمجتمع فالتنمية السياحية تهدف إلى تحقيق مصالح ومنفعة للمجتمع الكلى بصفة عامة والمجتمع المضيف بصفة خاصة كإيجاد فرص عمل للمواطنين المحليين مع تحقيق النمو الحضاري والتوازن الاقتصادي والاجتماعي في المناطق التي تقام بها المشروعات السياحية، مما ينعكس بالفائدة على المجتمع وكذا تنمية الصناعة والأنشطة المرتبطة بالتنمية السياحية كصناعة الأغذية والأثاث والنسيج وغيرها.

أما عن المنظور الحديث للتنمية السياحية المستدامة فيبرز دور إشراك المجتمع المحلي في العملية السياحية، ويبرز كذلك الاختلاف بين مفهوم السياحة العادية أي النمط القديم للسياحة والسياحة المستدامة أي نمط السياحة المعاصر في انفصال مكونات العمل السياحي في النمط الأول واتصاله في النمط الثاني حيث يوجد في الأخير درجة كبيرة من التعاون والاتصال بين مكونات العمل السياحي.

2.4 أهداف التنمية السياحية المستدامة:

تساعد التنمية السياحية المستدامة في الوصول إلى مجموعة من الأهداف أهمها (بظاظو، 2010، صفحة 43):

- المحافظة على البيئة، حماية الموارد الطبيعية والموروثات الثقافية للمجتمع؛
- توفير المتطلبات الأساسية للمجتمع المحلي والنهوض بمستويات المعيشة.
- تطبيق مبدأ العدالة على مستوى الجيل الحالي وكذلك الأجيال القادمة المختلفة في الاستفادة من الموارد البيئية وتوزيع المداخيل؛
- تهيئة مناخ الاستثمار مما يساعد عل توفير عمل ومداخيل جديدة للمجتمع المحلي؛
- تحقيق عوائد ضريبية من خلال فرض ضرائب على مختلف الأنشطة السياحية؛
- توفير أسواق جديدة للمنتجات المحلية؛
- تنمية الوعي البيئي لدى السياح والعاملين والمجتمعات المحلية؛
- تحفيز المجتمع المحلي على المشاركة المحلية في اتخاذ قرارات التنمية السياحية، مما يساعد على إيجاد تنمية سياحية مبنية على المجتمع المحلي؛
- التركيز على الاهتمام بأثار السياحة على البيئة والمنظومة الثقافية للمقصد السياحي.

5. خاتمة:

أصبحت السياحة الثقافية اليوم الرهان الحقيقي التي تتبناه الجزائر لما تمتلكه من مؤهلات ومقومات سياحية ثقافية هامة لا نظير لها ولن تكون هذه السياحة فعالة إلا إذا استغلت هذا المخزون الثقافي والحضاري بصورة مدروسة من أجل حمايته والحفاظ عليه للأجيال القادمة هذا يعني تبني الاستدامة كشرط أساسي لديمومة هذه المؤهلات في ظل تبني خطط وسياسات أو استراتيجيات سياحية في حجم وأهمية هذه الإمكانيات.

6.الإقتراحات والتوصيات:

وضع استراتيجية متكاملة تهدف إلى تنمية وتطوير السياحة الثقافية بحيث تأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- إيجاد صناعة سياحية مستدامة تكفل حماية وصيانة الموارد التراثية للأجيال القادمة؛
- ضرورة إيجاد توافق وتكامل بين الإمكانيات الثقافية والاستراتيجيات السياحية المقترحة من أجل نجاعتها وفاعليتها عمليا؛
- الاستراتيجية الوطنية التي تتبناها الدولة في المجال السياحي يجب أن تراعي الإمكانيات والمؤهلات السياحية لكل مدينة أو منطقة في الجزائر مع الأخذ بعين الاعتبار خصائص الثقافة المحلية؛
- الاستفادة من التجارب السياحية الثقافية لدول الجوار مثل تونس والمغرب من أجل تثمين الإيجابيات وتفادي السلبيات؛
- مراعاة القيم والعادات والتقاليد للمجتمع أثناء اقتراح أو إنجاز المشاريع السياحية؛
- حماية المواقع الأثرية من كل اشكال الاستنزاف عن طريق سن تشريعات واضحة تبين كيفية وملية هذه الحماية؛
- تشجيع وتنمية الصناعات التقليدية بكل أنواعها من اجل تعزيز مكانة السياحة الثقافية في الجزائر.

7. المراجع

ابراهيم بظاظو. (2010). *السياحة البيئية وأسس استدامتها*. عمان: الوراق للنشر والتوزيع.

أحمد محروس خضير. (2006). *تحليل السياسات العامة السياحية في مصر*. القاهرة: الشركة العربية للنشر والتوزيع.

أسماء خليل. (2016). دور السياحة الحموية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قالمة(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قالمة: جامعة 08 ماي 1945.

أكرم عاطف رواشدة. (2009). *السياحة البيئية-الأسس والمرتكزات*. الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع.

أمال بولسنان، و الصالح ازرايب. (2019). السياحة الثقافية و تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر. *مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول الموروث الثقافي والسياحي ودوره في خدمة التنمية المستدامة* (الصفحات 1-17). غرداية: جامعة غرداية.

بلقاسم ماضي، و حنان برجم. (2016). إعادة تجهيز المواقع الأثرية لدعيم السياحة الداخلية الثقافية. *مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول* (صفحة 02). جيجل: جامعة جيجل.

بوجمعة خلف الله، و تومية عمروش. (2019). السياحة الثقافية في الجزائر الإمكانيات والإستراتيجيات. *مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول الموروث الثقافي والسياحي ودوره في خدمة التنمية المستدامة* (الصفحات 1-14). غرداية: جامعة غرداية.

سعد، ا .(2013) .التنمية السياحية المستدامة ومساهمتها في معالجة البطالة .*مجلة العلوم الاقتصادية والادارية* ,الصفحات 196-212.

عبدالرحيم حاج قويدر، و حسين شنيني. (2019). السياحة الثقافية وأهميتها في التنمية. *مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول الموروث الثقافي والسياحي ودوره في خدمة التنمية المستدامة* (الصفحات 1-16). غرداية: جامعة غرداية.

عوينان عبدالقادر، و باشي أحمد. (2012). واقع السياحة الجزائرية وأفاق النهوض بها في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية. الصفحات 220-245.

لمياء السيد حفني، و فتحي الشرقاوي. (2008). *الإتجاهات الحديثة في السياحة*. مصر: دار المعرفة الجامعية.

ماهر عبدالعزيز توفيق. (2013). *صناعة السياحة*. الأردن، عمان، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.

محسن مهدي الكناني، صفاء عبدالجبار الموسوي، و محمد فريد عبدالله. (2014). *استراتيجية التنميةالسياحية المستدامة*. عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع.

محمد شبيب الخصاونة، و زياد محمد المشاقبة. (2011). *التنمية السياحية المستدامة*. عمان: دار جليس الزمان.

مرزوق عايد القعيد، بركات كامل النمر، عادل سعيد الراوي، و بدر عايد القعيد. (2011). *مبادئ السياحة*. عمان: إثراء للنشر والتوزيع.

مريم بالطة، و الزهرة صولحية. (2017). السياحة في المخيال الجمعي الجزائري. الصفحات 140-162.

منال شوقي عبد المعطي أحمد. (2010). *دراسة في مدخل علم السياحة*. مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر.

نائل موسى محمود سرحان. (2011). *مبادىء السياحة*. الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.

وسيلة السبتي، و محمد تاج الدين صحراوي. (2018). مساهمة الصناعات التقليديةوالحرف في ترقية قطاع السياحة دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس أفاق2020. *اقتصاديات الأعمال والتجارة*، الصفحات 285-299.

واقع النمو الاقتصادي وامكانيات الاستدامة في الاقتصاد الجزائري

The reality of economic growth and the possibilities of sustainability in the Algerian economy

سداوي نـــــورة [1]،

Seddaoui noura[1],

[1]جامعة وهران-2- (الجزائر)، seddaoui.noura@univ-oran2.dz

تاريخ النشر: 2020/07/28

ملخص:

لتحقيق النمو الاقتصادي واستدامته نظريات اقتصادية لطالما اثارت اهتمام الباحثين، موضحة العوامل المساهمة في ذلك.

كما اتضح لنا ان الاقتصاد الجزائري له من الإمكانيات والمحددات لتحقيق نمو اقتصادي، الانه في ظل عدم الاستغلال الأمثل يتحتم صعوبة استدامته وهنا ما يجعلنا ندخل عوامل أخرى مثل الفساد او ثقافة المنتج والمستهلك.

لاستدامة النمو الاقتصادي الجزائري يتوجب اتباع استراتيجيات من خلال زيادة العوامل التي تساهم في رفع النمو واستدامته والتخفيض من العوامل التي تساهم في تخفيض وهدر النمو الاقتصادي، بالتالي لاستدامة النمو الاقتصادي يتوجب التركيز على الاستغلال الأمثل واستراتيجيات الاستخدام لمحددات النمو الاقتصادي.

كما نجد ان الاقتصاد الجزائري يرتكز على السياسات الاقتصادية في تفعيل وتحقيق النمو الاقتصادي بدل التركيز على محددات الاقتصاد الكلي من تجيد للاستثمار المحلي وتطوير واستغلال راس المال البشري في الإنتاج.

كلمات مفتاحية: النمو الاقتصادي؛ استدامة النمو؛ محددات الاقتصاد الجزائري؛ القطاعات الاستراتيجية؛ القيمة المضافة

المؤلف المرسل: سداوي نورة، **الإيميل:** seddaoui.noura@univ-oran2.dz

تصنيفاتJEL :**E0 ,E01, E2 ,F1, F4, O2, O4**

Abstract:

To achieve economic growth and sustainability, economic theories have always aroused the interest of researchers to clarify the contributing factors.

To support economic growth in Algeria, strategies must bepursued by increasing the factors that contribute to increasing and maintaining growth and by reducing the factors that contribute to the reduction and loss of economic growth.

Emphasis should be placed on optimal use; focus on the macroeconomic determinants of local investment, development and the use of human capital in production..

Keywordseconomic growth; sustainability of growth; determinants of the Algerian economy; strategic sectors; added value.

.JEL Classification Codes:E0 ,E01, E2 ,F1, F4, O2, O4

1. مقدمة:

عادة لما نتكلم عن النمو الاقتصادي لبلد ما مباشرة نتكلم عن قيمة الإنتاج الداخلي الإجمالي او الدخل الإجمالي او نصيب الفرد من الدخل سواء اسمي او حقيقي، حيث ارتأينا بهذه المداخلة الى تقديم النظرة الاقتصادية للنمو الاقتصادي الجزائري وتوضيح نسبة مساهمة القطاعات الاستراتيجية فالناتج الداخلي الخام وهل هناك فرصة تسمح باستدامة هذا النمو الاقتصادي إذا هو محقق فعلا للإجابة على هذه التساؤلات طبعا نطرح الإشكالية الرئيسية التالية: **فيما يتمثل النمو الاقتصادي الجزائري وماهي اليات الاستدامة؟**

للإجابة على الإشكالية تم طرح الاسئلة التالية:

1- ماهية النمو الاقتصادي والتطور النظري من تحقيقه الى استدامته؟

2- استراتيجية تنويع الناتج الداخلي الخام اداة لتحقيق النمو الاقتصادي ومدى مساهمة القيمة المضافة للقطاعات فتطوره ؟

3- إمكانيات الاستدامة للنمو الاقتصادي في ظل الاستراتيجيات الاقتصادية؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الاستقرائي معتمدين على تحليل قراءة البيانات بالاستناد على ماهو نظري وكانت المنهجية كالتالي:

1-واقع النمو الاقتصادي في الجزائر.

1-1-ماهية النمو الاقتصادي والدراسات النظرية المتعلقة به

1-2-تطور الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الجزائري.

2-استراتيجية تنويع الناتج الداخلي الخام اداة لتحقيق النمو الاقتصادي.

2-1-مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام

2-2-مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام

2-3-مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام

4-إمكانيات الاستدامة للنمو الاقتصادي في ظل الاستراتيجيات الاقتصادية.

4-1-إمكانية الاستدامة للنمو من خلال محددات الاقتصاد الكلي في الجزائر

4-2-إمكانية استدامة النمو بمحددات السياسات الاقتصادية.

1-واقع النمو الاقتصادي في الجزائر.

1-1-ماهية النمو الاقتصادي والدراسات النظرية المتعلقة به:

تتمتع ظاهرة النمو الاقتصادي باهتمام كبير منذ سنوات 50، كونه يقدم الوضعية والحالة الاقتصادية لبلد ما.

يختلف النمو عن التنمية، كونه يقيس نسبة الدخل للفرد من الناتج المحلي الإجمالي والبحث عن العوامل التي تساهم في زيادته أي حساب ثروة البلد، على عكس التنمية تشمل كيفية توزيع هذا الدخل الإجمالي بين الأفراد بشكل عادل، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاجتماعية مثل الأمراض والصحة والظروف البيئية مثل الكوارث الطبيعية كالفيضانات مثلا والظروف الثقافية(Nshue.A).

غالبا ما يستمد مفهوم النمو الاقتصادي على أساس معياري، يقاس بالإنتاج الداخلي الخام سواء كان حقيقي أو اسمي.

يتم الحصول على نصيب دخل الفرد من الإنتاج الإجمالي، بتقسيم سواء الإنتاج الوطني الخام أو الإنتاج الداخلي الخام على إجمالي السكان(Perkins.D.h, 2012).

عرفت نظريات النمو اهتمام انطلاقا من نظرية » « Harrod –Domar:تعتبر هذه النظرية أن المحدد الأساسي للنمو الاقتصادي يرجع إلى التراكم لرأسمال المادي، لأصولية رأسمال ما بين فترة (1947-1948)، مع وجود ظروف معينة لتحقق النمو المتوازن، « Domar (King.R.G, 1994)»Harrod(1939) »«(1946).

يوجد نمطين من معدل النمو، معدل النمو الطبيعي و معدل النمو الضروري يرجع ذلك إلى تحقق الإنتاج تحت شرط الثبات النسبي بين عوامل الإنتاج في غياب عملية الإحلال بينهما(Solow.R, 1956) .

ثم تطورت هذه النظرية من طرف «Ramsey(1928),Solow(1956), Swan(1956), « Cas(1956),Koopmans(1965)يعتمد أساس تحليلهم إلى أن السبب في كون الدول فقيرة أو غني، يرجع إلى وجود عامل التقدم التقني خارجي المنشأ، يتأتى من خارج نموذج كأساس لتحديد معدل النمو الاقتصادي.(Barro.R, 1996)

حيث ان دراسة « (1957),(1956) Solow »كانت أكثر توضيح للنظرية النيوكلاسيكية، فاظهر أن دالة الإنتاج مع عملية الإحلال بين عوامل الإنتاج، لاتكون بنسبة ثابتة في نموذج – Harrod » (King.R.G, 1994, p. 262). Domar «

يعتبر التقدم التكنولوجي عامل محايد؛ يساهم في نمو نصيب الفرد من الدخل، ويتمثل الاستثمار في رأسمال التقني من خلال الآلات وتجهيزات العالية الأداء مع إمكانية الإنتاج أكثر (Solow.R, 1956, pp. 85-86)

ثم تطور النموذج الى نظريات النمو الداخلي ، يعتبر كبداية للتطور النظري لحسابات النمو الاقتصادي، في ظل وجود دالة الإنتاج الكلية Y التي تمثل مجموع السلع المنتجة، الموزعة في شكل مخزون رأسمال k كسلعة متجانسة، مع عوائد ثابتة حيث Y=Ak،Aيمثل الإنتاجية المتعلقة برأسمال(Hénin.P.Y., 1993).

النمو في هذا النموذج هو مستدام على المدى الطويل وذلك أن المعرفة هي نوع معين من رأسمال، فهي بذلك نتيجة مباشرة لتراكم رأسمال للشركات المختلفة. أي أن تراكم رأسمال يساهم في الخلق الجماعي

للمعرفة التكنولوجية الجديدة و التنظيمية سواء من خلال التعلم بالممارسة، أو التقليد. (Aghion.p, 2002).

حيث اعتمد« Arrow » في تحليله على عدة دراسات (« Lundberg(1961) », « Hilgard(1956), « Verdoorn(1949) »).ينظر إلى أن الزيادة في الدخل لا يمكن أن تفسر ببساطة عن طريق الزيادة في نسبة رأسمال إلى العمل، بل السبب في وجود نمو اقتصادي يرجع إلى الاعتماد على متغير خارجي يتمثل في كمية المعرفة التي تنمو عبر الزمن والمتميزة بصعوبة القياس(Arrow.K.J, 1962).

ثم نظرية « Romer(1986) » طورت الأفكار لنظرية « Arrow(1962) »يعتبر أن المعرفة هي مدخلات داخلية المنشأ، لأجل الإنتاج مما يؤدي إلى نمو مستدام في المدى الطويل(Romer.p, 1986) .

لتتطور نظرية النمو الاقتصادي على أساس رأسمال البشري، حيث توضح نظرية Robert » « Lucas(1988) أن تراكم رأسمال البشري ضروري لتحديد معدل النمو؛ من خلال التخصص في العمل عن طريق التعلم (Lucas.R, 1988).

يختلف « Romer (1989) » في نظرته إلى النمو الاقتصادي على أساس رأسمال البشري عن تلك التي تمت مناقشتها من خلال « Lucas(1988) » ،بالتركيز على مخزون رأسمال البشري كمحدد لمعدل النمو الاقتصادي واعتباره عامل يخصص في البحث والتطوير، إضافة إلى المعرفة يجعل عامل التقدم التقني داخلي في ظل المنافسة الاحتكارية للبحوث الجديدة(Romer.p, , 1989).

ثم توسعت لتشمل نظرية النمو الاقتصادي ل«Aghion – Howitt (1992)» حيث أن النمو الاقتصادي هو داخلي كون أن التقدم التقني يتحدد بمدخلات داخلية متمثلة في الابتكار في قطاع البحث والتطوير، فهو لا يتحدد فقط بتراكم رأسمال والادخار ولكن بشكل أساسي من خلال النشاطات الاقتصادية للمبتكرين ورجال الأعمال باعتبارها حافز(Aghion.p, 2002, p. 464).

كما عرض «Grossman- Helpman (1993) » نموذج تفصيلي للتقدم التقني على أساس الاستثمارات في المعرفة الجديدة المطورة، في شكل ابتكار أو المخترعة و دورها في تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل؛ يؤكد على أن "التقدم التكنولوجي يتطلب على الأقل في مرحلة ما، استثمارا يعتمد

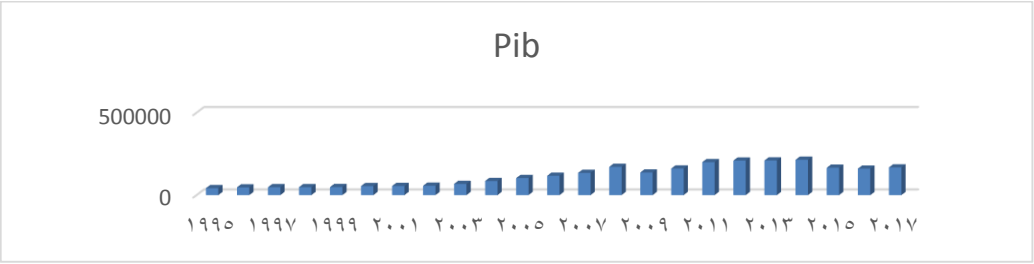
على الموارد من طرف الشركات و رجال الأعمال، لتطوير الابتكار الصناعي باعتباره محرك للنمو (Grossman.M.G, 1993)".

وعليه من خلال ما سبق يتحقق النمو المستدام على المدى الطويل« sustaind growth » في نصيب الفرد من الناتج، نتيجة التوسع في الإنتاج ، إلا أن النمو يتحقق بسبب السلع الوسيطة التي تعرف تجديدات مستمرة، الذي بدوره يعمل على زيادة الإنتاجية لمجموعة المنتجات النهائية على المدى الطويل (Grossman.M.G, 1993, p. 35).

لتمنح نظرية «Barro – Sala Martin (1995) » أهمية كبيرة لدور الحاسم الذي يقدمه رأسمال العام الناتج عن السياسات الحكومية في عملية استدامة النمو الاقتصادي(Barro.R, 1996, p. 79)، و يعتبر إن رأسمال العام من خلال النفقات العامة يعتبر مكمل لرأسمال الخاص، وله أيضا أثار خارجية للبنية التحتية الذي من شانه أن يحسن إنتاجية القطاع الخاص وفي النهاية كلا العاملين يعملان على تحقيق النمو المستدام(Tsasa.p.j, 2012).

1-2-تطور الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الجزائري.

الشكل رقم 1: تطور الناتج الداخلي الخام لاقتصاد الجزائري من 1995الى 2017 بالأسعار الجارية مليون دولار



المصدر: https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx تم الاطلاع بتاريخ 2019/04/26

نلاحظ ان الناتج الداخلي الخام عرف من بداية سنة 1995تحسن في معدل النمو ب3.85بالمئة قدر بقيمة 41971مليون دولار، عرفت في هذه الفترة استقلالية وتحرير للمؤسسات و ابعاد احتكار الدولة مما خلق حالة من التحرير الاقتصادي ادت الى ارتفاع في معدل البطالة و ارتفاع معدل التضخم المؤقت.

يرتفع الناتج الداخلي الخام بقيمة 46836مليون دولار لسنة 1996ليصل في سنة1998 الى ناتج محلي خام بقيمة 48079مليون دولار بعدما كان في سنة 1997 الناتج المحلي بقيمة 48068مليون دولار، حيث انتهجت الدولة في هذه الفترة برنامج التعديل الهيكلي عرف انخفاض للتعريفة الجمركية في سنة 1997 التي اثرت بدورها على انخفاض الايرادات وبالتالي عجز الميزانية مع رفع الدعم على قطاع المنتجات العامة و تخفيض قيمة الدينار مع ارتفاع في عدد السكان الى30 مليون نسمة لسنة 1998 .

ادى برنامج دعم الانعاش الاقتصادي من سنة2001 الى غاية سنة 2004الى تحسن في في قيمة الانتاج الداخلي الخام من 55057 مليون دولار الى 85333مليون دولار، يرجع ذلك الى عدة اسباب منها تحسن مداخيل الدولة نتيجة تحن الريع البترولي مما حفز الدولة على انتهاج سياسات تشجيعية للاستثمارات، عقد اتفاقيات تجارية والعمل على خلق مناصب الشغل مع انخفاض الدين الخارجي.

كما نلاحظ ان البرنامج التكميلي لدعم النمو المنتهج من سنة 2005الى غاية 2009 عرف تذبذب و عدم استقرار في قيمة الناتج الداخلي الخام من 103198 مليون دولار ،ليستمر في الارتفاع لسنة 2008بقيمة 171001مليون دولار ، ثم ينخفض في سنة 2009 الى قيمة 137211 مليون دولار ، مصحوب بتدهور في معدل النمو الاقتصادي من 5.9بالمئة لسنة 2005الى 1.6بالمئة لسنة 2009 ، كما يرجع السبب في ذلك الى تأثير الازمة العالمية رغم السياسة المالية التوسعية و سياسات تشجيع الاستثمار مع انشاء بنية تحتية اساسية .

بانتهاج الدولة لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي لفترة 2010الى 2014 عرف النمو الاقتصادي ارتفاع في قيمة الانتاج من 161207الى غاية 213518 مليون دولار مدفوع بشكل رئيسي من طرف الاستثمارات والسعي لتحرير السوق المحلي على السوق الدولي بخلق وتعزيز الاستثمار في المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة ذات انتاج نوعي قادر على المنافسة مع تحقيق تنمية اقتصادية ببنية تحتية قوية بهدف خلق بيئة اعمال مواتية ذو قيمة انتاجية.

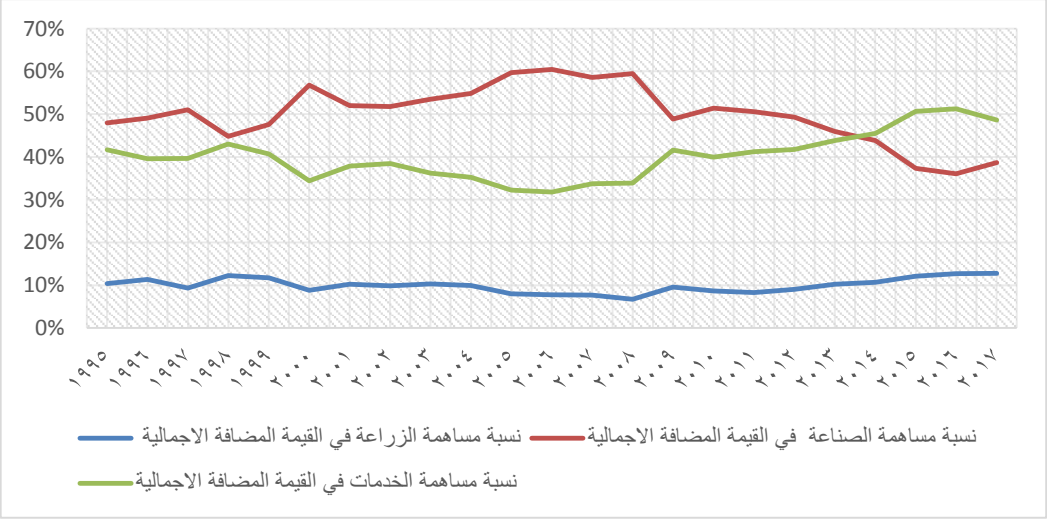
شهد الإنتاج الداخلي الخام فالآونة الأخيرة انخفاض مشهود حيث انخفض ليصل الى 167555مليون دولار ذلك بسبب تدهور أسعار البترول التي أدت الى انخفاض المداخيل الريعية مع ضعف الإنتاج خارج قطاع المحروقات.

2-استراتيجية تنويع الناتج الداخلي الخام اداة لتحقيق النمو الاقتصادي.

نحاول في هذا العنصر معرفة مدى مساهمة القطاعات خارج المحروقات في انشاء القيمة المضافة أي ما يعادل نسبتها من الناتج الداخلي الخام وبالتالي نسبة المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث ان التنويع في سلسلة القيمة المضافة يحمي الاقتصاد من الصدمات الخارجية ويحافظ على توازن الاقتصاد الكلي.

بالتالي نركز في تحليلنا على قطاعات الانتاج غير ريعية التي يمكن ان تكون مصدر لدخل الاقتصاد الجزائري ومقارنتها بالقطاع الريعي، الموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم 02:



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات unctadstat.unctad.org

2-1-مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام :

للقطاع الزراعي دور كبير في تنويع الناتج الداخلي الخام ،الا انه رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة لرفع الانتاج الزراعي ،تبقى نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام ضئيلة ، حيث بلغت في سنة 1995الى 10.05بالمئة لترتفع في سنة1996بنسبة 11.76بالمئة نتيجة تذبذب في اسعار البترول بالتالي البحث عن بديل للدخل ،لتنخفض في سنة1997الى نسبة 9.48بالمئة و تعاود الارتفاع في سنة 1998 بنسبة 12.53و تبقى نسبتها في التذبذب متتالية عبر السنوات حيث تصل الى 10.19 بالمئة في سنة 2001 ، لتنخفض في سنة 2005الى نسبة 8.01 بالمئة و يرجع هذا التذبذب لنسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام الى ما سمي بمرض العلة الهولندية أي نزوح عوامل الانتاج من قطاع الزراعة ذو ناتج حقيقي الى القطاع الصناعي استخراجي ذو انتاج ريعي بالإضافة الى نقص في عوائد عوامل الانتاج بارتفاع تكلفة الانتاج و اليد العاملة غير المؤهلة .

استمر الانخفاض في نسبة المساهمة للقطاع الزراعي في الناتج الى غاية سنة 2008 الى نسبة 6.68 بالمئة، و بإعادة الكظر في السياسات الاستثمارية تم التشجيع على الانتاج في القطاع الزراعي بإدخال تقانة حديثة للإنتاج بالرغم من التحسن اسعار البترول في الفترة الممتدة بين 2009الى 2014 ، اضافة الى فتح السوق المحلي نحو المنطقة العربية الحرة لتصدير الانتاج الزراعي لتبلغ نسبة مساهمته الى 10.06في سنة2009 و 10.64 بالمئة في 2013و ارتفاعها في 2014الى 11.09بالمئة ثم في سنة 2015الى 12بالمئة لتصل في 2017الى 13 بالمئة .

2-2-مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام:

يشكل القطاع الصناعي نسبة مساهمة اكبر في قيمة الناتج الداخلي الخام، ما يقترب 60 بالمئة في سنة 2006 حيث بلغت نسبة هذا القطاع في سنة 1995الى 48.96 بالمئة لتعرف ارتفاع متتالي الى غاية 1997 لتصل الى 52.30بالمئة و تبقي تتراوح نسبتها بين 50و 60بالمئة الى غاية سنة 2008 بنسبة 59.45 بالمئة .

لتعرف انخفاض في سنة 2009الى 51.60 بالمئة و في سنة 2013الى 47.79 بالمئة لتصل في سنة 2014الى 45.65 بالمئة لتصل في سنة2017 الى 39بالمئة.

ان نسبة ارتفاع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام ترجع الى وجود تركز في الانتاج نحو قطاع الصناعة الاستخراجية بدلا من قطاع الصناعة التحويلية.

حيث ان انخفاض مساهمة القطاع الصناعي في الانتاج للفترة الاخيرة يرجع الى انخفاض كميات الانتاج في قطاع الصناعات الاستخراجية مع تراجع اسعار النفط الخام، حيث تتمثل الصناعات الاستخراجية في التنقيب عن انتاج النفط والغاز الطبيعي خامات المعادن، النحاس والحديد، الزنك، الذهب، الخامات غير المعدنية كالفوسفات والبوتاس.

عرف قطاع الصناعات التحويلية تشجيع كبير في الآونة الاخيرة باعتباره القطاع الواعد لتحرير الاقتصاد من تبعية المحروقات و مصدر حقيقي للدخل ، لذلك سعت الدولة لخلق المؤسسات المتوسطة والمصغرة في هذا القطاع و انشاء حجج بما يسمى بحماية الصناعة الناشئة و تقديم بعض التحفيزات الجبائية بغية بقاء هذا القطاع في الاستمرار والنمو بالرغم من انه لم يصل الى المستوى المطلوب من الجودة والقدرة على المنافسة الدولية في ظل انفتاح السوق المحلي على السوق العالمي ، حيث نلاحظ ان نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية منذ سنة 1994كان بنسبة 14.8 الا ان هذا القطاع عرف تدهور خاصة بعد الانفتاح التجاري باتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي و منطقة التجارة العربية ، بلغت نسبة مساهمته 10.7بالمئة في سنة 2005 و استمر في الانخفاض الى غاية سنة 2014 يصل الى 7 بالمئة .

ان هذا التدهور في نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحولية ناتج عن تراجع بعض الصناعات التحويلية عن الانتاج مثل صناعة الغزل و النسيج و الصناعات الجلدية، اما الصناعة التحويلية بما يتعلق بصناعة الاسمنت، الزجاج، خطوط الكهرباء عرفت تحسن انتاجي بالرغم انه ليس بالمستوى المطلوب و ذلك يرجع الى ارتفاع الطلب المحلي على هذه المادة لأجل تطوير البنية التحتية.

كما يعرف القطاع الصناعي التحويلي صناعة حديثة تتمثل في تصنيع الاثيلين لإنتاج البلاستيك و الالياف و الكماوياتالعضوية ، حيث تستحوذ الجزائر على نسبة 0.7بالمئة من الانتاج العربي لسنة 2013 مقارنة بالسعودية 64.8 بالمئة (العربي، 2015).

تبقى الصناعة الغذائية تحظى بمجهودات لأجل تغطية الطلب المحلي مع التصدير القليل منها مثل صناعة السكر، الزيوت ،وصناعة الالبان و مشتقاتها ،اما الصناعة الدوائية فتبقى في المستوى غير المطلوب.

2-3-مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام:

لقطاع الخدمات دور كبير في خلق القيمة المضافة للإنتاج الداخلي الخام، اضافة الى خلق بيئة اعمال مواتية للنشاطات الدولية، مثل النقل واللوجستيك، الخدمات البنكية ومؤسسات التامين فهي بذلك اساس لتخفيض تكلفة الانتاج بالتالي دور في تحقيق وفورات الحجم.

نلاحظ ان قطاع الخدمات من سنة 1995بنسبة مساهمة 40.97بالمئة الى غاية سنة 2005 بنسبة مساهمة 32.25بالمئة

اما من سنة 2006 بنسبة مساهمة 31.78 بالمئة عرفت تحسن متزايد أي بتغير موجب يصل بنسبة مساهمة الى 43.2بالمئة لسنة 2014، ليصل في سنة 2016الى 51بالمئة ثم انخفض في سنة 2017الى 49بالمئة يرجع ذلك الى مدى اعتماد قطاع الخدمات على قطاع المحروقات من حيث تغذية وتمويل المشاريع الكبرى للبنية التحتية مثل طريق شرق غرب.

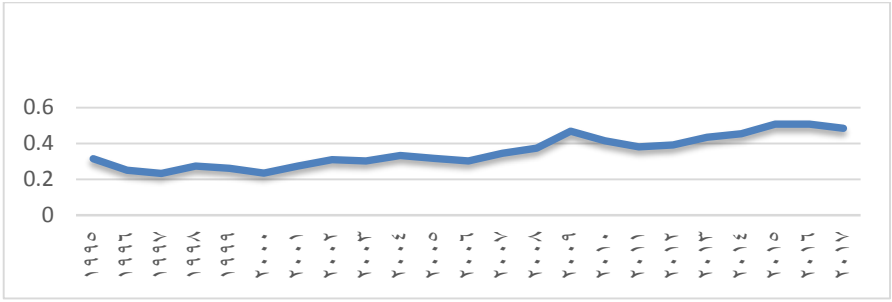
4-إمكانيات الاستدامة للنمو الاقتصادي في ظل الاستراتيجيات الاقتصادية.

4-1-إمكانية الاستدامة للنمو من خلال محددات الاقتصاد الكلي في الجزائر

1 -رأسمال المادي وتراكمه:

يعتبر الاستثمار في المعدات والآلات عامل مهم في تحقيق النمو الاقتصادي وتجديد العتاد يساهم في استمرارية النمو لان العتاد الاولي يتعرض الى اهتلاك، فلهذا يكون الاثر الايجابي لرأسمال المادي على النمو الاقتصادي، بالتالي نريد معرفة تطور هذا المتغير للاقتصاد الجزائري وما يتعلق بمعدل الاستثمار الذي يتم حسابه بتراكم رأسمال الخام مقابل الناتج الداخلي الخام.

الشكل رقم 3: تكوين رأسمال الخام الجزائري (دولار امريكي)



المصدر: https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

نلاحظ ان هناك تزامن وارتباط بين معدل الاستثمار وتكوين رأسمال الخام، بحيث كلما زاد تكوين رأسمال المادي يزداد معدل الاستثمار، أي بما يتعلق بالاستثمار في الآلات والمعدات المساهمة في الانتاج.

بلغت قيمة تراكم رأسمال المادي الى 13302دولار امريكي بمعدل استثمار 27.4بالمئة لسنة 1994 لتنخفض قيمة التراكم الى 13237 دولار امريكي ادت الى انخفاض في معدل الاستثمار الى 27 بالمئة ويستمر هذا الانخفاض المتذبذب الى غاية سنة 2000 لتصل قيمة التراكم الى 12841 دولار امريكي بمعدل استثمار 20.7 بالمئة.

باتخاذ الدولة سياسات تشجيع الاستثمار ارتفع تراكم رأسمال الخام من سنة 2001بقيمة 15079دولار، مما زاد معدل الاستثمار الى الناتج الى نسبة 22.8بالمئة، لتستمر هذه الزيادة المتتالية الى غاية 2009لتصل قيمة التراكم الى 64320دولار امريكي بمعدل استثمار 38.2بالمئة لتنخفض في سنة 2010قيمة التراكم المادي لرأسمال لتصل الى 58491دولار.

اما في سنة 2014 بمعدل 36.7 بالمئة مقارنة بسنة 2009، نرجع السبب في ذلك الى ان هذا المحدد هو متناقص عبر الزمن نتيجة عامل الاهتلاك الذي يؤدي الى محدودية الانتاج في النهاية وخاصة ان لم يكن هناك احلال في عوامل الانتاج.

ليرتفع معدل الاستثمار الى 50بالمئة لسنة 2016ثم انخفض الى 48بالمئة لسنة 2017 يرجع هذا التذبذب كذلك فالوضع المالي الذي يمر به الاقتصاد.

1-2-راسمال البشري:

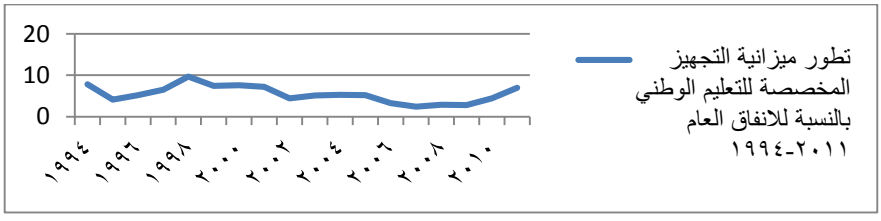
يعتبر هذا المحدد عنصر واسع لاستدامة النمو الاقتصادي، ذو تأثير خاص على النمو الاقتصادي يظهر اثره على المدى الطويل و ذلك من حيث انه ينشا من عدة عوامل كونه محدد داخلي يشمل عدة عناصر كالتعليم، المعرفة،والخبرات.

حسب المعطيات التي بين ايدينا نركز على عنصر التعليم باعتباره رأسمال بشري قابل للقياس بالتالي رصد تطوراته في الجزائر.

لا يحظى التعليم في الجزائر الى القدر الكافي من الاهتمام والتطور الكبير، حيث يعاني من عدة اختلالات بين زيادة مخرجات التعليم والطلب عليها في سوق العمل، كما تبقى الفئات التعليمية توظف في غير مكانها الصحيح بالتالي عدم الاستغلال الامثل لرأسمال البشري.

تخصص الدولة نسبة انفاق جد ضعيفة على التعليم من الدخل القومي الاجمالي الذي قدر من سنة 2008الى غاية 2012 نفس النسبة 4.4 بالمئة(الموحد، 2015) ، كما تبلغ نسبة ميزانية التجهيز المخصصة للتعليم مقابل الانفاق العام الاجمالي كما هو مبين في الشكل رقم 25 الذي يبين مدى انخفاض تخصيص الميزانية لهذا القطاع خاصة من سنة 2006 التي بلغت 3.27 الى سنة 2009 التي بلغت 2.81 بالمئة.

الشكل رقم 4: نسبة ميزانية التجهيز المخصصة للتعليم مقابل الانفاق العام الاجمالي.



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات المتوفرة من وزارة المالية .

تبقى مخرجات التعليم عالية الا ان ذلك لا يصف نوعية التعليم من حيث المهارات المطلوبة في سوق العمل، حيث كانت هناك دراسات حول مدى توافق و دور المنظومة التربوية في جعل الاقتصاد تنافسي (الموحد، المحور العاشر، 2015)، حيث بلغت نسبتها في الجزائر لسنة 2014 الى 6 بالمئة الراضين بالمنظومة التربوية و هي نسبة ضئيلة .

كما احتلت الجزائر الترتيب 96من حيث اقتصاد المعرفة لسنة 2012، ومدى استخدام المعرفة على اساس التعليم في نظام الابداع و تقنيات المعلومات و الاتصالات التي كانت بترتيب 110لسنة 2000 ، بالتالي كان هناك تحسن موجب في اقتصاد المعرفة لكن يبقى بعيد عن المعايير الدولية.

كما ان العائد على التعليم يأخذ مدة زمنية طويلة أي يكون على المدى البعيد في زيادة الانتاج.

1-3 التشغيل والبطالة:

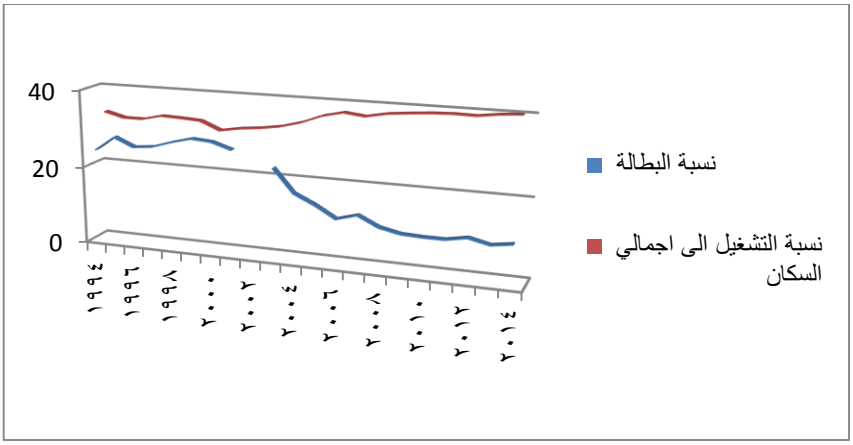
ان العلاقة عكسية بين البطالة و النمو الاقتصادي، كلما كان عدد العاطلين عن العمل كبير كلما انخفض عامل عنصر الانتاج المتمثل في العمل، و الذي يؤثر بدوره على الدخل و على القيمة المضافة والعكس كلما زاد التشغيل زاد الانتاج، يرتفع الدخل وعليه نلاحظ ان هدف تخفيض معدل البطالة وخلق مناصب الشغل هو هاجس كل دولة نخص بالذكر الجزائري لذلك استدامة النمو الاقتصادي تكون بخلق مناصب الشغل فالمقابل تخفيض معدل البطالة.

نلاحظ من خلال الشكل، ان نسبة التشغيل للأفراد الذي سنهم 15 سنة فأكثر من سنة 1994 الى غاية سنة 2014 تراوحت بين 33.4بالمئة الى 40بالمئة، عرفت تحسن من سنة 2004 التي بلغت نسبة 34.4 بالمئة وتستمر في الارتفاع.

يرجع هذا الى زيادة نسبة التشغيل في قطاع الخدمات الذي بلغ في نفس السنة 1.53 بالمئة و يصل في سنة 2011 الى 58.4 بالمئة، اضافة الى ارتفاع في نسبة التشغيل لقطاع الصناعة الذي بلغ نسبة 30.9بالمئة لسنة 2012 مقارنة بسنة 2005 كانت 26 بالمئة ، على عكس التشغيل في قطاع الزراعة الذي عرف تدهور من 20.7بالمئة لسنة 2004الى 10.8بالمئة في سنة 2011 .

وعليه نلاحظ في المقابل نسبة البطالة الى اجمالي السكان النشيطين، انه كانت مرتفعة في الفترة 1994 الى غاية 2000 من نسبة 24.4بالمئة الى 28.5 بالمئة مقارنة بالتشغيل لنفس الفترة من 33.4الى 7.30 بالمئة ،و بزيادة المشاريع الاستثمارية سواء في البنية التحتية ،التجارة ،الخدمات و القطاع الصناعي زاد الطلب على اليد العاملة مما زاد التشغيل مع انخفاض في نسبة البطالة بشكل يدعو الى التحسن المتتالي من 23.7بالمئة لسنة 2003 الى 9.8 بالمئة لسنة 2013 ، لترتفع قليلا في سنة 2014الى 10.6بالمئة.

الشكل رقم 5: نسبة البطالة و تطور التشغيل بالنسبة لعددالسكان الاجمالي .



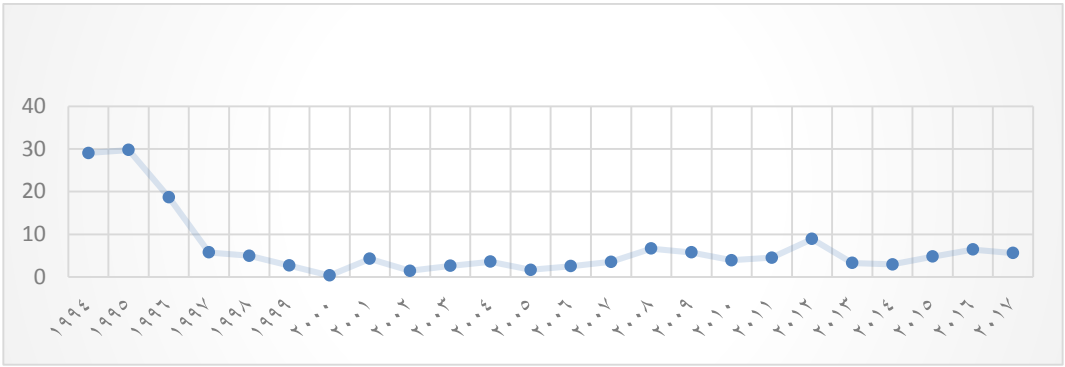
المصدر:اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات http://www.ons.dz/-EMPLOI-ET-CHOMAGE-au-Quatrieme,56-.html تاريخ الاطلاع 2019/04/27 .

1-4 التضخم :

بين التضخم والنمو الاقتصادي علاقة عكسية، حيث يؤثر التضخم بشكل سلبي على معدل النمو الاقتصادي، فاذا ارتفع المستوى العام لأسعار السلع الناتج عن ارتفاع التكلفة، فان ذلك يحد من الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي الى التوقف عن العملية الانتاجية وبقاء السلع مكدسة في السوق او ارتفاع المستوى العام للأسعار الناتج عن ارتفاع بالطلب مع وجود عرض للسلع بشكل محدود و كلاهما يؤثر على العملية الانتاجية اضافة الى نوع اخرو هو التضخم المستورد الناتج عن استيراد السلعة بسعر مرتفع مضاف اليه سعر التعريفة مما يرتفع المستوى العام للأسعار وكل هذا يمنع استدامة النمو الاقتصادي.

تعرض الاقتصاد الجزائري فترة اختلال، نتيجة ازمة 1986 ليرتفع معدل التضخم لسنة 1994 نسبة 29 بالمئة مع اتباع مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية الوطنية والدولية، بدا معدل التضخم بالانخفاض ليصل الى الحد الادنى 0.34 بالمئة لسنة 2000 ثم يعرف حالة تذبذب مستمرة ليصل الى 2.90 بالمئة لسنة 2014 ثم ارتفع ليصل الى 5.59لسنة 2017.

الشكل رقم 6:تطور معدل التضخم في الجزائر .



المصدر: بالاعتماد على معطيات http://unctadstat.unctad.org/FR/Index. تاريخ الاطلاع 2019/04/27

4-2-إمكانية استدامة النمو بمحددات السياسات الاقتصادية .

نلاحظ ان الفرق بين أثر محددات السياسات الكلية على النمو الاقتصادي مقارنة بالمحددات الاقتصاد الكلية يتمثل في ان الاولى لها أثر غير مباشر في العملية الإنتاجية.

2-1-الانفتاح التجاري:

تعتبر درجة الانفتاح التجاري المقياس المستعمل بكثرة، عادة يقاس بمجموع الصادرات والواردات مقابل الناتج الداخلي الخام، حيث تتراوح الدرجة من 0الى 100 بالمئة فكلما فاقت 50درجة كانت نسبة الانفتاح التجاري للبلد كبيرة والعكس.

2-1-1-التنوع لصادرات الاقتصاد الجزائري :

منذ سنة 1995الى غاية 2017مؤشر التركز السلعي للصادرات، مرتفع ويقترب من القيمة 60بالمئة و يبتعد عن الصفر بالمائة، هذا يدل على أن التجارة للاقتصاد الجزائري تعتمد على منتجات معينة وعدد محدود منها والتي هي حتما نفطية على عكس الواردات، التي تعرف تنويع في عدد المنتجات المستوردة.

هذا يؤكد على ان الاقتصاد الجزائري لا يزال في تبعية اقتصادية يعتمد في تلبية حاجياته الأساسية على منتجات الأجنبية وتقدر نسبة هذا الاعتماد في سنة 2013ب 54بالمئة لتنخفض قليلا في سنة

2014لتصل إلى نسبة 49 بالمئة نتيجة سياسة تشجيع الإنتاج خارج قطاع المحروقات بالتركيز على المنتجات الزراعية .

2-2-الاستثمار الاجنبي المباشر:

ان الاستثمار الاجنبي المباشر هو الية من اليات فتح الحدود الجغرافية، نحو المبادلات التجارية وعامل مساهم في حركة رأسمال المادي، البشري والتكنولوجيا وبالتالي له دور في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث ان الفرق بين تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخلة الى البلد والتدفقات الخارجة منه تشكل قيمة الاستثمار الاجنبي المباشر الصافي.

يشكل هذا الاخير عامل جوهري في قطاع المحروقات ويبقى شبه معدوم في القطاعات غير الريعية، نظرا لعدة ظروف تتعلق بالصناعات الفتية والصناعات الناشئة.

نجد ان درجة تحرير الاستثمار التي تتعلق بالعراقيل والقيود المالية بما في ذلك الجمركية و القيود البيروقراطية التي تتمثل في القيود غير الجمركية او على الممتلكات، فاذا كانت درجة التحرير تفترب من 100بالمئة ، ذلك يعني ان القيود منخفضة، اما اذا اقتربت الى 0 بالمئة ، ذلك يرجع الى ارتفاع العراقيل على الاستثمار سواء المحلي او الاجنبي .

نلاحظ ان درجة تحرير الاستثمار للجزائر بلغت 50 بالمئة من سنة 1994 الى غاية 2001 تدل على وجود سياسات تشجيع الاستثمار ولا يعني ذلك غياب القيود عليه، حيث نجد في هذه الفترة ان الاستثمار الاجنبي المباشر الصافي عرف تحسن بعدما كان منعدم في سنة 1994 ارتفع الى 0.3 مليار دولار امريكي في سنة 1997.

ومع دخول الجزائر في الاتفاقيات التجارية بشكل فعلي بما في ذلك الاتحاد الاوروبي ارتفع الى 1.1مليار دولار لسنة 2005و استمر في الارتفاع في ظل انضمام الجزائر للمنطقة العربية الحرة بقيمة 3.5 مليار دولار لسنة 2010.

بالرغم من ان درجة التحرير انخفضت في هذه الفترة لتصل الى 45بالمئة مما يبين ذلك ان قيود الاستثمار ارتفعت و استمرت في الارتفاع حيث بلغت درجة التحرير في 2013الى 20بالمئة ، وبارتفاع هذه الاخيرة

بشكل مضاعف اثر سلبا على الاستثمار الاجنبي الصافي لينخفض الى قيمة 1.5مليار دولار لسنة 2014ثم الى -0.6 مليار دولار امريكي.

2-3-التحرير الجبائي :

يعتبر معدل التعريفة عامل مهم في التحرير التجاري او تقييده كما له تأثير غير مباشر على النمو الاقتصادي نظرا لأساليب تطبيقه فالتحرير الجبائي الأمثل يؤدي الى استدامة النمو الاقتصادي.

تشكل الجباية البترولية الحيز الاكبر في الايرادات العامة بنسبة 68.6 بالمئة مقارنة بالجباية الضريبية بنسبة 26.4 بالمئة في سنة 2011 الا انها عرفت انخفاض الى غاية سنة 2014 بنسبة 57.9بالمئة على عكس لجباية الضريبة التي عرفت ارتفاع الى غاية 37.4 بالمئة لنفس السنة(الموحد ا.، 2015) .

نلاحظ ان للاتفاقيات التجارية دور في التحرير التجاري من خلال العمل على تخفيض العراقيل الجمركية على التجارة الخارجية فنجد ان نسبة الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية من الدخل انخفضت بعدما كانت 16.81بالمئة لسنة 1994 انخفضت الى 4.66 بالمئة لسنة 2005 ووصلت الى 3.78 بالمئة لسنة 2011.

كما انخفضت نسبة معدل التعريفة المتوسطة على جميع المنتجات حسب احصائيات البنك العالمي من 16.33 بالمئة لسنة 2005الى 14.23 بالمئة لسنة 2009 ثم الى 12.24 بالمئة لسنة 2014 .

لكن الوضع الاقتصادي الجزائري الحالي في ظل انخفاض اسعار البترول مع ضعف في هيكل التنويع التجاري زعزع ايرادات الدولة مما منح اهمية والحل الاول للتفادي العجز عن طريق انتهاج سياسة ضريبية مرتفعة، وعليه ان عدم استقرار السياسات الكلية يجعل التحرير التجاري نسبي وبالتالي يؤثر على النشاطات الانتاجية بالدرجة الاولى مما يصبح عائق امام النمو الاقتصادي.

الخاتمة:

من خلال ما سبق تبين لنا انه لتحقيق النمو الاقتصادي واستدامته نظريات اقتصادية لطالما اثارت اهتمام الباحثين لتوضيح العوامل المساهمة في ذلك كما اتضح لنا ان الاقتصاد الجزائري له من الإمكانيات والمحددات لتحقيق نمو اقتصادي الانه في ظل عدم الاستغلال الأمثل يتحتم صعوبة استدامته وهنا ما يجعلنا ندخل عوامل أخرى مثل الفساد او ثقافة المنتج والمستهلك نتائج المداخلة تمثلت في ما يلي :

- عرف النمو الاقتصادي تحسن كبير من الفترة 1995الى غاية 2017 وذلك نتاج استراتيجيات وسياسات اقتصادية متمثلة في برامج دعم وتوطيد الاستثمارات مع تفعيل اعادة توزيع مداخيل البترول للنفقات الإنتاجية.

– يشكل القطاع الصناعي نسبة مساهمة أكبر في قيمة الناتج الداخلي الخام حيث ان نسبة ارتفاع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام ترجع الى وجود تركز في الانتاج نحو قطاع الصناعة الاستخراجية بدلا من قطاع الصناعة التحويلية، ما يقترب 60 بالمئةثم قطاع الخدمات بنسبة 45بالمئة خلق بيئة اعمال مواتية للنشاطات الدولية، مثل النقل واللوجستيك، الخدمات البنكية ومؤسسات التامين، كما ان للقطاع الزراعي دور كبير في تنويع الناتج الداخلي الخام ،الا انه رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة لرفع الانتاج الزراعي، تبقى نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام ضئيلة بنسبة 13 بالمئة .

– لاستدامة النمو الاقتصادي الجزائري يتوجب اتباع استراتيجيات من خلال زيادة العوامل التي تساهم في رفع النمو واستدامته والتخفيض من العوامل التي تساهم في تخفيض وهدر النمو الاقتصادي بالتالي لاستدامة النمو الاقتصادي يتوجب التركيز على الاستغلال الأمثل واستراتيجيات الاستخدام لمحددات النمو الاقتصادي التي تتكون أولا من محددات الاقتصاد الكلي في رأسمال المادي وتراكمه، رأسمال البشري، التشغيل، التضخم، وثانيا محددات السياسة الكلية الاقتصادية من درجة التحرير التجاري ، التنويع التجاري الاستثمار الأجنبي المباشر والتحرير الجبائي.

–كما نجد ان الاقتصاد الجزائري يرتكز على السياسات الاقتصادية في تفعيل وتحقيق النمو الاقتصادي بدل التركيز على محددات الاقتصاد الكلي من تجيد للاستثمار المحلي وتطوير واستغلال راس المال البشري في الإنتاج.

المراجع :

Aghion.p .(2002) .Les défit d'une nouvelle théorie de la croissance-462 ،(04) *78* . .464

Arrow.K.J .(1962) .The economic implication of learning by doing.173-155 ،*29* .

Barro.R .(1996) .Determinants of economic growth:across-country empirical study .*NBER* .04 ،(5698)

Helpman.E Grossman.M.G .(1993) .endogeneous innovation in the theorie of growth.35-1 ،(4527) .

Leving.R King.R.G .(1994) .capital fundamentalism,economic development ,and economic growth.262-261 ،(40) .

Lucas.R .(1988) .On the mecanics of economic development. 42-3 ،(22) .

Nshue.A .(بلا تاريخ) .*Modele de croissance economique.* kinshasa.

Radelet.S,Lindauer.D.L Perkins.D.h .(2012) .*Economie du development* 3)Edition .(paris.

RLLE.P. Hénin.P.Y .(1993) .Les nouvelle theories de la croissance :quelques apports pourla politique economique.78 .

Romer.p .(1986) .increasing returns and long run growth.1037-1002 ،(05)*94* .

Romer.p . .(1989) .*Endogenous technological change*.41-1 الصفحات ،(3210)

Solow.R .(1956) .A contibution to the theoryof economic growth.66 ،(01)*70* .

Tsasa.p.j .(2012) .dérivation du modele basique de barro.27 ،(005)*1* .

التقرير الاقتصادي العربي الموحد. (2015). *الملاحق الاقتصادية*.

التقرير الاقتصادي الموحد. (2015). *الملاحق الاحصائية*.

التقرير الاقتصادي الموحد. (2015). *تطوير العلاقة بين المنظومة التعليمية و اسواق العمل في الدول العربية*.

صندوق النقد العربي. (2015). *القطاع الصناعي*. الفصل الرابع.

دور الاقتصاد البنفسجي في استدامة التنمية الاقتصادية

The role of the purple economy in the sustainability of economic development

حجوب فاطمة[1]، بن عمارة منصور [2]

HADJOUB Fatima[1], BENAMARA Mansour[2]

[1] جامعة العربي التبسي– تبسة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، طالبة دكتوراه، مخبر الاستراتيجية والتنمية المستدامة،
fatima_hadjoub@yahoo.fr

[2] جامعة باجي مختار عنابة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أستاذ دكتور،mansour_benamara@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2020/07/28

ملخص:

مع بروز التحديات البيئية والاقتصادية الكبيرة، مترافقة مع الترشيد العالمي، برز مفهوم الاقتصاد المستدام كحل إيجابي لهذه التحديات الكبرى التي يواجهها العالم من التغيرات بيئية، الاحتباس الحراري، تلوث البيئة، نضوب الطاقات التقليدية و التحول نحو الطاقات المتجددة، و الاقتصاد الأخضر من أجل بيئة نظيفة في ظل التنمية المستدامة و استدامة الموارد للأجيال القادمة، و الاهتمام بأبعاد التنمية: الجانب الاقتصادي، البيئي و الاجتماعي ليظهر كذلك البعد الثقافي و من ثم تحالف بين الاقتصاد و الثقافة لاستدامة التنمية في الآونة الاخيرة و اصبح يعرف بالاقتصاد البنفسجي ، باعتبار الاقتصاد البنفسجي نظاما اقتصاديا في بعده الثقافي يسعى الى الابتكار الأخضر و يساهم في خلق بيئة أكثر ثراء و تنوعا، و هو نموذج تم تطويره في أوروبا ، على أساس مبدأ أنه يمكن استخدام الثقافة للتوفيق بين التنمية الاقتصادية والاستدامة لذا تأتي هذه الدراسة لإبراز المفاهيم الأساسية لهذا النوع من الاقتصاد مع الكشف على أهميته في تحقيق التنمية المستدامة .

كلمات مفتاحية: التنمية المستدامة؛ الاقتصاد الأخضر؛ الانشطة البنفسجية.

Abstract:

L'émergence de défis environnementaux et économiques significatifs, couplés avec la rationalisation globale, qui incite une orientation vers un nouveau modèle d'économie, qu'est l'économie durable. Qui est apparu comme une solution positive à ces défis : le dérèglement climatique, l'érosion massive de la biodiversité, réchauffement climatique, avec l'économie vert pour le développement économique durable, par ces dimensions de développement :

économique, écologique et sociale, et l'émergence de la dimension culturelle qui représente une alliance entre l'économie et la culture pour soutenir le développement, et s'est fait connaître sous le nom d'économie mauve , car l'économie mauve est un système économique dans sa dimension culturelle, et c'est un modèle élaboré en Europe à partir du principe que la culture peut servir à concilier développement économique et durabilité.
Cette étude vise à mettre en évidence les concepts de base de ce type d'économie, et son importance dans la réalisation du développement durable.
Keywords: Economie mauve, Développement Durable; économie vert; les activités mauves;
Jel Classification Codes:01, Z1,…..

1. مقدمة:

إن التأثيرات الضارة للنظم الاقتصادية و الصناعية باتت من الأمور المعلومة للجميع، الأمر الذي حفز الكثيرين من العلماء و المفكرين خصوصا في النظم الغربية في السعي لإيجاد رؤى بديلة أكثر توافق مع الطبيعة و أقل أضرار بالبيئة واستنزاف لمواردها، ومن تم أكثر استدامة ومن بين تلك الأفكار الكبرى البازغة في العالم الأن نتاج لهذا السعي هو التوجه إلى الاقتصاد المستدام . في بداية القرن الحادي والعشرين، يتحرك العالم بشكل أسرع وأقوى مما كان متوقعًا، لذلك بدأت القصة من جديد. الهياكل القديمة تتصدع ، والأرصدة القديمة تتكسر تحت التأثير المشترك للتغيرات الجيوسياسية والديمغرافية والتكنولوجية وتطلعات الشعوب المتجددة باستمرار إلى الحرية والرفاهية.

حينها يصبح الرجوع إلى ألوان الاقتصاد المنسجم مع الفطرة السليمة، وتتعدد الألوان التي يتلون بها الاقتصاد وتتعدد معها حمولة القضايا والمبادئ التي تتقاسمها هذه الألوان.

وقد حصرها البعض في سبعة ألوان، ومنهم من زاد عن السبعة ، ومنهم من رشح الاقتصاد للتلون بألوان أخرى تتباين في دلالاتها و رمزيتها.

و سوف نتناول في هذا الموضوع من ألوان الاقتصاد أصدقها دلالة، وأكثرها ارتباطا بالواقع، وأبلغها أثرا في حياة الشعوب سلبا أو إيجابا، اللون البنفسجي. الذي يضفي على الاقتصاد في نعت بالاقتصاد البنفسجي.

إشكالية الدراسة

مما سبق تبرز معالم إشكالية هذه الدراسة من خلال طرح السؤال الجوهري التالي: "ما هي مساهمة التوجه نحو الاقتصاد البنفسجي في استدامة التنمية الاقتصادية ؟".

وللإحاطة بالموضوع من جميع جوانبه قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هو الاقتصاد البنفسجي وأهميته؟

2- ما هي الأساليب المتبعة لتحقيق الاقتصاد البنفسجي، للاستدامة الاقتصادية؟ .

3- كيف تنجح الدول بالتوجه للاقتصاد البنفسجي في تحقيق التنمية المستدامة؟

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة بأنها تتناول موضوع يتسم بالحداثة في عالم الاقتصاد و الأعمال حيث ذهب بالبعض بأن يصنف الاقتصاد الأخضر و من ثم الاقتصاد البنفسجي بأنهما – إكسير الحياة- من خلال إعادة بناء رأس المال سواء كان ماليا، تصنيعيا ، بشريا اجتماعيا أو طبيعيا و تحسين عوائد الموارد المستخدمة في جميع الأوقات بإضفاء البصمة الثقافية الى أبعاد التنمية بما يضمن تعزيز التوافق المستمر للمواد التقنية و البيولوجية و الاخلاقية و الانسانية "السلع ،الخدمات".

أهداف الدراسة

– التعرف على الاقتصاد البنفسجي كتوجه من التوجهات الحديثة في إدارة الأعمال.

– تسليط الضوء على الاقتصاد البنفسجي كحل إيجابي لتحديات الكبرى في الوقت الحالي.

– تبيان بأن الاقتصاد البنفسجي يعتبر فرصة فيما يخص التنمية الاقتصادية و خلق مناصب الشغل.

– التعرف على المهن البنفسجية و كذلك المهن القابلة لتحول نحو الاقتصاد البنفسجي في استدامة التنمية .

منهج الدراسة :

اتبعنا المنهج الوصفي و المنهج التحليلي

هيكل الدراسة

قسمت هذه الدراسة إلى:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للاقتصاد البنفسجي

المحور الثاني: أساليب وتطبيقات الاقتصاد البنفسجي

المحور الثالث: التكامل بين الاقتصاد الأخضر و البنفسجي كأبعاد للتنمية المستدامة

الخاتمة

2. الاطار المفاهيمي للاقتصاد البنفسجي

1.2تعريف الاقتصاد البنفسجي:

هو نموذج يهدف إلى تعزيز إنشاء اقتصاد مستدام ، مع مراعاة البيئة الثقافية و هو الاقتصاد الذي يحمل قيما ترتبط ارتباطا وثيقا بثقافة المجتمع. مما يحقق استجابة وتفاعل الكائن المثقف . الإنسان . فتكون بذلك الثقافة خادمة للاقتصاد موصلة لأهدافه. وتوصف الثقافة بأنها القوة الناعمة ذات الأثر البالغ في الاقتصاد. ويقصد بالثقافة مجموع العقائد والقيم التي يقبلها ويمتثل لها أفراد المجتمع، وهي روح الأمة وعنوان هويتها. فلكل أمة ثقافة تستمد منها مقوماتها، ولكل مجتمع ثقافته التي يتميز بها عن غيره.

ولا يهمنا بحث دلالة اللون البنفسجي عما هو ثقافي. بقدر ما يشغلنا بحث الأبعاد والمضامين التي تعكس حقيقة ما يدعو إليه الاقتصاد البنفسجي[1] (**Institute Montaigne (2016)**)

2.2 نشأة الاقتصاد البنفسجي

يشير الاقتصاد البنفسجي إلى دراسة الثقافة في الاقتصاد. إنه يشير إلى الاقتصاد الذي يتكيف مع التنوع البشري في العولمة ويستند إلى البعد الثقافي لتقدير السلع والخدمات.

ظهر المصطلح علنا في فرنسا ، في 19 مايو 2011 ، بمبادرة من جمعية Diversum خلال بيان صدر في Le Monde.fr عشية اليوم العالمي للتنوع الثقافي من أجل الحوار والتنمية ، بمناسبة نشر الوثيقة في النسخة الإلكترونية الفرنسية، حيث أظهرت أ ن الاقتصاد البنفسجي يتمثل في شمولية إطاره للمحيط الثقافي الذي يترك فيه الأعوان الاقتصادين بصماتهم والذي يبقى ملكية عالمية مشتركة. وفي هذا السياق فإن الاقتصاد البنفسجي يجعل من البعد الثقافي رهانا للتنمية المستدامة

منذ البداية يعد الطابع الثقافي تحديا لتحقيق التنمية المستدامة. في الواقع، إنّ المسؤولية الاجتماعية تستمد جذورها من المثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية لسنة 1966.

و عُقد المنتدى الدولي الأول للاقتصاد البنفسجي ، الذي نظمته Diversum ، في باريس في الفترة من 11 إلى 13 أكتوبر 2011 ، تحت رعاية اليونسكو والبرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية.

اذن جذور الفكرة ومرجعيتها انطلقت في فرنسا مع أول ملتقى دولي في موضوع الاقتصاد البنفسجي.

ثم توالت المؤتمرات بعد ذلك. حيث احتضن المغرب فعاليات أول منتدى إفريقي في موضوع الاقتصاد البنفسجي بمدينة مراكش في الرابع والخامس من نوفمبر سنة 2016

وكان محور الانشغال في هذا الملتقى الدولي: التركيز على التعبئة الثقافية وتنمية دورها لتحقيق الاستجابة لمتطلبات التطور و ضمان حلول أكثر جاذبية لما تتخبط فيه الدول الإفريقية من عوائق تحول دون التنمية المستدامة[2] (إيمان أمان، **2017**)

كما أن بحوث هذا الملتقى انطلقت من قناعة مضمونها: أهمية تدارس القضايا المتعلقة بالوعي الثقافي للنهوض بعوامل التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئية.

3. اساليب تطبيق الاقتصاد البنفسجي

موضوع الاقتصاد البنفسجي يضطلع بدور مؤسسات الدولة ورجالاتها في تمثيل ثقافة الاقتصاد إذ العوامل الثقافية المؤثرة حقيقة في الاقتصاد يجب أن تحظى بتوجه كل طبقات المجتمع.

يقول الاقتصادي الياباني يوشيهارا كيونيو "إن أحد أسباب تطور اليابان هو أنها تملك ثقافة مناسبة" لذلك صحيح أن الدول المتقدمة، تمتلك ثقافة مناسبة للتطور، حكومة ،شعبا، قيادة وقاعدة أي من رأس المثلث إلى قاعدته، وهذا يعتبر من أسرار تطورها.

وما يوازي ذلك ويعادله صحة أن أسباب فشل كثير من الدول العربية امتلاكها لثقافة الفشل في سلوك المؤسسات والأفراد واتخاذها منهجا في علاقتها الدولية.

فثقافة الفشل تنخر جسد الأمة لتنتج معاول الهدم وتعرض عن عوامل البناء والتطور.

ومن ثقافة الفشل: التبعية الاقتصادية، والتي تدفع إلى تجاهل المبادرات، والشح والتقتير في تمويل الكفاءات.

وفي المقابل تدفع ثقافة التطور، والطموح إلى رفاه دول الغرب كفرنسا، وكندا، وغيرها لاحتضان كفاءاتها، واقتناص الكفاءات الاخرى والاستفادة من خبرتها.

ومن جهة أخرى فإن لون البنفسج المعبر عن العنصر الثقافي في الاقتصاد نحتاجه أولا غراء وطلاء ينهي صدأ الفساد والرشوة والاختلاس والمحسوبية والتهرب الضريبي. وتبديد المال العام واستغلال النفوذ و منه يظهر الجانب السوسيوا اقتصادي(الذي يأخذ بعين الاعتبار، التفاعل الدائم بين الهياكل من جهة و سلوكيات الافراد للمنظمة من جهة اخرى) و اثره على الجودة و الفعالية و الاداء من اجل الوصول الى اقتصاد متطور و مستدام، فقد آن الآوان لاستحضار البعد الثقافي في الاستهلاك والاستثمار،

فأبعاد الاقتصاد البنفسجي الحقيقي ترفض الغباء الاستهلاكي والانصياع وراء الدعايات المأجورة التي تريد أن تجعل الفرد كائنا مستهلكا متجردا عن القيم الأخلاقية والثقافية.

وتوجه الإنسان إلى الاستهلاك بقدر ما ينتج لا بقدر ما يتوقع أن ينتج، كما ترشده إلى الأرفق ثمنا والأحسن جودة، مما يفرض الرجوع عن النظرة الاستغلالية، ومنطق الربح الفاحش الذي لا لون له[3]. (عاطف الشبراوي، 2017)

إن الاقتصاد البنفسجي يميل إلى إعطاء الاعتبار للجانب الثقافي للاقتصاد. وهو اقتصاد يتكيف مع التنوع الإنساني في نطاق العولمة مستندا في ذلك على البعد الثقافي لتثمين السلع والخدمات.

إنّ هذين الاتجاهين العمودي والأفقي يكمّل بعضهما البعض. ففي واقع الأمر، فإنّ تزايد أهمية البعد الثقافي المتعلق بالمنتجات يرتبط بالحيوية الثقافية للأقاليم.

إن نشأة الاقتصاد البنفسجي يعود إلى الأهمية المتصاعدة للجانب الثقافي في المجتمع المعاصر. ومن بين العوامل التي يتم الإشارة إليها :

إعادة التوازن الاقتصادي والسياسي العالمي لصالح البلدان الناشئة ، والعودة إلى البيئات المحلية (التي تعد من جديد مراكز استقرار) ، وأشكال جديدة من المطالب (بعد انهيار الإيديولوجيات العظمى) ، وهو طلب اجتماعي متزايد متعلق بالجودة ، يعتمد على الاستهلاك الثقافي (الذي يسير جنباً إلى جنب مع منطق التحول الديموقراطي ، ومنطق الطابع الفردي وإطالة العمر البشري) ، خطوات الابتكار (بافتراض وجود عقلية ثقافية من شأنها الجمع بين التخصصات المختلفة، و تنمية موهبة الاكتشاف).

إن الاقتصاد البنفسجي ذو طبيعة شمولية من حيث كونه يثمن كل السلع والخدمات مهما كانت قطاعاتها وذلك استنادا على البعد الثقافي. و تم تطبيقه في الاقتصاد الحسي و التجريبي، حيث إنه يختلف عن اقتصاد الثقافة الذي يرتكز على منطق القطاعات.

في شهر يونيو 2013 نشرت تقارير واستنتاجات أوّل مجموعة عمل مشترك بين المؤسسات حول الاقتصاد البنفسجي وضمت هذه اللجنة مجموعة من خبراء اليونيسكو و منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وكذلك من المنظمة الدولية للفرنكوفونية و من بعض الوزارات الفرنسية ، ومن الشركات والمنظمات المدنية. وقد أكد هذا التقرير على تأثير البعد الثقافي على الاقتصاد بكامل جوانبه مع انعكاس ذلك على العمل والتدريب.

كما يميز التقرير بين الأعمال البنفسجية والمهن البنفسجية: فالأولى ترتبط مباشرة ومن حيث الغاية بالمحيط الثقافي (مثالها مخطط المدينة وتطورها) أما الثانية فهي التي تتكيف مع الثقافة (ومثالها وظائف الموارد البشرية أو وظائف التسويق والإتصال)

1.3 الاقتصاد البنفسجي هدف ، فرصة:

تدخل العولمة مرحلة جديدة: وهي الآن مصحوبة بإعادة توزيع السلطة والذكاء والثروة، و على هذا الاساس تجري حركة إعادة التوازن لصالح البلدان الناشئة والنامية. إنها ليست اقتصادية فحسب بل ثقافية أيضًا[4] (1er groupe interinstitutionnel, 2013) .

هذا التطور يجعل من الضروري النظر بشكل مختلف إلى الحقيقة الثقافية وإعادة النظر في العلاقة بين الثقافة والاقتصاد.

وضعية النمو في السنوات الأخيرة لم تعد تتكيف مع تكوين العالم المعولم ولم تعد مستدامة، حيث يؤدي نموذج "النمو بدون ثقافة" إلى توحيد المنتجات ، وإفقار المحتوى ، وإهدار الموارد المرتبطة بالتخلي عن المعرفة المحلية.

ان مفهوم اقتصاد الثقافة، سمح بإدراج المجال الثقافي في الاقتصاد لمنحه حجم معين، لكنه لم يعد كافياً لوصف واقع العالم الذي لا يمكن فيه تقليص الثقافة إلى مجرد قطاع.

يبدو أكثر أهمية اليوم أن الثقافة تكتسح كل الأنشطة البشرية وبالتالي الاقتصادية. تعتمد جميع الجهات الفاعلة على الطبقة الثقافية وفي المقابل تنتج الثقافة بدرجات متفاوتة.

و عليه لا يتم تقدير هذه التدفقات الثقافية التي تروي الاقتصاد بشكل كاف كعاملين للابتكار وديناميكية نشاط اقتصادي أكثر توجهاً نحو تلبية الاحتياجات البشرية.

في ضوء ذلك ، تقدم العولمة إمكانات جديدة تنتج عن تفاعل ديناميكي بين الاقتصاد والثقافة.

يستدعي الوعي العالمي بالبيئة الثقافية المشتركة إدراكًا أكبر لآثار هذا التفاعل بين الاقتصاد والثقافة ، وخاصة من خلال قياس البصمة الثقافية للمجموعات والأفراد بشكل أدق.

كما أن للاتجاه نحو ثقافية الاقتصاد عواقب مهمة على العمالة والتدريب.

– الشركة كناقل لثقافة الاقتصاد:

في أداء الاقتصاد ، من المرجح أن تصبح المكونات الثقافية ذات أهمية متزايدة. عوامل كثيرة تساهم في هذه الظاهرة.

2.3 *الثقافة الأفقية*:

إن أهم عامل تمليه العولمة نفسها ، التي تمر بمرحلة جديدة في تطورها ، حيث تعيد ميلاد بطاقات الذكاء. حتى السنوات الأخيرة، بدا أن العولمة الاقتصادية تقود في كل مكان إلى ثقافة استهلاك موحدة ، دون جذور محلية حقيقية بالنسبة للجزء الأكبر ، أخذ الإنتاج والبيئة المادية الناتجة عن هذا الإنتاج في الاعتبار القليل من الخصائص والفرص المحلية.

إن تأكيد البلدان الناشئة والنامية على الساحة العالمية، إلى جانب الأزمة النظامية للاقتصادات الغربية ، يجعل من الضروري إعادة النظر في الاستراتيجيات باستخدام أدوات مفاهيمية وتشغيلية جديدة، لأن هذا التطور ليس اقتصاديًا فحسب ، بل إنه ثقافي أيضًا[5] **(Philippe Fremeaux, 2011)**.

النظام العالمي الجديد هو جزء من تنوع الثقافات، لقد أخذ عدد متزايد من الشركات في الاعتبار بالفعل ويقومون بإعادة توجيه أنشطتهم وفقًا لذلك وبالتالي ، فإنها تجعل من المنظمة بأن تكون أنشطتها حسب المنطقة الجغرافية بدلاً من التقليد ، علامة على إرادة للتكيف أكثر وأكثر انتشارًا مع الاستخدامات والثقافة المحلية ، مما يعني وجود استثمار فكري مستدام وجودة.

العديد من الأمثلة من تجربة الشركات التي خضعت للاختبار من قبل مجموعة العمل تجعل من الممكن قياس مدى هذه الثورة الثقافية المستمرة. بالنسبة لكارفور مثلا ، يتطلب الأخذ في الاعتبار ثقافات الطهي الصينية إنشاء سلاسل هامة للمنتجات الطازجة. كان من الضروري تكييف تشغيل المتاجر وفقا لذلك. دعا التكيف مع السوق الصينية الشركة الفرنسية إلى بذل جهود كبيرة لفهم الرأي والسياسة الصينية بشكل أفضل.

مثل هذا التكيف يوفر إمكانات للابتكار والنمو. بناءً على هذه الملاحظة، قامت Essilor International بتقسيم مراكز البحث والتطوير الخاصة بها، بين فرنسا والولايات المتحدة وسنغافورة واليابان ، من أجل دمج أفضل بين أنماط الاستهلاك المختلفة والخصائص المادية والثقافية. .

تعد Universal Music Group، إحدى الشركات التابعة لـ Vivendi، مثالًا جيدًا على الثقافة الأفقية نظرًا لأن غالبية مبيعاتها (60٪) تتم الآن بواسطة المواهب المحلية.

أخيرًا، في مجال مواد البناء، ترى Lafarge، التي تستهدف جميع السكان الهنود كقاعدة عملاء وليس فقط 200 مليون أو نحو ذلك من الهنود الذين من المحتمل أن يشتروا منتجات غربية، أن التكيف مع الخصائص المحلية قد أصبح تحدي حقيقي.

3.3 الثقافة العمودية

بالتوازي مع الثقافة الجغرافية ، يتزايد الطلب على الإنتاج بجودة، خاصة في الاقتصادات المتقدمة، يسير هذا الشرط جنبًا إلى جنب مع البحث عن رصانة معينة يفرضها الانتقال البيئي ولكن أيضًا مع التشكيك في اقتصاد الذي يعتبر عمله غاية في حد ذاته ، بدلاً من أن يكون في خدمة الاحتياجات البشرية والمادية وغير المادية والفيزيائية والرمزية.

إن هذا الاتجاه نحو الجودة يترتب عنه مساحة جديدة للاستهلاك التي يتم توفيرها من خلال التكنولوجيا تتطلب مجتمعة إثراء السلع والخدمات بخصائص ثقافية متميزة.

تستشهد الشركات التي خضعت للاختبار بعدد كبير من المبادرات في هذا الصدد ، على سبيل المثال في صناعة المواد الغذائية ، وتسليط الضوء على الوصفات المحلية والإقليمية (كارفور والعلامة التجارية "Reflets de France" ،

من وجهة النظر المعمارية، ومراكز التسوق هي مجال آخر مفتوح للثقافة لعقود من الزمن ، ساعدت الجودة المتدنية للبناء التجاري على تشويه الأطراف الحضرية.

الأمور تتغير، يستخدم بعض المستثمرين الآن المهندسين المعماريين البارزين، شركات الأراضي تنشط في هذا الصدد.

وبالتالي يمكن اعتبار الثقافة وسيلة للخروج من طريق مسدود للنظام الحالي، والتي في الواقع تنتج رغبات تتجاوز الوسائل المتاحة لمواجهتها.

التركيز على الثقافة سيمكن بلا شك من إعادة التوازن للعلاقة بين الاقتصاد والمجتمع ، واقتراح التوفيق في نفس النهج الطموح إلى مبدأ الثروة والاعتدال.

الاتجاه نحو الثقافة الجغرافية (المحلية) هوالنتيجة الطبيعية لها ، والزيادة في الجزء الثقافي من السلع والخدمات ، تستدعي إعادة النظر في العلاقة بين الاقتصاد والثقافة[6] **(Remi Le Moigne, 2014)**.

4. المقاربة العرضية للبعد الثقافي للاقتصاد المستدام

يعد قطاع الثقافة كما هو مفهوم عادةً (إنتاج السلع والخدمات الثقافية) نواة صلبة للاقتصاد البنفسجي.

يتعلق الأمر بـ 3.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي في أوروبا ، إضافة الى 3.6٪ يمثل اقتصاد الرفاهية والأزياء.

ومع ذلك، فإن هذا القطاع لا يعكس سوى جانب واحد من جوانب الثقافة، إن الاقتصاد البنفسجي – الذي يفترض مسبقًا وجود اقتصاد متكامل تمامًا للبصمة الثقافية – يتجاوز حدود هذا القطاع وحده

ليشمل جميع عمليات الإنتاج والتوزيع الحديثة، حيث يتم دمج البعد الثقافي في جميع مراحل سلسلة القيمة لقطاعات متنوعة مثل الغذاء أو البناء أو السياحة ... الاقتصاد بأكمله يهتم بعملية الثقافة بدرجات مختلفة.

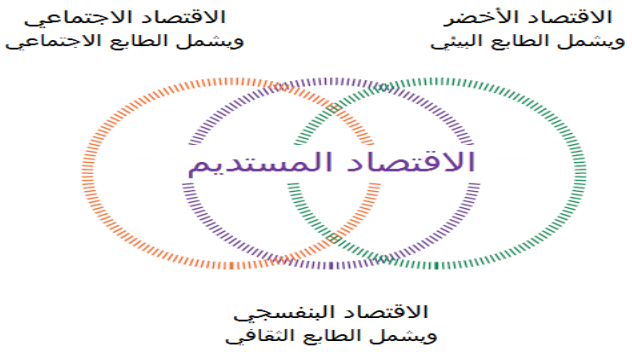
هذه المقاربة العرضية ضرورية حيث يحدد الاقتصاد البنفسجي هذه الحالة ،بتحقيق هدف وهو هدف الاقتصاد الثقافي.

الانتقال البنفسجي، الذي يجري حاليا، يتحرك نحو هذا الهدف. لكن الثورة البنفسجية تستدعي الوعي ، ذلك بالنظر إلى أن الثقافة هي ركيزة في التطور، تعمل على ارواء الأنشطة الاقتصادية وتحولها[7] (شريف محمد علي أحمد، 2014)

5. البصمة الثقافية، علامة الاقتصاد البنفسجي

إن العلاقة الديناميكية والفاضلة بين الاقتصاد والثقافة تدعونا إلى رؤية الثقافة كمجال للفرصة والمسؤولية، و مع الاقتصاد الأخضر (الذي يدمج البصمة البيئية) والاقتصاد الاجتماعي (الذي يدمج البصمة الاجتماعية) ، فإن الاقتصاد البنفسجي الذي يدمج البصمة الثقافية مصمم ليكون الركن الثالث لعملية الانتقال. تتجه نحو تخطي ان يكون النمو مجرد كمي فقط.

الشكل 1: ابعاد الاقتصاد المستدام



المصدر: https://fr.wikipedia.org/wiki/Économie_mauve اطلع عليهم بتاريخ 2019/10/8 على الساعة 21 سا

1.5 *تحديد البصمة الثقافية*

تعتبر الثقافة عبارة عن بيئة: في هذه البيئة، يستطيع الأعوان الاقتصاديون أن يتركوا بصمة ثقافية .

وبالتالي فإن بصمة الثقافية تمثل مجموعة من العوامل الخارجية (إيجابية أو سلبية)، التي تم إنشاؤها على البيئة الثقافية من خلال عمل العون الاقتصادي، قد تكون هذه العوامل الخارجية المتعلقة بالإنتاج أو الاستهلاك[8] (اليونيب **2009**).

2.5 *مبدأ التنوع الثقافي*

مبدأ التنوع الثقافي هو قيمة مرجعية. وبالتالي فإن الأثر الثقافي للنشاط الاقتصادي سيكون إيجابيا إذا كان يثري التنوع الثقافي.

إن إثراء التنوع الثقافي يعني الجمع بين الثقافات لتحقيق هدف مشترك يتجاوزها ويهدف إلى تطوير إمكانات أعلى، ثقافية كانت أم اقتصادية وبالتالي يدرك ظروف التنوع الثقافي ويضمن وجود تدفق التبادلات الإبداعية ، ومفيدة بشكل جماعي ؛ يسمح للعون الاقتصادي بتقدير ممارساته وموجوداته الثقافية بطريقة غير أحادية الجانب (وبالتالي تكون ممارسات أخلاقية).

هذا التعريف يتجنب جعل التنوع مطلقًا و في الواقع، لا يمكن أن ينظر إلى التنوع الثقافي على أنه مزيج بسيط من الهويات المقسمة، على العكس من ذلك ، فإنه يفترض التفاعل والتداول والتبادل على أساس منصف وغير متماثل.

على هذه الأسس يمكن الاعتراف بالتنوع الثقافي كعنصر نشط في الابتكار والتكيف والنمو المتوازن مما يؤدي الى التكامل مع الاقتصاد الأخضر.

6. التكامل بين الاقتصاد الأخضر و البنفسجي كأبعاد للتنمية المستدامة

يشهد مثال استخدام المواد من مصادر محلية على أوجه التكامل المحتملة بين الاقتصاد الأخضر والاقتصاد البنفسجي،

و منه يمكننا بالفعل االربط مباشرة:

- المنتجات الزراعية الإقليمية وصيانة التنوع البيولوجي ؛
- مواد التراث المحلي ،المعالم الاثرية والبناء البيئي، الايكولوجي.

منطق الدوائر القصيرة عادة ما يفي بالمسألتين ، الأخضر و البنفسجي.

من بين الشركات التي خضعت للاختبار ، تثير Groupe Flo و Carrefour علامات الجودة والروابط الوثيقة التي يمكن تأسيسها مع القطاعات على المستوى المحلي.

1.6 *الثقافة والرفاهية*

لقد جمع مؤشر الحياة الأفضل الذي وضعته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالفعل مجموعة أولى من معايير الرفاه حول أحد عشر موضوعًا رئيسيًا: الإسكان – الدخل – التوظيف – الروابط الاجتماعية – التعليم – البيئة – المشاركة المدنية – الصحة – الرضا – السلامة – التوازن بين العمل والحياة.

العديد من هذه الموضوعات مروية بالبعد الثقافي ؛ ومع ذلك ، ينبغي إبراز العنصر الثقافي بشكل أكثر صراحة باعتباره أحد مكونات و معايير الرفاه[9] (**رائدة العلوم العربية 2016**).

– *التفكير في اعادة التوظيف والتدريب في اطار الاقتصاد البنفسجي*

يعد تعزيز الجوانب الثقافية في أداء الاقتصاد مصدراً وفيرًا للنمو للمهن الحالية أو التي ممكن تغيرها،. كما أنه يمثل تحديًا كبيرًا لسياسات التدريب التي يجب أن تتوافق مع العرض التعليمي، الاحتياجات والإمكانات الناتجة عن هذا السوق الجديد.

2.6 أمثلة من المهن البنفسجية

ترتبط العديد من الوظائف الحالية مباشرة من خلال موضعها بالبيئة الثقافية. هذه الوظائف البنفسجية ، قادرة على المساهمة في ظهور اقتصاد ثقافي، على سبيل المثال لا الحصر من بين هذه المهن:

المعلمون والباحثون في العلوم الإنسانية و الاجتماعية والمخططين الحضريين والمهن السياحية.

بصفة عامة، ألقى الأساتذة والباحثون في العلوم الإنسانية والاجتماعية الضوء على التحولات المعاصرة وخاصة ظاهرة الثقافة.

و في مجال عملهم ، ان مهندسين التهيئة العمرانية و المدنية والمخططين الحضريين في الأساس مطالبين أن يأخذوا في الاعتبار التطلعات المختلفة للمجموعات البشرية ، واحترام الأشكال التي تعودوا عليها ، وإعادة ترجمتها و ذلك بتحديثها.

أما فيما يخص المهن السياحية، لقد تعلمت منذ فترة طويلة تقييم الثقافات المحلية وخصائصها وهندستها المعمارية وعروضها ...

3.6 المهن التي ممكن بنفسجتها :

إلى جانب المهن البنفسجية القائمة، هناك مهن ليست بيئتها الثقافية هي الهدف الرئيسي، ولكن من خلال تحولها ، يمكن أن تسهم في الانتقال إلى الاقتصاد البنفسجي:

على سبيل المثال، تساعد هذه المهن على تسهيل مراعاة الشركات والاختلافات لخصائص الثقافية، يتعلق هذا على وجه الخصوص بالوظائف التي تنظم العلاقات داخل الشركة (قسم الموارد البشرية) أو علاقات

الشركة مع عملائها ومورديها (قسم المبيعات، التسويق والاتصالات، قسم المشتريات)، هذا الاتجاه الذي يتطلب جهد كبير تقوم به بالفعل بعض الشركات الغربية للتكيف مع العادات والتقاليد المحلية[10] (براون ر. ليسرت، ترمجة اجلمل أمحد أمني، **2012**).

– *تأثير التكوين في التحول الى الاقتصاد البنفسجي*

التكوين المبدئي أو الدائم لابدا ان ياخد في الاعتبار أهمية التخصصات التي ، على وجه الخصوص في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، و التي تتيح دعم التطورات الثقافية وتنظيم تطبيقاتها العملية.

تؤكد الثقافة أيضًا على أننا لم نعد قادرين على الرضا عن المعرفة والتقنيات المنقسمة إلى أجزاء ضيقة ، في حين أن التطورات الديناميكية وإمكانات الإبداع تظهر على الحدود بين القطاعات والتخصصات المختلفة.

7. خاتمة:

مما سبق يمكن أن نخلص إلى أن الاقتصاد البنفسجي يعتبر من الرؤى البديلة التي أفرزتها التأثيرات الضارة للنظم الاقتصادية العالمية و هو أكثر توافقا مع الطبيعة ، و اقل أضرارا بالبيئة و استنزافا لمواردها و من ثم أكثر استدامة.

كذلك الاقتصاد البنفسجي هو نظاما بيئيا يسعى للابتكار: خلق بيئة انسانية اخلاقية توفير فرص عمل جديدة، استدامة التنمية الاقتصادية وهو يؤدي إلى وضع حد لكل التحديات البيئية الاقتصادية و الاجتماعية بتشجيع الطرق الجديدة للإنتاج الاستهلاك من اجل خلق الثروة و نموذج اقتصادي جديد يحترم البيئة ، يحافظ على الموارد المشتركة بخلق فرص عمل ، زيادة على فكرة المشاركة أكثر من البحث عن الربح، و يعتمد على الذكاء الجماعي أكثر من المنافسة الفردية وكذلك الحفاظ على الأشياء و تثمنها، عوضا عن هدرها، هذا هو الاقتصاد البنفسجي،

. أن الاقتصاد البنفسجي يدل على الاقتصاد الذي يستدعي العوامل الثقافية لتأخذ مكانتها ضمن العوامل التي لها أثر في توجيه الاقتصاد وتحقيق أهداف الرفاه والتنمية.

. أن التغيرات على الساحة الدولية تؤكد فشل المخططات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تسطر في منآى عن العوامل الثقافية.

. أن العولمة في واقعنا اليوم تفرض حتما النظرة العالمية، والتوجه الكوني لكل مجالات النشاط الإنساني.

. أن الإنسان كائن متعدد الثقافات. والتي يتدخل في بنائها عامل العقيدة والانتماء الحضاري والتقاليد المجتمعية، هذا التعدد يفرض ذاته، ويحتم على المؤسسات الاقتصادية مهما بلغ امتدادها الكوني استحضاره. حيث لا يمكن التعامل على نمط واحد مع فئة المستهلكين.

. أن الوعي الاستهلاكي ارتقى عند المستهلك مع تطور التكنولوجيا الحديثة وتزايد توظيف الأنترنيت في التجار، مما يفرض في مجال المنافسة استدعاء كل العوامل التي لها أثر في الاستقطاب، ومن أهمها العامل الثقافي.

. أن الاستجابة للتعبئة الثقافية له أثره في تجاوز التحديات العالمية المؤثرة في الاقتصاد وأن التفاعل مع العناصر الثقافية يجعل من الممكن تقديم الحلول الأكثر إنسانية والأكثر جاذبية، والتي تتكيف مع السياقات المختلفة.

كل هذه العناصر تؤكد أن استنهاض الحوافز الاقتصادية والاستجابة للفرص المتاحة بالنسبة للفرد والمجتمع مرتبطة بشكل كبير برباط الثقافة، فهي الموجه والمحفز الداخلي الأقوى المؤثر في الإنفاق للاستهلاك والاستثمار.

الاستنتاجات:

– الاقتصاد البنفسجي هو الارادة في ايجاد انظمة انتاج سلع و خدمات، و التي تهتم بإدخال البعد الثقافي في استهلاك و الاستثمار

– هذا النظام الجديد يتطلب شراكة مختلف الأعوان من مؤسسات و جماعات محلية

– يتطلب أيضا هذا النظام نظرة جديدة، للنشاط الاقتصادي من خلال التعاون و الشراكة للوصول الى تنمية المستدامة بجميع أبعادها خصوصا البعد الثقافي

– الاقتصاد البنفسجي هو النموذج الاقتصادي الجديد للمستقبل

– الاقتصاد البنفسجي لا يخص نشاط اقتصادي واحد كما يعتبره البعض بل هو ادماجه بصفة عرضية في جميع النشاطات و حتى في السياسات العامة

ظهور عالم متعدد الثقافات ومتعدد المراكز يضع تنوع الثقافات في قلب اهتمامات الشركة. هذه الثقافة ، التي تمليها المحلية، تتوافق بحكم الواقع مع تنويع عالمي لتوفير السلع والخدمات ومما يعزز هذا الاتجاه نحو التنويع ، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة ، عن طريق السعي لتحقيق طموح قوي ومتزايد بشكل متزايد لاستبداله باقتصاد جيد. يتم استيعاب هذا الاقتصاد من الجودة إلى حد كبير إلى الإثراء الثقافي.

إن ظاهرة الثقافة الثقافية للاقتصاد ، بأبعاده الأفقية والرأسية ، تشكل اتجاهًا أساسيًا جديدًا.

– الاقتصاد الثقافي هو المسؤول بشكل أكبر عن المستقبل لأنه يمثل إمكانات للنمو. إنه يقوم على أسس غير مادية إلى حد كبير ، ويتفق بالتالي مع حتمية الرصانة التي يواجهها الاقتصاد الآن ، لأسباب بيئية أساسية.

– خزان النمو الكبير المرتبط بالثقافة يستلزم استراتيجية شاملة.

بالنسبة للشركات، فإن السؤال على جميع مستويات الإنتاج هو تحديد الأذرع بشكل واضح استنادًا إلى ظواهر الثقافة، بالإضافة إلى ذلك ، إنها مسألة القدرة على إجراء تقييم موضوعي لمساهمة الشركة في إثراء التنوع الثقافي.

– يجب على السلطات العامة تكييف نظام التعليم من أجل تعزيز اكتساب المهارات التي يتطلبها الانتقال البنفسجي.

– يجب أيضًا تشجيع مراقبة وإدارة الثقافة ، عن طريق استخدام آليات الحوافز (المساعدة في تمويل الانتقال ، وتثمين الممارسات الجيدة ...).

– ينبغي على المؤسسات الدولية ، بما فيها اليونسكو ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، تطوير العمل الإحصائي بشأن الروابط بين الاقتصاد والثقافة والرفاه.

وفي هذا السياق لقد بدأ العمل على الاتجاه الى الاقتصاد البنفسجي في جميع المجلات :

– " التغذية البنفسجية" و " العمران البنفسجي" و "الرقمنة البنفسجية" ، لتحديد أدوات الانتقال البنفسجي لكل من هذه القطاعات ؛

– "الموارد البشرية " للتفكير في تنمية المهارات وخلق فرص عمل جديدة تتعلق بالاقتصاد البنفسجي ؛

– "التواصل و الاتصال البنفسجي" لتعزيز الوعي بالقضايا المتعلقة بالثقافة ؛

– «المحاسبة البنفسجية" للتفكير في كيفية تقييم تأثير العوامل الاقتصادية على البيئة الثقافية؛

– "الضريبة البنفسجية" لتقييم جميع مخططات النظام الضريبي الرامية إلى تشجيع إنتاج بصمة ثقافية إيجابية؛

– "المالية البنفسجية" لدراسة كيفية تعبئة المدخرات من أجل الانتقال البنفسجي.

التوصيات

– الانتقال الى الاقتصاد الاخضر و البنفسجي أصبح ضرورة بالنسبة لكل بلدان العالم

– على المؤسسات من اجل تأمين مواردها و التقليل من التكاليف التوجه الى الاقتصاد البنفسجي

– تفعيل مراكز التطوير و الابتكار في هذا المجال من اجل تعميم التوجه الى هذا النموذج الاقتصادي

– وضع الاطر القانونية و السياسية من طرف الحكومات لتشجيع التوجه للاقتصاد البنفسجي

– الانتقال من الاقتصاد الخطي الى الاقتصاد الدائري أي انتقال من بيع المنتج الى بيع الخدمة بالأخذ بعين الاعتبار البعد الثقافي كأساس الاقتصاد المستدام و التنمية المستدامة .

8. قائمة المراجع:

1- Institute Montaigne (2016) : the circular economy reconciling economic growth with the environment , retrieved le 19/09/2019from: http://www.institutmontaigne.org/ressources/pdfs/publications/policy-paper-circular-economy.pdf

2- إيمان أمان (2017): الإقتصاد الدائري ، توجه عالمي لتطبيق معايير الاستدامة الشاملة، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2019/10/20 على:
http://arb.majalla.com/2017/11/article55262200/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D8%AC%D9%87-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82-%D9%85%D8%B9

3- عاطف الشبراوي (2017) : الإقتصاد الدائري ... حياة جديدة لمنتجات قديمة، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2019/10/21على: http://www.ahram.org.eg/NewsQ/608758.aspx

4- Premier groupe de travail interinstitutionnel sur l'économie mauve (L'économie Mauve Un Objectif, Une Opportunité, paris 2013).

5- Des produits conçus pour ne pas durer ? Philippe Fremeaux, Alternatives Economiques, N°305 , septembre 2011 http://www.alternatives-economiques.fr/des-produits-concus-pour-ne-pasdurer_fr_art_1102_55174.html

6- L'Economie circulaire, Remi Le Moigne , DUNOD , 2014

7- شريف محمد علي أحمد(2014)،" دور الاقتصاد الاخضر في التنمية المستدامة في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتنمية، مصر ، ص98 ، ص 99

8- برنامج الامم المتحدة للبيئة(اليونيب) المشروع الاخضر العالمي الجديد، موجز السياسات،2009 .

9- الاقتصاد الدائري،(2016) رائدة العلوم العربية nature الطبعة العربية ، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم، رؤية للعربية السعودية، 2030 ، على الموقع اطلع عليه بتاريخ 21./09 /2019 على الساعة 20
https://arabicedition.nature.com/journal/2016/05/531435a/%D8%A7%D9%84%D%D9%80%D8%A7%D8%AF-_8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%84%D9%80%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D9%80%D8%B1%D9%8A

10- براون ر. ليسرت، ترجمة اجلمل أحمد أمني، اقتصاد البيئة: اقتصاد جديد لكوكب الارض، الجامعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط 2 ،القاهرة، 2012، ص 203

11- عاطف الشبراوي (2017) ، ريادة الأعمال .. والاقتصاد الدائري | مجلة رواد الأعمال على الموقع www.rowadalaamal.com/ اطلع عليه بتاريخ 21./10 /2019على الساعة 20 سا

12- احمد عبد الفتاح ناجي(2013)، التنمية المستدامة في المجتمع النامي، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، مصر

Henri SAVALL, reconstruire l'entreprise : Analyse socio-économique des condition de -13 travail, entreprise dunod, paris,1979 .

Henri SAVALL, Enrichir le travail humain : l'évaluation économique, entreprise dunod,1er edition, 1975. - 14

15 - مواقع انترنيت اطلع عليهم بتاريخ 2019/10/8 على الساعة 21 سا

- https://fr.wikipedia.org/wiki/Économie_mauve
- https://www.academia.edu/2039247/Léconomie_mauve_économie_développement_durable_et_diversité_culturelle_Sept.2012_
- https://www.lemonde.fr/idees/article/2011/05/19/l-economie-mauve-une-nouvelle-alliance-entre-culture-et-economie_1524674_3232.html
- https://fondationlitterairefleurdelys.com/2018/04/04/culture-etes-vous-dans-leconomie-mauve/
- http://www.artressources.org/etatsgeneraux/economie_mauve
- L'économie mauve, coeur d'une croissance harmonieuse et de long terme
- https://www.mediaterre.org/actu,20161109170232,1.html
- https://www.evous.fr/Premier-forum-international-de-l-Economie-mauve-a-Paris,1162245.html
- http://www.joellegarriaud.com/2011/05/leconomie-mauve-une-nouvelle-alliance-entre-culture-et-economie/

علاقة المسؤولية الاجتماعية للشركات بالاقتصاد البنفسجي وتحقيق التنمية المستدامة

The relationship of corporate social responsibility to the violet economy and achieving sustainable development

ضربان هارون[1]، عماني عبد القادر[2]

DERBANE Haroune[1], AMANI Abdelkader[2]

[1] جامعة أحمد بن أحمد وهران 2، مخبر REFEIRI، الجزائر، derbane.haroune@univ-oran2.dz

[2] جامعة أحمد بن أحمد وهران 2، الجزائر، amani.abdelkader@univ-oran2.dz

تاريخ النشر: 2020/07/28

ملخص:

إن للمسؤولية الإجتماعية للشركات دورا فاعلا في ترسيخ القيم الثقافية في الدول من خلال خدمة المجتمع والتوعية الدائمة لمختلف شرائحه، والمضي قدما لتحقيق الإقلاع الإقتصادي والتنمية المستدامة، ومن خلال هذه الورقة البحثية سنسلط الضوء على المسؤولية الإجتماعية للشركات، مع إبراز علاقتها بالاقتصاد البنفسجي والدور الذي تلعبه الثقافة عند اقحامها في الاقتصاد، واستعمالها كعامل مفتاحي للنهوض الإقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة للدولة والمجتمع.

كلمات مفتاحية: المسؤولية الإجتماعية للشركات، الإقتصاد البنفسجي، الاقتصاد المستدام، التنمية المستدامة.

تصنيفات JEL : A13، M14، Q01.

Abstract:

CSR has an active role in fixing the cultural values in the countries throughout the society service and constant awareness of its various sectors, and moving forward to achieve economic and sustainable development. By this search paper we shall highlight at the corporates social responsibility, highlighting its relationship to the violet economy and the role played by culture when integrated into the economy, and it use as a key factor for economic advancement and sustainable development of the state and society.

Keywords: Corporates Social Responsibility, Violet Economy, Sustainable Economy, Sustainable Development.

JEL Classification Codes: A13, M14, Q01.

المؤلف المرسل: ضربان هارون، **الإيميل**: mouade2010@hotmail.fr

1. مقدمة:

إن التحديات العالمية الراهنة ساهمت بشكل كبير في زيادة اهتمام الدول والشركات بمستوى وعيها وثقافتها ومسؤولياتها وأصبحت أكثر استجابة في تبني الإستراتيجيات الأخلاقية للأعمال بكل مسؤولية بصفة عامة وتطبيق ثقافتها المؤسساتية في معاملاتها مع بيئتها الخارجية من خلال تحقيق توقعات الأداء المنتظر منها بما في ذلك مسؤوليتها الإجتماعية وحماية البيئة بصفة خاصة. ومما لا شك فيه أنه بالتعليم والتوعية ستتمكن أي دولة من تغيير ثقافة مؤسساتها وأفرادها إلى ثقافة تواكب النمو والتطور العالمي، وهذا أحد الأدوار المحورية التي يسعى من خلالها لتحقيق التنمية الاقتصادية والثقافية وذلك من خلال دعم وتطور الهوية الثقافية وتهيئة المجتمع لقبول الجديد واحترام البحث والابتكار والمبادرة بالإضافة إلى ترسيخ نظام اجتماعي يحترم الحقوق ويتقيد بالواجبات ويجعل من هويته وثقافته مصدر للتميز والإنفراد. وتعتبر المسؤولية الاجتماعية للشركات والأفراد مطلبا أساسيا وحاجة اجتماعية ملحة لتحقيق التنمية المستدامة والتطور الإقتصادي في أي دولة، لأن المجتمع بأسره وأجهزته ومؤسساته كافة في حاجة ماسة إلى الشركات المسؤولة اجتماعيا، لأن ارتفاع درجة إحساس والتزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية تعد المعيار الذي نحكم بموجبه على تطور ذلك المجتمع ونموه.

إن تحقيق الاقتصاد المستدام لا يكون إلا من خلال الإستخدام الأمثل لمختلف الموارد الطبيعية والبشرية بأكثر كفاءة ونجاعة بالإضافة إلى التقليل من تبعيته لتقلبات أسعار المواد والطاقات، من خلال التركيز على مختلف الجوانب البيئية، الاجتماعية وخاصة الثقافية منها، حيث أن الإقتصاد الذي يرتكز على خصائص المجتمع والموروث الثقافي الذي يتمتع به يطلق عليه مصطلح الاقتصاد البنفسجي، وهذا الأخير صار محل اهتمام مختلف الباحثين والدارسين بالنظر للأهمية التي يكتسيها، فهو نتاج تزاوج وتناغم الثقافة مع الاقتصاد، لأنه يأخذ في طياته الطابع الانساني للعولمة ويستخدم الثقافة للتوفيق بين النهوض والإقلاع الاقتصادي والتنمية المستدامة، حيث أعتبر من النماذج الفعالة التي ترتكز على التنمية الثقافية والتي يمكن اعتمادها للخروج من الأزمات الاقتصادية، لأنه يمكن للثقافة إعادة توجيه اقتصاديات الغد، وإعطاء معنى متجدد للأنشطة الإنتاجية.

كما يعتبر موضوع علاقة المسؤولية الإجتماعية للشركات بالإقتصاد البنفسجي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، من المواضيع التي حظيت بالاهتمام الكبير من طرف الدول المتقدمة في السنوات الماضية

من خلال حملات التوعية الواسعة التي قامت بها مختلف هيأتها الرسمية وغير الرسمية من أجل حث الشركات ودفعها لتبني هذه الثقافة، من خلال التوعية وسن القوانين والتنظيمات الكفيلة بذلك.

أما في الجزائر، فإن الإقتصاد البنفسجي يعتبر أرضية خصبة من أجل البحث والتعمق وتقديم السبل الكفيلة لجعل الموروث الثقافي المتنوع والثري السائد والرصيد الاجتماعي سببا لتحقيق النهوض الإقتصادي والتخلص من اقتصاد الريع وتحقيق التنمية المستدامة.

مشكلة الدراسة:

إن اهتمام الشركات بالجوانب الاجتماعية يتعدى مسؤوليتها الاقتصادية ليشمل بيئتها التي تعيش فيها، والأطراف أصحاب المصالح من موردين، عاملين، عملاء، منافسين....إلخ، والمجتمع بصفة عامة، ومن أجل الاستمرار في أي بيئة لابد من الإندماج والغوص في المرجعية الثقافية والرصيد والموروث الثقافي والقيم السائدة في تلك البيئة، من خلال التبني والعمل على توعية الأفراد بحجم هذه المسؤولية والمساهمة الفعالة في سبيل خدمة وتطوير المجتمع كافة، ومن هذا المنطلق تبلورت فكرة وجوب تثمين المسؤولية الإجتماعية للشركات والأفراد كجزء من الثقافة السائدة في المجتمع واستعمالها من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

وعلى ضوء ما سبق ذكره يتجلى لنا طرح التساؤل التالي: **"ما هي علاقة المسؤولية الإجتماعية للشركات والأفراد بالاقتصاد البنفسجي وتحقيق التنمية المستدامة؟"**

منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة تم تقسيمها إلى المحاور الرئيسية التالية:

- الإطار ألمفاهيمي للمسؤولية الإجتماعية للشركات؛
- لإقتصاد البنفسجي والتنمية المستدامة؛
- المسؤولية الإجتماعية للشركات وعلاقتها بالإقتصاد البنفسجي وتحقيق التنمية المستدامة؛
- نتائج وتوصيات الدراسة.

أهداف الدراسة:

يسعى الباحثين من خلال هذه الورقة البحثية إلى التعرف على مختلف المفاهيم: من مسؤولية اجتماعية للشركات، لإقتصاد البنفسجي والتنمية المستدامة، مع توضيح الإطار العام لهذه المسؤولية

وعلاقتها بالتنمية الإقتصادية المستدامة والاقتصاد البنفسجي ومختلف العوامل التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية، باعتبارها جزء لا يتجزأ من التركيبة الثقافية والإجتماعية للدول والمجتمعات.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إثراء موضوعنا ببعض المفاهيم التي وردت في تراثنا النظري، وتسليط الضوء على موضوع الإقتصاد البنفسجي والتنمية المستدامة من جانب المسؤولية الاجتماعية للشركات، مع التعرف على علاقة هذه الأخيرة بالاقتصاد البنفسجي وتحقيق التنمية المستدامة التي تحوي في طياتها الإستغلال الأمثل والعقلاني للموارد مع الحفاظ عل البيئة وحقوق الأجيال القادمة من الثروات والموارد، بالإضافة إلى إبراز الدور الذي تلعبه المسؤولية الإجتماعية للشركات في تدعيم وترسيخ ثقافة المجتمع باعتبارها عنصر فعال في بناء أي اقتصاد البنفسجي وشرط من شروط تحقيق التنمية المستدامة.

2. الإطار ألمفاهيمي للمسؤولية الإجتماعية للشركات:

لقد أصبحت المسؤولية الإجتماعية تحظى باهتمام كبير من قبل منظمات الأعمال لكونها تعمل على تحسين مستوى المعيشة لأفراد المجتمع، كما وتعزز من فرص نجاحها في مجتمعها من خلال الارتقاء برفاهية ذلك المجتمع، وتؤكد إلتزام الشركات اتجاه المجتمع الذى تعمل فيه ووفائها وانتمائها للدولة من خلال القيام بدور مسئول اتجاههما من خلال كافة أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الاقتصادي، القانوني، الأخلاقي و الإنساني). (أزهري و الفكي، 2018، صفحة 02)

1.2 مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات:

يوجد عدة تعريفات للمسؤولية الاجتماعية للشركات تختلف باختلاف العلوم: علم الادارة وعلم الاقتصاد وعلم القانون وعلم الاجتماع وغيرها من العلوم وفيما يلي نستعرض بعضا منها:

– تعني المسؤولية الاجتماعية بأن يكون البعد الاجتماعي والأخلاقي إلى جانب البعد الاقتصادي وتحقيق نمو في الأرباح والعوائد هو المحدد لسلوك قطاع الأعمال من خلال التزامه الدائم بمتطلبات التنمية وتحسين نوعية ومستوى وظروف الحياة لأفراد والمجتمع. (رسلان، 2011، صفحة 04)

– عرفت **Holmes** (1985) المسؤولية الاجتماعية للشركات علا أنها " التزام على منظمات الأعمال اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة في مجموعة كبيرة من الأنشطة الإجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها ". (العامري و الغالبي، 2010، صفحة 49)

– عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة فقد عرفها بأنها "الالتزام المستمر من قبل منظمات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلى والمجتمع ككل. (أزهري و الفكي، 2018، صفحة 05)

– كما عرفتها جمعية الإداريين الأمريكية بأنها " استجابة إدارة الشركات إلى التغيير في توقعات المستهلكين والاهتمام العام بالمجتمع والاستمرار بانجاز المساهمات الفريدة للأنشطة التجارية الهادفة إلى خلق الثروة الإقتصادية. (الصيرفي، 2007، صفحة 17)

– لقد قدم الاتحاد الأوروبي مفهوما للمسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال واعتبرها على أنها "سلوك تقوم على أساسه الشركات بتضمين الاعتبارات الاجتماعية والبيئية في نشاطاتها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح بشكل طوعي". (Capron & Petit, 2011)

– في حين أن غرفة التجارة العالمية فعرفتها على أنها " جميع المحاولات التي تساهم في تطوع المؤسسات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية وبالتالي فإنها تعتمد على المبادرات الحسنة من مؤسسات القطاع الخاص دون اجراءات ملزمة قانونا ". (منظمة العمل العربية، 2018، صفحة 10)

مما سبق يتضح أن هناك عدد كبير من المفاهيم التي قدمت للمسئولية الإجتماعية وكغيرها من المفاهيم فهي تختلف باختلاف وجهات النظر في تحديد شكل هذه المسؤولية، فالبعض ينظر إليها بمثابة تذكير للشركات بمسؤولياتها وواجباتها، والبعض يراها عبارة عن التزام أخلاقى وأدب إداري يجعل من المنظمة عضوا فاعلا في الحياة الإجتماعية وحماية البيئة ويؤمن على المصالح المتبادلة التي تحكمها ضوابط أخلاقية وقانونية واقتصادية، تهدف لتحقيق التنمية المستدامة التي تضمن للشركات تعظيم أرباحها وعوائدها الاقتصادية وتمكن المجتمع من التمتع بحياة كريمة وبيئة معافاة تراعي حقوق الأفراد والجماعات في كل مناحي الحياة.

2.2 مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات:

بحسب منظمة الأمم المتحدة فإن المسؤولية الاجتماعية للشركات ترتكز على جملة من المبادئ وهي: (أزهري و الفكي، 2018، صفحة 08)

- ✓ الالتزام بتنفيذ إصدارات شهادات الإيزو الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية (ISO 26000)؛
- ✓ الالتزام بتنفيذ مدونات قواعد السلوك وحماية البيئة؛

- ✓ الالتزام باتخاذ قرارات تأخذ بالاعتبار المسؤولية الاجتماعية؛
- ✓ تصميم أنشطة المنظمات بما يتفق مع الحالة الاقتصادية والوضع الثقافي للمجتمع؛
- ✓ القيام بالمبادرات الخيرية التطوعية؛
- ✓ تنفيذ الإستراتيجيات التي تحقق الربح للمجتمع والمنظمة في آن واحد؛

كما أن نجاح قيام الشركات بدورها في المسؤولية الاجتماعية يعتمد أساسا على التزامها بثلاثة معايير أساسية وهي:

أ – الاحترام والمسؤولية: بمعنى احترام الشركة للبيئة الداخلية (العاملين)، والبيئة الخارجية (أفراد المجتمع)؛

ب – دعم المجتمع ومساندته: في مختلف القضايا التي تهمه خاصة ما تعلق بالتنمية المستدامة؛

ج – حماية البيئة: سواء من حيث الالتزام بتوافق المنتج الذي تقدمه الشركة للمجتمع مع البيئة، أو من حيث المبادرة بتقديم ما يخدم البيئة ويحسن من الظروف البيئية في المجتمع ومعالجة المشاكل البيئية المختلفة.

3.2 خصائص المسؤولية الاجتماعية للشركات:

هنالك خصائص مشتركة جمعتها عديد من التعريفات المختلفة للمسؤولية الإجتماعية وهي تشمل: (الحموري ص.، 2011، صفحة 17)

- ✓ يعتبر مبدأ المسؤولية المجتمعية للشركات عملية طوعية؛
- ✓ تكامل السياسات المجتمعية والبيئية والاقتصادية في الاعمال الإدارية اليومية للشركات؛
- ✓ تقبل الشركات للمسؤولية المجتمعية لكونها واحدة من الأنشطة الأساسية الراسخة في أنشطة المؤسسة الإدارية والإستراتيجية؛
- ✓ عملية تشاركية تقوم بها الشركات لتعظيم القدرة التشاركية بالتنمية؛
- ✓ تقوم بها مختلف الشركات بغض النظر عن طبيعة عملها.

وحسب تقرير المجلس الإقتصادي، الاجتماعي والبيئي بالمغرب فإن خصائص مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات تشير إلى: (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2016، صفحة 13)

- ✓ ثقافة مبنية على احترام المعايير الدولية في مجال حماية البيئة، واحترام حقوق الإنسان، وقواعد الحكامة، وأخلاقيات العمل، وتدبير سلسلة التوريد، والإدارة، والاستثمارات المسؤولة؛
- ✓ المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- ✓ الإنصات والحوار المفتوح والمنظم مع الأطراف المعنية؛

- ✓ إنجاز تقارير منتظمة؛
- ✓ السعي إلى التحسين المستمر، لاسيما من خلال تحديد المخاطر والتحكم فيها.

4.2 أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات:

لقد اعتمد العديد من الكتاب والباحثين الأبعاد التي جاء بها (Carroll, 1991) والتي هي:

أ- المسؤولية الاقتصادية: تمثل مسؤوليات أساسية يجب أن تضلع بها منظمات الأعمال إذ أن إنتاج السلع والخدمات ذات القيمة للمجتمع بتكلفة معقولة ونوعيات جيدة، وفي إطار هذه المسؤوليات تحقق المنظمة العوائد والأرباح الكافية بتعويض مختلفة مساهمات أصحاب رأس المال والعاملين وغيرهم. (لنسور، 2010، صفحة 17)

ب- المسؤولية القانونية: هذه مسؤوليات عادة ما تحددها الحكومات بقوانين وتشريعات وتنظيمات يجب ألا تخرقها منظمات الأعمال وأن تحترمها (كقوانين حماية البيئة، النشاطات النقابية، معايير وشروط نوعية المنتجات.. ألخ) كما تعتبر في إطار هذه المسؤوليات إتاحة فرص العمل بصورة متكافئة للجميع دون تميز بسبب الجنس أو القومية أو غيرها. (عزاوي، بوزيد، و مولاي، 2012، صفحة 09)

ج- المسؤولية الأخلاقية: يفترض على الشركات في إطار إدارة منظمات الأعمال أن تستوعب الجوانب الثقافية كالقيم والأخلاقية والسلوكية والمعتقدات في المجتمعات التي تعمل فيها وفي حقيقة الأمر فإن هذه الجوانب لم تؤطر بعد بقوانين ملزمة لكن احترامها يعد أمرا ضروريا لزيادة سمعة المنظمة في المجتمع وقبولها فعلى المنظمة أن تكون ملتزمة بعمل ما هو صحيح وعادل ونزيه في أي بيئة وجدت فيها.

د- المسؤولية الانسانية: تعتبر من المبادرات الطوعية الغير ملزمة للشركات حيث تبادر فيها بشكل إنساني وتطوعي من خلال برامج لا ترتبط بالعمل بشكل مباشر وقد تكون لعموم المجتمع أو لفئات خاصة كإنشاء مؤسسات تعليمية أو مستشفيات، تدعيم الجمعيات الخيرية ومساعدة الفئات الهشة في المجتمع وغيرها ولا تتوخى إدارة منظمات الأعمال من هذه البرامج ارتباطها المباشر بزادة الأرباح أو الحصة السوقية أو غيرها بل إيجاد مكانة داخل المجتمع. (الحموري و المعايطة، 2015، الصفحات 98-101)

5.2 أسباب تنامي الوعي بالمسؤولية الاجتماعية للشركات:

لقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن من الأسباب الرئيسية لبروز وتنامي مستوى الوعي بالمسؤولية الاجتماعية لدى الشركات كان نتيجة العديد من التحديات والتي من أهمها: (الأسرج، 2015، صفحة 11)

– **العولمة:** وتعد من أهم القوى الدافعة لتبني الشركات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث أضحت العديد من الشركات المتعددة الجنسيات (Multinational Companies (MNCs ترفع شعار المسؤولية الاجتماعية، وأصبحت تركز في حملاتها الترويجية على أنها تهتم بحقوق الإنسان، وأنها تلتزم بتوفير ظروف عمل آمنة للعاملين، وبأنها لا تسمح بتشغيل الأطفال، كما أنها تهتم بقضايا البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية.

– **تزايد الضغوط الحكومية والشعبية:** من خلال التشريعات التي تنادي بضرورة حماية المستهلك والعاملين والبيئة، الأمر الذي قد يكلف الشركات أموالا طائلة إذا ما رغبت في الالتزام بتلك التشريعات، وبخلاف ذلك قد تتعرض للمقاطعة والخروج من السوق بشكل عام.

– **الكوارث والفضائح الأخلاقية:** حيث تعرضت الكثير من المنظمات العالمية لقضايا أخلاقية، مما جعلها تتكبد أموالا طائلة كتعويضات للضحايا أو خسائر نتيجة المنتجات المعابة، كما حدث في كارثة التلوث النفطي للمياه في ساحل ألاسكا والتي تسببت فيها شركة (Exxon Valdez) النفطية، أو كما حدث في فضيحتي الرشوة في شركتي (IBM & Banco Nacion) في الأرجنتين، وفضيحة رشوة (Lockheed) في عام 1970 في أمريكا، الأمر الذي دعا السلطات الأمريكية إلى سن قانون ينظم التعامل مع قضايا الرشوة.

– **التطورات التكنولوجية المتسارعة:** والتي صاحبتها تحديات عديدة أمام منظمات الأعمال فرضت عليها ضرورة الالتزام بتطوير المنتجات، وتطوير مهارات العاملين، وضرورة الاهتمام بالتغيرات في أذواق المستهلكين وتنمية مهارات متخذي القرار. خاصة في ظل التحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد قائم على المعلومات والمعرفة، وزيادة الاهتمام برأس المال البشري بدرجة أكبر من راس المال المادي.

وبالتالي نجد أنه مع تغير بيئة العمل العالمية، فإن متطلبات النجاح والمنافسة تغيرت أيضا، إذ أصبح لزاما على الشركات أن تضاعف جهودها، وأن تسعى نحو بناء علاقات استراتيجية أكثر عمقا مع المجتمع (المستهلكين والعاملين وشركاء العمل ودعاة حماية البيئة والمجتمعات المحلية والمستثمرين)، حتى تتمكن من المنافسة والبقاء في السوق، كما أن ترسيخ هذه الثقافة يساعد الشركات على مواجهة تحديات المساهمة في النهوض الاقتصادي للدول وتحقيق التنمية المستدامة.

3. الاقتصاد البنفسجي والتنمية المستدامة:

شهدت الأدبيات المتخصصة خلال السنوات الأخيرة تصنيف **بعض فروع** الاقتصاد وفقًا لعدد من الألوان والتي تعبر عن طبيعة الاقتصاد وجوهر اختلافه مع المتغيرات التي فرضتها العولمة على الساحة الدولية، نذكر على سبيل المثال الاقتصاد الأخضر، الاقتصاد الأزرق والاقتصاد البنفسجي (ماهيناز، 2016، صفحة 01). حيث ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر والذي يعنى بتحقيق النمو، الرفاهية والتنمية المستدامة دون الإخلال بالنظام البيئي **نتيجة لتزايد الضغوط على البيئة** من خلال توفير المتطلبات المختلفة التي يحتاجها الإنتاج وخاصة في الدول الصناعية الكبرى، فتم اقتراح الاقتصاد الأخضر باعتباره رؤية مستقبلية لنظام اقتصادي جديد استجابة لأزمة البيئة المحيطة بإقتصاديات الدول (إيباك، 2016، صفحة 01). توسعت هذه الرؤية لتشمل حلولاً آخرى للأزمة الاقتصادية ومشكلات ارتفاع معدلات البطالة من خلال إبراز الوظائف الخضراء، الهدف منها هو تقديم **رؤية مستقبلية بديلــة أو مدعمة لنظام اقتصادي جديد** يُكمل الاقتصاد الأخضر ويتصدى للتحديات المتعددة، وهو ما يكمن فيما يسمى بالإقتصاد البنفسجي أو الأرجواني، حيث يأتي اللون البنفسجي في معناه الرمزي فقط والذي تتبناه الحركة النسوية في كل دول العالم (إيباك، 2016، صفحة 02).

يشير هذا الفرع من الاقتصاد إلى دراسة الثقافة ودورها في الاقتصاد، وذلك من خلال **جعل البعد الثقافي والتنوع البشري لتقدير السلع والخدمات رهاناً جديداً للتنمية المستدامة.**

1.3 من اقتصاد الثقافة إلى الاقتصاد البنفسجي:

بقي التحليل الاقتصادي للسلع الثقافية بصفة عامة لمدة طويلة خارج حدود التحليل الاقتصادي، ذلك لصعوبة تحديد قيمة السلع الثقافية منذ عهد "آدم سميث" أين قال: «يستحيل تقييم السلع الثقافية» وهو ما دعمه "**ألفريد مارشال**" في عام 1891 بقوله: "من المستحيل تقييم الأشياء (Les objets) مثل اللوحات الفنية أو العملات المعدنية النادرة نظرًا لأنها فريدة من نوعها (Benhamou, 2008, p. 01)، **وهو الأمر الذي أخرج الثقافة من دائرة الاقتصاد** وجعل الاقتصاديين المعاصرين يهملون هذا الجانب من الاقتصاد. لكن في العقود الأخيرة، ظهر عدد من الاقتصاديين أبدو اهتمامهم بمساهمة الفنون والثقافة في ثروة المجتمعات على غرار "كينيث بولدينغ" Boulding Kenneth "جون كينيث جيلبرت" John Gilbert Kenneth، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين الثقافة والاقتصاد عن طريق قياس مساهمة الفنون والفنانين والصناعات الثقافية في تنمية ما يسمى اقتصاد الثقافة (Jacinthe, 2012,

(p. 02 في حين يعود تأسيس اقتصاد الثقافة كفرع خاص بالأساس إلى أعمال "ويليام بومول" William Bommol سنة 1977 و أعمال "قاري بيكر " Becker Gary عن "السلع التثقيفية" بالإضافة إلى أعمال "ألان بيكوك "Beacock Alain" عن مدرسة الخيارات الاجتماعية" (عويسي، 2014، صفحة 317). أما على المستوى العمل المؤسساتي، فإنه أول جريدة عنت بهذا الفرع هي جريدة "اقتصاد الثقافة" والتي أُنشأت خصيصاً لهذا الغرض عام 1977، لكنها لم تلقى اهتماماً من طرف الاقتصاديين إلاَّ عام 1994 عند ظهور مجلة أدبية من طرف "دافيد تروسبي" David Throsby تحت عنوان "مجلة اقتصاد الثقافة" (عويسي، 2014، صفحة 318).

الأهمية المتصاعدة للجانب الثقافي في المجتمع المعاصر كانت سبباً رئيسياً في نشأة الاقتصاد البنفسجي، حيث يعود السبق في الترويج لهذا الاقتصاد للجمعية الفرنسية "ديفرسيوم" Diversum، كان هذا خلال المنتدى الدولي الأول للاقتصاد البنفسجي، الذي نظمته الجمعية في باريس في 11 أكتوبر 2011، تحت رعاية اليونسكو، البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية، والتي **روجت** عن طريق أمينها العام **"جيروم غوادين"** لمشروع طموح مبني على مجموعة من الأسئلة قصد معرفة جدوى الاقتصاد البنفسجي (le monde, 2011)، تمثلت هذه الأسئلة فيما يلي: (Diversum, 2019)

- ✓ هل الاقتصاد البنفسجي مجرد مشروع طموح أم نموذج قابل للتحقيق؟
- ✓ هل يمكن أن يبرر الاقتصاد البنفسجي مكانة الثقافة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية؟
- ✓ هل يمكننا حقاً تعزيز النمو الاقتصادي من خلال التنمية الثقافية؟
- ✓ كيف يمكن أخذ البعد الأخلاقي في التحليل الاقتصادي بعين الاعتبار؟

تبلورت هذه الفكرة وتوسعت إلى أن أصبحت موضوع كثير من المنتديات والمؤتمرات الدولية والتي عُقدت تحت رعاية أكبر المؤسسات العالمية كاليونسكو والمفوضية الأوروبية، ولعل أهمها:

- المنتدى الدولي الأول للاقتصاد البنفسجي، (**باريس**، 11 أكتوبر 2011) تحت موضوع: " الاقتصاد البنفسجي، هدف و فرصة"؛
- المنتدى الدولي الثاني للاقتصاد البنفسجي، (**أبو ظبي**، 09 ديسمبر 2013) تحت موضوع: " فرص النمو الاقتصادي والثقافي في العالم"؛
- المنتدى الإفريقي الأول للاقتصاد البنفسجي، (**مراكش** في 5 نوفمبر 2016) تحت موضوع: "التهديدات المناخية والاستجابات الثقافية".

2.3 ماهية الاقتصاد البنفسجي:

لقد اختلفت المفاهيم التي قدمت للاقتصاد البنفسجي وذلك راجع لحداثته كفرع من فروع للاقتصاد، إلى أنه من الناحية التطبيقية، يتفق المختصين في هذا المجال على أن هذا الفرع يهتم أساساً بدراسة الجانب الثقافي من الاقتصاد، حيث تعد الثقافة كمفهوم (أي إنتاج السلع والخدمات الثقافية) نواة صلبة للاقتصاد البنفسجي أو الأرجواني. مع الإشارة أن، الاقتصاد البنفسجي أوسع من اقتصاد الثقافة كونه يستند على البعد الثقافي لكل السلع والخدمات مهما كان القطاع التي تنتمي إليه بما فيها السلع والخدمات الثقافية (مجال تطبيق اقتصاد الثقافة)، وهو الأمر الذي يعطي الطابع الشمولي للاقتصاد البنفسجي.

إن أول ما تم طرحه كمحاولة لتعريف الاقتصاد البنفسجي هو طرح جمعية "ديفرسيوم"، عن طريق أمينها العام **"جيروم غوادين"** Jérôme Gouadaine، حيث أشار أنه: "هو تلك الاقتصاد الذي يتكيف مع التنوع البشري في العولمة ويستند إلى البعد الثقافي لتقدير السلع والخدمات" (Diversum, 2019). هذا التعريف يشير أن الاقتصاد الأرجواني مبني على عنصرين أساسين هما: البعد الأخلاقي والبصمة الثقافية:

– **البعد الأخلاقي لمفهوم الاقتصاد الأرجواني**: والذي تم تحديده كواحد من أسس نمو اقتصادي جديد قائم على الثقافة، يقول فيه "رينيه فيلمور" René Villemure[1]، "عندما نتحدث عن الأخلاق في الاقتصاد الأرجواني، من المهم أن تعرف أن الأخلاق هي مسألة ثقافية سواء تعلق الأمر بمنظمة أو بمجتمع أو بحركة أو بشعب". ويقول أيضاً أنه "يجب أن تستند إلى قيم مشتركة يجب أن تكون واضحة وعملية ومشتركة؛ يجب أن تضيء هذه القيم وتجنب تغطية ما يجب القيام به بما يمكن قوله " (Jacinthe, 2012, p. 06)

– **البصمة الثقافية في الاقتصاد الأرجواني**: الفكرة من وراء حساب البصمة الثقافية كمؤشر للنظر في الجوانب الثقافية هي قياس الضغط الذي تمارسه الثقافة على الاقتصاد، حيث أن البصمة الثقافية تشير إلى مساهمة أي شركة أو مجتمع أو منظمة أو إدارة عامة في المجال الثقافي (Jacinthe, 2012, p. 07).

فهي تمثل مجموعة من العوامل الخارجية المتعلقة بالإنتاج أو الاستهلاك التي تم إنشاؤها في البيئة الثقافية، فهي أصلاً بيئة مصغرة يعمل فيها الأعوان الاقتصاديون ويتركون بصمة ثقافية مقابل ذلك

1- René Villemure : est un éthicien québécois qui fait le propagandiste du concept d'économie mauve en Amérique du Nord.

(Diversum, 2019). مع العلم أن الاقتصاد البنفسجي أو الأرجواني يستعير مفهوم "البصمة البيئية" من المجال البيئي، لتطبيقه على المجال الثقافي.

في حين نشرت أوّل مجموعة عمل مشترك بين المؤسسات حول الاقتصاد البنفسجي[2]، والمنعقد في باريس بتاريخ 11جوان 2013، تقريراً مفصلاً يشمل مجموعة من الاستنتاجات تصب في مجملها على تأكيد مدى تأثير البعد الثقافي على الاقتصاد بكامل جوانبه مع انعكاس ذلك على العمل والتدريب (Serge, 2018, p. 01).

كما ميز هذا التقرير أيضاً بين الأعمال البنفسجية والمهن البنفسجية (Professions et fonctions mauvifiantes)، حيث ترتبط الأعمال البنفسجية مباشرة ومن حيث الغاية بالمحيط الثقافي (مثل مخطط المدينة وتطورها) أما المهن البنفسجية فهي تلك المهن التي تتكيف مع الثقافة كالوظائف المتعلقة بالتسويق والاتصال. من بين الأمثلة التي تمت اقترحها في هذا التقرير على أنها مهن أرجوانية (Serge, 2018, p. 08)، نذكر:

- **المعلمون، الأساتذة والباحثون في العلوم الإنسانية والاجتماعية:** من خلال تنوير المجتمع وتثقيفهم وفقاً للتحولات المعاصرة وخاصة ظاهرة الثقافة والفنون؛
- **المختصون في التهيئة العمرانية:** من خلال الأخذ بعين الاعتبار التطلعات المختلفة للمجموعات البشرية، واحترام الأشكال التي تعودوا عليها، وإعادة تفسيرها وتحديثها؛
- **المختصون في المهن السياحية:** من خلال تقييم الثقافات المحلية وخصائصها وهندستها المعمارية وعروضها.

3.3 علاقة الاقتصاد البنفسجي بالتنمية المستدامة:

ظهر مصطلح "التنمية المستدامة" لأول مرة في منشور أصدره الاتحاد الدولي من أجل حماية البيئة 1980، لكن تداوله على نطاق واسع لم يحصل إلا بعد أن أُعِيد استخدامه في تقرير "مستقبلنا المشترك" المعروف باسم "تقرير برونتلاند"، والذي صدر عام 1987 عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة. وقد عرّف التقرير التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تستجيب لحاجيات الحاضر دون أن تُعرِّض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

[2] - لجنة العمل المشترك بين المؤسسات حول الاقتصاد البنفسجي ضمت مجموعة من الخبراء التابعين لكل من: اليونسكو، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، المنظمة الدولية للفرنكوفونية، بعض الوزارات الفرنسية، الشركات الكبرى والمنظمات المدنية.

للتنمية المستدامة **أبعاد مختلفة**، فهي لا ترتكز علي الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضا جوانب إقتصادية، اجتماعية وثقافية فهي **متداخلة ومتشابكة** فيما بينها تعمل في **إطار تفاعلي متكامل** (أنظر الشكل رقم 01)، حيث أن كل جانب منها يكرس مبدأ من مبادئ التنمية المستدامة حيث تتمثل أبعاد التنمية المستدامة في الأبعاد الأساسية التالية: (Santos & Snehlata, 2018, p. 48)

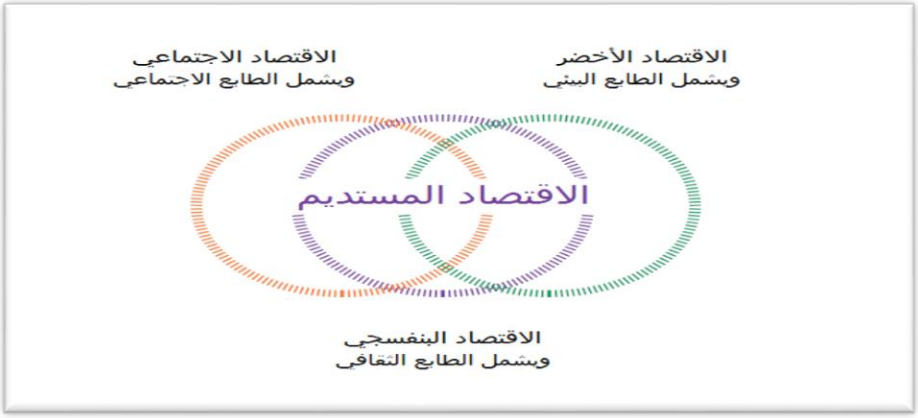
– **الاقتصاد الأخضر**: هو ذلك الجزء من الاقتصاد الذي يرتكز على الطابع و **البعد البيئي** للتنمية المستدامة؛

– **الاقتصاد الاجتماعي**: هو ذلك الجزء من الاقتصاد الذي يرتكز على **البعد الاجتماعي** للتنمية المستدامة؛

– **الاقتصاد البنفسجي**: هو ذلك الجزء من الاقتصاد الذي يساهم في التنمية المستدامة من خلال تعزيز الإمكانات الثقافية للسلع والخدمات وفقاً **لبعدها الثقافي**.

من خلال هذه الأبعاد الثلاثة، تبرز أهمية الاقتصاد البنفسجي ببعده الثقافي كعنصر هام للتنمية المستدامة، وهو ما تم التأكيد عليه في المنتديات العالمية المشار إليها سابقاً.

الشكل رقم 01: القطاعات الثلاثة للاقتصاد المستديم



Source: (Santos & Snehlata, 2018, p. 48)

حيث تتجلى العلاقة بين الاقتصاد البنفسجي والتنمية المستدامة، في أن أصحاب الاقتصاد الأرجواني يراهنون على **التفاعل الديناميكي بين الثقافة والاقتصاد** من خلال الترويج لفكرة أن "أي اقتصاد يجب أن يدمج المكونات الثقافية في عملياته وإنتاجاته وطريقة تنظيمه من خلال ترك بصمتها".

ويراهنون أيضاً على أنه مع احتمال إثراء التنوع الثقافي فإنه يمكن أن **يمنح لنا القدرة على جعل العولمة ذو طبيعة إنسانية بحتة** وتخلق لنا نمواً جديداً مبنياً على أسس أخلاقية ومستدامة وثقافية.
(Jacinthe, 2012, p. 06)

4. علاقة المسؤولية الإجتماعية بالإقتصاد البنفسجي وتحقيق التنمية المستدامة:

تعتبر المسؤولية الاجتماعية من أهم الواجبات الواقعة على عاتق الشركات، وتتجسد من خلال إلتزامها المستمر في تطوير وتحسين المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي والضمان الاجتماعي لأفراد المجتمع من خلال توفير الخدمات المتنوعة التي تتعلق بالنواحي الصحية والبيئية، ومراعاة حقوق الإنسان وخاصة حقوق العاملين، وتطوير المجتمع المحلي، والمشاركة في إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والبيئية من أجل تحقيق مستويات مقبولة من الرفاهية وتجسيد فكرة الشركات المواطنة التي تبني المجتمع المستديم.

1.4 علاقة المسؤولية الإجتماعية بالثقافة:

تعد الثقافة عاملا هاما في تصنيف المجتمعات والأمم، وتمييز بعضها من بعض، وذلك بالنظر لما تحمله مضمونات الثقافة من خصائص ودلالات ذات أبعاد فردية واجتماعية، وإنسانية أيضا، هناك الكثير من التعريفات التي وضحت مفهوم الثقافة ولعل من أقدمها وأكثرها شمولا هو تعريف **إدوارد تايلور** حيث عرف الثقافة بأنها "ذلك المفهوم الكلي الذي يشمل المعرفة والعقائد والفن والأخلاق والقانون، والعادات والقدرات التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضوا في المجتمع (القريشي، 2011).

في حين أن ثقافة الشركة أو ما يعرف بالثقافة التنظيمية التي تستمد منها المسؤولية الاجتماعية للشركة فهي "مزيج من القيم والاعتقادات والافتراضات والمعاني والتوقعات التي يشترك فيها أفراد منظمة أو جماعة أو وحدة معينة، ويستخدمونها في توجيه سلوكهم وحل المشكلات"، وهذه العناصر في مجموعها تمثل الإطار المرجعي للمنظمة وتمثل روح المنظمة وجانبها الخفي (Probst & al, 2000, p. 207).

حيث تنظر الشركات في تأثير عملياتها في المجتمع وتؤكد مبادئها وقيمها في أساليبها وعملياتها الداخلية وفي تفاعلها مع قطاعات أخرى من خلال المسؤولية الاجتماعية وهي بذلك تتجاوز المفهوم السطحي الدعائي للعمل الخيري لتصبح جزءاً من ثقافة المنظمة. (شريفي و حاجي، 2012، صفحة 07).

إن المسؤولية الاجتماعية للشركات ومن خلال طابعها الطوعي والإرادي يجعلها جزء من ثقافة الشركة التي تعتبر عنصر مكون للثقافة السائدة في بيئة نشاطها وهذى ما ينفي كونها التزاما قانونيا أو تعاقديا، وهذا الالتزام الطوعي له قيمة معنوية تعود بالفائدة على المنظمة خلال مدة زمنية معينة.

2.4 علاقة المسؤولية الإجتماعية كثقافة بالإقتصاد البنفسجي:

لقد راهن العديد من الكتاب والباحثين على أن اقحام الثقافة في الإقتصاد أمر ضروري للحد من تداعيات العولمة وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وهذا ما عرف بالاقتصاد البنفسجي. إن ما لاشك فيه أن الاقتصاد هو عصب التنمية وعمودها الرئيسي، وفي المقابل فإنه من الصعب، ولاسيما في الوقت الراهن، الحديث عن الثقافة بعيدا عن مشروع التنمية (الاقتصاد)، فقدر الاقتصاد البنفسجي هو تقليص الفجوة الموجودة بين الإقتصاد والثقافة من خلال تثمين البعد الثقافي للسلع والخدمات وتوجيهها لخدمة التنمية، ولكي يكون للثقافة معنى، حري بها أن تقود رقي الإنسان، ونتيجة لتقاطع تلك العلاقة يكون لقاء الثقافة بالاقتصاد، أو العكس، لقاء تكامليا بالفعل، وقلما تنشأ بين الطرفين بؤر للاختلاف أو الخلاف. فلا يمكن للثقافة، في مفهوماتها الجديدة، أن تزدهر، وتحقق طموحاتها وتطلعاتها، وتواكب عصرها، وتواجه تحدياته، وتنخرط في غواياته، في ظل وجود اقتصاد ضعيف أو مشلول (الحارثي، 2018، صفحة 11).

كما خلص أغلب الباحثين إلى أن العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية كثقافة بالاقتصاد هي علاقة تكاملية تتجسد من خلال الإقتصاد البنفسجي الذي يعترف في طياته بالمسؤولية الاجتماعية للشركات كجزء من الثقافة السائدة في صيغها المختلفة وتمضي في العموم نحو الإيجابية، فالاقتصاد أدى، ويؤدي، إلى دعم خطوات تحسين المنتج من أجل خدمة المستهلك، والثقافة في مجالاتها وتجلياتها تفتقت عن فرص حثيثة من الثراء أسهمت في توسيع آفاق التفكير والوعي بالمستقبل (الحارثي، 2018، صفحة 11).

3.4 دور المسؤولية الإجتماعية للشركات في تحقيق التنمية المستدامة:

إن العمل في محيط مضطرب اجتماعيا يعتبر تهديدا لعمل الشركة وتواجدها، في حين أن النسيج الاجتماعي المتماسك يحسن من أدائها ويفيد المجتمع والبيئة. كما أن العائد على الإستثمار بالنسبة للشركات المسئولة اجتماعيا هو إثراء وتحسين لنوعية الموارد الموجودة في المحيط والتي قد تحتاج إليها الشركة. ومن أجل ذلك كله من المهم أن تعبر عن التزامها اتجاه المجتمع من خلال توفير مناصب الشغل، تكوين العاملين، تحسين الخدمة للزبائن، الاندماج في الخدمات التطوعية وحملات التوعية، احترام حقوق الانسان وحماية البيئة. وهذه نفسها هي المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة (بطاهر و عرقوب، 2018، صفحة 142).

يؤدي الالتزام بالمسؤولية البيئية إلى تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل إدامة مهماتها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية وتعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المنظمات بأهمية

المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية، والمساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعًا مما يعزز فرص تحقيق التنمية وإدامتها. (الغالبي، العامري، و طاهر، 2006، صفحة 52)

5. تحليل نتائج الدراسة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة البحث والتنقيب عن العلاقة الموجودة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات مع الاقتصاد البنفسجي وتحقيق التنمية المستدامة وخلصنا إلى النتائج التالية:

- ✓ تزايد اهتمام المنظمات والهيئات الدولية بثقافة المسؤولية الاجتماعية مما حفز الشركات على تبني هذا المفهوم فى معظم البلدان وأصبح لها دور رائد وأساسي في تحقيق التنمية المستدامة للدول والمجتمعات؛
- ✓ قيام الشركات بأدوار اجتماعية يحقق العديد من الفوائد للمجتمعات والشركات تتجلى من خلال تقديم سلع ومنتجات صحية للمجتمع والمحافظة على بيئة نظيفة خالية من التلوث وزيادة ولاء الموظفين وتمتع الشركة بالمصداقية وخلق علاقات جيدة مع المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح؛
- ✓ المسؤولية الإجتماعية للشركات تنبع من الثقافة التنظيمية السائدة بها والتي تعبر عن القيم والمعتقدات التي يتحلى بها جميع عمال وموظفي الشركة، وتعتبر جزء من المكونات الثقافية السائدة في المجتمع وهي من مقومات الاقتصاد البنفسجي؛
- ✓ المسؤولية الاجتماعية للشركات تتداخل وتتشابك مع الاقتصاد الاجتماعي أو التضامني الذي يرتكز على تحقيق الغايات الاجتماعية والمجتمعية من تنمية مستدامة، تشغيل، التجارة العادلة، محاربة الفقر والتهميش...الخ، من خلال بعدها الاجتماعي، ومع الاقتصاد البيئي أو الأخضر الذي يرتكز على حماية البيئة من التلوث، بالتعقل وانتهاج السياسات البيئية البديلة لمعالجة تلوث الهواء ونوعية المياه، والمواد السامة، والنفايات..ألخ، من خلال بعدها البيئي، ومع الاقتصاد البنفسجي من خلال اعتبارها كجزء من الثقافة، وهذه هي الاسس الثلاثة للتنمية المستدامة.

6. خاتمة:

إن المسؤولية الاجتماعية هي جزء ومدعم أساسي للاقتصاد البنفسجي وهي تساهم في التنمية المستدامة لأنها تحمل في أبعادها جميع المقومات التي تتطلبها التنمية المستدامة. فإذا كان ظهور الاقتصاد البنفسجي كمفهوم حديث في الاقتصاد يعطي الجانب الانساني للعولمة ويرتكز على البعد الثقافي من أجل تحقيق تنمية مستدامة، فإن المسؤولية الاجتماعية أيضا تعطي الاولوية الانسانية والطابع الإجتماعي لمفهوم

العولمة مع الحفاظ على بقائها وديمومة نشاطها. وعليه فإن مفهوم الاقتصاد البنفسجي ومفهوم المسؤولية الاجتماعية يقودان إلى نفس الفكرة ويسيران في نفس الاتجاه على المستويين الكلي والجزئي وهو تحقيق التنمية المستدامة. وعلى الكتاب والباحثين المساهمة في البحث والإثراء أكثر، من أجل تحديد مفاهيم أكثر دقة ووضوح فيما يتعلق بهذه المواضيع الحديثة التي تحتاج إلى الكثير من التدقيق والتمحيص من أجل الاستفادة منها وتفعيلها خاصة في الدول التي هي في طور النمو والتي من بينها الجزائر.

7. قائمة المراجع:

- أزهري، الطيب والفكي أحمد. (2018). *الشراكة والمسؤولية المجتمعية للمؤسسات المالية الماهية والمجالات والتطور التأريخى*. المؤتمر العالمي للشراكة والمسؤولية المجتمعية للمؤسسات والمصارف الإسلامية. دولة قطر.
- الحارثي، فهد العرابي. (2018). *الثقافة والاقتصاد ...التكامل والاختلاف والتنمية المتبادلة*. العدد 11. مجلة الرأي.
- الحموري، صالح سليم. (2011). *البرنامج التدريبي المتقدم في تأهيل متخصصين في مجال المسؤولية المجتمعية للمؤسسات*. ترجمة الاستشارات الإعلامية. دبي.
- الحموري، صالح سليم و المعايطة، رولا. (2011). *المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (من الألف الى الياء)*. الطبعة الأولى. دار كنوز المعرفة. الأردن.
- الصيرفي، محمد. (2007). *المسؤولية الاجتماعية للإدارة. الطبعة الأولى. دار الوفاء للطباعة والنشر*. الإسكندرية، مصر.
- العامري، صالح مهدي محسن و الغالبي، طاهر محسن. (2010). *المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال*. الطبعة الثالثة. دار وائل للنشر. الأردن.
- الغالبي، منصور؛ العامري، صالح مهدي محسن؛ طاهر، محسن. (2006). *المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال*. دار وائل للنشر والتوزيع. الأردن.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي .(2016). *المسؤولية المجتمعية للمنظمات: آليات الانتقال نحو تنمية مستدامة*. مطبعة سيباما. المغرب.
- بطاهر، بختة و عرقوب، وعلي. (2018). *دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين التنمية المستدامة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة ميدانية لمؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم ومؤسسة سونلغاز وحدة مستغانم*. مجلة دفاتر بوادكس. العدد رقم 09. جامعة مسنغانم. الجزائر. 134-154.
- رسلان، خضور. (2011). *المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال. ندوة الثلاثاء الإقتصادي الرابع والعشرين للتنمية الاقتصادية والإجتماعية في سورية*. 26 جانفي 2011، جمعية العلوم الاقتصادية. سورية.

- شريفي، مسعودة و حاجي، كريمة. (2012). *المسؤولية الاجتماعية والثقافة التنظيمية في منظمات الأعمال المعاصرة*. الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية. 14و15 فيفري. جامعة بشار، الجزائر.

- عزاوي، عمر؛ بوزيد، سايح؛ مولاي، لخضر عبد الرزاق. (2012). *دوافع تبني منظمات الأعمال أبعاد المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية كمعيار لقياس الأداء الاجتماعي*. الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية. 14و15 فيفري. جامعة بشار، الجزائر.

- لنسور، رابعة سالما. (2010). *أثر تبني أنماط المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية، دراسة ميدانية في المصارف التجارية العامة في الأردن*. جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا. كلية الأعمال. الأردن.

- منظمة العمل العربية. (2018). *المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص*. تقرير مؤتمر العمل العربي في دورته العادية (45). مصر.

- Benhamou, F. (2008). *L'économie de la culture.* Edition collection. Paris, France.

- Jacinthe, G. (2012). L'économie mauve: économie, développement durable et diversité culturelle. *Rapport N° 12* , pp. Paris, France.

- Probst, G. J., & al. (2000). *Organisation et management.* Les éditions d'organisation. Paris, France:

- Santos, K. T., & Snehlata, J. (2018). Purple Economy: Component of a Sustainable Economy in India. *Journal of Business and Management (IOSR-JBM)*, 47-50.

- الأسرج، حسين عبد المطلب. (2015). *المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر بين الواقع والمأمول*. تاريخ الإطلاع: 2019/06/13، على الموقع:
https://www.researchgate.net/publication/275022499_almswwlyt_alajtmayt_llshrkat_fy_msr_byn_alwaq_walmamwl

- القريشي، غني ناصر حسين. (2011). *مفهوم الثقافة وخصائصها*. تاريخ الإطلاع: 2019/06/17، على الموقع:
http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=8&depid=3&lcid=11333

- إيباك، كراكان. (2016). *الاقتصاد الأرجواني: دعوة لنظام اقتصادي جديد يتجاوز الأخضر*. تاريخ الإطلاع: 2019/06/13، على الموقع:
https://cssh.northeastern.edu/internationalaffairs/event/the-purple-economy-a-call-for-a-new-sustainable-economic-order-beyond-the-green/

- عويسي، أمين. (2014). *النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، العلاقة والإفرازات*. تاريخ الإطلاع: 2019/06/12، على الموقع: file:///C:/Users/BROWN/AppData/Local/Temp/-.pdf

- ماهيناز، الباز. (2016). *الإقتصاد كما لم تراه من قبل*. تاريخ الإطلاع: 2019/06/12، على الموقع: https://www.sasapost.com/opinion/the-economyas-not-seen-before/2/

- Capron, m., & Petit, p. (2011). *jornals opene*. Consulté le 06 15, 2019, sur https://journals.openedition.org/regulation/9142

-Diversum. (2019). *l'économie mauve: un objectif, une opportunitéé, qu'est-ce que l'économie mauve.* Consulté le 06 15, 2019, sur https://www.diversum.net

- Le Monde. (2011, 05 19). *L'économie mauve, une nouvelle alliance entre culture et économie*. Consulté le 06 15, 2019, sur m idées: http://www.lemonde.fr/idees/article/2011/05/19/l-economie-mauve-une-nouvelle-alliance-entre-culture-et-economie_1524674_3232.html

الاقتصاد البنفسجي والتنوع الثقافي
-إشارة خاصة لحالة الجزائر-

The purple economy and cultural diversity
-a special reference to the case of Algeria-

وعيل ميلود[1]، طهيري آسيا[2]

[1] أستاذ محاضر "أ"، جامعة البويرة، الجزائر، m.ouail@univ-bouira.dz

[2] طالبة دكتوراه، جامعة البويرة، الجزائر ، a.tahiri@univ-bouira.dz

تاريخ النشر: 2020/07/28

ملخص:

من خلال هذه الورقة البحثية حاولنا التطرق إلى الاقتصاد البنفسجي كمفهوم حديث في علم الاقتصاد، بحيث ركزنا على المداخل و الركائز الحديثة التي يقوم عليها، كما احتوت الدراسة على مختلف المفاهيم الأساسية للتنوع الثقافي ودور المنظمات العالمية من خلال وضع معايير تهدف إلى الحفاظ على التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات وتعزيزهما، وقد جاء في الورقة البحثية تحليل مؤشرات التنوع الثقافي عبر العالم بالاعتماد على مؤشر جوزيف غرينبرغ لتصنيف البلدان من ناحية التنوع الثقافي ومكانة الجزائر في هذا التصنيف، وكذا كيفية تعزيز التنوع الثقافي الذي يلعب دورا ايجابيا في المجتمعات.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد البنفسجي؛ التنوع الثقافي؛ مؤشر غرينبرغ.

تصنيف JEL : A13؛ D71؛ H55.

Abstract:

Trough this research paper we have tried to deal with the purple economy and cultural diversity in theory, So that we focused on the different concepts of the purple economy, the pillars upon which it is based, and the cultural footprint, The study also contained various basic concepts of cultural diversity and the role of international organizations in setting standards aimed at preserving and promoting cultural diversity and

المؤلف المرسل: طهيري آسيا، **الايميل**: a.tahiri@univ-bouira.dz

intercultural dialogue. The research document mentioned the analysis of indicators of cultural diversity in the world, based on the Joseph Greenberg index of the classification of countries in terms of cultural diversity and the position of Algeria in this classification, as well that of promoting cultural diversity, which plays a positive role in societies..
Keywords: purple economy; cultural diversity; Greenberg index.
Jel Classification Codes: A13; D71; H55.

1. مقدمة:

لقد ظهرت في الآونة الأخيرة مفاهيم وأدوات جديدة في الاقتصاد بسبب التطورات الحاصلة في هذا الأخير، فقد ظهر الاقتصاد البنفسجي كمفهوم تنموي حديث يركز على زيادة الاعتبار وتثمين العائد الثقافي للسلع والخدمات، فالبعد الثقافي هو عبارة عن بصمة ثقافية للاقتصاد البنفسجي، والتي تمثل جميع المساهمات سواء كانت ايجابية أو سلبية الناتجة من إبداعات الأفراد أو المؤسسات في البيئة الثقافية.

إن التنوع الثقافي شبيه بقوس قزح في تعدد ألوانه التي هي أساس جماله، فالاختلاف يشكل فسيفساء الوطن، وهو تراث مشترك للإنسانية ويعتبر صونه ضرورة ملموسة لا يمكن فصله عن احترام كرامة الإنسان.

تعد البلدان الأكثر تنوعا ثقافيا هي البلدان التي لديها اختلافات عرقية التي تعكس السمات الجسدية والروحية للمجتمعات، أو التقاليد والتعاريف الاجتماعية من بينها الجزائر، مما يحتم عليها الاهتمام بهذا الجانب أكثر فأكثر للحاق بركب التنمية المستدامة.

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي الإضافات العلمية الحديثة لمفهوم الاقتصاد البنفسجي باعتباره امتدادا جديدا لمفهوم التنمية، وما هو واقع هذا المفهوم في الجزائر من خلال مدخل التنوع الثقافي؟

فرضيات البحث: قبل البحث في هذه الدراسة نبني مجموعة من الفرضيات وهي:

- الاقتصاد البنفسجي مفهوم تنموي حديث.
- الدول المتقدمة هي الدول الأكثر تنوعا ثقافيا.
- يمكن للدول النامية والمتنوعة ثقافيا استغلال هذا الأخير وتحقيق تنمية مستدامة؛

- الجزائر تتمتع بتنوع ثقافي ايجابي.

أهداف البحث"

يكمن الهدف من هذا البحث في كونه يساعد في الوصول إلى مفهوم واضح للاقتصاد البنفسجي وكذا التنوع الثقافي والدور الذي يمتلكه هذا الأخير في تعزيز التنمية المستدامة.

منهجية البحث:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري، وهو يقوم بتوضيح المفاهيم المتناولة في الموضوع، كما اعتمدت على الأسلوب التحليلي للتنوع الثقافي في دول العالم.

2. الإطار النظري للاقتصاد البنفسجي

إن الاقتصاد المستديم يبنى على ثلاثة محاور من بينها الاقتصاد البنفسجي، وهذا الأخير يسهم في التنمية المستدامة من خلال تركيزه على البعد الثقافي، فهو يعتبر تحالف بين الاقتصاد والثقافة، كما انه يقدم نموذجا اقتصاديا قائم على الربعة ركائز، تتيح الفرص المتساوية بين الرجل والمرأة وحق الرعاية التي هي على عاتق الدولة، فالاقتصاد البنفسجي يفترض دمج البصمة الثقافية التي هي تأثير مجموعة أو فرد على البيئة الثقافية، أي أن هذا الأخير علامة على الاقتصاد البنفسجي.

1.2 الاقتصاد البنفسجي:

1.1.2 نشأة الاقتصاد البنفسجي:

ظهر المصطلح لأول مرة في فرنسا في 19 مايو 2011، بمبادرة من جمعية Diversum، في بيان تم نشره على لوموند الفرنسية le monde، في اليوم السابق لليوم العالمي للتنوع الثقافي للحوار والتنمية.

عقد المنتدى الدولي الأول للاقتصاد الأرجواني (البنفسجي) الذي نظمته Diversum، في وقت لاحق في باريس في الفترة من 11إلى 13أكتوبر2011، تحت رعاية اليونسكو والبرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية، في عام 2012 اقترحت Diversum واليونسكو إنشاء أول مجموعة عمل، تتألف من المنظمات الدولية والشركات والمؤسسات الاقتصادية والحكومات المحلية والوزارات الفرنسية، كانت

الأهداف الأولية لهذه الهيئة هي التوصل إلى تعريف أفضل للاقتصاد البنفسجي ووضع خريطة أولية لأنواع المهن المعنية، تضمن عمله أيضا دراسة التكامل بين الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر والاقتصاد الاجتماعي، والنظر في المعايير الممكنة لمحاولة قياس ما أصبح يعرف باسم "البصمة الثقافية"، أي تأثير المجموعات والأفراد على البيئة الثقافية.(UNESCO, 2013)

2.1.2 التعريف:

يشير الاقتصاد الأرجواني إلى دراسة الثقافة في الاقتصاد، إنه يشير إلى الاقتصاد الذي يتكيف مع التنوع البشري في العولمة والذي يستخدم البعد الثقافي لتقييم السلع والخدمات كجزء من الاقتصاد المستدام، بما في ذلك البصمة الثقافية، يعد الاقتصاد الأرجواني أحد أعمدة الانتقال إلى الحاضر والمستقبل الذي لا يعد كميا فقط، (Diversum, 2017) حيث يأتي اللون البنفسجي من معناه الرمزي مثل اللون الذي تتبناه الحركات النسوة في بعض البلدان حول العالم. يشير الاقتصاد البنفسجي إلى نظام اقتصادي منظم حول استدامة رعاية العمل من خلال إعادة توزيع تكاليف الرعاية في طريقة عمل النظام.

يتضح أن الاقتصاد البنفسجي يهتم بالجوانب الثقافية في الاقتصاد، وهي تحدد الاقتصاد الذي يتكيف مع التنوع البشري في العولمة ويعتمد على البعد الثقافي لإعطاء قيمة للسلع والخدمات.

2.2 الركائز الأربعة للاقتصاد البنفسجي:

ستكون نقطة الانطلاق للاقتصاد البنفسجي من خلال استناده على التخطيط والإرشاد للفلسفة الاقتصادية، الذي يعترف أولا وقبل كل شيء بالحصول على الرعاية كحق أساسي من حقوق الإنسان وبالتالي فهو التزام من جانب الدولة تماما على سبيل المثال (الحصول على التعليم والوصول إلى الخدمات الصحية)، على هذا النحو يقف الاقتصاد البنفسجي على أربعة أعمدة:

- بنية تحتية للرعاية الاجتماعية الشاملة؛
- تنظيم سوق العمل لتحقيق التوازن بين العمل والحياة مع حوافز إنسانية متساوية؛
- بنية تحتية للرعاية المادية والاجتماعية سليمة من الناحية البيئية لتلبية احتياجات المجتمعات الريفية من الرعاية؛

- تنظيم بيئة الاقتصاد الكلي للطبيعة كأهداف أساسية.

الجدول 1: الركائز الأربعة للاقتصاد البنفسجي

الركائز الأربعة للاقتصاد البنفسجي			
البنية التحتية للعناية الشاملة خدمات رعاية اجتماعية ميسورة التكلفة ومعقولة التكلفة وذات جودة عالية للأطفال والمسنين والمعوقين والمرضى إعادة توزيع أعمال الرعاية من العمل المنزلي غير مدفوع الأجر	تنظيم سوق العمل لتحقيق التوازن بين العمل والحياة و الحوافز المتساوية بين الجنسين إجازة الأبوة والأمومة وتنظيم المساواة بين الجنسين في التوظيف والأجر والترقية	علم البيئة والبنية التحتية الفيزيائية للإغاثة في المجتمعات الريفية في المناطق ذات الدخل المنخفض الاستثمارات الخضراء والبنفسجية في المناطق الريفية	تمكين البيئة الاقتصادية الكلية إيجاد فرص عمل لائقة ونمو مستدام وشامل كأهداف أساسية لسياسة الاقتصاد الكلي

المصدر: (**Ilkkaracan, 2016**)

تشكل الركائز الثلاث الأولى آليات تعالج بشكل مباشر تدابير إعادة التوزيع لتحقيق التوازن بين عبء الرعاية بين المجالين العام والخاص وبين الرجال والنساء في المجال الخاص. يستلزم الركن الرابع تمكين بيئة اقتصادية كلية من أجل التشغيل الفعال للثلاثة الأولى.

1.2.2 الركن الأول: بنية تحتية للرعاية الاجتماعية الشاملة.

يعني هذا الركن أن جميع الأسر لديها خدمات رعاية جيدة للأطفال والمسنين والمعوقين والمرضى بشكل مستقل عن قدرتهم على الدفع، (**Ilkkaracan, 2016**) وهذا يستلزم إستراتيجية ناجعة في قطاعات خدمات الرعاية الاجتماعية التي تحسن رأس المال البشري وتزيل عدم المساواة بين الأطفال مثل البرامج التنمية والتعليم، الأمر الذي يتطلب تخصيص إنفاق لها وهذا التمويل يشكل تحديا بالنسبة للاقتصاديات منخفضة الدخل، فقد أجريت عدة دراسات حول الرعاية الاجتماعية استخلصت أن

الإنفاق على هذا الأخير يساهم في التخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية من خلال خلق وظائف "أرجوانية"، فله القدرة على توفير كم هائل من العمالية فهو عبارة عن"محرك النمو الجديد" للاقتصاد.

2.2.2 الركن الثاني: تنظيم سوق العمل لتحقيق التوازن بين العمل والحياة مع حوافز متساوية بين الجنسين.

الركن الثاني يكمل الركيزة الأولى في بناء بنية تحتية شاملة لرعاية المساواة في الاقتصاد من خلال التدخلات التنظيمية لسوق العمل التالية:

- الحقوق القانونية لإجازة رعاية مدفوعة الأجر وغير مدفوعة الأجر لرعاية الطفل، وكذلك رعاية أخرى تابعة لها مع استحقاقات وحوافز متساوية لكل من الرجل والمرأة؛
- تنظيم ساعات العمل في سوق العمل ضمن معايير العمل اللائق التي تتيح التوازن بين العمل والحياة الأسرية؛
- تنظيم سوق العمل للقضاء على الممارسات التمييزية، والأهم من ذلك المساواة في الأجر مقابل العمل المتساوي القيمة. (Ilkkaracan, 2018)

يتمثل الهدف المشترك لهذه السياسات التنظيمية لسوق العمل في التحول من بنية الأسرة من معيل ذكر واحد، أو نموذج ربة منزل نحو نموذج مزدوج العائل، هذا الأخير يخفف عبء الرعاية غير مدفوع الأجر على المرأة وفي نفس الوقت يتيح لها المشاركة في العمل المدفوع الأجر، ونفس الأمر بطريقة عكسية بالنسبة للرجل.

3.2.2 الركن الثالث: بنية تحتية مادية سليمة وموفرة للوقت لتلبية الاحتياجات الخاصة للمجتمعات الريفية ذات الدخل المنخفض.

يستلزم وضع سياسات عامة لتلبية الاحتياجات الخاصة للمجتمعات الريفية حيث تنطوي أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر (ومعظمها من النساء) على مجموعة أكبر من الأنشطة الإنتاجية التي تعتمد على توافر الموارد الطبيعية، تعيش أغلبية سكان العالم في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا بشكل أساسي في اقتصاديات الكفاف الريفي القائمة في الغالب على الزراعة على نطاق صغير، حيث

توجد غالبية النساء في حالة العمال الأسري بدون أجر، تختلف الظروف التي يواجهونها فيما يتعلق بأداء عمل الرعاية عن سكان الحضر في الاقتصاديات ذات الدخل المتوسط أو المرتفع، (Ilkkaracan, 2016, p. 13) وتشكل الأنشطة مثل جمع الحطب وحمل المياه والعناية بإنتاج الأغذية وتجهيزها جزءا لا يتجزأ وشاقا من عبء الرعاية، والمدى يختلف أيضا حسب نوع الأسرة (غنية، فقيرة)، فالنساء في الأسر الفقيرة يقضون فترات طويلة في هذه المهن لجمع قوت يومهم، وبالتالي فإن الحاجة إلى بناء بنية تحتية فعالة للرعاية في هذه المجتمعات أكثر أهمية من توفير خدمات الرعاية العامة، فإن الاستثمارات في البنية التحتية المادية ربما تكون أكثر أهمية للمجتمعات الريفية.

4.2.2 الركن الرابع: سياسة الاقتصاد الكلي من أجل الطبيعة ورعايتها كأهداف أساسية.

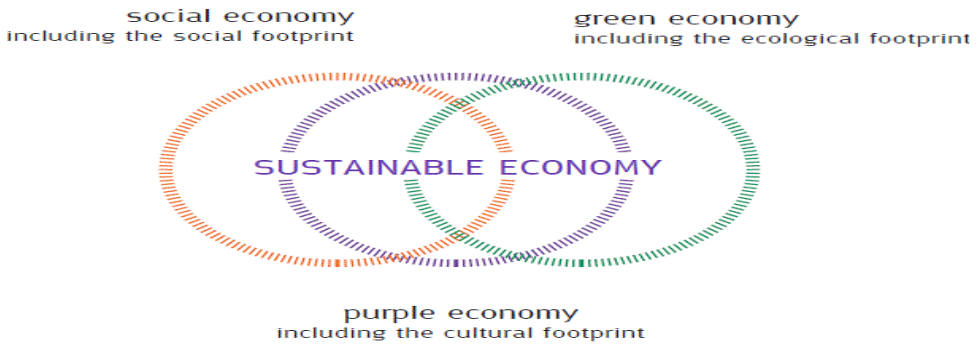
تؤدي الاستثمارات العامة في قطاع خدمات الرعاية الاجتماعية إلى إيجاد حل جزئي لفرص العمل على الأقل. ستؤدي زيادة الاستثمارات العامة في قطاع خدمات الرعاية الاجتماعية إلى تقليل عبء الرعاية غير المدفوعة للنساء وتوليد فرص عمل جديدة في نفس الوقت، يقر الاقتصاد الأخضر بأن رفاهيتنا تعتمد بشدة على الموارد الطبيعية للأرض، وبالتالي يجب علينا إنشاء نظام اقتصادي يحترم سلامة النظم الإيكولوجية، الاقتصاد البنفسجي من ناحية أخرى يعترف بأننا نعتمد على رعاية العمل كعنصر لا غنى عنه في رفاهية الإنسان، وبالتالي يجب علينا إنشاء نظام اقتصادي يعترف باقتصاد الرعاية، وتمكينه من العمل بطريقة مستدامة ومساواة بين الجنسين، (Ilkkaracan, 2018, p. 4) وهذا من أجل تحقيق التدابير التي تمت مناقشتها أعلاه لتحقيق أهدافها المقصودة، يجب دعمها من خلال بيئة تمكين الاقتصاد الكلي، أي بمعنى أن النهج السائد التقليدي لسياسة الاقتصاد الكلي سوف يحتاج إلى التحرر من تحيزاته بين الجنسين.

3.2 البصمة الثقافية (علامة على الاقتصاد البنفسجي):

إن العلاقة الديناميكية والصحية بين الاقتصاد والثقافة تشجع على رؤية الثقافة كحقل للفرصة والمسؤولية. إلى جانب الاقتصاد الأخضر (الذي يشمل البصمة البيئية) والاقتصاد الاجتماعي (الذي

يشمل البصمة الاجتماعية)، والاقتصاد البنفسجي مع وجودها الثقافي، يشكل الركن الثالث من النقل المتنامي وراء النمو الكمي البحت.

الشكل (01):المكونات الثلاثة للاقتصاد المستدام



المصدر: (UNESCO, 2018)

1.3.2 تعريف البصمة الثقافية:

تم تعريف "البصمة الثقافية"في يونيو 2013، بمبادرة من مجموعة من الخبراء من اليونسكو، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمنظمة الدولية للفرانكفونية، والوزارات الفرنسية، والعديد من الشركات والمجتمع المدني، وقد شرحوا ذلك على أنه "كل العوامل الخارجية، الإيجابية والسلبية على السواء، الناتجة عن تصرفات الوكلاء". (UNESCO, 2013, p. 10)

تمثل البصمة الثقافية جميع المساهمات، أي التأثيرات أو العوامل الخارجية الإيجابية أو السلبية، الناتجة عن البيئة الثقافية، كما يذكر الفيلسوف François Jullien أن جميع الجهات الفاعلة لديها إمكانية تفعيل (أي استكشاف واستخدام) الموارد الثقافية المتاحة، وفي الوقت نفسه تقع على عاتقهم مسؤولية تقديم مساهمة إيجابية في هذا الجو الإبداعي، وهذا يعني أنه يجب على المجموعات والأفراد تحديد المتطلبات لأنفسهم، والمشاركة بناء على شخصياتهم الخاصة، والمشاركة الثقافية والاستثمار فيها، لذلك يجب ألا تكون الشركات والمجموعات والأفراد سلبية، بل على العكس من ذلك.

يقول المهندس المعماري والمخطط الحضري Dominique Perrault "ما هو ثقافي مرتبط بالتاريخ والجغرافيا، ويقع في زمان ومكان معين"، (Diversum, 2017, p. 36) على وجه الخصوص "سيكون المبنى ثقافيا لأنه سيكون له بعد رمزي أو تمثيلي للمجتمع، قصة في لحظة معينة"، يتضح أن مفهوم البصمة الثقافية هو مسؤولية الشركات والمجمعات والأفراد لتقديم إسهاماتهم في هذا المجال، وبهذه الطريقة توفر العديد من الفرص لأنها تفتح باب الابتكار والنمو.

3. مدخل عام للتنوع الثقافي:

التنوع الثقافي محرك جديد للاقتصاد، فالتنوع الثقافي يشير إلى وجود ثقافات مختلفة تحترم اختلافات بعضها البعض، ففي سنة 2001 أعلنت منظمة اليونسكو في الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي أن يوم 21 ماي من كل سنة هو يوما عالميا للتنوع الثقافي للحوار والتنمية، إن لهذه الاختلافات مردود إيجابي على المجتمع والبلد، كما أن هناك اختلافات بين الأفراد لا تزال قائمة إلى يومنا هذا، ورغم أن التنوع الثقافي يواجه العديد من المخاوف، فهناك العديد من المنظمات الدولية التي تعمل على حماية المجتمعات والثقافات المهددة.

1.3 التنوع الثقافي:

يمثل التنوع الثقافي مصدر للتبادل والتجديد والإبداع، وهو ضروري للجنس البشري ضرورة التنوع البيولوجي بالنسبة للكائنات الحية، وبهذا المعنى فإن التنوع الثقافي هو التراث المشترك للإنسانية، وينبغي الاعتراف به والتأكيد عليه لصالح أجيال الحاضر والمستقبل،(UNESCO, 2001) كما تستخدم عبارة "التنوع الثقافي" أيضا في بعض الأحيان لتعني تنوع المجتمعات أو الثقافات البشرية في منطقة معينة أو في كل العالم، بمعنى اختلاف الثقافات مع احترامها لبعضها البعض، ولا يتجلى التنوع الثقافي فقط من خلال تنوع أساليب التعبير عن التراث للبشرية وإثرائه ونقل بواسطة أشكال التعبير الثقافي المتنوعة، بل يتجلى أيضا من خلال تنوع أشكال التعبير الفني وإنتاجها ونشرها وتوزيعها والتمتع بها، أيا كانت الوسائل التكنولوجية المستخدمة في ذلك، (UNESCO, 2005) فالاختلافات الثقافية الأكثر وضوحا الموجودة بين الناس هي اللغة واللباس والتقاليد بدون التغاضي عن الاختلاف في المعتقد الديني الذي يعتبر

من التنوع الثقافي، كما يعتبر هذا الأخير مشابها للتنوع البيولوجي الذي يعتقد أنه أساسي لبقاء الحياة على الأرض على المدى الطويل، يمكن القول إن التنوع الثقافي قد يكون ضروريا لبقاء الإنسانية على المدى الطويل.

2.3 إيجابيات وسلبيات التنوع الثقافي:

للتنوع الثقافي وتعدد الثقافات عبر العالم ايجابيات وبعض السلبيات تتمثل في مليلي:

1.2.3 إيجابيات التنوع الثقافي:

- التعرف على الثقافات الأخرى في المجتمع وفي الدول الأخرى: عاداتها، تقاليد وقيم؛
- الاعتراف بشرعية الثقافات الأخر في المجتمع بأنها مركب وجزء لا يتجزأ من المجتمع؛
- الاحترام المتبادل بين الثقافات وتطور النقد الذاتي وتحقيق الذات للفرد والثقافة في المجتمع؛
- إعطاء فرصة جديدة تضمن وتحقق الحريات والمساواة بين الثقافات المختلفة في المجتمع مثل سن القوانين لحماية هذا التنوع واحترامه.

2.2.3 سلبيات التنوع الثقافي:

- يمكن أن يؤدي لتفكيك المجتمع و وحدته والنسيج الاجتماعي بداخله فيصبح المجتمع كالفسيفساء لأن لكل ثقافة عاداتها وتقاليدها ونمط حياتها؛
- يمكن أن يؤدي إلى عدم استقرار اجتماعي وفوضى اجتماعية بأنه لا يوجد قوانين موحدة لكل الثقافات بسبب الاختلاف في القيم والعادات فلا توجد ثقافة صحيحة؛
- قد تساعد في انغلاق الثقافة على نفسها وتكوين إطار خاص بها بعيدا عن الإطار المشترك وهو الدولة فينتج عدة دول في دولة واحدة وهذا يؤدي إلى تفكيك الإطار المشترك؛
- قد يؤدي لصراع عنيف بين الثقافات عند المحاولة لخلق قوانين موحدة ودستور موحد للدولة والسيادة فيها وربما ينهي الأمر بحرب أهلية. (بكاي، 2016)

يتضح مما سبق أن ايجابيات التنوع الثقافي تخلق روح التحفيز لدا أفراد المجتمع للابتكار والإبداع وتقبل ثقافة الطرف الأخر لاكتشاف والاطلاع على حضارات المجتمع وهذا ما يخلق منه الأخذ والعطاء

بتقبل الطرف الأخر، لكن إذا نضرنا لسلبيات التنوع الثقافي قد تبدو مخيفة إلى حد ما، فهي تشير إلى الخلاف و التنافر بين الثقافات والفكرة هي أنه في المجتمعات الأكثر تجزئا، تفرض المجموعة قيودا على الحرية السياسية لفرض السيطرة على المجموعات الأخرى، ففي المجتمعات الأكثر تجانسا، من السهل الحكم بشكل أكثر ديمقراطية لأن النزاعات أقل حدة.

3.3 المحافظة على التنوع الثقافي:

هناك العديد من المنظمات والاتفاقيات الدولية التي تعمل على حماية المجمعات والثقافات المهددة، نذكر منها ما يلي:

1.3.3 الإعلان العالمي لليونسكو حول التنوع الثقافي:

يعتبر الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي هو إعلان اعتمده المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في دورته الحادية والثلاثين في 2 نوفمبر 2001، يتكون هذا الإعلان من 12 مادة، تنص المادة 1 أن التنوع الثقافي مصدر للتبادل والابتكار والإبداع، يعد التنوع الثقافي ضروريا للبشرية بقدر ما يكون التنوع البيولوجي من أجل الطبيعة، تصف المادة 4 أن التنوع الثقافي قد لا ينتهك حقوق الإنسان التي يكفلها القانون الدولي، تؤكد المادة 5 الحقوق اللغوية كحقوق ثقافية وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان، تؤكد المادة 6 حرية التعبير والتعددية الإعلامية وتعدد اللغات، وتحدد المادة 12 دور اليونسكو، يعد هذا الإعلان صكا قانونيا يعترف بالتنوع الثقافي باعتباره "تراثا مشتركا للإنسانية" ويعتبر صونه ضرورة ملموسة وأخلاقية لا يمكن فصلها عن احترام كرامة الإنسان.(UNESCO, 2018)

من أجل التنوع الثقافي ينبغي الحرص على تمكين كل الثقافات من التعبير عن نفسها والتعريف بنفسها، ذلك أن حرية التعبير والتعددية وسائل الإعلام، والتعددية اللغوية، والمساواة في فرص الوصول إلى أشكال التعبير الفني والمعارف العلمية والتكنولوجية، بما في ذلك المعارف في صورتها الرقمية وإتاحة الفرص لجميع الثقافات في أن تكون حاضرة في وسائل التعبير والنشر، لأنه و مع ظهور العولمة، يشهد التنوع الثقافي تراجع أمر لا مفر منه لأن تبادل المعلومات غالبا ما يعزز التجانس،

و لهذا تم وضع خطوط أساسية لخطة العمل من أجل تنفيذ هذه الاتفاقية تتعهد فيه الدول الأعضاء باتخاذ التدابير المناسبة لنشر إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي على نطاق واسع والتشجيع على تطبيقه الفعلي، وذلك عن طريق التعاون على تحقيق جملة من الأهداف نذكر من بينها الأتي:

- تعميق النقاش الدولي بشأن المسائل المتعلقة بالتنوع الثقافي، ولاسيما بعلاقاته بالتنمية وتأثيره في رسم السياسات على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء ومواصلة التفكير بصفة خاصة في إمكانية إعداد وثيقة قانونية دولية بشأن التنوع الثقافي؛
- تشجيع التنوع اللغوي –مع احترام اللغة الأصلية– على جميع مستويات التعليم، حيثما أمكن ذلك، والحث على تعلم عدة لغات منذ الطفولة المبكرة؛
- تضمين العملية التعليمية، كلما كان ذلك مناسبا، نهوجا تعليمية تقليدية، بغية الحافظة على الأساليب المناسبة ثقافيا لإيصال المعارف ونقلها، وتأمين الانتفاع الأمثل بهذه الأساليب؛
- تأمين حماية حقوق المؤلفين والحقوق المرتبطة بها، وذلك من أجل تنمية القدرات الإبداعية المعاصرة وتعويض العمل الإبداعي على نحو منصف، مع حماية الحق العام في الانتفاع بالثقافة طبقا للمادة 27 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛
- الاعتراف بالدور الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص في تعزيز التنوع الثقافي، وتشجيع هذا الدور، والعمل لهذا الغرض على تهيئة مجالات للحوار بين القطاع العام والقطاع الخاص. (UNESCO, 2001)

2.3.3 الاتحاد الدولي للتحالفات من أجل التنوع الثقافي:

زاد انتشار الاتفاقات التجارية التي تشجع التحرير المطلق للأسواق بشكل كبير من تهديد الصناعات الثقافية في البلدان التي ترغب في الاحتفاظ بحقها في إنقاذ السياسات الثقافية، قد تتعرض هذه الدول للتهميش و هي غير قادرة على الحفاظ على مكانتها، ففي سنة 1989تم ممارسة ضغوط متزايدة على البلدان للتنازل عن حقها في إنقاذ السياسات الثقافية، ووضع جميع جوانب القطاع الثقافي على الطاولة عند التفاوض على اتفاقات التجارة الدولية.

فمن مخرجات هذه الاحتكارات والضغطات تم إنشاء التحالف الكندي للتنوع الثقافي في 2 نوفمبر 1999 والاتحاد الدولي للتحالفات من أجل التنوع الثقافي (IFCCD) بهدف مكافحة الاتفاقيات التجارية، وهذا التحالف يمثل صوت المهنيين الثقافيين في جميع أنحاء العالم، عدد الأعضاء المؤسسين للاتحاد أكثر من 40 تحالفا وطنيا للتنوع الثقافي تمثل أكثر من 600 منظمة مهنية ثقافية، بحيث تمثلت مهمتها في:

- دعم المصادقة على اتفاقية اليونسكو لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي؛
- ضمان مشاركة المجتمع المدني بنشاط في تنفيذ الاتفاقية؛
- تتبع وتقييم تنفيذ الاتفاقية؛
- ضمان امتناع الدول والحكومات عن تقديم أي التزامات تحريرية فيما يتعلق بتبادل السلع والخدمات في جميع القطاعات الثقافية؛
- تشجيع تبادل المعلومات والحوار حول أفضل الممارسات في مجال السياسات الثقافية؛
- تشجيع ودعم إنشاء تحالفات وطنية جديدة للتنوع الثقافي في جميع مناطق العالم؛
- الترويج للاتفاقية لعامة الناس والمهنيين الثقافيين وفي وسائل الإعلام من خلال تنظيم حملات دولية؛
- توزيع أحدث المعلومات عن التنوع الثقافي والمفاوضات التجارية؛
- دعم التحالفات الوطنية عند الطلب، في حملات التوعية الوطنية فيما يتعلق بقضايا محددة متوافقة مع الأهداف الأساسية للاتحاد.(UNESDOC, 2012)

3.3.3 الصندوق الدولي للتنوع الثقافي:

اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، تنشئ صندوق دولي للتنوع الثقافي يتمثل الصندوق في صندوق لأموال الودائع وفقا للنظام المالي لليونسكو،(UNESCO, 2005, p. 10) يهدف إلى دعم المشروعات المتوافقة مع أهداف الاتفاقية وتعزيز مشاريع بناء القدرات والمساهمة في التأثيرات المستمرة في المجال الثقافي، يستهدف الصندوق المشروعات التي تهدف إلى:

- المساعدة في تنفيذ السياسات الثقافية في البلدان النامية؛
- تمكين الصناعات الثقافية من بناء قدرات الإنتاج والتوزيع؛
- تشجيع تبادل المعلومات والخبرات وتدريب المهنيين الثقافيين ونقل التكنولوجيا والدراية الفنية؛
- تشجيع التبادلات بين البلدان؛
- المساعدة في تعزيز البنية التحتية المؤسسية والإبداعية.(UNESDOC, 2012, p. 9)

4. التنوع الثقافي في العالم ومكانة الجزائر فيه

إن تفاوت البلدان من ناحية التنوع الثقافي، راجع إلى اختلاف الثقافات في البلد نفسه، ففي البلد الواحد قد تجد تعدد الثقافات مثل اللغة والتقاليد وغيرها وحتى تعدد الأطياف الدينية، لذلك وجب احترام ثقافة الأخر والعمل على نشر الثقافات للنهوض بقطاع التنوع الثقافي إلى المراتب الأولى في المؤشرات المعمول بها في التنوع الثقافي.

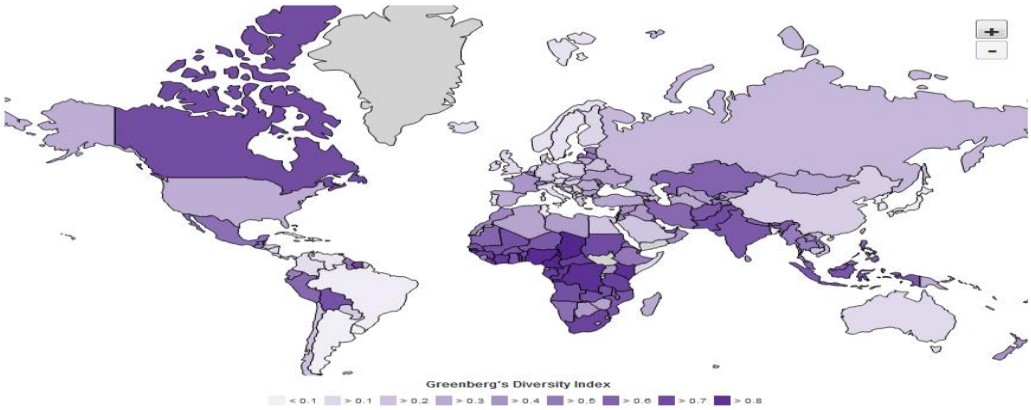
1.4 التنوع الثقافي عبر العالم:

إن تحديد البلدان الأكثر تنوعا ثقافيا يمثل تحديا، فهناك مجموعة متنوعة من العوامل التي تسهم في التنوع، وهذا هو السبب في عدم وجود قائمة واحدة و شاملة، ومع ذلك هناك عدد قليل من القوائم التي تستخدم عادة لقياس التنوع الثقافي للبلدان في جميع أنحاء البلاد لتحديد ما هي الأكثر تنوعا، (World population review, 2019) توجد عدة قوائم تقوم بتصنيف البلدان من البلد الأكثر تنوعا ثقافيا إلى البلد الأقل تنوعا ثقافيا نذكر من بينها:

- مؤشر جيمس فيرون، أستاذ بجامعة ستانفورد، تقوم هذه القائمة على منح درجة أعلى للدول التي تتحدث لغتين أو أكثر من اللغات غير ذات الصلة، بينما تشير النتيجة الأقل إلى أن معظم أو كل الأمة يتحدثون نفس اللغة؛
- مؤشر البرتو اليسينا، اقتصادي سياسي، تنظر هذه القائمة في عوامل تتجاوز اللغات، مثل الدين والعرق؛

- مؤشر جوزيف غرينبرغ، اشتهر بعمله في مجال التصنيف اللغوي الجيني للغات، هذا المؤشر يعطي احتمال شخصين تم اختيارهم عشوائيا من أي بدل واحد يتحدثان اللغة نفسها.

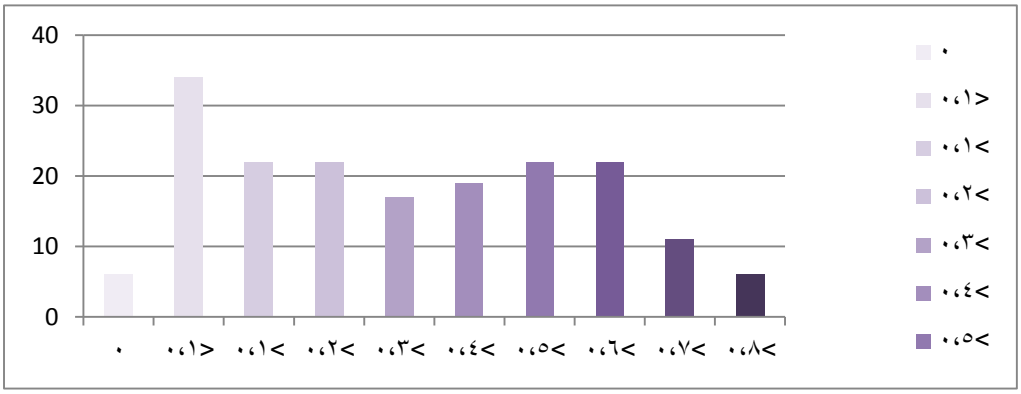
الشكل (02): صورة لخريطة العالم توضح التنوع الثقافي في جميع أنحاء العالم



المصدر: (World population review, 2019)

تستند هذه الخريطة المتنوعة الثقافات في العالم على مؤشر غرينبرغ الذي يعطي احتمال شخصين تم اختيارهم عشوائيا يتحدثان نفس اللغة في كل بلد لـ 181 دولة.

الشكل (03): تمثيل بالأعمدة البيانية لعدد الدول المتنوعة ثقافيا



المصدر: من إعداد الباحثين .

يتضح من خلال الخارطة والتمثيل البياني أنه كلما زادت درجة غمقان اللون البنفسجي كلما كان التنوع الثقافي أكثر والعكس صحيح، بحيث وحسب التمثيل البياني فإن القيم الأصغر تشير إلى التنوع الأقل والقيم الأكبر إلى التنوع الأكبر ففي القيم التي تساوي 0 توجد 6 دول، أما في العمود ذو القيمة الأقل من 1 يضم 34 دولة، العمود ذو القيمة الأكبر من 1 يضم 22 دولة، العمود ذو القيمة الأكبر من 2 يضم أيضا 22 دولة، العمود ذو القيمة الأكبر من 3 يضم 17 دولة، العمود ذو القيمة الأكبر من 4 يضم 19 دولة، العمود ذو القيمة الأكبر من 5 يضم 22 دولة، العمود ذو القيمة الأكبر من 6 يضم أيضا 22 دولة، العمود ذو القيمة الأكبر من 7 يضم 11 دولة، العمود ذو القيمة الأكبر من 8 يضم 6 دول.

ومنه يظهر جليا أن البلدان الأفريقية هي الأكثر تنوعا، وحسب مؤشر غرينبرغ تصدرت قارة أفريقيا عن باقي القارات باحتوائها أغلب البلدان المتنوعة ثقافيا، حيث كانت الدول الأولى كلها افريقية ويعود ذلك إلى الإرث الاستعماري الذي خلفه وتعدد الطوائف والأعراق واللغات، أولها تشاد بمعدل 0.8514، وذلك راجع إلى وجود أكثر من 200 مجموعة عرقية ولغوية بها، تعد تشاد متعددة الديانات حيث يمارس الإسلام بها 51.8٪ ، ويمارس 43.8٪ شكلا من أشكال المسيحية، بينما 4.4٪ المتبقية هم ملحدون أو يمارسون شيئا آخر، داخل المجتمع الإسلامي، 58٪ من السنة، و 11٪ من الشيعة، و 4٪ من الأحمدية، و 23٪ من غير الطوائف، من بين المسيحيين، 54 ٪ من البروتستانت و 46 ٪ من الكاثوليك.

كما أن كندا احتلت المرتبة 19 بعد 18 دولة أفريقية، تشتهر كندا بنظامها العالمي للرعاية الصحية، و كما هو معرف أن كندا هي من أكبر الدول المستوردة لرأس المال البشري، تستقطب كل سنة عدد هائل من المهاجرين، اللغات الرسمية في كندا هي الإنجليزية والفرنسية، كما أفاد الكنديين في عام 2016 أن اللغة الأم الأخرى هي اللغة الصينية لأكثر من مليون شخص، وهذا على غرار 11 لغة للسكان الأصليين، تشمل كندا على مجموعة واسعة من الديانات والمعتقدات، بما في ذلك الإسلام، المسيحية، واليهودية والبوذية والهندوسية والسيخية، ويبدو أن البلدان الأكثر ثراء تكون أكثر تجانسا. بعد

كندا تليها مباشرة قطر في المرتبة 20 بمعدل 0.6868، حسب ما نقلته عنها هيئة الإذاعة البريطانية "دولة بناها المهاجرون" ويتجلى ذلك في الإحصائيات التالية 88.4% سكان غير قطريين و11.6% فقط هم سكان قطريين، الديانة الغالبة بها هي الديانة الإسلامية تليها المسيحية والهندوسية وأقلية من البوذية والعقائد اليهودية وأديان أخرى، اللغة الرسمية في دولة قطر عي العربية، لكن اللغة الإنجليزية سائدة الاستخدام كلغة ثانية.

كما أن وحسب مؤشر غرينبرغ فإن كوريا الشمالية تحتل المرتبة الأضعف في التنوع الثقافي بمعدل 0.002، ويعود السبب إلى تنوع عرقي ضئيل للغاية ويمكن القول أنها أكثر لبلدان تجانسا على وجه الأرض، أما في ما يخص الديانات فالبلد رسميا أمة ملحدة، لكن يوجد بها القليل جدا من الديانة الشامانية الكورية، الشيونوية والبوذية والمسيحية.

2.4 مكانة الجزائر في التصنيف العالمي للتنوع الثقافي:

إن الجزائر وحسب مؤشر غرينبرغ احتلت المرتبة 96 عالميا من أصل 181 دولة بمعدل 0.3175، وذلك راجع إلى أن الجزائر كان يسكنها عدة أشخاص من عصور ما قبل التاريخ، بما في ذلك ثقافة بحر قزوين، وقد حكمت العديد من الإمبراطوريات والسلالات خلال تاريخها، مثل الرومان والبيزنطيين والعثمانيين الأتراك، يعيش حوالي 96000 لاجئ وطالب لجوء في الجزائر، معظمهم من الصحراء الغربية، كما يوجد حوالي 35000 عامل مهاجر صيني وما يصل إلى 165000 صحراوي من الصحراء الغربية في مخيمات اللاجئين، يعيش ما بين 600000 إلى 2 مليون تركي جزائري في الجزائر، ويعرفون اليوم باسم (kouloughlis)، 97٪ من سكان الجزائر مسلمون، ثاني أكثر الديانات الشعبية هي المسيحية مع عدد هزيل يصل إلى 285000 متابع، تعد ثاني أكبر دولة ناطقة بالفرنسية في العالم من حيث عدد المتحدثين، ما يقدر بنحو 11 مليون جزائري يقرءون ويكتبون باللغة الفرنسية، فهي تستخدم على نطاق واسع كالمجالات الثقافية والإعلام والتعليم في الجامعات وذلك راجع إلى خلفية الاستعمار الفرنسي، (World population review, 2019) فاللغة الرسمية هي العربية والأمازيغية كما توجد بها العديد من

اللهجات المختلفة مثل اللهجة الترقية والشاوية، الحسانية والبلبالية، ويعود تعدد اللهجات إلى تعدد المقاطعات التي يبلغ عددها 58 مقاطعة.

فلتعزيز التنوع الثقافي في الجزائر وجب تفعيل الحوار بين الحضارات والثقافات، والاهتمام بالتظاهرات الثقافية التي لها دور فعال في تصدير الثقافات الجزائرية إلى الخارج مثل التظاهرات التي احتضنتها الجزائر في العديد من المرات، (الجزائر العاصمة عاصمة للثقافة العربية سنة 2007)، وكذا (قسنطينة سنة 2015)، و(تلمسان عاصمة للثقافة الإسلامية سنة 2011)، فمن خلال هذه التظاهرات تعرض الجزائر موروثها الثقافي والحضاري أمام مختلف البلدان والوفود المشاركة في التظاهرة، كما قال عبد المجيد بن زاف "إن هذه اللقاءات كانت بمثابة مواعيد للتعرف والتعريف بثقافة الآخر ونقل التجارب المختلفة، بالإضافة إلى فتح مجال الإنتاج المشترك وتسويق المنتوج الأدبي والفكري وهو لم يكن ليتحقق لولا هذه التظاهرات الدولية التي فتحت الباب واسعا أمام المبدعين الجزائريين لمضاعفة العمل اعتمادا على تجارب الدول المتقدمة التي تملك تقاليد طويلة في المجال الثقافي"، (الشعب، 2013) فهذه التظاهرات تفتح أفاق واسعة أمام الجزائريين المبدعين والهواة الذين يفتقرون للتجربة والدعم اللازم، وكما قال الدكتور صالح بلعيد في اليوم الدراسي الذي نظمه المجلس الأعلى للغة العربية بالمكتبة الوطنية حول "اليوم العالمي للتنوع الثقافي من أجل الحوار والتنمية"، أشار إلى أن "هذه السنة ولأول مرة بدأنا تطبيق هذا الشعار خصوصا وأن الجزائر معروفة بتنوعها في لهجاتها ولغاتها وفي أفكارها وطبوعها، وكل هذا التنوع هو جمالي ويعمل على انسجام جمعي ولا يعني بتاتا الخلاف بقدر الاختلاف، والاختلاف سنة حميدة كرسها ديننا الحنيف"، (الإذاعة، 2017) وتنشيط الجانب السياحي لبعث الروح في المناطق الأثرية، فالجزائر لديها تاريخ حافل في مناطقها التراثية، و تشجيع الباحثين في هذا المجال مما يتيح التجديد وإحياء ثقافات العصور القديمة، ولا يغيب عنا الجانب التعليمي لإقرار دروس –تعزيز التنوع الثقافي واحترام ثقافات الغير– في المؤسسات التعليمية على مختلف أطوارها وكذا الجامعات.

5. خاتمة:

إن تأكيد مكانة البلدان الناشئة والنامية في الساحة العالمية للتنمية المستدامة، يستوجب مواكبة التطورات الاقتصادية خاصة فيما يخص ظهور الاقتصاد البنفسجي الذي يهتم بالجانب الثقافي للسلع والخدمات، والذي يرتكز على أعمدة تتيح بيئة تحتية لخدمات الرعاية الاجتماعية، وتحقيق المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين الجنسين.

التنوع الثقافي الذي يعتبر ضرورة أساسية لاستمرار البشرية يتعرض لظاهرة التراجع والتهميش، ولهذا ظهرت العديد من المنظمات من بينها منظمة اليونسكو التي تسعى إلى الحفاظ على هذا التنوع وحمايته من الاضمحلال، واحترام ثقافات الغير، لجعل المجتمعات أكثر تنوعا.

كما أنه من الصعب تحديد التنوع الثقافي في الدولة أو العالم، لكن يعتقد أن المؤشر الجيد هو عدد اللغات التي يتم التحدث بها في المنطقة أو في العالم ككل، إن الدول الغربية الملقبة بالدول المتقدمة، معروفة بالتجانس في أغلب بلدانها وندرة التنوع الثقافي بها، في المقابل نجد أن الدول النامية كالدول الأفريقية التي تعاني من بطء النمو الاقتصادي إلا أنها تحتل الصدارة في التنوع الثقافي، ومن بين هذه الدول نجد الجزائر، ولهذا فإن الاقتصاد البنفسجي يمثل فرصة ثمينة لهذه الدول الغنية بالتنوع الثقافي، فهو يساعد إلى حد ما في مواكبة النمو الاقتصادي وذلك باستغلال المجال الثقافي حسن استغلال، وهذا يتطلب إستراتيجية فعالة وقرارات سياسية منصفة لخلق التعايش بين الجماعات المتنوعة.

6. قائمة المراجع:

Diversum. (2017). *L'EMPREINTE CULTURELLE DU SECTEUR COSMÉTIQUE, June 2017.* Paris.

Ilkkaracan, I. *Purple Economy A Strategy for Women's Equal Economic Participation towards Sustainable Cities.* Turkish.

Ilkkaracan, I. *The Purple Economy Complementing the Green: Towards Sustainable and Caring Economies. Gender and Macroeconomics: Current State of Research and Future Directions.* New York.

UNESCO. (2005). *Convention on the Protection and Promotion of the Diversity of Cultural Expressions, 20 Octobre 2005.* Paris: UNESCO.

UNESCO. (2013). *L'économie violette: un objectif, une opportunité, First inter-institutional working group on the purple economy, 11 June 2013.* Paris.

UNESCO. (2018). *UNESCO Universal Declaration on cultural Diversity*. Récupéré sur https://www.revolvy.com/page/UNESCO-Universal-Declaration-on-Cultural-Diversity

UNESCO. (2001). *UNESCO UNIVERSAL DECLARATION ON CULTURAL DIVERSITY, Adopted by the 31st Session of the General Conference of UNESCO, 02 Nouvember 2001*. Paris.

THE UNESCO CONVENTION ON THE .(2012) .UNESCO UNESDOC

PROTECTION AND PROMOTION OF THE DIVERSITY OF CULTURAL EXPRESSIONS;THE CAMPAIGN FOR CULTURAL DIVERSITY: WHY IT .Quebec .*MATTERS TO YOU*

World population review. (2019). Récupéré sur Most Diverse Countries 2019: http://worldpopulationreview.com/countries/most-diverse-countries/#dataTable

الجزائرية الإذاعة. (17 جوان، 2017). التنوع الثقافي في الجزائر انسجام جمعي يكرس الاختلاف لا الخلاف. الجزائر.

الشعب. (2013). التنوع الثقافي عامل مهم في المقصد الجزائري الانفتاح على المعاصرة دون التخلي عن الأصالة، 13جانفي 2013. *جريدة الشعب* .

عبد المجيد بكاي. (2016). التنوع الثقافي وعلاقه بالقيم التنظيمية داخل المنظمات متعدد الجنسيات في الجزائر (أطروحة دكتوراه). كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، عنابة: جامعة مختار، 2016/2015.

التكامل والتشابه بين الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر في اطار التنمية المستدامة

Integration and similarity between the purple economy and the green economy in the context of sustainable development

زلماط مريم

Zelmat meriem

جامعة مصطفى اسطمبولي كلية العلوم الاقتصادية معسكر، مخبر تحليل واستشراف وتطوير الوظائف والكفاءاتLAPDEC ، z.meriem85@hotmail.fr

تاريخ النشر: 2020/07/28

ملخص:

الاقتصاد البنفسجي هو ذلك الجزء من الاقتصاد الذي يساهم في التنمية المستدامة من خلال تعزيز الإمكانات الثقافية للسلع والخدمات. يشير الاقتصاد البنفسجي إلى مراعاة الجوانب الثقافية في الاقتصاد. وهي تحدد اقتصادًا يتكيف مع التنوع البشري في العولمة ويعتمد على البعد الثقافي لإعطاء قيمة للسلع والخدمات ". في الواقع يرتبط نمو العنصر الثقافي المرتبط بالمنتجات بالحيوية الثقافية لكل إقليم. تركز هذه الورقة على مساهمة الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة، وقد وجد أن الاقتصاد البنفسجي يركز على القيم الثقافية الموضوعة في السلع والخدمات ويجعل حالة الاقتصاد صحية.

كلمات مفتاحية: : الاقتصاد البنفسجي، الاقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة.

تصنيفات JEL : B54، Q5، R11

Abstract:

The purple economy is that part of the economy which contributes to sustainable development by promoting the cultural potential of goods and services. “The purple economy refers to taking account of cultural aspects in economics. It designates an economy that adapts to the human diversity in globalization and that relies on the cultural dimension to give value to goods and services.”In fact the growth in the cultural component attached to products is linked to each territory’s cultural vitality. This paper focus on the contribution of purple economy and green economy in sustainable development and it is found that purple economy focus on to the cultural values put in goods and services and makes a healthy economy condition.

Keywords: purple economy, green economy, sustainable development.

JEL Classification Codes: B54, Q5, R11

المؤلف المرسل: زلماط مريم، **الإيميل**:z.meriem85@hotmail.fr

1. مقدمة:

تبنت غالبية الدول الصناعية المتقدمة في النصف الثاني من القرن العشرين طريق التقدم المتنامي في العلم والتقنية وأساليب الانتاج مما أدى الى بروز ما أصبح يعرف بمجتمع المعلومات أو المجتمع ما بعد الصناعي، إلا أن التطورات الغير منضبطة المصاحبة للتقدم الصناعي قد أسهمت من جانب آخر في تنامي سلسلة من المشاكل ذات طابع بيئي، اقتصادي واجتماعي. حيث أضحت قضايا التدهور البيئي كالتصحر، الفقر وعدم المساواة الاقتصادية بشكل مخيف.

ولقد جاء مفهوم التنمية المستدامة كمفهوم بديل و موسع لمفاهيم تنموية سابقة، حيث يتمثل جوهر هذا المفهوم في كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية بأقل قدر من استهلاك الموارد الطبيعية وبالحد الأدنى من احداث التلوث والضرر البيئي، تحقيق المساواة بين الجنسين، الطبقة والأصل.

وللاقتصاد الأخضر مكانة مهمة في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، تحدد الأمم المتحدة الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يشهد ترابطًا بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة، وتحولا في عمليات الإنتاج وأنماط الإنتاج والاستهلاك يؤدي إلى تنشيط الاقتصاد وتنويعه، وخلق فرص العمل اللائق، وتعزيز التجارة المستدامة، والحد من الفقر، وتحقيق الإنصاف، وتحسين وتوزيع الدخل كما يساعد نهج الاقتصاد الأخضر على رسم إطار مؤسسي للتنمية المستدامة، إذ لابد من اعتماد نهج المشاركة في التنمية، ولا يمكن تحقيق الاقتصاد الأخضر إلا من خلال رؤية مشتركة، تشجع الإبداع، وتحظى بالدعم الواسع من مختلف عناصر المجتمع، أي الحكومات، وهيئات القطاع الخاص، والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والمستهلكين.

كما يشدد الاقتصاد البنفسجي على وجود العوامل الخارجية: البيئة الثقافية التي يعتمد عليها العملاء والتي في المقابل يتركون آثارهم الخاصة نتيجة لذلك يرى الاقتصاد البنفسجي الثقافة محورا للتنمية المستدامة، كما يعترف بأعمال الرعاية وبدونها ستتعرض المجتمعات البشرية للتهديد.

تتمحور اشكالية هذا البحث حول التكامل والتشابه بين الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر في اطار التنمية المستدامة ومن هنا تم طرح التساؤل التالي:

ما هي أوجه التكامل بين الاقتصاد الأخضر والاقتصاد البنفسجي لتحقيق التنمية المستدامة؟

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة في الوقوف على مفهوم الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر اللذان يعتبران عنصران أساسيان من عناصر التنمية المستدامة التي يفرضها العصر الحاضر الذي يتصف بالتطور

والتغير المتسارع، والذي يفرض على الدول والهيئات والمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد مواكبته حتى يتحقق التوازن الاجتماعي الناتج عن العولمة، وتأثيراتها السلبية.

وللاجابة على الاشكالية ومعالجة الموضوع قسمنا بحثنا إلى 3 أجزاء:

1. مفاهيم عامة حول الاقتصاد الأخضر
2. أساسيات حول الاقتصاد البنفسجي
3. التكامل والتشابه بين الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر في اطار التنمية المستدامة

2. مفاهيم عامة حول الاقتصاد الأخضر:

ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر في عام 1989 في احد البحوث المعدة من قبل مركز لندن للإقتصاد البيئي (LEEC) تحت عنوان"مخطط تفصيلي للاقتصاد الأخضر(Blueprint for a Green Economy)

والذي يعرف بتقرير بيرس والذي يربط بين مفهوم الاقتصاد والبيئة باعتباره وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وفهمها . قدم هذا التقرير تعريف الاقتصاد الأخضر علي أنه أداة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الأدوات الاقتصادية والمالية ولم يقدمه على انه مفهوم جديد أو يختلف عن التنمية المستدامة .وقد ركز هذا التقرير على السياسات العامة كترجمة الرؤى الأكاديمية للقضايا الناشئة في الإقتصاد البيئي بطريقة مبسطة وأعطي توصيات عملية. كما ركز التقرير علي دمج البيئة في القرارات الاقتصادية والذي يحتاج إلي تحديد القيم الاقتصادية التي يجب إن تؤخذ بعين الاعتبار عند التخطيط لسياسات الاقتصادية .

ظهرت دراسة اخرى سنة 1991 بعنوان الاقتصاد الأخضر (Economy The Green) قدمت اطارا اوسع للربط بين التنمية والبيئة.كما وصفه هانز اوبشور بأنه كتاب عن الاقتصاد البيئي، والاستدامة ،وتداعياتها السياسية والمؤسسية .وتبحث هذه الدراسة في المجالات البيئة، كالاقتصاد والسياسة البيئية والسياسة الاقتصادية .وكتب مايكل جيكوب هذه الدراسة من وجهة النظر التي وصفها على أنها الالتزام بالحفاظ على البيئة .نظرت هذه الدراسة على ان الاقتصاد الأخضر وسيلة و أداة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال استخدام أدوات الاقتصاد ومؤشراته. وقد تناول الكاتب الموضوعات الآتية ذات الصلة:

أ –قوى السوق كسبب للتدهور البيئي ومن ناحية أخرى كقوة دافعة لتحقيق الاستدامة.

ب –نطاق ومجال التقييم الإقتصادي للتغير البيئي من منظور أوسع من الأجيال الحالية مع مراعاة الفرق في الدخل في التقييم.

ج –قوة وضعف الاستدامة كقضايا القيمة الحقيقة وعدم اليقين.

د–عدم النمو (zero growth) والاستدامة ودور الأدوات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي الأخضر او المؤشرات البيئية المادية.

هـ–تحليل التكاليف والمنافع.

ك –الرفاهية ونوعية الحياة في مقابل الإنتاج أو المتغيرات المتصلة بالدخل (نجاتي، 2014، صفحة 14) . ومع أنَّ هذين البحثين طَرَحا لأول مرة هذا المفهوم،فإنَّ الاقتصاد الأخضر لم يجتذب الانتباه الدولي إلا بعد قرابة 20 عامًا .ففي أكتوبر من عام 2008 أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة مُبادرةَ الاقتصاد الأخضر ضمن مجموعة من المُبَادرات التي تسعى لمواجهة الأزمة البيئية وما رافقها من أزمة اقتصادية .وكانت هذه المبادرة واحدة من تسع مبادرات مشتركة

لمواجهة الأزمات، تبناها الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الرؤساء التنفيذيين التابع له، كرد على الأزمة الاقتصادية والمالية التي وقعت في عام 2008 (عبد القادر الفقي، 2014، صفحة 7) .

ويعبر انتشار مفهوم الاقتصاد الأخضر عن منظور جديد لعلاقة الترابط بين البعد الاقتصادي والبعد البيئي للتنمية المستدامة، وكذلك البعد الاجتماعي، إذ يهدف إلى الحد من الفقر وتحقيق الرفاه .كما يفسح المجال لحشد الدعم لتحقيق التنمية المستدامة باعتماد إطار مفهومي جديد لا يحل محل التنمية المستدامة، بل يكرس التكامل بين أبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (الاسكوا، 2011، صفحة 2) .

ولم يتوصل العالم بعد إلى تعريف متفق عليه للاقتصاد الأخضر، يتكون مصطلح الاقتصاد الأخضر من منعوت ونعت .والمنعوت هو الاقتصاد والنعت هو الأخضر .ويرمز اللون الأخضر إلى الممارسات الرحيمة بالبيئة، أو على الأقل الصديقة لها، أو التي لا ضرر منها ولا ضرار ،ووصف الاقتصاد بأنه أخضر يعني أنه اقتصاد يراعي البيئة، ويحد من استنزاف مواردها .وهو مناقض للاقتصاد البني(أو الاقتصاد الأسود، كما يطلق عليه أحيانا)، الذي يقوم على استخدام الوقود الأحفوري(مثل الفحم الحجري والبترول والغاز الطبيعي) (عبد القادر الفقي، 2014، صفحة 3).

يعرف Chapple الاقتصاد الأخضر على أنه اقتصاد الطاقة النظيفة، يتكون أساسا من أربعة قطاعات :الطاقة المتجددة(مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية)؛ المباني الخضراء

وكفاءة الطاقة تكنولوجية؛ البنية التحتية كفاءة في استخدام الطاقة والنقل؛ وإعادة التدوير وتحويل النفايات إلى طاقة. والاقتصاد الأخضر لا يقتصر فقط على القدرة على إنتاج الطاقة النظيفة، ولكن أيضا التقنيات التي تسمح بعمليات الإنتاج الأنظف، وكذلك السوق المتزايد على المنتجات التي تستهلك طاقة أقل. وبالتالي، قد تشمل المنتجات، والعمليات، والخدمات التي تقلل من الأثر البيئي أو تحسين استخدام الموارد الطبيعية.(C.Newten & Cantarello, 2014, p. 3)

يعرِّف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر على أنه الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية (للبيئة، 2011، صفحة 2)

ويتضح مما سبق أن مفهوم الاقتصاد الأخضر تطور من توجه نحو إيجاد وسيلة للتغلب على الأزمة المالية العالمية والأزمة المناخية بتحقيق نمو منخفض الكربون، إلى توجه لدعم الاقتصاد عن طريق الاستثمار في القطاعات البيئية (الاسكوا، 2011، صفحة 2).

3. أساسيات حول الاقتصاد البنفسجي:

الاقتصاد البنفسجي هو نظام اقتصادي يعترف بالرعاية كمسألة اقتصادية وكمصدر دائم للمساواة ما لم يتم توزيع مسؤوليات الرعاية بالتساوي، حيث أن اللون البنفسجي هو اللون الرمزي للحركة النسائية في العديد من البلدان حول العالم (Kumar & Miss Snehlata Jaiswal, 2018, p. 48)

ظهر المصطلح لأول مرة في فرنسا في 19 ماي 2011 ، بمبادرة من الجمعية ، Diversum ، في بيان تم نشره على المجلة الفرنسية le Monde.fr، في اليوم السابق لليوم العالمي للتنوع الثقافي للحوار والتنمية.ثم في المنتدى الدولي الأول للاقتصاد البنفسجي ، الذي نظمته Diversum ، الذي عقد في باريس ، في الفترة من 11 إلى 13 أكتوبر 2011 ، تحت رعاية اليونسكو ،البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية (diversum, 2013, p. 2).

ومن حيث المبدأ، فإن الاقتصاد البنفسجي يأتي ترسيخا لموضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تستمد جذورها من الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي اعتمدته الأمم المتحدة في عام 1966 (Kumar & Miss Snehlata Jaiswal, 2018, p. 48)

في عام 2012 ، اقترحت Diversum واليونسكو إنشاء أول مجموعة عمل ، مؤلفة من المنظمات الدولية والشركات والمؤسسات الاقتصادية والحكومات المحلية والوزارات الفرنسية. كانت الأهداف الأولية

لهذه الهيئة هي التوصل إلى تعريف أفضل للاقتصاد الأرجواني وإنشاء خريطة أولية لأنواع المهن البنفسجية. تضمن عملهم أيضًا دراسة التكامل بين الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر والاقتصاد الاجتماعي ، والنظر في المعايير الممكنة لمحاولة قياس ما أصبح يعرف باسم "البصمة الثقافية" ، أي تأثير المجموعات والأفراد على البيئة الثقافية، اجتمع الفريق العامل في باريس في ست مناسبات ، بين سبتمبر 2012 وفبراير2013 تمحورت حول مايلي:

القطاع الثقافي ، كما هو مفهوم عادة (أي إنتاج السلع والخدمات الثقافية) هو عنصر أساسي في الاقتصاد البنفسجي اي ما يتعلق بـ 3.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي في أوروبا ، أو 6.3٪ بما في ذلك اقتصاد الرفاهية والأزياء.

ومع ذلك، فإن هذا القطاع لا يمثل سوى جانب واحد من جوانب الثقافة. إن الاقتصاد البنفسجي الذي يفترض أن الاقتصاد يدمج بالكامل البصمة الثقافية يمتد إلى ما وراء حدود هذا القطاع الواحد، ويشمل جميع عمليات الإنتاج والتوزيع الحديثة. البعد الثقافي موجود في كل مرحلة من سلاسل القيمة للقطاعات المتنوعة للغاية مثل الغذاء والبناء والسياحة وأكثر من ذلك. إلى حد ما أو آخر، فإن الاقتصاد برمته يهتم بعملية الثقافة. لذلك هناك حاجة إلى نهج شامل للاقتصاد البنفسجي الذي يتعين تحقيقه: هو اقتصاد ثقافي. التحول البنفسجي، الذي هو بالفعل الوصول إلى هذا الهدف. لكن الثورة البنفسجية تدعو أيضًا إلى الوعي ، مما يعني اعتبار الثقافة مادة أساسية متطورة تعمل وتتحول من خلال الأنشطة الاقتصادية(diversum, 2013, p. 2)

1.3 مفهوم البصمة الثقافية: علامة على الاقتصاد البنفسجي:

تشجع العلاقة الديناميكية بين الاقتصاد والثقافة على النظر إلى الثقافة باعتبارها مجال الفرص والمسؤولية، إلى جانب الاقتصاد الأخضر (الذي يشمل البصمة البيئية) والاقتصاد الاجتماعي (الذي يشمل البصمة الاجتماعية) ، فإن الاقتصاد البنفسجي ، مع بصمته الثقافية ، يشكل الركن الثالث للانتقال المتزايد إلى ما بعد النمو الكمي البحت.

فما هي البصمة الثقافية؟ الثقافة هي البيئة التي يستمد منها الوكلاء الاقتصاديون ، والتي ، في المقابل ، يتركون وراءهم بصمة ثقافية.

وبعبارة أخرى ، فإن البصمة الثقافية تمثل جميع العوامل الخارجية، الإيجابية منها والسلبية على السواء، الناتجة عن تصرفات الوكلاء في البيئة الثقافية.

يمكن ربط هذه العوامل الخارجية إما بالإنتاج أو جانب الاستهلاك. وتشير العوامل الخارجية أو الآثار غير المباشرة إلى الموقف الذي يحدث فيه تصرفات الوكيل الاقتصادي للتأثير في مواقف الوكلاء الآخرين، دون مشاركتهم الفعالة في تلك الإجراءات مثال على ذلك لم تتم استشارتهم ولم يتلقوا (في حالة سلبية التأثير) أو دفع (في حالة الإيجابية) أي تعويض(diversum, 2013, p. 10) .

2.3 الأعمدة الأربعة للاقتصاد البنفسجي:

الاقتصاد البنفسجي متعدد الاختصاصات، حيث أنه يثري جميع السلع والخدمات من خلال الاستفادة من البعد الثقافي الملازم لكل قطاع كما ان التحول نحو الاقتصاد الثقافي سيكون له تاثير كبير على العمالة.

وستكون نقطة البداية للإقتصاد البنفسجي هي تلك التي تعترف فيها السياسات الاقتصادية والاجتماعية بأعباء الرعاية وتفسرها وتقللها وتعيد توزيعها من خلال استيعاب تكاليفها بشكل منهجي ويستند هذا إلى التخطيط الارشادي للفلسفة الاقتصادية، الذي يعترف اولا وقبل كل شيء بالحصول على الرعاية كحق اساسي من حقوق الانسان وبالتالي فهو الالتزام من جانب الدولة (كالحصول على التعليم و الخدمات الصحية الأساسية). وعلى هذا يرتكز الاقتصاد البنفسجي على أربعة أعمدة أساسية وهي:

أولا: البنية التحتية للرعاية الشاملة:

تستلزم الرعاية الاجتماعية تقديم خدمات الرعاية للأطفال وكبار السن والمعوقين والمرضى من خلال مؤسسات عامة أو خاصة مثل مراكز رعاية الأطفال ودور الحضانة، ومراكز الرعاية المدرسية للأطفال في سن التمدرس، دور ومستشفيات للمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة وما شابه ذلك التي تقدم خدمات يومية، يمكن أيضا تقديم الرعية الاجتماعية كخدمات منزلية، لكن ما يجعلها "اجتماعية" هي توفير هذه الخدمات من خلال العمل مدفوع الأجر، بواسطة محترفين مدربين وعمال يقدمون خدمات بدلا من العمل المنزل غير مدفوع الأجر لأفراد الأسرة (İlkkaracan, p. 9)

ثانيا: تنظيم سوق العمل لتحقيق التوازن بين العمل والحياة وتحقيق المساواة بين الجنسين:

وذلك من خلال تحويل بعض العبء من عمل المرأة بدون أجر إلى عمل الرجل بدون أجر ، من خلال لوائح مثل الإجازة الأبوية ، وتقصير ساعات العمل. ويشكل تنظيم سوق العمل من أجل تحقيق التوازن بين العمالة المدفوعة الأجر ورعاية العمل في المجال الخاص على اساس الشروط والحوافز المتساوية بين الرجال والنساء، عنصرا هاما آخر في البنية التحتية للرعاية، مكملا لتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية .(İlkkaracan, p. 11)

تضطلع النساء والفتيات خاصة في البلدان النامية بنصيب غير متناسب من الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي ، وهذا التوزيع غير المتكافئ للمسؤوليات يشكل عائقًا كبيرًا أمام إكمال النساء والفتيات التقدم في التعليم والتدريب ، بشأن دخول النساء وإعادة الدخول والتقدم في سوق العمل مدفوع الأجر وفرصهم الاقتصادية وأنشطتهم التجارية ، ويمكن أن يؤدي إلى ثغرات في الحماية الاجتماعية والأجور والمعاشات التقاعدية. "عندما تترك أعمال الرعاية للأسواق / الحلول الخاصة ، فإن النساء الوحيدات اللاتي لديهن خيار ممارسة مهنة هي من الأسر ذات الدخل العالي التي يمكن أن تحمل بدائل السوق للحصول على الرعاية. هذه ليست مجرد مسألة تتعلق بالجنس ، بل قضية الفصل أيضًا. تُجبر النساء ذوات التعليم الأدنى على الانقطاع عن سوق العمل بعد الولادة ، لأن انخفاض مرتباتهن لا يمكن أن يتحملن بدائل في السوق للحصول على الرعاية ما لم تكن هناك خدمات جيدة مدعومة من القطاع العام. يكمن الحل الحقيقي في الدولة ، في توفير خدمات الرعاية الاجتماعية ذات النوعية العامة والتنظيم الفعال لسوق العمل من أجل بيئة عمل تمكن من تحقيق التوازن بين العمل والأسرة. يمكن للقطاعات الخاصة المساهمة من خلال ابتكار وتنفيذ ممارسات العمل الملائمة للرعاية والاستثمار في خدمات رعاية عالية الجودة وسهلة الاستخدام (diversum, 2013, p. 49)

ثالثا: بنية تحتية للرعاية المادية والاجتماعية سليمة من الناحية البيئية وموفرة للوقت لتلبية احتياجات المجتمعات الريفية ذات الدخل المنخفض:

يستلزم سياسة عامة لتلبية الاحتياجات الخاصة للمجتمعات الريفية حيث تنطوي أعمال الرعاية غير مدفاوعة الأجر (ومعظمها من النساء) على مجموعة أكبر من الأنشطة الانتاجية التي تعتمد على توافر الموارد الطبيعية. حيث تعيش أغلبية سكان العالم في افريقيا، جنوب الصحراء الكبرى، وجنوب آسيا بشكل اساسي في اقتصاديات الكفاف الريفي القائمة في الغالب على الزراعة في نطاق صغير، حيث توجد غالبية النساء في حالة العمالة الأسرية بدون أجر، فالظروف التي يواجهومها فيما يتعلق بأداء اعمال الرعاية تختلف اختلافا كبيرا عن سكان الحضر في الاقتصاديات المتوسطة ا المرتفعة الدخل(İlkkaracan, p. 13)

رابعا: تنظيم بيئة الاقتصاد الكلي للطبيعة

من أجل تحقيق الركائز السابقة، يجب دعمها من خلال تمكين بيئة الاقتصاد الكلي، وهذا يعني أن النهج السائد التقليدي لسياسة الاقتصاد الكلي سوف يحتاج إلى التحرر من ثلاثة تحيزات في الاقتصاد الكلي وهي: التحيز الانكماشي، التحيز السلعي والتحيز نحو الرجال يمكن اضافة التحيز لالغاء القيود. التحيز الانكماشي ينبع من التركيز في السيطرة على التضخم على حساب خلق فرص العمل، والتركيز

على السياسة النقدية أي تثبيت الأسعار، سياسة التقشف، عجز الميزانية والأجور الحقيقية. لذا يجب تجسي الدفع نحو الخصخصة باسم الكفاءة والحد من تدخل الدولة، شهد الغاء القيود التنظيمية لاسيما في سوق العمل بالاتجاه نحو ما يسمى ب "مزيد من المرونة"زيادة في اشكال العمالة الغير قياسية مثل العمل بدوام جزئي، والعمل الثابت والاستعانة بالمصادر الخارجية.

هذا المزيج من السياسات الاقتصادية الكلية يحمل آثارا على كلا الجنسين من خلال التأثير المباشر على توفير الخدمات وظروف التوظيف العامة، أي الركنين الأوليين من الاقتصاد البنفسجي لقد تم دراستهما جيدا (في سياق سياسات التكيف الهيكلي لتحقيق الاستقرار). ان التقشف والخصخصة يحولان عبء الرعاية من العمل المدفوع الأجر إلى أعمال الانجاب والرعاية غير مدفوعة الأجر للمرأة من خلال تخفيض الخدمات العامة المقدمة (İlkkaracan, p. 14).

الجدول 1 :الأعمدة الأربعة للإقتصاد البنفسجي(كيفية استعاب تكاليف الرعاية)

البنية التحتية للرعاية الاجتماعية الشاملة	تنظيم سوق العمل	علم البيئة والبنية التحتية للإغاثة في المجتمعات الريفية ذات الدخل المنخفض	تمكين البيئة الاقتصادية الكلية
-خدمات رعاية اجتماعية ميسورة التكلفة وذات جودة عالية للأطفال والمسنين والمعوقين والمرضى. -اعادة توزيع أعمال الرعاية من العمل المنزلي غير مدفوع الأجر إلى عمل المهني والمؤسسي مدفوع الأجر. -الوظائف البنفسجية	-لتحقيق التوازن بين العمل والحياة. -تحفيز المساواة بين الجنسين -اجازة الأبوة والأمومة واجازات الرعاية الأخرى وممارسات العمل المرنة التي تركز على توفير حوافز الرعاية للرجال. -ساعات عمل قصيرة بدوام عمل كامل، تنظيم المساواة بين الجنسين في التوظيف، الأجرة، الترقية.	الاستثمارات الخضراء والبنفسجية في المناطق الريفية	ايجاد فرص عمل لائقة ونمو مستدام وشامل كأهداف أساسية لسياسة الاقتصاد الكلي، السياسة المالية الداعمة للاستثمارات العامة في الاقتصاد البنفسجي والأخضر، السياسات النقدية، التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين أهداف التضخم والعمالة.

المصدر:(**İlkkaracan, p. 10**)

4. التكامل والتشابه بين الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر في اطار التنمية المستدامة:

1.4مفهوم التنمية المستدامة وعلاقتها بالاقتصاد البنفسجي والأخضر:

أ. مفهوم التنمية المستدامة:

في سنة 1982 بعد انشاء الجمعية العامة المعنية بالبيئة والتنمية (لجنة بورتلاند) حيث قامت بدراسة العلاقة بين التنمية والبيئة، حيث وبعد خمس سنوات من انشائها نشرت تقريرها المشهور البارز تحت عنوان (مستقبلنا المشترك) أين عرف التنمية المستدامة موضحا العلاقة المتلازمة بين التنمية والبيئة حيث أكد استحالة الفصل بينهما.

وفي سنة 1992 اكتسب مصطلح أو مفهوم التنمية المستدامة المزيد من الشهرة والانتشار في مؤتمر البيئة والتنمية الذي عقدته الأمم المتحدة، فيه أصدرت الحكومات اعلان ريو ويقول: ينبغي على الدول ان تتعاون معا على النشر والترويج لاقامة نظام دولي (اقتصادي) منفتح كي يساهم في تحقيق نمو اقتصادي لكل الدول واعتماد جدول أعمال القرن 21.

حسب تعريف لجنة Brundtland سنة 1987: "التنمية المستدامة هي عملية تنمية وتطوير الوضع الحالي دون تأثير على قدرات وموارد أجيال المستقبل"(bouchekina, p. 56)

ب. المكونات الثلاثة للتنمية المستدامة:

تتكون التنمية المستدامة من ثلاثة مكونات هي:

الشكل 01: مكونات التنمية المستدامة



المصدر:(Kumar & Miss Snehlata Jaiswal, 2018, p. 48)

الاقتصاد البنفسجي هو أحد المكونات الثلاثة للتنمية المستدامة حيث يساهم فيها من خلال زيادة الاعتبار وتثمين العائد الثقافي للسلع والخدمات فهو يراعي ويركز على البعد الثقافي وهو مختلف عن الاقتصاد الثقافي الذي يعتبر قطاعا بحد ذاته وهو تحالف بين الاقتصاد والثقافة، واضفاء الطابع الانساني على العولمة للتوفيق بين التنمية الاقتصادية والاستدامة، وهو نموذج قائم على التنمية الثقافية للخروج من الأزمات

الاقتصادية وتوجيه الاقتصاد المستقبلي، وكذلك تحديد الأنشطة ، إلى جانب المخاوف المتعلقة بالبيئة الاجتماعية (الاقتصاد الاجتماعي) (Kumar & Miss Snehlata Jaiswal, 2018, p. 48) والبيئة الطبيعية (الاقتصاد الأخضر) الذي ظهر مع تزايد الضغوط على البيئة نتيجة الالتزامات والنشاطات المختلفة التي تخدم الاقتصاد وخاصة في الدول الصناعية الكبرى، وهو يعني تحقيق النمو والتنمية الاستدامة دون الاخلال بالنظام البيئي وكذلك توفير المساعدات والمنح للدول الفقيرة من أجل النهوض بالتعليم والصحة وبذلك تتحقق العدالة والمساواة في التنمية (**ساندي صبري ابوالسعد وآخرون** ، 2017، ص1).

2.4 التكامل والتشابه بين الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر:

يهدف الاقتصاد البنفسجي إلى توسيع الرؤية من أجل اقتصاد جديد ومستديم يتجاوز الاقتصاد الأخضر مع ظهور كلتا الرؤيتين كرد فعل للتحديات النظامية، فالأخضر استجابة للأزمة البيئية والبنفسجي استجابة لأزمة الرعاية، وهناك عدة أوجه للتشابه والاختلاف بينهما يمكن أن نلخصها فيمايلي:

أوجه الاختلاف:

- يحتاج الاقتصاد الأخضر إلى اعادة تنظيم والتحكم وضبط الانتاج والاستهلاك بما يتماشى مع وتيرة تجديد الموارد الطبيعية. أما الاقتصاد البنفسجي يحتاج إلى اعادة تنظيم والتحكم وضبط الانتاج والاستهلاك بالتناسق أيضا مع وجود نظام عادل ومستديم لتكاثر البشر.
- يقر الاقتصاد الأخضر بأنه إلى جانب استهلاك السلع الأساسية، فان رفاهية الانسان تعتمد على الوصول إلى النظم الايكولوجية السليمة، أما الاقتصاد البنفسجي يمتد أيضا على فكرة الرفاهية للوصول إلى الرعاية الجيدة.
- يشير الاقتصاد الأخضر إلى ان اعادة التنظيم الاقتصادي بحاجة إلى حساب قيمة الطبيعة، الاقتصاد البنفسجي فهو يبحث عن حساب قيمة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر.
- تستند اعادة التنظيم في ظل الاقتصاد الأخضر إلى استيعاب التكاليف البيئية في طريقة عمل النظام، الاقتصاد البنفسجي فيقوم على استيعاب تكاليف رعاية العمل، تهدف إلى اعادة توزيع التكاليف والقضاء على عدم المساواة.
- الاقتصاد الأخضر يهدف إلى القضاء على عدم المساواة بين الأجيال، يهدف الاقتصاد البنفسجي إلى القضاء على عدم المساواة بين الجنسين والطبقة والأصل.

- كما يدعو الاقتصاد الأخضر إلى اعادة ترتيب الأولويات التي تضع رعاية الطبيعة أولا، الاقتصاد البنفسجي يدعو الى اعادة ترتيب الأولويات التي تضع رعاية البشر أولا.

أوجه التشابه:

- تؤكد كلتا الرؤيتين على أن نمو الناتج المحلي الاجمالي لا يمكن ولاينبغي ان يكون وسيلة القياس الوحيدة او ذات الأولوية لقياس الأداء الاقتصادي، بل هو التنمية المستدامة والمنصفة.
- في الآونة الأخيرة في سياق الأزمة الاقتصادية العالمية، تم توسيع رؤية الاقتصاد الأخضر لتشمل حلولا للأزمة الاقتصادية ومشكلة ارتفاع معدلات البطالة من خلال الوظائف الخضراء، يوفر كذلك الاقتصاد البنفسجي استجابة موازية للأزمة الاقتصادية والبطالة من خلال الوظائف البنفسجية(İlkkaracan, p. 8)

الجدول1: الاقتصاد الأخضر والاقتصاد البنفسجي: أوجه الشبه والتكامل

التكامل	الاقتصاد الأخضر	الاقتصاد البنفسجي
استجابة للأزمة الاقتصادية ونمو البطالة من خلال	الوظائف الخضراء الأزمة البيئية: يهدف إلى التنمية المستدامة بالاعتماد على الطبيعة	الوظائف البنفسجية أزمة الرعاية: يهدف إلى التنمية المستدامة من خلال رعاية العمل
يعترف بأنة إلى جانب استهلاك السلع، فان رفاهية الانسان تعتمد على الوصول اليها	النظم البيئية الصعبة	رعاية الجودة الشاملة
يقوم بحساب	قيمة الطبيعة	قيمة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر
يقترح لاستيعاب..... في الاقتصاد (السوق)	التكاليف البيئية	تكاليف رعاية العمل
تهدف للقضاء على..... من خلال اعادة توزيع التكاليف	عدم المساواة بين الأجيال	عدم المساواة بين الجنسين، الفئة والأصل
يدعو إلى اعادة ترتيب الأولويات	من الاستهلاك إلى الطبيعة	من الاستهلاك إلى الطبيعة
في الأخير	من نمو الناتج المحلي الاجمالي إلى التنمية المستدامة والشاملة (أو يمكن حتى تراجع النمو)	

المصدر:(İlkkaracan, p. 9)

5. خاتمة:

يشير الاقتصاد البنفسجي إلى تكيف الاقتصاد مع التنوع البشري في العولمة وتقييم الجوانب الثقافية للسلع والخدمات. عندما نبحث عن شراء المكونات والتذكارات من البلدان ذات الصلة بخلفيتنا الثقافية ، فإننا ندعم الاقتصاد البنفسجي. يتمتع الاقتصاد الثقافي بآفاق مستقبلية أكبر لأنه يمثل إمكانات للنمو. إنه يقوم على أسس غير مادية إلى حد كبير ، وبالتالي يتمشى مع الحاجة إلى الاعتدال التي يواجهها الاقتصاد الآن ، لأسباب بيئية في المقام الأول. يحل ظهور عالم متعدد الثقافات ومتعدد المراكز محل التنوع الثقافي باعتباره محور اهتمامات الشركات. تم تعزيز هذا الاتجاه نحو التنويع ، لاسيما في الاقتصاديات المتقدمة ، من خلال التقليل من التركيز على الكمية والتطلعات القوية المتزايدة لاستبداله باقتصاد قائم على الجودة. يستلزم أيضًا القدرة على التقييم الموضوعي لمساهمة كل شركة في إثراء التنوع الثقافي. تحتاج القوى العامة إلى تكييف النظام التعليمي لتعزيز اكتساب مجموعات المهارات اللازمة للانتقال الى الاقتصاد البنفسجي، كما يوجد بالفعل رابط مباشر بين الاقتصاد البنفسجي والاخضر وذلك بالانتقال من النمو المحلي الاجمالي إلى التنمية المستدامة الشاملة، على سبيل المثال:

- المنتجات الزراعية الإقليمية والحفاظ على التنوع البيولوجي ؛
- المواد المحلية التقليدية والبناء البيئي.

6. قائمة المراجع:

- bouchekina, B. (s.d.). opportunités et challenges de la promotion des énergies renouvelables en Algérie. *Annales des sciences et technologie* .
- C.Newten, A., & Cantarello, E. (2014). An introduction to the green economy . *(Science, systems & sustainability), First published* .
- diversum. (2013). THE PURPLE ECONOMY: AN OBJECTIVE, AN OPPORTUNITY. *First inter-institutional working group on the purple economy*. paris.
- İlkkaracan, I. (n.d.). The Purple Economy Complementing the Green: Towards Sustainable and Caring Economies.

- Kumar, S., & Miss Snehlata Jaiswal, M. S. (2018). Purple Economy:-Component of a Sustainable Economy in India. *IOSR Journal of Business and Management* .
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا. (2011). الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية. *اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا* .
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (2011). نحو اقتصاد أخضر مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.
- حسام الدين نجاتي. (2014). الاقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة. *الاقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 251* .
- محمد عبد القادر الفقي. (2014). الاقتصاد الأخضر. *المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية (سلسلة البيئة البحرية 4)* .

تكامل الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة

The Integration between purple economy and green economy to achieve sustainable development

سليمان نصيرة[1]، جوامع اسماعين[2]،خواري سميرة[3]

SLIMANE Nassira[1], DJOUAMAA Smain[2], KHAOUARI Samira

[1]جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، nassira.slimane@univ-biskra.dz

[2]جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، smain.djouamaa@univ-biskra.dz

[3]جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، samira.khaouari@univ-biskra.dz

تاريخ النشر: 2020/07/28

ملخص:

إن تزايد الرغبة في تبني التنمية المستدامة بين الأفراد والمنظمات وكذا الدول، جعل الباحثين يؤكدون في كل مرة، على خلق ثقافة عالمية عن جميع الأطراف المؤثرة بالبيئة، لكي يتم تجنب مخاطر يعاني منها كوكبنا منذ الثورة الصناعية إلى اليوم، لقد أدى ظهور الاقتصاد البنفسجي، إلى تغير شروط النقاش التي كانت مندرجة ضمن أبعاد الاقتصاد الأخضر، والتداخل بين متطلبات الاقتصاد الأخضر والبنفسجي يحتم علينا تحديد مختلف مجالات التكامل التي من شأنها أن تساعد في تحقيق تنمية مستدامة بمشاركة الأفراد من خلال تبني ركائز الاقتصاد البنفسجي وتوفير كل الدعم والتمويل لتفعيل الرعاية اللازمة لمختلف الشرائح. وخلصت الدراسة إلى أن الاهتمام بالرعاية بمختلف أشكالها (الصحية، العمل، رفاهية الأفراد...) كلها ستصبح عند الاهتمام بالاقتصاد البنفسجي، مسألة اقتصادية يجب إدراكها عند البحث عن تنمية مستدامة حقيقية وفعالة.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد البنفسجي، الاقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة، البعد الاجتماعي للتنمية، التكاليف البيئية.

تصنيفات JEL : Q56، J21، O44

Abstract:

The growing desire to adopt sustainable development among individuals, organizations and countries, has made researchers emphasize every time on creating a global culture on all parties influencing the environment, to avoid risks for our planet from the industrial revolution until now. The emergence of the purple economy has led to changing the

المؤلف المرسل: سليمان نصيرة، **الإيميل**: nassira.slimane@univ-biskra.dz

discussion terms that were included in the green economy dimensions, and the overlap between the green and violet economy requirements, requires us to define the various integration areas that would help achieving sustainable development with the participation of individuals by adopting the pillars of purple economy and providing all support and financing to activate the care needed for various categories. The study concluded that caring with its various forms (health, work, individuals welfare...) will all become, when being interested with purple economy, an economic issue that must be recognized when searching for a real and effective sustainable development.

Keywords: Purple economy **;** Green economy; Sustainable development; Social dimension of development; Environmental costs

JEL Classification Codes: Q56, J21, O44

1. مقدمة:

منذ زمن ليس بالقريب والعلماء يدقون ناقوس الخطر الذي أحدثته التطورات التكنولوجية والاقتصادية في كل المجالات، وخاصة الاجتماعية والبيئية وكذا الأسرية، ويجدون أن الإنسان في سعيه غير المدروس لتحقيق رفاه معين، بالغ في إحداث أخطار في كل المستويات، وجاء موضوع الاقتصاد الأخضر لينبه العالم بالمخاطر التي قد يقع فيها إذا بقي في هذا المنحى من العبث بالبيئة، لكن مع مرور الزمن ظهر أنه هناك تقصير غير مقصود ربما في مواضيع الاقتصاد الأخضر لجوانب قد تكون أكثر أهمية وخطورة، تبناها علماء ومتخصصين آخرين وأطلقوا عليها مصطلح الاقتصاد البنفسجي، لتمييزها عن الاقتصاد الأخضر سواء في الموضوع أو الخصائص.

ولقد خصصنا ورقتنا هذه لإبراز العلاقة التكاملية التي يمكن أن تكون بين هاذين المجالين وكيف تدعم تحقيق تنمية مستدامة شاملة وغير مبتورة في مجالات، تبناها هذا الاقتصاد البنفسجي، ولم تكن مدركة في اهتمامات الباحثين في مجال الاقتصاد الأخضر.

ونود هنا تنبيه كل الأطراف الفاعلة من حكومات وأفراد وكذا شركات أن تلعب الدور اللازم في هذا المجال، حيث نعتقد أن الشركات "تلعب دورًا رئيسيًا في بناء الاقتصاد الأخضر من خلال الاستثمار في التقنيات النظيفة والمتجددة بدلاً من التقنيات التقليدية والوقود الأحفوري" (Alfred, Shrivastava, Sanjay, & Pogutz, 2011, p. 01)، ويمكنها أن تلعب دورا بارزا أيضا في الاقتصاد البنفسجي، من خلال الاستثمار في خدمات الرعاية الصحية، تقليص حجم وساعات العمل

للجنسين وخاصة في مجال ترقية الأسر، نقل التكنولوجيات الخضراء لكل المستويات وبأسعار زهيدة ومقنعة، وخلق حيز مالي للإنفاق الاجتماعي ضمن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

1.1. الإشكالية:

منذ بروز مصطلح الاقتصاد البنفسجي، وجل الباحثين يسعون لتمييزه عن مصطلح الاقتصاد الأخضر من حيث موضوعه، وكذا إبراز العلاقة بينهما، والخصائص التي تميز كل منهما عن الآخر، وفي هذه الورقة سوف يحاول الباحثين، طرح إشكالية رئيسية مهمة للبحث وهي:

هل التكامل بين الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر يساعد في تحقيق التنمية المستدامة؟

2.1. الفرضيات:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة ستكون فرضيتنا الرئيسية هي:

هناك تكامل بين الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر سوف يساعد في تحقيق تنمية مستدامة.

3.1. منهجية البحث:

للإجابة عن التساؤل المطروح اتبع الباحثين المنهج الوصفي التحليلي، لأننا نعتقد أنه المناسب لدراسة مثل هذه المواضيع. حيث تتم مراجعة أحدث الدراسات والبحوث المتعلقة في مجال متغيرات الدراسة (الاقتصاد البنفسجي، الأخضر وكذا التنمية المستدامة).

4.1. أهداف البحث:

يركز هذا البحث على أهداف منها:

- تحديد مفاهيم الاقتصاد البنفسجي؛
- تمييز خصائص وأبعاد الاقتصاد البنفسجي عن الاقتصاد الأخضر؛
- تحديد عناصر التكامل بين الاقتصادين التي تساعد في تحقيق التنمية المستدامة.

2.التنمية المستدامة

1.2 ظهور التنمية المستدامة:

نتيجة لفشل نظام الاقتصاد البني وتزايد وتيرة الصراعات على الموارد الطبيعية وتزايد معدلات الفقر والجوع وانعدام الأمن المائي والغذائي بدأت الجمعية العمومية للأمم المتحدة التفكير خارج الصندوق لإيجاد مسمى جديد يتناسب مع الوضع الراهن يجذب العالم لتفعيله حيث لفظ العالم مفهوم الاقتصاد الشامل الذي يهتم بدراسة السلوك الإنساني كعلاقة بين الغايات والموارد، ففي تقرير مستقبلنا المشترك الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام

1987 وبقرار من الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ديسمبر 1983 تم التصديق على فكرة التنمية المستدامة، وبدأ العمل به في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في ريو دي جانيرو عام 1992 (الأشوح، 2017، صفحة 38)، أين كانت التنمية المستدامة المفهوم الرئيسي للمؤتمر الذي صدرت عنه وثيقة «الأجندة21 » والتي تحدد المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكيفية تحقيق التنمية المستدامة لتكون بديلا تنمويا للبشرية لمواجهة احتياجات وتحديات القرن الحادي والعشرين، ثم شاع وانتشر حتى استخدم شعارا لقمة الأرض الثانية في جوهانسبورغ، في جنوب افريقيا عام 2002 (القمة العالمية للتنمية المستدامة) (كلاوي، 2013، صفحة 18)

لذا فالاستدامة ليست مفهوم جديد لكن كانت ضمنية في الاقتصاد وفي التنمية المستدامة صريحة وواضحة.

2.2 تعريف التنمية المستدامة

تعريف لجنة برونتلاند: " تنمية تلبي احتياجات الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال المتتالية على إشباع احتياجاتها ". (الترهوني، بدون تاريخ النشر، صفحة 62)

تعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية:" عملية يتم من خلالها صياغة السياسات الاقتصادية، الضريبية، الطاقوية، الزراعية والصناعية كلها بقصد إقامة تنمية تكون اقتصاديا، اجتماعيا وايكولوجيا مستديمة " (بولغب، 2014، صفحة 41)

تعريف البنك الدولي: " العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن " (سايح، 2013، صفحة 78)

تعريف الإتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة : "التنمية التي تأخذ بعين الإعتبار البيئة والمجتمع والإقتصاد " (شيلي، 2014، صفحة 66)

من التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص أن:

- التنمية المستدامة تعمل على زيادة رأس المال الشامل أو على الأقل ضمان ثباته؛
- ضمان حقوق الأجيال في الموارد المختلفة دون الإضرار بالبيئة أو خلق فروق؛
- التنمية المستدامة تعتمد على مخططات وسياسات طويلة المدى في مختلف الميادين؛
- تسعى إلى تحقيق تنمية بيئية، اجتماعية، اقتصادية.

2.3 متطلبات التنمية المستدامة

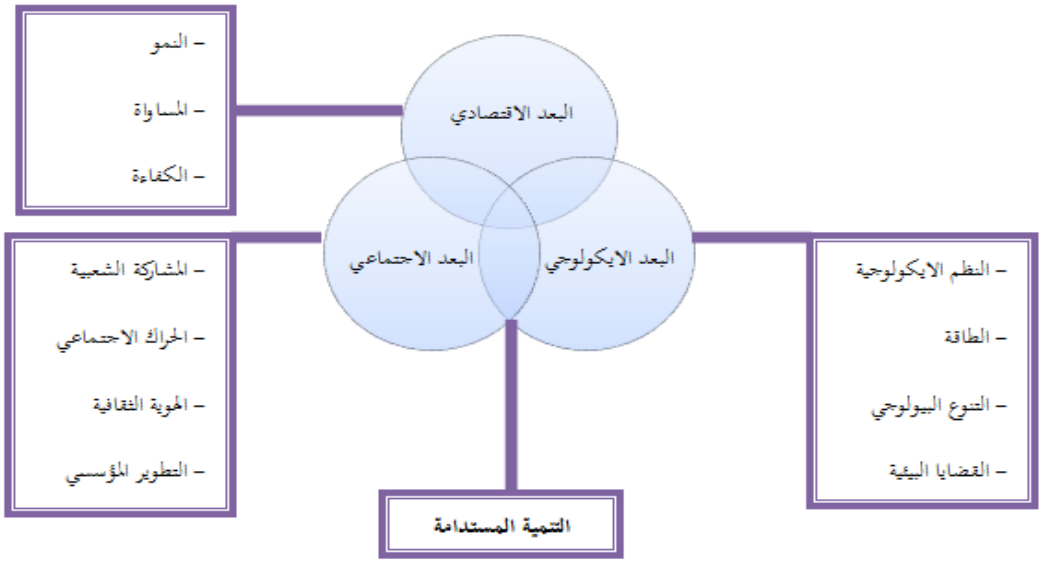
من متطلبات التنمية المستدامة نذكر مايلي: (ذبيحي، 2009، صفحة 26)

- ضرورة استخدام تكنولوجيا نظيفة لا تدمر البيئة وتستحدث بدائل للموارد القابلة للنضوب؛
- تجنب المشروعات التي تقضي على البيئة، أي التي تتسبب في تآكل التربة الخصبة وتلوث الماء والهواء، فهذه المشروعات تقضي على التنمية بقضائها على أهم عناصرها؛
- تجنب الأنظمة التي تؤدي إلى تبديد الموارد ؛
- الاهتمام بالتنمية البشرية التي تضمن وجود بشري قادر على تحقيق استمرارية التنمية؛
- كما تتطلب التنمية المستدامة أيضا: نظم اجتماعية ومؤسسية قادرة على الإدارة البيئية السليمة للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة؛
- نظم إنتاجية تحافظ على موارد البيئة، ويتطلب ذلك اختيار الوسائل التقنية ذات النفايات المحدودة، والتي تعتمد على تدوير المخلفات؛
- نظم تكنولوجية تبحث باستمرار عن حلول جديدة ذات قبول اجتماعي واقتصادي؛
- مراعاة المعايير الإيكولوجية عند التخطيط لسياسات التنمية مع استخدام تكنولوجيا مناسبة للبيئة ومصادر طاقة نظيفة.

بالاعتماد على متطلبات التنمية المستدامة يمكن استخلاص أبعادها كما يلي:

2.2 أبعاد التنمية المستدامة وأهدافها

الشكل 1: تداخل أبعاد التنمية المستدامة



المصدر: وليد بولغب، 2014، ص44

هناك إجماع على أن التنمية المستدامة تغطي ثلاثة أبعاد رئيسية وهي: (عقون و بوحديد، 2018، صفحة 34)

1.2.2. البعد الاقتصادي:

تنطوي التنمية الاقتصادية على ثلاثة عناصر أساسية هي:

- تغيرات في الهيكل والبنى الاقتصادية؛
- إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة؛
- ضرورة الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة وإعطاء الأولويات لتلك الأساسيات.
- وتتمثل أهداف التنمية المستدامة من خلال هذا البعد فيما يلي:
- إشباع الحاجات الأساسية عن طريق زيادة الإنتاج وتحسين مستواه؛
- تصحيح الاختلال في هيكل توزيع الدخول بما يضمن إزالة الفوارق بين طبقات المجتمع؛
- العمل على الارتقاء بالجودة في الإنتاج؛
- رفع مستوى المعيشة، ويرتبط بهيكل الزيادة السكانية وطريقة توزيع الناتج القومي وتأهيل العنصر البشري؛
- العمل على الحد من مشكلة البطالة.

2.2.2. البعد الاجتماعي:

تتمثل التنمية الاجتماعية في زيادة قدرة الأفراد على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق الحرية والرفاهية، ويعتبر البعد الاجتماعي بمثابة البعد الذي تتميز به التنمية المستدامة، لأنه البعد الذي يمثل البعد الإنساني بالمعنى الضيق والذي يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي ولعملية التطوير في الاختيار السياسي.كما يشترط في هذا الاختيار أن يكون قبل كل شيء لاختيار الإنصاف بين الأجيال بمقدار ماهو بين الدول. وللبعد الاجتماعي آثار على السكان، الديموغرافيا، الترفع المادي والاعتماد على المساعدات الخارجية.

3.2.2. البعد البيئي (الايكولوجي):

تمثل البيئة رصيدا للموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته، فيؤثر فيها ويتأثر بها، وأصبح الاهتمام بها من أهم المقاييس لتقييم حضارة الدول والبيئة والتنمية أمران متلازمان، بعد المزيد من الاهتمام الذي حظيت به على المستوى العالمي لتجاوز تلوث الحدود الجغرافية والسياسية للدول.

ويهدف البعد البيئي إلى مايلي:

- المحافظة على البيئة الطبيعية مع توظيف البيئة المادية بعيدا عن التلوث؛
- نشر الوعي بالبيئة الثقافية والاجتماعية والحضرية؛
- استخدام التكنولوجيا النظيفة وتحقيق التنوع السوسيولوجي والمحافظة على تنوع الأحياء.

من خلال ما سبق يمكن القول أن للتنمية المستدامة عدة أبعاد، ويمكن إضافة أبعاد أخرى كالبعد السياسي أو البعد التكنولوجي وغيرها ومما لاشك فيه أنه بالرغم من تعددها واختلافها في الأهداف إلا أنها متداخلة ومتكاملة.

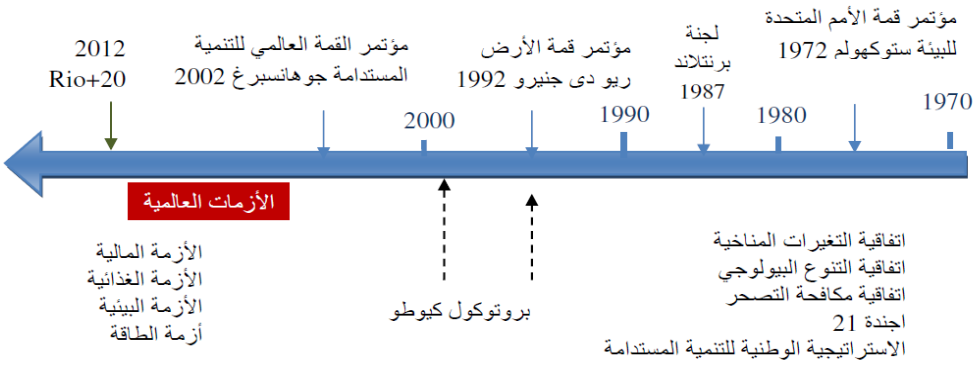
3.الاقتصاد الأخضر

1.3 نشأة الاقتصاد الأخضر:

الاقتصاد الأخضر لم يكن وليد الصدفة ولم يظهر بشكل مفاجئ بل هو حلقة من سلسلة حلقات من الفكر الإنساني الذي يحاول أن يضع رؤية متوازنة مابين الاقتصاد والبيئة والمجتمع، فالاقتصاد الأخضر يمثل الأداة العملية لتحقيق التنمية المستدامة، تم تبنيها من قبل منظمة الأمم المتحدة عام 2008 لمواجهة الأزمات العالمية .

فبعد قمة الأرض بعشرين عاما عقدت الأمم المتحدة مؤتمر حول التنمية المستدامة عام 2012 والذي أطلق عليه ريو (20+) حيث تم الاتفاق في المؤتمر حول المحورين التاليين الاقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وكذلك الإطار المؤسساتي للتنمية المستدامة، من الجدير بالذكر أن اهتمام الفكر الاقتصادي بالبيئة ومحاولة الربط بينهما لم يبدأ مع الاقتصاد الأخضر بل هو أقدم من ذلك بكثير. (أبوعليان، 2017، صفحة 55)

الشكل 2: المسار الدولي لنشأة الاقتصاد الأخضر



المصدر:السعيد بريكة، مريم بوثلجة، 2017، ص42

2.3 تعريف الاقتصاد الأخضر:

تعريف برنامج الأمم المتحدة للبيئة : "الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية، ويمكن أن ننظر للاقتصاد الأخضر في أبسط صورة كاقتصاد يقل فيه انبعاث الكربون وتزداد كفاءة استخدام الموارد كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية. (قرين و حراق، 2019، صفحة 329)

تعريف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا): الاقتصاد الأخضر يدعم التنمية المستدامة بيئيا من خلال الاستثمار في أنشطته الاقتصادية الرامية إلى تعزيز وتحسين استخدام الموارد الطبيعية وتخفيض انبعاث الكربون والتلوث وتعزيز استخدام الطاقة والموارد ومنع خسارة التنوع الإحيائي وخدمات النظم الإيكولوجية. (بريكة و بوثلجة، 2017، صفحة 42)

بالاعتماد على التعاريف السابقة يمكن القول أن الاقتصاد الأخضر اقتصاد داعم للتنمية المستدامة وأحد ركائزها وهو البعد البيئي لها، يراعي البيئة ويحد من استنزاف ثرواتها، يسعى لتحقيق رفاهية الانسان مع استيعاب لجميع فئات المجتمع وتحقيق مساواة بينها، والاقتصاد الأخضر مناقض للاقتصاد البني والجدول الموالي يبين الفرق بينهما:

الجدول 1: مقارنة بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الأخضر

وجه المقارنة	الاقتصاد التقليدي (البني)	الاقتصاد الأخضر
مصادر الطاقة	يعتمد بشكل أساسي على الوقود الأحفوري المستخرج من المواد الأحفورية من باطن الأرض(الفحم الحجري- البترول- الغاز)	يعتمد بشكل أساسي على الطاقة المتجددة بشتى أنوعها كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح.
استغلال الموارد الطبيعة	لا يولي رأس المال الطبيعي الأهمية المستحقة له فهو لا يدخل ضمن الحسابات القومية وتعاني الموارد الطبيعية فيه من سوء الاستغلال.	السبب الرئيسي لوجوده هو الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام قدرتها على التجدد.
البعد البيئي	لا يولي البعد البيئي أهمية حيث أن هدفه الأساسي البعد الاقتصادي بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى لذلك نتج عنه مستويات عالية من التلوث أثرت على النظم البيئية.	يوازي مابين البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي.
النمو الاقتصادي	يحرص على تحقيق معدلات مرتفعة من النمو بالمقابل هذا النمو لم يوزع بشكل عادل وكان على حساب	يحرص على الوصول لنمو مستدام يتسم بالفاعلية في استخدامه للموارد الطبيعية ويحد

	البيئة لذلك أطلق البعض عليه بالنمو المشوه.	من أثر التلوث ويراعي المخاطر الطبيعية.
التكنولوجيا	يعتمد على التكنولوجيا كثيفة الإنتاج والتي تحقق عوائد اقتصادية مرتفعة بغض النظر عن الموارد الطبيعية المستخدمة ومستويات التلوث الناتجة عنها.	يعتمد على التكنولوجيا النظيفة التي تحافظ على الموارد الطبيعية وتعيد تدوير ما يتم استخدامه والتي لا يترتب عليها ملوثات عالية.
العدالة الاجتماعية	رغم تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي فان مشكلة البطالة والفقر تزداد يوما بعد يوم ليثبت عدم العدالة في التوزيع.	يهدف بشكل أساسي لمعالجة مشكلة الفقر عبر خلق فرص عمل خضراء حيث تمثل سلع وخدمات النظام البيئي أكبر مصادر الدخل للفقراء.

المصدر: حسام أبو العليان، 2017، ص56.

4.الاقتصاد البنفسجي

تعتبر الثقافة بعدا رابعا يضاف للأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي يبنى عليها مفهوم التنمية المستدامة، الذي يضع الفرد في قلب اهتمامات العملية الاقتصادية، أين لا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا من خلال المرور عبر البعد الثقافي، والذي بدوره ينشر مبادئ التنمية المستدامة والمسؤولية البيئية والاجتماعية (عدمان، 2016، صفحة 89) لهذا رأينا في هذه الدراسة إضافة البعد الثقافي للتنمية المستدامة الذي لم يرد مستقلا بشكل كافي في الدراسات السابقة بل ورد ضمنيا وبشكل مختصر بالرغم من أهمية هذا البعد حيث يتم تحديد ثلاث أبعاد رئيسية للتنمية المستدامة وهي البعد البيئي(الاقتصاد الأخضر)، البعد الاجتماعي(الاقتصاد الاجتماعي) ثم أخيرا البعد الثقافي (الاقتصاد البنفسجي).

1.4 ظهور الاقتصاد البنفسجي:

ظهر مصطلح "الاقتصاد البنفسجي" لأول مرة عام 2011 في فرنسا، بمبادرة من جمعية Diversum، قبل يوم من اليوم العالمي للتنوع الثقافي للحوار والتنمية. المنتدى الدولي الأول للاقتصاد البنفسجي عقد في باريس، في الفترة من 11 إلى 13 أكتوبر 2011، تحت رعاية منظمة اليونسكو والبرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية لإعادة النظر في العلاقة بين الاقتصاد والثقافة، حيث جعل مفهوم الاقتصاد الثقافي إدراج المجال الثقافي في الاقتصاد ممكنا.(Santosh & Senhlata, 2018, p. 47)

ثم احتضن المغرب فعاليات أول منتدى إفريقي في موضوع الاقتصاد البنفسجي بمدينة مراكش في الرابع والخامس من نوفمبر سنة 2016، وكان محور الانشغال في هذا الملتقى الدولي: التركيز على التعبئة الثقافية وتنمية دورها لتحقيق الاستجابة لمتطلبات التطور وضمان حلول اكثر جاذبية لما تتخبط فيه الدول

الافريقية من عوائق تحول دون التنمية المستدامة. كما أن مباحثات هذا الملتقى انطلقت من قناعة مضمونها: أهمية تدارس القضايا المتعلقة بالوعي الثقافي للنهوض بعوامل التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة.

ومن خلال تصفح البيانات الختامية لهذه المؤتمرات يتبين ما يلي:

- أن الاقتصاد البنفسجي يدل على الاقتصاد الذي يستدعي العوامل الثقافية لتأخذ مكانتها ضمن العوامل التي لها أثر في توجيه الاقتصاد وتحقيق أهداف الرفاهية والتنمية؛
- أن التغيرات على الساحة الدولية تؤكد فشل المخططات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تسطر في منأى عن العوامل الثقافية؛
- أن العولمة في واقعنا اليوم تفرض حتما النظرة العالمية، والتوجه الكوني لكل مجالات النشاط الإنساني؛
- إن الإنسان كائن متعدد الثقافات، والتي يتدخل في بنائها عامل العقيدة والانتماء الحضاري والتقاليد المجتمعية. هذا التعدد يفرض ذاته، ويحتم على المؤسسات الاقتصادية مهما بلغ امتدادها الكوني استحضاره. حيث لا يمكن التعامل على نمط واحد مع فئة المستهلكين؛
- إن الوعي الاستهلاكي ارتقى عند المستهلك مع تطور التكنولوجيا الحديثة وتزايد توظيف الانترنت في التجارة. مما يفرض في مجال المنافسة استدعاء كل العوامل التي لها أثر في الاستقطاب، ومن أهمها العامل الثقافي؛
- أن الاستجابة للتعبئة الثقافية له أثره في تجاوز التحديات العالمية المؤثرة في الاقتصاد وأن التفاعل مع العناصر الثقافية يجعل من الممكن تقديم الحلول الأكثر إنسانية والأكثر جاذبية، والتي تتكيف مع السياقات المختلفة.

كل هذه العناصر تؤكد أن استنهاض الحوافز الاقتصادية والاستجابة للفرص المتاحة بالنسبة للفرد والمجتمع ملجمة بلجام الثقافة. فهي الموجه والمحفز الداخلي الأقوى المؤثر في الإنفاق للاستهلاك والاستثمار. (خالد، 2019، صفحة 2)

2.4 مفهوم الاقتصاد البنفسجي:

الاقتصاد البنفسجي هو الاقتصاد الذي يستند على البعد الثقافي لتثمين السلع والخدمات، تعود نشأته إلى الأهمية المتصاعدة للجانب الثقافي في المجتمع المعاصر، من بين العوامل التي يشمل عليها : تعديل

اقتصادي وسياسي عالمي لصالح البلدان الناشئة، العودة إلى البيئات المحلية، الطلب الاجتماعي المتزايد على الجودة، الاعتماد على الاستهلاك الثقافي وغيرها كما أن الاقتصاد البنفسجي هو ذلك الاقتصاد الذي يساهم في التنمية المستدامة من خلال تعزيز الإمكانات الثقافية للسلع والخدمات ويشير إلى مراعاة الجوانب الثقافية في الاقتصاد والتي تحدد اقتصادا يتكيف مع التنوع البشري في العولمة ويعتمد على البعد الثقافي لإعطاء قيمة للسلع والخدمات.(Santosh & Senhlata, 2018, p. 04)

الاقتصاد البنفسجي نظام اقتصادي جديد لمواجهة التحديات النظامية المتعددة التي نواجهها حاليا. تدرك هذه الرؤية محورية اقتصاد الرعاية في تحقيق الرفاهية، وتستلزم المؤسسات والسياسات والممارسات لتوفير الرعاية مع ضرورة تحقيق المساواة. يعتبر الرعاية منفعة عامة ويدمج تكاليفها في الاقتصاد من خلال تدخل الدولة وتنظيم السوق. (Fernandes, 2017, p. 12)

الاقتصاد البنفسجي هو الاقتصاد الذي يحمل قيما مرتبطة ارتباطا وثيقا بثقافة المجتمع، أي أن تكون تلك الثقافة خادمة للاقتصاد وموصلة لأهدافه، كون الثقافة توصف بالقوة الناعمة ذات الأثر البالغ في الاقتصاد الوطني. (حكمت، 2019، صفحة 09)

3.4 ركائز الاقتصاد البنفسجي:

يقوم الاقتصاد البنفسجي على أربعة أركان تتمثل في: (Ilkkaracan, pp. 35-36)

1.3.4 بنية تحتية للرعاية الاجتماعية الشاملة:

بنية تحتية للرعاية الاجتماعية الشاملة يعني المساواة بين جميع الأسر في الحصول على خدمات رعاية جيدة للأطفال والمرضى والمسنين بغض النظر على قدرتهم على الدفع. الرعاية الاجتماعية تتضمن خدمات الرعاية للأطفال والمسنين والمعاقين من خلال المؤسسات العامة أو الخاصة كمراكز رعاية الأطفال، المراكز العليا و مراكز المعيشة النشطة لتوفير خدمات للمسنين والمعاقين كالمستشفيات. ويمكن أيضا أن تقدم في المنزل خدمات الرعاية الاجتماعية ما يجعلها "اجتماعية" هو أن يتم توفيرها من خلال العمل مدفوع الأجر من قبل المدربين المهنيين وعمال الخدمة بدلا من العمل المنزلي غير المأجور في أفراد الأسرة.

الاستثمارات والإنفاق عل البنية التحتية للرعاية الاجتماعية تساعد على تقديم خدمات الرعاية ذات جودة عالية وتوفير الوقت، خلق فرص عمل، تخفيف القيود المفروضة على عمل المرأة.

2.3.4 تنظيم سوق العمل لحياة عملية متوازنة مع المساواة بين الجنسين:

الركن الثاني يتعلق بتنظيم سوق العمل لموازنة الحياة العملية لتحقيق المساواة بين حوافز التكلفة والعائد للرجال والنساء في تخصيص وقتهم بين العمل المدفوع الأجر وغير المدفوع الأجر. وسيستند هذا الركن إلى أربعة عناصر: الحقوق القانونية في إجازة الرعاية المدفوعة الأجر وغير المدفوعة للطفل، فضلاً عن الرعاية التابعة لكل من الرجل والمرأة، بما في ذلك إجازة الأبوة المدفوعة الأجر وغير القابلة للتحويل على قدم المساواة؛ تنظيم ساعات العمل ضمن معايير العمل اللائق، الحق في ترتيبات عمل مرنة لتمكين معالجة احتياجات الرعاية المنزلية لأنها تتغير على مدار دورة الحياة وتنظيم سوق العمل للقضاء على الممارسات التمييزية.

3.3.4 تلبية احتياجات المجتمعات الريفية:

الركن الثالث يتعلق ببنية تحتية مادية سليمة من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة للمجتمعات الريفية ذات الدخل المنخفض، أين نجد أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر غالبا ما تقوم بها النساء (العمالة الأسرية غير مدفوعة الأجر)، والتي تتضمن مجموعة كبيرة من الأنشطة الإنتاجية التي تعتمد على توافر الموارد الطبيعية، ونظرا لعدم وجود البنية التحتية المادية الأساسية والتكنولوجيا فإن عبء الرعاية يمكن أن يكون أكثر صعوبة وتعقيدا خاصة عند مواجهة الصدمات الخارجية كتدهور الظروف البيئية (استنزاف موارد المياه أو إزالة الغابات ...) أو الظروف الصحية (انتشار الأوبئة...).

وبالتالي فإن توفير خدمات رعاية فعالة في هذه المجتمعات يحتاج إلى: – استثمارات في البنية التحتية المادية مثل شبكات المياه والري الريفية والطاقة المنزلية، النقل الريفي؛ – الدعم في مجال الاستثمارات الخضراء العامة والخاصة في الزراعة وبرامج نقل التكنولوجيا الخضراء ومعرفة النظم الايكولوجية والإعانات الزراعية الموجهة للنساء، برامج توظيف في القطاعات الخضراء مثل الزراعة تستهدف النساء اللائي لا يملكن أرضا.

4.3.4 تنظيم بيئة الاقتصاد الكلي:

أهم ركن في الاقتصاد البنفسجي، فهو يساعد الأركان السابقة على تحقيق أهدافها ويدعو إلى تغيير سياسات الاقتصاد الكلي التقليدية التي تقيم على أساس نمو الناتج المحلي الإجمالي وإعطاء الأولوية للتحكم في التضخم على توليد الفرص فتنظيم بيئة الاقتصاد الكلي من أجل الطبيعة والرعاية تؤكد ضرورة إعطاء

الأولوية للنمو المستدام والعادل و لتوليد فرص عمل لائقة وكافية وخلق حيز مالي للإنفاق الاجتماعي، التخلي عن التحيز على أساس الجنس في سياسات الاقتصاد الكلي التقليدية .

من خلال أركان الاقتصاد البنفسجي السابقة، يمكن أن نقول أن الاقتصاد البنفسجي يفتح المجال أكثر نحو التنمية المستدامة، فإذا كان الاقتصاد الأخضر يدعم التنمية المستدامة بيئيا من خلال تحسين استخدام الموارد الطبيعية، فإن الاقتصاد البنفسجي يدعم التنمية المستدامة من خلال اعتماد مؤشر جديد للتنمية يأخذ بعين الاعتبار حقوق الإنسان من تحسين الخدمات الاجتماعية و الرعاية الصحية ورعاية العمل وتحسين التعليم وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتوسيع الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتشجيع الثقافة والدفاع على حقوق الإنسان.

4.4 أهمية البعد الثقافي لتحقيق التنمية المستدامة

تراعي التنمية المستدامة أربعة عناصر أساسية لها علاقة بتنمية الفرد أو الإنسان أو المجتمع البشري هي: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي، والبعد الثقافي. ولابد أن تتكامل هذه الأبعاد الأربعة جميعها بطريقة جدلية تفاعلية متكاملة، فلا تنمية حقيقية بدون هذه الأبعاد الأربعة؛ لأن الدول المتقدمة التي لها تجارب كبرى في التقدم والتنمية والحداثة، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا وفرنسا، وألمانيا، واليابان، قد أخذت بهذه العناصر الأربعة، وركزت على المعطى الثقافي كثيرا في تطوير الذات الفردية، وتعديل سلوكها، وتغيير تصرفاتها، وتطوير قدراتها المعرفية والوجدانية، وصقل مواهب الأفراد عقليا ووجدانيا وحركيا، وتنميتها فنيا وجماليا وروحيا ودينيا وثقافيا وعلميا. ومن ثم فالبعد الثقافي حاضر في التنمية المستدامة بشكل لافت للانتباه؛ لأنه أساس رقي التعليم، وركيزة التطور والتقدم وتحقيق النهضة الشاملة، وقاطرة المجتمع ودعامة للرقي الاجتماعي والمادي، وآلية إجرائية للقضاء على الفقر والجوع والبطالة والتخلف فالأساس في التنمية المستدامة ليس الرفاهية المادية فحسب، بل الارتفاع بالمستوى الثقافي للناس بما يسمح لهم أن يعيشوا حياة أكثر امتلاء، ويمارسوا مواهبهم، ويرتقوا بقدراتهم. ويتضح هنا مثلا أن التعليم والثقافة يحققان فوائد معنوية واجتماعية، تتجاوز بكثير فوائدهما الإنتاجية، من احترام الذات إلى القدرة على الاتصال بالآخرين على الارتقاء بالذوق الاستهلاكي".

وعليه، تبنى التنمية المستدامة على أربعة عناصر مهمة هي: الإنتاجية الإبداعية في مختلف الميادين والمجالات المادية والمعنوية والروحية، وتطبيق حقوق الإنسان، سيما المساواة بين أفراد المجتمع الواحد، دون تمييز لوني أو ثقافي أو لغوي أو ديني أو عرقي، وتمثل سياسة الاستدامة بأن تكون التنمية غير مقتصرة على

الحاضر، بل تمتد إلى المستقبل عبر خطط إستراتيجية قريبة أو متوسطة أو بعيدة، من خلال التفكير في أجيال المستقبل، وإعداد تدبير ناجع مستقبلي، يعتمد على الاكتفاء الذاتي، والتصنيع المحلي، والتنوع الثقافي، والاهتمام بالتنمية الاقتصادية الشاملة، والابتعاد عن الاستدانة، والاستهلاك غير المنتج، وتخريب البيئة وتلويثها. علاوة على تمكين الأفراد والمجتمع المدني من المساهمة الفاعلة في التنمية البشرية المستدامة عن طريق المشاركة والمساهمة الفعلية. التنمية المستدامة لايمكن أن تحقق نتائجها فقط بالاعتماد على ماهو اقتصادي، فلابد من إدماج البعد الثقافي الذي يتمثل فيما هو معنوي وفكري وروحي ووجداني، وإقناع صانعي القرارات السياسية والفاعلين الاجتماعيين المحليين والدوليين بدمج مبادئ التنوع الثقافي وقيم التعددية الثقافية في مجمل السياسات والآليات التطبيقية والممارسات العامة، سيما عبر الشراكات العامة والخاصة، وتشجيع المجتمع المدني، وتمثل الديمقراطية، وتطوير التعليم، والإيمان بفلسفة الإبداع، وتسريع وتيرة العمل، وتبني سياسة تنموية شاملة ومستدامة. (حمداوي، 2013)

5.4 تشابه وتكامل الاقتصاد الأخضر والاقتصاد البنفسجي:

يعترف الاقتصاد الأخضر بأن رفاهية الإنسان تعتمد اعتمادا كبيرا على الموارد الطبيعية، وبالتالي يجب إنشاء نظام اقتصادي يحترم النظم الايكولوجية، في حين الاقتصاد البنفسجي يعترف بضرورة اعتماد رعاية العمل كعنصر لا غنى عنه في رفاهية الإنسان وبالتالي يجب علينا إنشاء نظام اقتصادي يعترف باقتصاد الرعاية ويمكن من تشغيله بطريقة مستدامة مع ضرورة المساواة بين الجنسين.

هناك عدة أوجه للتشابه والتكامل بين الاقتصادين الأخضر والبنفسجي فكلاهما يسعى لتحقيق رفاهية الإنسان التي هي بدورها تعد من بين أهم أهداف التنمية المستدامة فالأول يسعى إلى تحقيق ذلك من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحقيق المساواة بين الأجيال المختلفة في حين يقوم الثاني بمحاولة القضاء على التمييز على أساس الجنس أو الأصل من خلال استيعاب تكاليف رعاية العمل.

الجدول 2: الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر: تشابه وتكامل

التكامل	الاقتصاد الأخضر	الاقتصاد البنفسجي
سبب الظهور	-الأزمة البيئية، حيث يهدف إلى استدامة استغلال الموارد الطبيعية -الأزمة الاقتصادية أزمة النمو بطالة الوظائف الخضراء	-أزمة الرعاية، يهدف إلى استدامة رعاية العمل. - الأزمة الاقتصادية أزمة النمو بطالة الوظائف البنفسجية
رفاهية الإنسان تتحقق بـ	صحة النظم البيئية	رعاية الجودة الشاملة

يحدد	قيمة الطبيعة	قيمة أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر
محاسبة	التكاليف البيئية	تكاليف رعاية العمل
يعمل على الحد من	عدم المساواة بين الأجيال	عدم المساواة حسب الجنس والأصل
يدعو إلى إعادة ترتيب الأولويات	من نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نمو مستدام وشامل	

المصدر:Ipek Ilkkaracan, 2016, p8

5. خاتمة:

ما يزال الاعتقاد السائد عند الكثير أن لا أهمية للتنمية المستدامة وكل المصطلحات التي تدور في فلكها والمهم أن هناك نمو اقتصادي وتطور تكنولوجي وثروة متزايدة، وبهذه العبارة تتركز أفكارهم وآفاقهم "عندما تصبح الموارد الطبيعية شحيحة، يمكننا استبدال رأس المال بالموارد ومواصلة النمو، حتى لو كان من الممكن نظريًا أن تصبح التكلفة الحدية للنمو يومًا ما أكبر من المنفعة الحدية، لا يوجد دليل تجريبي على أن هذا قد حدث بعد."(Shmelev, 2017, p. 60)

من جهة أخرى يعتقد الكثير من الباحثين أن عدم التدخل الملح والمستعجل للسلطات في مسائل توفير الرعاية للأفراد خاصة (النساء العاملات في البيت بدون مقابل) سوف يؤدي حتما في المدى المنظور إلى عدم الرغبة والاستعداد بالوفاء بمستلزماتهم تجاه البيت والمجتمع وبالتالي التأثير الاقتصادي البالغ.

منذ ثمانينات القرن الماضي، تحولت الحركات البيئية من الدعوة و التأكيد على القيود البيئية على النمو الاقتصادي إلى اعتناق فلسفة النمو الأخضر كأفضل طريق للتغيير الاجتماعي. يتم الترويج للمشروعات الخضراء كأحسن طريق مهني واعد للأفراد ذوي التفكير البيئي. ويؤكد رواد المشروعات الخضراء بأن النمو الاقتصادي ليس ضارًا بطبيعته على البيئة وأن المشاكل البيئية يمكن أن توفر الفرص الاقتصادية.

إذن يجب تقديم دليل تجريبي واضح يبين الفروق التي تحدث بين تبني الاقتصاد البنفسجي والأخضر وعدم تبنيهما وأثره على التنمية المستدامة.من أبرز النتائج المتوصل إليها:

- جاءت الدعوة للاقتصاد البنفسجي لمواجهة أزمة الرعاية، فرعاية العمل لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق رفاهية الأفراد والأسر والمجتمعات وتحقيق التنمية المستدامة؛
- الاقتصاد البنفسجي يعترف بالرعاية كمسألة اقتصادية؛
- يرى الاقتصاد البنفسجي الثقافة محورا للتنمية المستدامة؛

- يتمتع الاقتصاد البنفسجي بآفاق مستقبلية أكبر لأنه يمثل ركيزة للتقدم والتطور وهو يعتمد على أسس غير مادية إلى حد كبير، وبالتالي يتماشى مع الحاجة إلى الاعتدال التي يواجهها الاقتصاد اليوم، لأسباب بيئية بالدرجة الأولى؛
- تشجع العلاقة بين الاقتصاد والثقافة على النظر إلى الثقافة باعتبارها مجال الفرص والمسؤولية؛
- إلى جانب الاقتصاد الأخضر (الذي يشمل البصمة البيئية) والاقتصاد الاجتماعي (الذي يشمل البصمة الاجتماعية)، فإن الاقتصاد البنفسجي، مع بصمته الثقافية، يشكل الركن الثالث للانتقال المتزايد إلى التنمية المستدامة؛
- يعتبر الإنسان الغاية الأساسية للتنمية المستدامة بمختلف أبعادها (البيئية، الاجتماعية والثقافية) وفي نفس الوقت الأداة الرئيسية لها؛
- يتشابه الاقتصاد الأخضر والاقتصاد البنفسجي من ناحية الأهداف التي ترتكز على تحقيق الرفاهية للإنسان، يمكن القول أنه كلما تكامل الاقتصادين كلما كان تحقيق تلك الرفاهية أكثر؛
- واقترح الاقتصاد الأخضر والبنفسجي باعتبارهما رؤية مستقبلية لنظام اقتصادي جديد في استجابة للأزمات البيئية، الثقافية، الاجتماعية.

6. قائمة المراجع:

- Alfred, M., Shrivastava, P., Sanjay, S., & Pogutz, S. (2011). *Cross-Sector Leadership for the Green Economy:Integrating Reasearch ans Practice on sustainable Entreprise.* New York: Palgrave Macmillan.
- Fernandes, A. s. (2017). A call for A New Economic Order:The purple Economy. *A Purple Economy The Case For Placing the Economics Of Care At the Heart Of Sustainable Development* (pp. 11-15). The New Economics Fondation.
- Ilkkaracan, I. The Perpule Economy: A Call for New Economic Order beyond the green . *Sustainable Economy and Green Growth* (pp. 32-37). Germany: International Workshop.
- Santosh, K., & Senhlata, J. (2018). Purple Economy:Component of Sustainable Economy in India . *Journal of Business and Management* , pp. 47-50.
- Shmelev, S. (2017). *Green Economy Reader:Lectures in Ecological Economicsand Sustainability.* Switzerland: Springer International.

- السعيد بريكة، و مريم بوثلجة. (2017). الاقتصاد الأخضر المستديم لتحقيق التنمية في الجزائر. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة* ، الصفحات 40-49.
- إلهام شيلي. (2014). دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية (رسالة ماجستير). سطيف، كلية العوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير: جامعة فرحات عباس.
- بوزيد سايح. (2013). دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه). تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير: جامعة أبي بكر بلقايد.
- جميل حمداوي. (2013). *المقاربة الثقافية أساس التنمية البشرية المستدامة*. تاريخ الاسترداد 2019 08، 07، من ديوان العرب: https://www.diwanalarab.com
- حسام أبوعليان. (2017). الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في فلسطين استراتيجيات مقترحة (رسالة ماجستير). كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، غزة: جامعة الأزهر.
- حميد خالد. (13 02، 2019). *منار الإسلام*. تاريخ الاسترداد 11 07، 2019، من https://islamanar.com.
- رامي كلاوي. (2013). *حوار حول هدي الاسلام في التنمية المستدامة* . الامارات العربية المتحدة: دائرة الشؤون الاسلامية.
- ربيع قرين، و مصباح حراق. (2019). خيار الاقتصاد الأخضر بين فرص النجاح ومؤشرات الفشل في المنطقة العربية. *مجلة العلوم الانسانية* ، الصفحات 327-349.
- شراف عقون، و ليلى بوحديد. (2018). الفنادق الخضراء كأحد متطلبات السياحة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. *مقدمة ضمن المؤتمر الدولي الثاني حول السياحة كآلية للتنويع الاقتصادي في ظل متطلبات التنمية المستدامة –الواقع والمأمول–* (الصفحات 31-45). ميلة: المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف.
- عقيلة ذبيحي. (2009). الطاقة في ظل التنمية المستدامة (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسنطينة: جامعة منتوري.
- فاية حكمت. (2019). هل سيشهد العراق اقتصادا بنفسجيا. *الصباح* .
- محسن الترهوني. (بدون تاريخ النشر). *السياحة البيئية والتنمية المستدامة*. القاهرة: دار الحرم للتراث.
- محمد عدمان. (2016). البعد الثقافي مدخل لاعتماد مبادىء التنمية المستدامة والمسؤولية البيئية والاجتماعية. *مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي* .

- وليد الأشوح. (2017). *التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق*. القاهرة: مؤسسة يسطرون.
- وليد بولغب. (2014). دور سلسلة التوريد في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس.

تكامل الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر رؤية جديدة لنظام اقتصادي مستدام مقاربة نظرية

The Integration of the Purple Economy and the Green Economy A New Vision for a Sustainable Economic System A Theoretical Approach

د. عبدالله فاضل الحيالي
Dr. Abdullah Fadhil Al-Hayali
مركز الدراسات الإقليمية-جامعة الموصل(العراق)، Dr.abdulaa_fadhil@uomosul.edu.iq

تاريخ النشر: 2020/07/28

ملخص:

يهدف البحث إلى صوغ أُنموذج لنظام اقتصادي ثنائي تكاملي، يجمع بين اقتصاد الرعاية،والاقتصاد الإجتماعي، والذي بات يطلق عليه جمهرة الاقتصاديين بالاقتصاد البنفسجي، وعدَّه نظاماً اقتصادياً منظّماً لإستدامة أعمال الرعاية، من خلال إعادة توزيع تكاليف الرعاية، عن طريق عمل هذا النظام، بتكامل مع عمل نظام الاقتصاد الأخضر، بغية إستهداف إستدامة نظام الطبيعة، من خلال إعادة توزيع التكاليف البيئية لأنماط الإنتاج والإستهلاك.

تمكن البحث من الخلوص إلى حزمة من الإستنتاجات لعل في مقدمتها، أن الإنفاق على البنية التحتية للرعاية له قدرة مضاعفة على توليد فرص عمل بنفسجية، ولا سيما حصة الوظائف التي يجري توليدها للنساء من ذوي المهارات الدنيا، بالمقارنة مع الإنفاق المماثل له على البنية التحتية المادية. كما يمكن أن تكون إجازة الوالدية إستراتيجية فعالة لتحقيق تقدم كبير نحو توزيع أكثر مساواة بين الجنسين.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد البنفسجي، الاقتصاد الأخضر، اقتصاد الرعاية، الوظائف البنفسجية، الإجازة الوالدية.

Abstract:

The research aims to formulate a model of an integral binary economic system, that combines the Care economy with Social economy, which has become called by the economists majority as the purple economy and is considered as an organized economic system for the sustainability of care work, through the redistribution of the costs of care, through this system, in integration with the green economic system, to target the sustainability of the

المؤلف المرسل: د. عبدالله فاضل الحيالي، **الإيميل**: Dr.abdulaa_fadhil@uomosul.edu.iq

natural system, by redistributing the environmental costs of production and consumption patterns.

The research managed to reach a set of conclusions in the forefront of which is that spending on care infrastructure has a double ability to generate purple job opportunities, especially the share of jobs being created for women with lower skills, compared to similar spending on physical infrastructure. The parental leave can also be an effective strategy for achieving significant progress towards a more equal gender distribution.

Key words: Purple Economy, Green Economy, Care Economy, Purple Jobs, Parental Leave.

1.المقدمة

أضحى النظام الاقتصادي الرأسمالي، وهو في أوج نضجه، في القرن الحادي والعشرين، يواجه تحديّات جمّة، تجسّدت بالأزمة الاقتصادية المتفاقمة، وماتنطوي عليه من ركود وتضخم وبطالة، وأزمة رعاية ناشئة Emerging Crises of Care، ناهيك عن الأزمة البيئية.

تقول(Floro)في هذا السياق بأن "الشغل الشاغل للنمو الاقتصادي المادي في الأُنموذج الاقتصادي ،لا يعالج بشكل كافي متطلبات الرعاية للحفاظ على الإنسان، وإعادة الإنتاج الإجتماعي، ومستلزمات النظام البيئي، وبدلاً من ذلك، يسهم بشكل فعال في خلق الأزمات وتكثيفها ".(Floro,2012,P.4)

يسوق الاقتصاديون حلولاً جديدة لمعالجة تلكم الأزمات، لعل في طليعتها مايرمي إليه الاقتصاد الأخضر Green Economy من سياسات لمواجهة الأزمة البيئية، والاقتصاد البنفسجي Purple Economy، وما يرنو إليه من سياسات لمواجهة أزمة الرعاية الناشئة.

تتلخص **إشكالية البحث** في أن النظام الاقتصادي العالمي يواجه تحديين مزدوجين، أمسيا أزمتين عالميتين هما الأزمة الاقتصادية والأزمة البيئية.

يهدف البحث إلى صوغ أُنموذج لنظام اقتصادي ثنائي تكاملي، يجمع بين اقتصاد الرعاية Care Economy، والاقتصاد الإجتماعي Social Economy، والذي بات يطلق عليه جمهرة الاقتصاديين بالاقتصاد البنفسجي، وعدَّه نظاماً اقتصادياً منظّماً لإستدامة أعمال الرعاية، من خلال إعادة توزيع تكاليف الرعاية، عن طريق عمل هذا النظام، بتكامل مع عمل نظام الاقتصاد الأخضر، بغية إستهداف إستدامة نظام الطبيعة، من خلال إعادة توزيع التكاليف البيئية لأنماط الإنتاج والإستهلاك. ولعل من نافل

القول الإشارة هنا إلى أن إعتماد اللون البنفسجي صفة للاقتصاد، يأتي من المعنى الرمزي الذي تتبناه الحركات النسوية Feminist Movements في الكثير من دول العالم شعاراً يبلور رؤيتها للمجتمع الذي ينبغي أن تسوده المساواة بين الجنسين (النوع الإجتماعي)، والتماهي مع الرؤية الشعبية للإقتصاد الأخضر، أو ما كان يطلق عليه بالاقتصاد البيئي Environmental Economy، والذي يُعد فرعاً من فروع الاقتصاد المستدام Sustainable Economy.

تستند رؤية الاقتصاد البنفسجي إلى العمل النسوي غير مدفوع الأجر، واقتصاد الرعاية، وعدم المساواة بين الجنسين(Himmelweit,2007,P.4) .

تولي هذه الرؤية أهمية مركزية لاقتصاد الرعاية في تحقيق الرفاهية الاقتصادية، ذلكم أن الحصول على الرعاية هو حق أساسي من حقوق الإنسان، فهو خدمة يجدر بالدولة تقديمها مثل خدمات التعليم والصحة (Ilkkaracan,2013).

إن فحوى **فرضية البحث** تنص على أن النظام الاقتصادي والقائم على التكامل بين الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر، يُعد مصدراً لتوليد فرص عمل بنفسجية Purple Jobs، وخضراء Green Jobs، وفي الوقت نفسه وسيلة لتخفيف الفقر ومكافحته، ويوّفر إطاراً اقتصادياً مستداماً، يهدف إلى معالجة عدم المساواة بين الجنسين بحسب النوع الإجتماعي. كذلك تحقيق العدالة بين الأجيال، عن طريق تعديل الإختلالات الحاصلة بين الإنسان والطبيعة، ويكون للحركات النسوية والبيئية دور بالغ الأهمية في دفع جدول الأعمال قدماً نحو الأمام في المحافل المحلية والوطنية والدولية.

تكمن **أهمية البحث** في أن الاقتصاد البنفسجي هو أكثر من مجرد الإتيان بمصطلح اقتصادي جديد، لأن أبعاده تجاوزت القيم الاقتصادية للمخرجات الثقافية، كونه يسهم في إيجاد بيئة أكثر ثراءً وتنوعاً، مما يجعلها محرّكاً للرفاهية الاقتصادية، ويمكن للثقافة العمل على إعادة توجيه اقتصاد المستقبل، وإعطاء معنى مستدام للنشاطات الاقتصادية (الحيالي، 2019، ص17).

يعتمد البحث**المنهجين**الوصفي والتحليلي.

جرى تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث، وينتهي بخاتمة تتضمن الإستنتاجات والتوصيات.

يحاول المبحث الأول"لماذا الدعوة إلى تبني نظام اقتصادي بنفسجي مستدام"، الإجابة عن السؤال الآتي:لماذا الاقتصاد البنفسجي ؟.

يجري في معرض الإجابة تناول الدعوة إلى تبني نظام اقتصادي بنفسجي، إستجابة لأزمة الرعاية، وتحليل المستويات التي تتجلى فيها تلكم الأزمة، وتأثيرات الأزمة البيئية فيها.

ينصرف المبحث الثاني لمقارنة أوجه التشابه وإمكانيات التكامل بين الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر، من حيث درجة الإستجابة للأزمات، والأهداف التي يرنو إلى تحقيقها، وحساب قيمة الطبيعة والرعاية وتكاليفها، وإعادة ترتيب الأولويات لكل من الاقتصادين البنفسجي والأخضر.

ينصب إهتمام المبحث الثالث لدراسة مرتكزات الاقتصاد البنفسجي وتحليل مضامينها، مع التركيز على مرتكز سياسة الاقتصاد الكلي، في إطارها العام في توفير بيئة مؤاتية للاقتصاد البنفسجي، من حيث تصميم السياسة المالية والسياسة النقدية.

ينتهي البحث بالخاتمة، التي تضم بين ظهرانيها أهم الإستنتاجات التي تم التوصل إليها في ثنايا البحث، والخلوص إلى حزمة من التوصيات الإجرائية التنفيذية، والموجهة إلى صنّاع السياسات الاقتصادية.

2. لماذا الدعوة إلى تبني نظام اقتصادي بنفسجي مستدام

تأتي الدعوة إلى تبني نظام اقتصادي بنفسجي إستجابة لأزمة الرعاية، إذ توّكد الإحصائيات العالمية، الطبيعة المكثفة لأعمال تقديم الرعاية، ويعرض تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2015 أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر بما يقرب من نصف وقت العمل الإنتاجي، أي نحو 41% من إجمالي وقت العمل على مستوى العالم غير مدفوع الأجر.

إن من الخصائص العالمية لأعمال الرعاية أنها موّزعة بشكل غير متكافئ للغاية بين النساء والرجال، إذ يبلغ العمل الذي تقوم به النساء 76% من وقت العمل الكلي، وهو عمل غير مدفوع الأجر، بمقابل 43% من العمل مدفوع الأجر يقوم به الرجال. وعند الجمع بين العمل مدفوع الأجر وغير مدفوع الأجر، فإن المرأة تعمل أكثر من الرجل، إذ تبلغ نسبة عملها 52% من إجمالي وقت العمل، بالرغم من إنخفاض مستويات سوق العمل فيما يخص عمل النساء (UNDP.2015). أبانت البحوث التطبيقية لعدة عقود أن هذا التخصيص غير المتكافئ بين الجنسين للعمل غير المأجور، يشكّل مصدراً لعدم المساواة بحسب الطبقة والعرق والفئة والأصل القومي.

إن فرض أعمال الرعاية بحسبانها المسؤولية ذات الأولوية للمرأة هو الأساس المادي لعدم المساواة بين الجنسين، ليس لكونه عمل غير مدفوع الأجر حسب، بل لأن الوقت يُعد مورداً محدوداً، فهو يحدِّد مدى مشاركة المرأة في العمل مدفوع الأجر، وكسب الدخل وتراكم الثروة، والتمتع بوقت للتسلية، وتطوير

الذات، والمشاركة في النشاطات السياسية، والمطالبة بمكانة على قدم المساواة مع الرجل (Himmelweit,2007,P.4).

أصبحت المرأة في الكثير من الاقتصادات النامية المعيل الوحيد للأسرة، وفي الوقت نفسه هي ربة بيت لوقت كامل، إذ كان النمو الاقتصادي الرأسمالي غير قادر على توليد طلب قوي لإستيعاب النساء في الوظائف مدفوعة الأجر، وأمست المعايير المؤسسية توّفر أرضية خصبة للمحافظة على الوضع الإجتماعي إلى جانب نمو الناتج المحلي الإجمالي،إلى الحد الذي يتم فيه إستيعاب النساء ذوات مهارات العمل المتدنية في وظائف مدفوعة الأجر (Ilkkaracan,2012). وقد تزايد هذا الأمر أكثر بسبب تأثير حاجات الأسرة بدلاً من تأثير السوق.

يطلق (Elson & Cagatay,2000) على ذلك "البيع العسير للعمل" Distress Sale of Labor ،من جانب النساء، إذ تجبر النساء على شغل وظائف محفوفة بالمخاطر، من أجل تعويض خسارة دخل الأسرة، يسببها فقدان الرجال للوظائف، أو إنخفاض الأجور الحقيقية، في ظل الأزمات الاقتصادية الدورية. ولا يُعد التحوّل من معيل واحد(الرجل)إلى معيل مزدوج (المرأة والرجل)، في ظل ظروف "البيع العسير للعمل"، عملية تمكين للأسرة، إنما هي للحفاظ على الأسرة فوق خط الفقر، في ظل ظروف المعيشة المتدهورة لتوفير أعمال للأسرة (Elson & Cagaty,2000).

لقد قوّضت سياسات التقشف Austerity Policies الخدمات العامة التي كانت تدعم مجال الإنجاب في العقود الستة الماضية، وقد أدّت زيادة تخصيصات خدمات النقل من حجم أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، التي تنجزها النساء، وكان تأثيرها التراكمي أشد وطأة على النساء الفقيرات والأكثر ضعفاً.

لقد أظهرت البحوث التطبيقية أن الأمهات الوحيدات والنساء المتقاعدات غير المتزوجات يواجهن أكبر الخسائر التراكمية (The Fawcett Society,2011).

يدعو منتقدو سياسات التقشف إلى مزيد من السياسات المالية التوسعية Expansionary Fiscal Policies ،مع التركيز على إستعادة النموالاقتصادي المستدام وزيادته، وعلى الإستثمار في البنية التحتية الإجتماعية وبخاصة خدمات الرعاية (Rai & Waylen,2013,P.12).

تأسيساً لما مر ذكره سلفاً، يطالب الاقتصاديون والناشطون وبشكل متزايد بالإنتقال من الاقتصادات الموّجهة نحو تحقيق النمو الاقتصادي والربح، إلى الاقتصادات الأكثر إستدامة وعدالة بين الجنسين، والتي تلبي حاجات السكان، مع إحترام الحدود البيئية، والإقرار بأن الأسواق ليست ذاتية التنظيم،

وتروّج لدولة إجتماعية تنظيمية ذات "حكم ذاتي راسخ" Embedded Autonomy، ذلكم المجتمع الذي يُفترض أن كل شخص بالغ، يتحمل مسؤوليات الرعاية الأولية والمشاركة المجتمعية وإلتزاماتها (Ilkkaracan,2013).

إرتباطاً بما مرّ آنفاً، من التفاعلات المعقدّة بين أعمال الرعاية وعدم المساواة بين الجنسين، وقلة الوقت، وتدني الدخل، وتدهور البيئة، تُعرِّف Floro أزمة الرعاية بأنها "الإختلالات المتزايدة بالتوازن داخل المجتمعات وفيما بينها فيما يتعلق بالحصول على الرعاية وضروريات المعيشة (Floro,2012).

ثمة مستويات عدة تتجلى فيها أزمة الرعاية هي:

- ثغرات gaps الرعاية لفئات السكان التابعين من مثل كبار السن والمعاقين وذوي الأمراض المزمنة، إذ تشّكل الضغوط السكانية على أصحاب الشيخوخة أو ذوي العاهات الصحية من مثل الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة AIDS، تحدّيات سياسية صعبة في العديد من الدول في جميع أنحاء العالم، ومن المرّجح أن تزداد سوءاً. ثمة نقص يقدّر بنحو 13,6 مليون عامل رعاية على الصعيد العالمي، ونحو 100-190 مليون شخص يحتاج إلى رعاية طويلة الأجل للإستمرار في أعمال الحياة الإعتيادية وبشكل يومي (UNDP,2015).
- أدت الأزمة البيئية إلى زيادة عبء الرعاية وبخاصة في المجتمعات الأقل نمواً، فضلاً عن تفاقم عدم المساواة بين الجنسين في المجتمعات المحلية النامية عند توزيع الرعاية (الأرض والمياه والوقود)، إذ تشّكل عائقاً للوصول إلى الضروريات الأساسية لبقاء الإنسان على قيد الحياة. لاحظ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2015 أنه إذا إستمر الإفتقار في البنية التحتية، والمزيد من التوزيع غير المتوازن بين الجنسين فأن تغير المناخ سيؤدي إلى تقليل إمكانيات المرأة بدرجة أكبر (UNDP,2015).
- زيادة عبء العمل المضاعف الذي يؤدي إلى ساعات عمل طويلة وإجهاد مزمن لمقدِّمي الرعاية الأولية وجُلّهم من النساء، مع إستمرار تعرّضهم للعقاب بموجب قواعد السوق، بسبب ممارستهن دور تقديم الرعاية. إن من النتائج الملموسة لهذه الأوضاع، هي إنخفاض معدلات الخصوبة. ويمكن أن يعني هذا، في أقصى الحدود، التحوّل نحو مجتمعات أقل رعاية، إذ يتم إستبدال علاقات الرعاية الأصلية بمعايير السوق الخاصة بالنزعة الإستهلاكية والمصلحة الذاتية (Ilkkaracan,2016,P.7).

تحذّر Himmelweit من أن الوضع الراهن يُسّهل حدوث تحوّل لا محيص منه نحو مجتمع أقل قدرة على تحقيق قواعد الرعاية، ما لم يكن ثمة تدّخل،" هذه مسألة ملّحة تتعلق بالسلطة والإرادة السياسية، وبدون هذا

التدخل، يكون الناس أقل إستعداداً وقدرة على الإلتزام بمعايير هذه الرعاية، التي تتدنى مستوياتها، وأن الذين يتحملون مسؤولية الرعاية في الوقت الراهن، بالرغم من هاتيك الضغوط، سيدفعون ثمناً أعلى للعمل بها، وسيكون لهم تأثير أقل في السياسة من أولئك الذين يتوافقون أكثر مع القواعد المهيمنة، التي تُبدي إهتماماً أدنى لمتطلبات الرعاية.

إن عدم تبني إستراتيجية سخية Generous Strategy سيحوّل السلطة عن الذين يواصلون أعمال الرعاية، ويؤدي إلى تقليص تطبيقات الرعاية، ويزيد من صعوبة تبني إستراتيجية أكثر إهتماماً بالرعاية في المستقبل، وبدون هذه الإستراتيجية، ستتدنى مستويات الرعاية، ناهيك عن إرتفاع تكلفتها على المجتمع بعامة، وعلى الذين يواصلون العمل والإهتمام بها بخاصة " (Himmelweit,2007).

من حاصل ما تقدّم آنفاً، أن ما نرمي إلى تحقيقه هو بناء أنموذج لنظام اقتصادي جديد، يزيل إختلالات التوازن المتزايدة في أعمال الرعاية داخل المجتمعات، بغية تمكين إستدامة أعمالها، ومنع تآكل قواعدها.

يمكن تحقيق ذلك، من خلال الإستيعاب الداخلي لتكاليف الرعاية في أنماط الإنتاج والإستهلاك.

إن السؤال الذي يُساق هنا، هو كيف يمكن إستيعاب تكاليف أعمال الرعاية في مثل هذا النظام المقترح، بطريقة يوفر فيها أكثر قدر من المساواة وأكثر إستدامة؟. هذا ما سيجري تناوله في المبحث القابل.

3. أوجه التشابه والتكامل بين الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر

يسعى الاقتصاد البنفسجي إلى توسيع آفاق بناء نظام اقتصادي مستدام جديد يتجاوز الاقتصاد الأخضر. مع ظهور كلتا الرؤيتين، كإستجابة لتحديات النظام الاقتصادي القائم، يأتي الاقتصاد الأخضر إستجابة للأزمة البيئية، والاقتصاد البنفسجي إستجابة لأزمة الرعاية. ذلكم أن ثمة أوجه تشابه وتقاطعات بين الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر (يُنظر الجدول 1).

يهدف الاقتصاد الأخضر إلى إعادة تنظيم الإنتاج والإستهلاك وهيكلتهما في تناغم مع سرعة تجديد الموارد الطبيعية، ويحتاج الاقتصاد البنفسجي إلى إعادة تنظيم الإنتاج والإستهلاك وهيكلتهما بشكل يتسق مع وجود نظام اقتصادي عادل ومستدام.

يقر الاقتصاد الأخضر أنه إلى جانب إستهلاك السلع الأساسية فإن رفاهية الإنسان تعتمد على المحافظة على النظم البيئية السليمة، وهو ما يتماهى مع فكرة الرفاهية، التي يصبو الاقتصاد البنفسجي لتوكيدها، بغية الوصول إلى الرعاية ذات الجودة العالية.

يشير الاقتصاد الأخضر إلى أن إعادة التنظيم الاقتصادي يتطلب حساب قيمة الطبيعة، بينما يشير الاقتصاد البنفسجي إلى حساب قيمة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر.

يدعو الاقتصاد الأخضر إلى إستيعاب التكاليف البيئية في طريقة عمل النظام. ويدعو الاقتصاد البنفسجي إلى إستيعاب تكاليف أعمال الرعاية، وتهدف إعادة توزيع التكاليف هذه إلى القضاء على عدم المساواة بين الجنسين. في حين أن الاقتصاد الأخضر، يهدف إلى القضاء على عدم المساواة بين الأجيال .

يرمي الاقتصاد الأخضر إلى إعادة ترتيب الأولويات، من خلال وضع رعاية الطبيعة في بؤرة الإهتمام المركزية، في حين يدعو الاقتصاد البنفسجي لإعادة ترتيب الاولويات بوضع رعاية الإنسان في بؤرة الإهتمام المركزية.

تؤكد كلتا الرؤيتين للاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر أن نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يمكن، ولاينبغي أن يكون المقياس الوحيد للأداء الاقتصادي، إنما يكون المقياس الأول للأداء الاقتصادي هو النمو المستدام والعادل.

تم توسيع رؤية الاقتصاد الأخضر، في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، لتشمل حلولاً مبتكرة لتلكم الأزمة وبخاصة مشكلة إرتفاع معدلات البطالة، من خلال الوظائف الخضراء Green Jobs، ويوّفر الاقتصاد البنفسجي إستجابة موازية للأزمة الاقتصادية والبطالة، من خلال الوظائف البنفسجية Purple Jobs(Ilkkaracan,2016,P.8).

الجدول 1: (الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر: التشابه والتكامل)

التكامل	الاقتصاد الأخضر	الاقتصاد البنفسجي
إستجابة إلى	الأزمة البيئية	أزمة الرعاية
إستجابة إلى الأزمة الاقتصادية ونمو البطالة، من خلال إستدامة توفير	وظائف خضراء	وظائف بنفسجية
يقر بأنه إلى جانب إستهلاك السلع، فإن رفاهية الإنسان تعتمد على الوصول إلى.....	النظم البيئية الصحية	رعاية ذات جودة (نوعية) عالية
حساب لِ.....	قيمة الطبيعة	قيمة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر
يقترح إستيعاب .....في اقتصاد السوق	التكاليف البيئية	تكاليف أعمال الرعاية
يهدف إلى القضاء على ..... من خلال إعادة توزيع التكاليف	عدم المساواة بين الأجيال	عدم المساواة حسب الجنس والفئة والأصل
يدعو إلى إعادة ترتيب الأولويات....من	الإستهلاك إلى الطبيعة	الإستهلاك إلى التنشئة
يدعو إلى إعادة ترتيب الأولويات....من	نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى النمو المستدام والشامل	

المصدر:(Ilkkaracan, 2016, p.9).

4. مرتكزات الاقتصاد البنفسجي والدعوة إلى نظام اقتصادي مستدام

يقوم الاقتصاد البنفسجي على أربعة مرتكزات هي:

1. بنية تحتية للرعاية الإجتماعية الشاملة: توفير خدمات الرعاية الإجتماعية العامة والشاملة للأطفال والمسنين وذوي الإعاقة والمرضى والرعاية الذاتية.

2. تنظيم سوق العمل لتحقيق التوازن في الحياة العملية مع حوافز متساوية للجنسين: تنظيم سوق العمل لتحقيق التوازن بين العمل مدفوع الأجر والعمل في مجال الرعاية، بالإعتماد على شروط وحوافز متساوية للنساء والرجال.
3. بنية تحتية للرعاية المادية والإجتماعية سليمة من الناحية البيئية، لتلبية حاجات المجتمع الريفية من الرعاية: تصميم السياسات العامة لتلبية الحاجات الخاصة للمجتمعات الريفية، ذلكم أن أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر تضم مجموعة أكبر من النشاطات الإنتاجية، التي تعتمد على الموارد الطبيعية.
4. تنظيم بيئة الاقتصاد الكلي للطبيعة والتنشئة كأهداف أساسية.

تشير المرتكزات الثلاث الأولى إلى البنية التحتية الشاملة للرعاية الإجتماعية العامة، فيما يشير المرتكز الرابع إلى محتوى الاقتصاد الكلي، الذي يتيح لها العمل(يُنظر الجدول 2).

الجدول 2: (المرتكزات الأربع للاقتصاد البنفسجي: (كيفية إستيعاب تكاليف الرعاية؟))

المرتكز الأول	المرتكز الثاني	المرتكز الثالث	المرتكز الرابع
البنية التحتية للرعاية الإجتماعية الشاملة: – خدمات رعاية إجتماعية منخفضة التكلفة، وذات جودة عالية للأطفال والمسنين والمرضى. – إعادة توزيع أعمال الرعاية من العمل المنزلي غير مدفوع الأجر إلى العمل المهني والمؤسسي مدفوع الأجر. (وظائف بنفسجية)	تنظيم سوق العمل لتحقيق التوازن بين العمل والحياة، مع حوافز المساواة بين الجنسين: – إجازة الأبوة Paternityوالأمومة Maternity والوالديةParental leave – إجازات الرعاية الأخرى، إجازة الرعاية المرنة للعمل Flexible work Care leave – الممارسات التي تركز على توفير حوافز الرعاية للرجال، ساعات عمل أقصر بدوام كامل. – تنظيم المساواة بين الجنسين في التوظيف والأجر والترقية.	البنية التحتية المادية البيئية للإغاثة في المجتمعات الريفية في المناطق ذات الدخل المنخفض – الإستثمارات الخضراء والبنفسجية في المناطق الريفية.	تمكين البيئة الاقتصادية الكلية: – إيجاد فرص عمل لائقة. – نمو مستدام وشامل كأهداف أساسية لسياسة الاقتصاد الكلي ● السياسة المالية الداعمة للإستثمارات العامة في الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر. ● السياسات النقدية التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين أهداف التضخم والإستخدام (التوظيف).

المصدر: (Ilkkaracan, 2016, p. 10)

يهدف تمويل المرتكز الأول إلى التحوّل من الإستثمارات العامة التقليدية والإنفاق التحفيزي، الذي يرّكز على البنية التحتية المادية، إلى بناء بنية تحتية للرعاية الإجتماعية.

تجري إعادة تخصيص التمويل وتوسيع الإنفاق الحكومي عند الضرورة بحوافز للإستثمار الخاص في اقتصاد الرعاية، ويشمل ذلك الضرائب البنفسجية Purple Taxation، والإستثمارات لتمويل الرعاية، والإتفاقات بشأن إعادة تخصيص الإنفاق العسكري.

تنطوي إستراتيجية الإستثمار هذه على إمكانية تحقيق أهداف عدة، تتيح إستدامة إعادة الإنتاج، وتخفيف آثار الأزمة الاقتصادية، من خلال توليد وظائف بنفسجية، ومواجهة الأزمة السكانية.

يهتم المرتكز الثاني بتنظيم سوق العمل للتوازن بين العمل والحياة، وتحقيق المساواة بين حوافز التكلفة والعائد للرجال والنساء في تخصيص الوقت بين العمل مدفوع الأجر وغير مدفوع الأجر. يستند المرتكز على أربع مكوّنات هي:

1. الحقوق القانونية في إجازة الرعاية للأطفال مدفوعة الأجر وغير مدفوعة الأجر.
2. تنظيم ساعات العمل في سوق العمل، ضمن معايير العمل اللائق.
3. ترتيبات العمل المرنة لتمكين معالجة حاجات الرعاية المنزلية عند تغيرها طوال دورة الحياة.
4. تنظيم سوق العمل للقضاء على الممارسات التمييزية (Ilkkaracan,2013,P.13).

يلبي المرتكز الثالث حاجات المجتمعات الريفية، وهي الظروف المحددة التي تواجهها تلكم المجتمعات عند أداء أعمال الرعاية.

يستلزم ذلك إلى جانب توفير الخدمات العامة للرعاية، تقديم الدعم فيما يتعلق بالإستثمارات الخضراء العامة Public Green Investments وكذلك الإستثمارات الخضراء الخاصة في الزراعة، والبنية التحتية الريفية، وبرامج نقل التقنية الخضراء Green Technology Transfer ،التي تعتمد على المعرفة المحلية للنساء بالنظم البيئية، والإعانات الريفية المستهدفة للنساء، وبرامج التوظيف التي تستهدف النساء المعدمات في القطاعات الخضراء من مثل الزراعة العضوية.

ينبغي دعم تحقيق الأهداف التي تنطوي عليها المرتكزات الثلاثة، من خلال تمكين بيئة الاقتصاد الكلي، الذي يمثل المرتكز الرابع من مرتكزات الاقتصاد البنفسجي، إذ يتطلب النهج التقليدي لسياسة الاقتصاد الكلي التحرّر من الإنحياز للنوع الإجتماعي(الجنس) المتأصل. يشير (Elson & Cagatay,2000) إلى وجود ثلاث تحيّزات biases في الاقتصاد الكلي المتشدد هي:

1. التحيز الإنكماشي Deflationary bias.
2. تحيز التسليع Commodification bias.
3. تحيز المعيل من الذكور Male breadwinner bias.
4. ثمة من يضيف تحيز آخر هو تحيز إعادة التنظيم Deregulation bias.

ينشأ التحيز المتشدد من التركيز على السياسة الإنكماشية، بغية ضبط التضخم، على حساب توليد فرص العمل، كما يجري التركيز للسياسة النقدية على تثبيت الأسعار.

إن سياسات التقشف على الأجور الحقيقية، وعجز الموازنة، تُعد تدابير مكّملة لتحقيق الهدف نفسه. زد على ذلك، أن التسليع هي عملية تستلزم الدفع بإتجاه الخصخصة بإسم الكفاءة، والحد الأدنى من دور تدخل الدولة. ويأتي ذلك بالتزامن مع إزالة القيود التنظيمية وبخاصة في سوق العمل، بإتجاه ما يسمى بالمزيد من المرونة، وزيادة أنماط العمل غير القياسي من مثل العمل بدوام جزئي، والعمل بمواعيد ثابتة، والإستعانة بالعاملين من الخارج.

تؤدي هذه الحزمة من السياسات الاقتصادية الكلية المتشدّدة إلى آثار في النوع الإجتماعي (التمايز بين الجنسين)، من خلال تأثيرها المباشر في توفير الخدمات العامة، وشروط التوظيف أو الإستخدام. أي بمعنى المرتكزين الأول والثاني من مرتكزات الاقتصاد البنفسجي.

لقد أفصحت دراسات معمّقة في مضمار الإستقرار وسياسات التكيّف في البنية التنظيمية" أن التقشف والخصخصة يحوّلان عبء الرعاية من العمل بأجر إلى عمل غير مدفوع الأجر للنساء كالإنجاب والرعاية، من خلال إستدناء الخدمات العامة المقدّمة" (Ilkkaracan,2016,P.14).

إنتقد الاقتصاديون المعنيون باقتصاديات الرعاية بأن تصميم هذه السياسة قد بُني على إفتراض خاطئ فحواه أن عمل المرأة في الرعاية هو أمر دائمي وغير محدود، وفي الوقت نفسه، فإن الضغوط الناجمة عن أن التدني في الأجور تقلّل من قدرة بدائل السوق على تحمّل تكاليف العمل غير مدفوع الأجر وبخاصة لذوي المهارات الدنيا.

إن عملية الدفع لسوق العمل المرنة، تؤدي إلى تدهور ظروف سوق العمل، مما يزيد من حدّة الضغوط على عملية التوازن بين الحياة والعمل، وإضعاف أواصر القوة في عمل المرأة. وعلى سبيل الإبانة، فإن عقود العمل بدوام جزئي، أو لوقت أو مدة محدّدة، تحّد من الحصول على عقود عمل توّفر للمرأة العاملة

إجازة رعاية مدفوعة الأجر، وتزيد الفجوة في الأجور بين الجنسين، مما يفاقم من إحتمال تراجع دور المرأة إلى دور ربة البيت بدوام كامل Full-time homework.

تعطي السياسات الإنكماشية أولوية للتحكم في التضخم على حساب توليد فرص العمل، بينما يعني تحيز التسليع إنخفاض فرص العمل العام، من خلال الخصخصة، وهذا يؤدي للتحيز إلى المعيل من الرجال، إذ يفترض أن يكون الرجل المتلقي الرئيس والأسبق للعدد المحدود من الوظائف، وتكون المرأة عنصراً تابعاً له. ومن المتوقع أن تعتمد النساء اللاتي ليس لديهن وظائف ولا أزواج / آباء، على شبكات الأمان الإجتماعي، التي تم إنشائها للأسر الفقيرة (Ilkkaracan, 2016, p.15).ينبغي أن يكون للإطار العام لسياسة الإقتصاد الكلي، الذي يوّفر بيئة مؤاتية للإقتصاد البنفسجي الخصائص الآتية:

1. تصميم السياسة المالية:

إن السياسة المالية هي تلك التي تتبنى نهج الموازنة بين الجنسين على نطاق واسع لتقويم القرارات الضريبية والإنفاقية، من أجل حساب تأثيرها في النوع الإجتماعي بحسب الجنس، أي في توزيع وإعادة توزيع أعباء الرعاية غير مدفوعة الأجر، والنوع الإجتماعي للطلب على الأيدي العاملة، ومن ثم يتم تصميم تخصيصات الضرائب والإنفاق لإستيعاب تكاليف أعمال الرعاية، من خلال فرض الضرائب البنفسجية، والإنفاق المالي على البنية التحتية للرعاية الإجتماعية بعامة، وتسهيل توفير فرص عمل لائقة. وأن أي إنفاق تحفيزي يترتب عليه الإنفاق على الرعاية الإجتماعية بدلاً من التركيز الحصري المستمر على البنية التحتية المادية، وتوفير جيل من فرص العمل البنفسجية.

2. تصميم السياسة النقدية:

تقر بتوليد فرص عمل بشكل متساوي بين الرجال والنساء، كهدف ضروري لا يقل أهمية عن الإستقرار السياسي، يرتكز على أساس تحوّل أُنموذجي في سياسة الإقتصاد الكلي، وتحريرها من هاجس نمو الناتج المحلي الإجمالي وكفاءته.يجري الإعتراف بالكفاءة كأداة ممكنة لسياسة الإقتصاد الكلي، لتحقيق أهدافها المتمثلة بالطبيعة والتنشئة، التي لا غنى عنها.يجب أن يصبح توليد فرص العمل على أساس الوظائف اللائقة هدفاً أساسياً، ليس لمعالجة مشكلة البطالة حسب، بل كإعتراف بحقيقة فحواها أن ثمة حاجة إلى وظائف لائقة لملايين النساء غير المشاركات بأي عمل في جميع أنحاء العالم، والمستبعدات من سوق العمل بشكل كلي.

3. الإطار المؤسسي:

هو الإطار القائم على فكرة أن الأسواق ليست ذاتية الإنشاء، ولا ذاتية التنظيم، وثمة دور مهم لدولة الرفاه الإجتماعي، مع قواعد راسخة للحكم الذاتي، وسيكون النظام الاقتصادي البنفسجي Purple Economic Order ممكن التحقيق، من خلال ديمقراطية سياسة الإقتصاد الكلي Macroeconomic Policy Democratization (Ilkkaracan, 2016, p.15).

5. الخاتمة

يُختم البحث بجمله من الأفكار النظرية، التي تُسلّط الأضواء الكشّافة على المدلول الإصطلاحي والمفاهيمي للاقتصاد البنفسجي ومضامينه وتكامله مع الاقتصاد الأخضر، والتأسيسات النظرية لتلكم العلاقة، والتي تجسّدت بالإستنتاجات الذي تمخّض عنها البحث.كما تم الخلوص إلى حزمة من التوصيات الإجرائية التنفيذية الموّجهة لصّناع السياسات الاقتصادية.

5-1 الإستنتاجات

1. تواجه التنمية المستدامة تحديّات جمَّة، تتمثل بالأزمة الاقتصادية والمالية، والأزمة البيئية، وأزمة الرعاية الناشئة. وقد إنبرى الاقتصاديون لمعالجة هاتيك الأزمات ذات العلاقة بالبيئة الاقتصادية (اقتصاد التنمية)، وبالبيئة الطبيعية (الاقتصاد الأخضر)، وبالبيئة الإجتماعية(الاقتصاد الإجتماعي)، وببيئة الرعاية (اقتصاد الرعاية). يندرج الاقتصاد الإجتماعي واقتصاد الرعاية تحت معمار واحد هو الاقتصاد البنفسجي.
2. يُعد الاقتصاد البنفسجي فرعاً أساسياً من فروع الاقتصاد المستدام، الذي لم ينل حقه من الإهتمام في مضمار الدراسات والبحوث التي تُعنى بها التنمية المستدامة، بالرغم من دوره الريادي في تحقيق أهدافها، فهو تحالف جديد مع الاقتصاد الأخضر، يؤّكد ضرورة إضفاء طابع إنساني/اقتصادي على التنمية المستدامة، وإستخدام الثقافة للتوفيق بين التنمية الاقتصادية، والبيئية، والإجتماعية.
3. لا يؤدي إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي، بالضرورة إلى تحسين مستويات المعيشة، ما لم يعطِ أهمية فائقة للإستثمار في قطاع الرعاية، وإنشاء بنية تحتية رصينة لها، وحينئذ يؤدي النمو في رأس المال البشري، ورأس المال الطبيعي وتوزيعهما بشكل عادل بين الجنسين من جهة، وبين الأجيال من جهة ثانية، يؤدي إلى رفع معدلات التنمية المستدامة، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والإجتماعية.

4. إن إستدناء خدمات الرعاية الإجتماعية ذات الجودة(النوعية) العالية، تُعد عقبة كؤود أمام مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والإجتماعية، ذلكم أن سياسات الرعاية وتوفير خدماتها وتنمية اقتصادياتها، تُعد مسألة جوهرية في تحقيق المساواة بين الجنسين.
5. ينبغي أن تكون السياسات الاقتصادية الكلية المصمّمة للاقتصاد البنفسجي، موّجهة لتطوير المجالات الآتية:

أ. الإستثمار في البنية التحتية الإجتماعية، لتطوير اقتصاديات الرعاية، يهدف إلى توليد فرص عمل (وظائف)بنفسجية ذات جودة (نوعية)عالية، إستجابة لحاجات الرعاية المتزايدة، في الوقت الراهن والمستقبل.

ب. إعفاء الإستثمار في الاقتصاد البنفسجي من حسابات العجز في الموازنة العامة، ولا ينبغي عَدْ الإستثمار العام في قطاع الرعاية تكلفة وعبء على الموازنة العامة، بل عدّه إستثماراً مستداماً للأجيال الحالية والمستقبلية.

6. إن الإنفاق على البنية التحتية للرعاية له قدرة مضاعفة على توليد فرص عمل بنفسجية، ولا سيما حصة الوظائف التي يجري توليدها للنساء من ذوي المهارات الدنيا، بالمقارنة مع الإنفاق المماثل له على البنية التحتية المادية (بما في ذلك البنية التحتية الخضراء).
7. يمكن أن تكون إجازة الوالدية إستراتيجية فعالة لتحقيق تقدم كبير نحو توزيع أكثر مساواة بين الجنسين، وبخاصة أُنموذج مقدّم رعاية مزدوج، أو أُنموذج ثنائي الكسب.
8. ركزّت الحوكمة الاقتصادية بشكل منهجي على خفض الإنفاق العام، ولم تفعل سوى القليل للغاية لتنظيم الإيراد الضريبي، وبخاصة ما يتعلق بضريبة الشركات، وأدى ذلك إلى الهبوط بأعمال الرعاية إلى مستويات متدنية، الأمر الذي يغذّي حِدّة عدم المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي.

5-2 التوصيات

1. صوغ إستراتيجية إستثمارية عامة لقطاع خدمات الرعاية الإجتماعية، وعدَّها في صلب عملية التنمية المستدامة، يتطلب ذلك إعادة ترتيب الأولويات في الإنفاق المالي العام. وعند الضرورة ينبغي التوسع في توفير التموين العام.

2. ينبغي أن تستهدف"الإستراتيجية الإستثمارية المقترحة" القدرة على خدمة أهداف عدّة أهمها، زيادة إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الإجتماعية، التي تزيد من قوة مشاركة النساء، في توفير أرضية أكثر مساواة نسبياً للتقديم والإختيار الوظيفي، لتحسين رأس المال البشري، وإلغاء عدم المساواة بين الجنسين.
3. التركيز على إلغاء عدم المساواة بين الأطفال بحسب الحالة الاقتصادية والإجتماعية، من خلال الإستثمار في برنامج تنمية التعليم المبكر، لما له من آثار غير مباشرة في زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي.
4. يجدر بصنّاع السياسات الاقتصادية النظر في تأثير نوع الجنس لتدابير سياسة التقشف، بغية تجنّب تفاقم التفاوت بين الجنسين، إذ ينبغي أن لا يستهدف الإنفاق التحفيزي القطاعات التي يهيمن عليها الرجال من مثل البناء والتشييد ضمن البنية التحتية المادية، لتمكين النساء من الإستفادة في إيجاد فرص عمل بنفسجية مدفوعة الأجر.
5. وضع إستراتيجية فعّالة لتنفيذ إجازة الأبوة لرعاية الأطفال، وتكون إلزامية للآباء، ذلكم أن إجازة الأمومة هي معيار ثابت في معظم الدول، لكن أمدها محدود، لا يسد الحاجة لرعاية الطفل.
6. يمكن أن تحل إجازة الأبوة محل الخدمة العسكرية الإلزامية، التي لا يزال العمل بها في الكثير من دول العالم.
7. العمل بأنموذج يتسم بالمساواة بين الجنسين، في ظل الاقتصاد البنفسجي، لتوّلي كل من الرجال والنساء مسؤولية الرعاية، وتبني مقترح بشأن الموازنة بين الحياة والعمل، مع الأخذ في الحسبان إجازة الوالدية مدفوعة الأجر وغير قابلة للتحويل، مع الحق في التمتع بترتيبات عمل مرنة، والعودة إلى العمل بعد إنتهاء مدة الإجازة، بما يكفل المشاركة المستمرة في أعمال الرعاية بين الرجال والنساء في مراحل مختلفة من دورة الحياة.
8. توفير الموارد المالية للمنظمات غير الحكومية وبخاصة المنظمات النسائية، والتواصل بينها لتطوير مبادرات الرعاية المبتكرة (Fernandes,2017,P.17).

المصادر والمراجع

الكتب باللغة الإنجليزية

1. Ilkkaracan,I.(2013). "Purple Economy: A Call for a New Economic Order beyond the Green ". In (eds. U.Rohr). Sustainable Economy and Green Growth: Who Cares?. LIFE e.v.-German Federal Ministry for the Environment. Berlin. PP.32-38. Retrieved fromhttp://www.genanet.hostingkunde.de/fileadmin/downloads/Green-Economy/workshop-Care-eco-web.pdf.
2. Ilkkaracan, I.(2013). "The Purple Economy: A Call for a New Economic Order beyond the Green Economy". In GENANET(ed.).Sustainable Economy and Green Growth: Who Cares ?. LIFE e.v.-German Federal Ministry for the Environment. Berlin. PP.32-38. Retrieved fromhttp://www.genanet.de/fileadmin/user-upload/dokumente/Care-Gender-Green-Economy/Int-WS-Sustainable-Economy-Growth-Who-Cares-En.pdf.
3. Rai, S.M and Waylen, G.(Eds.).(2013).New Frontieres Political Economy. First edition. London; New York: Routledge.

المجلات العلمية باللغة الإنجليزية

4. Elson, D. and N.Cagatay.(2000). "The Social Content of Macroeconomic Policies". World Development. Vol.28(7).pp.1347-1364.

5. Himmelweit,Susan.(2007).''The Prospects for Caring Economic Theory and Policy Analysis''. Cambridge Journal of Economics. Vol.31(4).PP.581-599.
6. Ilkkaracan,I.(2012).''Why So Few Women in the Labor Market in Turkey: A Multi-Dimensional Analysis''. Feminist Economics. Vol.18(1).PP.1-36.

الأنترنيت باللغة الإنجليزية

7. Fernandes,A.Sofia.(2017).''A Purple Economy the case for placing the Economic of Care at the heart of Sustainable Development''. The New Economic Foundation. Retrieved from http://www.neweconomics.org
8. The Fawcett Society.(2011).''Single Mothers: Singled Out-the impact of 2010-15 tax and benefit changes on women and men''.Retrieved fromhttp://www.rosswa.cp.uk/single-mothers-singled-out-the-impact-of-2010-15-tax-benefit-changes-on-women-and-men/

المؤتمرات العلمية وورش العمل باللغة الإنجليزية

9. Ilkkaracan,I.(2016).The Purple Economy Complementing the Green: Towards Sustainable and Caring Economies''. ''Paper presented at the workshop on ''gender and Macroeconomics: Current State of Research and Future Directions''. New York. Retrieved fromhttp://www.levyinstitute.org/news/gender-and-macroeconomic-workshop-2016.

المنشورات الرسمية باللغة الإنجليزية

10. Floro, Maria S.(2012).''The Crises of Environment and Social Reproduction: Understanding their Linkages''. Working Paper. American University. Department of Economics. Washington DC.

المنشورات الرسمية باللغة العربية

11. الحيالي، عبدالله فاضل.(2019). "الاقتصاد البنفسجي: ريادة الثقافة وثقافة الإستدامة". رؤية إقليمية. نشرة دورية تصدر عن مركز الدراسات الإقليمية. جامعة الموصل.السنة 2. العدد 6.ص ص11-17.

مجلة الاستراتيجية والتنمية
المجلد 10/ عدد خاص (الجزء الثالث3) / جويلية 2020، ص253-264

التكامل بين الاقتصاد الأخضر والاقتصاد البنفسجي.

The integration between the green economy and the purple economy.

طاوي فؤاد[1]، براهيمي آزاد [2]

Taoui Fouad[1], Brahimi azed[2]

[1] مخبر LEZINRU،جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، الجزائر، fouad.taoui@univ-bba.dz

[2] مخبر LEZINRU،جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، الجزائر، azed.brahimi@univ-bba.dz

تاريخ النشر: 2020/07/28

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى معرفة التكامل بين كل من الاقتصاد البنفسجي الذي يعتبر من أهم النماذج الذي تم تطويرها في أوروبا، وذلك بناء على مبدأ استخدام الثقافة للتوفيق بين التنمية الاقتصادية والاستدامة، والاقتصاد الأخضر الذي يسعى بدوره إلى تحسين رفاهية الإنسان تحسين رفاهية الإنسان والحد من المخاطر البيئية وندرة الموارد، حيث أن هناك اهتمام عالمي كبير لكل من الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر.

وخلصت الدراسة إلى أن نظرة الاقتصاد الأخضر امتدت إلى تمكين حلول للأزمات الاقتصادية ومشاكل تفاقم البطالة من خلال مهن خضراء، والاقتصاد البنفسجي يمنح استجابة متوازنة للأزمات الاقتصادية وأزمة الرعاية والبطالة من خلال مهن بنفسجية.

كلمات مفتاحية: اقصاد بنفسجي، اقتصاد أخضر، أزمة الرعاية.

تصنيفات JEL : Q02؛ Q5؛ Q57.

Abstract:

This paper aims to identify the integration between the purple economy, which is considered one of the most important models developed in Europe based on the principle of using culture to reconcile the economic

المؤلف المرسل: طاوي فؤاد، **الإيميل**: fouad.taoui@univ-bba.dz

development with sustainability, and the green economy, which, in turn, seeks to improve human welfare and reduce environmental risks resources scarcity. These two concepts receive a great interest at the global level.

The study concluded that the green economy perspective has expanded to developing solutions to economic crises and aggravated unemployment problems through green profession. Also, the purple economy provides a balanced response to economic, care and unemployment crises through purple professions.

Keywords: purple economy, green economy, care crisis.

JEL Classification Codes: Q02 ; Q05 ; Q57.

1. مقدمة

من خلال ثلاث قرون من التجربة مع الرأسمالية، أثبتت أنها مسار إنتاجي يؤدي إلى الزيادة في الإنتاج والنمو الاقتصادي والتكنولوجي والأكثر تماشيا مع التغيرات التي تحدث والمتعلقة بالإنتاج ومقومات المعيشة، لكن هذا المسار الإنتاجي لم يخلو عن تناقضات داخلية، كوجود الثراء، الفقر، رخاء، أزمات، وتقدم، وهي متصلة في بنية داخلية. مع التطور الذي وصلت إليه الرأسمالية في الوقت الراهن إلا أن هذه التناقضات تفرض عليها تحديات وبالتالي تعكر سيرها كنظام اقتصادي مستدام.

هذه التحديات تأتي في شكل أزمات متداخلة على المستوى العالمي، كأزمات اقتصادية عميقة، ارتفاع مستوى البطالة، الأزمات البيئية أي إنتاج سلع وخدمات مع عدم مراعاة الجانب البيئي، وأزمات إنتاج سلع وخدمات مع مراعاة الجانب الثقافي وأزمات عدم المساواة أو ما يطلق عليها الباحثين أزمة الرعاية؛ ونظرا لبروز كل من الاقتصاد الأخضر والاقتصاد البنفسجي وسعي كليهما لإيجاد حلول لمختلف الأزمات وعلى ضوء ما سبق وبالنظر إلى أهمية البحث نطرح السؤال الآتي:

فيما تكمل علاقة التكامل بين كل من الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر؟

أهداف البحث:

تندرج أهداف البحث في:

- ✓ تسليط الضوء على المفاهيم المختلفة للاقتصاد الأخضر؛
- ✓ التعرف على نشأة وتطور الاقتصاد الأخضر؛
- ✓ التعرف على كل من مفاهيم الاقتصاد البنفسجي ومفهوم أزمة الرعاية؛

- ✓ اسهامات كل من الاقتصاد الأخضر والبنفسجي في تقديم حلول للأزمات المختلفة؛
- ✓ علاقة التكامل بين الاقتصاد الأخضر والاقتصاد البنفسجي.

منهجية البحث:

بغية القيام بتحليل علمي ومنهجي لإشكالية البحث، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره المنهج الأنسب في الأبحاث والدراسات التي تهدف إلى وصف الظاهرة كما هي في الواقع، وذلك من خلال جمع البيانات اللازمة بالاعتماد على الكتب والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع.

2. ماهية الاقتصاد الأخضر:

1.2 تعريف الاقتصاد الأخضر

قبل الخوض في تعريف الاقتصاد الأخضر وفهم معانيه وجب علينا تعريف مصطلح الأخضر

1.1.2 معنى الأخضر:

إن اللون الأخضر هو لون النباتات، لون من ألوان الطيف الشمسي يتوسط الأصفر والأزرق، وهو لون الريف والقرية في مقابل اللون الرمادي (لون الإسمنت) هو لون المدينة، والأخضر البيئي هو رمز لوني مقرب للبيئة في مناظرها الطبيعية إلى النباتات والحيوانات في أقاليمها الطبيعية، وتستخدم كلمة الأخضر كاختزال لشيء يمكن أن تحسن من حالة البيئة بشكل ملحوظ وقد يشير إلى المنتج والصناعة والشركة، العمل العملية أو المؤسسة التي تحافظ على الطاقة والموارد، ويولد الطاقة النظيفة والمتجددة، ويقلل النفايات، ويزيل المواد الخطرة، أو يعيد البيئة والتنوع البيولوجي. (ثابتي و بركنو ، 2014، صفحة 91).

2.1.2 تعريف الاقتصاد الأخضر:

يعرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) الاقتصاد الأخضر هو "هو اقتصاد يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية، مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية وندرة الموارد، بحيث يمكن تدخله إلى الوصول بطرح نسب منخفضة من الكربون والاستخدام العقلاني للموارد والإدماج الاجتماعي ". (شريف و عبدات، 2015، صفحة 222).

كما يعرف أيضا: " اقتصاد يراعي البيئة، ويحد من استنزاف مواردها وهو مناقض للاقتصاد البني (أو الاقتصاد الأسود كما يطلق عليه أحيانا)، والذي يقوم على استخدام الوقود الأحفوري (مثل الفحم الحجري والبترول والغاز الطبيعي). وتخضير الاقتصاد مفهوم آخر، يستخدم مع مصطلح الاقتصاد الأخضر، والذي يعني ذلك النشاط الذي يتفق مع البيئة ويصادقها، والذي ليست له مخلفات أو آثار

ضارة بالبيئة، أو على الأقل لا يضيف أية أعباء جديدة على البيئة أو يزيد درجة تلوثها وتدهورها". (قرين و حراق، 2019، صفحة 177).

وثمة تعريف أخر أكثر دقة وتفصيلا ربط فيه صاحبه بين الاقتصاد الأخضر والبيئة ، ولم يغض الطرف فيه عن الجانب البشري، حيث نص على أن الاقتصاد الأخضر هو " نموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية سريعة النمو، التي تقوم على معرفة الاقتصاديات البيئية التي تهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة بين الاقتصاديات الإنسانية والنظم البيئية الطبيعية، والأثر العكسي للأنشطة الإنسانية على التغير المناخي والاحتباس الحراري" وهو تعريف نرى أنه أفضل من التعريف الذي قام به برنامج الأمم المتحددة للبيئة، فقد رعيت فيه الجوانب التاريخية والاقتصادية والبيئية والبشرية، وأشار ضمنيا إلى الهدف. (محمد، 2014، صفحة 5).

2.2 نشأة وتطور الاقتصاد الأخضر:

أطلقت منظومة الأمم المتحدة في عام 2008 مبادرة الاقتصاد الأخضر ضمن المبادرات التي تسعى لمواجهة الأزمات العالمية المتعددة والمترابطة التي أثرت على المجتمع الدولي أهمها:

1.2.2 الأزمة المالية: والتي اجتاحت العالم عام 2007 والتي تعتبر أسوا أزمة عالمة منذ "الكساد الكبير"، حيث أسفرت عن فقدان العديد من فرص العمل والدخل في مختلف القطاعات الاقتصادية. وقد انعكست الآثار المرتبطة عنها على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في مختلف أنحاء العالم. إذ نتج عنها ديون متزايدة على الحكومات، وضغوط على الصناديق السيادية، وانخفاض السيولة المتاحة للاستثمار.

2.2.2 الأزمة الغذائية: ازدادت حدة الأزمة الغذائية خلال العامين 2008 و2009بسبب زيادة أسعار السلع الغذائية الأساسية جزئيا الناجمة عن زيادة تكاليف الإنتاج، والتوسع الكبير في قطاع الوقود الحيوي، فضلا عن ارتفاع معدلات البطالة.

3.2.2 أزمة المناخ: برزت أزمة المناخ كأولوية عالمية تتطلب تضافر الجهود اللازمة لمواجهة التغيرات الحادة في المناخ، والتكاليف والتخفيف من أثارها.

وفي إطار مواجهة الأزمات العالمية السابق ذكرها، تمحور مفهوم الاقتصاد الأخضر في بداية انطلاقاته في العام 2008وتطور بعد ذلك ليصبح أكثر شمولا، حيث تضمن الاستثمارات والإجراءات اللازمة لمواجهة تحديات الإدارة البيئية. كما توسع مفهوم مبادرات الاقتصاد الأخضر في تحقيق النمو

الاقتصادي الأخضر على المدى القصير ليشمل استراتيجيا وضع نماذج التنمية الاقتصادية في إطار تعزيز الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل. (منير و منى ، 2011، الصفحات 185-186)

3. الاقتصاد البنفسجي

1.3 مفهوم الاقتصاد البنفسجي

الاقتصاد البنفسجي يقصد به الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الثقافية في الاقتصاد، ويشار به إلى الاقتصاد الذي يتأقلم مع التنوع البشري في العولمة، الذي يعتمد على الأبعاد الثقافية لإعطاء القيم للبضائع والخدمات. (The purple economy, 2011, p. 2)

كما يعرف أيضا على أنه التحالف بين الاقتصاد والثقافة، لإضافة الطابع الإنساني على العولمة للتوفيق بين التنمية الاقتصادية والاستدامة. إنه مجال واعد بكونه نموذجا قائما على التنمية الثقافية للخروج من الأزمات الاقتصادية، وتوجيه الاقتصاد المستقبلي، وكذلك تجديد الأنشطة الإنتاجية. إن مساهمة الاقتصاد البنفسجي في خلق البيئة الثرية يجعلها محور الارتكاز في تحقيق غايات التقدم والرفاهية. (صلاح، 2019) .

الاقتصاد البنفسجي هو أحد المكونات الثلاثة للاقتصاد المستديم، وهو الاقتصاد الاجتماعي والبيئي والبنفسجي. فالاقتصاد البيئي (الاقتصاد الأخضر) والاجتماعي يتضح من تسميتها مجال الاهتمام كل منهما، فالأول في قضايا البيئة والثاني في قضايا المجتمع. أما الاقتصاد البنفسجي فهو مجال اقتصادي يسهم في التنمية المستدامة من خلال زيادة الاعتبار وتثمين العائد الثقافي للسلع والخدمات. الاقتصاد البنفسجي يراعي ويركز على البعد الثقافي وهو مختلف عن اقتصاد الثقافة الذي يعتبر قطاعا بحد ذاته (صلاح، 2019).

2.3 خلفية عن الاقتصاد البنفسجي (sontosh & snehleta):

ظهر المصطلح أول مرة في عام 2011 في فرنسا، بمناسبة نشر وثيقة في النسخة الالكترونية لصحيفة لوموند الفرنسية ومن ضمن الموقعين على هذه الوثيقة هيئة إدارة جمعية "ديفيرسيوم"، التي نظمت أول منتدى دولي حول الاقتصاد البنفسجي تحت رعاية منظمة اليونيسكو، البرلمان الأوربي واللجنة الأوربية.

يتطلب هذا التطور منظورا مختلفا عن خلفياتنا الثقافية وإعادة النظر في العلاقة بين الثقافة والاقتصاد. لم يعد وضع النمو في السنوات الأخيرة مناسبا لتكوين عالم معلوم ولم يعد عمليا على المدى الطويل. جعل مفهوم الاقتصاد الثقافي من الممكن إدراج المجال الثقافي في الاقتصاد. هذا المفهوم لم يعد كافيا لوصف واقع العالم الذي لا يمكن فيه تقليص الثقافة إلى قطاع واحد. اليوم أكثر من أي وقت مضى، يجب أن تكون الثقافة هي الحافز لجميع الأنشطة البشرية، بما في ذلك تلك الاقتصادية. جميع اللاعبين يستمدون من الطبقة الثقافية، وفي المقابل ينتجون الثقافة بدرجات متفاوتة، لدواعي تحديد هويتها، فإن هذه التدفقات الثقافية التي تروي الاقتصاد لا يتم الاعتراف بها على نحو كاف كعوامل للابتكار وتنشيط النشاط الاقتصادي، وتتحول أكثر نحو تلبية الاحتياجات البشرية. تقدم العولمة إمكانات جديدة ناشئة عن التفاعلات الديناميكية بين الاقتصاد والثقافة:

1.2.3 يشجع الوعي العالمي بالبيئة الثقافية المشتركة بالناس على التعرف بشكل أفضل على آثار هذه التفاعلات الاقتصادية الثقافية، وخاصة من خلال قياس البصمة الثقافية للمجموعات والأفراد بشكل أكثر دقة؛

2.2.3 علاوة عن ذلك، فإن التحول نحو الاقتصاد الثقافي سيكون أيضا له تأثير كبير على التوظيف والتدريب.

4. التوازن والتكامل بين الاقتصاد الأخضر والاقتصاد البنفسجي

قبل معرفة علاقة التوازن والتكامل بين الاقتصاد الأخضر والبنفسجي يجب معرفة مصطلح أزمة الرعاية لارتباطها الوثيق بالاقتصاد البنفسجي.

1.4 أزمة الرعاية

توصف الرعاية على أنها " عمل بشري يتضمن كل ما نفعله للبقاء، الاستمرار وإعادة إصلاح عالمنا، من أجل أن نعيش كما يجب. هذا العالم يتضمن أجسادنا، أنفسنا بيئتنا، والتي نسعى كلنا لنسجها في شبكة معقدة ومستدامة الحياة " (Tronto, 2013).

هو مصطلح يطلق على التحول الحاصل في المجتمع، أين هذا الأخير يتحول إلى مجتمع أقل قابلية وإرادة لمنح جهد للعناية ككل، والتي هي جزء لا يتجزأ من حياة الأشخاص وشرط أساسي لحياة أكثر رخاء (ipec, 2016, p. 1).

وإن من أهم الأسباب التي ساعدت في وجود أزمة الرعاية ما يلي(ipec, 2016, p. 7) :

- ✓ الضغوطات على الأجور القاعدة، انخفاض التأمين، ساعات العمل الطويلة كل هذه الضغوطات تتحد لتشكل عراقيل أمام منح الوقت للرعاية؛
- ✓ التراجع البيئي يخلف شروط قاسية للحياة اليومية خاصة المناطق النائية، التي تستلزم عمل جوهري يعتمد على موارد طبيعية مثل: الأراضي، المياه المواد أساسية؛
- ✓ وجود ضغوطات عالية كتفاقم في: التمييز الجنسي بما في ذلك التباين في المساواة بين المرأة والرجل، الأطفال، العائلات من خلال: الطبقية، العنصرية والانتماء.

تهدف ركائز الاقتصاد البنفسجي إلى علاج أزمة الرعاية والحد منها بالشكل الآتي (ipec, 2016, p. 10):

- ✓ **توفير بنية تحتية شاملة لخدمات الرعاية الاجتماعية**

الرعاية الاجتماعية تملى خدمات اجتماعية للأطفال والمسنين، المعاقين، ممنوحة من خلال مؤسسات خاصة أو عامة كمراكز رعاية الأطفال والمدارس التحضيرية، مراكز ما بعد المدرسة للأطفال المتمرسين، مراكز عليا ومرتكز الحياة الفعالة والتي توفر خدمات يومية للمسنين والمعاقين، بيوت الشيخوخة والمستشفيات وما إلى ذلك، الرعاية الاجتماعية يمكن أن تمنح كذلك كخدمات منزلية ولكن ما يمنحها صفة الاجتماعية هي أنها توفر من خلال عمل مدفوع الأجر من خلال خبراء متمرنين وعمال خدمات وليس من خلال عمل منزلي مجاني لأفراد عائلات.

- ✓ **تنظيم سوق العمل لتحقيق التوازن بين العمل والحياة**

يشكل تنظيم سوق العمل من أجل تحقيق التوازن بين العمالة المدفوعة الأجر ورعاية العمل في المجال الخاص على أساس الشروط والحوافز المتساوية للرجال والنساء، عنصرا مهما في البنية التحتية للرعاية، مكملا لتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية. وقد نوقش أعلاه أن رعاية العاملين لديها خاصية كونها ذات علاقة بين مقدم الرعاية ومتلقي الرعاية وبالتالي تقاوم التسليم الكلي بطبيعته. يتناول هذا الركن مسألة استيعاب وإعادة توزيع تكاليف قطاع رعاية العمال الذي يمكن استبداله من خلال توفير الخدمة المدفوعة. ومع ذلك، ينبغي أن نلاحظ أن هذا يتعلق في المقام الأول باقتصاديات السوق الأكثر تقدما نسبيا حيث يعمل غالبيته السكان في وظائف مدفوعة الأجر.

- ✓ **تدابير خاصة تهدف إلى تخفيف عبء العمل غير المدفوع الأجر الذي تتحمله الأسر الريفية:**

هذا الركن يستلزم سياسيات عامة لتلبية الاحتياجات الخاصة للمجتمعات الريفية حيث ينطوي أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر (معظمها من النساء) على مجموعة أكبر من الأنشطة الإنتاجية التي تعتمد على توافر الموارد الطبيعية، تعيش أغلبية سكان العالم في إفريقيا، جنوب الصحراء الكبرى وجنوب شرق أسيا بشكل أساسي في اقتصاديات الكفاف الريفي القائمة على الزراعة على نطاق صغير، حيث توجد غالبية العمال الأسريين بدون أجر.

✓ **إطار بديل لسياسة الاقتصاد الكلي، الذي يمكن من تنفيذ الركائز الثلاث المذكورة أعلاه وذلك من خلال:**

- توظيف جيل محترم؛
- نمو عقلاني ومستدام، كهدف أساسي لسياسة اقتصادية عامة؛
- سياسة قانونية داعمة للاستثمار العمومي في الاقتصاد الأخضر والبنفسجي؛
- سياسة إدارية تسعى إلى خلق التوازن بين التضخم وأهداف التوظيف.

وفيما يلي ملخص لهذه الركائز:

الجدول رقم (1): جدول يلخص ركائز الاقتصاد البنفسجي

بنية تحتية لرعاية اجتماعية عالمية	قوانين سوق العمل من أجل حياة عملية متوازنة مع الحوافز عادلة بين الجنسين	بنية تحتية مربحة للوقت من أجل مجتمعات النائية في المناطق ذات الاقتصاد المنخفض.	تمكين بيئة اقتصادية عالمية
– سهلة المنال، سهلة التوفير، وخدمات اجتماعية ذات جودة عالية للأطفال والمسنين والمتقاعدين والمرضى. – إعادة توزيع عمل الرعاية من عمل غير مدفوع الأجر إلى عمل محترف مدفوع الأجر. – مهن بنفسجية.	– عمل رعاية متوازن. – ممارسات ترتكز على منح حوافز. – وقت عمل أقصى. – قوانين المساواة بين الجنسين في الترتيب، الأجور والترقيات.	استثمارات خضراء وبنفسجية في المناطق النائية.	– توظيف جيل محترم. – نمو عقلاني ومستدام كهدف أساسي لسياسة اقتصادية عامة. – سياسة قانونية داعمة للاستثمار العمومي في اقتصاد أخضر وبنفسجي. – سياسة إدارية تسعى إلى التوازن بين التضخم وأهداف التوظيف.

Source : (ipec, 2016, p. 10)

2.4 علاقة التوازن والتكامل بين الاقتصاد الأخضر والبنفسجي (ipec, 2016, p. 8):

1.2.4 الاقتصاد البنفسجي يهدف إلى تمديد نظرة النظام الاقتصادي الجديد أكثر من تلك الخاصة بالاقتصاد الأخضر. بما أن كلا النظريتين تنبثق نتيجة لتحديات نظامية، فالأخضر استجابة للأزمات البيئية، والبنفسجي استجابة لأزمات الرعاية. هناك العديد من الموازنات والتفاعلات بين النظامين، الأخضر يحتاج إعادة ترتيب وتنظيم الإنتاج والاستهلاك بالتوازن مع سرعة تجدد الموارد البيئية

2.2.4 الاقتصاد البنفسجي يحتاج إلى إعادة تنظيم وضبط للإنتاج والاستهلاك بالتوازي كذلك مع نظام إنتاجي بشري عادل ومستدام للاقتصاد الأخضر يعرف أنه غير استهلاك للبضاعة، الرفاهية البشرية تحتاج إلى الوصول إلى نظام بيئي صحي والاقتصاد يوسع مفهوم الرفاهية يؤكد على ضرورة وأهمية الوصول إلى الرعاية اللازمة كما يجب.

3.2.4 الاقتصاد الأخضر يقترح أن إعادة التنظيم الاقتصادي يحتاج لحساب قيمة الطبيعة، والاقتصاد البنفسجي يقوم بالتماس لإعادة الاعتبار للطبيعة والعمل غير مدفوع الأجر، وإعادة التنظيم تحت الاقتصاد الأخضر مبني على تدخيل التكاليف البيئية نحو أعمال النظام، أما النظام البنفسجي مبني على تدخيل التكاليف عمل الرعاية مثل: إعادة توزيع التكاليف، كما أن الاقتصاد الأخضر يهدف إلى إقصاء عدم المساواة بين الأجيال، والبنفسجي يهدف إلى إقصاء عدم المساواة بين الجنس، العرف والانتماء.

4.2.4 كما يسعى الاقتصاد الأخضر إلى إعادة تنظيم الأولويات، بوضع الطبيعة في المركز البنفسجي، كذلك يسعى إلى إعادة ضبط وتنظيم الأولويات بوضع الإنسان في مركز، كلا النظريتين تؤكدان على أن النمو لا يمكن ولا يجب أن يكون الروح أو الأولوية الأولى للاقتصاد، وإنما النمو المستدام والعادل.

مؤخرا في سباق الأزمات الاقتصادية العالمية، نظرة الاقتصاد الأخضر امتدت إلى تمكين حلول للأزمات الاقتصادية ومشاكل تفاقم البطالة من خلال مهن خضراء، والبنفسجي يمنح استجابة متوازنة للأزمات الاقتصادية والبطالة من خلال مهن بنفسجية.

الجدول رقم (2): جدول لتكامل بين الاقتصاد البنفسجي والأخضر.

التكاملات	الاقتصاد الأخضر	الاقتصاد البنفسجي
ظهر استجابة لـ:	الأزمات البيئية: من خلال استدامة التزويد بواسطة الطبيعة	أزمات الرعاية: يهدف إلى استدامة التوفير من خلال رعاية العمل

الاستجابة للأزمات الاقتصادية وتضخم والبطالة من خلال	مهن خضراء	مهن بنفسجية وهي المهن التي تتكيف مع الثقافة (مثل وظائف المصادر البشرية أو وظائف التسويق والاتصال)
رفاهية الإنسان	استهلاك السلع + أنظمة بيئية صحية	استهلاك السلع + رعاية ذات نوعية عالمية
يركز على:	قيمة الطبيعة	قيمة عمل الرعاية غير مدفوع الأجر
يقترح استيعاب	التكاليف البيئية في اقتصاد السوق	تكاليف عمل الرعاية في اقتصاد السوق
يهدف إلى اقصاء	عدم المساواة بين الأجيال	عدم المساواة حسب الجنس، الفئة، الأصل
خطاب إلى إعادة ترتيب الأولويات	من نمو الناتج الإجمالي الى النمو المستدام	من نمو الناتج الإجمالي الى النمو المستدام

Source: (ipec, 2016, p. 9)

5.خاتمة:

يمكن أن يكون النظام الاقتصادي الأرجواني والأخضر مصدرًا لتوليد فرص عمل لائقة وأيضًا وسيلة لتخفيف حدة الفقر، ويوفر إطارًا اقتصاديًا مستدامًا يهدف إلى معالجة أوجه عدم المساواة حسب الجنس والطبقة والأصل، وكذلك عدم المساواة بين الأجيال عن طريق إعادة ضبط اختلالات القوة بين الطبيعة والبشر. ستكون الحركات النسوية والبيئية على المستويات المحلية والوطنية والدولية أساسية في دفع جدول الأعمال إلى الأمام.

نتائج الدراسة:

من خلال دراسة هذا الموضوع تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ يخلق كل من الاقتصاد الاخضر والبنفسجي المزيد من فرص العمل؛
- ✓ إن الاقتصاد الاخضر سيؤدي إلى عدم تلوث البيئة من خلال الانبعاثات الكربونية وتدوير النفايات؛
- ✓ التحول نحو الاقتصاد الثقافي سيكون له تأثير كبير على التوظيف والتدريب؛
- ✓ الاقتصاد البنفسجي يسهم في التنمية المستدامة من خلال زيادة الاعتبار وتثمين العائد الثقافي للسلع والخدمات؛
- ✓ يركز الاقتصاد البنفسجي بشكل كبير على البعد الثقافي كما أنه مختلف عن اقتصاد الثقافة الذي يعتبر قطاعا بحد ذاته.

بعد الدراسة والنتائج المتحصل عليها، يمكن إدراج بعض التوصيات منها:

- ✓ وضع سياسات قانونية داعمة للاستثمار العمومي في الاقتصاد الاخضر والاقتصاد البنفسجي؛
- ✓ انشاء لجنة اقليمية لتبادل الخبرات والمعلومات عن الاقتصاد الاخضر والاقتصاد البنفسجي؛
- ✓ اعداد دليل للمهن الخضراء والمهن البنفسجية وإنشاء آلية لليقظة خاصة بالحاجات في هذا المجال؛
- ✓ ضرورة وجود ثقافة بيئية لدى مسيري المؤسسات وتبني مفهوم كل من الاقتصاد الأخضر والبنفسجي.

المراجع:

ipec, i. (2016). • The Purple Economy Complementing the Green: Towards Sustainable and Caring Economies. Paper presented at the Levy Economics Institute and Hewlett Foundation Workshop on "Gender and Macroeconomics: Current State of Research and Future Directions", (pp. 1-18). New York.

Tronto, j.(2013) . Caring Democracy: Markets, Equality, and Justice, in YouTube.

sontosh, k & snehleta, j. (2018) Purple Economy: Component of a Sustainable Economy in India, Journal of Business and Management, *Volume 20, Issue 12. (PP 47-50).*

Institutional working group on the purple economy .(2013) .paris. The purple economy: an objective, an opportunity, English Translation, Paris

اسماعيل شريف ، و عبد الوهاب عبدات. (2015). إشكالية مساهمة الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة ومحاربة الفقر في الجزائر. مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 1، العدد 12، الصفحات 221_232، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

الحبيب ثابتي ، و نصيرة بركنو . (2014). دور الاقتصاد الأخضر في خلق الفرص الخضراء والمساهمة في الفقر، مقدمة ضمن الملتقى دولي حول تقييمات سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، الصفحات 90-105. الجزائر: جامعة الجزائر 3.

ربيع قرين، و مصباح حراق. (2019). خيار الاقتصاد الأخضر بين فرص النجاح ومؤشرات الفشل في المنطقة العربية. . *مجلة العلوم الإنسانية*،الصفحات 175_197.

سلامي منير، و مسوغي منى . (2011). إشكالية التأهيل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر. *مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظكات والحكومات. طبعة ثانية*، الصفحات 357-378. ورقلة: جامعة ورقلة.

عبد القادر الفقي محمد. (2014). *الإقتصاد الأخضر*. المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، سلسلة البيئة البحرية.

عبد اللطيف طه صلاح. (2019). *"الاقتصاد البنفسجي" هل يمكن للاقتصاد ان يؤثر على الثقافة*. تاريخ الاسترداد 25/12/2019، الجزيرة: https://blogs.aljazeera.net/blogs/2019/10/24

عدد خاص بالملتقى الدولي الأول حول:
الاقتصاد البنفسجي لدعم أبعاد التنمية المستدامة

مجلة الاستراتيجية والتنمية
المجلد 10/ عدد خاص (الجزء الثالث3) / جويلية 2020، ص265-283

مكانة الثقافة في التحول نحو الاقتصاد الإبداعي وفي التبادلات التجارية الدولية

The place of culture in the transition towards the creative economy and in international trade exchanges

كوبيبي حفصة [1]، بوزيان العجال [2]

KOBIBI Hafssa [1], BOUZIANE Ladjel [2]

[1] جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم الجزائر ، hafssa.kobibi@univ-mosta.dz

[2] جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم الجزائر ، ladjel.bouziane@univ-mosta.dz

تاريخ النشر: 2020/07/28

ملخص:

تعمل هذه الدراسة على تبيان أهمية القطاع الثقافي والإبداعي في اقتصاديات دول العالم، فبتطور الصناعات الثقافية والإبداعية وزيادة أنواعها أصبحت تشكل إحدى الصناعات البارزة في المبادلات التجارية العالمية، هذا بالإضافة إلى حجم العمالة التي تشغلها و أهميتها في تحقيق النمو و التنمية المستدامة. ومن بين أهم ما توصلت إليه دراستنا هي تركيز الدول المتطورة على إنتاج وتصدير الصناعات الإبداعية القائمة على البرمجيات و الإعلام الآلي و الصناعات السمعية بصرية، أما الدول النامية فتركز على الصناعات التقليدية و الحرفية.

كلمات مفتاحية: صناعات ثقافية، صناعات إبداعية، المبادلات التجارية. الاقتصاد الإبداعي.

تصنيفات JEL : **Z1-19**

Abstract

This study clarifies the importance of the cultural and creative sector in the world's economies, with the development of cultural and creative industries and the increase of their types have become one of the prominent industries in global trade exchanges, in addition to the size of the employment they occupy and their importance in achieving growth and sustainable development.

المؤلف المرسل: بوزيان العجال ، **الإيميل**: ladjel.bouziane@univ-mosta.dz

Among the most important findings of our study is the focus of developed countries on the production and export of creative industries based on software, automated media and audiovisual industries, while developing countries focus on traditional and handicraft industries.

Key words: cultural industries, creative industries, commercial exchanges. Creative economy.

JEL Classification Codes: Z1-19

1. مقدمة:

أصبحت صناعة الثقافة cultural industry أهمية بالغة في الميزان التجاري لكبريات الدول بعدما كانت مجرد مفهوم فلسفي استحدثه كل من تيودور أدورنو Theodor Adorno و ماكس هوركايمر Horkheimer Max في مقالة لهما تحت عنوان صناعة الثقافة، إعادة النظر cultureindustry Reconsidered سنة 1975، حيث يتحدث أدورنو قائلا أنه هو وماركس هوركايمر استخدما مصطلح صناعة الثقافة لأول مرة في كتابهما جدلية التنوير Dialectic of Enlightenment، الذي نشر أول مرة في أمستردام 1947 (Adorno, Horkheimer, **1991**). وبشكل محدد في مقالة بعنوان : صناعة الثقافة التنوير كما الخداع the culture industry : Elightement as mass deception، ينوه أدورنو أنه في المسودات الأولى للمقال استخدموا مصطلح " الثقافة الجماهيرية" لكن في نهاية المطاف تم استبداله بـ "صناعة الثقافة" (Jorge Reina SCHEMENT and others, 2002).

حدث تغيير في الفضاء الحكومي الأوربي سنة 1978 حيث تبنى الوزراء الأوروبيون عن الشؤون الثقافية مفهوم الصناعات الثقافية في اجتماعهم المنعقد في أثينا. وأصبح هذا المفهوم ضمن المصطلحات الإدارية التي يتداولها المجلس الأوروبي. و تم اعتماد مصطلح الصناعات الثقافية (في صيغة الجمع) les industries culturelles تدريجيا في الأوساط الأوربية الاقتصادية والفكرية، لدراسة مختلف مظاهر الإنتاج الثقافيles diverses manifestations de la production culturelle: الشريط التسجيلي، الفيديو، CD-ROM، بالإضافة إلى الأسلاك، الأقمار الصناعية والتلفزيون... الخ) والمحتوى (الاستطرادي discursif، المرئيvisuel والموسيقيmusical) ، التي هي موضوع الإنتاج

الصناعي: الحوامل أو الأجهزة(les supports ou hardware) الدائمة نسبيا على الرغم من تقنيات الإرسال الجديدة التي يتم إنشاؤها، الصناعات الثقافية هي إذا الأنشطة الصناعية التي تنتج وتسوق الخطب des discours ، والصورdes images (Rieffel.2005).

وفي هذا السياق ترى المفوضية الأوربية أن مفهوم الصناعات الثقافية يغطي شريحة واسعة من المنشآت على امتداد الحد الفاصل بين القطاع الثقافي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، وتتوقف المفوضية في تعاملها مع الصناعات الثقافية أمام عدة اعتبارات في مقدمتها أن الثقافة تضم مختلف الفنون الأدبية و التراث و الموسيقى ووسائط الإعلام ومختلف الأنشطة الاجتماعية و الثقافية فمن الصعب الفصل بين الأنشطة الثقافة وأنشطة التسلية مثل: صناعة الأجهزة الإلكترونية والأدوات الموسيقية، و مع مع صعوبة تحديد مفهوما للصناعات الثقافية تعاملت المفوضية الأوربية مع تعريف موسع للصناعات الثقافية بحيث تشمل على كافة الأنشطة المشار إليها أعلاه.

وقد عرفت هذه الصناعات بتسميات عدة لعل أهمها الصناعات الثقافية و الإبداعية على اعتبار أن الإبداع هو المحرك الرئيسي لهذه الصناعات، وبالرغم من ضعفها مقارنة بالقطاعات الصناعية الكبرى كالبترول، والمواد الكيميائية والكهرباء وصناعة السيارات وغيرها إلا أنه حان الوقت لرؤية صناعة الثقافة كمنتج للسلع الأساسية. فالثروة التي جمعها أصحاب صناعة الثقافة والرواتب العالية التي تدفع للمديرين التنفيذيين في صناعة الثقافة بدأ يحقق مساهمة في صناعة الاقتصاد والمجتمع. بالإضافة إلى ذلك فإن منتجاتها ضخمة، الأمر الذي دعى هوركايمر و أدورنو إلى تسميتها الإنتاج الضخم (SCHEMENT and others, 2002)

هذا بالإضافة إلى حجم العمالة في هذا القطاع وحجم الصادرات و الواردات للمنتجات و السلع الثقافية و الإبداعية التي أصبحت تبرز في الميزان التجاري لكبريات الدول كالدول الأوربية، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين .

وتقوم هذه الدراسة على إشكالية مفادها: ما أهمية الصناعات الثقافية والإبداعية في اقتصاديات الدول ؟ وما وضعية هذه الصناعات في الجزائر والدول العربية؟

وتهدف هذه الدراسة إلى:

- تبيان مفهوم الصناعات الثقافية والإبداعية .
- تسليط الضوء على مختلف تصنيفات الصناعات الإبداعية.
- تبيان الميزان التجاري (الصادرات و الواردات) للمنتجات الثقافية في بعض الدول.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف والإجابة عن الإشكالية المطروحة اتخذنا من البحث البيبلوغرافي منهجا رئيسيا للبحث عن الإحصائيات والأرقام، كما اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي في التعليق على الجداول المتحصل عليها من البحث الوثائقي وتحليلها.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تعالج أحد المواضيع الراهنة التي تشترك فيها مختلف التخصصات من علم الاجتماع والعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم الأنثروبولوجيا والإعلام الآلي وغيرها، حيث أصبح التركيز عليها في الآونة الأخيرة بالغ الأهمية نظرا لقيمة المنتجات الثقافية و أهميتها الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية في إطار تحقيق النمو و التنمية المستدامة.

2. الصناعات الثقافية والإبداعية:

1.2 المفهوم و التصنيفات:

في البداية لا بد من التنويه عن وجود صعوبة في تحديد تعريف دقيق للصناعات الثقافية و الإبداعية نظرا لغموض مفهوم الثقافة في حد ذاته من جهة، و تعدد تصنيفات هذه الصناعات من جهة أخرى بعد تطورها و تداخلها مع بعضها البعض.

كما سبق الإشارة مفهوم الصناعات الثقافية ظهر لأول مرة بصيغة المفرد من قبل تيودور أدورنو و هوركايمر في السبعينات من القرن الماضي، للتعبير عن فكرة التصنيع الثقافي والتي يقصد بها عملية تحويل الأنشطة الثقافية ومستلزماتها أيا كانت إلى منتجات سلعية وخدمية وإيصالها إلى المتلقي وفق معادلة اقتصادية وفنية. بمعنى تحويل الإنتاج الثقافي إلى سلع بنفس منطق إنتاج السيارات ومختلف المشاريع الحضرية، فالمنتجات

الثقافية والأفلام والبرامج الإذاعية والمجلات تحيل على نفس العقلانية التقنية ونفس الصيغ التنظيمية والتخطيط الإداري. فالتصنيع الثقافي هو " عملية تحويل الأنشطة الثقافية و مستلزماتها أيا كانت إلى منتجات سلعية و خدمية ، و إيصالها إلى المتلقي وفق معادلة اقتصادية و فنية (العيقة، 2003).

وقد كان للمفوضية الأوربية دورا كبيرا في جعل المصطلح بصيغة الجمع :" الصناعات الثقافية" في حين تعاملت مع الثقافة في مفهومها الواسع. فالصناعات الثقافية تتجلى بصفة خاصة في إنتاج طائفة من المواد أهمها (اللجمي، 1994): الورق بأنواع، الحبر ومواد الطباعة، الأفلام الخام ومواد معالجتها، الأقلام بأنواعها والأدوات الهندسية التعليمية، القرطاسية أو المواد التي يستعملها التلاميذ ومنها الحاسبات الآلية، مخابر التعليم والتدريب، الآلات الموسيقية، مواد الفنون المسرحية والتشكيلية، اللعب الثقافية، الأجهزة السمعية البصرية، أجهزة التصوير، الأجهزة الإلكترونية، وقد تكون اللائحة طويلة وطموحة . الصناعات الثقافية ليست كغيرها من الصناعات، بالرغم من أنها صناعات، ولكن موضوعها هو المعلومات، الاتصال، الثقافة، الأمر الذي يعطيها وضعية خاصة تجاوزت المنطق الاقتصادي (WOLTON, 2003)، فالصناعات ذات الجذور الثقافية تمثل مصدرا هاما ومتناميا للوظائف وخلق الثروة، ويشمل هذا النشاط ليس فقط أشكال الفن التقليدي، مثل المسرح والموسيقى والسينما، وإنما شركات الخدمات مثل الإعلانات (التي تبيع مهاراتهم الإبداعية في الغالب إلى شركات أخرى)، ومختلف عمليات التصنيع الأخرى ذات البعد الثقافي.

بالرغم من غموضها، أصبحت الصناعات الثقافية تدريجيا مقاربة بارزة في فرنسا، في أوروبا وأكثر من ذلك على نطاق واسع و تزايد الاهتمام بالصناعات الثقافية والاعتراف بها بصورة مطردة من قبل الأمم المتحدة والمنظمات والهيئات الدولية التابعة لها كمنظمة العمل الدولية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)،ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.(UNESCO) وأخذت تعقد الكثير من الندوات والمتلقيات العالمية والإقليمية التي تعنى بتطوير الصناعات الثقافية ودورها في الاقتصاد العالمي مع أسماء مختلفة ومن بين أبرز هذه الأسماء أو المصطلحات المتنوعة: الصناعات الثقافية والميدياتيكية-الإعلامية الصناعات الرمزية industrie des biens

symboliques، صناعات المحتوى/البرامج les industries du contenu و حاليا يسود مصطلح الصناعات الإبداعية .

ظهر مصطلح الصناعات الإبداعية لأول مرة في أستراليا في عام 1994، حينما ورد في تقرير :"الأمة المبدعة- السياسات الثقافية للكومنولث" وفي عام 1998 أصدرت وزارة الثقافة البريطانية وثيقة" خرائط الصناعات الإبداعية creative industries mappings (العراقي، 2015).

وقد دعت الوثيقة للنظر إلى النشاط الاقتصادي الناشئ عن الإبداع والثقافة، بشكلها التجاري، لفهم مساهمتها الحقيقية. ويُقصد بمصطلح الإبداع قدرة الإنسان على وضع حلول وأفكار جديدة ومبتكرة نابعة من الخيال أو من مهارة الابتكار (Council british, 2013).

على اعتبار أن الإبداع هو مزيج من القدرات والخصائص الشخصية التي إذا وجدت بيئة مناسبة يمكن أن ترقى بالعمليات العقلية، لتؤدي إلى نتائج أصيلة ومفيدة للفرد والمجتمع، كما يمكن تعريفه بأنه خاصية ذهنية تمكن الفرد من التفكير بطرق غير تقليدية أي التفكير خارج الصندوق (00إمباني، 2020)

وارتبط تبني مصطلح الصناعات الإبداعية إلى حد كبير بانتخاب حكومة عمالية ببريطانيا عام 1998، و تأسيس دائرة الثقافة والإعلام والرياضة سابقا- الذي يعرف اليوم بدائرة الثقافة والأولمبياد والإعلام والرياضة- والتي قامت بتأسيس فرقة الصناعات الإبداعية.

وتعرف دائرة الثقافة والإعلام والرياضة الصناعات الإبداعية على أنها تلك النشاطات التي تعود أصولها إلى الإبداع والمهارات والموهبة الفردية، والتي تحمل إمكانية خلق الثروة والوظائف من خلال توليد واستغلال الملكية الفكرية، وتضم هذه الصناعات وفق الوثيقة الأولى لرسم خارطة الصناعات الإبداعية 1998 النشاطات التالية : الفن وسوق التحف (والتي تتضمن التجار وباعة المزادات العلنية للمجوهرات العتيقة واللوحات والمفروشات وكذا الخرائط والرسوم والمطبوعات وغيرها) ، الحرف: وتشمل هذه الفئة الأقمشة والفخار، الخشب، المعدن، الزجاج والخط والحرف الجلدية، الفيلم والفيديو(إنتاج الأفلام وتوزيعها وعرضها)، برامج الترفيه التفاعلية (ألعاب الكمبيوتر والفيديو، بالإضافة إلى بعض المواد التعليمية)، الموسيقى(وتتضمن عروض الموسيقى الحية، المسجلة، ونشر الموسيقى وإدارة حقوق الطبع فيها)، الفنون الأدائية (وتندرج ضمن هذه الفئة المسرح والرقص والباليه والمسرحيات الموسيقية

واستعراضات الأوبرا)، النشر (كنشر الكتب والصحف والمجلات والمعلومات الإلكترونية)، التلفزيون والإذاعة (جميع الخدمات العامة والتجارية وخدمات الكابل والفضائيات للتلفزيون والإذاعة)، خدمات البرمجيات والكمبيوتر(خلق وإنتاج والتزويد بالمعدات والتطبيقات ومنتجات البرمجيات وكذا تصميم مواقع الأنترنت) ، بالإضافة إلى الدعاية، الهندسة المعمارية، تصميم الأزياء، وقطاع التصميم الذي من الصعب تحديده بدقة، لأنه يتداخل ويختبئ في صناعات أخرى.

كما عرَّف (الأونكتاد) الصناعات الإبداعية بأنها تلك السلع والخدمات التي تستخدم الإبداع ورأس المال الفكري كمدخلات أولية، والتي تشمل 4 مجموعات، هي: التراث، والفنون، ووسائل الإعلام، والإبداعات الوظيفية، على النحو التالي:

– التراث: صنفه (الأونكتاد) إلى مجموعتين فرعيتين: أولاهما أشكال التعبير الثقافي التقليدي، وتضم (الفنون، والحرف اليدوية، والمهرجانات، والاحتفالات). وثانيهما المواقع الثقافية، وتضم (المواقع الأثرية، والمتاحف، والمكتبات، والمعارض).

– الفنون: وتشمل مجموعة الصناعات الإبداعية القائمة على الفن والثقافة، وهذه المجموعة تنقسم إلى الفنون البصرية، وتضم (الرسم، والنحت، والتصوير الفوتوغرافي، والتحف). والفنون المسرحية، وتشمل (الموسيقى، والمسرح، والأوبرا، والسيرك).

– وسائل الإعلام: تغطي مجموعتين فرعيتين من وسائل الإعلام التي تنتج المحتوى الإبداعي بهدف التواصل مع جمهور كبير. والمجموعة الأولى هي النشر والوسائط المطبوعة، وتضم (الكتب، والصحافة، وغيرها من المطبوعات). أما الثانية وهي الوسائل السمعية والبصرية، فتشمل (الأفلام، والتلفزيون، والإذاعة).

– الإبداعات الوظيفية: تضم الصناعات الموجهة نحو خلق السلع والخدمات، والتي تحددها أذواق المستهلكين وديناميكية الأسواق العالمية. وهذه المجموعة تنقسم إلى 3 مجموعات فرعية أخرى: الأولى هي التصميم، وتضم (الرسم، والأزياء، والمجوهرات، ولعب الأطفال). والثانية وسائل الإعلام الجديدة، وتشمل (البرمجيات، وألعاب الفيديو، والمحتوى الإبداعي الرقمي). والمجموعة الفرعية الثالثة هي الخدمات الإبداعية، وتضم (الخدمات المعمارية، والإعلان، والخدمات الثقافية والترفيهية، وفي بعض الأحيان الأبحاث الإبداعية).

تأسيسا على ما سبق، فإن مفهوم الصناعات الثقافية و الإبداعية مازال يكتنفه بعض الغموض نظرا لتعددها و تداخلها مع بعضها البعض، غير أن كل الدول أصبحت تقر بأهمية هذه الصناعات في الاقتصاد الوطني والجدول التالي يقارن بين نظرة كبريات الدول لمفهوم الصناعات الثقافية و الإبداعية:

الجدول رقم01 يبين تعريفات الصناعات الثقافية/ الإبداعية بين أربع دول

	المملكة المتحدة	ألمانيا	إسبانيا	فرنسا
المصطلح المستعمل	الصناعات الإبداعية	الصناعات الإبداعية و الثقافية	الصناعات الثقافية	القطاع الثقافي
الهندسة المعمارية	+	+		+
السمعية البصرية	+	+	+	+
الفنون الأدائية	+	+	+	+
المكتبات			+	+
التصميم	+	+		
سوق الفن/الفنون البصرية	+	+	+	+
النشر	+	+	+	+
الأزياء	+			
البرمجيات/وسائل الإعلام المتعددة	+	+		
المتاحف/الإرث			+	+
الموسيقى	+	+	+	+
الحرف	+			
الدعاية	+	+		

المصدر: رسم خارطة الصناعات الإبداعية: دليل إرشادي(2013) ص.39

كما كان لليونيسكو دورا كبيرا في تصنيف الصناعات الثقافية، فقط اعتمدت على عنصرين رئيسية هي: الصناعات الثقافية في النطاقات الثقافية المحورية والصناعات الثقافية في النطاقات الثقافية المتوسعة وفق الجدول التالي: الجدول 02 تصنيف اليونيسكو للصناعات الثقافية

الصناعات الثقافية في النطاقات الثقافية المحورية	الصناعات الثقافية في النطاقات الثقافية المتوسعة

المتاحف، صالات العرض والمكتبات	الأدوات الموسيقية
الفنون الأدائية	معدات الصوت
المهرجانات	العمارة
المصنوعات البدوية والفنون البصرية	الإعلان
التصميم	معدات الطباعة
النشر	البرمجيات
الإذاعة و التلفزيون	المعدات السمعية بصرية
الأفلام و الفيديو	
التصوير	
الوسائط التفاعلية	

المصدر: نرمين عبد القادر إمباني: التوجهات الدولية لتطوير مفهوم الصناعات الإبداعية،ص.59.

قد تبدو مسألة التصنيف للوهلة الأولى شكلية، غير أنها في غاية الأهمية، فالتصنيف أساس جدولة المعاملات التجارية من صادرات وواردات وحجم الاستثمارات وغيرها من الإحصائيات والأرقام (**كوبيبي و بوزيان، 2020**).

2.2 خصائص الصناعات الثقافية و الإبداعية:

تتميز الصناعات الإبداعية بسمات معينة فصلها ريتشارد كيفر كما نقلها عنه هارتلي على النحو الآتي (العراقي، 2015):

– التشكل الكبير في الطلب المتوقع على الإنتاج الإبداعي لأن المنتجات الإبداعية (سلع) تعوز المشتري فيها المعلومات قبل الاستهلاك، ويتحقق الإشباع من الذاتي والضمني إلى حد كبير.

– طرق استلهام المنتجين الإبداعيين لأشكال غير اقتصادية للإشباع من عملهم ونشاطهم الإبداعي تعتمد في الوقت ذاته عن أداء أنشطة أكثر رتابة كالمحاسبة والتسويق، لإتمام تلك الأنشطة.

– الطبيعة الجماعية –أحيانا– للإنتاج الإبداعي والحاجة إلى توفير فرق إبداعية تتمتع بمهارات متنوعة والمحافظة عليها، والتي غالبا ما تتعارض رؤيتها وتطلعاتها بالنسبة إلى المنتج النهائي.

– التنوع شبه المطلق للإنتاج الإبداعي سواء في إطار أشكال خاصة كأجهزة الفيديو في محلات تأجيرها أو بين الأشكال نفسها.

– المهارات المختلفة رأسيا، أو ما يطلق عليه ظاهرة القائمة "أ" و القائمة "ب"، وطرق المنتجين أو غيرهم من مجمعي المحتوى في تصنيف وتقييم المستخدمين الإبداعيين.

– الحاجة إلى التنسيق بين أنشطة إبداعية متنوعة في مدى ومني قصير نسبيا ومحدد غالبا.

– تحمل الكثير من المنتجات الإبداعية و قدرة منتجيها على مواصلة استخلاص الإنجاز الاقتصادي (مدفوعات حقوق النشر مثلا) بعد وقت طويل من الإنتاج.

أما عن أهمية الصناعات الثقافية والإبداعية فقد حققت التجارة العالمية للسلع والخدمات الإبداعية رقما قياسيا بلغ 624 مليار دولار أميركي في عام 2011، وازدادت أكثر من الضعف بين عام 2002 وعام 2011.

تُعد الصناعات الإبداعية محرّكًا للنمو الاقتصادي العالمي، وكذلك لخلق فرص العمل. وبحسب منظمة اليونسكو، فقد وفّرت مختلف أنشطة الصناعات الإبداعية عوائد بنحو 2.250 تريليون دولار في عام 2013، أي ما يعادل 3% من الناتج الإجمالي العالمي، كما خلقت فرصًا وظيفية في العام نفسه بنحو 29.5 مليون وظيفة (كوبيبي و بوزيان، 2020)، كما تظهر أهميتها في التحول نحو نمط جديد من الاقتصاد يحمل نفس المصطلح " الاقتصاد الثقافي أو الاقتصاد الإبداعي.

3. أهمية المنتجات الثقافية في الاقتصاد والمبادلات التجارية

1.3 صادرات و واردات المنتجات الثقافية الإبداعية :

تضاعفت صادرات الصناعات الإبداعية في العالم في المدة من 2002 إلى 2009 لتصل إلى 712 مليار دولار، وبلغت في العام 2005 حوالي 3.1 ترليون دولار، وفي العام2008 بلغت 4 ترليون دولار وفي العام 2009 بلغت نحو 8.1 ترليون دولار وهي تنمو بمعدل 08% سنويا (علي، 2018)

في حين أن صادرا ت العالم من سلع الصناعات الإبداعية اقتربت من 538 مليار دولار خلال 2015، وتشكل ما نسبته 3.3% من مجمل صادرات العالم السلعية ومتوسط نمو في القيمة في السنوات

الخمس الماضية لهذه السلع ما نسبته تقريبا 05%، كما بلغ معدل نمو صادرات السلع الإبداعية 99%على مستوى العالم، وازدادت هذه الصادرات من 204 بليون دولار إلى 406 بليون دولار (علي، 2018).

وتعد كل من الصين و الولايات المتحدة الأمريكية و إيطاليا، بريطانيا و ألمانيا و فرنسا من أهم الدول المصدرة للصناعات الإبداعية في العالم ، إذ تشكل الدول العشر الأهم ما نسبته 73.7% من إجمالي صادرات العالم من سلع الصناعات الإبداعية في عام 2015.

- **الصادرات و الواردات في دول العالم (وفق المجموعات الاقتصادية)**

قد بلغت حصة مجموعات **الدول المتقدمة** في الصادرات من السلع الإبداعية لعام 2008 نحو 56% **والدول النامية** 43% (علي، 2018)، ونلاحظ تفوق الدول النامية في الصناعات التقليدية كالحرف مثلا لأنها لا تعتمد على التطور التكنولوجي ولا تحتاج إلى استثمارات ضخمة كما في السلع السمعية البصرية والإعلام الجديد التي تتفوق فيها دول الاقتصاد النامي.

الجدول 03 صادرات السلع الإبداعية بحسب المجموعات الاقتصادية عامي 2002-2011 (مليون دولار)

	العالم		البلدان النامية		البلدان المتقدمة		البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية	
	2002	2011	2002	2011	2002	2011	2002	2011
جميع السلع الإبداعية	198.240	454.019	73.890	227.867	123.169	222.597	1.181	3.555
الأعمال الفنية و المصنوعات الحرفية	18.503	34.209	9.201	23.383	8.256	10.653	45	172
فنون الأداء	2.754	-	250	-	2.478	-	26	-
المنتجات السمعية البصرية	455	492	35	90	417	400	362	1.800

التصميم	114.694	301.262	53.362	172.223	60.970	127.239	23	219
وسائط الإعلام الجديد	18.506	43.744	4.412	14.607	13.017	28.918	690	1.321
النشر	29.908	49.077	3.157	8.106	26.061	33.650	690	1.321
الفنون البصرية	155.421	31.127	3.474	9.456	11.916	21.631	40	30

المصدر: علي(2018) التحليل الجغرافي للصناعات الإبداعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية ص.229.

- **في الصين:**

كما تعد **الصين** صاحبة أكبر حصة وتشكل صادراتها إلى العالم ما نسبته 32% من إجمالي صادرات دول العالم في عام 2015. وقد بلغت قيمة صادراتها 84.808 مليون دولار أمريكي (علي، 2018)

الجدول 04 يوضح حجم صادرات وواردات المنتجات الثقافية الصينية وترتيبها في العالم لعام 2013

المشروعات	التصدير		الاستيراد	
	حجم التصدير (الوحدة: مليون دولار أمريكي)	الترتيب	حجم الاستيراد (الوحدة: مليون دولار أمريكي)	الترتيب
التراث الثقافي والطبيعي	1208.41	10	71.14	7
العروض والاحتفالات	2017.1	3	2079.53	2
الفنون والأعمال الفنية المرئية	37.49	1	2.9	8
الكتب والإصدارات الصحفية	2578.6	4	500.1	13
منتجات وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والتفاعلية	6100.1	1	233.0	14

خدمات التصميم والابتكار	14.42	6	10.27	3
الإجمالي	60110.68	1	5840.68	8

المصدر: تقرير (عولمة التجارة الثقافية: التداول الدولي للمنتجات والخدمات الثقافية بين عام 2004 وعام 2013) لمعهد اليونسكو للإحصاءات، نشر في عام 2016.

الملاحظ من الجدول أن الصين تحتل مكانة بارزة ضمن الترتيب العالمي للدول المصدرة للمنتجات الثقافية والإبداعية، حيث اهتمت الحكومة الصينية بهذه الصناعات منذ2009من خلال خطة نهضة الصناعات الثقافية، وذلك باتباع استراتيجية تنمية الصناعات الثقافية و الإبداعية، وفي مقدمتها الابتكار والتصميم وإنتاج الأفلام والمسلسلات التلفزيونية بالإضافة إلى النشر و التوزيع وكل ما يخص الترفيه.

وفي مارس 2014 أصدر مجلس الدولة الصيني المقترحات الخاصة للمشاركة في دفع التنمية المندمجة للثقافة و الإبداع و التصميم بغية زيادة الإنتاج والاستهلاك الثقافية.

ووفق تقرير صادر عن معهد اليونيسكو للإحصاء مارس 2016 تحت عنوان:" عولمة التجارة الثقافية: التداول الدولي للمنتجات والخدمات الثقافية بين عام2004-2013" تجاوز إجمالي حجم صادرات المنتجات الثقافية الصينية 60 مليار دولار أمريكي عام 2013 وتشكل 28.2% من إجمالي صادرات المنتجات الثقافية في العالم. كما بلغ حجم الواردات للمنتجات الثقافية علم 2013 حوالي 5.84 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 3.5 من إجمالي حجم استيراد المنتجات الثقافية في العالم، وهذا ما يدل على الاستهلاك و الإنتاج الكبير للمنتجات الثقافية في الصين.

- **الدول العربية**

كما أن صادرات **الدول العربية** من الصناعات الثقافية و الإبداعية ما تزال قليلة القيمة، إذ بلغت 10.6 بليون دولار لسنة 2008 (علي، 2018) والجدول التالي يبين صادرات و واردات الدول العربية للمنتوجات الإبداعية . الجدول 05 التالي يبين حصة الدول العربية من إجمالي الصادرات و الواردات من السلع الإبداعية لعام 2008/ مليون دولار

الدولة	مجموع الصادرات	مجموع الواردات	الدولة	مجموع الصادرات	مجموع الواردات
الجزائر	03	269	قطر	15	636
مصر	803	522	الإمارات	4.760	9.442
المغرب	217	799	الأردن	196	457
السودان	–	98	البحرين	–	–
تونس	262	657	الكويت	–	–
عمان	45	390	لبنان	278	380
السعودية	–	–	فلسطين	19	48
سوريا	–	–	اليمن	02	68

المصدر: التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية،2012، ص.46

فبالرغم من أن الدول العربية تزخر بموروثات ثقافية وموارد طبيعية و تقاليد كثيرة و متنوعة ومختلفة عن بعضها البعض إلا انب استغلالها يبقى يطرح الكثير من الانشغالات، فالصناعات الثقافية في الوطن العربي لا تكاد تحظى باهتمام يذكر، ومركزها في الاقتصاد الوطني والقومي ضعيف والعائدات منها ليست كبيرة ولا يوجد قاعدة بيانات أو إحصاءات دقيقة للدخل القومي (علماوي و مصطفى، 2019) .

كما نلاحظ من خلال الجدول أن واردات الدول العربية أكبر من صادراتها من السلع الإبداعية ، وقد احتلت الإمارات المرتبة الأولى في نسبة الواردات تليها المغرب ثم تونس ثم قطر ثم مصر، وتأتي اليمن في أدنى الترتيب.

فما يميز اقتصاديات الدول العربية أنها ريعية، في ظل افتقارها للتكنولوجيات المتطورة وغياب تشجيع الإبداع وعدم تطبيق قوانين الملكية الفكرية وغياب استراتيجيات تسويقية وقلة الإنفاق الحكومي في ظل غياب القطاع الخاص وغيرها من الأسباب الأخرى جعل من قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية ضعيف

جدا ، في حين أنها تعتمد بشكل رئيسي على الصناعات التقليدية والحرفية كما في الجزائر والجدول التالي يوضح ذلك.

والجدول 06 يوضح قيمة و كمية صادرات الجزائر للمنتجات الصناعية التقليدية في الفترة (2003-2010)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الكميات(مليون طن)	0.034	0.069	0.616	2.997	4.091	4.516	4.866	4.935
القيمة(مليون دولار أمريكي)	0.027	0.024	0.069	0.528	1.168	1.385	1.526	1.610

المصدر: الوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية 2011

من خلال الجدول نلاحظ أن كمية الصادرات من الصناعات التقليدية عرفت ارتفاعا ملحوظا منذ سنة 2006 ، يعود ذلك لعدة أسباب لعل أهمها الجهود المبذولة من قبل الدولة و الاهتمام بقطاع الحرف و الحرفيين من خلال سياسية دعم قطاع المؤسسات الحرفية المعتمدة في الجزائر من خلال (دربال و العمودي، 2017) هيئات الدهم المالي و القرض: ويكون من خلال قرض بنكي بنسبة مخفضة ، أو سلفة دون فائدة ممنوحة من قبل الهيئة المختصة، إنشاء الصندوق الوطني لترقية الصادرات، والدعم المقدم في مجال التسويق والتصدير و غيرها.

2.3 التحول نحو الاقتصاد الإبداعي :

أخذ مصطلح" الاقتصاد الإبداعي" يروج في عام 2001 عندما استخدمه الكاتب والمدير الإعلامي البريطاني جون هوكنز وطبقه على 15 نشاطا صناعيا تشمل مجالات متنوعة تبدأ بالفنون وتمتد لتشمل مجالات العلم والتكنولوجيا.

سنة 2006 تبنت الحكومة البريطانية رسميا مصطلح "الاقتصاد الإبداعي" لكي تعكس جوهر مساهمة الصناعات الإبداعية في الحياة الاقتصادية .

قام تقريرا عامي 2008 و2010 الصادران عن برنامج الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو بتعريف الاقتصاد الإبداعي على أنه مجموعة من الأنشطة التي تفترض قدرة على الإبداع والابتكار في المجال الثقافي تتجلى في صميم ما يُعرف عادة باسم الصناعات الثقافية أو الصناعات الإبداعية أو حتى الصناعات الثقافية والإبداعية.

وكان هذا المفهوم ولا يزال فضفاضا، يشمل ليس فقط السلع والخدمات الثقافية، وإنما الدمى والألعاب ومجمل ميدان البحث والتطوير أيضا، ففي حين يعترف هذا الاقتصاد بتنوع الأنشطة والعمليات الثقافية، فإنه يعني أيضا بمظاهر الإبداع في مجالات لا تعتبر بالبداهة ثقافية وفق تقرير الأمم المتحدة عن الاقتصاد الإبداعي 2013 .

في محاولة أكثر جدية لتأطير مفهوم "الاقتصاد الإبداعي"، أشار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في تقريره الأول الصادر عام 2008 حول تقييم الاقتصاد الإبداعي على مستوى العالم، إلى أن الاقتصاد الإبداعي هو ذلك النمط من النشاط الاقتصادي الذي يقوم على استغلال الأصول الإبداعية التي يمكن أن تولّد النمو الاقتصادي، وتقود إلى التنمية الاقتصادية، ومن بين خصائصه : (علماوي و مصطفى، 2019):

- التداخل: بين القطاعات التي لم تكن تاريخيا معتادة على العمل معا، والعمل على إيجاد نهج عمل مشترك.
- التعاون: عبر القطاعات والمهن والجمعيات والشركات من خلال مبدأ أن كل شخص لديه أفكار ومشاريع يمكن أن تنجح من خلال الآخر.
- المجتمعات المحلية: ويرتبط هذا الاقتصاد ارتباطا وثيقا بالأفراد والأماكن التي نشأت فيها، خاصة أنها تعتمد على الحرف الشعبية والقديمة.
- التماسك الاجتماعي: لأنه يسمح للشعور بالانتماء إلى المجتمع وإلى الدولة من خلال إنشاء شبكة اجتماعية متماسكة و منتمية لبعضها البعض.
- الملكية الفكرية: فصاحب الفكرية يحتاج بالأساس لمن يدعمه.

- الحرية و الثقة: التي تمكن من الإبداع والابتكار
- الاستثمار المنتظم: في شكل الإنفاق على البحوث والتطوير ودعم الإبداع.

غير أنه يوجد بعض الصعوبات التي تواجه الدول النامية للتوجه نحو الاقتصاد الإبداعي لعل أهمها: نقص القدرات البشرية و البنى الأساسية، نقص المعارف وقلة المعرفة، عدم توفر رأس المال اللازم لإجراء استثمارات جديدة، غياب الآليات اللازمة للتسويق و الإعلان، ولواجهة هذه التحديات ومن اجل توطين الاقتصاد الإبداعي في الدول النامية لا بد من (عبد العزيز و الحايس، 2017):

- الاستثمار في التعليم ورأس المال البشري.
- توفير وتحسين البنية التحتية الرقمية والوصول إلى شبكات تكنولوجيا الاتصالات.
- تعزيز استراتيجيات إدارة الأصول الثقافية والتنمية الثقافية المجتمعية.
- الابتكارات في تمويل الأعمال التجارية الصغيرة في الصناعات الإبداعية.

4. خاتمة:

أصبحت الصناعات الثقافية و الإبداعية بالرغم من غموض مفهومها و اختلاف تصنيفاتها أهمية بالغة في الاقتصاد العالمي اليوم المبني على المعرفة و الإبداع، وهذا ما تؤكده التقارير الصادرة عن المنظمات العالمية أو الإقليمية، وإن كانت قليلة و غير محينة.

تظهر هذه الأهمية من خلال التجارة العالمية للمنتجات الثقافية و الإبداعية، ولا تقتصر أهميتها على حجم الصادرات فقط، إنما تساعد في تحقيق النمو والتنمية المستدامة من خلال زيادة حجم الاستثمارات في القطاعات الثقافية و زيادة حجم العمالة.

تشير الإحصائيات المقدمة إلى سيطرة كبريات الدول على المنتجات الثقافية و السلع الإبداعية كالولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، ألمانيا و الصين وغيرها، كما نجدها تركز في صادراتها على الصناعات الإعلامية والمنتجات السمعية بصرية والإعلام الآلي، أما الدول المصنفة كدول نامية أو في مرحلة انتقالية كالدول العربية بما فيها الجزائر تشهد ركودا ملحوظا في مجال الصناعات الثقافية و الإبداعية، كما أنها تعتمد

على الصناعات التقليدية و الحرفية، لذلك يجب على تشجيع المجال الثقافي و تنمية حركة الإبداع و الفنانين وزيادة تمويلها لتنويع الصادرات من جهة و تحقيق النمو والتنمية المستدامة من جهة أخرى.

5. قائمة المراجع:

- أديب اللجمي. (1994). الصناعات الثقافية والاتصالية في الوطن العربي(نظرة مستقبلية). تأليف *الثقافة ووسائل نشرها في الوطن العربي*. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة و العلوم،.
- العيفة ,جمال .(2003) .*الثقافة الجماهيرية* .عنابة –الجزائر :منشورات جامعة باجي مختار.
- دربال ,س.و العمودي ,ج .ب ,2017) .ديسمبر .(07-06سياسة دعم المؤسسات الحرفية في الجزائر .*الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة* .جامعة الشهيد حمة لخضر –الوادي.
- سلام فاضل علي. (2018). التحليل الجغرافي للصناعات الإبداعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية. (ديوان الوقف الشيعي،) *مجلة العميد، 07*(01).
- علماوي ,أ .,و مصطفى ,ص ,2019) .ديسمبر .(3-2دور الصناعات الإبداعية في توسيع نطاق مسارات التنمية المحلية .*ملتقى الدولي :الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية* .
- علي محمد عثمان العراقي. (2015). ثنائية التراث الثقافي والاقتصاد الإبداعي: مراجعة نقدية لمفهوم الصناعات الإبداعية. *أدوماتو، ع.23*.
- كوبيبي حفصة، و بوزيان العجال. (2020). من الصناعات الثقافية إلى الإقتصاد الإبداعي. تأليف *الإعلام الثقافي والصناعات الإبداعية*. الجزائر– الأردن: ألفا للوثائق.
- نرمين عبد القادر إمباني. (2020). التوجهات الدولية لتطوير مفهوم الصناعات الإبداعية وسياساتها وأثرها على مؤسسات المعلومات في المجتمعات العربية: دراسة تحليلية. *المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات*.

- همت محمد يوسف عبد العزيز، و عبد الوهاب جودة الحايس. (ديسمبر، 2017). الصناعات الإبداعية وعائداتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المجتمع. *مجلة علوم الإنسان والمجتمع*(25).

- Council, B. (2013). Mapping the Creative Industries: A Toolkit. -
- J. R others. (2002). *Encyclopidia of communication and information, vol. 01 2002,p.209*. (Vol.). USA: Macmillan Reference.
- Rieffel, R. (2005). *sociologie des médias.* parid: Ellips. -
- Thedor Adorno, M. H. (1991). Culture industry reconsidered. In *In Adorno the culture industry, selected esssays on mass culture,*. London: Routledge.
- WOLTON, D. (2003). *L'autre mondialisation.* France: Flammarion.

الصناعات التقليدية و فاعلية القطاع السياحي– الثقافة في خدمة التنمية المستدامة.

Traditional Industries and the Effectiveness of the Tourism Sector-Culture in the Service of the Sustainable Development.

كتاف الرزقي[1]، شبيطة علي[2]

Kettef Rezki[1], Shebita Ali[2]

[1] أستاذ محاضر (أ)، مخبر المجتمع الجزائري المعاصر، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف –2–، الجزائر،
rezkikettef19@gmail.com

[2] أستاذ محاضر (ب)، مخبر علم النفس الإكلينيكي، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف –2–، الجزائر،
achebita@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/07/28

ملخص:

تعتز الأمم و تفخر بموروثها الثقافي و الحضاري فهو مجدها التّليد الذي يحنّ إليه لاسترداد الماضي و ربطه بالحاضر انطلاقا من مقومات الأصالة و ما تحمله من دلالات رمزية تعبر عن الهوية و حجم تنوع التراكمات السوسيوثقافية و الاقتصادية. فالحياكة، فن العمارة، صناعة الفخار و الأطعمة... كلها مهن توارثتها الأجيال. فهي همزة وصل تعكس عرى روح الانتماء، و هي تمثل دعامة الاقتصاد البنفسجي و التي يجب أن يستثمر فيها لإرساء السياحة و تحقيق التنمية.

كلمات مفتاحية: الصناعات و الحرف التقليدية؛ السياحة؛ التنمية المستدامة، الاقتصاد البنفسجي.

تصنيفات JEL: A11؛ A12؛ A13؛ D31؛ F16؛ Z31؛ Z32؛ Z33.

Abstract:

Nations cherish and pride their cultural and civilizational heritage for it is their glory, the yearning to restore the past and link it with the present starting from the fundamentals of authenticity and its symbolic connotations that express the identity and the diversity of socio-cultural and economic accumulations. Knitting, architecture, pottery, food making…etc. are professions passed down to generations. They are a link that reflects the bonds of spiritual belonging, and this link is a pillar of the purple economy,

المؤلف المرسل: كتاف الرزقي، **الإيميل**: rezkikettef19@gmail.com

which must be invested in to establish tourism and achieve development.
Keywords: Traditional Industries and Crafts, Tourism, Sustainable Development, the Violet Economy.
Jel Classification Codes: A11, A12, A13, D31, F16, Z31, Z32, Z33.

1. مقدمة:

حظي الاقتصاد البنفسجي باهتمام كبير في الأدبيات العلمية الراهنة، إذ سجلت البصمة الثقافية حضورها في مسار العائد من استثمارها. و قد ساهمت العولمة في استحداث و تجدد النقاش حول مساهمة المنتج الثقافي في دفع عجلة التنمية خاصة و أن الثقافة أصبحت كقوة ناعمة لا يستهان بها في تحصيل الأرباح، و تفعيل القطاعات المهمة. و لعل أهمها قطاع السياحة من خلال أهم عناصرها "الصناعات التقليدية".

الحرف التقليدية الفنية تعبير عن شخصية المجتمع وبعده الثقافي و الرمزي و التاريخي، وهي صمام الأمان ضد فقدان الشخصية، وهي الحافظ الجاد للهوية والثقافة الرمزية التي تميز المجتمع و انتماءه بالاهتمام بمختلف المنتوجات الحرفية و إبرازها و تسويقها للمستهلكين المحليين و الأجانب، و هذا يدخل ضمن عمق العمل الفني و السياحي و تنميته لأن المنتوج الحرفي يحمل دلالات رمزية و أبعاد ثقافية و فنية و تاريخية ترمز و تميز بلد المقصد السياحي. لذلك فالحرف الفنية ذو أهمية بالغة في الحفاظ على شخصية المجتمع و منه مشاركتها الفعالة في تنمية السياحة و ترقيتها و تطويرها.

2. الاقتصاد البنفسجي، الفن الحرفي التقليدي، التنمية السياحية (مفاهيم و تفاعلات في مسار البراديغم الاقتصادي):

1.2. الاقتصاد البنفسجي The violet Economy:

نظرا للتوسع الذي لامس القطاعات الاقتصادية المتباينة، بالإضافة إلى ظهور الثورة الرقمية و تعاظم مجالاتها كاستخداماتها في التجارة الإلكترونية و الترويج و التسويق... بات من الضروري عدم الاقتصار على المستهلك التقليدي، بل أفرز فئات استهلاكية تمتاز بالوعي و النمطية حتى في الطبيعة الاستهلاكية و التي أخذت بصمة ثقافية. و هنا يتجلى الاقتصاد البنفسجي كأحد ألوان و فروع الاقتصاد.

و ترجع الإرهاصات و البدايات الأولى لظهوره سنة 2011 من خلال المنتدى الدولي حول الاقتصاد البنفسجي تحت رعاية كل من منظمة اليونسكو و الاتحاد الأوروبي و المفوضية الأوروبية و المنَظَّم من طرف جمعية "ديفيرسيوم" و الذي صرحت به صحيفة لوموند الفرنسية.

و يقصد بالاقتصاد البنفسجي: «هو إضفاء الطابع الإنساني بين العولمة و استخدام الثقافة، و هذا من خلال تثمين العائد الثقافي للسلع و الخدمات، و الذي يسهم بدوره في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة. (الاقتصاد- و ألوانه- الثمانية2-rowadalamal.com/2-)كما يمكن وصفه بأنه كل نشاط اقتصادي يحمل في طياته بصمة اقتصادية ترتبط بثقافة المجتمع و أسلوب حياته، و التفاعل بين الاقتصاد و الثقافة الإنسانية.

2. 2. الفن الحرفي التقليدي:

كتب "إرنست فيشر" عن ارتباط الفن بالعمل، ذلك العمل الذي يميز بداية نشاط الإنسان، و استنتج أن الفن ما دام مرتبطا بالعمل و العمل قديم قدم الإنسان فإن الفن يبدأ حيث بدأ الإنسان ... فالفن هو صورة من صور العمل (معن خليل، 2000، صفحة 57). و هناك من يذهب إلى أن الفن هو ضرب من الصناعة و العمل و الإنتاج الجمعي، و هذا ما يؤكده "هيوزمان" و "ألان" من خلال قولهما بأن: «الصناعة التي تقتضي العمل و من ثم الإنتاج تتطلب في نفس الوقت وجود المادة و الصراع من أجل تطويرها و تشكيلها في إنتاجات يحتاجها المجتمع هذا فضلا عن الوجه الاجتماعي الظاهر في كل حرفة و في كل صناعة و في كل عمل، و الواقع أن المجتمعات حتى في صورتها الراهنة لا يمكن أن نستغني عن الفنان باعتباره الرجل الصانع، و الذي يخلع على مصنوعات الإنسان طابعا مستقرا يجعل منها أشياء محببة إلى أفراد المجتمع» ويقول "هيوزمان": «الحق أنه لا موضع للفصل التام بين الفن و الصناعة، لأن الفن هو لباب الصناعة أو هو الصناعة في أسمى معانيها» (معن خليل، 2000، صفحة 57). فإذا عدنا إلى تحليل هذه المفاهيم حول الفن الحرفي نجده مرتبطا بالصناعة وبحاجة الإنسان إليها لأجل تلبية حاجاته الاجتماعية والثقافية في عمومها لذلك فالفن له وظيفة اجتماعية و ثقافية و اقتصادية و هو يعمل على تلبية متطلبات الإنسان المختلفة في المجتمع، و كل مجتمع و طبيعته و حاجاته بمعنى أن الفنان الحرفي

يعكس صورة مجتمعه الثقافية و الاجتماعية و الدينية و حتى النفسية، لذلك فكل فن حرفي تقليدي له خصائص تميزه و التي نوردها فيما يلي حسب الدكتور "إبراهيم الحيدري" في كتابه "إثنولوجية الفنون التقليدية" حيث فصلها كالتالي:

– الفنون التقليدية سواء حرفية أو غيرها هي فنون عملية تعكس الواقع الاجتماعي للمجتمعات التقليدية ذات التكنولوجية البسيطة و التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالحياة الاجتماعية التقليدية و بسلوك الإنسان و قواعد عمله و تفكيره و شعوره (الحيدري، 1984، صفحة 63).

– الفنون التقليدية هي فنون تراثية و محافظة و ترتبط ارتباطا وثيقا بالتراث الحضاري و بالتقاليد و العادات و القيم الاجتماعية و الدينية و الأخلاقية، إنها فنون محافظة تحاكي الأسلاف و تنقل التراث الفني نقلا جامدا دون تغيير أو تطوير و غالبا ما تستخدم لتطوير و خدمة المؤسسات و المنظمات الاجتماعية و المحافظة على وحدتها و كيانها و استمرارها (الحيدري، 1984، صفحة 63).

– الفنون التقليدية هي فنون رمزية غالبا، فهي ليست تقليدا للطبيعة تقليدا جامدا، و إنما هي تطوير لها لأنها لغة اتصال و تفاهم لربط الفن بالمجتمع و الطبيعة، و الرمزية في الفنون التقليدية بصورة خاصة تعتبر العالم نطاقا من الإشارات و الصور التي تعكس وحدة الإنسان و التحامه بالقوى الطبيعية و السحرية و بالروح الجماعية و بالتالي فهي شكل من أشكال العلاقات الإنسانية (الحيدري، 1984، صفحة 63).

– تتسم الفنون التقليدية بوحدويتها و فرادتها، فكل عمل فني فيها له شكله الخاص و مضمونه الخاص به، فالفنان الحرفي التقليدي لا ينتج بضاعة تجارية و لا يتوفر من عمله ربحا و لا يقصد منه متعة جمالية و إنما هدفه الأساسي هو خدمة المجتمع الذي ينتمي إليه و لذلك فإن وظيفة الفن و رسالته هي التي تحدد شكله و مضمونه و أهميته الاجتماعية (الحيدري، 1984، صفحة 63).

– يعبر الفن التقليدي عن روح جماعية و تضامنية و بذلك فهو يخالف الروح الفردية التي تسود الفن الأوروبي الحديث كما يعكس الترابط و الالتحام الوثيق بين الإنسان و الطبيعة و الإنسان و المجتمع و الإنسان و نفسه (الحيدري، 1984، صفحة 63).

ومن خلال هذه الخصائص التي تميز الفن الحرفي التقليدي و أصالته الثقافية، هي تعبير عن عمق الثقافة، و هذه الأخيرة في نظرنا هي استثمار يخلق العتمية التي تتأسس عليها التنمية و وعي الإنسان، و الثقافة أصبحت اليوم قضية إستراتيجية لأنها تشمل التراث من عادات و قيم تطبع الوجدان، و ينبغي عليها السلوك عن وعي أو عن لا وعي (بن عبد الله)، لهذا يمكن اعتبار الفن الحرفي التقليدي منتوجا ثقافيا يدخل ضمن الصناعة السياحية لأن له دورا أساسيا و فعالا في عملية التنمية السياحية و ترقيتها، أي أنه يعتبر من العناصر الفاعلة التي تدخل في تنمية السياحة و من ثم المساهمة في ترقية الاقتصاد الوطني خارج المحروقات لذلك يجب على الدولة أن تولي أهمية بالغة لقطاع السياحة و الصناعات التقليدية الفنية.

2. 2. 1. الحرف التقليدية الفنية:

هي كل صنع يغلب عليه العمل اليدوي البسيط دون أن يستعمل فيها الحرفي آلات و تقنيات رفيعة المستوى، و يقوم من خلال ذلك بصناعة منتوجات نفعية مطبوعة بتزيينات رمزية تقليدية تحمل طابعا فنيا يبرز ثقافة عريقة و تاريخ طويل، كما أنها تتميز بالأصالة و الإبداع و الانفراد، لذلك نجد "Vivien" يعرفها بأنها: « الحرف أو الصناعات اليدوية التي تحمل في مضامينها تاريخا عميقا، و تشهد على ماضي بعيد، و هي نشاط و فعل اجتماعي رافق الإنسان مند زمن بعيد، و تعتمد على آلات و أدوات بسيطة» (Vivien, 1980, p. 05).

و يعرفها "Golvin" بأنها: « عمل اجتماعي لأجل تلبية الحاجيات الخاصة بأفراد المجتمع و تعتمد على أداوت و تقنيات بسيطة» (Golvin, 1956, p. 07). فالحرف التقليدية الفنية تتميز بطابع الإبداع من خلال إبراز مختلف الرموز و الأشكال الفنية التي تعبر عن واقع و حالة المجتمع في حقب زمنية غابرة و مختلفة تجعل كل مقتن أو ناظر لأي منتوج حرفي تقليدي سواء كان حليا أو نسيجا أو فخار أو نحاسا على أنه تحفة فنية تعبر فعلا عن أصالة المجتمع و ثقافته و حضارته و تاريخه و أنها فعلا تعتبر عنصرا فاعلا من عناصر التنمية السياحية و ترقيتها و تطويرها، و من ثم المحافظة على استمراريتها و ديمومتها. و بالتالي، المحافظة على هوية المجتمع و شخصيته، إذ هناك علاقة جدلية بين الحرف التقليدية الفنية و السياحة أي كل منهما له الأثر العميق في التنمية و الاستمرارية على الآخر.

2. 2. 2. الحرفي:

لا شك أن الحرفي هو إنسان يقوم بعمل يدوي بسيط ينتج منتوجا نوعيا يحمل مدلولا ثقافيا ورمزيا يعبر بالدرجة الأولى عن حالته الاجتماعية و عن انتمائه الثقافي و الديني، كما يعبر كذلك عن حالته النفسية. و برجوعنا إلى قاموس علم الاجتماع نجد "ريمون بودون" يعرفه على أنه: « عامل يدوي بسيط أجرى تكوينه الأساسي في مدرسة الممارسة المباشرة و هو مستقل، يعمل بمفرده أو بمساعدة أفراد عائلته أو بعض الرفقاء» (Boudon, 1990, p. 21). لذلك، فالحرفي الذي ينتج منتوجات تقليدية فنية سواء كانت نفعية للاستعمال الواسع أو للتزيين يعتبر فنانا لأنه يلبي أذواق المستهلكين، فهو الذي يقوم بعملية الربط و التواصل لحاضر المجتمع بماضيه. فالحرفي قادر على الإبداع و المساهمة في نشر ثقافة بلده، و تثمين رموزها، و تفسير معنى قيمها الحضارية و الثقافية و التاريخية و من دفاعه المستميت عن هويته بمختلف أبعادها و مركباتها، « فالحرفي في الحرف التقليدية يغلب عليه اهتمامه بغيره و حول الآخر يتمحور عمله بالنظر إلى مرجعيته الثقافية و الاجتماعية التي يمكن أن تجمع بينهما، فهو يبحث دائما لأجل الحصول على الإعجاب عن طريق منتجاته، و سعادته تبلغ ذروتها إذا ما حقق هذا الهدف و اللامبالاة بمنتوجه هي أقصى السلوكات العقابية التي تسلط على الحرفي. فنوعية التفاعل الاجتماعي للاتصال المشخص تؤدي دور العامل المحدد لتوفير المناخ الملائم و المشجع للحرفي في تعبيره الفني» (سلال، 2000، صفحة 25) و بالتالي فالحرفي الفنان يقوم بسوسيولجية تفاعلية تواصلية من خلال ربط ماضيه بحاضره من جهة و كذلك بينه و بين جمهوره المستهلك لمنتوجه الفني، لذلك نجد عالم الاجتماع الأمريكي "هوارد بيكر H. Becker" يتساءل في كتابه "عوالم الفن Les Mondes de L'art (1982)" «حول إنتاج الفن لا من خلال تعيين هوية المبدعين أو من خلال تبين مزايا حالتهم البنيوية، بل من خلال توصيف الأفعال و التفاعلات الناشئة عنها التي تأتي الأعمال الفنية نتيجة لها» (إينيك، 2014، صفحة 145).

إذن، نستخلص بأن إبداع الفنان الحرفي و استمراريته تتوقف على مدى تجاوب الجمهور مع منتوجه الفني لأنه ينطلق في عمله الفني من حقله الاجتماعي التاريخي و الثقافي بمعنى حسب تعبير "بورديو" ينطلق

من حقل – هابيتوس- و ذلك بقوله «موضوع العمل الفني هو إذا – هابيتوس- متصل بموقع، أي داخل حقل، و تفعل المحددات الاجتماعية فعلها الذي تظهر أثاره في العمل الفني من جهة أولى من خلال – هابيتوس- المنتج و هي بذلك تحيلنا إلى الظروف الاجتماعية لإنتاجه بوصفه فردا اجتماعيا من جهة و بوصفه منتجا من جهة ثانية، و ما نسميه إبداعا هو التقاء بين هابيتوس مكون اجتماعيا و موفق متشكل داخل تقسيم عمل الإنتاج الثقافي» (إينيك، 2014، صفحة 144)

و هذا ما يقودنا إلى فهم سوسيولوجيا التلقي، أو التفاعل مع المنتوج الذي كما قلنا سابقا يعتبر عاملا حاسما في تنمية السياحة و ازدهارها و تطورها، و هذا ما ذهب إليه الفنان "مارسيل دوشان" حيث يقول: « المشاهدون هم الذين يصنعون اللوحات الفنية في وقت كان فيه عالم الأنثربولوجيا مارسيل موس يفسر و يشرح كيف أن المعجبين بالساحر هم الذين يجعلون لسحره فعالية بإيمانهم به، ربما تصلح هذه المقولة لأن تكون شعارا لبيان بنائي غرضه إثبات أن الفن شأنه في ذلك شأن أي ظاهرة اجتماعية ليس معطى طبيعي بل هو ظاهرة تتكون عبر التاريخ و الممارسة» (إينيك، 2014، صفحة 91)

فالحرفي الفنان الذي ينتج منتوجات حرفية التي تبرز تحفا فنية تكونت عبر مراحل تاريخية من خلال التطور الممارساتي لها لا يمكنه التواصل مع البيئة الخارجية و التأثير فيها بشكل إيجابي إلا إذا تفاعلت و تواصلت معه لتدفعه و تشجعه على الإنتاج و من ثم الاستمرارية إلى التطور و التأثير في قطاعات أخرى تعتبر حساسة ثقافيا و اجتماعيا و اقتصاديا و هو قطاع السياحة، لذلك يمكن استخلاص بأن الحرفي الفنان و منتوجه يعتبر مصدرا للفن و الإبداع و التعبير عن تاريخ المجتمع و حضارته و رمزيته و تجذره كما يعتبر في الجانب السوسيولوجي مصدر الاستقرار الاجتماعي فهو يجمع بين الأصالة الثقافية و فعاليتها و التنمية السياحية و تطورها، لذلك يجب الاهتمام به و بمنتوجاته عبر آليات قانونية و تكوينية لأجل استمراريته و ثم المحافظة على منتوجه الثقافي و الرمزي.

3.2. التنمية السياحية:

لا شك في أن التنمية السياحية أضحت من القطاعات الحساسة و الهامة في تنشيط القطاع الخدماتي و الفن الحرفي التقليدي، و كذا القطاع الاقتصادي، حيث تعتبر في كثير من الدول قاعدة أساسية

يعتمد عليها في المداخيل و الموارد المالية في تنمية مداخيلها الاقتصادية، لذلك سعت إلى اعتبار السياحة كأحد أقطاب التنمية المستدامة التي تعمل على تنمية مواردها البشرية و تطويرها من خلال وضع خطط و استراتيجيات واضحة و شاملة لكل الجوانب و القطاعات التي تعمل على ترقيتها و تطويرها و التي من بينها الحرف التقليدية الفنية، فالتنمية السياحية يجب أن ترتكز في الأساس على التنمية المستدامة، و أن السياحة لا يمكنها أن تساهم في عملية التنمية إلا إذا هدفت و كانت غايتها الأساسية هي تحقيق تنمية مستدامة و ذلك من خلال السعي لإحياء ثقافة المجتمع بكل أشكالها و أنواعها من حرف تقليدية فنية، و تراث شعبي عريق يرمز إلى حضارة المجتمع و تاريخه و رمزيته الثقافية و من خلال هذا تبرز مجموعة من الخواص الأساسية للسياحة المستدامة و هي كالأتي:

3.2. 1. الاستمرارية:

السياحة المستدامة تحقق التوازن بين استمرارية الموارد الطبيعية و عدم استغلالها بسرعة و استمرار البيئة الثقافية للمجتمع و عدم استغلالها بسرعة و استمرار البيئة الثقافية للمجتمع المضيف مع تأمين الخبرات التي تلبي دوافع سفر الزوار و الخدمات التي يحتاجونها (شنيني، 2009-2010، صفحة 121)، فهي بذلك تحمي التراث الشعبي و تعمل على استمرارية المنتوج الحرفي الفني و ترقيته من خلال التعبيرات الرمزية التي تميزه، لأنه لغة تواصل و ربط المجتمع بماضيه المجيد.

3.2. 2. النوعية:

السياحة المستدامة إلى جانب الخبرات ذات النوعية المطلوبة للزوار تراعي تطوير نوعية الحياة للمجتمع المضيف و تحمي البيئة الطبيعية و النوع البيئي و الحيوي فيها (شنيني، 2009-2010، صفحة 121). فالسائح دائما يبحث في مقصده السياحي عن حاجات ثقافية تقليدية ترمز لمجتمع المقصد السياحي حتى يثبت بأنه فعلا قام بجولة سياحية متميزة و مغايرة لبلده أو مجتمعه الأصلي، و لاشك أن استهلاكه أو شراءه لمختلف التحف أو الحاجات التقليدية الفنية تجعل سياحته للمقصد السياحي متميزة و مهمة، و ذلك لمعرفته تقاليد و ثقافة المقصد السياحي الذي زاره.

3.2. 3. التوازن:

السياحة المستدامة تحقق التوازن بين احتياجات صناعة السياحة و أنصار البيئة و المجتمع المحلي، إضافة إلى التركيز على الأهداف المشتركة و التعاون بين السياح و المقصد السياحي، بخلاف الأسلوب التقليدي لمفهوم السياحة الذي يفترض أحيانا أن هناك تناقضا بين مصالح تلك الأطراف الثلاثة (شنيني، 2009-2010، صفحة 121)، فالسياحة تتفاعل تفاعلا أساسيا و جوهريا مع المحيط الاجتماعي و الثقافي و الاقتصادي و السياسي و حتى البيئي، فتفاعلها مع المحيط الاقتصادي يدفع بها إلى إنتاج سلع و خدمات ذات طابع سياحي كمختلف الحرف التقليدية الفنية التي من خلالها يتعرف المستهلك السائح على مختلف الأبعاد الرمزية و الحضارية و التاريخية لمجتمع المقصد السياحي، إضافة إلى إنجاز مختلف المرافق السياحية التي تعتبر ضرورية للفعل السياحي، و هذا ما يؤثر على ميزان المدفوعات من حيث العائدات و التدفقات المالية المرتبطة بالإيرادات و النفقات (موهوب، 2006-2007، صفحة 36).

- تفاعل السياحة مع المحيط الاجتماعي، بتبادل القيم و الأعراف، و تطوير العلاقات الاجتماعية، و احتكاك الثقافات و تعارف و تقارب الشعوب (موهوب، 2006-2007، صفحة 36).

- تفاعل السياحة مع المحيط البيئي: فنوعية البيئة تحدد طبيعة السياحة فلكل بيئة ميزتها و خاصيتها السياحية مع التركيز على المحافظة على نظافة البيئة و الاهتمام بها، حتى يمكن تطوير النوع السياحي و استمراريته من خلالها (موهوب، 2006-2007، صفحة 36).

- تفاعل السياحة مع المحيط السياسي و ذلك بتدخل الفاعلين السياسيين من خلال وضع السياسات السياحية الملائمة التي تهدف إلى تخطيط و توجيه و تأطير السياحة و جعلها تستجيب للأهداف المراد بلوغها قصد تلبية الحاجيات المتنوعة للطلب السياحي (موهوب، 2006-2007، صفحة 36).

- تفاعل السياحة مع المحيط الثقافي، لا يمكن لعاقل أن يتجاهل بأن للسياحة أهمية ثقافية باعتبارها أداة للاتصال الفكري و تبادل الثقافة و كل ما يندرج ضمنها من عادات و تقاليد و أعراف بين الشعوب، كما أنها كذلك أداة لخلق بيئة متشبعة بروح التعايش السلمي، المبني على التفاهم و التسامح. كما تعمل السياحة على انتشار ثقافات الشعوب و حضارات الأمم في مختلف أنحاء العالم، من خلال مختلف الصناعات الحرفية التقليدية الفنية، و كذلك مختلف الطبوع الفلكلورية التي تعبر عن عمق المجتمع الثقافي و

الحضاري و التاريخي كما توفر السياحة التمويل اللازم للمحافظة و صون التراث و المواقع الأثرية و التاريخية، و التي تعد جزءا من ذاكرة و ثقافة البلدان المضيفة أو المقصد السياحي (عوينات، 2012-2013، صفحة 28).

فالقطاع السياحي متشابك و مترابط مع مختلف القطاعات الحساسة في المجتمع إذ يعتبر قطاعا اقتصاديا لمساهمته في التنمية الاقتصادية وفق آليات و ميكانيزمات تزيد من قوة الاقتصاد و الدخل القومي، كما يعتبر قطاعا ثقافيا لأنه يعمل على تسويق ثقافة المجتمع و رمزيته و العمل على إحيائها، كما أن له ارتباطا قويا مع قطاع الصناعات التقليدية و الحرف الفنية. لذا يجب الاهتمام بهذا القطاع الحيوي و الحساس الذي يلعب دورا كبيرا في تنمية القطاع السياحي و ازدهاره بإعطاء الأهمية لمختلف الحرفيين الفنيين حتى تستمر الحرف الفنية و تزدهر و من ثم يحدث الرقي التنموي للقطاع السياحي.

3. الاقتصاد البنفسجي– إستراتيجية المرافقة لقطاع الصناعات التقليدية و الحرف لتطوير السياحة:

في إطار بعث و تطوير قطاع الصناعات التقليدية و الحرف اعتمدت الجزائر على رؤية تبنّت من خلالها سياسة المرافقة للأنشطة الاقتصادية وفق منهجية GERME:

(GROUPES D'ENTRAINEMENT ET DE REFLEXION AU MANAGEMENT DES ENTREPRISES).

و هي عبارة عن برنامج تكويني خاص بتسيير المؤسسات معتمد من طرف المكتب الدولي للعمل ILE و قد تم اعتماده من طرف وزارة السياحة و الصناعات التقليدية لأجل مساعدة الحرفيين الجدد لتحسين تسيير مؤسساتهم وفق خطة المعادلة الثلاثية: المؤسسة كفكرة، جسد الفكرة و أنشئ المؤسسة، حسن تسيير مؤسستك.

لتحقيق هذه المبادرة، فإن السلطات عمدت إلى تفعيل ديناميكية التعاون بين المقاولين و الحرفيين لتبادل الخبرات عن طريق اجتماعات نشطتها في إطار برنامج تدعيم الإنتاج المحلي LPS في الجزائر و هذا سنة 2007، إذ أفرزت الاجتماعات في الأخير إلى توزيع أنظمة الإنتاج المحلي على أساس الأنشطة على النحو التالي:

جدول رقم (01): يوضح توزيع الإنتاج المحلي LPS في الجزائر:

الغرفة	نظام الإنتاج المحلي LPS
وهران	ترميم البنايات القديمة
مستغانم	حرف العمارة
المسيلة	النسيج الوبري
غرداية	صناعة الزرابي
تمنراست	الحلي التقليدية
بجاية	صناعة الفخار و الطين
قسنطينة	صناعة النحاس

المصدر: منشور الغرفة الوطنية للصناعات التقليدية و الحرف، تطور قطاع الصناعات التقليدية و الحرف في الجزائر 1962- 2009، إصدار 2010، ص 99.

و من خلال الجدول يتضح مدى الثراء و التنوع في مجال الفن الحرفي في الجزائر عبر كامل ترابها، و هو ما يضفي ميزة الجذب السياحي، و منه المساهمة في تنمية السياحة المحلية و الخارجية، و هذا لتحقيق الأهداف التالية:

- ترقية المنتج التقليدي في الأسواق المحلية و الدولية.
- إعادة الاعتبار لقطاع الصناعة التقليدية و إدماج النشاطات الحرفية في الحياة الاقتصادية.
- ترقية مساهمة المنتج التقليدي في نقل الموروث الثقافي و التاريخي.
- تسطير برنامج ثري و مكثف للتظاهرات و الصالونات الدولية و الوطنية. فالوطنية نجد: الصالون الوطني للنحاس بقسنطينة، الصالون الوطني للفخار و الخزف ببسكرة، الصالون الوطني للصناعات التقليدية الصحراوية بتمنراست، الصالون الوطني للزربية بغرداية، الصالون الوطني للباس الرجالي بالجلفة.

يرمي مخطط قطاع الصناعة و الحرف التقليدية في ضوء رؤية 2020 إلى الرفع من رقم الأعمال كمداخيل إلى 334 مليار دج مقابل 129 مليار، و كذا خلق 550 ألف منصب شغل جديد بهدف الوصول إلى 960 ألف خلال سنة 2020. كما يسعى المخطط الاستشرافي لرؤية 2025 إلى زيادة

نسبة التشغيل إلى 07 % و هذا طبعا يتأتى بتوسيع النشاطات الحرفية المصنفة للدخول إلى الأسواق الخارجية بـ 20 منتوجا للحرف و الصناعات التقليدية منها: المجوهرات، الحلي، الخزف، الجلود، النحاسيات... كما يطمح إلى إقامة شراكات مع دول أجنبية بغرض تقوية سياسة إنشاء أقطاب امتياز متخصصة مثل: المجوهرات بباتنة، الخزف بتيبازة، النقش على الأحجار الكريمة بتمنراست، بالإضافة إلى إنشاء المرصد الوطني للرقابة و المرافقة للمنتوج التقليدي. (وثائق وزارة السياحة و الصناعة التقليدية، الرسالة الإعلامية، سياحة و صناعة تقليدية، 2011، (جعيل و زحوط، 2012).

شكل رقم (01): يوضح العلاقة التفاعلية بين الاقتصاد البنفسجي و الصناعات التقليدية و السياحة:

المصدر: إعداد الباحثين.

4. خاتمة:

يعتبر المنتوج الحرفي التقليدي أهم الأقطاب الاقتصادية و الثقافية الفاعلة في تنمية السياحة و ترقيتها و ازدهارها، كما أن منتجها و هو الحرفي يعتبر رأسمال القطاع بكامله لأنه هو الذي يعمل على استمرارية الحرف الفنية و ديمومتها و فرادتها أي تميزها عن الصناعات و الحرف الأخرى و هو الاعتبار الذي يجعلها



فاعلة اقتصاديا من خلال سلوك الاستهلاك، كذلك ثقافيا من خلال إبراز مختلف الأبعاد الحضارية و

الثقافية و التاريخية للمجتمع، لذلك فهناك علاقة جدلية تربط بين الفن الحرفي التقليدي و التنمية السياحية أي لا يمكن لأي منهما الاستغناء عن الآخر، و منه فالاهتمام بالرأس مال الحرفي الفني هو اهتمام بالثقافة في عمومها و أبعادها، و هو اهتمام بالاقتصاد و اهتمام كذلك بالسياحة لأن الحرف الفنية تعتبر من روافدها الأساسية، لذلك فالتحسيس بالبعد الاجتماعي، و الثقافي للحرف التقليدية الفنية يساهم في الحفاظ على الاستقرار الفني و الارتباط الاجتماعي و الأسري، و محاربة كل أشكال الانحرافات الاجتماعية، كما أنه يساهم مساهمة فعالة في الحفاظ و الاستمرارية للإرث الحضاري المتنوع الذي له امتدادات عميقة في التاريخ، إضافة إلى إبرازه للتميز بمختلف أنماطه الثقافية التي تزخر به الشخصية الجزائرية محليا و دوليا باعتبار ذلك بعدا من أبعاد الهوية الوطنية. و هو بذلك يعمل على تفعيل و تنمية القطاع السياحي و ترقيته، إذن فهو يعتبر عنصرا فعالا في تطوير الفعل السياحي، لذلك يجب الاستجابة لكل انشغالات الفنان الحرفي و التعامل مع مشاكله الميدانية و السعي لحلها بتبني رؤية قريبة من انشغالاته و طروحاته من أجل التجاوز و كذا التركيز على العمل الدعائي من أجل الترويج للعمل الفني التقليدي سياحيا باعتباره عاملا من عوامل الثقافة و محرك الديناميكية الاقتصادية و نموها إلى جانب السياحة.

كما يجب أن ننوه إلى نقطة محورية هامة مفادها ماذا لو تم تخصيص أقاليم صناعية عبر أقطار الوطن الجزائري يتخصص كل قطر بإنتاج نوع أو منتوج تقليدي معين، بحيث يأخذ بعين الاعتبار تاريخ المنطقة و عاداتها، و يتم على أساس هذا وضع إستراتيجية مدروسة تهتم بالتمويل و المرافقة من خلال الدعم المقاولاتي لهذه الأنشطة، و العمل على تبني خطة تسويقية سواء على المستوى المحلي أو الخارجي. و تعد الصين خير دليل على هذا، إذ أنها انتهجت ما يعرف بالعائلة المقاولة. فالكثير من العائلات الصينية تمتلك آلات إنتاجية متاحة لجميع أفراد العائلة، و كأنها تشبه العمل المانيفاكتوري الذي يعمل وفق إطار الورشات الصغيرة و التي أبانت على صقل مهارات و طاقات الموارد البشرية، و أهّلتها لتأسيس مشروعات كبيرة، و مدى النجاح الذي حققته من ناحية نوعية المنتج أو من ناحية الأرباح المحققة. و يمكن إسقاط التجربة الصينية على الواقع الجزائري نظرا لما تزخر به الجزائر من تنوع ثقافي من ناحية الصناعات التقليدية، و تخصّص كل منطقة في نوع ما من هذه المنتوجات و التي قبل فائدتها الربحية و التسويقية فإن لها قيمة

اجتماعية و ثقافية و تاريخية من خلال أنها تحفظ ذاكرة المجتمع الجزائري من الزوال و الاندثار، كما أنها تعد مادة خصبة و دليلا ماديا شاهدا على ما أبدعه الفرد الجزائري عبر الأزمنة و الحقب، و السياحة تمثل الملاذ الذي على أساسه يتم التعريف به و الترويج و الاستقطاب السياحي و منه الارتقاء بالتنمية المستدامة.

5. قائمة المراجع:

1.5. المؤلفات:

- Boudon, R, (1990). Dictionnaire de Sociologie- Larousse. Paris, France.

- Golvin. (1956), Aspects de l'Artisanat en Afrique du Nord. Paris, France.

- Vivien. (1980), Les Premiers Gestes du Poterie- Dessin et Tolerance. Paris.

– إبراهيم الحيدري، (1984). إثنولوجية الفنون التقليدية، دار الحوار، اللاذقية، سوريا.

– عمر معن خليل، (2000). علم اجتماع الفن، دار الشروق، عمان، الأردن.

– ناتاني إينيك، (2014). سوسيولوجيا الفن، تر:حسين جوان تبيي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان.

2.5. الأطروحات:

– صالح موهوب، (2007-2006)، تشخيص واقع السياحة في الجزائر و اقتراح سبل تطويرها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر، الجزائر.

– عبد الرحيم شنيني، (2010-2009)، دور التسويق السياحي في انعاش الصناعة التقليدية و الحرفية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر.

- عبد القادر عوينات، (2013-2012)، السياحة في الجزائر الإمكانيات و المعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة، م. ت. ت. س sdat 2025، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

3.5. المقالات:

- مختار سلال، (أكتوبر- ديسمبر، 2000)، الحرفي الفنان و الاتصال، مجلة الحرفي، الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية و الحرف.

- الاقتصاد و ألوانه الثمانية، نقلا عن موقع: rowadalamal.com تاريخ الاطلاع: 2020/03/13، الساعة: 15:04.

4.5. المداخلات:

- جمال جعيل، و إسماعيل زحوط، (2012)، الحرف و الصناعات التقليدية كفرص لترقية السياحة الداخلية الجزائرية، مداخلة بالملتقى الوطني بعنوان "فرص و مخاطر الصناعة الداخلية بالجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.

- عمر أمين بن عبد الله، ورقة بحثية بعنوان: "تفاعل الحرف التقليدية و السياحة على المستوى الثقافي و التراثي و الاقتصادي"، المغرب.

السياحة الثقافية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في ولاية الوادي

– عيد المدينة نموذجا–

Cultural tourism and its role in achieving sustainable local development in El-Oued wilaya
-Aid Elmadina a model-

لعلمي فاطمة[1]، معلول ليله[2]، مسعي أحمد سليمة[3]

[1] أستاذة محاضرة أ، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر، lalmi.fatima@yahoo.fr

[2] طالبة دكتوراه، جامعة الوادي، الجزائر، maaloul-leila@univ-eloued.dz

[3] طالبة دكتوراه، جامعة الوادي، الجزائر، messai-salima@univ-eloued.dz

تاريخ النشر: 2020/07/28

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تبيان مساهمة السياحة الثقافية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال دراسة نموذج للتراث اللامادي وهو عيد المدينة بولاية الوادي. وقد توصلت الدراسة إلى أن عيد المدينة يساهم أساسا في: توفير الإيرادات المالية اللازمة لتمويل مشاريع التنمية بالمنطقة، توفير فرص عمل، خلق أسواق للمنتجات التقليدية، تحسين البنية التحتية وكذا المستوى المعيشي.

كلمات مفتاحية: سياحة؛ ثقافة؛ سياحة ثقافية؛ تنمية محلية مستدامة؛ تراث

تصنيفات **JEL**: H71؛ H83؛ Q01

Abstract:

The study aims to indicate the importance of cultural tourism in achieving sustainable local development through a model of intangible heritage, which is named Aid Elmadina.

The study concluded that Aid Elmadina contributes to the provision of financial revenues to finance local development projects, creating jobs, creating markets for traditional products, improving infrastructure and standard of living.

المؤلف المرسل: لعلمي فاطمة، **الإيميل**: lalmi.fatima@yahoo.fr

Keywords: Tourism; culture; cultural tourism; sustainable local development; heritage.
JEL Classification Codes : H71, H83, Q01

1. مقدمة :

تعد السياحة من أهم الصناعات المتنامية في العالم وذلك بسبب حركة السياح المتزايدة سنويا، إذ بعد أن كان عدد السياح لا يتجاوز 278 مليون سنة 1980، ارتفع ليبلغ 1326 مليون سنة 2017 ، وتنبع أهمية السياحة من مساهمتها الفعالة في زيادة الدخل القومي بفضل الارتفاع المستمر لإيراداتها التي بلغت عالميا 961 مليار دولار و 1.340 مليار دولار سنتي 2010 و 2017 على الترتيب (World Tourism Organization, 2018, p. 2)،وهي بذلك تساهم نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي إضافة إلى تنميتها للقطاعات الاقتصادية المرتبطة بها كقطاع النقل والفنادق والإطعام وغيرها، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

كما أصبحت السياحة الثقافية في العقود الأخيرة تحتل مكانة متميزة ضمن صناعة السياحة، وشرطا أساسيا من شروط مد جسور التواصل الحضاري المتكافئ بين الشعوب، باعتبارها تختزن كما هائلا من المعارف والممارسات والطقوس، والعادات المختلفة الحاملة لهويات الشعوب التي تراكمت عبر التاريخ وتعاقبت عليها الأجيال مع المحافظة على المضامين الثقافية التي تحملها.

والجزائر من الدول التي تمتلك مقومات هامة في مجال السياحة الثقافية ممثلة أساسا في عناصر التراث الثقافي المادي وغير المادي الذي يحمل في طياته تاريخ وحضارة وثقافة شعبها، وتعد ولاية الوادي نموذجا مثاليا لولاية جزائرية غنية وثرية بالتراث الثقافي المتنوع في كافة التخصصات وهذا الطابع نتاج بيئي وحضاري، تكون عبر الأزمنة والعصور، ومن هذا المنطلق تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أهمية السياحة الثقافية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بولاية الوادي، من خلال دراسة عيد مدينة الألف قبة وقبة كنموذج.

وتتمثل إشكالية الدراسة في السؤال الجوهري الآتي: كيف تساهم السياحة الثقافية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بولاية الوادي؟

وللإجابة على إشكالية الدراسة تمت صياغة الفرضية الآتية: تساهم السياحة الثقافية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال مساهمتها في زيادة إيرادات الجماعات المحلية وكذا توفيرها لمناصب العمل وتحسين المستوى المعيشي، والحفاظ على التراث اللامادي.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى قسمين: أولهما نظري يتضمن المفاهيم المتعلقة بالسياحة الثقافية وعلاقتها بالتنمية المحلية المستدامة، وثانيهما تطبيقي للتعرف على واقع مساهمة السياحة الثقافية في التنمية المحلية المستدامة بولاية الوادي من خلال دراسة مساهمة عيد المدينة بالتنمية المحلية المستدامة فيها.

2. الاطار النظري للدراسة

1.2 ماهية السياحة الثقافية:

اكتسبت السياحة الثقافية مكانة مهمة، لذلك أحيطت بتعاريف عديدة من قبل الدارسين للسياحة، وفيما يلي أهم تعاريفها:

تعرف السياحة الثقافية بأنها ذلك النوع من السياحة الذي يهدف السائح من خلاله إلى التعرف على أشياء جديدة عن تاريخ الشعوب أو السياحة الثقافية، ومن أهم أشكالها: (خربوطلي، 2002، الصفحات 102-107)

- ***سياحة الاهتمامات الخاصة:*** والتي تعتمد على اهتمامات معينة للسائحين يمكن أن تتضمن الطبيعة أو الثقافة أو التاريخ أو مواضيع أخرى تقدم في بيئة محلية؛
- ***سياحة الشباب:*** وتمثل حافزا للشباب والطلاب لإثراء معارفهم وثقافتهم وكذا الاستجمام داخل دولهم أو خارجها؛
- ***سياحة المسنين:*** وتشمل تنظيم رحلات للمسنين ضمن برامج يغلب عليها التوجه إلى المواقع الأثرية والطبيعية مع تقديم خدمات مبيت بتكاليف منخفضة؛
- ***رحلات التبادل الثقافي وبرامج تبادل زيارة أفراد العائلات:*** وتنظم هذه الزيارات بشكل مباشر من قبل أفراد العائلات بغية تبادل الزيارات، أو بشكل غير مباشر من قبل هيئات كبعثات التبادل الثقافي بين الدول.

كما تعرف السياحة الثقافية بأنها ذلك النوع من السياحة الذي يهدف إلى تعريف روادها المحليين والأجانب بالتراث المادي وغير المادي، وكذا بالمنجز الثقافي والحضاري لشعب من الشعوب، من خلال تحويله إلى منتوج قابل للترويج والتسويق (المؤتمر الاسلامي السادس لوزارة الثقافة، 2009، صفحة 11).

من خلال ما تقدم يمكن تعريف السياحة الثقافية بأنها من فروع السياحة الهادفة إلى التعريف بالتراث المادي وغير المادي للسائحين المحليين والأجانب، حيث يشمل التراث المادي كل ما تزخر به الدولة من مخزون ثقافي مادي كالمباني الأثرية، المتاحف والقلاع والحصون، بينما يشمل التراث غير المادي الموروث

الشفهي، الفنون الشعبية، فنون الأزياء والطبخ والمواسم الدينية ومختلف الاسهامات غير المادية ذات الصلة بالنشاط السياحي الثقافي.

وتقوم السياحة الثقافية على أربعة أسس هي: (المؤتمر الاسلامي السادس لوزارة الثقافة، 2009، الصفحات 12-13)

أ- ***السائح الثقافي:*** وهو العنصر البشري الذي تجذبه الدولة المعنية بالسياحة الثقافية، وقد يكون منتميا لهذه الدولة أو من دولة أخرى، كما تتنوع طبيعة استهلاكه وحجمه نتيجة لتنوع انتمائه الاجتماعي، وكذا اختياراته السياحية والثقافية المؤثرة في تحديد موضوع زيارته.

ب- ***العارض:*** ويتمثل في الدولة المضيفة التي تعرض منتوجها السياحي على مختلف السواح الوطنيين والأجانب، لكونها تمتلك خصائص جاذبة في مجال من مجالات السياحة الثقافية إضافة إلى توفيرها للخدمات الأساسية ذات الصلة بالسياحة الثقافية والمنسجمة مع متطلبات مختلف مراحل الجولات السياحية.

ج- ***المنتوج السياحي الثقافي:*** ويتمثل في مقومات السياحة الثقافية الجاذبة للسواح بمختلف جنسياتهم، ومن أمثلتها: المواقع الأثرية، المحميات الطبيعية، الحمامات العلاجية، صنائع الشعوب المعروضة في المتاحف، المهرجانات الفنية، معارض الحرف التقليدية والحديثة إضافة إلى تقاليد الشعوب وعاداتها التي تمثل منتوجا سياحيا متميزا ممثلا في الرقصات الشعبية، الاستمتاع بفنون الموسيقى الأصيلة، اللباس التقليدي، والاحتفالات والأعياد الشعبية وغيرها.

د- ***السكان المحليين:*** يكتسب هذا العنصر أهميته من كونه يؤثر إيجابيا أو سلبيا على السياحة الثقافية، فالسكان الأصليين واندماجهم الإيجابي الفعال في الحياة الاجتماعية والثقافية وكذا سلوكهم المنفتح تجاه السواح المحليين والأجانب من شأنه التأثير إيجابيا على السياحة الثقافية والعكس صحيح.

2.2 السياحة الثقافية وعلاقتها بالتنمية المحلية المستدامة

يحظى موضوع التنمية المحلية بمكانة مهمة ضمن مواضيع التنمية في برامج الدول وكذا المنظمات الدولية والإقليمية، لأنها العملية التي يتم من خلالها تحقيق التنمية المستدامة (حسين، 2012، صفحة 456)، باعتبارها عملية وأسلوب واستراتيجية تهدف إلى دمج الجهود الحومية والمحلية ضمن منطقة معينة عن طريق استغلال الموارد المحلية المتاحة في البيئة الداخلية وكذا الفرص المتاحة في البيئة الخارجية بهدف تحسين

نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية والبيئية للمجتمعات المحلية وإدماجها في التنمية المستدامة (محمد، 2018، صفحة 8).

وتساهم السياحة الثقافية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال:

أ- **المساهمة في توفير مناصب شغل وتحسين المستوى المعيشي:** تساهم السياحة الثقافية بصورة مباشرة في خلق فرص عمل دائمة أو موسمية ممثلة في العاملين في مختلف المؤسسات السياحية كالفنادق، المطاعم، الوكالات السياحية، المرشدين السياحيين، إضافة إلى مساهمتها بصورة غير مباشرة في خلق فرص عمل في قطاعات أخرى مرتبطة بالسياحة كالصناعات الغذائية، الصناعات التقليدية والحرفية وغيرها، مما يساهم في تخفيض معدلات البطالة وتحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع المحلي؛

ب- **توفير الموارد المالية:** تساهم السياحة الثقافية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل خطط التنمية المحلية المستدامة وذلك من خلال:

- التدفقات النقدية الأجنبية المحصلة سواء من مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة أو الإيرادات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول للأجانب، إضافة إلى الايرادات الأخرى مثل: المدفوعات للفنادق من طرف السواح، الانفاق اليومي للسياح على مختلف الخدمات السياحية وفروق تحويل العملة أو من خلال بيع المنتجات الوطني والسلع والمواد الفولكلورية لهم (أحمد، 2019، صفحة 6)؛
- الموارد المالية المحصلة من طرف الجماعات المحلية من المؤسسات السياحية مثل: الرسم على الإقامة، الرسم على النشاط المهني، الرسم على القيمة المضافة، الضريبة على أرباح الشركات وغيرها.
- الموارد المالية الممكن تحقيقها من خلال خلق سوق التصدير للعديد من القطاعات مثل: الأعمال التجارية التي تبدأ ببيع منتجات جديدة للسواح وتحقق نجاحا يمكن ان ينتج عنه تكوين مصدرين لهذه المنتجات، وهذا بدوره يساهم في تنويع الاقتصاد.

ج- **تنمية المهارات الإدارية:** على اعتبار أن وجود شركات أجنبية مستثمرة في قطاع السياحة يمكن أن يؤدي إلى تحسين الأساليب الإدارية المعتمدة محليا نتيجة نقل التقنيات التكنولوجية الحديثة في مجال إدارة الفنادق كما هو مطبق في سلسلة فنادق هيلتون في جميع أنحاء العالم (مصطفى، 2018، صفحة 230).

د- **تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع المحلي**: ويتحقق ذلك من خلال خلق فرص عمل جديدة ومن ثم زيادة دخل أفراد المجتمع المحلي مما يحسن مستوى معيشتهم، إضافة إلى تحسين مستواهم الثقافي نتيجة الاحتكاك بينهم وبين السواح بمختلف جنسياتهم ودياناتهم وثقافاتهم مما يساهم في اكتساب معارف عن المجتمعات والثقافات الأخرى، ويحفزهم على بناء قدراتهم والتعليم كتعلم اللغات الأجنبية لتسهيل التواصل مع السواح الأجانب (منظمة العمل الدولية، 2013، صفحة 16).

هـ- **الاستغلال الأمثل للتراث المادي**: تساهم السياحة الثقافية المسؤولة في الاستغلال الأمثل للتراث المادي ممثلا في: المتاحف، الحصون، العمارات وغيرها، من خلال الحد من الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية السلبية وذلك عبر زيادة اهتمام كل من السلطات والسكان المحليين بالحفاظ على التراث الطبيعي الثقافي باعتباره مصدرا مهما للدخل ووسيلة فعالة للاتصال بين السكان المحليين والسواح لنقل صورة شاملة عن تراثهم الثقافي (منظمة العمل الدولية، 2013، صفحة 13).

و- تحفيز تطوير البنية التحتية في المنطقة المضيفة لجذب عدد أكبر من السواح ومن ثم تحقيق منافع متنوعة أكبر.

3.2 الدراسات السابقة

أصبحت السياحة مصدرا مهما للدخل في كثير من الدول لذلك اهتمت العديد من الدراسات والأبحاث بدراسة دورها في تحقيق التنمية المستدامة وفيما يلي عرض لأهم هذه الدراسات:

دراسة (Lee, 2019, p. 368) التي هدفت إلى تبيان مساهمة السياحة القائمة على المجتمع في تحقيق التنمية المستدامة من خلال دراسة عينة مؤلفة من ست بلديات في تايوان باستخدام وسيلة استمارة الاستبيان الموجهة لتحديد تصورات السكان المحليين للجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والبيئية لاستدامة السياحة، حيث تم استرجاع 849 استمارة. وقد أظهر تحليل النتائج أن تصورات ومدركات السكان المحليين لأبعاد استدامة السياحة الأربعة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والبيئية تؤثر بشكل كبير التنمية وكذا مراحل الدمج والتطوير والمشاركة في تنمية السياحة المجتمعية.

كما بينت دراسة (Kapera, 2018, p. 582) التي هدفت إلى تحليل البرامج المعتمدة من طرف السلطات المحلية لتحقيق التنمية السياحية المستدامة من أجل تشخيص الصعوبات والعراقيل ، واقتراح حلول لتذليلها، وذلك اعتمادا على وسيلة استمارة الاستبيان، وتوصلت الدراسة إلى أن معظم هذه السلطات أي ما يعادل 62% تدمج التنمية السياحية المستدامة في تخطيط وتنفيذ برامج السياحة ذات الصلة، كما

تأخذ آراء السكان المحلين بعين الاعتبار في القيام بذلك، بينما أكدت آراء المستجوبين البالغة نسبتهم 60% أن بلدياتهم المحلية لا تسهل عملية تبادل المعارف والخبرات في مجال التنمية المستدامة عن طريق الندوات، الاجتماعات وورشات العمل، في حين أقرت السلطات المحلية بوجود عدد من الصراعات المتعلقة بالتعاون في القطاع السياحي والمتمثلة أساسا في : اختلاف الآراء والتوجهات بخصوص كيفية حماية البيئة في إطار التنمية السياحية.

وفي نفس السياق أوضحت دراسة (Richards, 2018, p. 695) التي هدفت إلى دراسة السياحة الثقافية وعوامل تطورها باعتبارها فرعا مهما من فروع السياحة، والتي أصبحت تستقطب اكثر من 39% من السواح عبر العالم، وقد أظهرت أن السياحة الثقافية قد نمت عالميا ورافق ذلك نموا سريعا في بحوث السياحة الثقافية في بعض الميادين مثل : الاستهلاك الثقافي، المحفزات الثقافية، حفظ التراث وغيرها، كما زادت في نفس الوقت التحديات التي تواجهها والمتمثلة أساسا في : الفهم الموسع لتزايد الاختلاط بين مختلف الفئات الثقافية والاجتماعية الذي من شأنه التأثير على كل من انتاج واستهلاك الثقافة من قبل السواح.

كما بينت دراسة (Chen, 2018, p. 153) التي هدفت إلى دراسة تأثير عدة عوامل منها: إشراك الزوار، الاتصال الثقافي، الخبرة السياحية، الولاء للدولة المضيفة على السياحة الثقافية، وتوصلت إلى أن إشراك الزوار يؤثر إيجابيا على الاتصال الثقافي، الذي يؤثر بدوره إيجابيا على الخبرة السياحية المكتسبة من قبل الزوار ويحفزهم على إعادة زيارة الوجهة الثقافية مرة أخرى من جهة، وتشجيع الآخرين على زيارتها من جهة أخرى.

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تهدف إلى دراسة أهمية السياحة الثقافية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة وذلك من خلال دراسة عيد مدينة الألف قبة وقبة كنموذج عن التراث الثقافي غير المادي.

3. الاطار التطبيقي للدراسة

1.3 التعريف بمنطقة الوادي والتراث الثقافي فيها

انبثقت ولاية الوادي عن التقسيم الإداري لسنة 1984، وتنقسم إلى منطقتين: منطقة واد سوف ومنطقة واد ريغ، وتعرف بمدينة ألف قبة وقبة، كما تعرف أيضا بعاصمة الرمال الذهبية، تقع في شمال شرق الصحراء الجزائرية، تبعد عن عاصمة البلاد بحوالي 630كلم، تشتهر الولاية بمحاصيلها الفلاحية العالمية، وبثقافتها

المتميزة النابعة من تمسكها بعاداتها وتقاليدها. كما يتنوع التراث لدى المجتمع السوفي ويتميز عن غيره من المجتمعات، وهو ينقسم كغيره إلى قسمين قسم مادي وقسم لا مادي، ومن أهم مميزات التراث السوفي ما يلي:

أ- **العمارة:** تمتاز العمارة في ولاية الوادي بطابعها العربي الإسلامي حيث تستخدم الأعمدة والأقواس والقباب والتيجان، وكذلك ما يسمى "بالحوش " وهي مساحة من البيت مطلة على الهواء. ولقد أطلقت الكاتبة الألمانية إيزابيل ايبر هاردت سنة 1990 اسم **مدينة ألف قبة وقبة** على ولاية الوادي، وذلك لأن القباب عنصرا معماريا وثقافيا مميزا وأساسيا فرضته الظروف الطبيعية بغية "كسر وتوزيع أشعة الشمس، توزيع لأتربة العواصف الرملية.

ب- **المدن العتيقة، الزوايا، المساجد والمتاحف:** نذكر من أهمها: (مياطة، 2014، الصفحات 156-165)

- **مدينة قمار:** حافظت هذه المدينة على طابعها المعماري الأصيل منذ القدم، حيث تعتبر تحفة معمارية منسجمة بأزقتها الضيقة وأسواقها المظللة، كما أنها تعتبر قطب ديني دولي وذلك لتواجد الزاوية التيجانية التي تعتبر مركز لتصوف واستقطاب التيجانيين من كافة دول العالم.
- **قرية الزقم:** التي تبعد 10 كلم عن عاصمة الولاية، وتعد من أقدم مناطق الاستيطان السكاني في الجنوب الشرقي الجزائري، أين يوجد بها أقدم مساجد الولاية " **مسجد الشيخ العدواني**" والذي كان خلية لنشاط جمعية العلماء المسلمين، ويعتبر بمثابة خلية هامة لتعليم القران، والنشاط الديني في الولاية.
- **المتاحف:** يوجد في الوادي متحفين: أولهما متحف في وسط المدينة، ونشأ سنة 1960، يضم عينات من مختلف العصور مثل: رؤوس السهام والشفرات، أصداف الرخويات ومختلف الأشياء التي تعكس تاريخ المنطقة، وثانيهما متحف قمار وهو متحف مختص في الفنون الشعبية وبعض المخلفات التاريخية.
- **الفنون التقليدية:** تزخر المنطقة بالعديد من الصناعات التقليدية كصناعة الأواني الفخارية والزعفية والخشبية، نسيج الزرابي والأفرشة، وكذا الألبسة التقليدية مثل: البرنوس، القشابية والوسائد، إضافة إلى صناعة الآلات الموسيقية التقليدية من جلود الماعز.

ج- **التراث اللامادي** : يتميز الإنسان السوفي بعادات وتقاليد عربية قائمة على الالتزام بالأخلاق والقيم الإسلامية في جميع أعماله خاصة في مراسيم الزواج والأعياد، ومن بين أهم أعياد المجتمع السوفي : عيد الخريف" هبيتة الخريف، عيد الربيع" تقطيوط"، القدري، وقوف العرجون، كما يتميز المجتمع السوفي بقول الشعر الشعبي والألغاز والأمثال الشعبية الهادفة، وبطابع غنائي وموسيقي متميز، ومن رقصاتهم: ورقصة النخ للنساء والزرنة للرجال، رقصة الزقايري، والألعاب الشعبية مثل: الخربقة، التزحلق على الرمال"السرسيبة"، شايب عاشورة، أما بالنسبة للأكلات الشعبية فمن بين أهم الأكلات الشعبية المطابيق، الكسكس وله عدة أنواع: المسقى والسفة والمفور، وخبزة الملة، الدوبارة.

كما تنظم ولاية الوادي كل سنة العديد من التظاهرات الثقافية من أجل إحياء موروثها الثقافي والمحافظة عليه من الاندثار من بينها:

- مهرجان الرقص العالمي، وتنظمه مديرية الثقافة لولاية الوادي؛
- مهرجان عرس الهامش، الأغنية السوفية، وتنظمه دار الثقافة الأمين العمودي؛
- مهرجان الأنشودة المدرسية وتنظمه مديرية التربية بالولاية؛
- مهرجان القراءة في احتفال تنظمه المكتبة الرئيسية بالولاية؛
- مهرجان مدينة الألف قبة، والذي تنظمه بلدية الوادي.

2.3 عيد المدينة

هو احتفال تنظمه بلدية الوادي في كل عطلة ربيعية من السنة " تم تغيره إلى العطلة الشتوية خلال سنة 2018"، وتقدم فيه العديد من التظاهرات الثقافية، والترفيهية، وتشمل نشاطات عيد مدينة الألف قبة جميع فئات المجتمع، ويكون بالتعاون مع جميع الجهات الفاعلة في الولاية. ولقد كانت الانطلاقة الأولى للمهرجان بتاريخ 1966/4/2، ولقد تفاجأ فيه المنظمون بالعدد الهائل من الوافدين من داخل الوطن وخارجه، حيث لم تتمكن إمكانيات المدينة من استيعابهم، فنصبت العديد من الخيام لاستقبالهم، ليستمر إلى غاية بداية الثمانيات أين غير اسمه بالأسبوع الثقافي ونصف شهر التراث ،ثم ليسترجع تسميته الأولى سنة 1985 والمستمر المهرجان في نشاطه إلى غاية سنة 1989، لقد شهدت هذه الفترة إدخال دورة رياضية، ليختفي بعدها لمدة ثلاث سنوات بسبب الظروف السياسية التي شهدتها البلاد يعود بعد ذلك في سنة 1993 في طبعته الخامسة والعشرون بحلة جديدة ومميزة حيث شهد حفلات كبيرة في الأماكن العامة وحضور عدد كبير من الصحافين المحليين والأجانب، لكن سرعان ما حجب مرة أخرى لمدة 4 سنوات متتالية

لتكون الطبعة السادسة والعشرون سنة 1998، واستمر الاحتفال بعدها بعيد مدينة الألف قبة في كل عام إلى يومنا هذا ، لم يغب سوى سنة 2007 بسبب تزامن تاريخ انطلاقه مع الانتخابات التشريعية، وتعتبر الطبعة المنظمة خلال سنة 2005 هي الأنجح من عدة جوانب منها: إقبال عدد كبير من السواح، إضافة فقرات جديدة للمهرجان من أبرزها : مسابقات الأكلات الشعبية وسباقات الخيول والعرس التقليدي، وكان في كل مرة يحمل شعار ، حيث اختلفت الشعارات من اقتصادية إلى ثقافية إلى السياسية وذلك حسب الظروف التي تمر بها الجزائر عامة والمنطقة خاصة (مياطة، 2014، الصفحات 162-164).

وتتمثل أهم نشاطات عيد مدينة لألف قبة وقبة ما يلي:

- **الكرنفال مدينة الألف قبة:** ويضم عادات وتقاليد الولاية حيث تشارك فيه فرق فلكلورية للبارود، كما شارك فيه الحركة الجمعوية الرياضية والفنون التقليدية، وكذا ضيوف المهرجان من داخل الوطن وخارجه.
- **عروض مسرحية وسهرات فنية:** تكون لفنانين ولفرق محلية ووطنية وحتى أجنبية.
- **معارض للصناعات التقليدية:** وهي تتنوع بين المعارض التجارية والمعارض الثقافية.
- **معارض اقتصادية:** تضم العديد من أصحاب العلامات التجارية من داخل الوطن وخارجه للتعريف بمنتجاتهم.
- **معارض ثقافية:** إصدارات المدينة، والفنون التشكيلية، وصور المدينة الحالية والتقليدية.
- **عروض متنقلة:** فنية، ومسرحية، وألعاب للأطفال.
- **مسابقات:** في الأكلات الشعبية وصناعة الحلويات.
- دورة في الكرة الرياضية.
- مسابقة الدرجات الهوائية والعدو والتزحلق على الرمال وغيرها.
- **مدينة ألعاب للأطفال:** وهي مدينة تظم الألعاب التقليدية، والبهلوانية، ومدينة الملاهي المجانية.
- **العرس التقليدي** الجماعي لشباب من مختلف أنحاء الولاية.

3.3 مساهمة عيد المدينة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالمنطقة:

1.3.3 تطور عدد السواح:

يوضح الجدول الآتي تطور عدد السواح المحليين والأجانب خلال الأشهر للفترة ما بين 2015 ومنتصف 2019:

الجدول 1: تطور عدد السواح في ولاية الوادي ما بين 2015 و2019

	جانفي	فيفري	مارس	افريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
محليون	5428	5387	8682	5781	5379	3634	2847	4486	4367	6180	6303	7685
أجانب	795	771	940	745	763	618	254	446	545	746	882	736
مجموع سنة 2015	**6223**	**6158**	**9622**	**6526**	**6142**	**4252**	**3101**	**4932**	**4912**	**6926**	**7188**	**4215**
محليون	5627	5999	6788	5406	5226	1119	2803	4019	3628	4962	6040	7217
أجانب	630	607	514	635	842	274	285	352	432	730	786	799
مجموع سنة 2016	**7357**	**7706**	**9702**	**6041**	**5068**	**2393**	**3088**	**4371**	**4060**	**5692**	**6826**	**8016**
محليون	4927	4470	5387	4767	3497	692	3354	3097	3778	5022	4461	5915
أجانب	505	450	619	648	647	130	374	358	424	686	715	918
مجموع سنة 2017	**6432**	**5920**	**9206**	**5415**	**4144**	**822**	**3728**	**3455**	**4202**	**5708**	**5176**	**6733**
محليون	5372	5181	5099	5289	2614	1826	3328	2871	3665	5432	5368	7641
أجانب	93	144	111	323	888	407	428	577	452	831	983	1340
مجموع سنة 2018	**5411**	**5325**	**5210**	**5612**	**3502**	**2233**	**3856**	**3548**	**4317**	**6463**	**6551**	**8981**
محليون	5268	5709	5318	5623	1176							
أجانب	351	425	819	136	511							
مجموع سنة 2019	**5619**	**6134**	**6137**	**5759**	**1687**							

المصدر: (مديرية السياحة، 2019)

نلاحظ من خلال الجدول السابق ما يلي:

- يختلف عدد السواح الوافدين إلى ولاية الوادي تبعا لأشهر السنة، حيث ينخفض إلى أدنى حد في فصل الصيف وابتداء من شهر جويلية حيث يتراوح ما بين 3080 و3856 سائح ما بين 2015 و2018 ويرجع ذلك أساسا لارتفاع درجات الحرارة في تلك الفترة، ثم ليبدأ عدد السواح في الارتفاع تزامنا مع فصلي الشتاء والربيع حيث تكون درجات الحرارة معتدلة نسبيا؛
- إن أغلب السواح الوافدين لولاية الوادي في مختلف أشهر السنة هم من مختلف ولايات الوطن، والذي مثل عددهم الضعف تقريبا في مختلف الأشهر والسنوات؛
- يبلغ عدد السواح أقصاه في شهر مارس في السنوات 2015، 2016 و2017 مسجلا 9622، 9702 و9206 سائح محليين وأجانب وذلك تزامنا مع عيد المدينة، وحتى في سنة 2018 الذي شهد تأخير الحفل إلى شهر ديسمبر فقد بلغ عددهم 8981 سائح، وهذا ما يؤكد على أهمية هذا

العيد في استقطاب السواح لحضوره، حيث تتراوح إقامتهم ما بين خمسة وعشرة أيام وفقا لسجلات أهم الفنادق بالمنطقة.

2.3.3 تطور العمالة:

نظر للعدد الهائل من السواح الذين تستقبلهم الولاية خلال فترة عيد المدينة، نجد أن مالكي الفنادق والمراقد في الولاية يتجهون إلى زيادة عدد العمال المؤقتين، لكن أغلبيتهم لا يقيمون بتوظيف بشكل رسمي باستثناء الفنادق الكبيرة وأمثلتها: " سوف، اللوس، غيطان بلاص، الغزال الذهبي، فندق النزل المركزي "، التي توظف بشكل رسمي، حيث يوضح الجدول الآتي تطور عدد العمال المؤقتين في قطاع السياحة بدلالة الأشهر للفترة ما بين 2015 ومنتصف 2019:

الجدول 2: تطور عدد العمال المؤقتين في الفنادق تبعا للأشهر في ولاية الوادي ما بين 2015 و2019

	جانفي	فيفري	مارس	افريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
2014	22	31	34	28	25	13	10	10	16	28	30	31
2015	24	30	35	27	21	19	12	12	20	15	29	29
2016	26	28	37	22	21	18	13	16	16	29	25	29
2017	26	29	33	22	24	13	10	09	26	29	26	29
2018	29	25	26	28	22	20	19	16	21	27	34	37
2019	27	27	28	24	23	-	-	-	-	-	-	-

المصدر: (مديرية السياحة، 2019)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الفنادق تقوم بتوظيف العديد من العمال المؤقتين خلال جميع أشهر السنة، حيث تكون عملية التوظيف المؤقت في أدنى مستوياتها خلال أشهر الصيف حيث تتراوح ما بين 09 إلى 22 عامل، في حين أن في بقية الأشهر تتراوح فيها ما بين 15 إلى 30 عامل، باستثناء شهر مارس الذي يتراوح فيه عدد العمال المؤقتين ما بين 33 و37 عامل، حيث هذه الزيادة في التوظيف ابتداء من شهر فيفري وذلك استعدادا للاحتفال بعيد المدينة.

3.3.3 زيادة الإيرادات المالية:

تساهم المؤسسات السياحية وخاصة الفندقية في الجباية المحلية من خلال دفع الرسم على الإقامة الذي تفرضه الجماعات الإقليمية على المؤسسات الفندقية التي توجد في إقليمها، وتمول من خلالها ميزانيتها

، حيث يتضمن الجدول الآتي تطور مداخيل الرسم على الإقامة في ولاية الوادي تبعا للأشهر خلال الفترة من 2015 إلى 2018:

الجدول 3: تطور مداخيل الرسم على الإقامة تبعا للأشهر في ولاية الوادي ما بين 2015 و2018

	2015	2016	2017	2018
جانفي	11136498	10978557	89931740	9966082
فيفري	10928079	10770138	89723321	9757663
مارس	13727827	13569886	10523069	9645400
افريل	10815816	10657875	89611058	9645400
ماي	8828167	8670226	79940832	7645400
جوان	7702997	7545056	72066002	7657751
جويلية	6037928	5879987	60731071	5532581
أوت	7704705	6546764	61064294	6867512
سبتمبر	8704705	8546764	80064294	6534289
أكتوبر	9815916	9657975	88611158	8645500
نوفمبر	9926927	9768986	88722169	8756511
ديسمبر	10815816	10657875	89611058	12557411

المصدر: (بلدية الوادي، 2018)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن حصيلة الرسم على الإقامة يكون في أدنى مستوياته خلال فصل الصيف المتكون من ثلاثة أشهر هي :"جوان، جويلية و أوت" في جميع السنوات، في حين أعلى حصيلة لهذا الرسم تحقق في شهر مارس خلال السنوات 2015 ، 2016 و2017 لتبلغ 13727827، 13569886 و10523069 دج على الترتيب، ثم ليبلغ هذا الرسم في شهر ديسمبر سنة 2018 حوالي 12557411 دج تزامنا مع تأخير عيد المدينة، وهذا ما يثبت أن زيادة هذا الرسم مرتبطة بعدد السواح الذين يزداد عددهم تزامنا مع عيد المدينة.

4.3.3 تأثير عيد المدينة على الحركة الاقتصادية في المنطقة:

تقوم لجنة المهرجان بتنظيم العديد من المعارض خلال احتفالية عيد المدينة في مناطق مختلفة من الولاية، كما تقدر عدد الزوار لهذه المعارض والمدرجة في الجدول الآتي:

الجدول 4: تطور عدد زوار المعارض في الاحتفال بعيد المدينة في ولاية الوادي ما بين 2015 و2018

	2015	2016	2017	2018
المعرض التجاري بقمار	80	80	100	150
معرض التجاري بساحة الشباب	200	250	250	130
معرض الحرف والصناعات التقليدية بالحديقة النباتية	20	30	40	50
معرض الحرف والصناعات التقليدية بالحديقة بساحة الشباب	20	30	20	20
المجموع	**320**	**390**	**410**	**350**

المصدر: لجنة الاحتفال بعيد المدينة لبلدية الوادي.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن زوار المعارض المختلفة قد شهد ارتفاعا مستمرا ما بين 2015 و2017 ليبلغ 320 و410 زائر على الترتيب ثم لينخفض إلى 350 زائر سنة 2018. كما أن المعارض التجارية ممثلة في المعرض التجاري بقمار وبساحة الشباب يجذبان أكبر عدد من الزوار خاصة من ولايات الوطن حيث بلغ عددهم سنة 2018 حوالي 150 و130 زائر على الترتيب، أما المعارض المتعلقة بالحرف والصناعات التقليدية سواء بالحديقة النباتية أو بساحة السباب فإنها تحظى بإقبال أقل أقصاه 50 زائر وهم أساسا من السواح الأجانب الذين يقتنون منتجات تقليدية للذكرى.

5.3.3 المساهمة في إحياء المناطق النائية:

يعتبر عرس الصامور أو العرس التقليدي من أبرز النشاطات التي تقام في الاحتفال بعيد المدينة، حيث كان يقام في ساحة وسط المدينة، غير أنه في السنوات الأخيرة أصبح هذا الاحتفال يقام في صحراء الولاية في منطقة تسمى "دوار الماء"، ومن أجل ذلك قامت البلدية بتهيئة هذه المنطقة من خلال: عمليات النظافة، إقامة مرقد في الهواء الطلق، نصب خيمة عملاقة، وكذا إقامة مرافق مناسبة لهذا الاحتفال، تهيئة الطرق المؤدية للمنطقة، الأمر الذي ساهم في إنعاش هده المنطقة النائية وإعادة إحيائها.

4. تحليل النتائج:

تساهم السياحة الثقافية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في ولاية الوادي من خلال مساهمتها في توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل مشاريع التنمية المحلية، خلق فرص عمل وما يرافقه من زيادة الدخل ومن ثم تحسين المستوى المعيشي لسكان المنطقة، وكذا المساهمة في تنشيط الحركة الاقتصادية واحياء المناطق النائية، وهذا ما يؤكد صحة فرضية الدراسة.

5. خاتمة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ملخصها أن عيد المدينة بولاية الوادي يمثل تراثا ثقافيـــا لا ماديا يستقطب العديد من السواح الوطنيين والأجانب في فترة إقامته المتزامنة أساسا مع شهر مارس من كل سنة، مما يساهم في زيادة الإيرادات المحققة من طرف الجماعات المحلية ممثلة في الرسوم المفروضة على المؤسسات السياحية كالرسم على الإقامة، والتي يمكن توظيفها في تمويل خطط التنمية المحلية المستدامة بالولاية وكذا الحفاظ على التراث فيها من الاندثار من جهة، كما يساهم هذا العيد في تحسين مستوى معيشة أفراد المنطقة من خلال خلق فرص عمل مؤقتة للعاطلين ، وكذا خلق أسواق للمنتجات الحرفية والتقليدية التي تلقى إقبالا لا نظير له من قبل السواح الأجانب من جهة ثانية، إضافة إلى فك العزلة عن المناطق النائية فيها من خلال جعلها مركزا لإقامة الأنشطة المكونة لهذا العيد وما يصاحب ذلك من تهيئة البنية التحتية ووسائل النقل ومختلف الخدمات الأساسية والتكميلية اللازمة لتلبية احتياجات السواح من جهة ثالثة. غير أن تحقيق التنمية المحلية المستدامة في المنطقة يتطلب استدامة هذه المزايا طيلة أشهر السنة، وهذا يتطلب تكاثف جهود السلطات المحلية والسكان المحليين والقطاع الخاص لتحقيق ذلك من خلال:

- القيام بجرد عام لمكونات السياحة الثقافية في ولاية الوادي وخاصة فيما يتعلق بجانبها التراثي المادي واللامادي من أجل تحديد مؤهلاتها وامكانياتها، والتي تسمح بتحديد نقاط القوة لاستغلالها وكذا نقاط الضعف لمعالجتها من جهة، إضافة إلى استغلال هذه المعطيات للترويج الداخلي والخارجي للمنطقة نظرا للدور الفعال الذي يؤديه الجانب الإعلامي في تقديم الصورة الحقيقية عن المنطقة المضيفة؛
- الاستعانة بالكفاءات العلمية والتقنية والإدارية لتحديد المشاريع الواجب تنفيذها ووضع دراسات شاملة ودقيقة لكيفية تنفيذها وتكاليفها، وذلك بهدف زيادة جاذبية المنطقة للسواح الوطنيين والأجانب؛
- البحث عن مصادر لتمويل المشاريع المعتمدة في مجال السياحة الثقافية وكذا تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها؛
- توعية السكان المحليين بأهمية التراث المادي واللا مادي للمنطقة وضرورة المساهمة الفعلية في الحفاظ عليه.

6. قائمة المراجع:

- G Richards .(2018) .Cultural tourism: Areview of recent research and trends . *Tourism Management*.21-12 ،*36* ،
- H &.Rahman,I. Chen .(2018) .Cultural tourism: An analysis of engagement, cultural contact, memorable tourism experience and destination loyalty . *Tourism Management Perspectives* ، .163-153 ،*26*
- I Kapera .(2018) .Sustainable tourism development efforts by local governments in Poland .*Sustainable Cities and Society*.(40)
- T.H &،Jan,F.-H., Lee .(2019) .Can community-based tourism contribute to sustainable development?Evidence from residents' perceptions of the sustainability . *Tourism Management*.380-368 ،(70)
- World Tourism Organization. (2018). *Tourism highlights* .
- التجاني مياطة. (2014). دور التراث المادي واللامادي لمجتمع واد سوف في تحديد ملامح الهوية الثقافية وتكاملها. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية(6).
- الرفاعي أحمد. (2019). أثر قطاع السياحة الأردني على التنمية الاقتصادية في الأردن. مؤتمر الاقتصاد التاسع حول الاصلاح الاقتصادي والإداري وسياسات التكيف في الأردن والوطن العربي. الأردن: جامعة اليرموك.
- المؤتمر الاسلامي السادس لوزارة الثقافة. (2009). استراتيجية تنمية السياحة الثقافية في العالم الاسلامي. باكو.
- باطويح محمد. (2018). التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. جسر التنمية(141).
- بن الطاهر حسين. (2012). التنمية المحلية والتنمية المستدامة. (جامعة محمد خيضر، المحرر) مجلة العلوم الانسانية(24).

- صلاح الدين خربوطلي. (2002). السياحة صناعة العصر: مكوناتها، ظواهرها، آفاقها. دمشق: دار حازم.
- منظمة العمل الدولية. (2013). دليل الحد من الفقر من خلال السياحة.
- يونسي مصطفى. (2018). دور وأهمية السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية : حالة الجزائر. مجلة دراسات وأبحاث، 5(13).

السياسة الثقافية للجزائر وترقية السياحة لرفع العائد الثقافي للمنتجات

Cultural policy of Algeria and tourism promotion to raise products cultural return

سبرينة مانع، جهيدة نسيلي، سامية بن زعيم

Sabrina manaa, djahida nassili, samia benzaim

جامعة خنشلة (الجزائر)، manaa.sabrina@univ-khenchela.dz، المخبر STRATEV

جامعة بومرداس (الجزائر)، d.nassili@@univ-boumerdes.dz، المخبر C0972000

جامعة خنشلة (الجزائر)، samia.benzaim@ univ-khenchela.dz، المخبر IEDL

تاريخ النشر: 2020/07/28

ملخص:

تشكل السياسة الثقافية للدولة العامل الأول في ترقية السياحة لديها، وباعتبار السياحة صناعة يقوم نجاحها على ما يرضي السائح فيما يكتشفه من عادات وتقاليد واستهلاكات (سلع وخدمات) تعكس خصوصية المنطقة السياحية، حيث يركز السائح على العائد الثقافي للسلع والخدمات التي يقتنيها خلال فترة سياحته، وعليه وجب العمل على ترقية السياحة وبعثها كاستراتيجية للرفع من العائد الثقافي للسلع والخدمات وبعث التنمية خاصة المحلية. وعليه تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور السياسة الثقافية في تطوير السياحية وترقيتها وكيف يسهمان في بعث وزيادة العائد الثقافي للموروث الثقافي للسلع والخدمات.

وتوصلت الدراسة إلى أن الجزائر لم تصل بعد إلى مرحلة النضج الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي يسمح بتوليد فكر سليم يسمح بإدراك أهمية القطاع الثقافي في ترقية السياحة ما أثر سلبا على العائد الثقافي للمنتجات التي تشمل الهوية الجزائرية في نظر السائح.

كلمات مفتاحية: السياسة الثقافية؛ السياحة؛ العائد الثقافي للسلع والخدمات.

تصنيف JEL: A؛ A1؛ A14

المؤلف المرسل: سبرينة مانع، **الإيميل**: manaa.sabrina@univ-khenchela.dz

Abstract:

The cultural policy of the State is the first factor in the promotion of tourism, and tourism is an industry whose success is based on the satisfaction of the tourist in the customs, traditions and consumption (goods and services) reflect the specificity of the tourist area, where the tourist focuses on the cultural return of goods and services acquired during the period of tourism, and therefore The tourism should be promoted and summarized as a strategy to increase the cultural return of goods and services and to promote local development. Therefore, this study aims to highlight the role of cultural policy in the development and promotion of tourism movement and how they contribute to the creation and increase the cult

ural return of the cultural heritage of goods and services. The study concluded that Algeria has not yet reached the stage of economic, political and social maturity, which allows the generation of sound thought that allows the realization of the importance of the cultural sector in the promotion of tourism, which negatively affected the cultural return of products that include Algerian identity in the eyes of the tourist.

Keywords: cultural policy; tourism; cultural return of goods and services.

Jel Classification Codes: A14 ؛A1 ؛A1

1.مقدمة:

يشكل الاقتصاد البنفسجي أهم ركائز التنمية، القائم على التركيز في العائد الثقافي للسلع والخدمات وتثمين تنوع الثقافات وامتزاجها بين الشعوب والمجتمعات، كما له الدور الأهم في تحقيق التنمية المستدامة.

وتعتبر السلع والخدمات ذات البعد الثقافي لمجتمع ما بطاقة هوية له، وترجمة لعاداته وتقاليده وموروثاته المجتمعية، وعنوانا لخصوصيته مقارنة بباقي المجتمعات، ما يفرض على المجتمع بكل أطيافه وطبقاته الحفاظ عليه والعمل على تعريف الغير به كأسلوب لبعث الحركة السياحية، كما يجب على الدولة بناء سياسة ثقافية تتماشى وعادات مجتمعها خاصة الاستهلاكية منها؛ بل وتنميها وتطويرها بما يتماشى والحفاظ على خصوصيتها.

ولكون السياحة تلعب دورا هاما في تنمية وتطوير اقتصاديات الدول، سارعت عديد الدول السياحية إلى بناء ورسم مخططات تهدف من خلالها إلى ترقية القطاع السياحي وزيادة عوامل الجذب فيه لإعطاء صورة كاملة لمقوماتها السياحية سواء البشرية، المادية أو الطبيعية بالتالي خلق صورة جيدة لها لدى

السياح في أغلب دول العالم، ومن ضمن هذه المخططات السياسة الثقافية التي تعتبر من أكبر العوامل المساهمة في دفع عجلة التنمية من خلال ترقية السياحة.

وباعتبار السياسة الثقافية للدولة هي العامل الأول في ترقية السياحة لديها، وباعتبار السياحة صناعة يقوم نجاحها على ما يرضي السائح فيما يكتشفه من عادات وتقاليد واستهلاكات (سلع وخدمات) تعكس خصوصية المنطقة السياحية، حيث يركز السائح على العائد الثقافي للسلع والخدمات التي يقتنيها خلال فترة سياحته، وعليه وجب العمل على ترقية السياحة وبعثها كاستراتيجية للرفع من العائد الثقافي للسلع والخدمات وبعث التنمية خاصة المحلية.

- **سؤال الدراسة:** جاءت هذه الورقة البحثية للإجابة على السؤال التالي: **"كيف تسهم السياسة الثقافية في ترقية السياحة لبعث الموروث الثقافي للمنتجات في الجزائر؟"**.
- **الأسئلة الفرعية للدراسة:** للإجابة على سؤال الدراسة يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:
  - ما علاقة السياسة الثقافية بالسياحة؟
  - ما مستوى أداء السياسة الثقافية في الجزائر وهل ساهمت في ترقية السياحة؟
  - هل ساهمت الحركة السياحية ضمن السياسة الثقافية للجزائر في تثمين العائد الثقافي للمنتجات؟
- **منهجية الدراسة:** تعتمد الدراسة على اتباع منهج التحليل الوصفي الاستنباطي، والذي يتم في ضوئه وضع إطار نظري يعتمد على توضيح التعاريف المتعلقة بالسياسة الثقافية مع بيان كيفية تأثير هذه الأخيرة على ترقية السياحة بصفة عامة. مع استعراض أثرها على السياحة في الجزائر باعتبارها أحد الميكانيزمات الأساسية الناجحة في ترقيتها.
- **هيكل الدراسة:** تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث أجزا على النحو التالي:
  - أولا: السياسة الثقافية الجزائرية
  - ثانيا: السياحة في الجزائر ودور السياسة الثقافية في ترقيتها
  - ثالثا: العائد الثقافي للمنتجات ضمن السياسة الثقافية والحركة السياحية في الجزائر
- **أهمية وأهداف الدراسة:** تأتي أهمية الدراسة من أهمية السياحة في الجزائر والدور الذي تلعبه في النهوض بالمورث الثقافي للمنتجات وترقيته وتطويره، ما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة سيما على المستوى المحلي، وأيضا تسليط الضوء على أهمية السياسة الثقافية في بعث وترقية السياحة.كما تهدف الدراسة إلى التأكيد على دور السياسة الثقافية في بعث الحركة السياحية وترقيتها بما يسمح بالتعريف بالموروث الثقافي للسلع والخدمات والرفع من العائد الثقافي لها.

2.السياسة الثقافية الجزائرية:

تشكل الثقافة بمعناها الشامل مزيج من السمات والخصائص المميزة والتي يتفرد بها مجتمع عن آخر أو دولة عن أخرى، فهي شمول القيم، العادات والتقاليد، أنماط الفكر وأسلوب الحياة وطرق العيش، الآداب والفنون والتي تشكل في مجملها مجموع السمات الروحية والمادية، الشعورية والفكرية التي تعكس هوية مجتمع أو دولة ما.

تتميز الثقافة الجزائرية بخصوصية متأتية أساسا من تنوع الثقافات الممزوجة خلال عديد الحركات التي عرفتها سيما الحركة الاستعمارية التي دامت حقبة زمنية طويلة، إضافة إلى التجارة جعلت قرون من الاحتكاك ملتقى الثقافات واللغات. بالتالي فالثقافة الجزائرية اليوم وما تشهده من تعقد، تنوع وثراء هي نتاج وحصيلة التفاعلات المختلفة تلك.

كما ساهم الموقع الاستراتيجي للجزائر إلى بعث الحركة المولدة لنقل وتمازج الثقافات من سياحة، تجارة عمل وهجرة الخ. جزائر خلال مراحل تاريخية وعصور وأزمنة متعددة تاريخية شكلت الثقافة والشخصية الجزائرية (الهوية).

1.2 تعريف الثقافة الجزائرية:

تشمل الثقافة الجزائرية مجموعة التعبيرات المختلفة الفنية واللغوية والمعرفية، وتستمد قوتها من الانتماءات الجغرافية للبلاد، فالانتماء الأمازيغي والإسلامي والعربي وكذلك المغاربي والإفريقي والمتوسطي تشكل كلها مكونات تلك الثقافة الأساسية.

انطلاقا من هذا التعريف للثقافة الوطنية فإن هذه السياسة الثقافية على اقتناع بأن:(مجموعة العمل حول السياسة الثقافية في الجزائر، 2013، صفحة 03)

- الثقافة حق غير قابل للتقادم أو التصرف، وهي جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان؛
- التراث الثقافي المادي وغير المادي هو تعبير عن هوية الشعب الجزائري؛
- احترام التنوع الثقافي يضمن السلام الدائم والملموس؛
- الثقافة ملكية مشتركة للمواطنين الجزائريين؛
- الثقافة عنصر مهم في التنمية المستدامة؛
- الفنانون والكتّاب ومجموع القوى الإبداعية يمثّلون مصدر تقدم للبلاد معترف به.

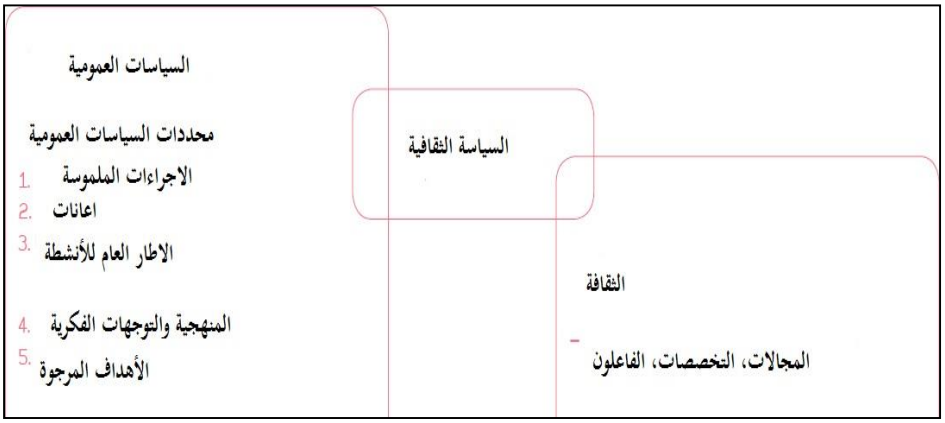
حاول المستعمر الفرنسي منذ دخوله الجزائر والذي دام لأكثر من مائة والثلاثون سنة طمس الهوية والثقافة الوطنية الجزائرية من خلال إخضاع الشعب الجزائري لثقافة فرنسا بدأ بالقضاء على اللغة العربية والدين الإسلامي، ولكن نزرا للمقاومة التي أبداها الشعب الجزائري إزاء أهداف العدو تولدت مقاومة ثقافية بنيت ورسخت على أساسها الثقافة والهوية الجزائرية بدأ بترسيخ أول مكون للهوية وهو الدين الإسلامي.

إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية (بيان أول نوفمبر1954) وتأسس المكون العربي وهو عمود آخر من أعمدة الهوية يتجسد في اللغة، عند الاستقلال سنة 1962. عملت الثقافة الوطنية في المقام الأول على أن ترد للغة العربية التي تعبر عن قيمنا الثقافية اعتبارها وفاعليتها كلغة حضارة (إعلان مؤتمر طرابلس1962) وتبعا لاعتراف بالانتماء إلى المنطقة العربية والمغرب العربي وشمال إفريقيا، الانتماء للقارة السمراء بعد سنة من الاستقلال: وهي جزء لا يتجزأ من المغرب العربي العالم العربي إفريقيا (دستور1963)، وأما الأمازيغية التي تمثل بعدا أساسيا في الهوية الجزائرية، فقد أضيفت في الدستور سنة 1996 وهكذا اعترف الدستور الجزائري بكل مكونات الهوية التي تحدد اليوم سلوكيات الجزائر بين الاجتماعية والثقافية. ومن أجل حماية وتعزيز هذه المكونات،كفل الدستور حرية للإبداع الفنّي "حرّيةا لابتكار الفكري والفنّي والعلمي مضمونة للمواطن" .حقوق المؤلّف يحميها القانون (دستور سنة1996) (مجموعة العمل حول السياسة الثقافية في الجزائر، 2013، صفحة 6)

2.2 تعريف السياسة الثقافية:

هو تنظيم التدخل في العمل الثقافي، من خلال سلسلة من الإجراءات التي تتناسب مع أوضاع المجتمع، وعلى نحو تستغل معه الإمكانيات المتاحة، لابد أن تأخذ هذه السياسات باعتبارها السياق التاريخي والسياسي والحقائق الاقتصادية والحاجات الاجتماعية والخصائص الثقافية للبلاد، كذلك يجب أن تسعى إلى إطلاق الإبداع والتحرر من المعوقات التي تحول دون التقدم نحو تحقيق الرفاهية للمجتمع، ويفترض في السياسات الثقافية أن ترتكز على معرفة عميقة بالمشكلات التي تتطلب حلولا وبالوسائل التي يمكن إتباعها لتطبيق الحلول، الأمر الذي يقتضي وجود أهداف ووسائل وقدرات تنفيذية (لوصيف، 2012). ويوضح الشكل التالي اختصارا لتعريف السياسة الثقافية:

الشكل 1: السياسة الثقافية



المصدر:(culture-territoires.org, 2014)

ويوضح الشكل 1 السياسة الثقافية على أنها الوسيلة الأساسية للتطوير والتنمية المستدامة للثقافة، والتي تجمع مختلف التوجهات الخاصة بالقرارات الحكومية المتخذة من أجل تنميتها ووضعها حيز التطبيق على مختلف الجهات المحلية والإقليمية. وهذا من خلال تحديد الأهداف والوسائل التي تسمح بتحقيق هذه الهداف(culture-territoires.org, 2014).

3.السياحة في الجزائر ودور السياسة الثقافية في ترقيتها:

تعتبر السياحة توجه تنموي هام لعديد الدول التي تزخر بالمقومات والمرتكزات التي تقوم عليها سواء كانت مادية، بشرية، مالية أو طبيعية، ما جعلها تبحث في سبل ترقيتها وتطويرها.

ويعود مفهوم السياحة لكلمة "Tour" المشتقة من الكلمة اللاتينية "Torno"، ففي عام 1643 ولأول مرة تم استخدام المفهوم "Tourism" ليدل على السفر أو التجوال من مكان لأخر، ويتضمن هذا المفهوم كل المهن التي تشبع الحاجات المختلفة للمسافرين، كما أن السفر (الترحال) "Travel" يمكن أن يعتبر سياحة إذا كان مؤقتا وغير إجباري حيث لا يكون فيه البحث عن العمل أو نشاطات ربحية(كافي، 2014، صفحة 22).

1.3 مفهوم السياحة:

تعددت التعاريف التي قدمها الكتاب والباحثون حول السياحة وزاد الاهتمام في البحث فيها نظرا لأهميتها وأهدافها ونواتجها على مناحي التنمية، حيث عرفت السياحة على أنها:

– "السياحة نظام مفتوح يتكون من المنطقة الجاذبة للسياح أنفسهم، المؤسسات السياحية، والحكومات التي تفرض الرقابة على النشاط السياحي والناس القاطنين في المناطق التي يزورها السياح وهذه العناصر تتفاعل معا تبعا للارتباط الوظيفي والمكاني بينها"(اللحام، 2007، صفحة 05).

– "مجموعة من الأنشطة الحضارية والاقتصادية والتنظيمية الخاصة بانتقال الأفراد إلى بلاد غير بلادهم وإقامتهم فيها لمدة لا تقل عن أربع وعشرين ساعة لأي غرض كان ما عدا العمل الذي يدفع أجره داخل البلد المزار"(عدلي، 2008، صفحة 17).

– "هي كل أشكال السفر المرتبطة بالمهنة والعلاج والسياحة المهنية وسياحة النقاهة، كذلك كل إشكال السفر الحر الذي يهدف الاستجمام والترفيه بالمفهوم العام"(غنيم و سعد، 2003، صفحة 23).

وعليه يمكن القول أن السياحة تمثل حركية السياح من دولتهم إلى الدولة التي تملك مقومات سياحية سواء كانت طبيعية، دينية، ثقافية، علاجية الخ، حيث تختلف أهدافها لتتراوح بين المتعة والترفيه، العلاج، العمل الخ.

وتكتسي السياحة بالغ الأهمية وفي عديد الأصعدة، وعموما يمكن ترجمتها في النقاط التالية:(الصعيدي، 2010، الصفحات 127-128)

– تعتبر من أهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، ويمثل أهم القطاعات المؤثرة في التنمية الاقتصادية للدول على اختلافها؛

– تساهم السياحة في زيادة الدخل الوطني وحصيلة العملات الأجنبية وفرص العمل؛

– تؤدي إلى تقريب المستويات الاقتصادية الإقليمية، وتساهم في نقل التقنيات الحديثة وتنمية المهارات الإدارية وتحسين ميزان المدفوعات؛

– دعم القطاعات الاقتصادية الأخرى، وزيادة الوعي الثقافي والاجتماع والروابط بين المواطنين وتعرفهم ببلادهم وبالعالم.

وللسياحة دور في قضايا التنمية والتي تجعل منها قطاعا حساسا وهاما لكل الدول، يمكن إبرازها في النقاط التالية:(الدباس، 2010، الصفحات 14-21)

– تدفق رؤوس الأموال الأجنبية (العملة الصعبة)؛

– نقل التقنيات التكنولوجية؛

– تنمية المهارات الإدارية وخلق طبقة جديدة من المديرين؛

- زيادة فرص العمل بالتالي امتصاص البطالة؛
- خلق وتنمية علاقات بين القطاعات الاقتصادية والخدمية وبين قطاع السياحة؛
- المساهمة في تنمية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين الأقاليم؛
- تحسين ميزان المدفوعات؛
- زيادة القيمة المضافة والناتج القومي؛
- التأييد الجماهيري وتدعيم الثقة بالقيادة السياسية (الاستقرار السياسي).

أما السياحة كنشاط اقتصادي هي تنطوي على مجموعة من الخصائص نذكر أهمها:(الدباس، 2010، الصفحات 12-13)

- تعدد مكونات النشاط السياحي وارتباطها بالكثير من الأنشطة الأخرى (صناعية، خدمية)؛
- أن مدى ملائمة المناخ السياحي بمفهومه الشامل (الاستقرار السياسي، درجة التقدم الاقتصادي، عدم وجود اتجاهات عدائية تجاه الأجانب، ...)، وغيرها من العوامل المؤثرة في الطلب وعلى المنتج السياحي محليا ودوليا؛
- أن الطلب السياحي لا يتوقف فقط على مدى توافر الموارد وتنوع القدرات والخدمات والتجهيزات (العرض السياحي) وغيرها من العوامل كأسعار خدمات السياحة الأساسية والتكميلية؛
- تأثير الطلب السياحي بمستوى الرفاهية الاقتصادية في الدولة والدول الأخرى، والتقدم التكنولوجي في وسائل المواصلات والاتصالات، والتقلبات الاقتصادية بالإضافة إلى عوامل ثقافية وسياسية يصعب على الدولة التأثير أو التحكم فيها؛
- ارتباط صناعة السياحة كنشاط إنتاجي يقدم خدمات ذات طبيعة خاصة بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في كثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء؛
- عدم سيادة المنافسة الصافية أو حتى احتكار القلة في الكثير من الحالات خاصة بالنسبة لبعض المقومات والموارد السياحية النادرة وصعوبة قيام بعض الدول بإنتاج سلع سياحية بديلة؛
- تعدد وتباين أنواع السياحة وأغراضها مما يترتب عليه تنوع واختلاف الأنشطة وطبيعة الخدمات السياحية المرتبطة بها؛
- ارتباط الطلب على الموارد والخدمات السياحية بدولة ما بدوافع ذاتية لدى جمهور السائحين، أي أن الطلب السياحي في معظم الحالات يتصف بدرجة عالية من المرونة؛

– يتوقف الطلب السياحي الى درجة كبيرة على القدرة المالية للسائح خاصة أن الطلب السياحي في جملته لا يرتبط بإشباع حاجة ضرورية؛

– في معظم الحالات لا يمثل الطلب السياحي طلبا مشتقا على سلعة أو منتجات أخرى لذات الدولة، فباستثناء سياحة المؤتمرات أو الأعمال مثلا، فإن زيادة الطلب على بعض منتجات الدولة غير السياحية قد يكون مشتقا من الطلب على مواردها وخدماتها السياحية أو نتيجة له؛

– أن الطلب السياحي لا يتصف عادة بصفة التكرار، أي أن تحقق درجة عالية من الإشباع أو الرضا لدى السائح لا يعني بالضرورة قيامه بتكرار الزيارة للبلد المعين؛

– أن العرض السياحي خاصة بالنسبة للمقومات التاريخية والطبيعية مثلا يتصف بعدم المرونة خاصة في الأجل القصير.

2.3 السياسة الثقافية وترقية السياحة في الجزائر:

تكتسي السياسة الثقافية أهمية كبرى، خاصة في الدول التي عرفت نجاحا كبيرا في استقطاب تدفق معتبر من السياح وفي هذا الإطار، يصب موضوع دراستنا الذي يهدف إلى اكتشاف الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في ترقية السياحة ومدى توافق ذلك بالنسبة للجزائر. وباعتبار السياحة موردا جوهريا للدخل القومي وأداة للاستثمار في الموارد البشرية والمادية، واستراتيجية تتيح فرصة التواصل الفكري بين الشعوب المختلفة كان لا بد من بناء سياسة ثقافية تسهم في ترقيتها حتى تبلغ الدول مبلغ تحقيق الأهداف من توجهها نحو خيار السياحة، بالتالي من الأهمية بمكان التحديد الدقيق لأهداف السياحة في برامج التخطيط السياحي للدول وحفزهم على بناء سياسة ثقافية تعكس وعيهم بأهمية الثقافي في النهوض بالسياحة، بالتالي يمكن تقسيم أهداف السياحة إلى:(كافي، 2014، الصفحات 32-33)

أ– الأهداف النوعية: تتمثل في:

– تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية، الحضارية والدينية وجعلها بالتالي إدخال العملة الصعبة؛

– تحسين نوعية الخدمات السياحية المقدمة للسياح والارتقاء بها إلى مستوى المنافسة الدولية؛

– إعادة بناء الصورة السياحية للدولة في الخارج وإدخال المنتجات السياحية في دائرة التجارة الدولية؛

– تلبية الحاجات المتزايدة للمواطنين الراغبين في السياحة بأنواعها؛

– تحسين الوظائف الاقتصادية والتجارية والمالية لقطاع السياحة؛

– المشاركة في التنمية والتوازن الجهوي بين مختلف المناطق للدولة؛

- المحافظة على المحيط من التلوث ومحاولة تحسينه؛
- تحسين أداء القطاع السياحي بمختلف الطرق كالشراكة في التسيير.

ب- الأهداف الكمية: تتمثل في:

- زيادة طاقة الإيواء السياحي؛
- زيادة حجم الاستثمار السياحي؛

زيادة التدفقات السياحية؛ خلق مناصب عمل جديدة؛

- زيادة إيرادات العملة الصعبة.

1.2.3 تأثير الثقافة على جاذبية السياحة والوجهات السياحية:

أجرت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي دراسة تفصيلية حول تأثير الثقافة على جاذبية الوجهات السياحية. وهذا من خلال النقاط التالية:(OECD, 2009, p. 16)

- الاهتمام المتنامي بالسياحة، خاصة كمصدر للهوية المشكلة لعامل مختلف يتصدى للعولمة؛
- ارتفاع الرأس مال الثقافي، خاصة مع ارتفاع معدل التعليم؛
- الشغف لاكتشاف طرق حياة حقيقية مختلفة أخرى؛
- تطور مختلف الوسائل التي تشد مختلف الأجناس للسفر والتمتع والتعلم.

2.2.3 السياسة الثقافية والسياحة في الجزائر:

تمثل الثقافة عامل تنمية مهم ذي تبعات اقتصادية معزز للهوية، لذلك فإنه من المهم أن ندعم ونشجع سياحة تتمحور حول الاكتشافات الثقافية، وذلك بالتركيز على الهوية وعلى خصوصيات البلد . وسعيا منها لرفع قيمتها كوجهة سياحية ثقافية. ولضمان مشاركة السياح في العمليات الثقافية التي يعرفون من خلالها تاريخ الجزائر وتراثها طرق العيش فيها وهويتها الثقافية الفريدة، تهدف سياسة الجزائر الثقافية إلى:(مجموعة العمل حول السياسة الثقافية في الجزائر، 2013، الصفحات 28-29)

- تصور ووضع برامج من أجل حماية وصيانة المنتجات الثقافية وأشكال التعبير الثقافي والخدمات التقليدية والمعاصر والنشاطات الثقافية الأخرى من أجل الاستجابة لتوقعات وحاجات وأذواق السياح ومن أجل أن تقدم لهم تجربة غنية ذات قيمة عالية؛

– وضع نشاطات وبرامج لنشاطات ثقافية تخاطب السياح خصيصا بشكل يسهل عليهم فهم التعدد الثقافي، ولتحقيق ذلك من المهم أن تستوحى هذه البرامج وتستلهم بشكل مباشر من الهوية الثقافية الوطنية وأن يعيشها الجزائريون أنفسهم ويتذوقوها؛

– استخدام تقنيات تسيير المواقع التراثية من أجل إقامة التوازن بين الطلب والإمكانات وذلك بتنظيم وتحديد الدخول إلى المواقع المهمة والحساسة؛

– تحسيس المجتمعات المستقبلة برهانات التراث وبضرورة التفكير في تنمية المجتمع عن طريق تنمية حكيمة من أجل المساهمة في الحفاظ على تراثها وتحسين قدرتها على الاستقبال؛

– المساعدة في خلق مناسبات ثقافية بمختلف أنواعها (المهرجانات والأعياد والأسواق الحرفية والمعارض...الخ) تثمن الثراء والخصوصية اللذين تتمتع بهما أشكال التعبير الثقافي التقليدية والمعاصرة، وتسمح للجزائر بأن تحتل موقعا متميزا كوجهة ثقافية مهمة وبأن تجذب إليها سياحا من كل أنحاء العالم؛

– مراقبة وتقدير المشاريع والنشاطات وعمليات التنمية السياحية من أجل ضمان تحقيق نتائج إيجابية ومن أجل تطوير منتجات سياحية مجددة بهدف الاستجابة لمتطلبات السياح الجديدة؛

– دعم البرامج وتخصيص موارد مالية لهمن أجل ضمان بحث واستشارة مستمرين يهدفان إلى تحسين فهم وتذوق الخصائص المركبة أو المتناقضة لبعض المواقع ذات الأهمية التراثية؛

– التركيز على إقامة تعاون وتنسيق وثيقين بين مختلف القطاعات (الوزارات، المؤسسات الخاصة والجمعيات...الخ) وخصوصا بين قطاعي السياحة والثقافة من أجل خلق وتجسيد البرامج وكذلك من أجل تشجيع تنميتها وتنمية السياحة الثقافية؛

– رسم خارطة ثقافية يتم فيها تعريف كل منطقة في الوطن بمناسباتها ومنتجاتها الثقافية المهمة ويكون فيها الأهالي هم مركزا لعملية؛

– توفير التكوين لمختلف المتدخلين والفاعلين المعنيين.

3.2.3 تقييم السياسة الثقافية في الجزائر:

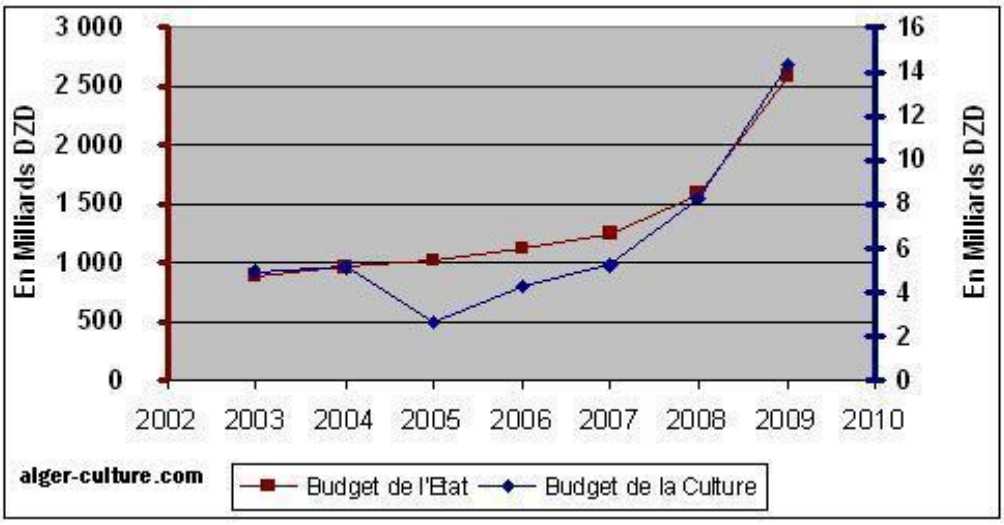
تقع السياسة الثقافية الجزائرية بين الإطار المزدوج للمقاومة الشعبية والتحرر والإرادة في الخروج من التخلف. حيث لا يمكن عزل السياسة الثقافية عن التنمية العامة: " الثورة الثقافية تشكل الأساس المتوج لثورتنا، مرتكزة بذلك على ثلاثة أعمدة منها الثورة الصناعية، الزراعية والثقافية". هذه الثورات توضح أهم

المعالم الخاصة بالمبادئ الاجتماعية للرجل الجزائري والمشكلة لشعار الدولة الديمقراطي الشعبي...مؤثرة بذلك على النهج الاقتصادي والسياسي بالتوجه نحو الاشتراكية(Baghli, 1977, p. 11)

ومن هنا استمدت الدولة توجهها في تسطير سياستها الثقافية، أي أن التوجه الثقافي يوجه السياسة الثقافية في حد ذاتها.

- **تقييم الميزانية:** رغم التاريخ الغني للجزائر، لكن الدولة لا تتبنى سياسة ثقافية ملائمة له، لا يلقى التوجه الثقافي القدر الكافي من الاهتمام نتيجة التهميش الذي تشهده مختلف القطاعات من هذا الجانب، كما لا يشكل قطاع الثقافة موضوع أولوية في هذا البلد، والدليل لا يخصص له إلا 1% من ميزانية الدولة. الشكل التالي يوضح الميزانية المخصصة للثقافة من طرف الدولة:

الشكل2: نسبة ميزانية الثقافة من إجمالي ميزانية الدولة مابين الفترة (2002–2010)



المصدر: (Riad, 2009)

يبين الشكل السابق أن ميزانية الثقافة قد سخرت بـ14.327.280.000دج سنة 2009، أي 202 مليون دولار. وإذا أضفنا لها تكلفة المهرجان الإفريقي لـ 2009 نجد المبلغ الإجمالي قد قدر ب 272 مليون دولار أو 14.827.280.00 دج، أي 12% من ميزانية دولة مالي و10 أضعاف ميزانية وزارة الثقافة المغربية. وقد بدأت ميزانية القطاع الثقافي في ارتفاع منذ 2005، السنة التي يتوافق معها، خلق وزارة الثقافة(Riad, 2009)، وقد واصل الارتفاع كما يبينه الجدول التالي:

الجدول 1: تطور ميزانية الثقافة ما بين الفترة 2003 إلى 2016

Année	Budget de la culture selon LF En millions $	Budget réel de la culture En millions $	Evolution (n-1)	Budget de l'Etat En millions $	Part B. Culture du B. Etat
2016	167,69	167,69	-62%	44.573,5	0,4%
2015[(1)]	257,17	436,70	39%	49.583,5	0,9%
2014	313,80	313,80	14%	58.634,5	0,5%
2013	276,30	276,00	-51%	55.062,3	0,5%
2012 [(2)]	261,30	561,30	24%	51.228,7	1,1%
2011 [(3)]	311,70	452,00	48%	37.196,3	1,2%
2010	306,10	306,10	-15%	38.596,7	0,8%
2009[(4)]	206,80	360,00	185%	35.274,8	1,0%
2008	126,30	126,30	-15%	23.684,3	0,5%
2007[(5)]	76,50	148,00	151%	16.892,6	0,9%
2006	58,90	58,90	55%	14.983,3	0,4%
2005	38,10	38,10	-0,5%	13.638,7	0,3%
2004	73,10	73,10	0,1%	13.212,9	0,6%
2003	64,40	64,40	/	10.932,2	0,6%

[(1)]Constantine capitale de la culture Arabe 2015
[(2)]Cinquantenaire de l'indépendance
[(3)]Tlemcen capitale de la culture Islamique 2012
[(4)]Festival panafricain d'Alger 2009
[(5)]Alger capital de la culture arabe

المصدر:(Kessab)

نلاحظ من الجدول 1 ارتفاعا ملحوظا عام 2009 و2011 و2015 وهذا بسبب احتضان فعاليا مهرجان الإفريقي وتلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية وكذا قسنطينة عاصمة الثقافة العربية، أما بالنسبة إلى متوسط الارتفاع في ميزانية الثقافة مقارنة بالأعوام السابقة فهو راجع لارتفاع مداخيل البترول، وبالرغم من ذلك إلا أن قطاع الثقافة لم ينطلق أساسا، وهذا يقع على عاتق التسيير حسب رأي الخبراء الجزائريين ومن ضمن ذلك عدم التمكن من وضع خطة إستراتيجية تعمل على ترشيد النفقات وجعلها مصدر إفادة لمختلف القطاعات الأخرى كترويج السياحة.

- **الترميم والحفاظ على التراث والطبيعة**:يساهم البعد الحضاري والطبيعي أو بمعنى آخر تنمية الموارد السياحية الطبيعية والمباني في ترويج النظرة والصورة الحسنة للدول، وعلى غرار باقي دول العالم، تتمتع الجزائر بالعديد من المواقع السياحية الحضرية كالقصبة، القصور ... والطبيعية كالشواطئ، الجبال والصحراء والتراث الغني من عادات وتقاليد ومطبخ متنوع.

تشهد عمليات الترميم أعمالا متباطئة ليومنا هذا فالعديد من الأصرحة مهددة بالانهيار كالقصبة والقصور في الصحراء، وأيضا بالنسبة إلى الآثار الرومانية والتي تميز الجزائر كثاني بلد بعد ايطاليا في احتواءه على الآثار الرومانية. تعد هذه الوجهات أهم ما يستقطب السياح، إلا أن وتيرة الترميم تتميز بالبطء.

بالرغم من أن الجزائر وعلى مر العصور نقطة تقاطع ثقافات وحضارات، وقد تجلى ذلك من خلال إرثها العمراني الذي اكتسب بمرور الوقت طابعا جزائريا، حتى صنفت مدينة الجزائر ثاني أجمل مدن العالم في 1958 وفق الاتحاد العالمي للمهندسين، اعترافا بموقعها الجغرافي المميز. لكن غبار التاريخ والإهمال من قبل السلطات والمواطنين لسنوات عديدة جعلا الأحياء القديمة تعيش حالة مزرية حتى أصبحت آيلة للسقوط. وفي استفاقة متأخرة تسعى السلطات العمومية إلى ترميم هذه المعالم التاريخية وتهيئتها لتصبح الجزائر البيضاء عروس المتوسط(صحيفة العرب، 2017، صفحة 20)،كما تعرف الجزائر نقصا في دراسة المشاريع الترميمية المتعلقة بالتقنية، بالتقنية والهوية(APS, 2015).

- **الأعمال الفنية:** تعرف الجزائر نقصا في دور السينما وغياب ثقافة الإنتاج المسرحي والتمويل الذي يسمح بترويج الثقافة والطبيعة الجزائرية (Dacbert, 1997, p. 01)، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى تخويل مسؤولية تسيير قاعات السينما للبلديات التي لا تمتلك القدرة على الترقية السينمائية، وكذا العشوائية التي تعم وتطغى على أنشطة الفن السابع. كما أن غياب مدارس تقنية قد خلق نوع من الرداءة والعشوائية لدى التقنيين السينمائيين(Aggar, 2016).

كما تعاني السينما الجزائرية صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل، حيث تشهد مهنة السينما في الجزائر تهميشا كبيرا من طرف أصحاب الأموال ولا يقدم لها أي نوع من أنواع الدعم. يعود السبب في غياب الصناعة والمؤسسات السينمائية وغياب التظاهرات السنوية والفصلية مثل ما تشهده العديد من الدول الأخرى، خاصة المتقدمة منها في هذا المجال. حيث يصرح السنمائيون الجزائريون أن الحصول على التمويل غالبا ما يكون من خلال اللجوء إلى المنظمات الوطنية العمومية أو الأجنبية، خاصة بعد تدهور صندوق تنمية الفن وتقنية وصناعة السينما FDATIC الذي كان يستمد موارده المالية من قاعات السينما سابقا قبل تدهورها أما الآن فبعد تدهور هذه القاعات ابتداء من ال 90 أصبح من الصعب الحصول على التمويل من طرف هذا الصندوق في ظل التزام وزارة الثقافة بتمويله بتحمل كامل المسؤولية على عكس البلدان الرأسمالية كالولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية التي تستمد تمويل أنشطتها السينمائية من البنوك الخاصة(Aggar, 2007, p. 36).

4. العائد الثقافي للمنتجات ضمن السياسة الثقافية والحركة السياحية في الجزائر:

تتمتع الجزائر بتنوع بشري وثقافي كبيرين، حيث تقسم إلى شمال، جنوب، شرق وغرب ولكل من هذه الأجزاء عاداته، تقاليده، لهجاته، استهلاكاته التي تعبر على خصوصية المنطقة ما يجعلها قبلة للسياح الذين يهدفون من خلال سياحتهم إضافة إلى الاستجمام والراحة إلى اكتشاف الموروثات الثقافية ويسعون إلى تحصيل العائد الثقافي للسلع والخدمات التي تتميز بها كل منطقة.

لا يوجد تعريف بعينه للعائد الثقافي للسلع والخدمات، لكن يمكننا ضمن مقاربة الاقتصاد البنفسجي وأهدافه والمبادئ التي يقوم عليها، القول بأن العائد الثقافي للسلع والخدمات هو تلك القيمة الثقافية التي تعكس خصوصية السلعة وخصوصية صانعيها لأنها تعكس العادات والتقاليد والموروث الثقافي لها، والتي يسعى المشتري إلى تحصيلها من عملية الشراء.

مثلا نجد السائح الذي يذهب إلى منطقة الشرق وبالضبط منطقة الشاوية نجده يسعى إلى شراء اللباس التقليدي المشهور فيها كالقشابية، الزربية ليس لسد حاجة اللباس وإنما امتلاك لباس تتلخص قيمته في تاريخ المنطقة، عاداتها وتقاليدها ثقافتها الخ. كما أنه يفضل الأكل من الأكل التقليدي للمنطقة ليس بنية سد الجوع وإنما بمنية التعرف على ثقافة الأكل في المنطقة والتعرف على الموروث الثقافي فيها.

ونظرا لاعتبار الموروث الثقافي للسلع والخدمات لا يمكن تثمين عوائده إلا إذا وصل إلى أنماط وسلوكات شرائية مختلفة ولأفراد مختلفين، ويثمن الموروث الثقافي لها بتطور السياحة والحركة السياحية والمرتبطة أساسا بالسياسة الثقافية التي تتبنها الدولة، ولكن باعتبار السياسة الثقافية في الجزائر تعرف تخلفا كبيرا، كما أن هذه الأخيرة لا تلقى اهتماما من طرف السلطات ولا تبرز ضمن أولويات مخططاتها الاقتصادية، رغم ارتباط هذه الأخيرة بالعديد من الجوانب المهمة التي لها علاقة مباشرة بالتنمية الاقتصادية كالسياحة؛ حيث تسمح السياسة الثقافية في النهوض بمختلف مقومات جذب السياح من بعد حضاري، ثقافي وطبيعي، لكن مع انغلاق الدولة الجزائرية فور الاستقلال والتوجه نحو المنهج الاشتراكي أثر سلبا على السياحة والاهتمام بالثقافة بشكل جدي ومنهجي، ما جعل الحركة السياحية في الجزائر ضعيفة جدا ما جعل الموروث الثقافي للسلع والخدمات يبقى حبيس منطقته وغير معروف لدى المناطق الأخرى أو الدول الأخرى مما يضعف عائده الثقافي.

5. خاتمة:

لا تزال السياحة لا تجد مكانا لها ضمن السياسة الثقافية للجزائر، باعتبار الجزائر لم تصل بعد إلى مرحلة النضج الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي يسمح بتوليد فكر سليم يسمح بإدراك أهمية القطاع الثقافي في ترقية السياحة ما أثر سلبا على العائد الثقافي للمنتجات التي تشمل الهوية الجزائرية في نظر السائح. حيث تبين ما يلي:

– الاهتمام بالمجالات الأخرى بشكل كبير دون الالتفات بجدية للسياسة الثقافية للجزائر، ونستطيع التماس ذلك من خلال الميزانية العامة المخصصة من طرف الدولة لهذا القطاع خاصة في الآونة الأخيرة مع انخفاض أسعار البترول؛

– عدم التحكم بمختلف الجوانب الخاصة بتسيير وتوجيه الخطط السياسية للقطاع، خاصة في ظل غياب الهياكل القاعدية التي تعمل كخلفية وأرضية تساعد على الانطلاق بنجاح في تسيير هذا المجال المهم، أهم ما يمكن استخلاصه فيما يخص هذا الجانب هو غياب المدارس متعددة التقنيات الخاصة بالأنشطة الثقافية؛

– عدم التناسق والانسجام بين المخططات الموضوعة وما هو موجود على أرض الواقع من وسائل تسمح بتجسيد مختلف المشاريع الخاصة بالثقافة، كدور السينما والنشر الخ؛

– عدم الالتفات إلى الثقافة كعامل جوهري ذو علاقة وطيدة بالمناهج الإستراتيجية الاقتصادية.

ويمكن من خلال ما تقدم سابقا، أن نلفت الانتباه إلى النقاط المهمة التالية كتوصيات:

– التوجه نحو السياسة الثقافية بشكل صحيح لا يكون إلا عبر تحقيق ازدهار ونمو في المجالات الأخرى المكملة والمتعلقة ببعضها البعض، خاصة من الجانب التقني الاقتصادي، التمويلي والتقني، لذا على الدولة أن تشرك مختلف القطاعات الأخرى وبطريقة متناسقة في النهوض بسياستها الثقافية؛

– محاولة دراسة مختلف الآثار الايجابية للثقافة يسمح باكتشاف أهمية هذا القطاع وآثاره على مختلف الجوانب الاقتصادية الأخرى خاصة السياحة؛

– انفتاح الدولة على العالم والتوجه نحو اقتصاد السوق والخوصصة يسمح بترويج الصورة الثقافية المتنوعة والهائلة للجزائر مما سيسهم بلا شك في الترويج السياحي؛

– محاولة إظهار الطاقات الشبانية وترك الحرية لهم من خلال "ديمقراطية الثقافة" من أجل الإبداع وتشجيع المنافسة، حتى يتسنى لهم المشاركة في النهوض بهذا القطاع الهام.

6. قائمة المراجع:

Aggar, S. (2007, 12 01). Financement du cinéma algérien Le parcours du combattant des cinéastes. *asaru cinéma*. Récupéré sur http://www.sudplanete.net/_uploads/fichiers/fichiers/asaru4-40.pdf

Aggar, S. (2016, 03 06). *Les problèmes de la production exposés au grand jour*. Consulté le 09 10, 2019, sur lexpressiondz: http://www.lexpressiondz.com/culture/les-problemes-de-la-production-exposes-au-grand-jour-236787

APS. (2015, 05 19). *La problématique de la restauration du patrimoine mise en exergue à Constantine*. Consulté le 09 10, 2019, sur APS: https://www.aps.dz/culture/23169-la-probl%C3%A9matique-de-la-restauration-du-patrimoine-mise-en-exergue-%C3%A0-constantine

Baghli, S.-A. (1977). *Aspects de la politique culturelle de l'Algérie.* Paris: UNESCO.

culture-territoires.org. (2014, 03). *Qu'entend-on par politique culturelle?* Consulté le 09 11, 2019, sur culture-territoires.org: http://www.culture.territoires-alsace.org/contextualisation/politique-culturelle/definition

Dacbert, S. (1997). Le cinéma algérien lutte pour sa survie. *L'actualité littéraire*.

Kessab, A. (2019, 09 09). *L'effondrement du budget de la culture ou la fin de la culture officielle*. Récupéré sur http://www.chouf-chouf.com/chroniques/leffondrement-du-budget-de-la-culture-ou-la-fin-de-la-culture-officielle

OECD. (2009). *The Impact of Culture on Tourism.* Paris: French translation of pp. 3-75, only available on Internet. Récupéré sur https://www.oecd.org/fr/cfe/tourisme/42040218.pdf

Riad. (2009, 01 30). *Un budget censé bouleverser le secteur de la culture en Algérie*. Consulté le 09 10, 2019, sur reflexiondz: www.reflexiondz.net/Un-budget-cense-bouleverser-le-secteur-de-la-culture-en-Algerie_a54.html

سفيان لوصيف. (07، 2012). السياسة الثقافية: بين نظرية المفهوم والفعل المؤسساتي. *مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية*(15)، الصفحات 57-73.

صحيفة العرب. (23 02، 2017). ترميم بطيء لقصبة الجزائر الهرمة. *صحيفة العرب*(10552). تم الاسترداد من صحيفة العرب: https://i.alarab.co.uk/pdf/2017/02/23-02/p1000.pdf

عثمان محمد غنيم، و بنيتا نبيل سعد. (2003). *التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل* (الإصدار 2). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

عصام حسن الصعيدي. (2010). *نظم المعلومات السياحية* (الإصدار 1). عمان: دار الراية للنشر والتوزيع.

عصمت عدلي. (2008). *الأمن السياحي والأثري في ظل قوانين السياحة*. مصر: دار الجامعة الجديدة.

مجموعة العمل حول السياسة الثقافية في الجزائر. (2013). *مشروع السياسة الثقافية للجزائر*. تم الاسترداد من http://www.alger-culture.com/news.php?readmore=76

مصطفى يوسف كافي. (2014). *أخلاقيات صناعة السياحة والضيافة* (الإصدار 1). عمان: دار الرواد للنشر والتوزيع.

نزيه الدباس. (2010). *إدارة القرى السياحية* (الإصدار 1). عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

نسرين رفيق اللحام. (2007). *التخطيط السياحي للمناطق التراثية* (الإصدار 1). القاهرة: دار النيل للنشر والتوزيع.

ويكيبيديا. (بلا تاريخ). *ثقافة جزائرية*. تاريخ الاسترداد 08 09، 2019، من ويكيبيديا (الموسوعة الحرة): https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9_%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9

اقتصاد الرعاية بين الاستثمار والاستهتار بدور المرأة للرعاية: (تحليل لممارسات بعض دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية -OECD-).

Care Economy Between Investment and Disregard for the Role of Women in Care: (An Analysis of the Practices of Some OECD Countries).

د. شنيــني عبد الرحيم [1] ، د. تفالي بن يونس[2]، أ. صافي أحمد[*3]

Abderrahim CHENINI [1], TEFALI Benyounes[2], SAFI Ahmed[*3]

[1] أستاذ محاضر أ جامعة غرداية (الجزائر)، رئيس فرقة بمخبر التطبيقات الكمية والنوعية،
abd83.chenini@yahoo.fr

[2] أستاذ محاضر أ جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، مخبرSTRATEV، benyounes.tefali@univ-mosta.dz

[3] أستاذ متعاقد، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر (الجزائر)، مخبر تسيير الجماعات المحلية والتنمية المحلية،
safi.ahmed@univ-mascara.dz

تاريخ النشر: 2020/07/28

الملخص:

تتمثل أهداف الدراسة في البحث عن ضعف الجهود المبذولة في العقود الثلاثة الماضية لتحليل وقياس عمل المرأة في الرعاية غير مدفوع، وكيف أن تلك الإجراءات والسياسات لم تترجم إلى نتائج على مشاركة المرأة في العمل بأجر بشكل كاف، تقترح الدراسة إلى أن هناك حاجة إلى تحول نموذجي يعطي الأولوية لمشاركة رعاية الأسرة بين كلا الوالدين. وأبرزت الدراسة المساهمات الاقتصادية والاجتماعية لصناعات الرعاية في بعض من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وتوصلت نتائج الدراسة الاختلافات في الممارسات بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وذلك من جانب أنظمة الرعاية وأسواق العمل، والتي ترجع جزئيًا إلى الاختلافات في هيكل أسواق العمل وتنظيم صناعة الرعاية.

الكلمات المفتاحية: الإقتصاد الرعاية، الإقتصاد البنفسجي، التنمية المستدامة.

تصنيفات JEL: E24; E220; F16

* **المؤلف المرسل:** صافي أحمد، **الإيميل:** safi.ahmed@univ-mascara.dz

Abstract:

The aims of the study are in digging in the lack effort in the past three decades to analyse and to account for women in care as unpaid and its consequences for women's participation in paid work has not been sufficiently translated into practical action and policies. The study suggests is needed is a paradigmatic shift prioritising for sharing family cares between both parents. The study highlighted the economic and social contributions of caring industries in some OECD countries.

In finding part the study observes differences in magnitude between OECD countries understudy from the side of the care systems and labour markets, that are due in part to differences in the structure of labour markets and the organisation of the industry.

Key words: Care Economy, Purple Economy, Sustainable Development.

JEL Classification Codes: E24 ; E220 ; F16.

المقدمة:

لأكثر من 30 عامًا، دعا الاقتصاديون النسويون والمنظمات النسائية إلى إجراء تحول جذري في النموذج الاقتصادي، لأنه ببساطة يستبعد بشكل منهجي عمل الرعاية غير مدفوع الأجر ويقلل من قيمته، رغم أنه لا يزال ممارس وتقوم به الأغلبية الطاغية من النساء. لقد دعوا إلى التحول عن الاقتصاد الموجه للربح والنمو إلى اقتصادات أكثر استدامة وعادلة بين الجنسين تلبي احتياجات جميع البشر دون التخلي عن مراعاة الجانب البيئي أيضا (Ulrike, 2011).

على الرغم من المحاولات لقياس وإدراج أعمال الرعاية والآثار البيئية في المعادلة الاقتصادية، كما فعلت لجنة (Stiglitz)[1] وأقرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في دراسة بعنوان "كيف هي الحياة– قياس الرفاه" لكن لا زالت الرعاية على الهامش ولا يرى لها وجود في أي نماذج اقتصادية عملية.

على خلفية الأزمات المتعددة وعدم الاستقرار المالي والركود الاقتصادي، ومستويات الفقر وعدم المساواة السائدة، بالإضافة إلى ندرة الموارد والتغير المناخي، تضافرت الجهود المبذولة لإعادة توجيه الاقتصاد

[1]- نسبة للاقتصادي الأمريكي صاحب النوبل (Joseph E. Stiglitz) الذي ترأس لجنة – قياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي– لصندوق النقد الدولي والعديد من الحكومات.

إلى مسارات أكثر استدامة وقد بلغت أوجها في مفهوم الاقتصاد الأخضر. حيث ولدت الصفقة الخضراء في عيد الذكرى العشرون لمؤتمر ريو الخاص بالتنمية المستدامة، ومن المفترض حينها أن يشكل الاقتصاد الأخضر "مستقبلنا المشترك" إلى مستقبل مستدام. ومع ذلك، فقد خيب آمال وتعرض لانتقادات منظمات المجتمع المدني والنسائية منها الاقتصاد الأخضر لافتقاره إلى منظور يراعي الجنس الأنثوي، واعتبرته إلا نسخة مخففة من مؤتمر التنمية المستدامة، حيث تم إهمال الركائز الاجتماعية والنساء، ووضعنهن ضمن القضايا الجانبية. على الرغم من أن الوثيقة الختامية لـ ريو بلوس 20 "المستقبل الذي نريده" تعترف بقيمة عمل الرعاية غير المدفوع ومساهمته في الاقتصاد ورفاهية الإنسان، إلا أنها لم تعالج إعادة توزيع أعمال الرعاية بين الرجال والنساء كجزء من التزامات البلدان، كما أنها لم تشجع على تطوير اقتصاد يركز على الرعاية أو يدعو إلى مكافأة كافية لخدمات الرعاية.

أولا. ما هو اقتصاد الرعاية ؟

عمل الرعاية ينطوي على رعاية الناس أو الطبيعة أو الأجيال القادمة وقد يكون مدفوعا أو غير مدفوعا، ويحدث في الأسرة أو السوق، ويتم توفيره من قبل الدولة أو المنظمات غير الربحية. ويعتبر عمل الرعاية بطبيعته عملية اجتماعية وعلاقاتية ويتميز بعلاقات غير متكافئة بين مقدم الرعاية والمستلم. سواء كان العمل مدفوع أو غير مدفوع الأجر، فإنه بشكل عام غير معترف به، ومُقدَّر بأقل من قيمته الحقيقية (Conny van, 2011).

يتميز قطاع الخدمات الإنسانية في الولايات المتحدة بالأجور المتدنية (وهذا هو الحال أيضًا في ألمانيا ومعظم الدول الأوروبية)، مما يعزز الأدوار النمطية الجنسية والعرقية حيث: 97 في المائة من العاملين في مجال رعاية الأطفال و94 في المائة من العاملين في المنازل هم من النساء، و37 في المائة منهم من أصل أفريقي أمريكي .(O'HARA & SABINE, 2012)

من الصعب قياس عمل الرعاية غير مدفوع الأجر لأنه لا ينتج قيمة مالية، وغالبًا ما ينتج عنه نتائج غير ملموسة. حتي بالنسبة لحساب معدل الوقت لعمل الرعاية، نجد أنه غالبًا ما تحدث مهام الرعاية المختلفة في وقت واحد داخل الأسرة، وحتى في السوق لدى لم تعد معترفًا بها. ولكن حتى لو كانت أعمالا مدفوعة، فإن القيمة المقابلة تكون ضعيفًة نظرا لانعكاس نظرة وتقيم المجتمع (لنوع هذا العمل) والاقتصاد لها. بالإضافة إلى ذلك، قد يختلف سعر السوق، أو ما يدفعه الفرد مقابل عمل الرعاية، خاصة عندما

يتقاسم الجميع المنافع(دار حضانة مثلا)، وبالتالي فإن الأجور المدفوعة لأعمال الرعاية هي قياس سيئ لقيمتها الحقيقية .(Conny van, 2011)

و من يهتم بالأمر ؟

تكشف الاستطلاعات أن النساء يقضين أغلب الوقت في عمل الرعاية، مما يحد من مشاركتهن في الأنشطة خارج الأسرة، بما في ذلك العمل بأجر. ومن المرجح أن تقضي النساء وقتًا في العمل بدون أجر أكثر من الرجال حتى لو كان كلاهما يعملان رسميًا في اقتصاد السوق. في الهند مثلا: تقضي النساء 34% من وقتهن في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، مقارنة بـ 17 في المائة من الرجال (BUDLENDER, DEBBIE, & UNRISD, 2008, p. 14).

في كوستاريكا، يقضي الرجال 1.43 ساعة في اليوم في القيام بعمل غير مدفوع الأجر في حين تستخدم النساء 6.15 ساعات من وقتهن (ESQUIVEL & VALERIA, 2011, p. 15) ووفقًا لأحدث تقرير للبنك الدولي حول المساواة بين الجنسين، نجد أنه تقضي النساء ما بين ساعة إلى ثلاث ساعات إضافية في الأعمال المنزلية، ومرتين إلى عشرة أضعاف الوقت في الرعاية (للأطفال والمسنين والمرضى)، وساعة إلى أربع ساعات أقل لأنشطة السوق (Conny van, 2011).

عمل الرعاية أمر حيوي لاستمرار وعمل المجتمع وبذلك حركية الاقتصاد (BIERI, FANKHAUSER, SANCAR, & Et Al, 2011) .

في سويسرا، يبلغ إجمالي حجم العمل 14 920 ساعة عمل سنويًا، يعمل كل من الرجال والنساء 6 888 ساعة سنويًا في اقتصاد السوق و 8 032 ساعة سنويًا في اقتصاد الرعاية غير مدفوع الأجر (MADÖRIN, 2007)، والتي كان الجزء الأكبر منها ممارس من طرف النساء. عند قياسها من الناحية النقدية، بلغت قيمة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر 372.7 مليار فرنك سويسري في عام 2007، وهذا يحدث في معظم البلدان (Conny van, 2011).

إن قياس ومقارنة قيمة أعمال الرعاية مدفوعة الأجر أمر صعب أيضًا، حيث قد لا يشير معدل الساعة إلى قيمته بالنسبة للاقتصاد والمجتمع الناتج المحلي الإجمالي (التقليدي)، خاصة بالنظر إلى أن الأجور في هذا القطاع المؤنث لا تزال منخفضة .(Conny van, 2011, p. 11)

لكن ما فتأت هذه الفئات والحركات النسوية في العديد من بلدان العالم حتى اتخذت لنفسها اقتصادا أخذ حلته ولونه من الرمزية النسوية وسمي بالاقتصاد البنفسجي (IPEK, 2011, p. 32)، فما هو هذا الاقتصاد ؟

ثانيا. الاقتصاد البنفسجي:

يشير الاقتصاد البنفسجي إلى نظام اقتصادي متمثل في استدامة عمل الرعاية من خلال استيعاب وإعادة توزيع تكاليف الرعاية في عمل النظام، تمامًا مثلما يتم تنظيم الاقتصاد الأخضر حول استدامة التوفير البيئي من خلال استيعاب التكاليف البيئية في أنماط الإنتاج والاستهلاك.

يُعرف الاقتصاد الأخضر أنه يعتمد على الموارد الطبيعية للأرض، وبالتالي يجب علينا إنشاء نظام اقتصادي يحترم سلامة النظم البيئية. يقر الاقتصاد البنفسجي بأننا نعتمد على عمل الرعاية كعنصر لا غنى عنه لرفاهية الإنسان، وبالتالي يجب علينا إنشاء نظام اقتصادي يراعي قيمة عمل الرعاية ويتيح توفيره بطريقة مستدامة، دون العودة إلى الآليات التي تولد التفاوتات حسب الجنس والطبقة والأصل (IPEK, 2011, p. 32).

وفق الرؤية الجديدة للاقتصاد البنفسجي، سنجده يعتمد على أربعة ركائز، تشكل الركائز الثلاثة الأولى عناصر بنية تحتية للرعاية الاجتماعية العامة؛ بينما تشير الرابعة إلى سياق الاقتصاد الكلي الذي يمكّنهم من العمل بفعالية .(IPEK, 2011, p. 32)

1- توفير خدمات شاملة للرعاية العامة بالأطفال والمسنين والمعوقين والمرضى: وهي ما تتطلب استراتيجية استثمارية في قطاعات الرعاية الاجتماعية. يمكن أن يتم ذلك في المقام الأول من خلال إعادة الخصخصة، ، وتوسيع الإنفاق الحكومي عند الضرورة، وكذلك من خلال تقديم حوافز للاستثمار الخاص في اقتصاد الرعاية. من الواضح أن تمويلها سيكون تحديًا خطيرًا، خاصة بالنسبة للاقتصاديات منخفضة الدخل. وسيتعين تعبئة المواثيق العالمية لإعادة تخصيص الإنفاق العسكري إلى صناديق الرعاية البنفسجية، فضلاً عن خطط الضرائب البنفسجية وتمويل رعاية الرعاية البنفسجية.

يمكن لاستراتيجية الاستثمار هذه أن تخدم أهدافًا متعددة: فهي ستمكن من استدامة إعادة الإنتاج بطريقة متساوية. كما أن الاستثمارات في قطاعات الرعاية الاجتماعية كثيفة العمالة لديها القدرة على التخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية من خلال خلق وظائف "بنفسجية". توضح دراسة لتقييم الأثر الكلي والجزئي للاستثمارات العامة في قطاعات الرعاية الاجتماعية في جنوب أفريقيا (لرعاية الأطفال ورعاية المرضى

لمرضى فيروس نقص المناعة/الإيدز)، والولايات المتحدة (رعاية الأطفال والرعاية النهارية للمسنين) أن هذه الاستثمارات لا تحتوي فقط على مضاعفة القدرة على توليد فرص العمل من الاستثمارات في البنية التحتية المادية (بما في ذلك البنية التحتية الخضراء)، ولكن أيضًا أن حصة أكبر بكثير من الوظائف التي تم إنشاؤها تذهب إلى العاملات الأقل مهارة للتخفيف من حدة الفقر والمساواة بين الجنسين (ANTONOPOULOS & KIJONG, 2011).

ولعل حالة كوريا الجنوبية بعد الأزمة الآسيوية لعام 1997 هي الأكثر إفادة. إذ أن حكومة كوريا الجنوبية، استجابت سياسيا للأزمة الاقتصادية، بدعم الاستثمار في قطاع الرعاية الاجتماعية باعتباره محرك النمو الجديد للاقتصاد.

تم تصميم استراتيجية الاستثمار الاجتماعي الحكومية لمعالجة العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية: استراتيجية ضد الأزمة الديموغرافية (امتداد لأزمة الرعاية)، وسيلة لخلق فرص العمل ضد الأزمة الاقتصادية وخلق فرص متساوية للنساء للاندماج في سوق العمل (PENG, 2010).

2– تنظيم سوق العمل للتمكين من الموازنة بين العمل المدفوع الأجر وعمل الرعاية في المجال الخاص وفق شروط وحوافز متساوية بين الرجال والنساء: يعد مكونًا هامًا آخر من مكونات البنية التحتية للرعاية. ومع ذلك، يجب أن نلاحظ أيضًا أن هذا يتعلق في المقام الأول باقتصادات السوق الأكثر تطورًا نسبيًا، حيث يعمل غالبية السكان في وظائف مدفوعة الأجر.

يعتمد تنظيم سوق العمل على أربعة مكونات فرعية:

- الحقوق القانونية في إجازة رعاية مدفوعة وغير المدفوعة الأجر لرعاية الطفل وكذلك الرعاية الأخرى لكل من الرجال والنساء ؛
- تنظيم ساعات العمل ضمن معايير الشغل اللائق في سوق الشغل ؛
- الحق في ترتيبات عمل مرنة بالنسبة للعاملين للتمكين من تلبية احتياجات الرعاية المنزلية والتي تتغير على مدار دورة الحياة الإنسان ؛
- وتنظيم سوق العمل للقضاء على الممارسات التمييزية، والأهم من ذلك تقديم الأجر المتساوي عن العمل المقابل للقيمة.

الهدف المشترك لهذه السياسات التنظيمية لسوق العمل هو التحول من هيكل الأسرة ذات النموذج، معيل واحد ذكر وربة منزل تعمل بدوام كامل، نحو نموذج لمعيشة الأسر المشتركة في التكلفة والرعاية.

من حيث إجازة الرعاية، نجد أن إجازة الأمومة هي معيار ثابت في معظم البلدان، بينما إجازة الأبوة محدودة وفي كثير من الحالات غير موجودة. وتبين تجربة الإجازة الأبوية أنه بالنظر إلى فجوات الأجور بين الجنسين في سوق العمل، فإنه لا توجد حوافز لتولي الرجال هذا الحق؛ وتشجيع إجازة الرعاية للرجال لا يزال يشكل تحديا.

تُظهر التجربة السويدية أن جعل الإجازة الأبوية مدفوعة بالكامل يمكن أن تكون استراتيجية فعالة وتحقق تقدمًا كبيرًا نحو توزيع أكثر عدالة بين الجنسين للعمل غير مدفوع الأجر، (NYBERG, 2010) .

من شأن التدابير التنظيمية للقضاء على التمييز: مثل الأجر المتساوي للعمل ذي القيمة المتساوية أن تساعد في إعادة التوازن بين الحوافز التي تواجه الرجال والنساء في الحق في إجازة الرعاية.

مع ذلك، وبعيدًا عن التدابير القائمة على الحوافز، من الممكن أيضًا تنفيذ إجازة رعاية الطفل إلزامية للآباء، والتي يمكن أن تحل محل الخدمة العسكرية الإلزامية التي لا تزال موجودة في العديد من البلدان.

والأعمق من إجازة الرعاية والخدمات، يعد وقت العمل الأسبوعي بُعدًا هامًا لتحقيق التوفيق بين العمل والأسرة .تشير الدراسات المقارنة بين البلدان إلى الاختلافات الكبيرة بين ساعات العمل القانونية لسوق العمل بين الشمال والجنوب كمصدر هام للاختلاف في تحقيق التوفيق بين العمل والأسرة، مع تأثير كبير في الاختلافات بين البلدان في عدم المساواة بين الجنسين (ILKKARACAN, 2012).

وفيما يتعلق بترتيبات مرونة العمل، تشير الحالة الهولندية إلى مخاطر تعزيز العمل بدوام جزئي للنساء فقط، كوسيلة للتوفيق بين العمل المدفوع الأجر ومسؤوليات الرعاية، في مواجهة سلسلة عدم المساواة التي ولدتها هذه الاستراتيجية في هولندا، بدأت رؤية السياسة الهولندية تتطور من رؤية تمييزية تنسب النساء إلى العمل بدوام جزئي بشكل دائم، إلى رؤية تمكن كل من الرجال والنساء من الجمع بين العمل المرن بدواء جزئي مع إجازة الرعاية المرنة بدوام جزئي خلال دورة الحياة، .(Plantenga, 2010) يُطلق على هذا النموذج نموذج الكسب ¾ 2x .

ومن ثم، يمكن أن تكون رؤية السياسة التوجيهية لتنظيم سوق العمل هي الرؤية التي تهدف إلى نموذج الرعاية والكسب المزدوج، مع الإقرار بأنه خلال دورة الحياة الإنسان سيزداد مستوى الحاجة للرعاية، ومنه قد تضطر العائلات إلى التوجه ذهابًا وإيابًا إلى نموذج الكسب ¾ ×2 .

3- السياسات العامة لمعالجة الاحتياجات الخاصة بالمجتمعات الريفية حيث عمل الرعاية غير مدفوع الأجر (في الغالب مسند للنساء) وينطوي على مجموعة الأنشطة الإنتاجية التي تعتمد على الموارد الطبيعية: تعيش غالبية سكان العالم في المقام الأول في جنوب صحراء إفريقيا وجنوب آسيا في

اقتصاديات الريفية ذات الدخل الضعيف والتي تعتمد في الغالب على الزراعة صغيرة الحجم، حيث تكون النساء في معظمهن في وضع عمال الأسر غير المدفوع. وتختلف ظروفهن التي يواجهونهن من حيث آداء عمالة الرعاية اختلافًا كبيرًا عن سكان المناطق الحضرية في الاقتصادات المتوسطة أو المرتفعة الدخل. ومن ثم فإن بناء بنية تحتية فعالة للرعاية في هذه المجتمعات يحتاج إلى أكثر من مجرد توفير خدمات الرعاية العامة (ولوائح سوق العمل). ستحتاج البنية التحتية للرعاية في هذه المجتمعات إلى الدعم في سياق الاستثمارات الخضراء العامة والخاصة في الزراعة والبنية التحتية الريفية، وبرامج نقل التكنولوجيا الخضراء التي تبني على المعرفة المحلية للمرأة بالنظم البيئية، والإعانات الزراعية الموجهة للنساء، وبرامج التوظيف التي تستهدف النساء اللواتي لا يملكن الأرض في القطاعات الخضراء مثل: الزراعة العضوية. وكذلك برامج ضمان العمالة الضرورة التي تستهدف النساء في الأعمال العمومية (ILKKARACAN, Why so few Women in the Labor Market in Turkey, 2012) .

4– تنظيم بيئة الاقتصاد الكلي من أجل الطبيعة والتربية كأهداف أساسية لسياسة الاقتصاد الكلي.

هو الركيزة الأساسية للاقتصاد البنفسجي للتدابير المذكورة أعلاه لتحقيق أهدافها المقصودة. وهذا يعني أن التفكير التقليدي في سياسة الاقتصاد الكلي سوف يحتاج إلى الخضوع لتحول كبير، قبل كل شيء، ترك الهوس بنمو الناتج المحلي الإجمالي، واعتبار الفعالية هي الأهداف الحصرية. وبدلاً من ذلك، سيتم الاعتراف بمعدل النمو والفعالية كأدوات محتملة ضمن أدوات أخرى لسياسة الاقتصاد الكلي للوصول إلى أهدافها النهائية المتمثلة في الطبيعة والتربية، ولكن لا توجد أدوات لا غنى عنها بأي حال من الأحوال.
يجب أن يصبح إيجاد فرص العمل على أساس الوظائف اللائقة هدفًا أساسيًا، ليس فقط لمعالجة البطالة العالمية ولكن أيضًا اعترافًا بالحاجة إلى وظائف لائقة أيضًا لملايين النساء حول العالم المستبعدات من سوق العمل.

يجب تقييم الثقافة الشائعة في صنع سياسة الاقتصاد الكلي ومراجعتها من أجل مراعاة تأثيرها على توزيع وإعادة توزيع عبئ الرعاية غير المدفوعة. على سبيل المثال، التقشف المالي، الذي كان عنصرا قويا في التفكير الاقتصادي الكلي التقليدي، يدعو إلى تخفيض في النفقات الاجتماعية. في العديد من السياقات، يسهل ذلك تحويل عبء الرعاية من العمل بأجر إلى الإنجاب والرعاية بدون الأجر للنساء. يعتمد تصميم هذه السياسة على افتراض خاطئ بأن عمل رعاية المرأة لا متناهي. وبالتالي، يجب وضع مخصصات الضرائب والإنفاق في إطار تحليلي (مثل الموازنة بين الجنسين) الذي يسمح بتقييم تأثيرها على الوصول إلى

الرعاية والمساواة بين الجنسين. وفي مستهل هذا الأمر، فقد قال (ÇAĞATAY, 2011) يمكن تحقيق النظام الاقتصادي البنفسجي من خلال "دمقرطة سياسة الاقتصاد الكلي":

"لكن هذه (في إشارة إلى السياسات الخضراء الواعية بالجنسين) لن تعمل بشكل فعال للغاية إذا ظل إطار الاقتصاد الكلي العام على حاله، أي إذا استمرت العائدات على التسليع والاستيلاء على الأراضي، وقاعدة التمويل على كل شيء آخر، والتركيز على التضخم والمذهب التجاري للصين. يجب أن يتغير إطار الاقتصاد الكلي الشامل، للحصول على الاقتصادات ذات نظام نمو مدفوع الأجر تكون فيه أجور النساء حاسمة بدلاً من نظام معيل الذكور القائم والمتوارث عن الربح الموجود في العصر الذهبي للرأسمالية .وهذا يتطلب إعادة توزيع الأصول والدخل للمرأة".

ثالثا. الإسهام الاقتصادي والاجتماعي لصناعة الرعاية:

الإستثمار العام في البنية التحتية الاجتماعية له معنى اقتصادي لأنه لا يولد فرص العمل فحسب، بل يساهم أيضًا في المساواة بين الجنسين والتنمية البشرية .(Antonopoulos & Kim, 2011)

إن توفير خدمات الرعاية الجماعية، ورعاية الأطفال والمسنين، لا يخلق وظائف مباشرة في صناعة الرعاية فحسب، بل يحرر الآخرين أيضًا لتولي وظائف أخرى. وذلك لأن الأساليب الجماعية لتقديم الرعاية، إما في دور الحضانة أو دور رعاية المسنين وحتى الخدمات المنظمة المقدمة في المنازل الفردية هي بشكل عام أكثر إنتاجية من الرعاية الفردية داخل الأسرة. على وجه الخصوص، يتيح توفير الرعاية الجماعية مشاركة أكبر في سوق العمل للنساء، اللواتي في حالة غيابه من المرجح أن يكونن هم الذين يقدمن هذا الدور في المنزل (De Henau, Himmelweit, Lapniewska, & Perrons, 2016).

يساهم الإستثمار العام في الرعاية أيضًا في حل العجز في الرعاية الذي ينشأ لأن عدد النساء اللواتي يعملن بأجر أكثر من أي وقت مضى ولكن الرجال لم يزيدوا من حجم العمل المنزلي أو الرعاية التي يقومون بها بما يكفي لتعويض الفرق.

علاوة على ذلك، وبسبب زيادة الحركة العائلات، تعيش العائلات أبعد عن بعضها البعض جغرافيًا بحيث أصبح الاعتماد على الأجداد لرعاية أحفادهم أو أطفالهم البالغين لرعاية والديهم المسنين بشكل مكثف أمرًا صعبًا تحقيقه وبشكل متزايد (Borchorst & Brite, 1987) .

رابعا. تحليل لممارسات بعض دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لصناعة الرعاية:

I .أنظمة الرعاية:

يتم تقديم ملخص لنظام الرعاية في كل بلد في (الجدول 1). بشكل عام، تختلف الدول السبع المختارة لهذا التحليل في مدى تدخل الدولة مباشرة في توفير خدمات الرعاية لسكانها.

1 . توفير الرعاية للطفل:

سواء بالنسبة للأطفال في سن ما قبل المدرسة والبالغين الذين يحتاجون إلى المساعدة في الأنشطة اليومية.

الجدول 1: ملخص مؤشرات توفير الرعاية للطفل

	ECEC	Chi 0-5	Children 0-2		Children 3-5	
	Public spending % GDP	Public spending % GDP	enrolment % chi	average hours	enrolment % chi	average hours
Australia	0.38	0.59	31	22	65	13
Denmark	1.51	1.51	74	35	96	34
Germany	0.49	0.49	24	30	94	28
Italy	0.62	0.62	26	31	95	33
Japan	0.13	0.13	26	35	89	25
United Kingdom	0.44	0.82	35	14	94	20
United States	0.37	0.37	26	32	70	32

ملاحظات: (1) أرقام قاعدة بيانات الأسرة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الإنفاق العام لليابان (0.45) والمملكة المتحدة (1.1) والدنمارك (2.0) أعلى لأنها تشمل الإنفاق على الخدمات الاجتماعية وحماية الطفل .

(2)تشمل الأرقام الخاصة بأستراليا والمملكة المتحدة في العمود الثاني الإنفاق على التعليم الابتدائي للأطفال في سن 5 سنوات.

المصدر: بالإعتماد على معطيات (De Henau, Himmelweit, Lapniewska, & Perrons, 2016).

تبرز الدنمارك عن حزمة وجود خدمات رعاية متطورة، ديمقراطية اجتماعية، وخدمات رعاية ميسورة التكلفة، ومدارة من قبل الجمهور أو مدعومة وذات جودة عالية ومدى. بينما لا تقدم المملكة المتحدة وأستراليا والولايات المتحدة، التي تصنف عادة على أنها أنظمة ليبرالية، خدمات حكومية كبيرة وعندما

يكون لديها دعم مالي في مكانها، فإنها تميل إلى استخدام التحويلات إلى العائلات أو متلقي الرعاية لشراء الخدمات في السوق. ألمانيا واليابان وإيطاليا – لا يتم تجميعها دائمًا معًا في تحليلات نظام الرعاية الاجتماعية اعتمادًا على نطاق السياسات الاجتماعية التي يتم اعتبارها – والتي تعتمد تقليديًا على أفراد الأسرة (معظمهم من النساء) لتوفير الرعاية للأطفال والمسنين في المنزل. وهؤلاء مقدمي الرعاية غير الرسميين غير مدربين ولا يتم الدفع لهم؛ تم توفير بعض الدعم المالي لمقدمي الرعاية في المنزل، وخاصة في ألمانيا. ومع ذلك، في السنوات الأخيرة، نفذت ألمانيا واليابان أنظمة التأمين الاجتماعي لتوفير الرعاية طويلة الأجل، مع الاستثمار المباشر في توفير خدمات رعاية الأطفال، في حين دفعت إيطاليا فقط للحصول على المزيد من الخدمات العامة في رعاية الأطفال.

في جميع البلدان باستثناء الدنمارك، لا يزال توفير الرعاية غير كافٍ ولا تزال العديد من النساء يقدمن الجزء الأكبر من الرعاية لكل من البالغين والأطفال. إن التكلفة المعقولة للرعاية وبالتالي الوصول للأسر ذات الدخل المنخفض هي القضية الرئيسية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، على الرغم من أن توافر الخدمات، وخاصة رعاية الأطفال، في بعض الحالات هو مصدر قلق كبير أيضًا. في بلدان أخرى، يتعلق الأمر أكثر بتوفر الأماكن وساعات العمل بدلاً من الرسوم، حيث يتم دعم الخدمات الحالية بشكل أفضل ولكنها نادرة. ويبين الجدول 1 أرقام الإنفاق العام على رعاية الأطفال ومعدلات الالتحاق للأطفال دون سن الخامسة. في جميع البلدان، تعكس معدلات التسجيل توافر المساحات حيث يوجد طلب زائد. معدلات التسجيل للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3-5 سنوات أعلى بكثير من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0-2. نلاحظ أنه بالنسبة لأستراليا والمملكة المتحدة، فإن متوسط ساعات العمل الأسبوعية لرعاية الأطفال لكلا الفئتين العمريتين أقل بكثير من البلدان الأخرى. نلاحظ أنه ليس لدينا بيانات للإنفاق الخاص على رعاية الأطفال، على الرغم من أن الإجمالي في العمودين الأولين من الجدول تشمل التحويلات النقدية العامة (إعانات رعاية الأطفال) إلى الآباء لدفع تكاليف خدمات رعاية الأطفال الخاصة. تختلف الرسوم المتبقية للجيب من 0٪ من صافي الدخل النموذجي للعائلة ذات الدخل المزدوج في الدنمارك وألمانيا إلى 50٪ في الولايات المتحدة .(OCDE Family, 2014)

2 .الإنفاق العام والخاص على الرعاية طويلة الأجل:

من الصعب تقدير الإنفاق على رعاية البالغين على المدى الطويل، لذلك يقدم (الجدول 2) ملخصًا للمصادر المختلفة والتقدير المشترك للإنفاق العام على خدمات الرعاية طويلة الأجل. يشكل الإنفاق العام على خدمات الرعاية طويلة الأجل حصة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي من خدمات رعاية الأطفال.

نلاحظ أن الإنفاق الخاص (إنفاق الأسرة الشخصي)، كما تم قياسه في قاعدة بيانات الإنفاق الاجتماعي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وقاعدة بيانات الإنفاق الصحي للمكتب الإحصائي للأورو ستات، أقل من الإنفاق العام. كما هو مفصل في وضعية الدول في الجدول 1، فإن غالبية الرعاية طويلة الأجل لا تزال تقدم من قبل مقدمي الرعاية غير الرسميين بدون أجر، بشكل رئيسي الشريك أو الطفل (الشخص) للشخص المحتاج. في الدنمارك، لم يستخدم 52٪ من المعالين أي خدمات الرعاية طويلة الأجل (LTC) رسمية في عام 2010 مقارنة بـ 72٪ في ألمانيا و 74٪ في المملكة المتحدة و 76٪ في إيطاليا (Lipszyc, Etienne, & Ana, 2012).

الجدول 2: الإنفاق العام والخاص على الرعاية طويلة الأجل

	OECD SOCX LTC 2011		Eurostat LTC 2011		Lipszyc et al. 2012 LTC 2010		Estimate LTC 2011
	Public in-kind % GDP	Private in-kind % GDP	Public in-kind % GDP	Private in-kind % GDP	Public in-kind % GDP	Public cash % GDP	Public in-kind % GDP
Australia	0.887	0.005	0.10	0.01	-	-	0.80
Denmark	2.300	0.185	2.35	0.19	2.47	2.04	2.35
Germany	1.545	0.524	1.02	0.39	0.98	0.45	1.02
Italy	-	-	-	-	1.04	0.86	1.04
Japan	0.781	0.129	1.87	0.23	-	-	1.87
United Kingdom	-	-	-	-	1.42	0.56	1.42
United States	0.578	0.384	0.57	0.39	-	-	0.57

المصدر: بالإعتماد على معطيات. (De Henau, Himmelweit, Lapniewska, & Perrons, 2016).

كما هو الحال في رعاية الأطفال، تبرز الدنمارك بإنفاقها بشكل متناسب على الرعاية طويلة الأجل أكثر من الدول الأخرى، تليها اليابان، ففي اليابان، يتم توجيه جزء كبير من الإنفاق العام نحو المكون الاجتماعي لخدمات الرعاية طويلة الأجل (التي تساعد في الأنشطة ذات الأهمية مثل التنظيف والطهي) على عكس المكون الصحي لرعاية التمريض (بما في ذلك النظافة الشخصية)، الذي يشكل الجزء الأكبر من الإنفاق العام في معظم البلدان.

II .أسواق العمل:

في هذا الجزء يعكس الاختلافات في تقديم الرعاية، حيث تظهر أنماط توظيف الرجال والنساء في الدول السبع التي تمت دراستها وأنه يمكن تحقيق المزيد من العمالة والمزيد من ساعات العمل.

1. التوظيف بين الرجال والنساء:

وينطبق هذا بشكل خاص على النساء، اللواتي يتخلف معدل عملهن عن معدل الرجال، بما بين 5.6 نقطة مئوية في الدنمارك وأكثر من 20 نقطة مئوية في إيطاليا واليابان (الجدول 3)، من المرجح أن تعمل النساء بدوام جزئي وأن يكسبن أقل في الساعة من الرجال في جميع البلدان، مرة أخرى مع وجود اختلافات ملحوظة بين أنظمة الرعاية. في كل بلد لا يحقق المساواة بين الجنسين في العمل، ليس فقط من حيث المعدلات الإجمالية ولكن أيضًا من حيث جودة وظروف العمل.

الجدول 3: مؤشرات سوق العمل الرئيسية

	Empl. rate 15-64 (Q4 2014)		PT frequency (2014)		Unempl. Rate (Q4 2014)		Gender wage gap (2013) (FT employees)	Empl. rate of mothers 15-64 (youngest child 0-5) (2013)
	Men	Women	Men	Women	Men	Women		
Australia	77.1%	66.1%	14.0%	38.3%	6.3%	6.4%	18.0	51%
Denmark	76.1%	71.0%	14.6%	25.4%	6.6%	6.4%	7.8	77.7%
Germany	78.1%	69.7%	9.1%	37.5%	5.4%	4.6%	16.6	61.9%
Italy	64.8%	46.9%	8.6%	32.9%	12.1%	14.4%	11.1	52.2%
Japan	81.6%	64.2%	12.0%	37.2%	3.8%	3.4%	26.6	42.9%
UK	77.0%	67.6%	11.7%	38.1%	6%	5.5%	17.5	60.6%
USA	73.9%	63.3%	8.0%	16.8%	5.9%	5.7%	17.9	58.6%

المصدر: بالإعتماد على معطيات (De Henau, Himmelweit, Lapniewska, & Perrons, 2016) . **ملاحظات**: المصدر هو قاعدة بيانات التوظيف وقاعدة بيانات الأسرة التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. معدل توظيف الأمهات في اليابان هو للنساء من سن 25-54 ولعام 2010.

2. العمالة في الرعاية:

يوضح الجدول رقم 4 أدناه عدد العاملين بدوام كامل (FTE) في صناعتين التي تم النظر فيها لهذا التحليل وبشكل عام، النسبة المئوية من إجمالي العاملين في كل صناعة، وكذلك نسب الموظفين من النساء في كل صناعة.

الجدول 4: العمالة في صناعة الرعاية والبناء

	No. FTE employees (000s)			% of total (FTE)		% women (HC)	
	All	Constr.	Care	Constr.	Care	Constr.	Care
Australia	8807.1	703.8	400.9	8.0%	4.6%	11%	79%
Denmark	1752.7	112.4	200.6	6.4%	11.4%	8%	81%
Germany	29747.4	1982.9	1380.9	6.7%	4.6%	13%	75%
Italy	15566.1	1135.6	337.7	7.3%	2.2%	6%	85%
Japan	46932.7	4775.0	2224.3	10.2%	4.7%	14%	77%
UK	21580.5	1284.4	1301.1	6.0%	6.0%	11%	80%
US	122269.0	5903.0	5116.0	4.8%	4.2%	13%	81%

المصدر: بالإعتماد على معطيات (De Henau, Himmelweit, Lapniewska, & Perrons, 2016)

3. تعويضات الموظفين:

يوضح الجدول 5 التعويض لكل موظف بدوام كامل لكل صناعة (كنسبة من متوسط التعويض لكل موظف في جميع الصناعات) ونسبة متوسط التعويض في الصناعات. ويوضح أنه في أربعة بلدان (أستراليا وألمانيا والدنمارك وإيطاليا)، فإن العاملين في صناعة الرعاية يتلقون أجورًا أقل بقليل من أجورهم في صناعة البناء، ويتقاضون أجورًا أفضل في اليابان. ومع ذلك، فإنهم جميعًا يحصلون على تعويض أقل من المتوسط الوطني باستثناء أستراليا. على النقيض من ذلك، في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، يُدفع للعاملين في صناعة الرعاية حوالي نصف ما يتقاضاه عمال البناء وأقل بكثير من المتوسط الوطني.

الجدول 5: تعويضات الموظفين ذو العمل بالدوام الكامل (٪ من متوسط التعويض)

	Constr.	Care	Ratio care/cons.
Australia	108%	106%	97%
Denmark	90%	85%	94%
Germany	79%	70%	88%
Italy	76%	69%	90%
Japan	73%	81%	112%
UK	100%	44%	44%
US	70%	38%	54%

المصدر: بالإعتماد على معطيات. (De Henau, Himmelweit, Lapniewska, & Perrons, 2016).

يقدم الجدول 3 السابق لمحة عامة عن المهن المكونة لصناعات الرعاية الرئيسية لبعض البلدان. على الرغم من أن صناعات الرعاية في معظم البلدان لديها مجموعة متنوعة من المهن وبمؤهلات مختلفة، إلا أن البيانات الخاصة بالولايات المتحدة واليابان تُظهر أن المهن المتعلقة بالرعاية تمثل الغالبية العظمى من العمالة في هذه الصناعات (فوق الثلثين، بما في ذلك الممرضات والمتخصصين في الرعاية الصحية).

4. المكاسب في مهن الرعاية:

يوضح الجدول 6 متوسط الدخل في مهن مختارة من أعمال الرعاية مقارنة مع الممرضات ومعلمي التعليم الابتدائي. لا يمكن العثور على البيانات إلا لأربع دول (انظر الملحق 4 لمزيد من التفاصيل). يُدفع للعاملين في مجال الرعاية في البلدان الأربعة أقل بكثير من المتوسط الوطني، ولا تختلف الأرباح كثيرًا بين رعاية الأطفال والعاملين في الرعاية طويلة الأجل. لوحظ أن كلا النوعين من العاملين في مجال الرعاية في أستراليا يتقاضون أجورًا أقل بكثير من المتوسط الوطني، بخلاف ذلك كما يوضح الجدول 4 أعلاه، عمال آخرين في صناعة الرعاية. لوحظ أيضًا أن الفرق في الأجر بين العاملين في مجال الرعاية والممرضين المؤهلين ومعلمي المدارس الابتدائية كبير بشكل خاص في الولايات المتحدة وصغير نسبيًا في الدنمارك.

الجدول 6: المكاسب في مهن الرعاية (٪ من متوسط المكاسب في جميع المهن)

	Nurses	Teachers (primary)	Childcare workers	Long-term care workers
Australia (All)	103	108	45	57
Denmark (Full-time)	97	99	67	73
UK (All)	104	113	45	55
US (Full-time)	138	124	56	55

المصدر: الملحق رقم 4 (متوسط المداخيل للموظفين أسبوعيا، بينما بالنسبة للدنمارك المدخول شهريا).

تساهم ظروف العمل في صناعة الرعاية ، والتي تتسم بعدم القدرة على التنبؤ بساعات العمل (خاصة بالنسبة لمهن الرعاية طويلة الأجل) ، وعبئ التحولات بين المهن، والأجور المنخفضة والعمل غير المنتظم، في مشاكل التوظيف والبقاء، مما يضغط على الجودة الإجمالية لخدمات الرعاية على الرغم من التزام العمال بتقديم معايير عالية (OCDE Family, 2014).

الخاتمة:

يلاحظ أن الجهود المبذولة في الثلاث عقود الأخيرة لتحليل ومحاسبة العمل غير مدفوع الأجر وعواقبه على مشاركة المرأة في العمل بأجر لم تترجم بشكل كافٍ إلى إجراءات وسياسات عملية. من الواضح أن النموذج الاقتصادي التقليدي الذي يهيمن على الرواسخ الثقافية يشكل عقبة كبيرة. والمطلوب هو تحول نموذجي يعطي الأولوية للطبيعة والأفراد واستدامة النمو والكفاءة؛ والإقرار بأن الأسواق ليست ذاتية التنظيم وتعزيز البعد الاجتماعي التنظيمي ذات يوضح الاقتصاد البنفسجي – الذي يكمل الاقتصاد الأخضر– بمكونات الرؤية النسوية لنظام اقتصادي جديد يأمل في تسهيل مثل هذا التحول النموذجي. ومع ذلك، فإن ما وراء النموذج التقليدي هو المقاومة الرسمية الراسخة لإعادة توزيع الدخل والأصول والسلطة. التساؤل بالنسبة للجنوب، بالنظر إلى الموارد العامة المحدودة، وكذلك بالنسبة للشمال، بالنظر إلى الأزمة الاقتصادية العالمية، هو كيفية دفع الأجندة إلى الأفضل. يمكن أن يأتي إطار محسن لمناصرة

السياسات من مجموعة متنوعة من المصادر كما ألمحت المناقشة أعلاه. يمكن أن يكون النظام الاقتصادي البنفسجي مصدرًا لفرص العمل اللائقة وأيضًا وسيلة للتخفيف من حدة الفقر، ويوفر إطارًا اقتصاديًا مستدامًا يهدف إلى معالجة أوجه عدم المساواة بين البشر حسب الجنس والطبقة والأصل، وكذلك عبر عدم المساواة بين الأجيال من خلال تعديل اختلالات القوة بين الطبيعة والبشر. ستكون الحركات النسوية والبيئية / الخضراء / البيئية على المستويات المحلية والوطنية والدولية محورية في دفع الأجندة نحو الأمام. ولهذا نقترح على مستوانا العربي والإسلامي تغيير رأيتنا وتصنيفنا للمرأة على أنها ماكثة بالبيت، وتصنيفها على أنها المرأة التي ترعي البيت.

كما نستنتج أن اختلافات في المساهمة بين بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ترجع جزئيًا إلى الاختلافات في هيكل أسواق العمل لديها (مستوى تعويض العاملين في مجال الرعاية) وتنظيم هذه الصناعة ، (الاستعانة بمصادر خارجية وكثافة العمالة اعتمادًا على المزج بين الرعاية السكنية أو القائمة على المركز والرعاية الأسرية) حتى في البلدان التي يكون فيها متوسط تعويضات العاملين في مجال الرعاية قريبًا من صناعة البناء (أي جميع البلدان باستثناء المملكة المتحدة والولايات المتحدة) ، فإن تأثيرات التوظيف أكبر بسبب قلة الواردات وزيادة كثافة العمالة في خدمات الرعاية.

المراجع:

Bibliographie:

1- Antonopoulos, & Kim. (2011).
2- ANTONOPOULOS, R., & KIJONG, K. (2011). The Economic Benefits of Investing in Social Care Case Studies in South Africa and the United States. (L. E. College, Ed.) *Public Job-creation Programs*.
3- BIERI, S., FANKHAUSER, L., SANCAR, A., & Et Al. (2011). Contributions to gender equitable economic develop-ment. *University Bern, Caritas, SDC, Added Value*.
4- Borchorst, A., & Brite, S. (1987). Women and the Advanced Welfare State—A New Kind of Patriarchal Power? *In Women and the State, ed. Anne Show stack Sassoon.* London: Hutchinson.
5- BUDLENDER, DEBBIE, & UNRISD. (2008). *The statistical evidence on careand non-care work across six countries.* Geneva: United Nations Research Institute for Social Development.
6- ÇAĞATAY, N. (2011). The Green Economy. *A Feminist Perspective, Keynote Lecture, Gender, Macroeconomics and International Economics International Working Group GEM-Europe Symposium*.

7- Conny van, H. (2011). Sustainable Economy and Care Economy; Concepts, linkages and questions. *International Workshop linking Care, Livelihood and Sustainable Economy*.
8- De Henau, J., Himmelweit, S., Lapniewska, Z., & Perrons, D. (2016). *A gender analysis of employment stimulus in seven OECD countries.* OCDE.
9- ESQUIVEL, & VALERIA. (2011). *The Care Economy in Latin America: Putting care at the centre of agenda.* UNDP.
10- ILKKARACAN, I. (2012). Why so few Women in the Labor Market in Turkey. *18*(1), 1-36.
11- ILKKARACAN, I. (2012). Work-Family Balance and Public Policy: A Cross-country Perspective, Development. *55*(3), 325-332.
12- IPEK, I. (2011). The Purple Economy: A Call for a New Economic Order beyond the Green. *International Workshop linking Care, Livelihood and Sustainable Economy*.
13- Lipszyc, B., Etienne, S., & Ana, X. (2012). *Long-term care: need, use and expenditure in the EU-27.* Brussels: EUROPEAN ECONOMY.
14- MADÖRIN, M. (2007). *Neoliberalismus und die Reorganisation der Care-Ökonomie. Eine Forschungss kizze.* Denknetz, Jahrbuch: Eine Forschungss kizze.
15- NYBERG, A. (2010). Public Childcare and Parental Leave in Sweden: From women's rights to children's rights, from a woman's problem toa men's problem, in Ipek Ilkkaracan (ed.) Towards Gender Equality in the Labor Market: Work-Family Life Reconciliation Policies (in Turkish). (I. T. University, Ed.) *Istanbul Technical University*, 1-2.
16- OCDE Family, D. (2014). *oecd.org/els/family/database.htm*. Retrieved from www.oecd.org/els/family/database.htm.
17- O'HARA, & SABINE. (2012). *Everything Needs Care.* Towarda Context-Based Economy.
18- PENG, I. (2010). Reconciliation Policies as a Means for Growth and Employment beyond Gender Equality: The example of Korea, in Ipek Ilkkaracan (ed.) Towards Gender Equality in the Labor Market: Work-Family Life Reconciliation Policies (in Turkish) Istanbul: Women for Wome. (I. T. University, Ed.) *Istanbul Technical University, 42*(4), 905-923.
19- Plantenga.
20- Ulrike, R. (2011). Towards a Green and Caring Society. *International Workshop linking Care, Livelihood and Sustainable Economy*, pp. 8-15.

أثر المسؤولية الاجتماعية على ثمين البعد الثقافي لمنتجات المؤسسة من وجهة نظر العملاء

دراسة استقصائية لعينة من عملاء شركة رويبة للعصائر الجزائر

The impact of social responsibility on the cultural dimension of the institution's products from the clients' point of view

A survey of a sample of clients from the Rouiba Juice Company of Algeria

يزيد قادة[1]، جلولي نسيمة[2] عبدلي لطيفة[3]

YAZID Kada[1], DJELLOULI Nassima[2], ABDELLI Latifa[3]

[1] جامعة الدكتور مولاي الطاهر- سعيدة- الجزائر، kada.yazid@univ-saida.dz

[2] جامعة الدكتور مولاي الطاهر- سعيدة- الجزائر، nassima.djellouli@univ-saida.dz

[3] جامعة الدكتور مولاي الطاهر- سعيدة- الجزائر، Latifa.abdelli@univ-saida.dz

تاريخ النشر: 2020/07/28

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحديد أثر المسؤولية الاجتماعية على تثمين البعد الثقافي لمنتجات المؤسسة من وجهة نظر العملاء لتحقيق أهداف هذه الدراسة قمنا بدراسة استقصائية لعينة من عملاء شركة NCA رويبة للعصائر "الجزائر"

و قد توصلت نتائج هذه الدراسة الى وجود تأثير دال إحصائيا للمسؤولية الاجتماعية لمؤسسة رويبة للعصائر على تثمين البعد الثقافي لمنتجاتها ،كما بينت أيضا وجود نموذجين للتنبؤ بالعلاقة بين المسؤولية الاجتماعية و البعد الثقافي للمنتجات ، حيث نجد أن النموذج الأول اعتمد على متغير مستقل واحد وهو المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء الذي فسر لوحده ما نسبته 6.5% من التباين الحاصل في البعد الثقافي للمنتجات ، بينما النموذج الثاني اعتمد على متغيرين مستقلين وهما: المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء والمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع واللذان فسرا معا ما نسبته 9.4% من التباين الحاصل في البعد الثقافي لمنتجات المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية ،البعد الثقافي للمنتجات ، العملاء

تصنيفات JEL: O16, M14 , D18, D02, P37

المؤلف المرسل: جلولي نسيمة ، **الإيميل:** nassima.djellouli@univ-saida.dz

Abstract

This research paper is an attempt to determine the impact of social responsibility on the valuation of the products cultural dimension of the institution from the viewpoint of there customers. to do so, this study conducted a survey of a sample of NCA Rouiba juices customers

The main findings of this study show that there is a statistically significant effect of social responsibility for the NCA Rouiba on the valuation of the products cultural dimension from the viewpoint of there customers. It also indicates the existence of two models for predicting the relationship between social responsibility and the cultural dimension of products, where we find that the first model relies on one independent variable, which is a social responsibility to customers. This varaieable alone explain 6.5% of the variance in the cultural dimension of the products, while the second model depends on two independent variables: social responsibility to the customer and social responsibility to society. These two varaibels interpreted 9%. 4% of the variation in the cultural dimension of the institution's products respectively

Keywords: social responsibility, valuation of the products cultural dimension, customers,

JEL Classification Codes: O16, M14 , D18, D02, P37

1. مقدمة:

لقد اختلفت أهداف المؤسسة الحديثة و أدوراها على جميع الأصعدة و المجالات في ظل بيئة أعمال متجددة و متغيرة أصبحت تُثمن البعد الاجتماعي و الثقافي وتهتم أكثر بترقية المجتمعات ورفع المستوى المعيشي للأفراد و دعم أبعاد التنمية المستدامة فالمؤسسة اليوم أصبحت تهتم بأداء دورها الاجتماعي و الثقافي أكثر من أي وقت مضى فنجدها أكثر حرصا على الطبيعة وعلى التوازن البيئي و ذلك من خلال منتجات صديقة للبيئة و عمليات لا تستنزف الثروات البيئة.

يعد نمو الوعي الثقافي لدى مختلف أصحاب المصالح من بين أهم العوامل التي دفعت المؤسسة إلى إدماج أبعاد المسؤولية الاجتماعية ضمن عملياتها الإدارية هذا من جهة و من جهة أخرى أدى إلى تحول كبير في قيم وثقافة المجتمع بشكل عام ،هذه الأخيرة التي بدورها أضحت أهم المحاور لتطوير و تنمية الاقتصاد ،إن

التحالف بين الاقتصاد و الثقافة هو ما أصبح يطلق عليه اليوم الاقتصاد البنفسجي و الذي يشكل أحد أهم ركائز التنمية المستدامة و الذي يعني إثراء ثقافة المجتمعات و تطويرها من خلال منتجات المؤسسة كما أن الاقتصاد البنفسجي يعد كأحد الثوابت التي ترسخ مسؤولية المؤسسات الاجتماعية

1.1. إشكالية الدراسة :

ما مدى تأثير المسؤولية الاجتماعية لشركة رويبة للعصائر على تثمين البعد الثقافي لمنتجاتها من وجهة نظر عملائها؟

2.1. فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسة الأولى:تلتزم الشركة المبحوثة مسؤوليتها الاجتماعية من وجهة نظر عملائها

الفرضية الرئيسية الثانية :تحرص الشركة المبحوثة على تثمين البعد الثقافي لمنتجاتها وفقا لوجهة نظر عملائها.

الفرضية الرئيسية الثالثة:يوجد تأثير دال إحصائيا للمسؤولية الاجتماعية للشركة المبحوثة على تثمين البعد الثقافي لمنتجاتها حسب لوجهة نظر عملائها

3.1. منهجية الدراسة :

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومن أجل إثبات صحة الفرضيات أو عدمها تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم وطبيعة الموضوع و ذلك بالاعتماد على المراجع العلمية و الدراسات المتخصصة والبحوث بالإضافة إلى المواقع إلكترونية التي لها علاقة بالموضوع ،كما تم إجراء دراسة ميدانية على عينة عشوائية من عملاء شركة NCA رويبة للعصائر لتحديد أثر المسؤولية الاجتماعية على تثمين البعد الثقافي لمنتجاتها من وجهة نظر عملائها

4.1. أهمية البحث:

يكتسي هذا البحث أهميته من أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والاقتصاد البنفسجي فالأولى تلعب دورا هاما في تحسين أداء المؤسسة في جميع المجالات و خاصة المجال البيئي و الاجتماعي و المساهمة في

التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، أما الثاني و الذي يعد مجالا حديثا وواعدا للتنمية الاقتصادية عن طريق الثقافة ،لهذا سعى الباحثين من خلال هذه الورقة البحثية إلى دراسة الأثر بين هذين المتغيرين الأساسين و محاولة الخروج بنتائج تضاف إلى هذا المجال و التي يمكن أن تشكل نقطة انطلاق لهم و لباحثين آخرين في نفس المجال خاصة كونه حديث النشأة و لا توجد الكثير من الدراسات بشأنه

5.1. أهداف البحث:

تتمثل أهداف هذا البحث في العناصر الآتية:

- ✓ تشجيع الشركات على تبني أبعاد المسؤولية الاجتماعية لما تحققه من نتائج إيجابية على سمعة و صورة المؤسسة عند عملائها؛
- ✓ إثراء الأبحاث المتعلقة بالاقتصاد البنفسجي كونه مجال حديث النشأة؛
- ✓ تحديد الأثر الذي يحدثه إدماج المسؤولية الاجتماعية في العمليات الإدارية للمنظمة على تثمين البعد الثقافي لمنتجات المنظمة؛
- ✓ توعية المنظمات و مختلف أصحاب المصالح بأهمية البيئة الثقافية والدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية.

2. الجانب النظري للدراسة:

1.2. المسؤولية الاجتماعية:

تعد المسؤولية الاجتماعية أحد أهم المداخل الرئيسة لتحقيق التنمية المستدامة ،فهي اليوم أصبحت من أهم المتطلبات الإدارية التي تسعى المنظمات لإدماجها ضمن نظامها الإداري.

2.2. مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

عرف **البنك الدولي** مفهوم المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال على أنها "التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة فيالتنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستو معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة و يخدم التنمية في آن واحد" (طهرات و مخفي، 2018، صفحة 118)

عرف **Drucker**(1979) المسؤولية الاجتماعية بأنها "التزام المنشأة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه" (طاهر و صالح، 2005، صفحة 216).

عرفها الاقتصادي **Milton Friedman** بالقول "أن هناك شيء واحد ولا شيء غيره في المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال هو استخدامها للموارد و تصميمها للأنشطة المطلوبة باتجاه زيادة أرباحها على المدى الطويل و في المنافسة مع الآخرين" (مقدم، 2014، صفحة 71) .

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي الالتزام المستمر بالعمل للتصرف بشكل أخلاقي والمساهمة في التنمية الاقتصادية وتحسين نوعية حياة القوة العاملة وأسرهم بالإضافة إلى السكان المحليين والمجتمع بشكل عام.

3.2 أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمنظمة:

حسب **Carroll** فإن الأبعاد الأربعة للمسؤولية الاجتماعية للمنظمة غير مستقلة عن بعضها وهي :تخص المنظمة ككل وتتمثل في: (قشام و شقراني، 2019، صفحة 110) .

أ .**المسؤولية الاقتصادية** :باعتبار المنظمة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع يجب أن تنتج سلع وخدمات مطلوبة من المجتمع مع تحقيق الربح.

ب .**المسؤولية القانونية** :تخص الالتزامات القانونية وجملة التشريعات موحدة في إطار تنظيمي على المنظمة احترامه و التقيُد به.

ج .**المسؤولية الأخلاقية** :مجموع سلوكيات ونشاطات ليست بالضرورة موحدة في إطار قانوني ولكن كأعضاء في المجتمع ننتظر من المنظمة القيام بها.

د .**المسؤولية التطوعية** :وهي المنافع والمزايا التي يرغب المجتمع الحصول عليها من المنظمة كالدعم المقدم لمشاريع المجتمع المحلي والأنشطة الخيرية .... الخ.

5.2. تثمين البعد الثقافي للمنتجات

يرى الكثير من الخبراء أن الاستدامة لا تحقق دون البعد البيئي و المجتمعي و الثقافي ،هذا الأخير الذي أدى إلى ظهور مصطلح جديد يسمى **الاقتصاد البنفسجي** والذي لم يظهر للعلن إلى بعد منتدى باريس سنة 2013 و لهذا نجد الكثير من الجدل حول تحديد ماهيته بدقة ولا تزال الدراسات لم تتناوله بشكل مفصل ولم تتفق بعد على تحديد أهم خصائصه أبعاده ،متطلباته ،أهدافه وأهم نتائجه على المنظمة و على المجتمع ككل .سنحاول من خلال هذا البحث المساهمة و لو بالقليل في توضيح هذا المفهوم و إزالة الغموض نوعا ما عن هذا المصطلح الجديد

6.2. مفهوم الاقتصاد البنفسجي

لا يوجد تعريف متفق عليه للاقتصاد البنفسجي لكونه مفهوم حديث في عالم الاقتصاد ،سنعرض فيما يلي أهم التعاريف الموجودة لحد الساعة

التعريف الأول :الاقتصاد البنفسجي فهو هو مجال اقتصادي يسهم في التنمية المستدامة من خلال زيادة الاعتبار وتثمين العائد الثقافي للسلع والخدمات. الاقتصاد البنفسجي يراعي ويركز على البعد الثقافي وهو مختلف عن اقتصاد الثقافة الذي يعتبر قطاعا بحد ذاته (صلاح، 2019).

التعريف الثاني :الاقتصاد البنفسجي هو تحالف بين الاقتصاد والثقافة ،لإضفاء الطابع الإنساني على العولمة للتوفيق بين التنمية الاقتصادية والاستدامة. إنه مجال واعد بكونه نموذجا قائما على التنمية الثقافية للخروج من الأزمات الاقتصادية وتوجيه الاقتصاد المستقبلي وكذلك تجديد الأنشطة الإنتاجية. إن مساهمة الاقتصاد البنفسجي في خلق البيئة الثقافية المتنوعة الثرية يجعلها محور الارتكاز في تحقيق غايات التقدم والرفاه (صلاح، 2019).

التعريف الثالث :الاقتصاد البنفسجي يهدف إلى توسيع الرؤية نحو اقتصاد مستدام من خلال إعادة تنظيم الإنتاج والاستهلاك في ظل نظام عادل و مستدام يهدف إلى توفير الرعاية الجيدة للأفراد (أي الحق في الحصول على الرعاية الجيدة دون دفع مقابل لذلك) والقضاء على عدم المساواة بين الأجيال حسب الجنس و الفئة والأصل (ilkkaracan, 2016, p. 08)

التعريف الرابع :الاقتصاد البنفسجي هو شكل جديد من أشكال الاقتصاد المستدام إلى جانب الاقتصاد الأخضر و الاقتصاد الاجتماعي ،يعمل على تشجيع الوعي العالمي بالبيئة الثقافية المشتركة بين الناس والتعرف بشكل أفضل على آثار هذه التفاعلات الثقافية والاقتصادية وخاصة من خلال قياس البصمة الثقافية للمجموعات والأفراد بشكل أكثر دقة.

علاوة على ذلك ، فإن التحول نحو اقتصاد ثقافي سيكون له أيضًا تأثير كبير على العمالة والتدريب (tripathi & jaiswal, 2018, p. 47).

من خلال التعاريف السابقة حاولنا كباحثين من خلال هذه الورقة البحثية المساهمة بهذه التعريف "الاقتصاد البنفسجي هو شكل من الاقتصاد المستدام ،يهتم بمتغيرات البيئة الثقافية و يعمل على تنميتها احترامها ،تثمينها وتطورها وذلك نظرا لأهمية ثقافة المجتمعات في قبول أو رفض منتجات المؤسسة ،كما أنه يهدف إلى توفير عدالة اجتماعية بين مختلف أطياف المجتمع و فئاته

وهذا لا يتحقق إلى بتنمية الوعي الثقافي و الفكري للمجتمعات.

7.2. أبعاد الاقتصاد البنفسجي

ينطلق الاقتصاد البنفسجي من النقطة التي تعترف فيها السياسات الاقتصادية والاجتماعية بأعباء الرعاية بالأفراد وتعمل على تخفيضها وإعادة توزيعها. هذا ما قد يحتاج إلى إعادة تخطيط للفلسفة الاقتصادية لتعترف أولاً وقبل كل شيء بأن الحصول على الرعاية حق من حقوق الإنسان ومن ثم التزام من جانب الدولة على سبيل المثال (الوصول إلى المدارس والحصول على الخدمات الصحية الأساسية).

و يمكن تحديد الأبعاد التالية وفقا للشكل أدناه للاقتصاد البنفسجي : (ilkkaracan، 2016، صفحة 09)

- ✓ بنية تحتية للرعاية الاجتماعية الشاملة ؛
- ✓ تنظيم سوق العمل للحياة العملية (المساواة بين الجنسين في فرص العمل) ؛
- ✓ بنية تحتية جيدة للرعاية المادية والاجتماعية لتلبية احتياجات المجتمعات الريفية من الرعاية ؛
- ✓ تنظيم الاقتصاد الكلي.

3. الجانب التطبيقي

قمنا بإجراء دراسة تطبيقية على مستوى مؤسسة رويبة للعصائر وقد اعتمدنا في هـذه الدراسة على المنـهـج الوصفي التحليلي لأنـه يتناسب وطبيعة الموضوع.

1.3. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من عملاء مؤسسة رويبة للعصائر وقد أجريت هذه الدراسة على عينة عددها 200 عميل وقد اخترناها باستخدام الطريقة العشوائية الطبقية.

2.3. أداة الدراسة:

اقتصرت الدراسة على الاستبيان الذي يعتبر كأداة لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة بالإضافة إلى المعلومات المتحصل عليها من خلال الملاحظة والمقابلة مع العملاء ،حيث قمنا بتوزيع 250 استبيان تم استرداد 200 منها أي بنسبة 80% وقد قسمت عبارات الاستبيان إلى مجالين(**المـجال الأول**:أبعاد المسؤولية الاجتماعية، **المـجال الثاني**:البعد الثقافي للمنتجات) ،ولقد تم استخدام مقياس ليكارت لقياس درجة إجابات المستجوبين على عبارات الاستبيان

3.3. تحليل وتفسير محاور الدراسة:

أ. **قياس ثبات الاستبيان**:لقد تم استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ Cronbach Alpha لقياس الثبات الكلي للاستبيان والاتساق الداخلي لعباراته، فكانت النتائج كما في الجدول الموالي:

الجدول 01: يوضح نتائج إختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبيان

المجال / المحور	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول: المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع (05 عبارات)	0.649
المحور الثاني: المسؤولية الاجتماعية اتجاه العمال(05 عبارات)	0.812
المحور الثالث: المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء(05 عبارات)	0.807
المحور الرابع: المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة(05 عبارات)	0.791
المجال الأول :المسؤولية الاجتماعية (20) عبارة	**0.823**

المجال الثاني :البعد الثقافي للمنتجات (08) عبارات	**0.562**
جميع عبارات الاستبيان (50) عبارة	**0.781**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

بالنظر إلى النتائج المسجلة في الجدول رقم(2) يتبين لنا أن قيمة معامل ألفا كرونباخ للمجال الأول (**المسؤولية الاجتماعية**) كانت: 0.823،أما بالنسبة للمجال الثاني (**البعد الثقافي للمنتجات**) فكانت 0.562، أما قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبيان فقد بلغت 0.781 وهي نسبة ثبات عالية ومقبولة مما يدل على أن عبارات الاستبيان تتسم بالتناسق الداخلي وبالموثوقية وهذا ما يجعلها صالحة للدراسة والتحليل واستخلاص النتائج.

ب. اتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة

الجدول 02: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات الاستبيان

المجال	المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
المسؤولية الاجتماعية	**المحور الأول** :المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع	3.76	0.72	عالية
	المحور الثاني :المسؤولية الاجتماعية اتجاه العمال	2.29	0.85	منخفضة
	المحور الثالث :المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء	2.83	0.95	متوسطة
	المحور الرابع :المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة	2.17	0.80	منخفضة
	المجال الأول :المسؤولية الاجتماعية	2.76	0.55	متوسطة
	المجال الثاني :البعد الثقافي للمنتجات	3.40	0,55	متوسطة
	جميع عبارات الاستبيان	2.94	0.43	متوسطة

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من النتائج المبينة في الجدول رقم (02) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة يتضح ما يلي:

المحور الأول (المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع): فقد بلغت القيمة الكلية للمتوسط الحسابي للمحور الأول 3.76 و بانحراف معياري بلغ 0.72، و هذا يعني أن درجة الموافقة الكلية لأفراد العينة على عبارات المحور الأول كانت بدرجة عالية ،مما يدل على أن أفراد العينة المدروسة يرون بأن مؤسسة رويبة للعصائر تطبق المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع بدرجة عالية .

المحور الثاني (المسؤولية الاجتماعية اتجاه العمال): فقد بلغت القيمة الكلية للمتوسط الحسابي للمحور الثاني 2.29 و بانحراف معياري بلغ 0.85، و هذا يعني أن درجة الموافقة الكلية لأفراد العينة على عبارات المحور الأول كانت بدرجة منخفضة ، مما يدل على أن أفراد العينة المدروسة يرون بأن مؤسسة رويبة للعصائر تطبق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العمال بدرجة منخفضة.

المحور الثالث (المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء):فقد بلغت القيمة الكلية للمتوسط الحسابي للمحور الثاني 2.83 و بانحراف معياري بلغ 0.95 وهذا يعني أن درجة الموافقة الكلية لأفراد العينة على عبارات المحور الأول كانت بدرجة متوسطة مما يدل على أن أفراد العينة المدروسة يرون بأن مؤسسة رويبة للعصائر تطبق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء بدرجة متوسطة .

المحور الرابع (المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة): فقد بلغت القيمة الكلية للمتوسط الحسابي للمحور الثاني 2.17 و بانحراف معياري بلغ 0.80 وهذا يعني أن درجة الموافقة الكلية لأفراد العينة على عبارات المحور الأول كانت بدرجة منخفضة ،مما يدل على أن أفراد العينة المدروسة يرون بأن مؤسسة رويبة للعصائر تطبق المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة بدرجة منخفضة.

أما بالنسبة للمجال الأول(المسؤولية الاجتماعية):فإن قيمة المتوسط الحسابي بلغت 2.76 وبانحراف معيار بلغ 0.55 مما يعني أن معظم المستجوبين من العملاء يرون أن مؤسسة رويبة للعصائر تطبق المسؤولية الاجتماعية بدرجة متوسطة .

بالنسبة للمجال الثاني (البعد الثقافي للمنتجات):

فقد بلغت القيمة الكلية للمتوسط الحسابي للمجال الثاني 3.40 وبانحراف معياري بلغ 0,55 وهذا يعني أن درجة الموافقة الكلية لأفراد العينة على عبارات المجال الثاني كانت بدرجة متوسطة ،مما يدل على أن أفراد العينة المدروسة يرون بأن مؤسسة رويبة للعصائر تُثمن البعد الثقافي لمنتجاتها بدرجة متوسطة.

4.3. اختبار الفرضيات

- **اختبار الفرضية الرئيسية الأولى**

H_0:لا تطبق مؤسسة رويبة للعصائر المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر عملائها.

H_1:تطبق مؤسسة رويبة للعصائر المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر عملائها.

تم اختبار هذه الفرضية بمقارنة المتوسط الحسابي للإجابات على جميع عبارات الاستبيان حول المسؤولية الاجتماعية مع المتوسط الحسابي للأداة وهو (3) على مقياس ليكارت الخماسي بالاعتماد على اختبار$T-Test$.

الجدول 03: يوضح نتائج إختبار $T-Test$ الأحادي العينة لدرجات الإجابة عن المسؤولية الاجتماعية

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية Sig
المسؤولية الاجتماعية	2.76	0.55	199	0,000

الارتباط معنوي عند مستوى الدلالة 0,05

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (03) يتبين لنا أن قيمة المتوسط الحسابي لكل عبارات الاستبيان حول مجال المسؤولية الاجتماعية قدر بـ 2.76 وبانحراف معياري قدره 0.55 وهذا ما يقابل درجة متوسط، كما أن مستوى الدلالة المعنوية Sig=0,000 وهو أقل من 0,05 مستوى الدلالة المعنوية المعتمدة وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهي **أن مؤسسة رويبة للعصائر تطبق المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر عملائها.**

- **اختبار الفرضية الرئيسية الثانية**

H_0: لا تُثمن مؤسسة رويبة للعصائر البعد الثقافي لمنتجاتها من وجهة نظر عملائها

H_1: تُثمن مؤسسة رويبة للعصائر البعد الثقافي لمنتجاتها من وجهة نظر عملائها

تم اختبار هذه الفرضية بمقارنة المتوسط الحسابي للإجابات على جميع عبارات الاستبيان حول البعد الثقافي للمنتجات مع المتوسط الحسابي للأداة وهو (3) على مقياس ليكارت الخماسي بالاعتماد على اختبار T-Test.

الجدول 04: نتائج إختبار T-Test الأحادي العينة لدرجات الإجابة عن البعد الثقافي للمنتجات

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية Sig
البعد الثقافي للمنتجات	3.40	0.55	199	0,000

الارتباط معنوي عند مستوى الدلالة 0,05

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (04) يتبين لنا أن قيمة المتوسط الحسابي لكل عبارات الاستبيان حول البعد الثقافي للمنتجات قدر بـ 3.40 و بانحراف معياري قدره 0.55 و هذا ما يقابل درجة متوسط ، كما أن مستوى الدلالة المعنوية Sig=0.00 وهو أقل من 0,05 مستوى الدلالة المعنوية المعتمدة و بالتالي نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة و التي هي **مؤسسة رويبة للعصائر تثمن البعد الثقافي لمنتجاتها من وجهة نظر عملائها**.

- **اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة**

تم اختبار هذه الفرضية بتحليل الانحدار الخطي المتعدد والتدريجي وتحليل التباين ANOVA

H_0 : لا يوجد تأثير دال إحصائيا للمسؤولية الاجتماعية لمؤسسة رويبة للعصائر على تثمين البعد الثقافي لمنتجاتها من وجهة نظر عملائها.

H_1: يوجد تأثير دال إحصائيا للمسؤولية الاجتماعية لمؤسسة رويبة للعصائر على تثمين البعد الثقافي لمنتجاتها من وجهة نظر عملائها.

الجدول 05 : نتائج اختبار الانحدار المتعدد بين المسؤولية الاجتماعية والبعد الثقافي للمنتجات

	المتغيرات المستقلة: المسؤولية الاجتماعية (المسؤولية الاجتماعية (اتجاه المجتمع ،اتجاه العمال ،اتجاه العملاء ،اتجاه البيئة)		
المتغير التابع: البعد الثقافي للمنتجات	معامل الارتباط المتعددR	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح
	0.386	0.149	0.131

الارتباط معنوي عند مستوى الدلالة 0,05

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط R=0,386 وهذا يدل على وجود ارتباط ضعيف بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والبعد الثقافي للمنتجات ،كما أن قيمة معامل التحديد R^2=0,149 مما يعني أن المسؤولية الاجتماعية من خلال أبعادها الأربعة (**المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع ، المسؤولية الاجتماعية اتجاه العمال ،المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة**) فسرت ما نسبته 14,9% من التباين الحاصل في تثمين البعد الثقافي للمنتجات بمؤسسة رويبة للعصائر.

الجدول 06 : نموذج تحليل التباين ANOVA بين المسؤولية الاجتماعية و البعد الثقافي للمنتجات

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	فيشر	الدلالة المعنوية Sig
الانحدار	9.16652.486	4	2.291	8.513	0,000
البواقي	61.652	195	0.269		
المجموع		199			

الارتباط معنوي عند مستوى الدلالة 0,05

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال جدول (ANOVA)رقم (06) نجد أن F=8.513وهي دالة إحصائيا، لأن قيمة الدلالة المعنوية تساوي sig=0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية المعتمدة 0.05 وبالتالي قبول هذا النموذج في التنبؤ بالعلاقة بين المسؤولية الاجتماعية و البعد الثقافي للمنتجات وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي هي يوجد تأثير دال إحصائيا للمسؤولية الاجتماعية لمؤسسة رويبة للعصائر على تثمين البعد الثقافي لمنتجاتها من وجهة نظر عملائها.

الجدول 07: يوضح المعاملات الخاصة بمعادلة الانحدار المتعدد

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	قيمة t المحسوبة	الدلالة المعنوية
	معادلات الانحدار	خطأ المعياري	Beta		
الثابت	3.422	0,229		14,970	0,000
المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع	-0,104	0,052	-0,136	-2,011	0,046
المسؤولية الاجتماعية اتجاه العمال	-0,253	0,076	-0,390	-3.330	0,001
المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء	0,122	0,040	0,209	3,049	0,003
المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة	0,279	0,082	0,401	3,405	0,001

الارتباط معنوي عند مستوى الدلالة 0,05

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه رقم (07) يمكن استنتاج معادلة الانحدار المتعدد كما يلي:

$$y = 3.422 - 0.104x_1 - 0.253x_2 + 0.122x_3 + 0.279x_4$$

Y :البعد الثقافي للمنتجاتX_1 : المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع

X_2: المسؤولية الاجتماعية اتجاه العمالX_3 :المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء

X_4 : المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة قيمة الثابت:3.422

من الجدول أعلاه رقم (07) ومن خلال قيم (T) ومستوى المعنوية المقابلة لها نجد أن كل المتغيرات المستقلة ظهرت معنوية. وهذا يعني أن معنوية النموذج الكلي تعود إلى كل المتغيرات المستقلة وهي:(المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع ،المسؤولية الاجتماعية اتجاه العمال ،المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء ،المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة). ولمعرفة قوة ودرجة تأثير المتغيرات المستقلة الأربعة على البعد الثقافي لمنتجات المؤسسة ،والوصول إلى نموذج معنوي يفسر العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والبعد الثقافي للمنتجات سوف نلجأ إلى اختبار الانحدار التدريجي.

5.3 .اختبار الانحدار التدريجي:

يستخدم بشكل أساسي لمعرفة أي المتغيرات المستقلة (المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع المسؤولية الاجتماعية اتجاه العمال ،المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء ،المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة)التي لها تأثيرا أكبر على البعد الثقافي للمنتجات.

الجدول 08 : نتائج اختبار الانحدار التدريجي

النموذج	معامل الارتباط المتعدد R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح
الأول	0.256	0.065	0.061
الثاني	0.307	0.094	0.085

الارتباط معنوي عند مستوى الدلالة 0,05

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

إن نتائج الانحدار التدريجي بينت وجود نموذجين للتنبؤ بالعلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والبعد الثقافي للمنتجات ،حيث نجد أن **النموذج الأول** اعتمد على متغير مستقل واحد وهو المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء بينما **النموذج الثاني** اعتمد على متغيرين مستقلين وهما: المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء والمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع. وقد تم استثناء المتغيرين المستقلين (المسؤولية الاجتماعية

اتجاه العمال والمسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة). ومن خلال الجدول رقم (08) نلاحظ أن معامل التحديد للنموذج الأول بلغت قيمته 0,065 مما يعني أن المتغير المستقل (المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء) فسر لوحده ما نسبته 6.5% من التغير الحاصل في البعد الثقافي للمنتجات ،بينما بلغ معامل التحديد للنموذج الثاني 0.094 مما يدل على أن المتغيرين المستقلين (المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء والمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع) فسرا معا ما نسبته 9.4% من التباين الحاصل في البعد الثقافي للمنتجات ،بينما فسرت المتغيرات المستقلة الأربعة مجتمعة (المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع ،المسؤولية الاجتماعية اتجاه العمال،المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء ،المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة)ما نسبته 14.9% من التباين الحاصل في البعد الثقافي للمنتجات.

وهذا ما يدل على أن متغير **المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء** يكتسي أهمية كبيرة جدا في تثمين البعد الثقافي للمنتجات بمؤسسة رويبة للعصائر.

الجدول 09: نموذج تحليل التباين ANOVA بين المسؤولية الاجتماعية والبعد الثقافي للمنتجات

النموذج		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة المعنوية
الأول	الانحدار	4.029	1	4.029	13.842	0,000
	البواقي	57.624	198	0.291		
	المجموع	61.652	199			
الثاني	الانحدار	5.795	2	2.897	10.219	0,000
	البواقي	55.858	197	0.284		
	المجموع	61.652	199			

الارتباط معنوي عند مستوى الدلالة 0,05

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال جدول (ANOVA) رقم (09) نجد أنه بالنسبة للنموذج الأول بلغت قيمة F=13.842 وهي دالة إحصائيا لأن قيمة الدلالة المعنوية sig=0.00 وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية المعتمدة 0.05 . وبالتالي قبول النموذج الأول في التنبؤ بالعلاقة بين متغير المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء والبعد الثقافي للمنتجات و هذا ما يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء على تثمين البعد الثقافي للمنتجات ،أما بالنسبة للنموذج الثاني فقد بلغت قيمة F=10.219 و هي دالة إحصائيا لأن قيمة الدلالة المعنويةsig=0.00 وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية المعتمدة 0.05 وبالتالي قبول النموذج الثاني في التنبؤ بالعلاقة بين متغيري (المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء والمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع) و البعد الثقافي للمنتجات و هذا ما يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتغيري (المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء والمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع) على تثمين البعد الثقافي للمنتجات.

الجدول 10 :يوضح المعاملات الخاصة بمعادلات الانحدار التدريجي

النموذج (المتغيرات)		معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	المعاملات المعيارية Beta	قيمة t المحسوبة	الدلالة المعنوية
الأول 1	الثابت B_0	2.978	0.120		24.780	0,000
	المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء	0.150	0,040	0.256	3.721	0,000
الثاني 2	الثابت B_0	3.465	0.228		15.179	0,000
	المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء	0.149	0,040	0,255	3.767	0,000
	المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع	- 0,129	0,052	- 0,169	-2.496	0,013

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

بالنسبة لمعادلة الانحدار التدريجي وحسب النتائج المبينة في الجدول رقم (10) فإنه يمكننا كتابة معادلة الانحدار التدريجي للنموذجين على الشكل التالي:

- معادلة الانحدار التدريجي للنموذج الأول هي كالآتي:

$$\mathbf{Y=2.978+0,150X_1}$$

Y :البعد الثقافي للمنتجات X_1 :المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء

- معادلة الانحدار التدريجي للنموذج الثاني هي كالآتي:

$$\mathbf{Y=3.465+X_10.149 - X_20.129}$$

Y: البعد الثقافي للمنتجات X_1 : المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء

X_2: المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع

من خلال الجدول رقم(10) نجد أن النموذج الأول يعتمد فقط على المتغير المستقل المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء(و تم استبعاد بقية المتغيرات المستقلة الأخرى) باعتباره الأكثر تأثيرا على تثمين البعد الثقافي للمنتجات ،أما النموذج الثاني فيعتمد على متغيرين (المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء والمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع)وتم استبعاد المتغيرين الآخرين لقلة تأثيرهم على تثمين البعد الثقافي للمنتجات.

4.خاتمة

من أجل معرفة أثر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على تثمين البعد الثقافي لمنتجاتها من وجهة نظر العملاء قمنا بإجراء دراسة تطبيقية على مستوى مؤسسة رويبة للعصائر ومن خلال تحليلنا للدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات توصلنا إلى النتائج التالية:

1-تطبق مؤسسة رويبة للعصائر المسؤولية الاجتماعية بدرجة متوسطة من وجهة نظر عملائها.

2-تُثمن مؤسسة رويبة للعصائر البعد الثقافي لمنتجاتها بدرجة متوسطة من وجهة نظر عملائها.

3-يوجد تأثير دال إحصائيا للمسؤولية الاجتماعية لمؤسسة رويبة للعصائر على تثمين البعد الثقافي لمنتجاتها من وجهة نظر عملائها.

5. التوصيات: من خلال النتائج المتوصل إليها على مستوى مؤسسة رويبة للعصائر يتبين لنا بأن الجهود المبذولة من قبل المؤسسة فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية تبقى محدودة وغير مشجعة ولا ترقى إلى مستوى التطلعات من أجل تثمين البعد الثقافي لمنتجات المؤسسة وعليه نوصي القائمين على المؤسسة بضرورة:

- الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء من خلال تلبية المؤسسة لرغباتهم واحتياجاتهم بصفة مستمرة .
- الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع من خلال القيام ببعض الأعمال و النشاطات المجتمعية بالإضافة إلى ضرورة أخذ بعين الاعتبار ثقافة المجتمع و موروثه الثقافي و تجسيد ذلك في منتجاتها.
- أما بالنسبة للمسؤولية الاجتماعية اتجاه العمال فلابد للمؤسسة أن تعمل من أجل تحسين ظروف العمل المهنية والاجتماعية والرفع من مستوى معيشة العمال .
- أما فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة فينبغي على المؤسسة أن تحرص على أن تكون منتجاتها غير مضرة بالبيئة و أن تساهم أنشطتها اليومية في نظافة البيئة وجمال المحيط و أن تعمل على الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية.

6. قائمة المراجع و المصادر

Bibliographie

(n.d.).

ilkkaracan, i. (2016). the purple economy complementing the green :towards sustainable and caring economies. *gender and macroeconomiecs:current state of research and future directions* (pp. 1-18). newyork: Levy Economics Institute.

tripathi, k. s., & jaiswal, s. (2018). purple economy :component of a sustainble economy in india. *business and management (IOSR-JBM)*, 47-50.

إسماعيل قشام، و محمد شقراني. (2019). متطلبات إرساء المسؤولية الاجتماعية "تجارب دولية". *الإمتياز للبحوث الاقتصادية*، 107-128.

الطاهر خامرة. (2007). المسؤولية البيئية والإجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الإقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "حالة سونطراك". *رسالة ماجيستير*. اقتصاد و تسيير البيئة، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباج ورقلة (غير منشورة)، الجزائر.

عبد اللطيف طه صلاح. (01 ديسمبر، 2019). *الجزيرة نت*. تم الاسترداد من شبكة الجزيرة الإعلامية: https://www.aljazeera.net/blogs/blogs/2019/10/24/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%81%D8%B3%D8%AC%D9%8A-%D9%87%D9%84-%D9%8A%D9%85%D9%83%D9%86-%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A3%D9%86

عمار طهرات، و أمين مخفي. (2018). المقاربات العلمية للمسؤولية الإجتماعية ومساهمتها في التنمية المستدامة "تجارب دولية رائدة بين النموذجين الإسلامي و الوضعي ". *الدراسات الاقتصادية والمالية*، 110-125.

محسن طاهر، و العامري صالح. (2005). المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال الثقافية "نظام المعلومات" دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الأردنية. *العلوم الإنسانية*، 215-233.

وهيبة مقدم. (2014). تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الإجتماعية"دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري". *أطروحة دكتوراه*. كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد بن أحمد وهران 2، الجزائر.

مدى مساهمة الإقتصاد البنفسجي في تحقيق إستدامة المدن

The extent of the purple economy's contribution to achieving the sustainability of cities

أماني سعيد شبل شحاته

Amany Saeed Shebl Shehata

[1]جمهورية مصر العربية

Memososo29@yahoo.com

تاريخ النشر: 2020/07/28

ملخص:

تنامي دور الإقتصاد البنفسجي في تحقيق إستدامة المدن ومن ثم المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الحقبة القادمة وخاصة في ظل تعاظم أهمية الثقافة البيئية لدى الأفراد والمؤسسات والحكومات والدول كمسئولية تشاركية تضامنية بينهم، وإحساسهم بهذه المسئولية وإلتزامهم بها بشكل ثقافي توعوي إختياري قبل أن يكون إجبارياً تنفيذا لنص قانوني أو خوفاً من ردع أو عقوبة، وبذلك تتحقق أبعاد الإستدامة وترتفع جودة الحياة وتتحقق السعادة.

كلمات مفتاحية: مدن، إستدامة، إقتصاد بنفسجي.

تصنيفات JEL : O1، Q5، Z1.

Abstract:

The role of the purple economy is growing in achieving the sustainability of cities and then contribute to achieving the goals of sustainable development in the coming era, especially in light of the growing importance of environmental culture among individuals, institutions, governments, and countries as a joint responsibility among them, their sense of responsibility and their commitment to it in an educational, and voluntary way before it is obligatory in implementation of

المؤلف المرسل: أماني سعيد شبل، **الإيميل**: memososo29@yahoo.com

a legal text or for fear of deterrence or punishment, and in this way the dimension of sustainability are achieved, the quality of life increases and happiness is achieved.
Keywords: cities, sustainable, purple economy.
JEL Classification Codes: O1 ،Q ،.Z1

1. مقدمة:

يعتبر ضمن مرتكزات تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو توفير وتحقيق مدن مستدامة، وقد أولى العالم أهمية خاصة لهذا البعد لما له من تأثير مباشر وسريع على التنمية المستدامة، سواء من خلال التأثير على الأفراد والمؤسسات داخلياً وخارجياً، داخلياً بتعديل وتحسين سلوكهم وعاداتهم وأسلوب حياتهم، وخارجياً بتوفير البيئة المحيطة المناسبة لهذه الإستدامة.

1.1 مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في دراسة وتحليل أحد العناصر التي قد تكون مؤثرة في إستدامة المدن وتساهم في التسريع من هذه الإستدامة، ألا وهو الإقتصاد البنفسجي، حيث أنه ما زال هناك عدم وعي وإكتراث من جانب البعض بأهمية البعد البيئي في تجنب تفاقم الكوارث الطبيعية والتلوث وتسارع معدلات النمو السكاني وتآكل الموارد الطبيعية ونضوبها.

2.1 أهمية البحث:

مما سبق يتضح أن أهمية البحث تتمثل في التركيز على أهمية الوعي والثقافة البيئية في إستدامة المدن من خلال الإقتصاد البنفسجي، وذلك بأن يكون توجه الأفراد والمؤسسات لهذه المدن ليس بدافع حوافز معينة تحددها الدول، أو إلزاماً خوفاً من ردع أو عقوبة قانونية، وإنما أن يكون هذا التوجه وفق إرادة داخلية ووعي وثقافة وإلتزام إختياري، وبالتالي يتم تحقيق جودة الحياة والسعادة وهى أحد المعالم الرئيسية للمدن المستدامة.

وعلى سبيل المثال لا الحصر:

- ❖ الإلتزام بعدم التدخين في الأماكن المغلقة كإلتزام أخلاقي هدفه عدم إحداث الضرر بالآخرين.
- ❖ الإلتزام بالقواعد المرورية تحقيقاً للسلامة.
- ❖ الإلتزام بالإجراءات الإحترازية لفيروس كورونا، للحفاظ على الآخرين ورغبتنا في إنحسار هذا الفيروس.

الشكل 1: وزير المالية الألماني الذي تنتج بلده سيارات المرسيدس



3.1 فروض البحث:

أن هناك دور ومساهمة قوية وواضحة للإقتصاد البنفسجي في تحقيق إستدامة المدن، ومن ثم المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

4.1 منهجية البحث:

تقوم منهجية البحث على التحليل الإستقرائي والوصفي وكذلك الإستنباطي.

2. الإقتصاد البنفسجي:

1.2 تعريف الإقتصاد البنفسجي:

بأسلوب مبسط بأنه تثمين للسلع والخدمات إستناداً على البعد الثقافي.

2.2 نشأة مصطلح الإقتصاد البنفسجي:

ظهر في فرنسا عام 2011 عند نشر وثيقة النسخة الإلكترونية لصحيفة لومند الفرنسية، ومن ضمن الموقعين على هذه الوثيقة هيئة إدارة جمعية ''ديفيرسيوم'' التي نظمت في باريس في نفس العام أول

منتدى دولي حول الإقتصاد البنفسجي تحت رعاية كل من منظمة اليونسكو والبرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية (wikipedia، 2020).

2.3 أهمية الإقتصاد البنفسجي:

ترجع أهمية الإقتصاد البنفسجي لتصاعد أهمية الجانب الثقافي في المجتمع المعاصر، ومنها:

- ❑ أن الإنسان كائن متعدد الثقافات والتي يتدخل في بنائها عامل العقيدة والإنتماء الحضاري والتقاليد المجتمعية، ويتحتم على المؤسسات الإقتصادية التعامل مع هذه الأنماط المختلفة.
- ❑ التغيير في العادات والإستهلاك الثقافي، فالثقافة هى الموجه والمحفز الداخلي في الإستهلاك.

أن هوية كل دولة وثقافتها تنعكس من خلال منتجاتها سواء كانت تحمل عبق التاريخ أو الإخترعات التي تنشأ فيها، كما أنها تعكس القيم الثقافية للوطن وحضارته، بمعنى أنه عندما تقوم الدولة ببيع أي منتج أو سلعة أو إختراع فإنها تبيع أيضاً الثقافة المدمجة داخله

4.2 ما يقال عن الإقتصاد البنفسجي:

- يقول الإقتصادي الياباني ''يوشيهاراكيونيو'' أن أحد أسباب تطور اليابان هو أنها تملك ثقافة مناسبة لذلك.
- إن الدول المتقدمة تملك ثقافة مناسبة للتطور حكومةً وشعباً قيادةً وقاعدةً من رأس المثلث إلى قاعدته، وهذا من أسرار تطورها .....وهو ما شاهدناه في التعامل مع جائحة كرونا.

3. الإستدامة:

1.3 المقصود بالإستدامة (أسيا(الإسكوا)، 2017):

هى المحافظة على البيئة بالإستخدام الحالي للموارد دون إستنزافها للمحافظة على حقوق الأجيال المتعاقبة، فهى توفر أسلوب للحياة يقوم على المجالات الأربعة للإيكولوجيا والإقتصاد والثقافة والسياسة، بما يحقق جودة الحياة والسعادة.

2.3 تعريف المدينة المستدامة (هزلي، 2015):

صممت لتراعي الأثر البيئي وتوفر مجتمعات صحية.

3.3 أهمية الحاجة للمدن المستدامة* (البيئة ا.، 2017):

- ➢ إرتفاع عدد سكان المدن في العالم بدءاً من الخمسينيات وحتى الآن من 746 مليون إلى 3.9 مليار نسمة، هذا الإرتفاع يشكل ضغطاً هائلاً على الموارد الطبيعية خاصة المياة والطاقة والمواد

الخام، وفي هذا الإطار تستهلك المدن حالياً ما بين 60:80% من الطاقة الإجمالية العالمية (الكهرباء والمواصلات ...إلخ)، كما أنها المسئولة عن 70% من إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ويعتبر الإزدحام الخانق والضوضاء والتلوث من السمات الرئيسية لمعظم المدن.

- إن الإحتباس الحراري والتغير المناخي أدى إلى أرتفاع مستوى البحار والأنهار والفيضانات والسيول.
- أن النمو الحضري السريع أدى إلى زيادة معدلات الفقر والبطالة والسكن العشوائي والزحف الحضري على الأراضي الزراعية وضيق المساحات العامة وإجهاد البنية الأساسية وإتساع الفوارق بين المدن والأرياف.
- إنتشار الأمراض والأوبئة.
- لذلك إذا لم تطور السلطات المحلية والحكومات المدن لتصبح خضراء مستدامة، فإن هذه التحديات ستتفاقم وتصبح كارثية ليس فقط بالنسبة لأغلب الدول وإنما للعالم بأسره.

4.3 مواصفات المدن المستدامة:

- تقليل الكثافة السكانية في العواصم.
- أن تكون مبانيها ذكية مستدامة.
- زيادة مساحة المسطحات الخضراء.
- تحسن من نصيب الفرد من الخدمات العامة والمرافق.
- توفر إنتاج الطاقة، وتستخدم مصادر طاقة متجددة كالرياح والطاقة الشمسية والغاز الحيوي الذي ينتج من مياه الصرف.
- توفر إستهلاك المياه من خلال إستخدام تكنولوجيات جديدة.
- تعالج تلوث المياه وإعادة تدوير المياه المستخدمة وإعادة إستخدام مياه الأمطار.
- تقلل من الإنبعاثات الحرارية، وتعالج تلوث الهواء.
- تعيد تدوير النفايات.
- تطوير أساليب النقل العام الجماعي، لتقليل إنبعاثات السيارات وذلك بإستخدام السيارات والحافلات الكهربائية، وربط وسائل النقل الخاص بالعام، وزيادة طرق المشاه ومسار الدراجات.

- إيلاء أهتمام خاص بإحتياجات كبار السن وذوي الإحتياجات الخاصة سواء في تقديم الخدمات الحكومية أو في ضمان السلامة على الطرق.
- تشجيع الأنماط الغذائية الصحية وخفض الهدر من الأغذية وحسن إدارته.

5.3 مكونات المباني الذكية المستدامة:

لابد ان تتوافر في المباني المستدامة ما يلي:

- ✓ إستخدام الدهانات والطلاءات الخالية من الرصاص، ويفضل إستخدام المواد المعاد تدويرها.
- ✓ أنظمة وشبكات الإتصالات المتطورة خاصة لتفعيل الخدمات الحكومية المتطورة والخدمات الأخرى الأون لاين.
- ✓ أنظمة إدارة المياة.
- ✓ أنظمة تدبير الطاقة المتجددة.
- ✓ أنظمة التسخين والتهوية والتكييف.
- ✓ أنظمة للمراقبة والسلامة ومكافحة الحريق.
- ✓ انظمة إدارة ركن السيارات.

6.3 إعادة تدوير المخلفات:

- ☐ إن إعادة تدوير المخلفات يوفر في إستخدام المواد الخام، فالعالم ينتج سنوياً نفايات تقدر ب 2.12 مليار طن، وتدويرها يمكن أن يساهم في إدخار ما يعادل 16.6 تريليون $ من تكاليف الطاقة بحلول عام 2050*.
- ☐ يمكن إحداث أنظمة جديدة ومتطورة لجمع المخلفات يقوم على تقديم حوافز للمجتمع المحلي.

7.3 الغذاء:

تتمثل إستدامة الغذاء في الآتي(fao, 2020) :

- تشجيع الأنماط الغذائية الصحية، وذلك بالتوجه إلى الأغذية والوجبات عالية التجهيز والطاقة بدلاً من الوجبات السريعة.
- خفض الهدر من الأغذية وحسن إدارته: خاصة وأن تراكم الأغذية المهدرة يجعلها تتحلل وتنتج غاز الميثان وهو أشد ضرراً من ثاني أكسيد الكربون، فضلاً عن ما ينطوي على هدر المال والموارد الطبيعية، لذلك فإنه يمكن توزيعها على جمعيات خيرية أو إستخدامها لتوليد طاقة.

8.3 حالات لمدن مستدامة على أرض الواقع عالمياً

- **واحة دبي للسيليكون:**
  - تقوم بإضاءة الشوارع بإستخدام التقنيات الذكية، حيث تم إستخدام أجهزة الإستشعار بما يقلل ويوفر طاقة الإضاءة بنسبة تصل إلى 25% ثم تعود الإضاءة بالكامل عند إقتراب المركبات أو المشاة.
- **في سنغافورة: وسائل نقل نظيف وذكي**
  - مركز تحكم لتشغيل نظام النقل – تسعير الطرق الإلكتروني لفرض رسوم حسب حركة المرور والوقت – مواصلات صباحية مجانية قبل ساعات الذروة – النظام العالمي لتحديد المواقع في سيارات الأجرة – نظام التحكم بمواقف السيارات.
- **مباني أبراج البحار في أبو ظبي:**
  - مباني محاطة بجدار ستائري زجاجي مع بناء حاجب شمسي ثانوي للتخفيف من حدة أشعة الشمس، هذا الحاجب يتكون من سلسلة من زجاج ليفي على شكل مظلة شمسية تفتح وتغلق تلقائياً تبعاً لشدة أشعة الشمس، مما يؤدي إلى خفض نسبة الطاقة اللازمة لتشغيل أنظمة التكييف.
- **مدينة مصدر في أبو ظبي:**
  - تتصدر قائمة المجتمعات العمرانية الأكثر إستدامة على مستوى العالم، فقد تم تشييد جميع مباني المدينة بإستخدام أسمنت منخفض الكربون والألومنيوم المعاد تدويره.

4. المدن المستدامة في مصر:

جاري تخطيط عدة مدن لتكون من المدن المستدامة في مصر، كما أنه جاري تنفيذ بعض منها، وقد روعي في التخطيط والتنفيذ أن تكون نموذجاً للإستدامة، وتعكس المعايير البيئية العالمية المتعارف عليها.

الشكل 2: المدن المستدامة في مصر



1.4 مدينة العلمين الجديدة





2.4 الأبعاد البيئية المطبقة في المدن الجديدة بمصر:

- **تخصيص الأراضي والمرافق (البيئة، 2017)**

- تخصيص حزام أخضر يحيط بكل مدينة جديدة لحمايتها من الرياح والعواصف والرمال والأتربة وتحسين جودة الهواء، فضلاً عن توفير مساحات خضراء.
- الفصل بين المناطق السكنية والصناعية.
- توفير أماكن للخدمات العامة والأسواق المفتوحة، كما يتم تحقيق حرم آمن لأماكن تزويد السيارات بالوقود.
- توفير أماكن للتخلص الآمن من القمامة والنفايات.
- تحقيق المعايير المتعارف عليها بيئياً في معالجة مياه الشرب والصرف الصحي، وتقييم الأثر البيئي للمصانع ومخلفاتها.

- **ترشيد الطاقة والطاقة المتجددة(cities, 2020) :**

- يمثل إستهلاك طاقة الإنارة حوالي 15% من إجمالي الإستهلاك على مستوى الجمهورية.
- تم الإستبدال للمبات الليد في كامل مبنى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وبعض أجهزة المدن الجديدة.
- جاري إستبدال كشافات الصوديوم والزئبق بأعمدة إنارة الشوارع بالكشافات الليد في عدد 7 مدن جديدة.
- تم تركيب وتشغيل عدد 15 محطة طاقة شمسية ببعض المدن الجديدة.
- تم تركيب سخانات شمسية لعدد 14عمارة إسكان إجتماعي بمدينتي طيبة والسادات.

- **الإدارة الكاملة للمخلفات الصلبة**

- تم إعادة تدوير مخلفات البناء والهدم بمدينة السادس من أكتوبر وتم إنتاج منتجات خرسانية (طوب – بردوارت ...) ومواد طبقات تأسيس.
- تم تدوير المخلفات الزراعية وإنتاج سماد عضوي (كومبوست) ببعض المدن الجديدة.
- تم تطبيق منظومة فصل مخلفات المنازل من المنبع وتجميعها بعدة مدن جديدة.

- **النقل المستدام**

- تم إستخدام النظام العالمي لتحديد المواقع في سيارات الأجرة .
- تم إستخدام نظام التحكم في مواقف السيارات.
- ربط النقل العام بالنقل الخاص و بإستخدام حافلات نظيفة بيئياً.
- تم إنشاء مسارات للدراجات بمدينتي الشيخ زايد والشروق.

- **إعادة تدوير المياه الرمادية**
  - تم إعادة تدوير المياة الرمادية بعدة مباني ببعض المدن الجديدة ، وتم إستخدامها في ري المسطحات الخضراء.
- **رفع الوعي والمشاركة المجتمعية**

الشكل 3: مشروعات أعمال إنارة أعمدة الشوارع بالمدن الجديدة بمصر



الشكل 4: محطات الطاقات الشمسية والسخانات الشمسية بالمدن الجديدة بمصر



الشكل 5: إعادة تدوير مخلفات البناء والهدم بمصر

إعادة تدوير مخلفات البناء والهدم



الشكل 6: إعادة تدوير المخلفات الزراعية بمصر



الشكل 7: ملصقات لرفع الوعي عن الفصل من المنبع للقمامة في مصر

٣- ملصق لنشر الوعي عن إعادة التدوير و الفصل من المنبع



٥- تم تصميم ملصق لنشر الوعي بأهمية فصل القمامة بمدينة السادات



الشكل 8: إعادة تدوير المياه الرمادية بمصر



5. خاتمة:

مما سبق يتضح تنامي دور الإقتصاد البنفسجي في تحقيق إستدامة المدن ومن ثم المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الحقبة القادمة وخاصة في ظل تعاظم أهمية الثقافة البيئية لدى الأفراد والمؤسسات والحكومات والدول كمسئولية تشاركية تضامنية بينهم، وإحساسهم بهذه المسئولية وإلتزامهم بها بشكل ثقافي توعوي إختياري قبل أن يكون إجبارياً تنفيذا لنص قانوني أو خوفاً من ردع أو عقوبة، وبذلك تتحقق أبعاد الإستدامة وترتفع جودة الحياة وتتحقق السعادة، كما يتحقق فرض الدراسة.

كما يقترح زيادة الوعي والثقافة البيئية لدى الأفراد من خلال حكومات الدول المختلفة، وتشجيعهم بمنحهم حوافز مادية ومعنوية.

6. قائمة المراجع:

1.6 مواقع:

- www.wikipedia.org.
- www.fao.org.
- www.newcities.gov.eg.

2.6 كتب:

- جهاز شئون البيئة، جمهورية مصر العربية، "الدليل الإسترشادي المحلي للمعايير البيئية للمدن المستدامة، 2017.

3.6 مؤتمرات:

- المؤتمر الإسلامي السابع لوزراء البيئة "من أجل تعاون إسلامي فعال لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"، مشروع وثيقة توجيهية بشأن المدن الخضراء ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، الرباط – المملكة المغربية، أكتوبر 2017.

4.6 رسائل علمية:

- رابح هزلي، "إستراتيجية التنمية المستدامة في تخطيط المدن الجديدة : الجزائر نموذجاً"، طالب دكتوراه علوم – معهد علم الإجتماع – جامعة القسطنطينية 2015،2.

5,6 دوريات علمية:

- الأمم المتحدة – المجلس الإقتصادي والإجتماعي – اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا(الأسكوا)، قضايا ذات أولوية في تحقيق التنمية الإجتماعية في المنطقة العربية: الإسكوا والموئل الثالث والخطة الحضرية الجديدة من منظور شامل إجتماعياً، الخرطوم، أكتوبر 2017.

- الأمم المتحدة – الجمعية العامة، قرار إتخذته في 23 ديسمبر 2016، الخطة الحضرية الجديدة.

تداعيات أزمة كوفيد-19 على دور المرأة العربية في اقتصاد الرعاية والتنمية المستدامة

The repercussions Covid -19 Crisis on the role of Arab women In the care economy And sustainable development

خيري على أوسلو[1]، بن ثامر كلتوم[2].

[1] بروفسور. دكتور، الكلية التقنية الإدارية، جامعة بوليتكنيك دهوك (العراق)، alali20042002@yahoo.com

[2] أستاذة محاضرة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج (الجزائر)، keltoum.bentameur@univ-bba.dz

ملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تبيان الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على مدى مشاركة المرأة ومستقبلها ضمن اقتصاد الرعاية في الوطن العربي، حيث وصلنا لنتيجة أن الاقتصاد العربي سيشهد ركودا غير مسبوق في وتيرة النمو، وأن المرأة العربية بوجه خاص ستعاني من آثار سلبية مضاعفة على الصعيد الاقتصادي، وبالتالي حدوث انتكاسة في المكاسب التي تحققت للمرأة والمتمثلة في تراكم رأس المال البشري، والتمكين الاقتصادي، مما سيؤثر سلبا على مشاركة المرأة في اقتصاديات الرعاية والتنمية المستدامة.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد البنفسجي؛ اقتصاد الرعاية؛ التنمية المستدامة؛

تصنيف **JEL** : **B54؛ O1؛ Q02؛**

Abstract:

This study aims to explain the economic effects of the Corona pandemic on the extent of Arab women participation and future in the care economy in the Arab world, As a result the Arab economy will experience an unprecedented recession, Arab women will suffer in particular frommultiplier negative effects at the economic level, and a setback in the gains made for women such as the accumulation of human capital, economic empowerment, which negatively affect women's participation in the care economic and sustainable development.

Keywords: Purple economy; Care economy; sustainable development.

Jel Classification Codes: B54, **O1** ,**Q02**.

المرسل: خيري على أوسلو **الايميل**: alali20042002@yahoo.com

1. مقدمة :

يعد الاستثمار في الرعاية جزءًا من نموذج التنمية المستدامة الطويل المدى، حتى أنه كان يعتبر قلب التنمية المستدامة للاقتصاد البنفسجي، حيث تشكل النساء غالبية القوى العاملة المكرسة للعمل في مجال الرعاية، لكن ومع انتشار جائحة كوفيد-19، أثر ذلك على قدرتها على مغادرة المنزل أو الذهاب إلى العمل أو المدرسة أو الحصول على الخدمات العامة، وقد أظهرت الأوبئة السابقة، مثل الإيدز وسارس وإنفلونزا الخنازير وإيبولا، أن الأكثر ضعفاً وتعرضًا للأخطار سواء على مستوى العالم أو على مستوى المجتمعات العربية، في الغالب، هن النساء، لا من حيث أعراض المرض فحسب، بل أيضا من حيث الفرص الاقتصادية، ومن هنا تتراءى لنا إشكالية بحثنا في التساؤل التالي: **ما هي التداعيات الاقتصادية لأزمة كوفيد- 19 على دور المرأة العربية في دعم اقتصاد الرعاية والتنمية المستدامة؟**

- **أهداف الدراسة:** نهدف من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف:

- التعريف باقتصاد الرعاية وعلاقته بالاقتصاد البنفسجي.
- عرض الدور الفعال لمشاركة المرأة في اقتصاد الرعاية، وأهميته في دعم التنمية المستدامة.
- الآثار الاقتصادية لأزمة كوفيد-19 على النشاط الاقتصادي العالمي.
- انعكاسات الأزمة البيئية على صحة ونشاط النساء والفتيات داخل المجتمعات العربية.

- **أهمية الدراسة:** تنبع أهمية الدراسة من أهمية الوضع الصحي والبيئي والاقتصادي الذي يعيشه العالم اليوم في ظل تفشي فيروس كورونا، حيث حاولنا تسليط الضوء على الانعكاسات الاقتصادية لهذه الجائحة على نشاط المرأة العربية وحياتها الاقتصادية ومدى تأثر الاقتصاد البنفسجي بتوقف أنشطة الرعاية التي كانت تقوم بها، كما تتجلى أهمية الدراسة في التوصيات التي أوصينا بها لدفع عجلة النمو من جديد.

- **المنهج المستخدم:** نظرا لطبيعة الموضوع المتعلق بالاقتصاد البنفسجي والتنمية المستدامة، أردنا أن نعرض الآثار الاقتصادية لأزمة كوفيد-19 على نشاط ومشاركة المرأة في اقتصاد الرعاية، لذا فقد اعتمدنا على منهج تحليل بيانات المصادر النظرية من كتب ومقالات علمية في التعريف بمتغيرات البحث الأساسية، أما فيما يخص تحليل النتائج الإحصائية فقد تم استخراج بياناتها من المصادر الكترونية لمواقع

بحثية متخصصة لمنظمة اليونيسكو، وتقارير عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة غربي آسيا (ESCWA) قامت بدراسات سابقة على الآثار الاقتصادية لأزمة كوفيد على نشاط ومشاركة المرأة في الاقتصاد، وقد تم تبويب المعلومات في ثلاث محاور مهمة: المرأة العربية والاقتصاد البنفسجي، كوفيد-19 وعمل المرأة، آثار أزمة كوفيد-19 على معادلات اقتصاد الرعاية.

- **التعريف بمتغيرات الدراسة:**

أزمة كوفيد-19: ويُعرَّف مرض كورونافيروس 2019 (COVID-19) بأنه مرض يسببه فيروس تاجي جديد يسمى الآن متلازمة الجهاز التنفسي الحادة، فيروس كورونا2 (SARS-CoV-2؛ المعروف سابقًا باسم 2019-nCoV) (Cennimo, 2020) ، إن مصطلح 2019-nCoV يرتبط ارتباطًا وثيقًا باثنين من متلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (SARS) على غرار متواليات COV التي تم عزلها في الخفافيش من عام 2015 إلى عام 2017، مما يشير إلى أن الفيروسات التاجية للخفافيش وnCoV البشري تشترك في سلف مشترك، لذلك يمكن اعتبار 2019-nCoV فيروسًا شبيهًا بالسارس، ومن ثم اسم SARS-CoV-2 كما هو محدد من قبل مجموعة دراسة الفيروسات التاجية التابعة للجنة الدولية لتصنيف الفيروسات(Anjorin, 2020,p200)، وتم تحديده لأول مرة وسط تفشي حالات أمراض الجهاز التنفسي في مدينة ووهان، مقاطعة هوبي، الصين، تم الإبلاغ عنه في البداية إلى منظمة الصحة العالمية في 31 ديسمبر 2019. وفي 30 يناير 2020 أعلنت منظمة الصحة العالمية أن تفشي COVID-19 حالة طوارئ صحية عالمية، وفي 11 مارس 2020 أعلنت منظمة الصحة العالمية أن COVID-19 جائحة عالمي(Cennimo, 2020) .

اقتصاد الرعاية: هو جزء من النشاط البشري، المادي والاجتماعي، يهتم بعملية رعاية القوى العاملة الحالية والمستقبلية، والسكان ككل، بما في ذلك توفير الطعام والملابس والمأوى محليًا (Eige.Europa, 2020)، والرعاية ليست مجرد نشاط (رعاية)، لكنها أيضًا ممارسة تشمل البعد الأخلاقي والعاطفي والعلائقي، لذلك فإن الرعاية هي مجموعة من القيم وسلسلة من الممارسات الملموسة

على حد سواء، لأن الرعاية ليست مجرد نشاط أو شكل من أشكال العمل، ولكن بمعنى أعمق، فهو نظام علاقات اجتماعية لا يعترف إلا بالاعتماد المتبادل(Restrepo, 2014,p5) .

التنمية المستدامة: تقترح التنمية المستدامة لمواجهة التهديدات التي تواجه المحيط البيئي، عالمًا تزول فيه من مجتمعاتنا ظواهر الفقر، واللامساواة، والأنانيات، ونهب الطبيعة، وانحرافات التقدّم العلمي، كي تتمكن الأجيال الحاضرة والقادمة من الاستفادة من موارد الطبيعة، وهذا يعني إلقاء المسؤولية على أنماط النمو السائد، وتعد التنمية المستدامة، الضابط الرئيس للسياسات الاقتصادية التي وصلت إليها العولمة النيوليبراليّة، في تعاملها مع البيئة والثروات الطبيعيّة على نحو بدأ يهدد شعور الإنسان بالأمان والاستقرار، ومرة أخرى، تمثل التنمية المستدامة، فرصة جديدة لنوعيّة النمو الاقتصادي وكيفيّة توزيع منافعه على طبقات المجتمع كافة، وليس مجرّد عمليّة توسع اقتصادي، فالتنمية المستدامة تفرض نفسها كمفهوم عملي للمشاكل المتعدّدة التي تتحدّى البشرية، إنها تسمح بتقييم المخاطر ونشر الوعي وتوجيه العمل السياسي على المستويات المحلّية والإقليميّة والدولية، ونظرًا إلى الترابط القوي بين الأمن الإنساني والتنمية، ومن أجل جعل الحق بالتنمية البشرية حقيقة واقعة لكل البشر بصورة مستدامة آنيًا ومستقبليًا (جودة، 2011، صفحة2).

1. المرأة العربية والاقتصاد البنفسجي:

2.1 الاقتصاد البنفسجي واقتصاد الرعاية

الاقتصاد البنفسجي (Purple Economy) هو أحد المكونات الثلاثة للاقتصاد المستديم وهي الاقتصاد الاجتماعي والبيئي والبنفسجي، فالاقتصاد البيئي (الاقتصاد الأخضر) والاجتماعي يتضح من تسميتها مجال اهتمام كل منهما، فالأول في قضايا البيئة والثاني في قضايا المجتمع؛ أما الاقتصاد البنفسجي فهو مجال اقتصادي يسهم في التنمية المستدامة من خلال زيادة الاعتبار وتثمين العائد الثقافي للسلع والخدمات (طه، 2019) ، ويمكن اعتباره نوع جديد من الاقتصاد المستدام، يرتكز على الأهمية الكبيرة للجانب الثقافي للمجتمع، من خلال إعادة التوازن الاقتصادي والسياسي اعتمادا على البيئة الداخلية (مالك، 2019، صفحة 43)، فالاقتصاد البنفسجي يقدم رؤية جديدة لاقتصاد يقوم على المساواة بين

الجنسين يضع الرعاية في صميمه، فهو يقدم مسارًا للنمو الشامل والمستدام، ويقف نموذج الاقتصاد الأرجواني على أربع ركائز(Womenlobby, 2018) :

- ✓ بنية تحتية لخدمة الرعاية الاجتماعية الشاملة.
- ✓ تنظيم سوق العمل لتحقيق التوازن بين العمل والحياة مع حوافز المساواة بين الجنسين.
- ✓ سياسة الاقتصاد الكلي التي تراعي نوع الجنس من أجل توفير فرص العمل اللائق والنمو الشامل والمستدام.
- ✓ البنية التحتية المادية الموفرة للوقت في السياقات الريفية ذات الدخل المنخفض.

كما يؤكد الاقتصاد الأرجواني على إمكانات خلق فرص العمل للاستثمار في الرعاية، ويقدم بديلاً نسويًا لسياسات التقشف، فلفترة طويلة كان من المفترض أن الفجوات الاقتصادية بين الجنسين – مثل فجوة العمالة بين الجنسين، والفجوة في الأجور بين الجنسين أو الفصل بين الجنسين في الوظائف – سوف تتآكل مع مرور الوقت في سياق النمو الاقتصادي، حتى القرن الحادي والعشرين، لا تزال حتى أكثر الاقتصاديات تقدمًا تتصارع معها، وما لم نغلق الفجوات بين الجنسين في اقتصاد الرعاية غير المدفوعة، فإن الفجوات بين الجنسين في الاقتصاد المدفوع ستكون حتمية(Ilkkaracan, 2019) ، وبالتالي، يتوقع الاقتصاد الأرجواني نظامًا اقتصاديًا يعترف بـ "الرعاية" كمسألة اقتصادية، وكمصدر مستمر لعدم المساواة ما لم يتم توزيع مسؤوليات الرعاية بالتساوي، ويمكن اعتبار الرعاية حقًا من حقوق الإنسان، للناس الحق في تلقي الرعاية وتقديمها بموجب الشروط التي لا تقيد الحقوق أو جوانب الحياة الأخرى، وبالتالي يجب أن تستجيب الدول بجمهور كاف لسياسات تعزيز هذا الحق وحمايته والوفاء به(ENRÍQUEZ, 2018) .

يستلزم بناء اقتصاد رعاية مستدام توسيع نطاق الأخلاق وعقلانية الرعاية على مجموعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك العلاقات الإنسانية مع الطبيعة، كما يجب أن ينشأ نظام اقتصادي جديد قائم على علاقات المساواة بين الجنسين، يحترام حقوق الإنسان وقبول الطبيعة كشريك (Restrepo, 2014,p5) ، وينطوي اقتصاد الرعاية على تكاثر الناس على أساس يومي بالإضافة إلى تكاثر الأجيال القادمة من خلال رعاية العمل، غالبا ما يتكون هذا العمل الغالب من عمل المرأة غير

مدفوع الأجر – الطهي والغسيل والتنظيف والتسوق ورعاية الأطفال/المرضى/المعاقين/المسنين بالإضافة إلى رعاية البالغين الأصحاء، بما في ذلك الرعاية الذاتية، وفي الواقع يتكون هذا العمل من ملايين ساعات العمل، وتظهر إحصائيات استخدام الوقت العالمية أن عمالة الرعاية غير مدفوعة الأجر تشكل حوالي 42٪ (نصف تقريبًا) من إجمالي ساعات العمل العالمية وأن ثلاثة أرباع هذا عمل المرأة بدون أجر (Ilkkaracan, 2019)، ونظرًا لأن العمل البشري هو أهم مدخلات الإنتاج، فإن تمكين قدرتهم على المساهمة في الإنتاج والاستدامة الاقتصادية واستدامة المجتمعات البشرية ككل سيواجه خطرًا (Ilkkaracan, 2019)، وحسب نظام السوق الحرة الحالي فإن أولئك الذين يستمرون في توفير عمالة غير مدفوعة الأجر – معظمهم من النساء –.

2.2 دور المرأة في اقتصاد الرعاية.

تشكل النساء غالبية القوى العاملة المكرسة للعمل في مجال الرعاية، والتي تميل، بدورها، إلى الحصول على أجر أقل، تواجه النساء عبءًا مزدوجًا نظرًا لانخراطهن في عمل مدفوع الأجر بالإضافة إلى القيام بمعظم الأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر، بالإضافة إلى ذلك، يعتمد اندماج العديد من النساء في سوق العمل على الانقسام الطبقي والعرقي بين النساء: أنشطة الرعاية ، مثل تنظيف المنزل أو رعاية الأطفال والمسنين، غالبًا ما تقوم بها العاملات المهاجرات، والعديد منهن من أوروبا الشرقية أو الجنوب العالمي (Womenlobby, 2018)، حيث اضطر العديد منهم إلى ترك أسرهم وراءهم لتوفير الرعاية للآخرين، إن عدم المساواة بين الجنسين والفقر هي العوامل الدافعة الرئيسية، لأن تكون هذه القضية قضية اجتماعية/سياسية وليست قضية شخصية/عائلية، فإلى جانب معالجة التقاطعات المتفاوتة بين الجنسين وتكنولوجيا المعلومات والوظائف "الخضراء"(NAWO, 2020) ، يمثل قطاع الرعاية أعلى إمكانات خلق فرص عمل عالية الجودة والتي لا يمكن تجاهلها(Womenlobby, 2018) .

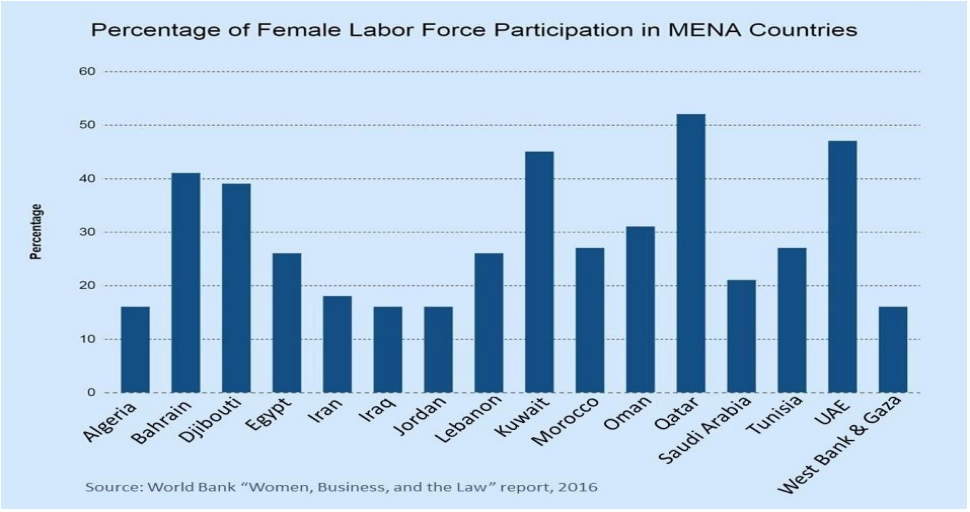
ومنه فإن تواصل الطلب المتزايد على خدمات الرعاية أدى إلى خلق عدد كبير من فرص العمل في السنوات السابقة، إذ تألف هذا القطاع من تشكيلة متنوعة من المهن عالية المهارات في مجال رعاية الأطفال، وتعليم الطفولة المبكرة، ورعاية المعوقين والرعاية طويلة الأجل، ورعاية المسنين وكذلك العمل

المنزلي، ما وفر فرصاً عديدة لتولي المرأة العربية هذه المهن، ويأتي ذلك تماشياً مع أهداف زيادة معدل مشاركتها في القوى العاملة، وتبرهن الأدلة المستمدة من مناطق أخرى على أن وجود اقتصاد رعاية قوي يعزز مشاركة المرأة في القوى العاملة(جرادات، 2018).

3.2 مشاركة المرأة العربية في عجلة الاقتصاد:

وفقا لتقرير الفجوة بين الجنسين العالمي لعام 2015، فإن 13 دولة من بين 15 دولة ذات أدنى معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة لديها تقع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (El-Swais, 2016)، اليمن لديها أقل نسبة من النساء العاملات، تليها سوريا والأردن وإيران والمغرب والمملكة العربية السعودية والجزائر ولبنان ومصر وعمان وتونس وموريتانيا وتركيا.

شكل رقم 1: نسبة مشاركة المرأة في التنمية الاقتصاد للدول العربية



Source : Maha El-Swais :Despite high education levels, Arab women still don't have jobs, MARCH 09, 2016, https://blogs.worldbank.org/arabvoices/despite-high-education-levels-arab-women-still-don-t-have-jobs

ومن المهم ملاحظة أنه على الرغم من انخفاض معدلات مشاركة الإناث في العمل في دول الخليج عن الدول الأخرى ذات الدخل المرتفع في جميع أنحاء العالم، فإن البحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة لديها بعض أعلى معدلات النساء العاملات في المنطقة، ربما يرجع ذلك إلى انتشار القطاعات العامة الأكبر في هذه البلدان، حيث تفضل النساء العربيات العمل مرة أخرى، (المملكة العربية

السعودية هي الاستثناء، حيث تحوم مشاركة الإناث في العمل حوالي 21٪ ، كما أن المنطقة تخسر ما يقدر بنحو 27٪ من الدخل بسبب الفجوة في مشاركة المرأة في القوى العاملة(El-Swais, 2016) ، كان يمكن للعالم العربي تعويض هذه الخسائر من خلال تغيير النموذج الاقتصادي لتشجيع قطاع خاص أقوى، وخلق المزيد من فرص العمل، وتسهيل انضمام المرأة إلى سوق العمل وجعلها مقبولة اجتماعياً.

3 كوفيد-19 وعمل المرأة

إن الفجوات القائمة بين الجنسين ستؤدي إلى زيادة الآثار السلبية لكورونا على النساء، وواقع الحال هناك مخاطر كبيرة تتمثل في زيادة عدم المساواة بين الجنسين أثناء هذه الجائحة وبعدها، وحدوث انتكاسة في المكاسب التي تحققت للنساء والفتيات والمتمثلة في تراكم رأس المال البشري، والتمكين الاقتصادي، والقدرة على التعبير، والولاية على النفس والاستقلالية (بارامو، 2020)، سيما وأن هذه المكاسب قد تحققت بشق الأنفس على مدى عشرات السنين، ومن المهم فهم كيف تؤثر جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية الناجمة عنها على نواتج المساواة بين الجنسين، وقد تم توضيح ذلك في محاور التركيز الثلاثة لإستراتيجية مجموعة البنك الدولي بشأن المساواة بين الجنسين: الظروف الاقتصادية والموارد/القدرات (الصحة والتعليم) والولاية على النفس والاستقلالية.

1.3 الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا: من خلال التقرير الذي أصدرته الجمعية الخيرية ومقرها نيروبي قبل الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي حسب تأثير الأزمة على الفقر العالمي بسبب تقلص دخول الأسر أو استهلاكها، قالت المنظمة إن تداعيات انتشار الفيروس التاجي التي راح ضحيتها أكثر من 83 ألف شخص وألحقت دمارا بالاقتصاديات العالم قد تدفع نحو نصف مليار شخص إلى الفقر(REUTERS, 2020) ، وعند تغيير افتراضات النمو وعدم المساواة، تقترح التوقعات تقديرات عالمية للفقر في حدود 8.4٪ و8.8٪، أو بعبارة أخرى أن عدد الأشخاص الذين يدفعون إلى الفقر المدقع سيكون تقريبًا بين 40 و60 مليونًا، في السيناريوهات الأكثر تشاؤمًا (DANIEL GERSZON MAHLER, 2020) ، سيقترب الفقر العالمي في عام 2020 من مستواه في

عام 2017 – مما يعني أن التقدم العالمي في القضاء على الفقر المدقع سوف يتراجع لمدة ثلاث سنوات، وتظهر أثار الجائحة على الحياة الاقتصادية للمرأة من حيث أنه (بارامو، 2020):

- في جميع أنحاء العالم، يعمل الرجال والنساء في الغالب في صناعات مختلفة، وقد تضررت النساء العاملات في وظائف قطاع الخدمات بشدة من جراء هذه الجائحة على نحو غير متناسب، على سبيل المثال: لابدمن التفكير في موظفات الاستقبال والإشراف الداخلي ومضيفات الطيران والعاملات في المطاعم ومصففات الشعر والعمالة المنزلية....إلخ.

- كما أن هناك بعض الوظائف في مجال التصنيع تتسم بزيادة العنصر النسائي فيه، فعلى سبيل المثال، يعمل حوالي نصف النساء العاملات في بنغلاديش في صناعة المنسوجات أو صناعة الملابس الجاهزة، وقد تم بالفعل ابقاء ملايين من عمال الملابس، ومعظمهم من النساء، في منازلهم دون أجر بسبب كورونا.

- وهناك نقطة أخرى يجب وضعها في الاعتبار، خاصة في البلدان المنخفضة الدخل، وهي أن العديد من النساء يعملن في وظائف غير رسمية، وبالتالي لا تشملهن خطط الحماية الاجتماعية مثل التامين ضد البطالة، ومن شأن ارتفاع معدل وفيات الذكور بسبب كورونا إجبار النساء المتخلفات عن الركب على السعي للحصول على الحماية الاجتماعية أو تأمين دخل آخر لأسرهن.

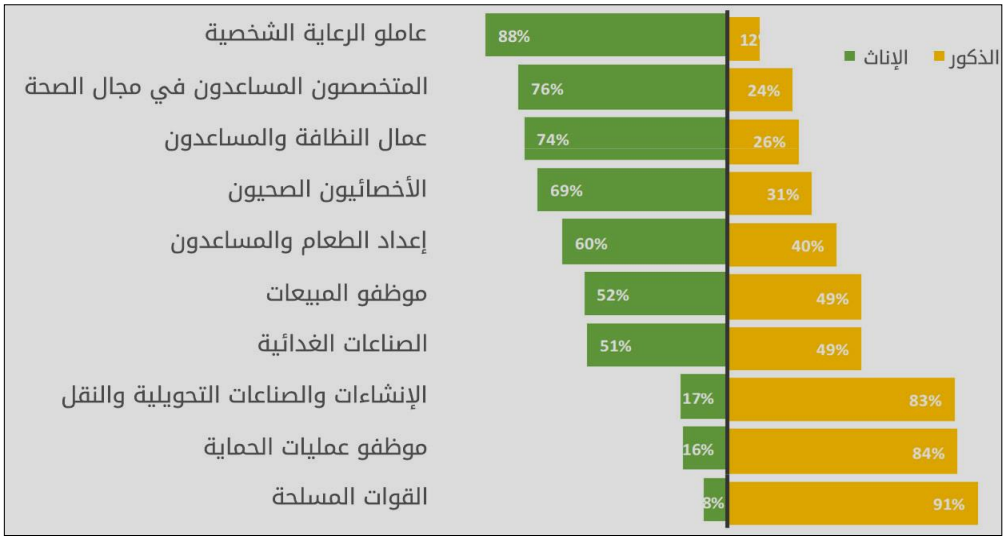
- كما يوجد توزيع غير متكافئ لأعمال رعاية الأسرة بين الرجال والنساء، ففي الأوقات المعتادة، تتحمل النساء والفتيات مسؤولية رعاية الأسرة والمنزل بسبب التقاليد الاجتماعية، وهن يتحملن الآن على الأرجح الزيادة في مسؤوليات أعمال الرعاية الناجمة عن إغلاق المدارس، وعزل كبار السن، والأعداد المتزايدة لأفراد الأسرة المرضى، مع آثار سلبية محتملة طويلة الأمد على مشاركة الإناث في القوى العاملة.

2.3 الآثار الصحية للجائحة:

تؤثر كورونا على موارد وقدرات النساء والرجال على نحو مختلف، وزيادة تعرض الرجال لمخاطر الوفاة بسبب كورونا مقارنة بالنساء، وأسباب ذلك غير مفهومة بصورة تامة، لكن الأدلة تشير إلى مجموعة من العوامل البيولوجية والسلوكية، فعلى الرغم من أن ذلك يبين قابلية تأثر الذكور بالفيروس" بصورة كبيرة، نجد أن النساء والفتيات لديهن أيضا جوانب ضعف صحية في مواجهة هذه الجائحة، وبسبب أدوارهن في أنشطة الرعاية داخل المنزل وخارجه، تتعرض النساء على نحو غير متناسب للإصابة بكورونا. وعلى الصعيد العالمي، تشكل النساء

88٪ من العاملين في مجال الرعاية الشخصية، و69٪ من الأخصائيين الصحيين (بارامو، 2020)، وهذه وظائف في الخطوط الأمامية وتستلزم مخالطة المرضى ولا يمكن القيام بها من المنزل، وفي إسبانيا، على سبيل المثال، تبلغ نسبة الإناث بين العاملين في مجال الرعاية الصحية المصابين 71,8٪ مقابل 28,2٪ من الذكور (بارامو، 2020)، ويمكن أن يمثل تحويل الموارد العامة للتصدي لحالات طوارئ الصحة العامة مخاطر على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وصحة الأم(هنريكز، 2020).

الشكل رقم 2: زيادة عدد النساء على عدد الرجال الذين يعملون في الخطوط الأمامية



المصدر: إحصاءات منظمة العمل الدولية

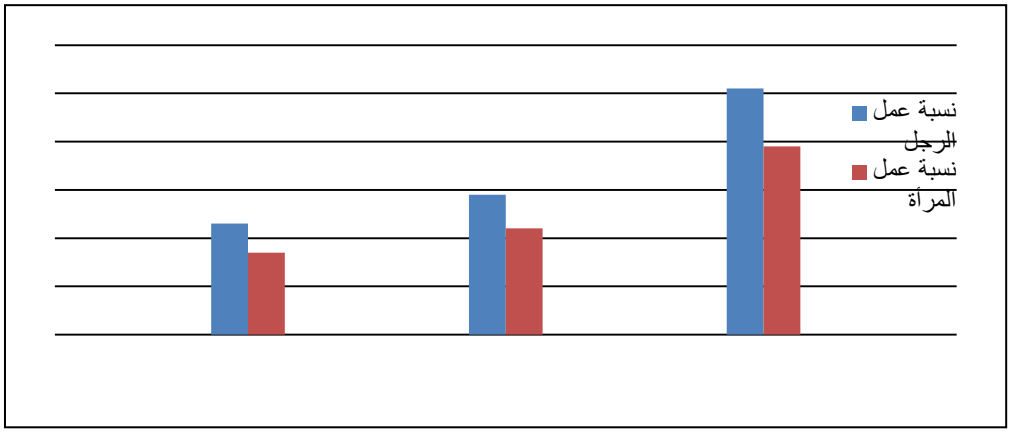
وفي نهاية المطاف، ستتأثر ولاية المرأة على نفسها واستقلاليتها سلبًا، ويتمثل أحد الأمثلة الدامغة على ذلك في العنف ضد المرأة، حيث أدت التقاليد المحافظة وانعدام اليقين بشأن الأحوال الاقتصادية والتوتر والشعور بالضيق بسبب تدابير العزل وتعطل الخدمات بالفعل إلى زيادة مزعجة في معدلات العنف المنزلي في البلدان المتضررة من كورونا (بارامو، 2020).

4 أثار أزمة كوفيد-19 على معادلات اقتصاد الرعاية

يختلف الانكماش الحالي الناجم عن عمليات الإغلاق الاقتصادي لوقف انتشار الفيروس التاجي، لأن القطاعات والمهن المختلفة تتأثر عن الركود النموذجي، فنقوم بتقييم ما إذا كانت كل مهنة معرضة لخطر البطالة المرتفع خلال أزمة COVID-19 بناءً على عاملين(Titan Alon, 2020) : ما إذا كانت المهن تعتبر مهنا

حرجة وبالتالي تتأثر بأوامر البقاء في المنزل، وما إذا كانت طبيعة العمل في المهنة تسمح بالعمل عن بعد، فأولئك الذين ليسوا في مهن حرجة والذين لا يستطيعون العمل عن بعد بسبب طبيعة مهنتهم هم أكثر عرضة للتسريح خلال الركود الحالي، يوضح الشكل الموالي أن حصة أكبر من الرجال (52٪) من النساء (39٪) (Titan Alon, 2020) يعملون في مهن قابلة للتداول عن بعد و/أو مهن حرجة، مما يشير إلى أن النساء أكثر عرضة لمخاطر البطالة خلال هذه الأزمة مما كانت عليه في فترات الركود السابقة.

الشكل رقم 3: نصيب الرجال والنساء في المهن الحرجة والقابلة للعمل عن بعد



Source : Titan Alon, Matthias Doepke, Jane Olmstead-Rumsey, Michèle Tertilt: The impact of the coronavirus pandemic on gender equality, 19 April 2020, https://voxeu.org/article/impact-coronavirus-pandemic-gender-equality

وتعكس مؤشرات التوظيف من الأزمة حتى الآن توقعات تمثيل الوظائف التي تشغلها النساء حوالي 59٪ من انخفاض الرواتب في مارس 2020، وفقدان الوظيفة خلال فترة الركود الاقتصادي له آثار سلبية دائمة على الأرباح المستقبلية والأمن الوظيفي، ولذلك، من المرجح أن يؤدي تعرض النساء الكبير لفقدان العمل إلى ممارسة ضغط تصاعدي على متوسط فجوة الأجور بين الجنسين لسنوات قادمة (Titan Alon, 2020)، لقد زادت نسبة البطالة بين النساء بنسبة 9 . 0٪، مقارنة بـ7 . 0٪ بين الرجال (هنريكز، 2020).

1.4 مسؤوليات رعاية المرأة خارج المنزل

تلعب النساء دورًا رئيسيًا في استجابة الرعاية الصحية لأزمة COVID-19، إذ تشكل النساء ما يقدر بنحو ثلثي القوى العاملة الصحية في جميع أنحاء العالم، وعلى الرغم من أن تمثيلهن ناقص على

مستوى العالم بين الأطباء وأطباء الأسنان والصيادلة، فإنهم يشكلون حوالي 85٪ من الممرضات والقابلات في 104 دولة تتوفر عنها بيانات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD, 2020) ، أصبح نصف الأطباء الآن من النساء، كما تشكل النساء الأغلبية الساحقة من القوى العاملة للرعاية طويلة الأجل – أكثر بقليل من 90٪ في المتوسط، وتمثل النساء الأغلبية الساحقة من العاملين في مجال الرعاية الطويلة الأجل، تقع تأثيرات كوفيد-19 على عاتق النساء والفتيات بالأخص، وترجع الأسباب إلى (بهتيا، 2020):

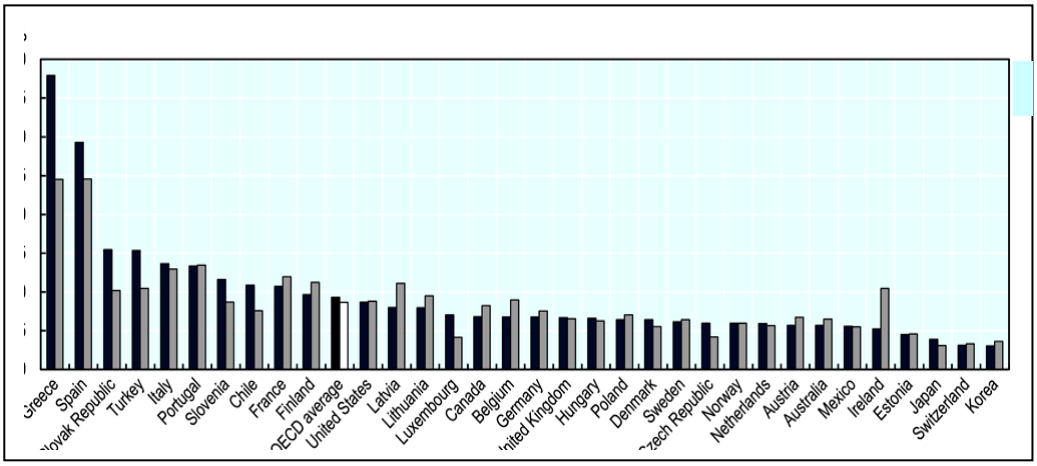
- أن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية ألحقت الضرر على الجميع بشدة، إلا إنها أكثر تأثيرًا في النساء، كما أن العديد من الصناعات في الاقتصاد الرسمي التي تتأثر بشكل مباشر بالحجر الصحي وحالات الإغلاق، كالسفر والسياحة والمطاعم وإنتاج الغذاء، تشهد مشاركة عالية جدًا من قوة العمل النسائية كما تشكل النساء نسبة كبيرة من الاقتصاد غير الرسمي في الأسواق غير الرسمية والزراعة حول العالم.
- في الوقت نفسه، تتحمل النساء عادة عبء رعاية أكبر، ففي المتوسط، تقوم النساء بثلاثة أضعاف أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر مقارنة بالرجال في المنزل حتى قبل جائحة كوفيد-19الآن.
- إن النساء والفتيات يعانين بوجه خاص من آثار سلبية مضاعفة على الصعيد الاقتصادي، لأن دخلهن أقل بصفة عامة، وادّخارهن أقل (منظمة الأمم المتحدة، 2020)، ولأنهن يشغلن وظائف غير آمنة أو يعشن في مستويات قريبة من مستوى الفقر.

وقد ازداد عبء عمل الرعاية غير المدفوعة الأجر نتيجة لبقاء الأطفال خارج مدارسهم، وزيادة حاجة كبار السن إلى الرعاية، وكون الجهات المعنية بتقديم الخدمات الصحية منهكة بحمل يفوق طاقتها، ومع تزايد الضغط الاقتصادي والاجتماعي المقترن بتقييد التجول وفرض تدابير العزلة الاجتماعية بسبب جائحة كوفيد-19 (منظمة الأمم المتحدة، 2020).

2.4.مسؤوليات رعاية المرأة في المنزل:

لا تهيمن النساء على العمل في قطاع الرعاية فحسب، بل يوفرن أيضًا معظم العمل بدون أجر في المنزل، وعبر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في المتوسط، ما يزيد قليلاً عن أربع ساعات في اليوم، تقضي النساء بشكل منهجي حوالي ساعتين في اليوم أكثر في العمل غير مدفوع الأجر من الرجال (OECD, 2020)، وغالبًا ما تكون الفجوات بين الجنسين في العمل غير المأجور أكبر في الاقتصاديات النامية والناشئة، حيث يقضي الكثير من وقت العمل غير مدفوع الأجر للنساء في رعاية الأطفال، لكن العديد من النساء يقدمن أيضًا الرعاية للأقارب البالغين، وخاصة الآباء، حتى عند العمل، تشير البيانات المتاحة لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوروبية إلى أن النساء العاملات أكثر احتمالا بنسبة 50٪ من الرجال العاملين للإبلاغ عن أنهم يعتنون بانتظام بأقارب المرضى البالغين أو المعاقين أو المسنين، (OECD, 2020)، ومن المرجح أن تؤدي أي زيادات في الوقت الذي يقضيه في المنزل بسبب الحبس إلى زيادة الأعمال المنزلية الروتينية، بما في ذلك الطهي والتنظيف، سيكون من الصعب تلبية هذه المطالب لكثير من الآباء، وخاصة أولئك الذين يطلب منهم مواصلة العمل.

الشكل رقم 4: النساء العاملات أكثر احتمالا بكثير من الرجال العاملين لتحمل مسؤوليات رعاية



Source : OECD: Women at the core of the fight against COVID-19 crisis, 1st April 2020, https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/women-at-the-core-of-the-fight-against-covid-19-crisis-553a8269/

ومن المرجح أن يكون لإغلاق المدارس تأثير مختلف على النساء اللاتي يتحملن المسؤولية الأساسية عن الأطفال في العديد من المجتمعات، مما أدى إلى انخفاض مشاركة المرأة في العمل خارج المنزل، كما

ستؤثر قيود السفر على العاملات المنزليات الأجنبيات، بالطبع، تؤثر أيضًا على المهاجرين الذكور، سيختلف التوزيع حسب البلد، وعندما تكون المرأة أقل قدرة على اتخاذ القرار من الرجال (Evans, 2020)، مما يعرض نفسها لخطر أعلى للتعرض وكذلك التضحية، كما أن النساء أكثر عرضة للعبء بالمهام المنزلية، والتي تزداد مع بقاء عدد أكبر من الناس في المنزل أثناء الحجر الصحي، فالأزمات الاقتصادية على النساء بشكل غير متناسب، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل، كما أن مشاركة الرجال في القوى العاملة ظلت دون تغيير إلى حد كبير خلال الأزمات الاقتصادية، في حين ارتفعت مشاركة النساء في القوى العاملة في أفقر الأسر وانخفضت في أسر أكثر ثراء.

3.4. أثر كوفيد على الاقتصاديات العربية:

إن انهيار أسعار النفط وأزمة الصحة العامة COVID-19 هي ضربة مزدوجة للرفاه الاقتصادي للمنطقة العربية، على الرغم من أن البعض سيكون أكثر قدرة على تحمل الانخفاض في الدخل، ليس هناك شك في أن الدول العربية المستوردة للنفط ستشعر بالأزمة بشكل سلبي، لإن أزمة السيولة العالمية قد تتفاقم عاجلاً وليس آجلاً وقد شهدنا بالفعل عددًا غير مسبوق من الدول التي تسعى للحصول على دعم مالي دولي (Momani, 2020)، بالإضافة إلى ذلك أدى استمرار انخفاض أسعار النفط، إلى فقدان المنطقة ما يقرب من 11 مليار دولار، من صافي عائدات النفط من جانفي إلى منتصف مارس 2020، وعند السعر السائد للنفط، تخسر المنطقة ما يقرب من 550 مليون دولار كل يوم، ومكاسب مستوردي النفط داخل المنطقة لا تذكر مقارنة بالخسائر من مصدري النفط، فقد كانت الشركات في المنطقة قد فقدت 420 مليار دولار من رأس مال السوق، ونتيجة لذلك فقدت الثروة ما يعادل 8 في المائة من المجموع الثروة الإقليمية(ESCWA, 2020) .

وعلى مستوى التشغيل ستفقد المنطقة 1.7 مليون وظيفة على الأقل مع نهاية عام 2020، سيرتفع معدل البطالة بنسبة 1.2٪، الأمر الذي يعني خسارة نحو 1.7 مليون وظيفة، خلافا للأزمة المالية العالمية، بسبب "البعد الاجتماعي"، تأثير جائحة كورونا يضر بالعمالة عبر جميع القطاعات وخاصة قطاع الخدمات، وعلى الصعيد العالمي، تم تخفيض أنشطة قطاع الخدمات بنسبة 50%، مع التنويه إلى أهمية قطاع الخدمات كمزود التوظيف الرئيسي في المنطقة العربية، والتأثير على أنشطتها سيؤدي إلى خسائر كبيرة

في وظائف النساء(ESCWA, 2020) ، كما أن هاته الفئة من الأفراد الضعفاء في بيئات شديدة الكثافة، غالبًا ما تتكون من أسر متعددة الأجيال حيث يعيش كبار السن في نفس المنزل؟ هذه كلها شروط ناضجة لانتشار الفيروس التاجي في المجتمعات الحضرية العربية الكثيفة، سوف تؤدي هذه الحقائق إلى تعجيل الانهيار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في جميع أنحاء المنطقة، الأمر الذي سيزيد من تفاقمه ضعف مستوى الثقة في الحكومات العربية وفي السلطة العامة(Momani, 2020) .

3.4. أزمة اقتصاد الرعاية:

في الواقع، لدينا بالفعل علامات على أزمة رعاية ناشئة: الأزمة الديموغرافية وأزمة رعاية المسنين الناشئة في مجتمعات الشيخوخة وأزمات الرعاية الصحية المتفرقة بسبب تفشي أمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية أو فيروس إيبولا في السنوات الأخيرة(Ilkkaracan, 2019) ، أظهرت أن الفجوات الاقتصادية الراسخة بين الجنسين والنتائج المرتبطة بقمع النساء هي شكل آخر من أشكال أزمة الرعاية.

فالأوبئة قد أدت إلى تفاقم أوجه عدم المساواة بين الجنسين الموجودة محليًا وخارجيًا على حد سواء، وتشير البيانات الأولية إلى أن الوباء يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الحواجز القائمة للرعاية التي تواجهها النساء، خاصة بالنسبة للنساء الملونات، وذوات الدخل المنخفض، والنساء ذوات الإعاقة، والنساء اللاتي يعشن في المناطق الريفية، بالإضافة إلى ذلك، مع استمرار ارتفاع معدلات البطالة ومؤشرات سوق الأوراق المالية في الانخفاض، مما يخلق ضغطًا ماليًا للملايين، قد تكون النساء والأشخاص الملونين أقل قدرة على تحمل تكلفة الرعاية الصحية لـ COVID-19 وغيرها من أنواع الرعاية(Allsbrook, 2020) ، ولفترة طويلة كان من المفترض أن الفجوات الاقتصادية بين الجنسين – مثل فجوة العمالة بين الجنسين، والفجوة في الأجور بين الجنسين أو الفصل بين الجنسين في الوظائف – سوف تتآكل مع مرور الوقت في سياق النمو الاقتصادي. حتى القرن الحادي والعشرين، لا تزال حتى أكثر الاقتصاديات تقدمًا تتصارع معها، وما لم نغلق الفجوات بين الجنسين في اقتصاد الرعاية غير المدفوعة، فإن الفجوات بين الجنسين في الاقتصاد المدفوع ستكون حتمية(Ilkkaracan, 2019) .

5. خاتمة:

إن جائحة كوفيد-19 لا تمثل تحديا للنظم الصحية في العالم فحسب، بل إنها أيضا اختبار لروحنا البشرية، والتعافي من هذه الجائحة يجب أن يؤدي إلى عالم أكثر مساواة وأكثر قدرة على التكيف مع الأزمات في المستقبل، حيث أن النساء والفتيات يعانين بوجه خاص من آثار سلبية مضاعفة على الصعيد الاقتصادي، لأن دخلهن أقل بصفة عامة، وادّخارهن أقل، ولأنهن يشغلن وظائف غير آمنة أو يعشن في مستويات قريبة من مستوى الفقر، ولئن كانت التقارير الأولية تشير إلى تأثير الأزمة على صحة المرأة ودورها في دفع تنمية اقتصاد الرعاية على المستوى العالمي عموما بسبب إعادة تخصيص الموارد والأولويات، فإن التداعيات الاقتصادية للوباء أشد وطأة على وضع المرأة في الدول العربية، فإذا أدت الجائحات إلى تضخيم جميع أوجه عدم المساواة القائمة وزيادة حدتها، وأثرت أوجه عدم المساواة هذه بدورها على المتضررين بالجائحة، وعلى الجهود الرامية إلى التعافي، فقد خلقت جائحة كوفيد-19 وآثارها الاجتماعية والاقتصادية أزمة عالمية لا مثيل لها -وهي أزمة تتطلب استجابة المجتمع بأسره لتتناسب مع حجمها وتعقيدها- ولكن هذه الاستجابة، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، ستضعف إلى حد كبير إذا لم تأخذ في الحسبان كيف أن أوجه عدم المساواة قد جعلتنا جميعا أكثر ضعفا في وجه تأثيرات الأزمة، أو إذا اخترنا ببساطة تكرار السياسات السابقة وفشلنا في استغلال هذه اللحظة لإعادة بناء مجتمعات أكثر مساواة وشمولا وقدرة على التكيف.

6. التوصيات:

- لقد أقرت عدة بلدان حُزماً من الحوافز الضريبية واتخذت تدابير طارئة لمعالجة الثغرات في مجال الصحة العامة بهدف التخفيف من آثار جائحة كوفيد-19، ولا بد من الجميع الاستجابات الوطنية، إذا أُريد لها أن تحقق الآثار الضرورية، من أن تركز على النساء والفتيات – فيما يتعلق بإدماجهن وتمثيلهن وحقوقهن، وتحقيق نتائج اجتماعية واقتصادية تعود عليهن بالنفع.

- ينبغي لكل خطة استجابة لجائحة كوفيد-19، ولكل حزمة تدابير وميزانيات تخصص موارد للتعافي منها، أن تعالج الآثار الجنسانية لهذه الجائحة، وهذا يعني إدماج النساء والمنظمات النسائية في صميم تدابير الاستجابة لجائحة كوفيد-19، وتحويل أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر المجحفة إلى اقتصاد رعاية جديد

شامل للجميع ويعمل لصالح الجميع، وكذا تصميم خطط اجتماعية – اقتصادية مع التركيز المتعمد على حياة النساء والفتيات ومستقبلهن.

- كما يجب أن تتضمن حزم الإنقاذ والتحفيز تدابير الحماية الاجتماعية التي تعكس فهمًا للظروف الخاصة للمرأة والاعتراف باقتصاد الرعاية وهذا يعني ضمان مزايا التأمين الصحي لمن هن في أمس الحاجة إليها وإجازة مدفوعة و/أو إجازة مرضية للائي لا يستطعن القدوم إلى العمل.

– ينبغي بذل جهود خاصة لتقديم مدفوعات تعويضية، أين يمثل تحديد تلك العاملات في القطاع غير الرسمي تحديًا وسيتعين مراعاة الظروف الخاصة بالبلد، ولكن الأمر يستحق الجهد لضمان المزيد من الإنصاف في النتائج، هذه الإجراءات ضرورية حيث يوفر تلبية احتياجات النساء فرصة "لإعادة البناء بشكل أفضل"، كما أن منح النساء والفتيات أهمية محورية في الاقتصاد سيكون دافعا عميقا إلى تحقيق نتائج أفضل وأكثر استدامة في مجال التنمية لفائدة الجميع.

6. قائمة المراجع:

1. المقالات العلمية:

[1]. Anjorin, A. A. The coronavirus disease 2019 (COVID-19) pandemic. : A review and an update on cases in Africa, Review Article, Asian Pacific Journal of Tropical Medicine, 2020.

[2]. عمار بن مالك. مساهمة السياحة الرياضية في تحقيق أبعاد الاقتصاد البنفسجي– حالة كأس العالم بروسيا طبعة 2018. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد 52، 2019.

2. مواقع الأنترنيت

[3]. Allsbrook, J. F. (2020, 4 23). The Coronavirus Crisis Confirms That the U.S. Health Care System Fails Women. Retrieved 6 20, 2020, from www.americanprogress.org: https://www.americanprogress.org/issues/women/reports/2020/04/23/483828/coronavirus-crisis-confirms-u-s-health-care-system-fails-women

[4]. Cennimo, D. J. (2020, 6 24). What is COVID-19? Retrieved 6 25, 2020, from www.medscape.com: https://www.medscape.com/answers/2500114-197401/what-is-covid-19

[5]. DANIEL GERSZON MAHLER, C. L. (2020, 4 20). The impact of COVID-19 (Coronavirus) on global poverty: Why Sub-Saharan Africa might be the region hardest hit. Retrieved 6 23, 2020, from /blogs.worldbank.org: https://blogs.worldbank.org/opendata/

[6]. Eige.Europa. (2020, 4). : Care Economy. Retrieved 6 20, 2020, from eige.europa.eu: https://eige.europa.eu/thesaurus/terms/1056

[7]. El-Swais, M. (2016, 3 9). Despite high education levels, Arab women still don't have jobs. Consulté le 6 22, 2020, sur blogs.worldbank.org: https://blogs.worldbank.org/arabvoices/despite-high-education-levels-arab-women-still-don-t-have-jobs

[8]. ENRÍQUEZ, C. R. (2018). Care systems and SDGs: reclaiming policies for life sustainabilitymSpotlight on Sustainable Development 2018. Retrieved 6 21, 2020, from dawnnet.org: https://dawnnet.org/wp-content/uploads/2018/07/Spotlight_2018_chapter4_Enriquez.pdf

[9]. ESCWA. (2020, 6). COVID-19 Economic Cost to the Arab Region, E/ESCWA/CL3.SEP/2020/Policy Brief.1. Retrieved 6 20, 2020, from www.unescwa.org: www.unescwa.org

[10]. Evans, D. (2020, 3 16). How Will COVID-19 Affect Women and Girls in Low- and Middle-Income Countries? Retrieved 6 21, 2020, from www.cgdev.org: https://www.cgdev.org/blog/how-will-covid-19-affect-women-and-girls-low-and-middle-income-countries

[11]. Ilkkaracan, I. (2019). Care Is An Economic Issue: Addressing Gender Inequalities in Care Work. Retrieved 6 21, 2020, from www.iwraw-ap.org: https://www.iwraw-ap.org/ipek-ilkkaracan-purple-economy/

[12]. Momani, B. (2020, 5 4). The Impact of Low Oil Prices and COVID-19 on Arab Economies. Retrieved 6 20, 2020, from arabcenterdc.org: MAY 04, 2020,http://arabcenterdc.org/policy_analyses/the-impact-of-low-oil-prices-and-covid-19-on-arab-economies/

[13]. NAWO. (2020). Purple Economy: The Economics of Care and Sustainable Developmen. Retrieved 6 22, 2020, from nawo.org.uk: thttps://nawo.org.uk/purple-economy-the-economics-of-care-and-sustainable-development/

[14]. OECD. (2020, 4). : Women at the core of the fight against COVID-19 crisis. Retrieved 6 22, 2020, from www.oecd.org: https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/women-at-the-core-of-the-fight-against-covid-19-crisis-553a8269/

[15]. Restrepo, M. T. (2014). A Caring and Sustainable Economy. Retrieved 6 20, 2020, from www.researchgate.net: https://www.researchgate.net/publication/309643308_A_Caring_and_Sustainable_Economy.

[16]. REUTERS, K. S. (2020, 4 8). Nearly half a billion people may end up in poverty due to coronavirus crisis,report. Retrieved 6 23, 2020, from https://globalnews.ca/news/6798179/coronavirus-poverty-world-oxfam/Titan Alon, M. D.-R. (2020, 4 19). The impact of the coronavirus pandemic on gender equality. Retrieved 6 21, 2020, from voxeu.org: https://voxeu.org/article/impact-coronavirus-pandemic-gender-equality

[17]. Womenlobby. (2018, 1 25). Purple Economy - The case for placing the economics of care at the heart of sustainable development, 25 January 2018. Retrieved 6 21, 2020, from womenlobby.org: https://www.womenlobby.org/Purple-Economy-The-case-for-placing-the-economics-of-care-at-the-heart-of?lang=en

[18]. العقيد الياس أبو جودة. (2، 2011). التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. تاريخ الاسترداد 20 6، 2020، من lebarmy.gov.lb: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7

[19]. أنيتا بهتيا. (25 3، 2020). هيئة الأمم المتحدة: المرأة وفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) خمسة إجراءات بتعين على الحكومات اتخاذها. تاريخ الاسترداد 20 6، 2020، من arabstates.unwomen.org: https://arabstates.unwomen.org/ar/news/stories/2020/03/news-women-and-covid-19-governments-actions-by-ded-bhatia

[20]. ربا جرادات. (8 3، 2018). تطوير اقتصاد الرعاية يعزز فرص العمل والمساواة للمرأة العربية. تاريخ الاسترداد 22 6، 2020، من https://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_619907/lang--ar/index.htm

[21]. صلاح عبد اللطيف طه. (24 10، 2019). الاقتصاد البنفسجي،هل يمكن للاقتصاد أن يؤثر على الثقافة. تاريخ الاسترداد 20 6، 2020، من https://www.aljazeera.net/blogs/2019/10/24/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%

[22]. كارين كراون، كارولينا سانشيز بارامو. (4 20، 2020). أثر فيروس كورونا أكبر على المرأة وعلينا أن نراعي ذلك. تاريخ الاسترداد 23 6، 2020، من blogs.worldbank.org: https://blogs.worldbank.org/ar/voices/coronavirus-not-gender-blind-nor-should-we-be

[23]. مارثا هنريكز. (17 4، 2020). فيروس كورونا: لماذا يتفاوت تأثير الأزمة بين الرجال والنساء؟ تاريخ الاسترداد 23 6، 2020، من www.bbc.com: https://www.bbc.com/arabic/vert-fut-52296561

[24]. تقرير منظمة الأمم المتحدة. (4، 2020). أثر مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19) على النساء والفتيات. تاريخ الاسترداد 23 6، 2020، من ttps://www.un.org/ar/un-coronavirus-communications-team/put-women-and-girls-centre-efforts-recover-covid-

دور العوامل الثقافية في تحديد سلوك المستهلك الواعي بيئيا

The role of cultural factors in determining environmentally conscious consumer behavior

قريشي حليمة السعدية[1] ، خويلد عفاف[2]

[1]جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، halimasaadiakorichi@yahoo.fr

[2]جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، khouiled_afaf@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2020/07/28

ملخص:

تعد العوامل الثقافية واحدة من العوامل المهمة المؤثرة في سلوك المستهلك كونها تمثل أهم الأسس والمبادئ التي يتم تبنيها من قبل مجتمع والعمل على أساسها، تهدف هذه الدراسة إلى اختبار نوعية العلاقة بين القيم الثقافية البيئية والمعرفة البيئة كمتغيرات مستقلة وبين السلوك الأخضر للمستهلك الجزائري كمتغير تابع.

بالتطبيق على عينة مكونة من 359 فردا ممثلا لمجتمع المستهلكين، بحيث تتمثل وحدة المعاينة المستهلك الفرد سواء كان ذكرا أو أنثى. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعرفة البيئية والقيم الثقافية البيئية والسلوك الأخضر .

كلمات مفتاحية: سلوك المستهلك الواعي بيئيا؛ عوامل ثقافية؛ معرفة بيئية؛ قيم ثقافية بيئية؛ حماية البيئة الطبيعية؛ مستهلك جزائري.

تصنيف JEL : Q57؛M31

Abstract: Cultural factors are one of the important factors influencing consumer behavior as they represent the most important principles and principles adopted by a society and work on it. This study aims at testing the quality of the relationship between cultural and environmental values as independent variables and the green behavior of the Algerian consumer as a dependent variable.

المرسل: حليمة السعدية قريشي، **الإيميل:** halimasaadiakorichi@yahoo.fr

Applied to a sample of 359 individuals representing the consumer community, so that the individual consumer sampling unit is male or female. The study found a statistically significant relationship between environmental knowledge, environmental cultural values and green behavior.

Keywords: environmentally conscious consumer behavior; cultural factors; environmental knowledge; environmental cultural values; protection of the natural environment.

Jel Classification Codes: M31؛Q57

1. مقدمة:

مع بروز العديد من القضايا البيئية المعقدة مثل التغير المناخي العالمي، استنزاف الموارد الطبيعية، تلوث الهواء الناجم عن الغازات العادمة، تلف البيئة الطبيعية نتيجة عوادم ومخلفات الصناعة، قطع الأشجار من الغابات، تقلص المساحات الخضراء، الأمطار الحامضية، تلف طبقة الأوزون في الغلاف الجوي، ازدادت المخاوف والإنزعاجات من هذه القضايا التي تهم المجتمع الإنساني بأسره. لم تعد دراسة القضايا البيئية ومناقشتها والبحث فيها حكرا على العلماء بل أصبحت من قضايا الإنسان العادي الذي يعيش ضمن هذا النظام البيئي لما لهذه القضايا من أثر مباشر على حياته وحياة الأجيال القادمة من بعده. يعتبر المستهلك الواعي بيئيا صاحب مصلحة في حل الكثير من المشاكل البيئية، نظرا لأن سلوكه الاستهلاكي يخضع بشكل مباشر أو غير مباشر لأثر العوامل والمعايير، القيم السائدة في مجتمعه، لذلك لابد من فهم شخصية المستهلك الأخضر وتوضيح مدى تأثير العوامل الثقافية في تغيير اتجاهاته وقراراته الاستهلاكية؛ انطلاقا مما سبق ذكره، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم العوامل الثقافية في تحديد سلوك المستهلك الواعي بيئيا ؟

1.1. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تعرض دور العوامل الثقافية في تحديد سلوك المستهلك الأخضر، بما يساعد رجال التسويق والمسؤولين في المنظمات على تبني مدخل التسويق الأخضر القائم على احتياجات ورغبات هذا المستهلك، باعتباره جوهر العملية التسويقية والطرف المستهدف من قبل المنظمة.

2.1. أهداف الدراسة:

- محاولة توضيح مصطلح المستهلك الواعي بيئيا للكثير من المستهلكين وحتى المسوقين، بسبب حداثة الموضوع؛

- محاولة تحديد علاقة المتغيرات الثقافية بسلوك المستهلك الأخضر، ومعرفة قدرة هذه المتغيرات على التمييز بين السلوك الأخضر و السلوك غير الأخضر؛
- محاولة تقديم مجموعة من التوصيات لكل من الحكومة، والمنتج، والمسوق، والمستهلك لحماية البيئة.

تبعا للإشكالية المطروحة، ونتيجة الاطلاع على بعض الدراسات السابقة قمنا بوضع الفرضية التالية التي نحاول فيما بعد اختبارها:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الثقافية وسلوك المستهلك الأخضر.

3.1. الدراسات السابقة:

1.3.1. دراسة Yee سنة 1997: تم في هذه الدراسة مناقشة العلاقة بين القيم الثقافية البيئية، والاتجاهات البيئية كمتغيرات مستقلة وبين سلوك المستهلك الخضر كمتغير تابع بتدخل مجموعة من المتغيرات الوسيطة مثل الدخل، المنطقة الجغرافية، الجنس. وقد بلغ حجم العينة 196 مفردة من المستهلكين في مدينة هونج كونج. وتوصلت الدراسة إلى ما يلي(Yee Li- Ling, 1994, pp 31-53):

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيم الثقافية البيئية، والاهتمام البيئي، وبين سلوك المستهلك الأخضر.
- يهتم المستهلكون أصحاب الدخول المرتفعة بالقضايا البيئية، ويقومون بالسلوكيات الخضراء أكثر من غيرهم.
- يمتلك الرجال اتجاهات بيئية، وعلى استعداد للقيام بالأنشطة الخضراء أكثر من النساء.
- ليس لمكان الإقامة أي تأثير على طبيعة العلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

2.3.1. دراسة Chan سنة 1999: تم مناقشة طبيعة العلاقة بين المكون المعرفي (الإدراكي) والمكون التأثيري (العاطفي) والمكون النزوعي(السلوكي) وبين بعض السلوكيات البيئية للمستهلك الصيني، ومقارنتها بنتائج الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية، على عينة مقدارها 549 مفردة من المستهلكين الصينيين. وتوصلت الدراسة إلى ما يلي (Chan Ricky Y- k , 1999 , pp25 –52):

- توجد علاقة طردية بين المعرفة البيئية وبين الاهتمام البيئي للمستهلك الصيني.

- توجد علاقة طردية بين الاهتمام البيئي للمستهلك الصيني وبين نواياه السلوكية لشراء المنتجات الخضراء.
- يرى المستهلكون الصينيون أن الحفاظ على البيئة هي في المقام الأول مسؤولية الحكومة ثم مسؤولية المنظمات المنتجة، ثم يأتي دورهم كمستهلكين، وأخيرا دور الجماعات المرجعية.

3.3.1. **دراسة Chan and Lau سنة 2000**: تم في هذه الدراسة مناقشة تأثير مجموعة من المتغيرات السيكولوجية والثقافية على التزام المستهلك الصيني بشراء المنتجات الخضراء، على عينة 274 مفردة من المستهلكين الصينيين، وتوصلت الدراسة إلى ما يلي (Chan, Lau , 2000, pp338-357) :

- توجد علاقة طردية بين الاستجابة البيئية للمستهلكين وبين النوايا الشرائية للمنتجات الخضراء.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين المعرفة البيئية وبين النوايا الشرائية للمنتجات الخضراء.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين النوايا الشرائية للمستهلكين وبين السلوك الفعلي للمنتجات الخضراء.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين ثقافة المستهلكين وبين الاستجابة للقضايا البيئية.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ثقافة المستهلكين وبين معرفتهم البيئية.

2. الإطار النظري للدراسة

يعتبر قياس الوعي البيئي للمستهلك وتصميم البرامج اللازمة لزيادته ضرورة حتمية لمسايرة الاهتمام العالمي بالبيئة والذي أصبح التزاما وليس خيارا، وسوف يساعد ذلك على تصميم الإستراتيجيات التسويقية البيئية القادرة على المنافسة العالمية.

1.2 . مفهوم سلوك المستهلك الواعي بيئيا: إن سلوك المستهلك هو أساس للأثر الذي يصنعه المجتمع على البيئة، بسبب الأعمال والاختيارات التي يتبناها المستهلك، بمعنى استهلاك منتجات خاصة أو بمعنى العيش بأساليب خاصة دون الأخرى، كل هذا له أثر مباشر أوغير مباشر على البيئة وكذا على صحة وسلامة الأفراد (Tim Jackson , 2007 ,p01)، يختلف سلوك المستهلك الأخضر عن سلوك أي مستهلك آخر من إيمان فئة المستهلكين الخضر بمجموعة من الأمور وهي(البكري، النوري، 2007، ص 102):

أ- تعاني البيئة في حد ذاتها من مجموعة من المشاكل تؤثر على سلامتها وديمومتها؛

ب- يجب التعامل مع البيئة بأسلوب فاعل للحفاظ عليها؛

ج- يشارك الفرد ولوبشكل يسير في حل المشكلات البيئية عبر توجهاته الاستهلاكية للحفاظ على البيئة، وما هو أبعد من ذلك؛

د- يسهم استعمال منتجات ذات خصائص ومواصفات بيئية وبشكل أساسي في الحفاظ على صحة الفرد والمجتمع.

قدم العديد من الباحثين تعاريف للسلوك الأخضر من أبرزها تعريف Elkingtom and Hailes له بأنه " العملية التي يتم من خلالها مقاطعة المنتجات التي تؤدي إلى(Peattie,1995, p 84):

- تهدد حياة المستهلك والآخرين خاصة الصحية؛
- تلوث البيئة سواء كان خلال تصنيعها أواستخدامها؛
- استهلاك كميات كبيرة من الموارد سواء خلال تصنيعها أواستخدامها؛
- المسببة لمخلفات ونفايات غير ضرورية وضارة في عملية التعبئة والتغليف؛
- استخدام مواد غير مشروعة تهدد حياة البرية ؛
- تؤثر سلبا على دول أخرى، خاصة الدول الفقيرة في مواردها المادية".

وفي سنة 1994 أفضت ندوة أوسلو(OSLO) على تعريف تطبيقي للاستهلاك الصديق للبيئة على أنه "استعمال المنتجات والخدمات التي تستجيب للحاجيات الأساسية وتساهم في تحسين نوعية الحياة مع التخفيض إلى الحد الأدنى الكميات المستعملة من الموارد الطبيعية والمواد السامة، بما فيه كمية النفايات والملوثات الناتجة خلال دورة حياة المنتج، بحيث ترضي حاجيات الأجيال المستقبلية". (Marguerat, Ghislaine, 2007, p 9)

أما الاستهلاك المستدام فهو"مشروع شامل متعدد الأبعاد، ويعين القانون الذي يتطلب التزام هام من طرف المنتجين والمستهلكين في حال ما إذا كانت قراراتهم المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك لها تداخلات بيئية ".

وتخضع تصرفات المستهلكين تبعا للمسائل البيئية لأربعة مراحل أساسية هي (COMMISSION DE COOPÉRATION ENVIRONNEMENTALE, 2008, p 03):

- **المرحلة الأولى: التوعية** – يستوعب المستهلك المشكلة البيئية، لكن المعلومات عنها تكون محدودة وغامضة.
- **المرحلة الثانية: الاهتمام**– يهتم المستهلك بالمشكلة البيئية، لكن النشاط يكون ضعيفا نسبيا.
- **المرحلة الثالثة: جمع المعلومات** – يصبح المستهلك أكثر وعيا بالمشكلة البيئية، ويأخذ النشاط مكان الاهتمام.
- **المرحلة الرابعة: النشاط**– تندمج الأنشطة في أسلوب حياة الناس.

لذا كان لابد على المنظمات المتبنية للتسويق الأخضر انتهاج مبادرة تسهم في الحفاظ على البيئة، من خلال إعطاء المستهلك الفرصة لاستهلاك المنتجات التي تلبي احتياجاته ورغباته، بطريقة كافية وفعالة مع الحد من التلوث والتأثيرات البيئية الضارة وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية، بهدف تحسين جودة الحياة لكافة المستهلكين الحاليين والأجيال القادمة من خلال تبني منهجية الاستهلاك الأخضر(المستدام).

2.2. **العوامل الثقافية المؤثرة في سلوك المستهلك الواعي بيئيا:** يمكن تحديد العوامل الثقافية بالآتي:

1.2.2. **المعرفة البيئية:** تشير المعرفة البيئية إلى حجم المعرفة المتوافرة لدى المستهلك بخصوص القضايا البيئية في المجتمع. حاول العديد من الباحثين تفسير الاختلاف في سلوك شراء المنتجات الخضراء بدلالة المعرفة البيئية انطلاقا من النظرية القائلة بأن المستهلكين الذين تتوافر لديهم المعرفة عن المشاكل البيئية سوف يكون لديهم الحافز لأداء السلوكيات الخضراء، ويعتبر ذلك أمرا منطقيا، إلا أن دراسة كل من Martin and Simintiras قامت بتحليل الكثير من المحاولات في بداية عقد السبعينيات لفحص العلاقة بين المعرفة البيئية والسلوك الأخضر، حيث خلصت إلى عدم وجود أي علاقة ارتباط واضحة بينهما. وقد أرجع Krause ضعف العلاقة بين المعرفة البيئية وسلوك المستهلك الأخضر إلى صعوبة المعرفة البيئية لدى المستهلك،وأن المعرفة العامة بالقضايا البيئية لدى المستهلك لا يتم بالضرورة ترجمتها إلى سلوك معين. أما دراسة Chan فقد توصلت إلى أن المعرفة البيئية تلعب دورا هاما في تشكيل الاهتمام البيئي لدى المستهلكين، والذي يؤثر تأثيرا معنويا على نواياهم السلوكية لشراء المنتجات الخضراء (Chan Ricky Y- k, 1999, pp 25-52.)

وتوصلت دراسة كل من Chan et Lau إلى أن المعرفة البيئية تلعب دورا جوهريا في التأثير على النوايا السلوكية لشراء المنتجات الخضراء حيث تمكنت من تفسير(73٪) من التغير في هذه النوايا (Chan Ricky Y- k , Lau Lorett B –Y, 2000 , pp338-357)، وقد توصلت دراسة بشرى زيدان إلى أن المعرفة البيئية كمتغير مستقل قادر على التمييز بين المستهلكين الواعيين بيئيا وغير الواعين بيئيا بنسبة (73,7%)، وتمكنت من تفسير (2.9%) من التغير في سلوك المستهلك الواعي بيئيا (بشرى حامد زيدان، 2003، ص 250).

2.2.2. **القيم الثقافية البيئية:** يرى كل من Hopper and Nelsen أن المعايير السلوكية الاجتماعية التي تضعها الثقافة تعتبر من الأدوات الفعالة في إثارة وحث المستهلكين على أداء السلوكيات الصحيحة عندما يعتقدون أن عدم قيامهم بهذه السلوكيات سوف يترتب عليه آثار سلبية سواء لهم أو لغيرهم (Hopper J- R ,Nielsen, 1991, pp 195-220)، يرى Peattie أن المستهلكين في الدول المختلفة سوف يتأثرون بالقيم والمعايير الثقافية التي ترتبط بالبيئة والمجتمع وقد يؤدي ذلك إلى وجود أنماط عديدة من السلوكيات الخضراء لذلك فإن التحدي الأخضر الذي يواجه رجال التسويق والحكومات يتمثل في تغيير وقلب الثقافة التي لا تقوم على مبدأ الاستدامة.

قام Kotler بتحديد ست علاقات تعبر عن القيم الثقافية كما يلي:

أ–العلاقة مع النفس: اكتشاف الذات وتطويرها يعتبر من الجوانب الهامة في التفكير الأخضر،وقد شهدت فترة الثمانينات وجود الأفراد الذين يعرفون أنفسهم على أساس وظائفهم وممتلكاتهم، ولكن هذه النظرة سوف تتغير في المستقبل خاصة مع تناقص فرص العمل، ورفض الاستهلاك المفرط، بالتالي سوف يعرف الناس أنفسهم على أساس اهتمامهم وعلاقاتهم.

ب–العلاقة مع الآخرين: لقد وضعت وكالة الإعلانHKBD تصنيفا يعبر بصورة طريفة عن العقود الأربعة الماضية كما يلي:

- فترة الستينيات..... أين أنا ؟
- فترة السبعينيات..... ما الذي يعتقده الآخرون عني؟
- فترة الثمانينيات..... ما الذي اعتقده عن نفسي؟
- فترة التسعينيات..... إلى أين نحن جميعا متجهون؟

ج– العلاقة مع المؤسسات: هناك تدهور تدريجي في ثقة الناس وولائهم نحو المنظمات، مما يتحتم على هذه المنظمات ألا تعمل بمسؤولية فقط تجاه المجتمع، ولكن لابد أن يكون ذلك معلوما لدى أفراد المجتمع من خلال سياسة المصارحة وتوفير المعلومات.

د–العلاقة مع المجتمع: نظرا لزيادة المشكلات البيئية وتعاظم تأثيرها السلبي على المجتمع فسوف يزداد عدد الأفراد الراغبين في التغيير وذلك تعبيرا عن غضبهم لوجود هذه المشكلات.

هـ–العلاقة مع الطبيعة: أن الرغبة في السيطرة وغزو الطبيعة كانت دائما الاتجاه المسيطر على علاقتنا مع الطبيعة لأكثر من 200عام، ولكن في القرن العشرين أصبح هناك إدراك بأهمية وضرورة حماية النظم الطبيعية والحفاظ عليها، ومن هنا أكد Chan أن التوجيه الخاص بعلاقة الإنسان مع الطبيعة يقوم على مبدأ هام وهو أن الفرد جزء من الطبيعة ولا يحق له العبث بها أو السيطرة عليها، ولكن لابد أن يتعلم كيفية التكامل والتكيف معها.

و– العلاقة مع الكون: ويحكمها الإطار الديني. هناك الكثير من الدراسات التي تناولت تأثير التوجيه الخاص بعلاقة الإنسان بالطبيعة كمتغير ثقافي، فقد توصلت دراسة Yee أن هناك علاقة معنوية بين علاقة الإنسان بالطبيعة وبين بعض السلوكيات الخضراء مثل سلوك البحث عن المعلومات المرتبطة بالمنتجات الخضراء وسلوك شراء المنتجات الخضراء (Yee Li- Ling,1994, p 46).

وتوصلت دراسة Chanإلى أن القيم الثقافية لها تأثير طردي ومعنوي على الاتجاهات نحو شراء المنتجات الخضراء (Chan Ricky Y- K ,2001 ,p 404).

3. الدراسة الميدانية:

يتكون مجتمع الدراسة من سكان المدن التالية : الجزائر العاصمة، عنابة، سكيكدة، الأغواط، غرداية، ورقلة، وذلك للأسباب التالية :

- المشاكل البيئية التي تعاني منها هذه المدن نظرا للتجمع السكاني الكبير فيها.
- تتميز هذه المدن بوجود مناطق صناعية كبرى.
- اعتبارات الوقت والجهد والتكلفة.
- تخفيض أخطاء غير المعاينة والتي تزيد بدرجة كبيرة في حالة إتباع أسلوب الحصر الشامل.

شملت عينة الدراسة 359 فردا ممثلا لمجتمع المستهلكين، بحيث تتمثل وحدة المعاينة في هذه العينة على المستهلك الفرد سواء كان ذكرا أو أنثى.

1.3 نتائج التحليل العاملي للمتغير التابع(سلوك المستهلك الأخضر):

تم استخدام ستة عشرة عبارة في بداية التحليل العاملي، وبعد التحليل تم استبعاد ثلاث عبارات نظرا لصغر حجم الارتباط بينها وبين العبارات الأخرى، ويرجع السبب في ذلك إلى جهل المستهلك الجزائري ببعض السلوكيات الخضراء (البيئية) التي اعتادها المستهلك في الدول المتقدمة. ويوضح الجدول رقم(1) التحليل العاملي لسلوك المستهلك الأخضر كمتغير تابع حيث تتكون هذه المصفوفة من ثلاثة أبعاد، يفسر البعد الأول سلوك ما قبل الشراء، ويفسر البعد الثاني سلوك الشراء الأخضر، بينما يعبر البعد الثالث عن سلوك ما بعد الشراء. وتتكون الأبعاد الثلاثة للمقياس من ثلاثة عشر عبارة، وقد بلغ معامل ألفا (**83,2**٪)، وثبات الفكرة (**90,4**٪) وهذا ما يدل على ارتفاع درجة الثبات الداخلي للمقياس.

جدول 1: مصفوفة العوامل المدارة للسلوك الأخضر

العبارة	العامل الأول	العامل الثاني	العامل الثالث	التباين المشترك	درجة ثبات أداة القياس
أفضل شراء المنتجات الاستهلاكية التي تحمل شعارات بيئية تفيد بأنها قابلة لإعادة التصنيع مرة أخرى	**0,661**			**0.652**	**0,897**
أفضل شراء المنتجات الاستهلاكية التي تحمل شعارات بيئية تفيد بأنها معادة التصنيع مرة أخرى	**0,814**			**0,775**	**0,900**
أفضل شراء المنتجات الاستهلاكية من الشركات التي	**0,535**			**0,463**	**0,903**

تهتم بحماية البيئة					
عند شراء المنتجات الاستهلاكية أهتم بنسبة المكونات الطبيعية في المنتج	0,531			0,625	0,904
أقود سيارتي أقل فترة ممكنة لترشيد استهلاك الطاقة	0,752			0,511	0,901
الهدف من شراء المنتجات الاستهلاكية هو تحقيق الرفاهية الشخصية مع عدم الإضرار بالبيئة		0,560		0,362	0,909
أعتني بصيانة صنابير المياه في منزلي لترشيد استهلاك المياه		0,656		0,456	0,908
أشتري الأجهزة المنزلية الموفرة للطاقة		0,590		0,430	0,905
–أحرص على قراءة البيانات المكتوبة على المنتجات لمعرفة الطريقة السليمة للاستخدام		0,744		0,566	0,910
أفضل شراء المنتجات الاستهلاكية التي تحمل شعارات بيئية صادقة		0,615		0,528	0,902
11– استخدام العبوات الفارغة للمنتجات الاستهلاكية في أغراض منزلية كلما أمكن ذلك			0,712	0,557	0,910
–أحرص على رد العبوات الفارغة للمنتجات الاستهلاكية إلى المتاجر إن أمكن			0,684	0,598	0,904
– أحاول بيع العبوات الفارغة إلى التجار الجائلين إذا كان ذلك ممكنا			0,840	0,728	0,911
نسبة التباين المشروح	٪33,92	٪13, 8	٪8,06		
التسمية المقترحة لكل بعد	سلوك ما قبل الشراء	سلوك الشراء الأخضر	سلوك ما بعد الشراء		

المصدر : الملحق الإحصائي الخاص بالتحليل العاملي

*نسبة التباين الكلي المشروح 55,78٪ * معامل ألفا 83,2 ٪ * ثبات الفكرة 90,4٪

* اختبار بارتليت 0,820 بمستوى معنوية 0,000 *قيمة ايجن 4,410

بما أن المقياس يتكون من إحدى عشرة عبارة ذات خمسة اختيارات فإن مجموع إجابات المستقصي منهم تقع بين الرقمين (0) كحد أدنى و (52) كحد أقصى، ومن أجل تصميم مقياس للسلوك الأخضر يمكن استخدامه في التحليلات القادمة، تم اعتبار الرقم (38) هو الحد الفاصل بين المستهلك الأخضر والمستهلك غير الأخضر، بمعنى أن الرقم (38) فأكثر يعبر عن المستهلك الأخضر والأرقام التي تكون أقل من ذلك تعبر عن

المستهلك غير الأخضر. ويرجع اختيار هذا الرقم إلى الرغبة في الوصول إلى تقدير موضوعي وغير مبالغ فيه للسلوك الأخضر، لأن المستقصي منهم عادة ما يميلون إلى اختيار الإجابات ذات الأرقام الأعلى وهو ما يعرف عند علماء النفس بالمرغوبية الاجتماعية . وبناءا على التقسيم السابق فقد تم تحديد 164 مستقصي منهم على أنهم مستهلكون خضر بنسبة (50,93٪) من حجم العينة، و158 مستقصي منهم بنسبة (49,07٪) على أنهم غير خضر.

2.3. **نتائج التحليل العاملي للمعرفة البيئية:** بدأ التحليل العاملي باستخدام تسع عبارات تصف المعرفة البيئية لدى المستقصي منهم، وبعد التحليل تم استبعاد عبارة واحدة نظرا لصغر حجم الارتباط بينها وبين العبارات الأخرى، ويوضح الجدول رقم (2) مصفوفة العوامل المدارة للمعرفة البيئية.

جدول 2: مصفوفة العوامل المدارة للمعرفة البيئية

العبارة	العامل الأول	العامل الثاني	العامل الثالث	التباين المشترك	درجة ثبات أداة القياس
1–لدي معرفة جيدة بالقضايا البيئية في مدينتي	0,740			0,555	0,798
2– العبوات معادة التدوير هي التي سبق استخدامها في منتجات أخرى	0,546			0,443	0,812
3– أهتم بما ينشر في وسائل الإعلام المختلفة بخصوص البيئة	0,745			0,747	0,803
4– الايروسول مادة مدمرة لطبقة الأوزون*		0,653		0,562	0,811
5–أحرص على قراءة البيانات الموجودة على عبوات المنتجات لمعرفة آثارها البيئية		0,480		0,534	0,800
6–الأكياس البلاستيكية تمثل مشكلة بيئية لأنها تستغرق مئات السنين للتحلل		0,828		0,658	0,815
7– تشجير المدن يساهم في الحفاظ على البيئة			0,748	0,323	0,831
8– انتشار مقالب القمامة في الشوارع يسبب مشكلات كبيرة			0,805	0,563	0,828

*الايروسول مادة كيماوية تعتمد على غاز **الكلوروفلوروكربون** تستخدم في المبيدات الحشرية والثلاجات وأجهزة التكييف.

نسبة التباين المشروح	٪25,60	٪16,18	٪13,02		
التسمية المقترحة لكل بعد	أشكال المعرفة البيئية	المعرفة بمصادر التدهور البيئي	معرفة طرق المحافظة على البيئة		

المصدر : الملحق الإحصائي الخاص بالتحليل العاملي

*نسبة التباين الكلي المشروح 54,80٪ * معامل ألفا 66,8٪ * ثبات الفكرة 81.22٪

* اختبار بارتليت 0,654 بمستوى معنوية 0,000 *قيمة ايجن 2,04

يتضح مما سبق أن مقياس المعرفة البيئية يتكون من ثلاثة أبعاد، ويتميز بدرجة عالية من الثبات الداخلي نظرا لأن معامل ألفا للمقياس بلغ (66,8٪) وثبات الفكرة ككل بلغ (81,22٪)، وتم اختيار العبارات الثالثة والسادسة و الثامنة نظرا لارتفاع أحمالها لتكوين مقياس مجمع يعبر عن المعرفة البيئية ويمكن استخدامه في اختبار فروض الدراسة وتصميم نموذج للدراسة.

1.2. نتائج التحليل العاملي للقيم الثقافية والبيئية:

بدأ التحليل العاملي باستخدام أربع عبارات تعبر عن القيم الثقافية والبيئية لدى المستقصي منهم، ويوضح الجدول رقم (3) مصفوفة العوامل المدارة للقيم الثقافية والبيئية.

جدول 3: مصفوفة العوامل المدارة للقيم الثقافية والبيئية

العبارة	أحمال العبارات	التباين المشترك	درجة ثبات أداة القياس
1-لابد من وجود انسجام بين الإنسان والطبيعة	**0,767**	**0,588**	**0,793**
2- الإنسان ما هو إلا جزء من الطبيعة	**0,706**	**0,489**	**0,822**
3-الموارد الطبيعية محدودة ويجب المحافظة عليها	**0,585**	**0,342**	**0,821**
4- يجب أن نحب للآخرين ما نحبه لأنفسنا	**0,589**	**0,347**	**0,828**
التسمية المقترحة للبعد	القيم الثقافية والبيئية		

المصدر : الملحق الإحصائي الخاص بالتحليل العاملي

*نسبة التباين الكلي المشروح 44,37٪ * معامل ألفا 66,7٪ * ثبات الفكرة 81,6٪

* اختبار بارتليت 0,668 بمستوى معنوية 0,000 *قيمة ايجن 1,77

يتضح من الجدول السابق أن مقياس القيم الثقافية والبيئية يتكون من بعد واحد ويتميز بدرجة عالية من الثبات الداخلي لأن معامل ألفا للمقياس بلغ (66,7٪) وثبات الفكرة ككل (81,6٪)، وقد تم استخدام العبارات الأربعة المكونة للمقياس في اختبار الفروض الفردية وتصميم نموذج للدراسة.

4.3. اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعرفة البيئية وسلوك المستهلك الأخضر" ولاختبار هذا الفرض تم استخدام تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA لمعرفة نوع العلاقة بين المقياس المجمع للمعرفة البيئية والذي يتكون من ثلاثة أبعاد هي أشكال المعرفة البيئية والمعرفة بمصادر التدهور البيئي ومعرفة طرق المحافظة على البيئة، بسلوك المستهلك الأخضر، ويوضح الجدول التالي نتائج هذا التحليل.

جدول 4: نتائج تحليل التباين الأحادي لعلاقة المعرفة البيئية بسلوك المستهلك الأخضر

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة F	معنوية الاختبار
المقياس المجمع للمعرفة البيئية	بين المجموعات	63,512	1	23,702	0,000
	الخطأ	857,485	320		
	المجموع	920,997	321		

*مستوى المعنوية المقبول α =5٪

يتضح من الجدول السابق أن قيمة (F) المحسوبة (23,702٪) بمستوى معنوية (0,000) وهذا أقل من مستوى المعنوية (5٪)، وبالتالي يتم قبول الفرض الأصلي الذي ينص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعرفة البيئية وسلوك المستهلك الأخضر. ولمعرفة قدرة المعرفة البيئية كمتغير مستقل على التمييز بين المستهلكين الخضر والمستهلكين غير الخضر تم استخدام اختبار تحليل التمايز ومصفوفة التقسيم لمفردات العينة، والتي توضح أن المعرفة البيئية قادرة على تقسيم المستهلكين إلى فئتين منهم الخضر وغير الخضر بنسبة (73,3٪) وتشير هذه النسبة إلى ضرورة أخذ المعرفة البيئية في الحسبان عند دراسة سلوك المستهلكين الخضر.

جدول 5: مصفوفة تقسيم مفردات العينة إلى مستهلكين خضر وغير خضر من خلال المعرفة البيئية

فئة المستهلكين	عدد مفردات العينة	التنبؤ بعضوية الفئة	
		المستهلكين الخضر	المستهلكين غير الخضر

		عدد	٪	عدد	٪
1- المستهلكين الخضر	164	125	76,2	39	23,8
2- المستهلكين غير الخضر	158	47	29,7	111	70,3
إجمالي حجم العينة	322				

*النسبة المئوية الدقيقة للتقسيم= 73,3 ٪ *الملحق الإحصائي الخاص بتحليل التمايز

من خلال الجدول رقم (4) والجدول رقم (5) يمكن استنتاج ما يلي :

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعرفة البيئية والسلوك الأخضر تعني أن المستهلكين الذين لديهم معرفة عالية بالقضايا البيئية في المجتمع يقومون بأداء السلوكيات الخضراء مثل الاهتمام بنسبة المكونات الطبيعية في المنتج، و الاعتناء بصيانة صنابير المياه في المنزل لترشيد استهلاك المياه و قراءة البيانات المكتوبة على المنتجات لمعرفة الطريقة السليمة للاستخدام، وشراء الأجهزة المنزلية الموفرة للطاقة واستخدام العبوات الفارغة للمنتجات في أغراض منزلية مختلفة ورد العبوات الفارغة للمنتجات إلى المتاجر كلما أمكن، ومحاولة بيع العبوات الفارغة إلى التجار المتجولين كلما أمكن ذلك، وقيادة السيارات أقل فترة لترشيد استهلاك الطاقة، ويفضلون شراء المنتجات الاستهلاكية من مكونات طبيعية وإلى غير ذلك من السلوكيات الخضراء.

- مقياس المعرفة البيئية قادر على التمييز بين المستهلكين الخضر و المستهلكين غير الخضر، وبالتالي يمكن استخدامها كأداة فعالة لتصميم إستراتيجية مناسبة لتجزئة سوق المستهلكين الخضر و إعداد مزيج تسويقي أخضر مناسب.

- **الفرضية الثانية:** " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيم الثقافية البيئية وسلوك المستهلك الأخضر" ولاختبار هذا الفرض تم استخدام تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA لمعرفة نوع العلاقة بين مقياس القيم الثقافية البيئية والذي يتكون من بعد واحد وسلوك المستهلك الأخضر، ويوضح الجدول التالي نتائج هذا التحليل.

جدول 6: نتائج تحليل التباين الأحادي لعلاقة القيم الثقافية البيئية بسلوك المستهلك الأخضر

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة F	معنوية الاختبار
مقياس القيم	بين المجموعات	33,457	1	9,273	0,003

الثقافية البيئية	الخطأ	1154,595	320		
	المجموع	1188,053	321		

*مستوى المعنوية المقبول α = 5٪

يتضح من الجدول السابق أن قيمة (F) المحسوبة (9,273٪) بمستوى معنوية (0,003) وهذا أقل من مستوى المعنوية (5٪)، وبالتالي يتم قبول الفرض الأصلي الذي ينص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيم الثقافية البيئية وسلوك المستهلك الأخضر. ولمعرفة قدرة القيم الثقافية البيئية كمتغير مستقل على التمييز بين المستهلكين الخضر والمستهلكين غير الخضر تم استخدام اختبار تحليل التمايز ومصفوفة التقسيم لمفردات العينة، والتي توضح أن القيم الثقافية البيئية قادرة على تقسيم المستهلكين إلى فئتين منهم الخضر وغير الخضر بنسبة(55 ٪) وتشير هذه النسبة إلى ضرورة أخذ القيم الثقافية البيئية في الحسبان عند دراسة سلوك المستهلكين الخضر.

جدول 7: مصفوفة تقسيم مفردات العينة إلى مستهلكين خضر وغير خضر من خلال القيم الثقافية البيئية

فئة المستهلكين	عدد مفردات العينة	التنبؤ بعضوية الفئة			
		المستهلكين الخضر		المستهلكين غير الخضر	
		عدد	٪	عدد	٪
1- المستهلكين الخضر	164	140	85,4	24	14,6
2- المستهلكين غير الخضر	158	121	76,6	37	23,4
إجمالي حجم العينة	322				

*النسبة المئوية الدقيقة للتقسيم= 55 ٪ *الملحق الإحصائي الخاص بتحليل التمايز

من خلال الجد ول رقم (6) و الجدول رقم (7) يمكن استنتاج ما يلي:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيم الثقافية البيئية والسلوك الأخضر تعني أن المستهلكين الذين يرون أنهم جزء من الطبيعة التي يعيشون فيها ويسعون للحفاظ عليها بدلا من استغلالها يقومون بأداء السلوكيات الخضراء مثل الاهتمام بنسبة المكونات الطبيعية في المنتج، والاعتناء بصيانة صنابير المياه في المنزل لترشيد استهلاك المياه و قراءة البيانات المكتوبة على المنتجات لمعرفة الطريقة السليمة للاستخدام، وشراء الأجهزة المنزلية الموفرة للطاقة و استخدام العبوات الفارغة للمنتجات في أغراض منزلية مختلفة ورد العبوات الفارغة للمنتجات إلى المتاجر كلما أمكن، ومحاولة بيع العبوات الفارغة إلى التجار الجائلين كلما أمكن، وقيادة السيارات أقل فترة لترشيد استهلاك الطاقة، ويفضلون شراء المنتجات الاستهلاكية من مكونات طبيعية وإلى غير ذلك من السلوكيات الخضراء.

- مقياس القيم الثقافية البيئية قادر على التمييز بين المستهلكين الخضر والمستهلكين غير الخضر، وبالتالي يمكن استخدامه كأداة فعالة لتصميم إستراتيجية مناسبة لتجزئة سوق المستهلكين الخضر وإعداد مزيج تسويقي أخضر مناسب.

4. تحليل النتائج:

"**توجد علاقة معنوية بين المعرفة البيئية وسلوك المستهلك الأخضر**" :

- استطاعت المعرفة البيئية التمييز بين المستهلكين الخضر والمستهلكين غير الخضر بنسبة (73,3٪) وفقا للتحليل التمييزي.
- ترجع العلاقة الطردية بين المعرفة البيئية وسلوك المستهلك الأخضر، في أنها تزود المستهلك بمعلومات عن المشاكل البيئية، ودوره في المحافظة على البيئة، وبالتالي يتشكل لديه إدراك معرفي يمكنه من اتخاذ قرارات شرائية تساهم في المحافظة على البيئة. تتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة Chan and Lau سنة 2000، وتتعارض مع نتائج دراسة Martin and Simintiras سنة 1994، والتي توصلت إلى عدم وجود علاقة ارتباط بين المعرفة البيئية وسلوك المستهلك الأخضر.

" **توجد علاقة معنوية بين القيم الثقافية البيئية وسلوك المستهلك الأخضر**" :

- استطاعت القيم الثقافية البيئية التمييز بين المستهلكين الخضر والمستهلكين غير الخضر بنسبة (55٪) وفقا للتحليل التمييزي.
- يمكن تفسير معنوية العلاقة بين القيم الثقافية البيئية وسلوك المستهلك الأخضر، أن المستهلك الجزائري يؤمن بأنه جزء من الطبيعة التي يعيش فيها، ويسعى للحفاظ عليها، ويدرك محدودية الموارد الطبيعية المتاحة لديه. تتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة كل من Yee سنة 1997، ونتائج دراسة Chan and Lau سنة 2000، ودراسة Chan سنة 2001، التي توصلت إلى وجود علاقة معنوية بين القيم الثقافية البيئية والاتجاه نحو شراء المنتجات الخضراء .

5. خاتمة:

يربط المختصون مفهوم البيئة بالعوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمستهلكين، عن طريق علاقاتهم مع الآخرين، ومدى ثقافتهم البيئية. لأن الجهل بالقضايا البيئية يعتبر من العناصر الأساسية التي تقود المستهلك إلى عدم إتباع سلوك بيئي مناسب حيث إن إدمان الأفراد على السلوكيات الضارة بيئيا تجعلهم يستمرون في هذا السلوك، وذلك لعدم وعيهم ومعرفتهم النابعة بأبعاده وعدم تحديدهم للمشكلة الناجمة من هذا السلوك بشكل دقيق وواضح على الرغم من امتلاكهم لمستويات مختلفة من القلق حول المشاكل البيئية.

لذا يجب الاهتمام بالتعليم المرتبط بالقضايا البيئية في المجتمع عن طريق تحديد المقررات البيئية وإدخالها في المناهج والكتب الدراسية بدءا بالمرحلة الابتدائية وحتى المرحلة الجامعية بما يؤدي إلى إدراك واسع للعلاقة بين البيئة والإنسان، بحيث لا يتوقف الأمر عند حدود الإدراك، وإنما يمتد إلى السلوك بحيث يشعر الإنسان بمسؤوليته في المشاركة في حماية البيئة الطبيعية وتحسينها وتجنب الإخلال بها دون المساس بكرامتهم أو إحراجهم، وذلك بتبني سلوك ملائم يمارس بصفة دائمة على المستوى الفردي والجماعي. كما أن تدريب الكوادر اللازمة التي تقوم على نشر وتنمية الوعي البيئي لدى المتعلمين، وإشباع صفة الممارسة البناءة لسلوكيات الأداء لديهم تجاه مواردهم وبيئتهم. مما سبق ذكره توصي الباحثتين بالآتي:

- على الحكومة القيام بحملات التوعية البيئية عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، ودور العبادة، ومراكز الشباب والأندية، بالإضافة إلى عقد الندوات والمؤتمرات حول القضايا البيئية وإبراز مشاكلها البيئية، وإيجاد الحلول اللازمة للحد منها.
- على رجال التسويق تعريف المصطلحات العلمية الموجودة على عبوات منتجاتها، واستخدام التعبيرات الرقمية بدلا من التعبيرات الكلامية عند وصف المنافع البيئية للمنتج.
- على رجال التسويق عقد الدورات والبرامج التدريبية لرجال البيع لغرس المفاهيم والسياسات البيئية المتعلقة بنشاط المنظمة، وتصميم برامج فعالة للعلاقات العامة تدعم الصورة البيئية للمنظمة لدى مستهلكيها، واستخدام وسائل تنشيط المبيعات التي تعمل على زيادة الوعي البيئي للمستهلكين و تشجيعهم على شراء المنتجات الخضراء مثل الكوبونات.
- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة كنجاحها في نشر الوعي البيئي لدى مستهلكيها، والذي تمثل في الإقبال على إرجاع الزجاجات الفارغة، والعبوات والصحف والمجلات لإعادة دورتها، وزيادة الطلب على السلع المعمرة الموفرة للطاقة وإلى غير ذلك من السلوكيات.

6. قائمة المراجع:

1. ثامر البكري، أحمد نزار النوري، **التسويق الأخضر**، الطبعة العربية، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2007).

* الايروسول مادة كيماوية تعتمد على غاز **الكلوروفلوروكربون** تستخدم في المبيدات الحشرية والثلاجات وأجهزة التكييف.

2. Yee Li- Ling 1(994), **Effect of Collectivist Orientation and Ecological Attitude on Actual Environmental Commitment The Moderating Role of Consumer Demographics and product Involvement**, Journal of International Consumer Marketing, vol 9, N 4.

3. Chan Ricky Y- k (1999), **Environnemental Attitude and Behavior of Consumers in china: Survey Findings and Implications**, Journal of International Consumer Marketing ,V 11, N4.

4. Chan Ricky Y- k, Lau Lorett B –Y (2000), **Antecedents of Green Purchases: A survey in China**, Journal of Consumer Marketing, , V 17, N4.

5. Peattie ken (1995), **Environmental Marketing Management ,Meeting The Green Challenge,** Pitman, London.

6. COMMISSION DE COOPÉRATION ENVIRONNEMENTALE, **Pour des marchés verts : Étiquetage, certification et acquisition écologiques au Canada, au Mexique et aux États-Unis**, Q u é b e c :Publié par la Section des communications du Secrétariat de la CCE, detailed web site <http://www.cec.org/files/pdf/ECONOMY/labels-f_FR.pdf, (consulted on 22/12/2016).
7. Dominique Marguerat, Ghislaine Cestre (2003), **ECOLABELS ET CONSOMMATION : VARIABLES INTERVENANT DANS LE PROCESSUS D'ACHAT**, WORKING PAPER 0211, UNIVERSITÉ DE LAUSANNE : ÉCOLE DES HAUTES ÉTUDES COMMERCIALES, detailed web site : < http://www.vlerick.be/research/workingpapers/vlgms-wp-0309.pdf, (consulted on 12/03/2015).

أهمية الاقتصاد البنفسجي في التنويع الاقتصادي بغية التنمية الاقتصادية المستدامة (مدخل القطاع الفلاحي والسياحي)

Importance of the purple economy in economic diversification for sustainable economic development (entry into the agricultural and tourism sector)

نجوى سعودي[1]، نبيلة ميمون [2]، ضرغام علي مسلم العميدي [3]

nedjoua.saoudi[1], nabila.mimoune[2], drgama.alameedy[3]

[1] جامعة محمد بوضياف،(الجزائر)، nedjoua.saoudi@univ-msila.dz

[2] جامعة محمد بوضياف، (الجزائر)، nabila.mimoune@univ-msila.dz

[3] جامعة الكوفة،(العراق)، drgama.alameedy@uokufa.edu.iq

تاريخ النشر: 2020/07/28

ملخص:

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية ابراز الدور الذي يلعبه الاقتصاد البنفسجي في تحقيق مبدأ التنويع الاقتصادي بغية التنمية الاقتصادية، خاصة وأنه يستهدف القطاعات الهامة في الدولة كالقطاعي الفلاحي والسياحي، ولأن هذا النوع من الاقتصاد يركز على التنويع ومحاولة ايجاد مجالات بديلة للتنمية ومواجهة الأزمات توصلنا إلى أن الاهتمام بتطوير وتحسين منتجات وخدمات القطاع الفلاحي والسياحي لها أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية المستدامة.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد البنفسجي، التنويع الاقتصادي، التنمية الاقتصادية المستدامة،

تصنيفات JEL: M21.

Abstract:

Through this paper, we will try to highlight the role that the Purple economy plays in achieving the principle of economic diversification in order to achieve economic development. The government has also been working to improve the quality of the agricultural sector, and to improve the quality of the agricultural sector.

Keywords: purple Economy, Economic diversification, Sustainable Economic Development.

Jel Classification Codes: M21.

المؤلف المرسل: نبيلة ميمون، **الإيميل**: nabila.mimoune@univ-msila.dz

1. مقدمة:

إن قضية التنمية الاقتصادية غير محددة الجوانب والمعالم خاصة وأن معظم الأفكار والآراء والإيديولوجيات التي تناقشها لم تتفق على اتجاه وأسلوب معين لتحقيقهما إذ اختلفت وجهات نظر الباحثين والاقتصاديين حول الآلية المثلى والمناسبة لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. وبالتالي يرتكز الاقتصاد المستدام على ضرورة استخدام الموارد المحلية بحثا عن ديمومتها مع الحفاظ على أحقية الأجيال ألقادمة، وكذا الابتعاد على التبعية اتجاه عوائد قطاع واحد كقطاع المحروقات.

كثير من الدول اليوم تعمل حكوماتها على ايجاد سبل لتنويع اقتصادها وتبحث جاهدة عن مصادر بديلة للطاقة والانتاج وتطوير وتنمية القطاعات الاستراتيجية خاصة منها القطاع السياحي والزراعي والصناعي والتعليم وغيرها بحثا عن تنمية اقتصادية مستدامة، ولعل واحد من أهم السبل والآليات البديلة والحديثة النشأة نجد ما يسمى بالاقتصاد البنفسجي، هذا النوع الجديد من الاقتصاد الذي يضاف كبعد مهم من أبعاد التنمية المستدامة حيث يمكن تجميع بين أبعادها المختلفة ببصمة ثقافية.

–اشكالية البحث:

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الاجابة على الأتي :

– ما أهمية الاقتصاد البنفسجي في التنويع الاقتصادي؟ وكيف يساهم البعد الثقافي في التنمية المستدامة لكل من السياحة والزراعة؟

_أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق النقاط التالية:

- التعريف بمفهوم الاقتصاد البنفسجي وربطه بالتنويع الاقتصادي؛
- أبراز دور البعد الثقافي في التنمية المستدامة؛
- تسليط الضوء على السياحة والفلاحة كجزء من التنمية المستدامة؛
- تقديم أمثلة لنماذج من التراث العالمي تعكس جوهر البعد الثقافي ودوره في التنمية المستدامة.

_منهجية البحث:

لمعالجة السؤال المطروح في إشكالية البحث وتحليل أبعادها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من أجل رصد مختلف الحقائق حول مفهوم الاقتصاد البنفسجي والتنمية الفلاحية والسياحية

المستدامة، إلى جانب تقديم مختلف النماذج الأصيلة للتنمية الزراعية المستدامة التي طورت منذ عصور عبر العالم، من خلال التركيز على تلك التي برزت في بنغلاديش والجزائر كأمثلة.

_محاور البحث:

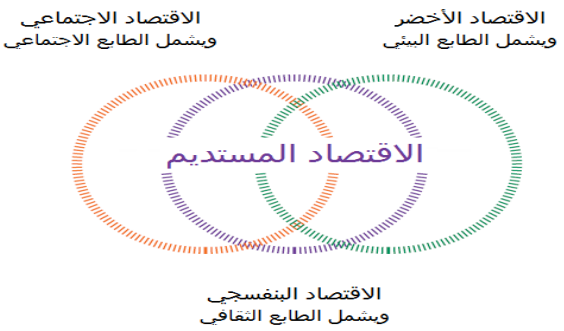
- مفاهيم أساسية في الموضوع
- أهمية التنويع الاقتصادي وعلاقته بالاقتصاد البنفسجي
- السياحة الثقافية المستدامة
- أهمية البعد الثقافي في الزراعة بغية تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

2. مفاهيم أساسية في الموضوع

1.2 تعريف الاقتصاد البنفسجي :

"إن الاقتصاد البنفسجي يميل إلى إعطاء الاعتبار للجانب الثقافي للاقتصاد. وهو اقتصاد يتكيف مع التنوع الإنساني في نطاق العولمة مستندا في ذلك على البعد الثقافي لتثمين السلع والخدمات"(SOPHIE FLOUQUET, 2011). ففي واقع الأمر، فإنّ تزايد أهمية البعد الثقافي المتعلق بالمنتجات يرتبط بالحيوية الثقافية للأقاليم.

الشكل 1: المكونات الثلاثة للاقتصاد المستدام



المصدر: Premier Forum international de l'économie mauve, 2011, P1.

الاقتصاد البنفسجي (Purple Economy) هو أحد المكونات الثلاثة للاقتصاد المستديم وهي الاقتصاد الاجتماعي والبيئي والبنفسجي. فالاقتصاد البيئي (الاقتصاد الأخضر) والاجتماعي يتضح من تسميتها مجال اهتمام كل منهما، فالأول في قضايا البيئة والثاني في قضايا المجتمع. أما الاقتصاد

البنفسجي فهو هو مجال اقتصادي يسهم في التنمية المستدامة من خلال زيادة الاعتبار وتثمين العائد الثقافي للسلع والخدمات. فالاقتصاد البنفسجي يراعي ويركز على البعد الثقافي وهو مختلف عن اقتصاد الثقافة الذي يعتبر قطاعا بحد ذاته. فالاقتصاد البنفسجي هو تحالف بين الاقتصاد والثقافة، لإضفاء الطابع الإنساني على العولمة للتوفيق بين التنمية الاقتصادية والاستدامة. إنه مجال واعد بكونه نموذجا قائما على التنمية الثقافية للخروج من الأزمات الاقتصادية، وتوجيه الاقتصاد المستقبلي، وكذلك تحديد الأنشطة الإنتاجية. إن مساهمة الاقتصاد البنفسجي في خلق البيئة الثقافية المتنوعة الثرية يجعلها محور الارتكاز في تحقيق غايات التقدم والرفاه. (صلاح، 2019، صفحة 1)

ظهر مصطلح الاقتصاد البنفسجي ظهر أول مرة في فرنسا في الوثيقة التي تم نشرها في صحيفة "لوموند " Le Monde من قبل جمعية "ديفيرسوم" في تنظيمها لأول منتدى دولي للاقتصاد البنفسجي، برعاية كل من اليونسكو والبرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية (عبد الله، 2020، صفحة 1) ، عقدت النسخة الأولى من المنتدى الدولي للاقتصاد الأرجواني في الفترة من 11 إلى 13 أكتوبر 2011 في Espace Cardin في باريس ، تحت رعاية اليونسكو والمفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي. (المنتدى الدولى للاقتصاد الارجواني، 2016، صفحة 1)

2.2 نشأة الاقتصاد البنفسجي وتصاعد أهمية الجانب الثقافي

إن نشأة الاقتصاد البنفسجي تعود إلى الأهمية المتصاعدة للجانب الثقافي في المجتمع المعاصر. ومن بين العوامل التي يتم الإشارة إليها أيضا (Gilles Andrier, 2017) إعادة التوازن الاقتصادي والسياسي العالمي لصالح البلدان الناشئة، والعودة إلى البيئات المحلية (التي تعد من جديد مراكز استقرار)، وأشكال جديدة من المطالب (بعد انهيار الإيديولوجيات العظمى)، وهو طلب اجتماعي متزايد متعلق بالجودة، يعتمد على الاستهلاك الثقافي (الذي يسير جنبا إلى جنب مع منطق التحول الديمقراطي، ومنطق الطابع الفردي وإطالة العمر البشري)، خطوات الابتكار (بافتراض وجود عقلية ثقافية من شأنها الجمع بين التخصصات المختلفة، و تنمية موهبة الاكتشاف.

3.2مجال تطبيق الاقتصاد البنفسجي:

إن الاقتصاد البنفسجي ذو طبيعة شمولية من حيث كونه يثمن كل السلع والخدمات مهما كانت قطاعاتها، وذلك استنادا على البعد الثقافي. و تم تطبيقه في الاقتصاد الحسي (Gilles Andrier, 2017). إنه يختلف عن اقتصاد الثقافة الذي يرتكز على منطق القطاعات.

في شهر يونيو 2013 نشرت تقارير واستنتاجات أوّل مجموعة عمل مشترك بين المؤسسات حول الاقتصاد البنفسجي وضمت هذه اللجنة مجموعة من خبراء اليونيسكو ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وكذلك من المنظمة الدولية للفرنكوفونية ومن بعض الوزارات الفرنسية، ومن الشركات والمنظمات المدنية. وقد أكد هذا التقرير على تأثير البعد الثقافي على الاقتصاد بكامل جوانبه، مع انعكاس ذلك على العمل والتدريب. كما يميز التقرير بين الأعمال البنفسجية والمهن البنفسجية: فالأولى ترتبط مباشرة ومن حيث الغاية بالمحيط الثقافي (مثالها مخطط المدينة وتطورها)، أما الثانية فهي التي تتكيف مع الثقافة (ومثالها وظائف المصادر البشرية أو وظائف التسويق والإتصال) (Premier groupe de travail interinstitutionnel sur l'économie mauve, 2013, p. 8)

4.2 تعريف التنويع الاقتصادي:

يعرف التنويع الاقتصادي على انه "توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا ". كما يعرف التنويع الاقتصادي على انه العمل على زيادة مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي وتنويع الصادرات وتفعيل الضرائب في اقتصاد معين لتقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها في حالة اعتماده على قطاع واحد وخصوصا إذا كان ريعيا" (حامد، 2016، صفحة 1)

يعتمد نموذج النمو السائد في الجزائر على مداخيل النفط التي يعاد توزيعها في الاقتصاد عبر آلية الإنفاق الحكومي، ويعد جزء من هذا الإنفاق استهلاكياً متعلق بأجور المواطنين ورواتبهم في القطاع العام، في حين أن جزءاً آخر منه متعلق بإنفاق رأسمالي ذو صلة بالمشاريع التنموية والبنى التحتية والخدمات الاجتماعية. (بللعما، 2018، صفحة 336)

2. 5 أهمية التنويع الاقتصادي وعلاقته بالاقتصاد البنفسجي

أخذت عملية التنويع الاقتصادي مفاهيم واتجاهات تنموية أعطت أهمية بارزة لكل دولة تكون قد تبنت منهجا تنمويا معينا، والذي تكون قد صاغت منه الأهداف المرجوة للنهوض باقتصادها الوطني، كما تبقى قضية التنمية الاقتصادية غير محددة الجوانب خاصة وأن معظم الأفكار والآراء التي تناقشها لم تتفق على اتجاه معين لتحقيقها، إذ اختلفت وجهات نظر الاقتصاديين حول الطريقة المثلى لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. وبالتالي يرتكز الاقتصاد المستدام على ضرورة استخدام الموارد المحلية بحثا عن ديمومتها مع الحفاظ على أحقية هدف زيادة الدخل القومي للبلد، وعليه الأجيال القادمة، وكذا الابتعاد على التبعية اتجاه عوائد قطاع واحد كقطاع المحروقات عملت حكومات الدول على تطوير وتنمية قطاعات

أخرى كالقطاع السياحي والزراعي والصناعي والتعليم وغيرها بحثا عن تنمية اقتصادية مستدامة تجمع بين أبعادها المختلفة ببصمة ثقافية، وهذا ما يهدف إليه هذا النوع الجديد من الاقتصاد والذي سمي بالاقتصاد البنفسجي.

وعليه أصبح هذا النوع من الاقتصاد أكبر من كونه مصطلح جديد يبحث عن تأثير المخرجات الثقافية للبلد، بل أصبح يساهم في خلق بيئة ثقافية تساهم بشكل فعال في تحريك الاقتصاد الوطني بشتى قطاعاته المختلفة نحو التقدم مع تحقيق الرفاهية الاجتماعية، فمثلا أدى الارتباط الوثيق بين السياحة والتنمية المستدامة إلى ظهور مفهوم جديد للاستدامة، وذلك على اعتبار أن التدفق السياحي يرتبط بعوامل الجذب السياحي المتمثلة في المناخ والمناظر الطبيعية، أو في عوامل جذب الإنسان كالمناطق التاريخية الأثرية والحديثة، لذلك كانت ضرورة ترقية وتطوير الإمكانات السياحية من المطالب الأساسية لتنمية ورقي الاقتصاد، بيئيا واجتماعيا– ثقافيا (عمار، 2019، صفحة 39)

يلعب الاقتصاد البنفسجي دورا هاما في تحقيق مبدأ التنويع الاقتصادي خاصة وأنه يستهدف القطاعات الهامة كقطاعي الفلاحة والسياحة، حيث يرتكز هذا النوع من الاقتصاد على تشجيع انتاج المنتوجات الفلاحية ذات طبيعة محلية تتماشى مع الثقافة الاستهلاكية لأفراد المجتمع، مع محاولة تدعيم هذا الإنتاج بمنتوجات فلاحية جديدة تلبي حاجيات المجتمع بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي أولا، ثم الانتقال إلى مرحلة التصدير تمتع الإنتاج بمنتوجات فلاحية جديدة تلبي حاجيات الانسان ثانيا. وبالرجوع إلى علاقة الاقتصاد البنفسجي والقطاع السياحي فيمكن تحديدها من خلال التركيز على الأهمية المتصاعدة للجانب الثقافي لجذب السواح سواء كانوا محليين أو أجانب، خاصة مع تصاعد الطلب على الاستهلاك ذو الطبيعة الثقافية الذي يسير جنبا إلى جنب مع منطق التحول الديموقراطي من جهة، وتنمية موهبة الاكتشاف من جهة أخرى (عمار، 2019، صفحة 45)

2. 6 دور البعد الثقافي في عملية التنمية الاقتصادية:

يلعب البعد الثقافي دورا هاما لتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال إحياء مهن ترتبط بالثقافة المادية وغير المادية، والتي تعمل بدورها في توفير مناصب عمل تحقق عوائد مالية معتبرة تعمل على تنويع الدخل الإجمالي للبلد، إذ يطالب بعض من المفكرين بدمج البعدين الاجتماعي والثقافي معا كون عملية الاستثمار الثقافي ذات مردود ربحي من اجل خدمة الفرد وتسويق عطائه وإبداعه الفكري، مع خلق الكوادر المتعلمة والمتدربة لتعزيزه، وبالتالي يتم التركيز على مسألة إعداد الموارد الإنسانية، سبل تنميتها مع تأهيل البنى التحتية الثقافية عبر تأهيل المجتمع المدني الثقافي لكي يصبح منتجة.

كما يمكن ملاحظة مساهمة البعد الثقافي في عملية التنمية الاقتصادية في أي بلد من خلال تتبع مؤشراته الثقافية والمتمثلة في: (عمار، 2019، الصفحات 45-46)

– **التعبيرات الثقافية والصناعات الإبداعية** :يتضمن هذا المؤشر انتاج سلع وخدمات ببصمة ثقافية تراعي عادات وتقاليد البلد، كالصناعات التقليدية، المهن والحرف الحرة، حملات التعريف بالمنتوجات المحلية...إلخ.

– **احياء التراث الثقافي** :ينقسم هذا المؤشر إلى مؤشرات مادية وغير مادية والمتمثلة في:

- **المؤشرات المادية** :يستخدم هذا المؤشر في قياس ارتفاع مؤشر النشاط الثقافي للبلد من خلال تتبع نشاط كل من :المتاحف، قاعات العروض الموسيقية، المسارح، المتاحف، زيادة عدد القنوات الإذاعية والتلفزيونية، زيادة عدد المهرجانات زيادة نشاط دور النشر...إلخ.
- **المؤشرات غير المادية:** يستخدم هذا المؤشر في تتبع مجمل المعاهدات والاتفاقيات الثقافية المحلية والدولية، والتي هدفت إلى التعريف بالثقافة المحلية، تنظيم أيام أو أسابيع ثقافية، تفعيل خط التعاون الثقافي مع مجموعة من الدول، تبادل الخبرات الثقافية...إلخ.

إن الاقتصاد البنفسجي يتمثل في شمولية إطاره للمحيط الثقافي الذي يترك فيه الوكلاء بصماتهم والذي يبقى ملكية عالمية مشتركة. وفي هذا السياق فإن الاقتصاد البنفسجي يجعل من البعد الثقافي رهانا للتنمية المستدامة.

3. السياحة االثقافية المستدامة

1.3 مفهوم السياحة المستدامة: السياحة المستدامة "تعني تحقيق مستوى الرفاهية للأجيال الحالية التي تأتي من السياحة، مع عدم الإضرار بحصة الأجيال القادمة من هذه الرفاهية، و المقصود بالأجيال الحالية والقادمة كلا من السائح والسكان المحليين في مناطق الجذب السياحي التي تتوفر فيها الموارد المختلفة، وبالتالي فإن السائح الحالي يستفيد منها سواء كانت طبيعية أو تراثية أو غيرها، ومن ثم مشاهدة هذه المواقع والتمتع ا تاركا إياها للأجيال القادمة من السياح ليستفيدوا منها، أما عليه عدم الإضرار سكان المناطق القريبة من المواقع السياحية فعليهم عدم استغلال مواردها بشكل يسيء إلى ديمومتها للأجيال القادمة ليستفيدوا من المردود المالي المتأتي من زوارها" (أحسن العايب، 2017، صفحة 295)

أما السياحة الثقافية فهي مجموعة فرعية من السياحة المعنية بمشاركة المسافر مع ثقافة بلد أو منطقة، وتحديدا نمط حياة الناس في تلك المناطق الجغرافية، وتاريخ هؤلاء الناس، وفنهم، والهندسة المعمارية، والدين (الأديان)، وغيرها من العناصر التي تساهم في تشكيل أسلوب حياتهم.

2.3 أهمية الارث الثقافي في تنمية السياحة والتنمية المستدامة:

تُعتبر الموروثات الطبيعية وتلك التي صنعها الإنسان وإنتقلت خلال آلاف السنين، هدايا لاّ تقدر بثمن. ، تعتبر بقايا الحضارات القدمية والتقاليد القدمية جزء لا يتجزأ من هويتنا. إن تبديد هذه الهدايا وعدم تقديرها سوف يفقدنا هويتنا ووطننا ولكن إذا قدر لنا إستخدامها بحكمة، فإن ذلك يسمح في دفع عجلة التنمية الإقتصادية ويحفظ هذه الموروثات للأجيال القادمة .الارث الثقافي المباني القدمية في حوض البحر الأبيض المتوسط والمواقع الأثرية هي أجزاء مهمة من ثقافتنا، وكذلك هي الحرف التقليدية والأطعمة، والإبداعات الفنية الحديثة. (برنامج التعاون المشترك عبر الحدود في حوض البحر الأبيض المتوسط، 2014، صفحة 11).

العديد من المشاريع التي يدعمها برنامج التعاون المشترك عبر الحدود لحوض البحر الابيض المتوسط تركز على تحسني الإشراف والتقدير والاستغلال الاقتصادي المستدام لتراثنا. تتعدد المشاريع التي تسعى إلى تعزيز وتقدير الإرث الثقافي التاريخي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، بدء من كنوزها الأثرية إلى نظامها الغذئي الصحي الشهري. تركّز مشاريع أخرى على الثقافة المعاصرة، بما في ذلك المسرحيات الأصلية والأفلام الوثائقية، وبعضها يجمع الإرث القديم والجديد معا.ARCHEOMEDSITES و ArcheoMedهما مشروعان يهدفان إلى تحسني إدارة المواقع الأثرية القدمية، التي غالبا ما تكون تحت الضغط بسبب وجود عدد كبير جداً من الزوار أو بسبب قلة الاهتمام أيضا .في سياق مماثل، WeOnCT-CulMeو MEDINAيسعيان للحفاظ على الموروثات القديمة – التقاليد الإغريقية الرومانية ونقوش من حضارات سابقة (برنامج التعاون المشترك عبر الحدود في حوض البحر الأبيض المتوسط، 2014، صفحة 13).

مثل هذه البرامج والمشاريع، أثبتت نجاعتها عند بعض الدول التي انخرطت فيها وتفاعلت معها، وفي هذا الاطار تزخر الجزائر بسبع مواقع مسجلة بالتراث الثقافي العالمي: قصبة الجزائر ، موقع جميلة، قلعة بني حماد، تيمقاد ، تيبازة، واد مزاب ، تاسيلي ناجر . وغيرها من المواقع فيجب علينا ان ندرك أهمية هذا الارث الثقافي وأهمية الانخراط في مثل هذه المشاريع بغية التنمية السياحية الثقافية المستدامة.

4. أهمية البعد الثقافي في الزراعة بغية تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة

تعرف الزراعة على انها علم وفن لصناعة وإنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية التي تنفع الإنسان. يعتبر تعريف الزراعة علما حديثا لأن الزراعة قديما كان ينظر إليها أنها مجرد عميلة بذر البذور في التربة ثم ترك البذور للنمو تحت الظروف الطبيعية إلى ان يأتي موعد حصادها ليعمل المزارعون على حصادها.

4. 1 التراث الثقافي وتنمية الزراعة:

اليوم، نستطيع العثور على النظم الزراعية البسيطة التي تعود إلى القرون الأولى في جميع قارات العالم. ولكن –وبعيدا عن الوقوع في مصيدة الماضي– فإن نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية هذه قد ساهمت في صنع عالم الزراعة الموجود اليوم. ورغم التشابه هنا مع مواقع التراث العالمي التي أقامتها منظمة اليونسكو، فإن الفارق يكمن في أن هذه المواقع تعتبر آثارا لابد من الحفاظ عليها، بينما نظم التراث الزراعي هذه هي نظم حية ستواصل تطورها لكي تسد احتياجات وطلبات هؤلاء الذين يملكونها، أي صغار الحائزين، والأسر الزراعية، والسكان الأصليين ممن هم من أفقر الفقراء في أغلب الأحيان (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة(الفاو)، 2020، صفحة 1)

4. 2 نظم التراث الزراعي ميراث للمستقبل:

تشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن نحو 500 مليون هكتار حول العالم مخصصة لنظم التراث الزراعي، مازالت تحتفظ بتقاليدها الفريدة التي تجمع الخدمات الاجتماعية والثقافية والايكولوجية والاقتصادية التي تفيد البشرية. فقد ابتكر مزارعو الفلبين نظما للري على سفوح التلال تسمح لهم بتقاسم المياه من حقل إلى حقل. وتعلم مزارعو البطاطس في جبال الأنديز في بيرو أن يحفروا خنادق حول حقولهم، ثم يملئونها بالماء الذي يدفأ بأشعة الشمس أثناء النهار ويطلق أبخرة دافئة تحمي محصول البطاطس من صقيع الليل واستطاع المزارعون في الواحات الصحراوية في الجزائر ومصر وإيران والمغرب وتونس أن يستنبطوا طرقا متطورة للري وحدائق متعددة الطوابق تستفيد بظلال أشجار النخيل ليزرعوا عليها الفاكهة والخضر والحبوب التي يتغذى عليها سكان هذه البلاد.

إن هذه النظم التقليدية، الموجودة في البلدان النامية والمتقدمة، على السواء، نظم لها كفاءتها وبساطتها في آن واحد. وإلا لما استمرت وحظيت بدعم الكثير من الأجيال بأكثر الأدوات بدائية. ومع ذلك، ففي أغلب الأحيان لا تلقى اليوم اعترافا بما قدمته. وكما هو الحال مع الكثير من الأنظمة الزراعية،

فإن هذه الأنظمة تقف في وجه التطور السريع، والعولمة، والتوسع العمراني، والكوارث الطبيعية، وتأثيرات تغير المناخ. كما أن عليها أن تحارب فكرة أن النظم التقليدية لا تتلاءم مع الإنتاج الزراعي الحديث الذي له كفاءته، (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة(الفاو)، 2020، صفحة 1)

4. 3 نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية تطرح نظما دينامية للصون واستدامة سبل المعيشة

إن اختيار نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية يتجاوز مجرد تحديد نظم زراعية لها أهميتها وتحويلها إلى لقطات جذابة. وإنما تحتفي بالتراث، وتشعر السكان المحليين بالفخر عندما يقع الاختيار على نظام ورثوه عن أجدادهم ومازالوا يحتضنونه، قد أصبح ضمن نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية.

وفي أحد مواقع زراعة الأرز والسمك في الصين، زاد المزارعون هناك – برعاية نظم التراث الزراعي المشار إليها – من دخلهم من تسويق منتجاتهم، كما زادت السياحة من 2,000 زائر في عام 2004 إلى 25,000 زائر في 2010. وقد بلغ احتفاء الحكومة المحلية بهذه النظم أنها أقامت نصباً من الرخام لسمكة على مدخل القرية. وفي الجزائر، أعادت فرص العمل التي خلقها المشروع، شباب المزارعين إلى نظام الواحات من جديد. فقد زاد عدد الشباب الذين يعملون في هذه الواحات ويستثمرون فيها من 2 في المائة إلى 23 في المائة، (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة(الفاو)، 2020، صفحة 1)

4.4 : بعض نماذج أساليب الزراعة المستدامة عبر العالم

4. 1 الممارسات الزراعية للحدائق العائمة في بنغلاديش

فاز نموذج الحدائق العائمة في بنغلاديش كأحد النماذج الفريدة من أنظمة إنتاج الزراعة المائية التي شيدت باستخدام الأعشاب والنباتات الطبيعية، وتم تطويرها في مناطق الفيضانات الموسمية في البلاد (IMLebanon، 2015) حيث تبقى مياه الفيضان لفترات طويلة، وهي تشكل نظاما فريدا من نوعه لزراعة مائية، حيث تزرع النباتات فوق المياه العائمة على "سرير طاف" من المادة العضوية والطحالب والمخلفات النباتية. ويعد هذا النموذج الصديق للبيئة تقنية ممتازة للزراعة التقليدية باستخدام الموارد الطبيعية للأراضي الرطبة في زراعة الخضروات والمحاصيل على مدار السنة تقريبا، متضمنا العديد من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والزراعية والبيئية للسكان المحليين. (الفاو، 2015، صفحة 1)

ويمكن التطرق لهذا النموذج بشيء من التفصيل كالتالي: (Fao, 2011, p. 1)

4. 1.1 الأهمية العالمية

في بعض أنحاء بنغلاديش الأكثر تضررا من الفيضانات –أين تبقى المياه لفترة زمنية طويلة–، طور المزارعون طريقة لاستخدام أراضيهم المغمورة في إنتاج المحاصيل الزراعية. ولأكثر من ثلاثة قرون، تعتبر الزراعة العائمة طريقة مفيدة بالنسبة للجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. أتاحت الحدائق العائمة للسكان في هذه المناطق تلبية احتياجاتهم المعيشية، وسمحت أيضا بالوصول إلى الأراضي في أفقر المجتمعات المحلية. أخيرا وليس آخرا، فإن تعزيز إدماجها، حسن كذلك من المساواة بين الجنسين في هذه المجتمعات. ويعتبر هذا النظام مثالا للتكيف مع الظروف المناخية الصعبة ما عدا تغير المناخ.

4. 1. 2 الأمن الغذائي وسبل المعيشة

في المقام الأول، تعد الحدائق العائمة ضرورية لتلبية احتياجات الاستهلاك الذاتي للمجتمعات المحلية. في الصيف، يتم زراعة الخضروات (مثل البامية، القرع المضلع، السبانخ الهندي، البرنجال، الخيار، أمارانثس الحمراء، أمارانثس الجذعية، القرع الشمع إلخ) على الأسرة العائمة. علاوة على ذلك، تقدر إنتاجية زراعة الخضروات العائمة بأكثر من عشرة أضعاف إنتاجية زراعة الأراضي بنفس المساحة. كما تستخدم المجتمعات المحلية الأراضي الرطبة لزراعة الأرز وممارسة مصائد الأسماك.

تساعد ممارسة هذه الزراعة على دعم مداخيل الأشخاص، مما يسهم في التخفيف من وطأة الفقر، ويوفر مزيدا من الأمن الغذائي عن طريق زيادة قدرة الفقراء وكذلك الأشخاص الذين لا يملكون أرضا على حيازة الأراضي من خلال السماح لهم بزراعة الخضراوات والمحاصيل بتكاليف أقل للمدخلات، عن طريق استخدام الحد الأدنى من البنية التحتية المطلوبة. يتمتع الأشخاص الذين يمارسون زراعة الأسرة العائمة بحياة أفضل اقتصاديا، مقارنة بأولئك الذين يعيشون في المناطق الأخرى المتضررة من الفيضانات والذين لم يعتمدوا هذه الممارسة بعد.

4. 1. 3 التنوع البيولوجي ووظائف النظام البيئي

يزرع وينضج التنوع البيولوجي العالي من النباتات المزروعة على الحديقة العائمة. أساسا فإن البامية، القرع مضلع، السبانخ الهندي، البرنجال، الخيار، الأحمر أمارانثس، أمارانثس الجذعية، القرع الشمع، القرع المر، كانغ كونغ، البطيخ، الخ. مزروعة على الأسرة العائمة. بالإضافة إلى ذلك، خلال فصل الشتاء، وتستخدم الأراضي الأخرى لزراعة الأرز وباقي الخضروات.

لأن المواد الغذائية الرئيسية مثل النيتروجين والبوتاسيوم والفوسفور وفيرة في الأسرة العائمة، ولا توجد تقريبا حاجة إلى إدخال الأسمدة. بالإضافة إلى ذلك، ولأن الماء يمنع الحرق، لا يتم تطبيق أي المبيدات تقريبا لكونها نظاما صديقا للبيئة. إلى جانب ذلك، فإن استخدام زهرة الماء التي هي نبات غازية أو اجتياحية، يساعد في الحفاظ على الحياة المائية في المنطقة.

4. 1. 4 نظم المعرفة والتكنولوجيات المكيفة

يستخدم هذا النظام الأسرة العائمة، داب (Dhap)، على سطح الماء كأساس لزراعة النباتات والمحاصيل بدون تربة. حيث يوضع الخيزران على طبقة كثيفة من زهرة الماء. الطبقة الأولى بمثابة قاعدة من السرير العائم ويحافظ على الاستقرار والطفو وسماكة السرير، بينما تستخدم الطبقات أعلاه كسماد. بعد 8 أو10 أيام يلاحظ المزارعون أن الشتلات قد نبت بالفعل.

وهناك دورتان أو ثلاث دورات تناوب للمحاصيل على الحدائق العائمة خلال فصل الريح الموسمية الواحد وهي معروفة على العموم في هذه المنطقة. وفي كل دورة، تعد الزراعة البينية المختلطة أكثر نظم إنتاج المحاصيل شيوعا. في الشتاء التالي، يتم التخلص من الأسرة العائمة وتستخدم البقايا لإثراء التربة لزراعة الخضروات الشتوية.

4. 1. 5 الثقافة ونظم القيم والمنظمات الاجتماعية

ترتبط الزراعة في بنغلاديش ارتباطا وثيقا بثقافة المجتمعات المحلية. "نابانا" هو احتفال الحصاد البنغالي بين مزارعي الأرز الهندوس، وعادة ما يحتفل به بالطعام والرقص والموسيقى. وعادة ما يكرم فيه آلهة لاكشمي، الذي يرمز إلى الثروة والخصوبة وتجري هذه الاحتفالات بين نوفمبر وديسمبر.

إضافة إلى ذلك، تعتمد حياة المجتمعات المحلية بشكل كبير على المواسم والعمال الزراعيين. ويشمل هذا أيضا الأطباق التقليدية بما في ذلك أصناف إقليمية من الأرز.

4. 1. 6 ملامح إدارة المناظر الطبيعية والأراضي والموارد المائية البارزة

تتمتع المناظر الطبيعية مع الحدائق العائمة المتنوعة الملونة بوجهة نظر جمالية فريدة من نوعها. في التعامل مع الطبيعة والاحتياجات البشرية، تكون الحدائق العائمة متكاملة/مندمجة ومستدامة في المناظر الطبيعية البنغالية. ففي الصيف، أزهار من زهرة الماء تتفتح فوق الماء، حيث أن التباين بين الأرجواني

الفاتح من الزهور والأخضر العميق من أوراق يخلق مناظر طبيعية جميلة. وبالنظر إلى إدارة المياه والأراضي، تعتبر الأنظمة العائمة واحدة من أكثر النظم تطورا في مناطق الفيضانات.

4. 2 نظام الغوط في الجزائر

يمكن وصفه من خلال: (Fao, 2020, p. 1)

4. 2. 1 الأهمية العالمية

خلال القرن الخامس عشر، تم تطوير نظام واحة الغوط الناتج عن تكيف المزارعين مع المناخ القاحل. الغوط هو نظام ري زراعي تقليدي من منطقة سوف. وهو فريد من نوعه في مجال استخدام مورد نادر في الصحراء هو الماء، من أجل زراعة عدد كبير من النباتات الغذائية. استدامة وتكييفا مع البيئة، يؤكد نظام الغوط على براعة المزارعين وإمكانية تكييف النظم الزراعية مع الأراضي المعادية. مع ذلك، فإن النظام مهدد بسبب ضخ المياه الجوفية يسبب التجفيف أو سوء الصرف من الغوطات.

4. 2. 2 الأمن الغذائي وسبل المعيشة

تكون أنظمة الغوط أساسا حول زراعة أشجار النخيل. ومع ذلك، فهو نظام متعدد الطبقات، حيث تزرع أيضا الخضراوات وأشجار الفاكهة تحت أشجار النخيل. ويتيح كل هذا الإنتاج للمجتمعات المحلية أن تشبع احتياجاتها من الاستهلاك الذاتي. بالإضافة إلى الزراعة، وبفضل زراعة الحبوب من الغوط، تربي المجتمعات المحلية الحيوانات الأليفة من أجل اللحوم. تمارس صناعة النجارة المحلية والتقليدية بفضل النباتات النامية من الغوط.وفي الوقت الحاضر، قامت مجتمعات الغوط أيضا بتطوير أنشطة سياحية زراعية تشكل دخلا مكملا لأنشطتها الزراعية. فضلا عن ذلك، سمحت الأساليب التقليدية لإدارة المياه الغوط بالحفاظ على نوعية المياه ومواردها من القرن الخامس عشر.

4. 2. 3 التنوع البيولوجي ووظائف النظام الإيكولوجي

تجمع نظم واحة الغوط التنوع البيولوجي العالي. لا سيما نخيل التمر، فإن تنوعها البيولوجي مرتفع وغير متجانس يولد تواريخ مختلفة جدا يقدرها السكان المحليون بحوالي 800 صنف مختلف. هذه الأصناف هي نتائج اختيار المزارعين الطويلة. هذا وتزرع نباتات البهارات والأشجار المثمرة، خاصة أشجار الزيتون، مع نخيل التمر الذي يثري التنوع البيولوجي المحلي. علاوة على ذلك، فإن أنظمة الواحات هي

ملاجئ ترحيل لعدد من الحيوانات المحلية البرية أو المنزلية مثل الغزلان.بالإضافة إلى ذلك، لا تستخدم أنظمة الغوط الزراعية المنتجات الكيميائية وتقوم بذلك، مما يعزز التنوع البيولوجي.

4. 2. 4 نظم المعرفة والتكنولوجيات المكيفة

يتضمن نظام الغوط حفر حفرة في التربة من أجل زرع النخيل إلى أعلى المياه الجوفية. الحفر عبارة عن براعة لأنه يتم بالاعتماد على اتجاه وسرعة الرياح على الكثبان الرملية. للحفاظ على الغوط في هذه الظروف، يقوم المزارعون بحمايتها من الريح بفضل أوراق النخيل وإخراج الرمال بانتظام.

تكون مزروعة بجانب موارد المياه الجوفية، حيث تتمكن جذور النخيل من الوصول إلى مصدر المياه بسهولة. عموما، لا يتجاوز سطح الغوط 0,5 هكتار ويمثل تقنية مستدامة مع أنه أيضا طريقة مكيفة للزراعة في الصحراء.

4. 2. 5 الثقافة ونظم القيم والمنظمات الاجتماعية

يعتبر نخيل التمر أحد رموز المغرب العربي، خاصة بالنسبة للمجتمعات الصحراوية، وإلا فقد لا يتمكنون من البقاء على قيد الحياة. وقد طورت المجتمعات المحلية أساليب الحفاظ على الأسلاف وتحويلها والتي تمثل تراثا ثقافيا مناسبا. وهكذا، فإن النجارة التقليدية والعالم الثقافي ناتجة عن نظام الغوط والحياة في الصحراء. أما الحرف اليدوية فهي شائعة جدا ومعترف بها داخل المجتمع.

4. 2. 6 ملامح إدارة المناظر الطبيعية والأراضي والموارد المائية البارزة

لقد استخدمت المجتمعات المحلية أنظمة الغوط منذ القرن الخامس عشر، وشيدوا نحو 9500 غوت في منطقة سوف. وقد تم رش منطقة الصحراء السوفية من قبل الغواصات الخضراء والنباتية لتشكيل المناظر الطبيعية لقرون. وبفضل الاستخدام الشحيح للموارد المائية، فإن تجنب ضخ نظام الغوط هو نتيجة معرفة ثمينة.

5. خاتمة:

من خلال هذا البحث قدمنا مختلف المفاهيم المتعلقة بالاقتصاد البنفسجي والتنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في القطاع السياحي والزراعي، حيث تطرقنا الى تعريف كل من هذه المفاهيم، ووضحنا أهمية التنويع الاقتصادي وعلاقته بالاقتصاد البنفسجي، ثم حاولنا التعرف على السياحة الثقافية المستدامة،

وبعد ذلك بينا أهمية البعد الثقافي في الزراعة بغية تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك بالتطرق الى بعض النماذج المعتمدة في الارث الزراعي العالمي. وفي الأخير سنقوم باستخلاص مجموعة من النتائج وتقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات.

–النتائج

–يشير ويهتم الاقتصاد البنفسجي إلى اعطاء العناصر والجوانب الثقافية الاعتبار في الاقتصاديات، وهو اقتصادا يتكيف مع التنوع البشري، ويعتمد على الأبعاد الثقافية وربطها بالسلع والخدمات المنتجة بغية زيادة قيمتها.

– إن الاقتصاد البنفسجي ذو طبيعة شمولية من حيث كونه يثمن كل السلع والخدمات مهما كانت قطاعاتها، وذلك استنادا على البعد الثقافي. قيمكن أن ندمج هذا البعد في قطاعات كثيرة لنحقق فيها تنمية مستدامة، مثل التعليم، الصحة، الفلاحة، الرياضة،السياحة، الصناعة...الخ

– يلعب الاقتصاد البنفسجي دورا هاما في تحقيق مبدأ التنويع الاقتصادي خاصة وأنه يستهدف القطاعات الهامة والاستراتيجيةكالقطاعي الفلاحى والسياحى، حيث يرتكز هذا النوع من الاقتصاد على تشجيع انتاج المنتوجات الفلاحية ذات طبيعة محلية تتماشى مع الثقافة الاستهلاكية للأفراد محليين كانو أو أجانب. وكذا التركيز على الأهمية المتصاعدة للجانب الثقافي لجذب السواح سواء كانوا محليين أو أجانب.

–في كل القطاعات التي يمكن لأي دولة أن تنميها وتستثمر فيها بغية تحقيق الاكتفاء والتنمية المستدامة، هناك قطاعات استراتيجية يجب ان تهتم بها مثل القطاع السياحي والزراعي لما لهما من دور في التنمية المستدامة، وللجزائر إرث ثقافي هائل ومتنوع سواء كان في بقايا الحضارات القدمية، التقاليد والعادات القديمة، النظم الزراعية المتوارثة، والتي يمكن أن تستغلها في تنمية القطاع السياحي والفلاحي ، فهذا الغنى يمكنها من أن تكون رائدة مستقبلا وأن تكون هذه القطاعات متطورة ومنتجة خاصة اذا وجدت مبادرات ومشاريع كبرى تدعمها واهتمام كافي من قبل المسؤولين.

– يمكن لأي دولة أن تستثمر وتحقق التنمية المستدامة من خلال الاقتصاد البنفسجي، خاصة تلك الدول التي تتمتع بموروث ثقافي غني ومتنوع ، ولكن لا يكفى هذا التنوع للوصول الى ذلك وانما يلزمه الابداع الثقافي لكي يتطور هذا الموروث ويظهر ويستمر.

– من خلال فكرة الاقتصاد البنفسجي يمكن أن نحقق التكامل بين القطاعات لتظهر الفائدة المرجوة من هذا الترابط، وهو ظهور مجالات منتجة جديدة يمكن لها أن تساهم في التنمية المستدامة، وكمثال على

ذلك عندما قامت مجتمعات الغوط في الجزائر كنموذج لأنظمة زراعية عالمية بتطوير أنشطة سياحية زراعية تشكل دخلا مكملا لأنشطتها الزراعية.

- الاقتراحات والتوصيات

- على الوزارة والمسؤولين في الجزائر محاولة خلق مخططات ومشاريع تقوم على فكرة الاقتصاد البنفسجي، حيث يمكن دمج البعد الثقافي في عدة قطاعات استراتيجية متنوعة ومنها السياحة ،الزراعة، التعليم ،الرياضة الصحة وتحفيز الابداع والتسويق للموروث الثقافي الجزائري الثري، لما لهذا البعد من أهمية في تنويع السلع والخدمات وثرائها في كل قطاع، فتراثنا الثقافي متنوع يحتاج فقط لأيادى ومبادرات مبدعة.
- تمتلك الجزائر اليوم سبع مواقع مسجلة بالتراث الثقافي العالمي: قصبة الجزائر ، موقع جميلة، قلعة بني حماد، تيمقاد ، تيبازة. وغيرها من المواقع فيجب علينا ان ندرك أولا كأشخاص عاديين ومستثمرين وجمعيات وهيئات حكومية ووسائل اعلام أهمية هذا الارث الثقافي في التنمية السياحية الثقافية المستدامة. وأن نشجع وندفع بكل الوسائل والامكانيات على استغلاله في التنمية الاقتصادية.
- على المجتمعات والمؤسسات المحلية الجزائرية والعربية أن تستفيد من التقاليد القديمة لنظم التراث الزراعي وتفردها،وتميزها من حيث التنوع وفعالية وجودة ما تنتجه وتقدمه هذه النظم بتشجيع وتسويق وإضافة قيمة إلى السلع والخدمات التي تنتجها. ولكن في نفس الوقت يجب علينا ان نواصل التنمية والحفاظ على هذه النظم و احتضانها، وتحسينها، ونقلها إلى الأجيال القادمة.
- 4-على المسؤولين والحكومات وحتى الشعوب في الجزائر وغيرها من البلدان العربية الغنية بارثها الثقافي السياحي والزراعي الاهتمام بايصال نظم التراث الزراعي لديها لأن يختار ضمن نظم التراث الزراعي المستدام ذات الأهمية العالمية، مما يتطلب الكثير من الاهتمام وتبيان مدى فعالية ونجاعة هذا النظام على أرض الواقع، فهذا سوف يشعر السكان المحليين بالفخر عندما يقع الاختيار على نظام ورثوه عن أجدادهم ومازالوا يحتضنونه، قد أصبح ضمن نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية.
- تعتبر بقايا الحضارات القدمية والتقاليد القديمة جزءاً لا يتجزأ من ثقافتنا وهويتنا. إن تبديد هذه الهدايا وعدم تقديرها سوف يفقدنا هويتنا ووطننا ولكن إذا إستخدمناها بحكمة، فإن ذلك يسمح بدفع عجلة التنمية الإقتصادية.

6. قائمة المراجع:

- **المؤلفات:**

- برنامج التعاون المشترك عبر الحدود في حوض البحر الأبيض المتوسط. (2014). الارث الثقافي والسياحة المستدامة. منطقة الحكم الذاتي سردينيا–كاليري. ايطاليا: سلطة الإدارة المشتركة. تم الاسترداد من http://www.enpicbcmed.eu/sites/default/files/cultural_arabo.pdf, consulte le : 05/06/2020.
- Gilles Andrier, L. A. (2017). Diversum « L'empreinte culturelle du secteur cosmétique ». https://www.diversum.net/fichiers/File/L_empreinte_culturelle_du_secteur_cosmetique_hd.pdf Juin 2017, consulte le 07/06/2020.
- Premier groupe de travail interinstitutionnel sur l'économie mauve. (2013). L'ÉCONOMIE MAUVE : UN OBJECTIF, UNE OPPORTUNITÉ. paris: http://www.diversum.net/fichiers/File/L%27%C3%A9conomie%20mauve,%20un%20objectif,%20une%20opportunit%C3%A9.pdf , consulte le 07/06/2020.

- **المقالات العلمية:**

- أحسن العايب. عبود رزقين. (2017). أهمية السياحة المستدامة ضمن استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر. مجلة البحوث والدراسات الانسانية، 7(14).
- أسماء بللعما ،بن عبد الفتاح دحمان. (2018). إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 7(1).
- بن مالك عمار. (2019). مساهمة السياحة الرياضية في تحقيق ابعاد الاقتصاد البنفسجي الدولية– حالة كأس العام روسيا طبعة2018 ،. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، 6(2).

- **مواقع الانترنيت:**

- المنتدى الدولى للاقتصاد الارجواني. (2016). تم الاسترداد من http://www.purple-economy.org/home, (consulte le 06/06/2020)
- الفاو .(2015) .*نظم الزراعة المستدامة في بنغلاديش واليابان تفوز بإقرار عالمي* . Récupéré sur http://www.fao.org/news/story/ar/item/358579/icode/consulte le 07/01/2018

- بن ربيعان عبد الله. (2020). الاقتصاد البنفسجي. تم الاسترداد من https://www.aleqt.com/2020/03/06/article_1774821, (consulte le 06/01/2018
- عبد اللطيف صلاح. (2019). الاقتصاد البنفسجي(هل يمكن للاقتصاد أن يؤثر على الثقافة؟). تم الاسترداد من https://www.aljazeera.net/blogs/2019/10/24/(consulte le 06/01/2018)
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة(الفاو). (2020). التشديد على الثقافة في الزراعة. تم الاسترداد من http://www.fao.org/in-action/accenting-the-culture-in-agriculture/ar/, consulte le 07/01/2018.
- عبد الحسين الجبوري حامد. (2016). التنويع الاقتصادي واهميته للدول النفطية. تم الاسترداد من http://fcdrs.com/economical/535, (consulte le 06/01/2018) .
- IMLebanon. (2015). إقرار عالمي بنظم للزراعة المستدامة في اليابان وبنغلاديش وإندونيسيا: تم الاسترداد من https://www.imlebanon.org/2015/12/17/global-approval-of-sustainable-agriculture-systems-in-japan-bangladesh-and-indonesia
- Fao. (2011). Floating Garden Agricultural Practices, Bangladesh. Récupéré sur http://www.fao.org/giahs/giahsaroundtheworld/designated-sites/asia-and-the-pacific/floating-garden-agricultural-practices/detailed-information/ar/, consulte le 06/01/2018.
- Fao. (2020). *Ghout Oasis system El Oued, Algeria*. Récupéré sur http://www.fao.org/giahs/giahsaroundtheworld/designated-sites/near-east-and-north-africa/ghout-system/detailed-information/ar/, consulte le 07/01/2018.

الاقتصاد البنفسجي والتنمية المستدامة.

Purple economy and sustainable development

بوقطاية سفيان[1]، ميموني ياسين[2]، شاوش امحمد[3]

BOUGUATAIA SOUFIANE[1], MIMOUNI YASSINE, CHAOUCHE MHAMED

[1] جامعة احمد زبانة بغليزان (الجزائر)، soufyane.bouguetaia@cu-relizane.dz

[2]جامعة احمد زبانة بغليزان (الجزائر)، CHAOUCHE.MHAMED1981@gmail.com

[3]جامعة احمد زبانة بغليزان (الجزائر)، yassine.mimouni@cu-relizane.dz

تاريخ النشر: /2020/07

ملخص:

كما نعلم ان الجانب الاقتصادي يعتبر في غاية الاهمية حيث يعكس التماسك الاجتماعي لمؤسسات الدولة ومن خلال دراستنا وجدنا ان الاقتصاد يتأثر بعوامل شتى ،و نظرا لتعدد العوامل المؤثرة على الاقتصاد من جهة و من جهة أخرى مواجهة تحديات تحقيق التنمية المستدامة ظهر ما يسمى بالألوان اي ان كل لون يمثل متغير يؤثر على الاقتصاد فنجد الاقتصاد الأخضر أو الاقتصاد البيئي و الاقتصاد الأصفر أو الاقتصاد الذي يدرس الاستثمار في الطاقة الشمسية لتحقيق التنمية المستدامة ،ظهرت الثقافة و التي تعتبر البعد الرابع في التنمية المستدامة وهذا لاحظناه من خلال الاقتصاد التركي وما خلفه الجانب الثقافي من خلال المسلسلات و الافلام بالإضافة الى دور المتاحف والاقطاب الثقافية.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد البنفسجي ،التنمية المستدامة، الثقافة

تصنيفات JEL : Q01،

المؤلف المرسل: بوقطاية سفيان، **الإيميل:** soufyane.bouguetaia@cu-relizane.dz

Abstract:

We also know that the economic aspect is very important because it reflects the social cohesion of state institutions and through our study we found that the economy is affected by various factors and due to the multiplicity of factors affecting the economy on the one hand and on the other hand facing the challenges of achieving sustainable development emerged what are called colors, which means that each color It represents a variable that affects the economy, so we find the green economy, the environmental economy, the yellow economy or the economy that studies investing in solar energy to achieve sustainable development. Culture appeared, which is the fourth dimension of sustainable development and we noticed it through the Turkish economy and what is left by the cultural side through series and films In addition to the role of museums and poles cultural, which has had a positive impact on the most important economic sector, which is the tourism sector

Keywords: Purple economy, Sustainable development, Culture
JEL Classification Codes: Q01

1. مقدمة:

كما نعلم ان الجانب الاقتصادي يعتبر في غاية الاهمية حيث يعكس التماسك الاجتماعي لمؤسسات الدولة اذ يتأثر بعوامل شتى ،و يؤثر كذلك على عدة مجالات بمخلف نشاطاتها و مجالتها و بعد ما كان المنتوج الاقتصادي يعبر عن قيمة الجهد المبذول و التي تطرقت اليه عدة مدارس كلاسيكية و نيو كلاسيكية ثم اصبح يعبر عن قيمته اصبح المنتوج الاقتصادي يعبر كذلك عن تراثه الثقافي موضحا ان الاقتصاد يؤثر في الثقافة و يتأثر بها

وبظهور عدة الوان كل لون يمثل متغير يؤثر على الاقتصاد ظهر الاقتصاد البنفسجي و هو مفهوم عام يشمل منتجات جميع المؤسسات في الدولة سواء كانت اجتماعية او سياسية او ثقافية او اقتصادية

من خلال هذا نستطيع ان نقول ان علم الاقتصاد لازم علية ادراج بصمة الثقافة ضمن متغيراته الاساسية و تبلورة هذه الفكره الى مفهوم جديد او لون جديد من الاقتصاد غلى غير الاقتصاد الاخضر و الاقتصاد البني ،،،الخ الى و هو الاقتصاد البنفسجي .

من خلال ما نراه في دولة تركيا لما وصلت اليه من خدمات سياحية طبية ثقافية استقطبت جل سواح العالم بحيث اصبحوا يتوفدون بأعداد اليها محققيين رغابتهم جراء عدة اسباب منها ثقافية محظى التي غزت الدولة منها الدول العربية .

فعلى ضوء ما سبق تتمحور إشكالية هذه الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

كيف اثر البعد الثقافي في السياحة التركية في تحقيق تنمية اقتصادية تخدم استدامت الاقتصاد التركي ؟

وللخوض أكثر في هذا الموضوع، سيتم الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي العوامل الثقافية التركية التي نشطت القطاع السياحي التركي ؟

2- هل استطاعت الثقافة التركية ان تستقطب ابعاد اجتماعية و بيئية لدول اخرى ساعدت تركية في استثمارها لتحقيق التنمية المستدامة ؟

وللإجابة على الأسئلة الفرعية تم تبني مجموعة من الفرضيات ملخصة على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية :المعالم الثقافية التركية باعتبارها احد دعائم البعد الثقافي لهم اثر بليغ في تحقيق التنمية الاقتصادية و التي لا محال لها في تحقيق استدامة اقتصادية

الفرضيات الجزئية :تم تجزئة الفرضية الرئيسية إلى فرضيتين فرعيتين كما يلي ::

السينما التركية نشطت القطاع السياحي للتركية

استطاعت السينما التركية ان تستقطب ابعاد اجتماعية و بيئية لدول اخرى ساعدت تركية في استثمارها لتحقيق التنمية المستدامة

أسباب اختيار موضوع الدراسة :يرجع اختيار الموضوع إلى أسباب شخصية وأخرى عملية كما يلي:

-حداثة موضوع الاقتصاد البنفسجي

-السياحة التركية و ما شهد من استقطابها الى عدد كبير من العرب

-تعتبر السينما احد اداة تسويق ثقافة الدول.

ولهذا تطرقنا الى

-تعريف الاقتصاد البنفسجي

- اسباب ظهور الاقتصاد البنفسجي

ابعاد الاقتصادي البنفسجي في تحقيق التنمية المستدامة

-مميزات الاقتصاد البنفسجي

منهج البحث :لبلوغ الأهداف المرجوة تم الاعتماد أساسا على المنهج الوصفي وذلك من خلال إبراز أهمية الاقتصاد البنفسجي كامتداد حديث لاستراتيجية التنمية المستدامة

الدراسات السابقة :اعتمدت غالبية الدراسات السابقة على ابراز أهمية التنمية المستدامة وعلاقتها بالقطاعات الاقتصادية وكيف البحث عن عوامل النجاح في أي عمل ثقافي بغية تحقيق ميزة تنافسية تخلق بها قيمة مضافة من اجل تنمية اقتصادية وبالتالي تنمية مستدامة ومن اهم الدراسات :

- دراسة مفيد نجم سنة 2018 تحت عنوان "**الاستثمار الثقافي و دور الاقتصاد الثقافي في تحقيق التنمية المجتمعية " حيث** ركز على علاقة الاستثمار الثقافي بجوانب التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية بهدف تحقيق التكامل بين عناصر هذه العملية المستدامة من خلال ما يمكن ان تضيفه الثقافة من تعزيز الاقتصاد الوطني (**جريدة العرب 01، جويلية 2020**)
- دراسة مودة علي أحمد محمد سنة 2018 تحت عنوان" **دور السياحة في التغير الاجتماعي والتنموي في السودان حالة مدينة بورت سودان"**، إذ حاول الباحث ابراز تأثير الأنشطة السياحية على تغيير التركيبة الاجتماعية لسكان مدينة بورت سودان من خلال تتبع تطور الخدمات الأساسية التي حدثت في المنطقة من الناحية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية، فهذه الأبعاد الثلاثة تمثل المفهوم الحديث للاقتصاد البنفسجي بالرغم من عدم إشارة الباحث لذلك حيث خلصت تمع بسبب تطور السياحة والأنشطة السياحية والخدمات العامة في كل هذه الدراسة إلى أن التغير حدث بالفعل في المجتمع بسبب تطور السياحة والانشطة السياحية و الخدمات العامة في كل النواحي، كما أبرز الباحث تأثير السياحة في ثقافة الأفراد والاهتمام بالموروث الحضاري (مودة علي أحمد محمد، 2018 ، ص -26-27)

محتوى الدراسة :لتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تجزئتها إلى ثلاثة محاور أساسية، حيث استهلت بمحور أول تحت عنوان " الاقتصاد البنفسجي كمفهوم تنموي مستدام حديث"، تم التطرق من خلاله إلى ما تعريفه وما هي اسباب ظهوره و ما هي ابعاد الاقتصادي البنفسجي في تحقيق التنمية المستدامة اما في الحور الثاني تطرقنا الى مميزات الاقتصاد البنفسجي من خلال علاقة البعد الثقافي مع التنمية الاقتصادية .

ثم انتقلنا الى ابراز اهم قطاع تاثر بالبعد الثقافي الا و هو القطاع السياحي في دولة تركيا .

1-الاقتصاد البنفسجي كمفهوم تنموي مستدام حديث:

كما نعلم ان العولمة و ما انجر عنها من تاثيرات على ابعاد التنمية المستدامة من ناحية البعد الاجتماعي فالاقتصادي فالبيئي فالثقافي وهذا لتحقيق قيمة مضافة او ميزة تنافسية من خلال الدخل القومي للدول مع المحافظة على موارد الاجيال القادمة

1-1نشاته و تعريفه :

الاقتصاد البنفسجي يأتي ترسيخا لموضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تستمد جذورها من الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي اعتمدته الأمم المتحدة في عام 1966. وقد ظهر هذا المصطلح أول مرة في فرنسا في العام 2011 في الوثيقة التي تم نشرها في صحيفة لوموند الفرنسية Le Monde من قبل المنظمين لأول منتدى دولي حول الاقتصاد البنفسجي برعاية كل من منظمة اليونيسكو والبرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية. ثم نشرت أوّل مجموعة عمل مشترك بين المؤسسات استنتاجاتها حول الاقتصاد البنفسجي في عام 2013 بقيادة اليونيسكو ومنظمات أخرى. وقد تميز التقرير بإشارته إلى الأعمال البنفسجية والمهن البنفسجية

الأعمال البنفسجية purple jobs ترتبط مباشرة من حيث الغاية بالمحيط الثقافي (مثل مخطط تطوير، أو تحويل منزل قديم إلى متحف، أو منح الجوائز والأوسمة المتعلقة بالثقافة للمؤسسات التي تساهم في تطوير الجانب الثقافي).

– أما المهن البنفسجية purple professions فهي المهن التي تتكيف مع الثقافة (مثل وظائف المصادر البشرية أو وظائف التسويق والاتصال)

الاقتصاد البنفسجي (Purple Economy) هو أحد المكونات الثلاثة للاقتصاد المستديم وهي الاقتصاد الاجتماعي والبيئي والبنفسجي. فالاقتصاد البيئي (الاقتصاد الأخضر) والاجتماعي يتضح من تسميتها مجال اهتمام كل منهما، فالأول في قضايا البيئة والثاني في قضايا المجتمع. أما الاقتصاد البنفسجي فهو هو مجال اقتصادي يسهم في التنمية المستدامة من خلال زيادة الاعتبار وتثمين العائد الثقافي للسلع والخدمات. كذلك الاقتصاد البنفسجي يراعي ويركز على البعد الثقافي وهو مختلف عن اقتصاد الثقافة الذي يعتبر قطاعا بحد ذاته.

كما ان الاقتصاد البنفسجي هو مجال اقتصادي يساهم في التنمية المستدامة من خلال زيادة الاعتبار وتثمين العائد الثقافي للسلع والخدمات. كما يساهم ايضا في خلق البيئة الثقافية المتنوعة الثرية يجعلها محور الارتكاز في تحقيق غايات التقدم والرفاه

الاقتصاد البنفسجي هو تحالف بين الاقتصاد والثقافة، لإضفاء الطابع الإنساني على العولمة للتوفيق بين التنمية الاقتصادية والاستدامة. إنه مجال واعد بكونه نموذجا قائما على التنمية الثقافية للخروج من الأزمات الاقتصادية، وتوجيه الاقتصاد المستقبلي، وكذلك تحديد الأنشطة الإنتاجية

إن نشأة الاقتصاد البنفسجي النابعة من أهمية الموروث والبعد الثقافي في المجتمعات مرتبطة بمجموعة من العوامل التي تعزز نمو هذا النوع من الاقتصاد أو تساعد في توازن العوامل المرتبطة به والتي تشمل التوازن الاقتصادي والسياسي للبلدان، والتركيز على المجتمعات، وتعزيز الجودة، وتعزيز الابتكار الذي يساهم في الجمع بين المتطلبات المختلفة وتنمية المواهب.

2.1 اسباب ظهور الاقتصاد البنفسجي :

–البحث عن عوامل ثقافية التي تؤثر في توجيه الاقتصاد و تحقيق اهداف الرفاهية و التنمية

–فشل المخططات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية التي شهدتها دول العالم التي استثنت العوامل الثقافية

–اثر العولمة الذي يستوجب لنا الاهتمام بمجالات النشاط الانساني

-التطور التكنولوجي و التسارع المعلوماتي خاصة في ميدان التجارة اثر على المنافسة و التي راحت تبحث عن عوامل الاستقطاب ومن اهم هذه العوامل العامل الثقافي

-الثقافة تعتبر المحفز الداخلي الاقوى الذي يؤثر على قرارات الاستهلاك و الاستثمار .

3-1. ابعاد الاقتصادي البنفسجي في تحقيق التنمية المستدامة :

-الاقتصاد البنفسجي باعتباره علم يحمل بين طياته قيمًا ترتبط ارتباطًا وثيقًا بثقافة المجتمع فانه يحقق استجابة وتفاعل الإنسان؛ فتكون بذلك الثقافة خادمة للاقتصاد وموصلة لأهدافه.

- الثقافة تعتبر القوة الناعمة ذات الأثر البالغ في الاقتصاد الذي يمكن اعتباره نموذجًا قائمًا على التنمية الثقافية للخروج من الأزمة الاقتصادية إذ يمكن للثقافة إعادة توجيه اقتصاديات الغد.

-إن الاقتصاد البنفسجي هو تحالف بين الاقتصاد والثقافة، لإضفاء الطابع الإنساني على العولمة للتوفيق بين التنمية الاقتصادية والاستدامة.

وعليه يجب ان ننمي ابعاد الاقتصاد البنفسجي ونحاول ان نقدم و لو تعريف شامل تكونوا له صلة مع التنمية المستدامة، مبرزين أهميته في تحقيق اهدف اصحاب المصالح والوقوف على التحديات التي تواجه الاقتصاد البنفسجي في ظل العولمة و التغيرات التي يشهدها العالم.

2- مميزات الاقتصاد البنفسجي :

كباقي الانواع الاخرى الاقتصاد البنفسجي يتسم بمجموعة من المميزات اهمها :

- الطبيعة الشمولية :

ويتميز الاقتصاد البنفسجي بأنه ذو طبيعة شمولية أكثر من كونه يثمن كل السلع والخدمات مهما كانت قطاعاتها؛ وذلك استنادًا على البعد الثقافي.

كما ان الطبيعة الإنسانية تقوم على تعدد الثقافات والتي يدخل في بنائها، تقاليد المجتمع والانتماء الحضاري و تكمن شمولية هذا الاقتصاد بارتكازه على ثقافة العنصر البشري .

-تاثرها بالعولمة:

إن التغيرات التي فرضتها الساحة الدولية في ظل العولمة، تؤكد فشل المخططات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تُسطر بمنأى عن العوامل الثقافية، لذا يقوم الاقتصاد البنفسجي على استدعاء العوامل الثقافية، لتأخذ مكانتها ضمن العوامل المؤثرة في توجيه الاقتصاد، وتحقيق أهداف الرفاهية والتنمية، كما تقوم هذه العناصر على استنهاض الحوافز الاقتصادية والاستجابة للفرص المتاحة للفرد والمجتمع، كونها الموجه والمحفز الداخلي الأقوى المؤثر في الإنفاق من أجل لاستهلاك والاستثمار.

لكن نجد ان الإقتصاد البنفسجي بأنه الإقتصاد المرتبط بثقافات المجتمات ، وله خاصية التكيف مع التنوع البشري والمستوى الثقافي والوعي لكلّ فردٍ بالمجتمع ، واعتبارًا للفروقات الثقافية من مجتمعٍ إلى مجتمع ومن شخصٍ إلى آخر، والذي بدوره يحدد مستوى التجاوب الإستهلاكي من قِبل المستهلك، فالإنسان المعاصر ليس كالإنسان قبل 30 سنةٍ مضت. فالإنسان المعاصر الآن يمتلك من الثقافة الاستهلاكية ما يجعله على درايةٍ بما يناسبه من السلع الاستهلاكية باحثًا عن جودة المنتجات الحيوية والضرورية لغذائه وملبسه ومسكنه وبالسعر المناسب ، وعلى إثر ذلك الوعي قامت الكثير من الشركات المنتجة للمنتجات الاستهلاكية البشرية لطرح أصنافٍ متعددةٍ من المنتجات سعيًا منها لجذب المستهلك ، وبنوعياتٍ وأصنافٍ متعددةٍ وبمواصفاتٍ متفاوتةٍ ..

إلاّ أنّ بعض تلك المصانع والشركات قد بالغت في أسعارها ومن هنا نرى الخط الأفقي للمستهلك ومدى تضاربه مع الخط العمودي للشركة المنتجة في ارتفاع الأسعار والذي له دوره في ارتفاع نسبة التضخم المالي، لذلك يرى المختصون أنّ من أهم وظائف الاقتصاد البنفسجي الشمولية والسعي إلى خلق عملية التوازن بين الاقتصاد المادي والاقتصاد السياسي الخاص بالدول النامية

2-2 علاقة البعد الثقافي مع التنمية الاقتصادية:

يعتبر البعد الثقافي عنصرا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال إحياء مهن ترتبط بالثقافة والتي تعمل بدورها في توفير مناصب شغل و الذي يعتبر قيمة مضافة للدخل الوطني لاي بلد إذ يطالب بعض من المفكرين بدمج البعدين الاجتماعي والثقافي معا كون عملية الاستثمار الثقافي ذات مردود ربحي باقل التكاليف و اقل مخاطرة وهذا من خلال خدمة الفرد وتسويق عطائه وإبداعه الفكري، مع خلق

الكوادر المتعلمة والمتدربة لتعزيزه، وبالتالي يتم التركيز على مسألة إعداد الموارد البشرية باعتبارها سبل تنميتها مع تأهيل البنى التحتية الثقافية عبر تأهيل المجتمع المدني الثقافي لكي يصبح مورد منتج.

.كما يمكننا نسجيل مساهمة البعد الثقافي في عملية التنمية الاقتصادية في أي بلد من خلال تتبع مؤشراته الثقافية والمتمثلة في :

-التعبيرات الثقافية والصناعات الإبداعية :يتضمن هذا المؤشر انتاج سلع وخدمات ببصمة ثقافية تراعي عادات وتقاليد البلد، كالصناعات التقليدية، المهن والحرف الحرة، حملات التعريف بالمنتوجات المحلية...إلخ.

-احياء التراث الثقافي :ينقسم هذا المؤشر إلى مؤشرات مادية وغير مادية والمتمثلة في :

-المؤشرات المادية :يستخدم هذا المؤشر في قياس ارتفاع مؤشر النشاط الثقافي للبلد من خلال تتبع نشاط كل من :المتاحف، قاعات العروض الموسيقية، المسارح، المتاحف، زيادة عدد القنوات الإذاعية والتلفزيونية، زيادة عدد المهرجانات زيادة نشاط دور النشر...إلخ.

-المؤشرات غير المادية :يستخدم هذا المؤشر في تتبع مجمل المعاهدات والاتفاقيات الثقافية المحلية والدولية، والتي دف إلى التعريف بالثقافة المحلية، تنظيم أيام أو أسابيع ثقافية، تفعيل خط التعاون الثقافي مع مجموعة من الدول، تبادل الخبرات الثقافية، العلاقات العامة من خلال الاجتماعات و المؤتمرات ..

3-دور الابعاد الثقافية في تحقيق التنمية الاقتصادية

وتبيان لما ركزنا عليه ان الاقتصاد البنفسجي ومن اهم دعائمه و هي الثقافة والتي تعتبر احد الابعاد التي اثرت على عدة قطاعات و من اهم الاقطاعات الاقتصادية القطاع السياحي من خلال الجدول التالي نستطيع فهم تاثير جانب من الثقافة الذي استقطب عدد كبير من السياح العرب الى تركيا.

الجدول 1: (عدد السواح من مختلف دول العالم العربي الوافدين الى تركيا في الفترتين) (السداسي الاول لكل من السنة 2018و2019)

جنسية السواح	السداسي الاول 2018	السداسي الاول 2019	نسبة الزيادة
الجزائر	**97**	**102**	105.15%
مصر	**49**	**61**	124.49%
لبنان	**85**	**107**	125.88%
ليبيا	**59**	**90**	152.54%
البحرين	**28**	**34**	121.43%
العراق	**321**	**404**	125.86%
الكويت	**90**	**98**	108.89%
الاردن	**97**	**112**	115.46%
المغرب	**55**	**73**	132.73%
تونس	**53**	**73**	137.74%

المصدر :موقع مجلة الخليج اونلاين الالكترونية . 15 جوان 2020

-من خلال الجدول نستنتج ان السياحة الى تركيا نسبة السواح العرب تتزايد كل سنة مما يدفعنا الى البحث عن الاسباب التي سمحت بهذا .يجب ان نسلط الضوء على مصطلح "السياحة الإسلامية"، ومكانة تركيا الهامة في هذا الصدد بالنسبة إلى السياح العرب والمسلمين.

وحسب التقارير نجد إن تركيا تعمل على زيادة خدمات السياحة الحلال عبر توفير حمامات سباحة منفصلة، وتقديم الطعام الحلال، وحظر شرب الكحول. وقد فرت ذلك بالفعل عشرات الفنادق الواقعة على سواحل تركيا لجذب العائلات المسلمة[1] **(مجلة ترك برس ،.02 جوان 2019)**

ولدى تركيا من التراث الديني والمعالم التاريخية ما يجذب السياح، كما يسهل فيها الوصول للطعام الحلال، ولا تتعرض فيها النساء اللائي يرتدين الحجاب والنقاب للعنصرية.

ومن هذا نستخلص ان البعد الثقافي يلعب دور كبير في استقطاب الجاليات المسلمة و هذا من نراه من حلال اطعمة الحلال ،المساجد و غيرما من الدوافع المتعلقة بالدين

ويعد الطعام الحلال أحد أهم عناصر السياحة الإسلامية، حيث يمثل الحصول على الطعام قلقا للمسلمين خارج بلادهم، فلا يوجد تشريع محدد لحماية المستهلك المسلم خارج منطقته، بسبب إحجام العديد من الحكومات عن المشاركة في الشؤون الدينية، ليكون الطعام الحلال قاصرا على محلات يملكها مسلمون، ويعتمد فيها المورد على نفسه، ما يعقد الأمور.

-كما نعلم ان تكلفة إنتاج الساعة الواحدة من أي مسلسل تركي قد تصل إلى 100 ألف دولار، وفي حين كانت صادرات تركيا من الدراما في 2008 لا تتجاوز 10 ملايين دولار، وصلت لأكثر من 350 مليون دولار في 2018. المؤكد أن تركيا لا تنفق كل هذا المال حتى توفر فقط متعة للمشاهد، لكن الأمر يتعلق أيضا بسياسة الدولة وتوجهها[2](**صحيفة الاستقلال .01 جويلية 2020**)

من خلال هذا نرى هذا النجاح الذي تحقق تركيا في قطاع الصناعة الدرامية هو نتيجة مجموعة من النجاحات في قطاعات أخرى، فبفضله يتزايد عدد السياح وبالتالي الاقتصاد المحرك الأساسي لتقدم الدولة ونجاحها.

كما نجد ان المسلسلات التي تنتجها تركيا لأماكن سياحية تركز فيها على ما يجذب الزوار من طبيعة خلابة ومناظر جميلة. ومع نجاح الأعمال الدرامية ووصولها إلى العالمية، أصبحت الإنتاجات على جميع مناطق تركيا.

اضافة ان السياحة لها دور في التنمية المستدامة ونراه من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتجددة والقابلة للاستمرار دون الأضرار بنوعية الموارد الطبيعية التي تستخدم في الأنشطة البشرية وتعتمد عليها عملية التنمية. وبذلك يعتبر القطاع السياحي أحد القطاعات الإضافية الناشطة إلى جانب القطاعات الاقتصادية الأخرى حيث يساعد على نمو البلد اقتصادياً واجتماعياً.

وتسعى العديد من الدول وخاصة الدول التي تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة إلى تطوير وتنشيط القطاع السياحي لما يُحدثه من تنمية اقتصادية واجتماعية. على أن سياسات السياحة لا تبنى فقط على اعتبارات اقتصادية وتكنولوجية، ولكن يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار أيضاً الحفاظ على البيئة واحتياجات السكان

المضيفين عامة والذين يعملون في الحقل السياحي خاصة، إذ أن السياحة التي تستجيب لهذه الشروط هي السياحة البديلة أو السياحة المتوافقة والتواصل السياحي.

إن الاهتمام بالسياحة كباعث على التنمية المستدامة يعتبر مطلباً اقتصادياً مهماً لحفز الاستثمار في الأماكن السياحية الطبيعية والبيئية والثقافية، وتعد التوعية بأهمية تنمية السياحة وإدارتها على نحو كفوء أحد أهداف منظمة السياحة العالمية.ومن اهم مبادىء تطوير هذا القطاع هو .

• احترام الموروث الثقافي للمجتمع والحفاظ على القيم والتقاليد والعادات والمساهمة في فهم العلاقات الثقافية والتسامح.

الخاتمة

لكن السؤال هل نستطيع ان نقول ان الاقتصاد البنفسجي يستطيع ان يكون فكر ذو معايير دولية ، في ظني لا لان الثقافة تتغير بتغير المكان ،لكن نستخلص من هذا الموضوع ان الاقتصاد البنفسجي يعني أن تتعد الثقافة ألى ابعاد اقتصادية..

وما أود أن نشير إليه هنا هو أنه لا يمكن عزل الثقافة عن الاقتصاد، فطريق التنمية الاقتصادية هو طريق تنمية الثقافة نفسه، ولا أحد يجادل أن المجتمعات المتقدمة في التنمية الاقتصادية وعلى رأسها أمريكا متقدمة ومتفوقة أيضا في جوانب الثقافة كالمسرح والأفلام والتلفزيون والمكتبات والموسيقى وغيرها. وعلى العكس، فالدول المتخلقة تنمويا متخلفة أيضا في ثقافتها وفنونها ومسرحها وآدابها .

وحتى لو فصلنا بين الثقافة كقطاع اقتصادي وبين الاقتصاد البنفسجي كحقل اقتصادي جديد، إلا أن الأخير يعد بمنزلة تحالف بين الاقتصاد والثقافة لإضفاء الطابع الإنساني المنطلق من الثقافة على العولمة ومن أجل التوفيق بين التنمية الاقتصادية والاستدامة، يكمل في انعكاس الثقافة على استخدام الموارد وعلى الإنتاجية وعلى طرق العمل وعلى محاربة معوقات التنمية وعلى حفظ حقوق الأجيال المقبلة، وهي كلها منافع تعود على الاقتصاد جراء ارتفاع مستوى ثقافة المجتمع

و من خلال الدراسة يجب ان نجيب على الفرضيات التي طرحت من قبل

بالفعل السينما التركية نشطت القطاع السياحي للتركية بحيث نجدد من خلال الاجراءات المتبعة من طرف السلطات العليا التركية و التي محورت اهتمامها على القطاع السيهحي باعتباره اداة تسويق محلي

كذلك يمكن القول ان السينما التركية استطاعت ان تستقطب ابعاد اجتماعية و بيئية لدول اخرى ساعدت تركية في استثمارها لتحقيق التنمية المستدامة بحيث التوقعات تؤكد على ارتفاع عدد السواح الى 50 مليون سائح من دول العالم و هذا ما يثري ثقافات في تركيا تستطيع الاستثمار منها خاصة سواح الولايات المتحدة الامريكية و دول الاتحاد الاوروبي .

اما الفرضية الجوهرية بشان المعالم الثقافية التركية باعتبارها احد دعائم البعد الثقافي التي لها اثر بليغ في تحقيق التنمية الاقتصادية و التي لا محال لها في تحقيق استدامة اقتصادية فنؤكد الفرضية و هذا ما لمسناه من خلال مساهمة القطاع السياحي و السفر في اقتصاد تركيا في 2019 ب 95,6 مليار دولادر بنسبة 12 بالمائة من الاقتصاد التركي .

نتائج الدراسة :

بعد الخوض في صحة فرضيات الدراسة يمكن وضع نتائج الدراسة كما يلي :

-بلوغ العائدات السياحية في تركيا ارقام تعكس السياسات المنتهجة في هذا القطاع

-ارتفاع عدد السواح

-العائدات الاقتصادية جراء السياسة المتبعة في القطاع السياحي وهذا يعود الى ادوات الاستقطاب

- ارتفاع معدل الثقة الاقتصادية جراء استقطاب الاستثمار في القطاع السياحي

_الاستثمار في ثقافات السواح و هذا راجع لاختلاف طبيعة الاجناس

التوصيات : (joseph schumpeter dit il n y a ni bonne economie ni mauavise economie mais du bon ou du mauvais travail)

-من هذه المقولة نستخلص ان الاقتصاد دائما متعلق بالعمل و العمل متعلق بالمورد البشري ،اذن ضرورة تفعيل طاقة المورد البشري

-وجوب منظومة دفاع ليست عسكرية او اقتصادية فقط و انما ضرورة وجود ترسانة بيولوجية صحية حتى تتحكم في القطاع السياحي

-استغلال القطاع السياحي السبيل الانجع والافضل وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة

-ضرورة رقمنة القطاع السياحي في ظل عواقب مثل جائحة كورونا

-ضرورة الاهتمام بالسياحة الاسلامية لبلوغ هدفين اقتصادي و ثقافي

قائمة المراجع :

باللغة العربية

-الدكتور مفيد نجم، 2018 ، الاستثمار في الثقافة، عمان، دار اليازوري للنشر والتوزيع

-الدكتور مودة علي أحمد محمد، 2018 ، دور السياحة في التغير الاجتماعي والتنموي في السودان حالة مدينة بورت سودان،رسالة دكتورة في الخدمة اجتماعية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

-الدكتور صلاح عبد اللطيف طه،2019،الاقتصاد البنفسجي هل يمكن للاقتصاد ان يؤثر غلى الثقافة،شبكة الجزيرة ،2019/10/24

-مجلة ترك برس ،.02 جوان 2019

-صحيفة الاستقلال .01 جويلية 2020

باللغة الفرنسية :

Premier Forum international de l'économie mauve, 2011 -

-https:vudailleurs.com/joseph schumpeter/le 01/07/2020 a 22H00

- jacinthe Gagnon m 2012l'économie développement durable, et diversité culturelle ,LEPPM ,laboratoire d'étude sur les politiques et la mondialisation paris France.

-httms:al-khaleeg .com/du 01 /07/2020 a 23h 30

-httms:goodplanet/info/article : la culture quatrième pilier de développement durable /29/06/2020 a 22h30

عدد خاص بالملتقى الدولي الأول حول:
الاقتصاد البنفسجي لدعم أبعاد التنمية المستدامة

مجلة الاستراتيجية والتنمية
المجلد 10/ عدد خاص (الجزء الثالث3) / جويلية 2020، ص457-478

الصناعات الثقافية في النظام التجاري الدولي

Cultural industries in the international trading system

مواعـــــي بحـرية[1]، بوشـــــرف جـــيلالي [2]

MOUAI Bahria[1], BOUCHERF Djilali [2]

[1] جامعة عبد الحميد بن باديس (الجزائر)، mouai.bahria@univ-mosta.dz

[2] جامعة عبد الحميد بن باديس (الجزائر)، boucherf.djilali@univ-mosta.dz

تاريخ النشر: 2020/07/28

ملخص:

تعتبر الصناعات الثقافية مفهوما يرتبط بأحد مجالات الاقتصاد الحديثة والتي فرضتها العولمة ألا وهي اقتصاديات الثقافة، حيث أثبتت الدراسات الاكاديمية أن الصناعات الثقافية أضحت اليوم قطاع هام تدعو مختلف الهيئات الدولية إلى إيلائه أهمية ورعاية أكبر بعد أن حققت المنتجات الثقافية نسبا عالية في التجارة الدولية.

تحاول هذه الورقة البحثية الربط بين معالم الصناعات الثقافية كمفهوم وكقطاع في ذات الوقت له من الخصوصية ما يجعله يحظى باستثناء ثقافي وبين ما يتطلبه النظام التجاري الدولي الذي يفترض أن تنظم في كنفه وتخضع له التجارة الدولية لهذه الصناعات.

الكلمات المفتاحية

الصناعة– الثقافة – الصناعة الثقافية – التجارة – النظام التجاري الدولي

Abstract

Cultural industries are considered a concept related to one of the modern economic fields imposed by globalization, namely the economics of culture. Academic studies have proved that cultural industries have become an important sector today calling on various international bodies to pay more importance and care after cultural products achieved high rates in international trade.

المؤلف المرسل: مواعي بحرية، **الإيميل**: bahriadps29@yahoo.fr

This paper attempts to link the cultural industry as a concept and as a sector of privacy, which makes it a cultural exception with the requirements of the international trading system, which is supposed to be regulated and subject to the international trade of these industries.

Key words
Industry - Culture - Cultural Industry - Trade - International Trade System.

1. مقدمة:

مما لا شك فيه هو أن الثورة الصناعية لم تكن آخر ثورة يشهدها العالم على المستوى الاقتصادي في سعيه نحو التطور وتحقيق التنمية الشاملة، فقد عرف هذا العالم ما سمي بالثورة التكنولوجية والثورة الرقمية وغيرها من المفاهيم التي استدعت في كل مرة أن يعاد النظر في شكل الصناعة التي يتطلبها كل مفهوم في كل مرحلة، الامر الذي تحتم معه ضرورة الاهتمام بكل القطاعات الاقتصادية حتى تلك التي لم يكن لها وجود من ذي قبل والتي من شأنها الإسهام في تحقيق التنمية لكافة الشعوب.

من حوالي سبعين سنة ظهرت بوادر قطاع اقتصادي غير مألوف بالنظر إلى الطبيعة المختلفة لما يولده هذا القطاع من سلع وخدمات، فلطالما اعتبرت الثقافة غذاء للروح وتعبيرا عن الذات الإنسانية مما يعني أن الثقافة سلعة كمالية تحمل قيمة فنية، لكن وبعد جدل طويل كان بالإمكان الوصول إلى نظرية جديدة اكتسبت الثقافة بفضلها قيمة تبادلية فأصبحت بذلك السلع والخدمات الثقافية التي تفرزها الصناعات الثقافية قابلة للتداول في الأسواق.

لقد حظيت الصناعات الثقافية برعاية واهتمام هيئات دولية عديدة حيث برز ذلك من خلال الاتفاقيات الدولية والمؤتمرات التي اهتمت بمسائل عديدة منها كيفية تداول السلع والخدمات الثقافية على المستويين المحلي والدولي حتى يمكن لجميع الدول الاستفادة منها بشكل يسهم في رفع التدفقات المالية لهذا القطاع ليكون بالإمكان الوصول إلى مستويات تنمية متكافئة عالميا.

بعد هذا الطرح يمكن صياغة إشكالية هذه الورقة البحثية في السؤال التالي:

ماهي مكانة التجارة الدولية للصناعات الثقافية في ظل النظام التجاري الدولي؟

أهمية الورقة البحثية

إن الثقافة كقطاع اقتصادي اليوم اثبت أنه بالإمكان التعويل عليه في تنمية شعوب العالم خاصة الدول النامية والدول الفقيرة، حيث تضمنت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 اعترافا صريحا بالدور الرئيسي للثقافة والإبداع والتنوع الثقافي في مواجهة تحديات التنمية المستدامة، وهو الأمر الذي تبرز معه

أهمية هذه الورقة البحثية، ذلك ان الصناعات الثقافية هي المحرك الأساسي لتحقيق الإبداع والتنوع الثقافي، كما أن الحرص على سهولة تسويقها ووصولها إلى الأسواق المحلية والوطنية والدولية وبشكل سريع سيجعل منها قطاعا لابد ان يدرج في سياسات وبرامج التنمية المستدامة مما يحتم على كل الاطراف مؤسسات وحكومات وهيئات دولية وغيرها التركيز على البحث في سبل تعزيز وتطوير التجارة الدولية للصناعات الثقافية.

أهداف الدراسة

بناء على عاليه، فإن هدف هذه الورقة البحثية هو بالدرجة الاولى تسليط الضوء على مفهوم الصناعات الثقافية باعتبارها مصطلحا حديثا نسبيا إذا ما قورن بانواع الصناعات الأخرى، كما تهدف هذه الورقة كذلك إلى إبراز خصوصية هذه الصناعات بالنظر إلى انتمائها إلى قطاع كان و إلى زمن قريب يوصف بانه فنا تعبيريا لايمكن تداوله ليكتسب اليوم الإزدواجية في الصفة بين الثقافة والاقتصاد ويجد لنفسه تلازما مقرونا تحت مسمى اقتصاديات الثقافة.

واستنادا إلى هذا، يبرز هدف آخر لهذا البحث وهو الوقوف على واقع التجارة الدولية للصناعات الثقافية والذي اعتبر أساسا للجدل الواسع حول الحد المشترك بين الثقافة والتجارة خاصة النقاشات التي تضمنتها اتفاقية اليونسكو حول حماية تنوّع أشكال التعبير الثقافي وتعزيزها لعام 2005 .

منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لمعالجة محاور هذه الدراسة بالنظر إلى الطبيعة النظرية للموضوع، وذلك بالاستناد على الادبيات التي تطرقت إليه، بالإضافة إلى التقارير التي تصدرها الهيئات الدولية التي تعنى باقتصاديات الثقافة.

تقديم خطة البحث

بغرض معالجة إشكالية الورقة البحثية والوصول إلى أهدافها المذكورة سابقا، فقد تم تقسيمها إلى المحاور الرئيسية التالية:

- الصناعات الثقافية، تأصيل نظري
- الصناعات الثقافية في ظل اقتصاديات الثقافة
- التجارة الدولية للصناعات الثقافية

2. الصناعات الثقافية، تأصيل نظري

1.2 نشأة وتطور مفهوم الصناعات الثقافية

لقد ظهر مصطلح الصناعة الثقافية ولأول مرة في كتاب مشترك بعنوان "جدل التنوير" للكاتبين ماكس هوركهايمر وتيودور أدورنو سنة 1947، إذ يعتبر مصطلح تصنيع الثقافة بصيغة المفرد أهم نزعة انتقادية لتسليع الثقافة أي تحول الفن إلى سلعة. (الحيدري، 2016)

وبالنظر إلى اختلاف خصوصية الثقافة إذا ما قورنت بخصوصية السلع المادية، فقد اعتبرا هذان المفكران أن التثقيف أو التغذية الفكرية هي عملية لها أثار طويلة المدى ويمكن اعتبارها استثمارا في حد ذاته (أوكيل و فني، 2003، صفحة 05).

لقد انحصر مفهوم تحليل الصناعة الثقافية في المجتمع الأمريكي إلى غاية نهاية السبعينات حيث تحول المصطلح إلى صيغة الجمع أي "الصناعات الثقافية" ليأخذ هذا الأخير حيّزا هاما في الدراسات الاقتصادية والأكاديمية للبحث في البعد التجاري للقطاع الثقافي أي الاهتمام بإنتاج السلعة الثقافية وتبادلها، وهذا معناه تحول الثقافة إلى قيمة تبادلية أي اكتساب السلع الثقافية للقيمة التبادلية والتي تعتبر الأساس في تقييم السلعة في الفكر الاقتصادي.

وكنتيجة لذلك، وتباعا لهذه المرحلة ظهر ما يعرف بالإنتاج الصناعي للمصنفات الفنية، والتي أصبحت تعني مجموع النشاطات الثقافية التي تقوم بدمج الوظائف أو النشاطات الاقتصادية كالتصميم، الإبداع، الإنتاج، التوزيع والتسويق إذ تتمثل هذه النشاطات في الموسيقى، الطبع، فنون المسرح، السمعي البصري (السينما، الإذاعة، التلفزيون) الأزياء، الرياضة... (الصناعات الثقافية، 2019)

ومع التطور التكنولوجي والرقمي في أواخر الثمانينات أصبحت السلعة الثقافية هي جزء أساسي من الدورة الاقتصادية المتكررة أكثر مما هي سلعة ترفيهية أو منتج كمالي يتم امتلاكه من خلال تخصيص موارد فائضة، كما ساهم هذا التطور التكنولوجي في أن تصبح الصناعات الثقافية اليوم مجتمعة في شكل رقمي مع صعوبة تمييزها عن بعضها في بعض الأحيان وذلك بعد أن كانت سابقا منفصلة نظرا لنظم إنتاجها المتماثلة كصناعة الأفلام والتلفزيون، والطباعة والتصوير.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه منذ صدور إطار اليونسكو للإحصاءات الثقافية لعام 1986[1] ، بدأت الثقافة تشغل مكانة أكبر في السياسة العامة، وهذا ما يمكن شرحه من خلال ما يلي (اليونسكو، 2009، صفحة 13):

– ارتفاع نسبة التجارة الدولية للمنتجات الثقافية على المستوى العالمي؛

– نمو وتجمع قوى السوق في تكتل يجمع عددا قليلا من الشركات المتعددة الأطراف التي تعمل من خلال الصناعات الثقافية؛

– إنشاء المؤسسات القانونية والسياسية المعنية بتنظيم الثقافة وترويجها قبل نمو الصناعات الثقافية؛

– رسم سياسات الثقافة على أنها سياسات" الصناعات الثقافية"، وهي تتيح تطوير رؤية قطاعية واقتصادية وكنتيجة لذلك، ينبغي على سياسات الثقافة أن تأخذ بالاعتبار الصناعات الثقافية.

2.2 مفهوم الصناعة الثقافية

يرتبط مفهوم الصناعة الثقافية بالمعنى الضيق (الخاص) للثقافة وليس العام (اسماعيل، 2002، صفحة 03) فهو مفهوم يشير إلى مجموعة الأنشطة ذات الصبغة الفنية والفكرية (فوزي، 2016، صفحة 208) والتي تعبر عن إبداعات الإنسان.

وعليه فالصناعة الثقافية تقوم على مادة خام هي "الإنتاج الفكري أو العمل الإبداعي" (اسماعيل، 2002، صفحة 04).

وتعرّف الصناعة الثقافية بأنها "مجمل الأنشطة الإنتاجية والتبادلية للمواد الثقافية التي هي في تطور مستمر والتي تخضع للقواعد التجارية وتكون فيها تقنيات الإنتاج متطورة بشكل كبير أو بشكل أقل، لكن العمل فيها يكون خاضعا أكثر للنمط الرأسمالي من خلال الفصل المزدوج بين المنتج وإنتاجه وبين الأعمال الإبداعية وتنفيذها وهذا الفصل ينتج عنه فقدان العاملين المراقبة على إنتاجهم ونشاطهم (Tremblay, 1999, p. 44)

يلاحظ أن جل التعاريف تتفق على اعتبار الصناعات الثقافية بأنها ذلك القطاع الذي يجمع بين خلق، إنتاج وتوزيع سلع ومنتجات تكمن خصوصيتها في محتوياتها غير الملموسة ذات الخاصية الثقافية والتي تكون عامة محمية من خلال حقوق المؤلف (UNESCO, culture, commerce et

[1]: إطار اليونسكو للاحصاءات الثقافية هو أداة تساهم في تنظيم الاحصاءات الثقافية على الصعيدين الوطني والدولي وهو أداة تصنيف تتضمن استخدام نظم التصنيف الدولية القائمة حاليا.

mondialisation « questions et réponses, 2000, p. 12) ، حيث يشير استخدام مفهوم الصناعات الثقافية بصيغة الجمع إلى البعد التجاري للقطاع الثقافي (اليونسكو، 2009، صفحة 13).

1.2.2 تعريف السلع الثقافية

تعتبر السلع الثقافية سلعا استهلاكية وهي تنقل الأفكار، القيم الرمزية، وأنماط حياة والتي من شأنها الإعلام أو التشتيت بالشكل الذي يساهم في صياغة ونشر الهوية الجماعية وكذلك بما يؤثر على الممارسات الثقافية (UNESCO, culture, commerce et mondialisation « questions et réponses, 2000, pp. 13-14).

إن هذه السلع الثقافية محمية عن طريق حقوق المؤلف، وهي ناتجة عن الإبداع الفردي أو الجماعي الذي يتم نقله عبر وسائط قابلة لإعادة إنتاجها ومضاعفتها عن طريق العمليات الصناعية وتوزيعها أو بثها على نطاق واسع.

إن الكتب، المجلات، التسجيلات الصوتية، الأفلام، مقاطع الفيديو، المسلسلات السمعية البصرية، منتجات الوسائط المتعددة، البرمجيات، المنتجات الحرفية ومنتجات التصميم كل هذا يمثل عرض ثقافي غني متنوع متاح للجمهور.

2.2.2 تعريف الخدمات الثقافية

الخدمات الثقافية هي الأنشطة التي، دون أن تأخذ شكل سلع مادية تستجيب لفكرة أو ضرورة ذات طابع ثقافي تترجم من خلال تدابير لدعم الممارسات الثقافية حيث تقوم الدول، المؤسسات العامة، أو مؤسسات القطاع الخاص أو المختلط بوضعها تحت تصرف المجتمع، وهي تشمل من بين أمور أخرى، الترويج للعروض وكذلك الحفاظ على المعلومات الثقافية (المكتبات، المحفوظات والمتاحف...) مع إمكانية أن تكون الخدمات مجانية أو بمقابل (UNESCO, culture, commerce et mondialisation « questions et réponses, 2000, p. 14).

3. الصناعات الثقافية في ظل اقتصاديات الثقافة

إن اكتساب الثقافة للقيمة التبادلية بمعنى قابلية تداولها في السوق كسلعة جعلها تقتحم الاقتصاد من بابه الواسع، الأمر الذي أمكن معه الازدواجية بين الثقافة والاقتصاد عند الحديث عن الصناعات الثقافية مما أدى بهذه الأخيرة إلى أن تصبح قطاعا اقتصاديا هاما يعول عليه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال إحداث تنمية ثقافية.

1.3 اقتصاديات الثقافة

في هذا السياق، فقد خرجت ندوة اقتصاديات الثقافة العربية ضمن فعاليات مهرجان القرين الثقافي المنعقدة في الكويت 15- 16 يناير 2018 بتوصيات كان أهمها ضرورة إيلاء اهتمام أكبر بقضية التوفيق بين مقتضيات تطوير الصناعات الثقافية من ناحية باعتبارها قطاعا اقتصاديا هاما ومتطلبات اعتبار الثقافة حقا من حقوق الإنسان يجب توفيره لكل المواطنين (مهرجان القرين، 2018، صفحة 03) .

إن هذا الاهتمام بالصناعات الثقافية نتج عنه ما يسمى اليوم باقتصاديات الثقافة والتي تمثل مجموعة الأنشطة والتبادلات الثقافية الخاضعة لقواعد اقتصادية من إبداع وإنتاج وتوزيع واستهلاك لسلع ثقافية، وتأتي خاصية الازدواجية لاقتصاديات الثقافية من حيث أنها قطاع قادر على خلق الثروة وفرص العمل من جهة وهو الصفة الاقتصادية للقطاع، وكذلك كونها قطاع قادر على إنتاج القيم وهو ما يعطي الصفة الثقافية (المجلس الاقتصادي، 2016، صفحة 12) .

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الازدواجية تندرج ضمن تقاطع جدلي ما بين الاقتصاد والثقافة، بحيث يكون الإبداع والابتكار والتجديد في قلب النشاط أو المنتوج الثقافي.

إن الصناعات الثقافية أصبحت اليوم تصنف ضمن قطاع هام جدا هو الاقتصاديات الثقافية والذي يتميز عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى بتنظيم مختلف من حيث طبيعة العمل ويتشكل في الغالب العام من مقاولات أو شركات صغيرة ومتوسطة (المجلس الاقتصادي، 2016، صفحة 12).

في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنه على المستوى الإقليمي، هنالك مبادرتان تبرهنان عن النية السياسية للاستثمار في الصناعات الثقافية كونها وسيلة للتخفيف من وطأة الفقر، وهما (اليونسكو، 2009، صفحة 14):

- مبادرة البارو وهي مبادرة دول خليج البنغال المتعدد القطاعات للتعاون التقني والاقتصادي التي تقوم على ما يلي " :الصناعات الثقافية تتمتّع بالقدرة على المساهمة في التخفيف من الفقر، وقد أثبتت قوتها كوسيلة لإعادة التنظيم الاجتماعي وإنعاش المجتمعات المحلية وخاصة المجموعات الأكثر فقرا، في المناطق الريفية والأحياء الفقيرة في المدن على حد سواء.''
- خطة عمل نيروبي لدفع الصناعات الثقافية والإبداعية التي صدرت عن الدورة الأولى لمؤتمر وزراء الثقافة في الإتحاد الإفريقي والتي تم اعتمادها خلال الدورة الثانية من هذا المؤتمر في الجزائر والتي وصلت إلى استنتاجات وتوصيات مماثلة .إن الهدف الأساسي لهذه الخطة هو تحسين معيشة وظروف عمل الفنانين

والمبدعين الأفارقة في تنمية الثقافة المحلية الأصلية، وتعزيز مساهمة الصناعات الثقافية في عملية التنمية في إفريقيا .

2.3 الاقتصاد الإبداعي

لقد استخدم مصطلح الاقتصاد الإبداعي لأول مرّة من طرف الكاتب والمدير الإعلامي البريطاني جون هونكز، حيث طبقه على 15 نشاطا صناعيا شملت مجالات متنوعة تبدأ بالفنون وتمتد لتشمل مجالات العلم والتكنولوجيا (اليونسكو، تقرير اليونسكو عن الاقتصاد الإبداعي، تعزيز سبل التنمية المحلية، 2013، صفحة 22).

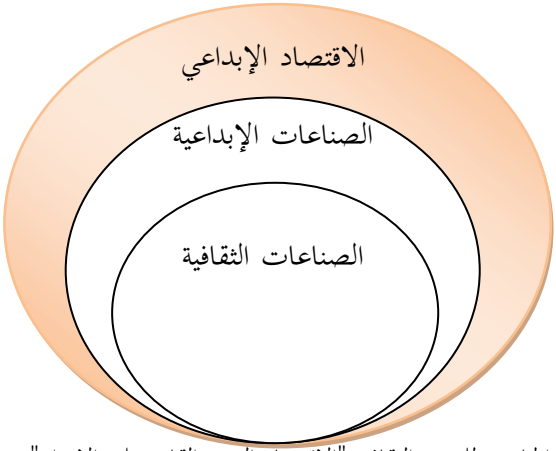
ويعترف هذا الاقتصاد بتنوع الأنشطة والعمليات الثقافية في الوقت الذي يعنى فيه أيضا بمظاهر الإبداع في مجالات لا تعتبر بالبداهة ثقافية، وبناء على هذا الإشكال اعتبر الاقتصاد الإبداعي مصطلحا شاملا يشمل ليس فقط السلع والخدمات الثقافية وإنما الدمى والألعاب وميادين البحث والتطوير.

إن هذا الواقع فرض نفسه وتمت معالجته ضمن تقرير اليونسكو عن الاقتصاد الإبداعي لسنة 2013، حيث تم التعرض في بداية التقرير لتوضيح التداخل بين المصطلحات، حيث وقبل العرض لمتضمنات فهم الإبداع عرف التقرير "الصناعات الثقافية، والصناعات الإبداعية" (اليونسكو، تقرير اليونسكو عن الاقتصاد الإبداعي، تعزيز سبل التنمية المحلية، 2013، صفحة 22).

لقد عرّف التقرير الصناعات الثقافية بأنها مصطلح يستخدم للإشارة إلى أشكال لإنتاج واستهلاك مواد ثقافية تشتمل في أساسها على عنصر رمزي أو تعبيري؛ بينما عرّف نفس التقرير الصناعات الإبداعية بأنها تعبير يطلق على مجموعة أكبر من المواد الإنتاجية من ضمنها السلع والخدمات التي تنتجها الصناعات الثقافية والسلع والخدمات التي تعتمد على الابتكار بما فيما ذلك أنواع عديدة من منتجات البحوث والبرمجيات (اليونسكو، تقرير اليونسكو عن الاقتصاد الإبداعي، تعزيز سبل التنمية المحلية، 2013، صفحة 22).

لقد حاول تقرير اليونسكو عن الاقتصاد الإبداعي إبراز التداخل أو التلازم الموجود بين كل من الصناعات الإبداعية والصناعات الثقافية، بإعتبار أن هذه الأخيرة تشكل لب الاقتصاد الإبداعي وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل (1): الاقتصاد الإبداعي



المصدر: التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية "الاقتصاد العربي القائم على الإبداع"، مؤسسة الفكر العربي، الطبعة الأولى، بيروت 2012، ص 28.

ويشير ذات التقرير إلى انه "ينبغي أن ينظر إلى الاقتصاد الإبداعي بوصفه نظاما معقدا يستمد قيمته الاقتصادية من تسييره للتطور الاقتصادي، فهو نظام يولد عناصر الاهتمام والتعقيد ومعالم الهوية والتكيف من خلال استخدام المورد الأولي المتمثل في الإبداع (اليونسكو، تقرير اليونسكو عن الاقتصاد الإبداعي، تعزيز سبل التنمية المحلية، 2013، صفحة 22).

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح الاقتصاد الإبداعي استخدم في هذا التقرير لتمييز أنشطة تتضمن أشكالا من الإبداع الثقافي و/أو الابتكار الثقافي، وفي هذا الصدد فقد جاء نفس التقرير يعرض مختلف النظم التي على أساسها يتم تصنيف الصناعات الثقافية والإبداعية وذلك بغرض توفير فهم منهجي للخصائص البنيوية لهذا النوع من الصناعات (اليونسكو، تقرير اليونسكو عن الاقتصاد الإبداعي، تعزيز سبل التنمية المحلية، 2013، الصفحات 23-27).

4. التجارة الدولية للصناعات الثقافية

إن اكتساب الصناعات الثقافية لصفة الازدواجية بين الاقتصاد والثقافة أكسبها صفة أخرى وهي الصفة التجارية حتى أضحى من الضروري إيجاد الحد المشترك بين الثقافة والتجارة وذلك على نطاق واسع، نطاق عالمي وهو التجارة الدولية.

1.4 البعد التجاري للثقافة

لقد اكتسبت الثقافة بعدا تجاريا ظهرت بوادره خلال عشرينيات القرن الماضي من خلال ما يسمى "بالجدل السياسي حول الحد المشترك بين الثقافة والتجارة"، والذي أخذ حيزا كبيرا من الاهتمام وحقلا لا يستهان به من النقاش والدراسة والتي يمكن تناولها على ثلاث فترات كالتالي (إيفان، صفحة 1)

فترة العشرينيات

قيام عدّة بلدان اوروبية بفرض حصص في شاشة السينما لحماية صناعاتها السينمائية من تدفق الأفلام الأمريكية باعتبارها تهديدا لثقافتها.

بعد الحرب العالمية الثانية

وقد ظهر ذلك خلال المفاوضات المرتبطة بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، حيث تم إبراز الحاجة الملحة معززة بالتبريرات الكافية لوضع حكم قانوني يعترف بالخاصية الثقافية للسينما.

مع مرور السنين

مع كثرة العلامات التجارية المرتبطة بالسلع والخدمات الثقافية تنامى اهتمام الباحثين ومختلف الهيئات الدولية من خلال نشر عديد المقالات وعقد العديد من المؤتمرات حول الحد المشترك بين الثقافة والتجارة.

لقد كانت اتفاقية اليونسكو حول حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، التي صدرت بعد اعتمادها سنة 2005 حقلا واسعا لتحليل العلاقة بين الثقافة والتجارة باعتبار أن معظم التحاليل القانونية التي تضمنتها الاتفاقية قد تطرقت إلى ذلك من حيث تنظيم التجارة الدولية، وفي هذا الإطار يرى إيفان برنييه أن ذلك يوحى بأن هذه الاتفاقية جاءت كما لو كانت اهتماماتها منصبة تماما في انعكاساتها على النظام التجاري الدولي (إيفان، صفحة 1).

2.4 التجارة الدولية للصناعات الثقافية في إطار اتفاقية اليونسكو 2005

بالرجوع إلى اتفاقية اليونسكو حول حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي نجدها كرست منذ البداية عناية خاصة للصناعات الثقافية حيث تجسد ذلك صراحة في المادة الثانية من الاتفاقية إذ تضمنت هذه المادة المبادئ التوجيهية أين نجد أن المبدأ الرابع قد وسم بعنوان "التضامن والتعاون الدوليين"، وقد جاء في نص هذا المبدأ ما يلي (اليونسكو، اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، 2017، صفحة 03) :

"ينبغي أن يستهدف التضامن والتعاون الدوليان تمكين جميع البلدان ولاسيما البلدان النامية من استحداث وتعزيز وسائل التعبير الثقافي الخاصة بها، بما فيها صناعاتها الثقافية سواء كانت ناشئة أو راسخة وذلك على الصعيد المحلي والوطن والدولي".

في البداية تجدر الإشارة إلى أن هذا المبدأ يؤكد على أن اتفاقية اليونسكو لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي كانت اتفاقية دولية هذا من جهة، كما أنها اعتبرت أن الصناعات الثقافية هي من ضمن أدوات التعبير الثقافي وقد أشارت إليها دون غيرها من الأدوات، مما يدّل على أهمية هذه الصناعات من خلال أنشطتها وسلعها وخدماتها الثقافية التي تقدمها في تحقيق التنوع الثقافي باعتبارها حاملة للهوايات والقيم والدلالات وهذا من جهة أخرى.

كما أن الاتفاقية أتاحت من خلال هذا المبدأ ولو بصفة ضمنية إمكانية التداول الدولي للسلع والخدمات والأنشطة الثقافية، إذ أن لا تعاون أو تضامن دولي دون قيام تجارة دولية منظمة في سياق عالمي وفي ظل نظام تجاري دولي تحكمه وتسيره المنظمة العالمية للتجارة.

وتأتي بعد ذلك المادة 14 التي وسمت بعنوان "التعاون من اجل تحقيق التنمية" لتتيح صراحة ضرورة قيام تجارة دولية للصناعات الثقافية، حيث تجسد ذلك من خلال البند "أ" من هذه المادة والذي نص على ضرورة تعزيز الصناعات الثقافية في البلدان النامية من خلال عدّة إجراءات كان من بينها ما تعلق بإلزامية تداول الصناعات الثقافية على نطاق عالمي وذلك من خلال تيسير وصول الأنشطة والسلع والخدمات الثقافية على نطاق أوسع إلى السوق العالمية وشبكات التوزيع الدولية (اليونسكو، اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، 2017، صفحة 08).

ويلاحظ أن المادتين الثانية والرابعة عشر من هذه الاتفاقية تضمنت ما اصطلح عليه بالمعاملة التفضيلية حيث حضيت البلدان النامية وبصفة واضحة باهتمام أطراف الاتفاقية فيما يرتبط بالصناعات الثقافية على وجه الخصوص.

وقد تجسدت ملامح هذه المعاملة التفضيلية في إطار التعاون من أجل تحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر تشجيعا على قيام نشاط ثقافي فعال وناجح حيث تم الاتفاق على تدابير عديدة في هذا الشأن كان من أهمها أن تيسّر البلدان المتقدمة المبادلات الثقافية مع البلدان النامية بمنح معاملة تفضيلية من خلال الأطر المؤسسية والقانونية الملائمة لفناني هذه البلدان وسائر مهنييها والعاملين بها في مجال الثقافة، وكذلك لسلعها وخدماتها الثقافية (بوجلال، 2018، صفحة 142).

وتشمل المعاملة التفضيلية ثلاثة مستويات مختلفة، هي (بوجلال، 2018، صفحة 142):

المستوى الفردي: تنمية الموارد البشرية وهذا يشمل البرامج التي تعمل على تسهيل تنقل وتبادل الفانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة وبناء خبراتهم.

المستوى المؤسساتي أو التنظيمي: بناء قدرة المؤسسات والمنظمات الثقافية على تعزيز البعد الاقتصادي والتجاري للقطاع بما في ذلك خطط الدعم واتفاقيات التوزيع المشترك.

المستوى الصناعي: إقامة علاقات أوسع وأكثر انتظاما بفضل اتفاقيات تجارية ثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف وسياسات ثقافية وأطر أخرى.

أما من وجهة نظر شمولية فقط تناولت اتفاقية اليونسكو 2005 التبادلات التي تشكل تراثنا العالمي، وهي تهدف إلى حفظ خصوصيات الثقافات مع الترويج في ذات الوقت لتنميتها على نطاق عالمي من خلال التبادلات والتجارة الخاصة بها (اليونسكو، الاستثمار في التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات، 2009، صفحة 08).

وإمتدادا لهذه الاتفاقية وتعزيزا لها تم إطلاق أول تقرير ثقافي عالمي عنوانه "إعادة رسم السياسات الثقافية" وذلك في ديسمبر 2015، حيث تضمن هذا التقرير أربعة أهداف شاملة وضعت كأساس لإطار الرصد بالإضافة إلى 10 مجالات للرصد و 33 مؤشرا (أنظر الملحق 1)، حيث خصص الهدف الثاني كصرح أتيحت من خلاله حرية تداول السلع والخدمات الثقافية بصفة متوازنة وكذا زيادة تنقل الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة وهذا الامر الذي يستلزم الإقرار بالطابع الخاص للسلع والخدمات الثقافية في أطر واتفاقيات تجارية جديدة بصفتها أدوات لتوفير فرص جديدة (اليونسكو، الدورة العادية السادسة، 2017، صفحة 08).

وقد أشار التقرير إلى أن تحقيق التوازن في تداول السلع والخدمات الثقافية على الصعيد العالمي لا يزال بعيد المنال نظرا للعديد من القيود التي تفرض على سفر المهنيين والفنانين الثقافيين من النصف الجنوبي للكرة الأرضية أكثر بكثير مما تفرض على نظرائهم من النصف الشمالي مما يحد من وصولهم إلى أسواق جديدة وفرص محتملة للتعاون الدولي (اليونسكو، الدورة العادية السادسة، 2017، صفحة 08).

وعلى إثر ذلك تم إطلاق التقرير الثقافي الثاني خلال اجتماع لجنة اليونسكو لاتفاقية تنوع أشكال التعبير الثقافي سنة 2018 تحت عنوان "إعادة صياغة السياسات الثقافية"، حيث ركز التقرير من بين العديد من القضايا الثقافية على نقاط النمو ونقاط عدم التوازن في التجارة الثقافية، إذ تضمن التقرير

تحليلا للاتجاهات والقضايا المرتبطة بقطاع الثقافة والذي يشير ذات التقرير بأنه يولد إيرادات بمقدار 2,250 مليار دولار أمريكي حول العالم وأكثر من 250 مليار دولار في التجارة الدولية، كما توقع التقرير أنه من المنتظر أن يمثل هذا القطاع 10% من الاقتصاد العالمي في السنوات القادمة (اليونسكو، التقرير الثقافي العالمي، 2018).

3.4 الصناعات الثقافية في إطار المفاوضات التجارية الدولية

منذ اكتسابها للقيمة التبادلية أصبحت السلع الثقافية التي تولدها الصناعات الثقافية تحمل صفة الازدواجية بين الثقافة والاقتصاد، لتصبح بذلك محل جدل قوي انبثقت عنه مسألة احتدمت بشأنها الخلافات في المفاوضات التجارية الدولية ألا وهي مسألة "الاستثناء الثقافي".

إن "الاستثناء الثقافي" هو مطلب رفعته فرنسا أمام أمريكا وتبنته خلال المفاوضات التجارية الدولية، حيث أعلنت صراحة عن رغبتها في استثناء السلع الثقافية من اتفاقيات الجات GATT وذلك طبعا بعدما أصبحت السوق الفرنسية سوق تروج فيها أمريكا لسلعها الثقافية خاصة الأفلام والأغاني، وتحقق نجاحا لم يكن بالإمكان تحقيقه في داخل أمريكا، فأصبحت بذلك السوق الفرنسية تشهد منافسة خطيرة بالشكل الذي أصبحت به مهددة من حيث قيمها وأذواقها الفنية (عبد الحافظ، 2000، الصفحات 98-99).

وبالتحديد كانت فرنسا تسعى إلى استبعاد الملف السمعي البصري من هذه المفاوضات والقواعد الليبرالية للتجارة الدولية (ماتلار، 2008، صفحة 175)، وفي هذا الصدد فقد كانت جولة الأورغواي 1994 من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف منبرا تمكنت فيه مجموعة من المنتجين السينمائيين والممثلين الفرنسيين من إقحام شرط الاستثناء الثقافي في القواعد التجارية، مستبعدة السينما وغيرها من السلع السمعية البصرية من أحكامها، وقد أقر هذا الشرط الطبيعة الخاصة للسلع الثقافية كسلع يتجر بها، ما أمكن معه فيما بعد السماح للبلدان بإعفاء السلع الثقافية من الاتفاقيات التجارية وتبني سياسات لحماية مثل هذه الصناعات في الوطن (الأمم المتحدة، 2004، صفحة 96) .

وبعد مضي 4 سنوات تجددت الخلافات الحادة بشأن مسألة الاستثناء الثقافي وكان ذلك خلال فعاليات الاتفاقية المتعددة الأطراف بشأن الاستثمارات والتي نظمتها منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي عام 1998 والتي كان الهدف منها هو إيجاد آلية معينة لتحرير تدفق الاستثمارات العالمية وقد أثيرت مسألة الاستثناء الثقافي من طرف عدد من البلدان عند محاولتها إدخال استثناءات وتحفظات أدت إلى

انهيار المفاوضات، فقد قدمت فرنسا أحكاما تتعلق بالصناعات الثقافية مبرّرة ذلك بما ستفرزه الاتفاقية المتعددة الأطراف بشأن الاستثمارات على صناعاتها الثقافية وفقدان الحماية لمنتجاتها الثقافية الوطنية (الأمم المتحدة، 2004، صفحة 96).

وفي هذا الصدد أبدت أمريكا رفضها واعتراضها الحاد على هذه الأحكام لتواجه في ذات الوقت دعما للموقف الفرنسي من طرف عديد الدول مثل نيوزلاندا، الهند، كندا، أستراليا، وهو الأمر الذي فشلت بسببه المفاوضات حيث كان الاعتراض الأساسي هو ألا تعامل السلع الثقافية كأي سلعة تجارية (الأمم المتحدة، 2004، صفحة 96).

وفي جولة الدوحة 2003 بشأن منطقة التجارة الحرة في الأمريكيتين، وذلك خلال الاجتماع الوزاري الذي انعقد في ميامي في 2003 أثير الجدل مرة أخرى بخصوص السلع الثقافية حيث طلبت الولايات المتحدة تجميد تمديد الاستثناء الثقافي لتجنب إدخال الأنشطة السمعية البصرية المتعلقة بالانترنيت في المفاوضات، وبذلك أصبح اعتبار السلع الثقافية كأي سلعة تجارية أو منحها استثناءا مسألة تثير خلافات حادة في المفاوضات التجارية الدولية، وتباينت المواقف الدولية بين مؤيد ومعارض، مؤيد يرى أن السلع الثقافية هي أصول تنقل قيما وأفكارا ومغزى وبالتالي فإنها تستحق معاملة خاصة، ومعارض يرى أن هذه السلع هي سلع تجارية وبالتالي لابد من أن تخضع لقواعد التجارة الدولية.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الاستثناء الثقافي والذي تجسد في اتفاقية اليونسكو من خلال هدفها المتمثل في تكريس الاعتراف بالطبيعة المتميزة للأنشطة والسلع والخدمات الثقافية ولو بشكل غير صريح قد شكل أحد أهم أوجه التعارض بين اتفاقية اليونسكو وقانون المنظمة العالمية للتجارة بالنظر إلى ما قد تخلفه هذه الاتفاقية من أثار سلبية على العديد من المجالات التي تنظمها اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة مثل الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT، والاتفاقية العامة لتجارة الخدمات واتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية TRIPS (بوجلال و بوغابة، حماية الخصوصية الثقافية بين الاعتبارات القانونية وتحديات المصالح السياسية والاقتصادية "اتفاقية اليونسكو بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي نموذجا،، 2018، الصفحات 250-253).

لكن وبالرغم من هذا التعارض في عديد الجوانب بين اتفاقية اليونسكو 2005 وقوانين النظم العالمية للتجارة، يرى المختصون في المجال أن الاتفاقية كان لها كبير الأثر في تنفيذ أطر واتفاقيات تجارية جديدة في السنوات العشر الماضية، بالأخص بروتوكولات التعاون الثقافي الملحقة بالاتفاقيات التجارية التي تعترف

بالطابع الخاص للسلع والخدمات الثقافية (اليونسكو، الدورة العادية السادسة، 2017، صفحة 08)، وهو الأمر الذي أكده التقرير الثقافي العالمي لسنة 2015.

4.4 حجم المبادلات التجارية الدولية للسلع والخدمات الثقافية

لقد وضع الإعلامي البريطاني جون هونكز تقديرات أفادت بأن حجم معاملات الاقتصاد الإبداعي في مختلف أنحاء العالم كان يشكل ما يعادل 2,2 ألف مليار دولار أمريكي سنة 2001، وكان ينمو سنويا بمعدّل 5%؛ وقد أثبت الزمن ذلك، حيث جاء في التقرير الثقافي العالمي لسنة 2015 أن القيمة الإجمالية للصادرات من السلع الثقافية في عام 2013 في جميع أنحاء العالم قدرت بمبلغ 212,8 مليار دولار أمريكي حيث تمثل حصة الدول النامية نسبة 46,7% مما يمثل زيادة طفيفة بالمقارنة مع سنة 2004 ، ويشير ذات التقرير أن الصين والهند فقط تتنافسان تنافسا كبيرا مع الدول المتقدمة في السوق العالمية (اليونسكو، التقرير الثقافي العالمي، 2015، صفحة 13).

أما بالنسبة للخدمات الثقافية، فقد أشار ذات التقرير إلى أن القيمة الإجمالية لصادرات هذه الخدمات قد قدرت سنة 2012 في جميع أنحاء العالم بمبلغ قدره 128,5 مليار دولار أمريكي، حيث تمثل حصة الدول النامية 1,6% فقط وتهيمن الدول المتقدمة على توزيع الحصص على الصعيد العالمي بنسبة 98% حيث يعزى هذا التفاوت إلى تداول الخدمات التي تنقل إلكترونيا والمتعلقة منها بالمجالين السمعي البصري والفني.

وفيما يلي يبين الجدول رقم (1) توزيع الصادرات من السلع الثقافية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ما بين 2004 و2013.

الجدول(1): توزيع الصادرات من السلع الثقافية بين البلدان المتقدمة والنامية 2004 – 2013 (باستثناء الهند والصين)

السنوات	البلدان المتقدمة	البلدان النامية ماعدا الهند والصين
2004	%85,7	%14,3
2005	%84,9	%15,1
2006	%84,8	%15,2
2007	%83,2	%16,8
2008	%81,5	%18,5
2009	%81,5	%18,5
2010	%78,9	%21,1
2011	%79,4	%20,6
2012	%79,7	%20,3
2013	%80,5	%19,5

المصدر: التقرير الثقافي العالمي 2015، مرجع سابق، ص 13، نقلا عن قاعدة البيانات الاحصائية لتجارة السلع الأساسية، التابعة للأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة الاحصاءات في الأمم المتحدة.

يلاحظ أن من خلال الجدول رقم (1) أن الدول المتقدمة تستحوذ على حصة الأسد من صادرات السلع الثقافية العالمية في حين يبقى نصيب الدول النامية ضئيل بالرغم من الزيادة المحققة ما بين 2004 وسنة 2013 وبالرغم من ما حظيت به هذه الدول من معاملة تفضيلية نصت عليها اتفاقية اليونسكو 2005، وهو الأمر الذي يمكن من خلاله تفسير هذه الزيادة والمقدرة بـ 36,36% ما بين 2004 و2013 وهي الزيادة التي وصفها ذات التقرير بالطفيفة.

وقد تضمن التقرير الثقافي العالمي لسنة 2018 تباعا وفي نفس السياق تعزيز مفهوم المعاملة التفضيلية، حيث وضع التقرير بطاقة تقييم 2018 (أنظر الملحق 2) يؤكد فيها على تنفيذ تدابير المعاملة التفضيلية لتسيير التوازن في تداول السلع والخدمات الثقافية وتشجيع تنقل الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة في كل أنحاء العالم وذلك بعد رصد استمرار التفاوت والاختلال في تداول السلع والخدمات الثقافية بين البلدان النامية ونظيرتها المتقدمة (اليونسكو، التقرير الثقافي العالمي، 2018، صفحة 19) حيث مثلت نسبة 45% فقط حصة الدول النامية بما فيها الصين والهند من تدفقات السلع والخدمات الثقافية وذلك من إجمالي التجارة العالمية للسلع الثقافية سنة 2014 مقارنة بمعدل 25% سنة 2005 (اليونسكو، التقرير الثقافي العالمي، 2018، صفحة 23).

وفي هذا الصدد فقد أشار ذات التقرير أن الصادرات العالمية من السلع الثقافية وصل إلى 253,2 مليار دولار أمريكي أي بمعدّل 18,8% بالمقارنة مع سنة 2013، وبالرغم من هذه الزيادة يشير التقرير أن حصة السلع الثقافية في الصادرات العالمية تظل مختلة حيث قدر نصيب الدول النامية من هذه الصادرات بنسبة 26,5% (باستثناء الهند والصين)، في حين أن نسبة 0,5% كانت من نصيب الدول الأقل نموا.

كما أشار هذا التقرير أيضا إلى أن الصادرات العالمية من السلع الثقافية غير متنوعة بالقدر الكافي، وتستأثر البلدان النامية بما يلي (اليونسكو، التقرير الثقافي العالمي، 2018، صفحة 22):

- من السلع الموسيقية 23,3%.
- من سلع الفنون البصرية 32%.
- من سلع النشر 18,3%.

وقد أوصى التقرير الثقافي العالمي لسنة 2018 بأن تحقيق قدر أكبر من التوازن في تداول السلع والخدمات الثقافية يقتضي ما يلي (اليونسكو، التقرير الثقافي العالمي، 2018، صفحة 22):

- تعزيز قدرات وهياكل التجارة.
- زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة للبرامج والمشاريع ذات الصلة بالتجارة.
- الاستثمار في القطاعات الإبداعية لتنويع صادرات السلع الثقافية.
- تخفيض التعريفات الجمركية المفروضة على السلع الثقافية للنفاذ إلى أسواق جديدة بتكاليف تنافسية.
- تحسين جمع البيانات المتعلقة بخدمات التجارة الثقافية في البيئة الرقمية.

5.خاتمة

من الناحية الاقتصادية يمكن اعتبار الصناعات الثقافية كمفهوم حديث نسبيا يفتقر إلى الدراسات و الابحاث الأكاديمية التي من شأنها الغوص في تفاصيل وجوانب عديدة ترتبط بهذا النوع من الصناعات، والبحث فيها وإيجاد حلول لمختلف الاشكالات الخاصة بها ومعالجتها من مختلف الزوايا وعلى مستويات وأبعاد عديدة (اجتماعيا، اقتصاديا، دينيا، اخلاقيا، تشريعيا، بيئيا.....)

لكن، بالرغم من ذلك لا يمكن الاستهانة بالجهود والمبادرات التي تم القيام بها بشأن ترسيخ مفهوم الصناعات الثقافية، خاصة جهود منظمة اليونسكو الأخذة في السعي الحثيث بغرض إدراج السياسات الثقافية في السياسات العامة، خاصة خطط التنمية مع التركيز والحرص على تحقيق التوازن في تداول السلع والخدمات الثقافية بين اقطار العالم بالشكل الذي يتحقق معه القضاء على الفقر حسب خطة التنمية لعام 2030.

لقد كان لاتفاقية اليونسكو لحماية وتعزيز تنوع اشكال التعبير الثقافي المعتمدة سنة 2005 – على غرار ما سبقتها من اتفاقيات دولية بشان الثقافة – دورا رئيسيا في تسليط الضوء على مكانة الصناعات الثقافية في النظام التجاري الدولي وانعكاساتها عليه، آخذة في الاعتبار خصوصية السلع والخدمات التي تفرزها هذه الصناعات من حيث كونها منتوجات حاملة للهويات والقيم والدلالات من جهة، وقادرة على توليد تدفقات مالية من جهة أخرى، واعتبرتها وسيلة من وسائل التعبير الثقافي، الامر الذي جعلها تحظى بما اصطلح عليه " الاستثناء الثقافي" وهو الشعار الذي كان يرفع و يطرح في كل مرة في كنف الاتفاقيات التجارية الدولية.

وتشير التقارير العالمية إلى تطور حجم المبادلات الدولية الخاصة بالسلع والخدمات الثقافية من فترة إلى اخرى، حيث أصبحت الإيرادات المتأتية من قطاع الثقافة حول العالم تشكل نسبا مرتفعة في التجارة الدولية وهي مرشحة للزيادة في السنوات المقبلة بالرغم من التفاوت المستمر حسب هذه التقارير بين الدول النامية والمتقدمة، الامر الذي تحث مؤتمرات الأطراف في اتفاقية اليونسكو على معالجته من خلال ما سمي بالمعاملة التفضيلية والتي كان هدفها تضييق هذه الفجوة من خلال إعادة التوازن في تداول السلع والخدمات الثقافية وذلك عن طريق الأطر المؤسسية والقانونية الملائمة.

6. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

الكتب

- أرمان ماتلار (2008)، التنوع الثقافي والعولمة، الطبعة الأولى، (خليل أحمد خليل، المترجمون)، دار الفرابي، مؤسسة محمد بن راشد المكتوم، لبنان.

مقالات

- إعلان الكويت الثقافي (2018)، مهرجان القرين الثقافي 24، مجلة القرين 24، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 4.
- صلاح الدين بوجلال (2018) الحماية القانونية الدولية للتنوع الثقافي وأدوات التعبير الثقافي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة 1، المجلد أ، العدد 49.
- صلاح الدين بوجلال، شافية بوغابة (2018) حماية الخصوصية الثقافية بين الاعتبارات القانونية وتحديات المصالح السياسية والاقتصادية "اتفاقية اليونسكو بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي نموذجا، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، مجلد 15، العدد 28.
- عز الدين اسماعيل (2002) التكامل العربي الثقافي في عصر العولمة، المنظمة العربية للتربية الثقافية والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
- علاوة فوزي (2016) مساهمة في صياغة مفهوم الصناعات الثقافية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 17.
- مجدي عبد الحافظ (2000) الاستثناء الثقافي بين محاولات تجاوز التخلف وتكريسه، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، العدد 14.

- محمد سعيد أوكيل وعاشور فني (2003) الصناعات الثقافية وأبعادها الاستراتيجية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، المجلد 2، العدد 2.

تقارير

- اليونسكو(2018) التقرير الثقافي العالمي "إعادة صياغة السياسات الثقافية" ، باريس، تاريخ الاسترداد من 2019/07/30 إطلاق التقرير الثقافي العالمي خلال اجتماع لجنة اليونسكو لاتفاقية تنوع أشكال التعبير الثقافي: : http://ar.unesco.org/news/tlq/ .
- اليونسكو (2015) التقرير الثقافي العالمي "إعادة رسم السياسات الثقافية" ، باريس.
- التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية (2012) "الاقتصاد العربي القائم على الإبداع"، مؤسسة الفكر العربي، الطبعة الأولى، بيروت.
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (2016) اقتصاديات الثقافة، لجنة مجتمع المعرفة والإعلام، مطبعة سيباما، المغرب.
- اليونسكو (2009) تقرير اليونسكو العالمي عن الاستثمار في التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات، باريس.
- اليونسكو (2013) تقرير اليونسكو عن الاقتصاد الإبداعي "تعزيز سبل التنمية المحلية" طبعة خاصة، الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باريس.
- الأمم المتحدة الأمم المتحدة. (2004). تقرير التنمية البشرية لعام 2004. تاريخ الاسترداد 31 08، 2019، من تقرير التنمية البشرية: www.un.org/ar.wdr/2004pdf

اتفاقيات واخرى

- اليونسكو (2005) اتفاقية حماية وتعزيز تنتوع أشكال التعبير الثقافي، باريس.
- اليونسكو (2017) مؤتمر الأطراف في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، الدورة السادسة العادية، اليونسكو، باريس.
- اليونسكو (2017) اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي. تاريخ الاسترداد 2019/07/28، من اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي: www.alesco.org/site/image/2016files/2017/02-23-09-47

- إيفان برنييه (بلا تاريخ) اتفاقية اليونسكو حول تنوع أشكال التعبير الثقافي "وثيقة ثقافية على ملتقى طرق القانون والسياسة" تاريخ الاسترداد 25 07، 2019، من اتفاقية اليونسكو حول تنوع أشكال التعبير الثقافي: www.diversité- culturelle.qc.ca
- اليونسكو (2009) إطار اليونسكو للإحصاءات الثقافية، باريس.
- إبراهيم الحيدري. (01 03، 2016). عولمة الثقافة ثقافة التصنيع. تاريخ الاسترداد 09 04، 2019، من الجديد ماجازين: www.aljadeedmagazine.com
- الصناعات الثقافية (14 06، 2019) تاريخ الاسترداد 22 07، 2019، من الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية:

www.politics-dz.com/community/threads/alsnayat-althaquafi

المراجع باللغة الفرنسية

- Gaëtan TREMBLAY (1999) les industries de la culture et de la communication au Québec et au canada, presse de l'université du Québec (Canada).
- UNESCO (2000) culture, commerce et mondialisation « questions et réponses, publication de la division de la créativité, des industries culturelles et du droit d'auteur, secteur de la culture, Paris.

7. ملاحق:

الملحق رقم 1



الملحق رقم 2

بطاقة التقييم 2018

تنفيذ تدابير المعاملة التفضيلية لتيسير التوازن في تداول السلع والخدمات الثقافية وتشجيع تنقل الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة في كل أنحاء العالم

تنقل الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة	تداول السلع والخدمات الثقافية	المعاهدات والاتفاقات



الإنجازات

- تزايد التعاون والتنقل العبر الوطني في بلدان الجنوب
- ارتفاع عدد المنتديات الرقية والشبكات واستراتيجيات التصدير التي تفتح أسواق المنتجات السمعية البصرية لبلدان الجنوب
- التوسع في استخدام البنود الثقافية في الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية



التحديات

- القيود المفروضة على السفر في المناخ الأمني العالمي الحالي
- استمرار الاختلال في التداول العالمي للسلع والخدمات الثقافية
- الالتزام المحدود باتفاقية 2005 في اتفاقات الشراكة الإقليمية الضخمة



التوصيات

- تحسين إجراءات التأشيرات للفنانين
- تنفيذ إجراءات المعونة التجارية والمعاملة التفضيلية
- تخويل مركز محدد للسلع والخدمات الثقافية في الاتفاقات التجارية التي تتناول التجارة الإلكترونية



الاحتياجات من البيانات

- التجارة في الخدمات الثقافية
- تدفقات التنقل

الحماية القانونية للفلكلور دعامة لاستدامة السياحة الثقافية وألية لتوطين مضامين الاقتصاد البنفسجي في الجزائر

The legal protection of folklore is a pillar of the sustainability of cultural tourism and a mechanism to localize the contents of the purple economy in Algeria

بن دريس حليمة
Bendriss Halima
أستاذة محاضرة قسم أ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس
halima.bendriss@univ-sba.dz

تاريخ النشر: 2020/07/28

ملخص: تولي الدول اليوم إهتماما كبيرا في إستثمار الموروث الثقافي لها في صناعة السياحة، ليكون بذلك علامة فارقة في إستقطاب السياح، لأنه مقوم سياحي غير متكرر أو قابل للمنافسة.وتحقق السياحة التراثية التواصل والاستمرارية وعدم الانقطاع بين الماضي والحاضر والمستقبل وبذلك تتحقق ديمومة النشاط السياحي، والذي يحقق بدوره تنمية مستدامة والتي هي تنمية متواصلة تعرف على أنها "تلبية إحتياجات الأجيال الحاضرة دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة في تلبية إحتياجاتها".

ولأن مضمون الاقتصاد البنفسجي قائم في جزء من مضامينه على التوفيق بين الثقافة والتنمية الاقتصادية والاستدامة، فإن مضمون الفلكلور يحقق هذه المقاربة عند تفاعله مع السياحة، بيد أن هذه المقاربة تتحقق في الاستعمال المشروع للفلكلور وفي طرق حمايته في ظل العولمة والهيمنة التكنولوجية.وعليه فإن الهدف من هذه الدراسة هو تبيان العلاقة الترابطية بين مضمون الفلكلور، والسياحة الثقافية والاستدامة، ودور الحماية القانونية في الحفاظ على هذا الترابط وتبعا لذلك يتوطن مفهوم الاقتصاد البنفسجي

كلمات مفتاحية: الفلكلور، السياحة، الثقافة، التنمية المستدامة

Abstract: Today, countries pay great inttention to investing their cultural heritage in the tourism industry, thus making it a milestone in attraction of the past , present and future, and thus the sustainability of tourism activity, which in turn achieves sustainable development, which is a continuous development defined as “meeting the needs of present generation without harming the ability of the furure generations to meet their needs.” Because

the content of the purple economy is based in part of its contents on reconciling culture, economic development and sustainability, the content of folklore achieves this approach when Intracting with tourism, however this approach is achieced in the legitimate use of folklore and its protection methods in light of globalization and technological dominance
Therefore the folklore, cultural tourism and sustainability legal protection in maintaining this interconnectedness and accordingly the concept of purple economy is endemic aim of This study is to show the interrelationship between the content of folklore, cultural tourism and sustainability, and the role of legal protection in maintaining this interconnectedness and accordingly the concept of purple economy is endemic.
Keywords:: Folkolore , tourism, culture, sustainable development

مقدمة

مما لاشك فيه بأن السياحة في القرن الحالي ستكون الصناعة الأولى في العالم لما لها من دور في تنشيط الاقتصاد الوطني.ويلعب التراث الثقافي دورا جوهريا في تعزيز هذه السياحة وتنشيطها، فهو يمثل ثروة حضارية قائمة على قيم وعادات وتقاليد الشعوب على إمتداد حضارات متعاقبة، وهو بذلك السمة المميزة لكل أمة عن غيرها.بإعتبار الفلكلور هو الذاكرة الحقيقية للشعوب، وأن قيمته تكمن في أهميته كتراث إنساني وكحلقة من حلقات التطور الثقافي والحضاري لهذا الإنسان.

من هذا المنطلق تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أهمية الفلكلور كموروث ثقافي للأمة في صناعة السياحة الثقافية، كون الفلكلور مورد ينتقل من جيل إلى جيل، ويعتمد على تقديم سلع وخدمات نظيفة بيئيا فهو يحقق مضمون الاستدامة، وعليه يعتبر الدعامة الأساسية في صناعة السياحة الثقافية المستدامة، وكون الاقتصاد البنفسجي مفهوم يتخذ من الاستدامة والثقافة ركائز له ، فإن الفلكلور يدخل في إنشاء هذه الركائز، وتأتي الحماية القانونية له لضمان تحقيق هذه الفعالية

وعليه كيف يمكن للحماية القانونية للفلكلور في ضمان فعاليته في صناعة السياحة الثقافية المستدامة،وتحقيق مضامين الاقتصاد البنفسجي؟

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي ، والتحليلي، والمقارن من خلال وصف الظواهر القانونية وتحليلها، ومقارنتها مع المواضيع ذات الصلة التي جاءت بها الاتفاقيات الدولية.

تكون الإجابة على هذه الإشكالية وفقا للمحاور التالية :

المحور الأول: العلاقة الترابطية بين مضمون الفلكلور، السياحة الثقافية المستدامة

أولا: الإطار المفاهيمي لأطراف العلاقة الترابطية (الفلكلور، السياحة الثقافية المستدامة)

ثانيا: تلاقي مضمون الفلكلور مع أبعاد الاستدامة والسياحة الثقافية

المحور الثاني: إستغلال الفلكلور وخصوصية حمايته دعائم لاستدامة السياحة الثقافية

أولا: ضوابط إستغلال مصنفات الفلكلور

ثانيا: إشكالية الأنظمة القانونية الأنسب لحماية مصنفات الفلكلور، والجزاءات المقررة للإستغلال غير المشروع للفلكلور في القانون الجزائري.

المحور الأول: العلاقة الترابطية بين مضمون الفلكلور، السياحة الثقافية والاستدامة

يمثل الفلكلور الهوية الوطنية، والتنوع الثقافي للشعوب والدول، له أهمية كبيرة في مجال الاستثمار السياحي، كونه علامة مميزة تنفرد بها كل دولة، وكون الفلكلور منبثق من الحضارة الشعوبية للمجتمعات فهو عريق عراقة هذه المجتمعات، وهو باقي ومستمر مع إستمرارها، بيد أن هذه الاستمرارية مرهونة في الاستعمال المشروع لهذا الفلكلور وفي طرق الحفاظ عليه.فالفلكلور يستعمل كمورد سياحي هام ويلعب دورا كبيرا في صناعة السياحة الثقافية، هذه الأخيرة تعتبر موردا إقتصاديا هاما للدول. تدخل طرق إستخدام الفلكلور وحمايته في المجال السياحي إلى خلق مقاربة التنمية المستدامة في ذات المجال. من منطلق هذا القول فإن ثم علاقة ترابط بين الفلكلور، السياحة الثقافية والاستدامة ، وأن أي علاقة ترابط تحتاج منا تبيان المفاهيم لمعرفة مواطن الترابط

أولا: **الإطار المفاهيمي لأطراف العلاقة الترابطية (الفلكلور، السياحة الثقافية المستدامة)**

الفلكلور كمرادف للتراث الثقافي هو علامة مميزة للدول والشعوب، تدخل في الإشارة إليها وتعريفيها، وهو بذلك يشكل الوعاء الذي تقوم عليه السياحة الثقافية ، هذه الأخيرة تعتبر مقوم مهم من مقومات التنمية التي تسعى الدول الى أن تكون مستدامة، وعليه فإن الترابط بين الفلكلور والسياحة الثقافية المستدامة يظهر في مضامين كل عنصر من عناصرهما ، ومنه سنعرج للتعاريف الفقهية والقانونية للفلكلور ، ثم تعاريف السياحة الثقافية والتنمية المستدامة.

1-محددات المفاهيم الفقهية والقانونية للفلكلور

عرف الفقه مصنفات الفلكلور على أنه "جميع المصنفات الأدبية والفنية والعلمية التي يفترض أنها أبتدعت في أراضي البلاد من قبل مؤلفين المفروض أنهم من أبناء تلك البلاد أو ينتمون إلى تلك المجموعات الاثنية وإنتقلت من جيل إلى جيل " (خاطر، 2001، صفحة 50)، وعرفه فقه أخر أن

الفلكلور هو"مظاهر فنية لثقافة الشعب تتناقلها الأجيال التي تتولى حفظها، وهو في نظر المجتمعات المعنية بصفة مباشرة تراث حي وجزء لا يتجزء من حياتها، ويتصف بكونه متطورا " (schloetter, 2009, p. 06).هذين التعريفين لا يرتقيان إلى الدقة والوضوح، ومنه نذهب إلى التعريف القانوني بإعتباره هو من سيحدد الحماية المقررة له.

المشرع الجزائري نص في أحكام الأمر 03-05 (المجاورة، 2003، صفحة 03)علي حماية الفلكلور إذ اعتبر مؤلفات الفلكلور من التراث الثقافي الجزائري وتندرج ضمن هذه المصنفات مصنفات الموسيقي الكلاسيكية التقليدية والأغاني الشعبية والأشكال التعبيرية الشعبية المنتجة في أوساط المجموعة الوطنية والتي لها ميزات الثقافية التقليدية للوطن والنوادر والأشعار والرقصات والعروض الشعبية (حسان، 2008، صفحة 143)،إلاّ أن المشرع ومن خلال الأمر المذكور أعلاه لم يعرف ما معني التراث التقليدي واكتفي فقط بذكر المصنفات التي تندرج في إطاره، أما الأمر 73-14 (المؤلف، 1973، صفحة 434) **قد** عرف الفلكلور بأنه الإنتاج الذي تجهل هويته مع افتراض هوية مؤلفه انه مواطن جزائري، اما التأليف المستوحى من الفلكلور "هو كل تأليف وضع بعناصر مستعارة من التراث الثقافي التقليدي" (صالح، 2006، صفحة 426)

هناك من الفقه من ذهب إلى القول أن التعريف الوارد في أحكام المادة الثامنة من الأمر 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وأيضا نفس المادة في القوانين المعدلة جاءت ناقصة ولم تعطي تعريفا لمفهوم التراث الثقافي التقليدي الذي جاء في صلب هذه المادة (صالح، 2006، صفحة 425).إلا أنه ومن منطلق أن أشكال التعبير الثقافي التقليدي هي تراث حي يتطور بإستمرار لأنها تنتقل عبر الأجيال يبرر عدم إدراج المشرع لتعريف الفلكلور بإعتباره مصنف من المصنفات المشمولة بالحماية في قانون حقوق المؤلف.

إلا أنه وبالرجوع إلى أحكام القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي (الثقافي، 1998، صفحة 03) إعتبر هذا الأخير مجموعة من الممتلكات الثقافية العقارية والمنقولة، وكذا الممتلكات غير المادية في نص المادة الثانية منه، ونص في المادة 67 من ذات القانون على التراث الثقافي أنه مجموعة من معارف، أو مهارة، أو كفاءات أو تقنيات قائمة على التقاليد في مختلف ميادين التراث الثقافي، وتمثل الدلالات الحقيقية للإرتباط بالهوية الثقافية ويحوزها شخص أو مجموعة من الأشخاص " ويدخل في نطاق هذا التعريف الأغاني التقليدية والشعبية، فن الرقص، الحكايات...وغيرها من أصناف التراث

اللامادي.يؤدي بنا التعداد الوارد في هذه المادة إلى التساؤل حول ما إذا كان الفلكلور هو التراث الثقافي اللامادي فقط؟، الإجابة على هذا السؤال نأخذها مباشرة من أحكام المادة الثامنة من قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الأمر 03-05 السالف الذكر فإلى جانب تعدادها للتراث اللامادي تضمنت أيضا تراث مادي يتمثل مصنفات الفن الشعبي، النحت، النقش، الحلي والمصنوعات على مادة معدنية أو خشبية.

صفوة هذا القول أن الفلكلور كمرادف لمصطلح التراث الثقافي التقليدي يحوي على التراث التقليدي المادي والتراث التقليدي اللامادي، إلا أنه هناك مسألة أخرى تطرح بصدد تعريف الفلكلور هل التراث يشمل المصنفات الفنية والأدبية فقط أم تشمل المصنفات العلمية أيضا ؟

ذهبت الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف لسنة1981 على أنه "يقصد بالفلكلور لأغراض تطبيق هذه الاتفاقية المصنفات الأدبية أو الفنية أو العلمية التي تبتكرها الفئات الشعبية في الدول الأعضاء تعبيرا عن هويتها الثقافية، والتي تنتقل من جيل إلى جيل وتشكل أحد العناصر الأساسية في تراثها"، وهذا التعريف هو أيضا ما جاء في إتفاق BANGUI الخاصة بإنشاء المنظمة الإفريقية للملكية الفكرية ، عرف هذا الاتفاق الفلكلور على أنه"مجموعة التقاليد والانتاجات ذات الطابع الأدبي والفني والعلمي والديني وكذلك التكنولوجي بالإضافة الى إنتاجات أخرى والتي تتناقل عبر الأجيال" (طواح، 2013، صفحة 13)

تدرج هذه الاتفاقية ضمن مضمون الفلكلور الانتاجات ذات الطابع العلمي وهو ما يثير إشكالية مدى إعتبار الموارد الوراثية والمعارف التقليدية ضمن أشكال التعبير الثقافي التقليدي؟

2- مضمون الموارد الوراثية والمعارف التقليدية

التعريف الواسع الذي جاءت به الاتفاقية العربية وإتفاقية BANGUI بشأن الفلكلور، الذي أدرج جميع أشكال الإبداع الثقافي بجانبيه الأدبي والفني والجانب العلمي، هذا الأخير طرح إشكالية ما إذا كانت المعارف التقليدية تدخل ضمن مصنفات الفلكلور، لأن مثل هذا القول سيجعل هناك تداخل في المفاهيم، وستتخذ الحماية القانونية منعرجا أخر.

تربط المنظمة العالمية للملكية الفكرية "الويبو" المعارف التقليدية بالموارد الوراثية، وهي من المواضيع الحديثة في قضايا الملكية الفكرية، تشير إلى الصول الوراثية المرتبطة بالمعارف التقليدية والممارسات المحلية التي تحيط بأي نبات، حيوا، أو كائن مجهري له خصائص معينة، والتي تراكمت عبر السنين وتناقلت عبر

الأجيال لتصبح علامة مميزة لمجتمع ما (الويبو، 2012، صفحة 09). من خلال هذا التعريف يظهر الفرق بين المدلولين من حيث الحماية القانونية التي تتقرر لكل منهما، فالفلكلور هو مصنف يخضع لقواعد حقوق المؤلف والحقوق المجاورة أو نظام الملك العام كما سيأتي ذكر ذلك، بينما الحماية القانونية التي تستفيد منها الموارد الوراثية والمعارف التقليدية هي قانون براءة الاختراع أو قانون الحيازة النباتية إذا إقترنت بهما

3-الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

شهد العالم خلال العقود الثلاثة الماضية إدراكا متزايد بأن نماذج التنمية المستعملة لم تعد ناجحة بعد أن إرتبط نمط الحياة الاستهلاكي المنبثق عنها بأزمات بيئية خطيرة أدت إلى فقدان التنوع البيئي، وتلوث الماء والهواء والاحتباس الحراري وإستنفاذ للطاقة الاحفورية الغير متجددة، مما دفع بظهور نموذج تنموي بديل ومستدام يعمل على تحقيق الانسجام بين تحقيق الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة وإستدامتها من جهة أخرى، وعرف هذا النمط التنموي بالتنمية المستدامة.

عرف مفهوم التنمية في تطوره أربع مراحل، ركزت المرحلة الأولى على النمو الاقتصادي، وفي المرحلة الثانية على التنمية البشرية، وتضمنت المرحلة الثالثة التنمية البشرية المستدامة، وفي المرحلة الرابعة تضمنت مفهوم التنمية الإنسانية بمعناها الشامل، وعرف إعلان "الحق في التنمية "الذي أقرته الأمم المتحدة سنة 1986 التنمية على أنها" عملية متكاملة ذات أبعاد إقتصادية وإجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق التحسين المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد، والتي يمكن عن طريقها إعمال حقوق الإنسان". وحتى لا تظلم الأجيال المقبلة بسبب استنزاف الأجيال الحاضرة لجميع الموارد، ظهر ما يعرف بالتنمية المستدامة والتي عرفها تقرير بروندتلاند على أنها " التنمية التي تلبي إحتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها". وفي قمة ريو ديجانيرو للأرض عرفت التنمية المستدامة على أنها العيش ضمن القيود المحددة للأرض، والإبقاء على الاحتياجات دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة للإيفاء بإحتياجاتها، وتكامل البيئة والتنمية (راشي، 2012، صفحة 254).

فالتنمية المستدامة تهدف الى التوفيق والتكامل بين البيئة والتنمية من خلال ثلاث مجالات أولها المجال الحيوي للموارد، والثاني المجال الاقتصادي والثالث المجال الاجتماعي، يعتمد المجال الأول على القدرة على التكيف مع المتغيرات الإنتاجية لتكوين الموارد الاقتصادية بطريقة منظمة، أما المجال الثاني فيعني توفي

العدالة الاجتماعية لجميع فئات المجتمع، أما المجال الاقتصادي فيعتمد على القدرة على تحقيق معادلة التوازن بين الاستهلاك والإنتاج لتحقيق التنمية المنشودة.

إن التنمية المستدامة هي ظاهرة مركبة تشمل أبعاد متعددة أهمها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتكنولوجية، فالتنمية المستدامة الاجتماعية تهدف إلى التأثير على تطور الناس والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين الظروف المعيشية والصحية، أما التنمية البيئية المستدامة فيكون الهدف الأساسي فيها هو حماية الإنسان والطبيعة والمحافظة على الموارد الطبيعية، أما التنمية الاقتصادية المستدامة فمحور الاهتمام فيها يتمثل في تطوير البنى الاقتصادية فضلا عن الإدارة الكفؤ للموارد الطبيعية والبشرية. فالتنمية المستدامة إذن هي عملية واعية، معقدة، طويلة الأمد شاملة، ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية الاجتماعية والثقافية والبيئية، تستطيع الدولة من خلالها تحقيق متطلبات الأمن الإنساني الشامل (الاسعد، 2000، صفحة 22)

ثانيا: تلاقي مضمون الفلكلور مع أبعاد الاستدامة والسياحة الثقافية –ظهور الاقتصاد الإبداعي

من خلال التعاريف المبينة أعلاه للفلكلور فكون هذا الأخير قائم على المعارف الأدبية أو الفنية أو العلمية التي تنتقل من جيل إلى جيل، فإن هذا المضمون يتلاقى مع مضمون الاستدامة المبني على تحقيق متطلبات الجيل الحاضر دون الإضرار بمتطلبات الأجيال القادمة ، وهذا التلاقي بين مضامين الفلكلور والتنمية المستدامة تحققه السياحة الثقافية، وهو ما سيظهر في دراسة العناصر التالية:

1–تلازم الفلكلور ومضامين الاستدامة

يعبر الفلكلور بشقيه المادي واللامادي عن السمات المميزة التي يتصف بها المجتمع، وهذا المخزون المعرفي الذي يحويه الفلكلور فقد أدخل في صميم إستراتيجية التنمية المستدامة، كونه يتضمن أساليب عمل غير ملوثة، كما يمتاز بالديمومة والاستمرارية، وجعلته هذه المميزات في صلب الصناعة الثقافية.

ومما لا شك فيه أن الاقتصاد يعبر عن مجال ديناميكي يستقطب كافة الفرص المتاحة في المجتمع لخلق الثروة الوطنية، ولرفع من مستوى الدخل الوطني، ولهذا الغرض جاء مضمون الصناعة الثقافية كرافد لتشكيل قيمة مضافة إلى الاقتصاد الوطني والى الفلكلور في حد ذاته.

تعمل الصناعة الثقافية على توزيع السلع والخدمات الثقافية لأشكال التراث الثقافي التقليدي، وأن الاستغلال الأمثل لهذا الأخير يحقق فوائد إقتصادية كبيرة، إذ يعول على الموروث الثقافي التقليدي في تفعيل التنمية المستدامة كونه يضمن رفاه الجيل الحالي دون التفريط في حقوق الأجيال القادمة لأنه عنصر متنقل

بين الأجيال وذو ديناميكية متطورة ، وكونه كذلك جاء في إعلان ريو لعام 1992 وفي المبدأ22 منه والمتعلق بشأن التنمية المستدامة إذ نص على أنه " للسكان والمجتمعات المحلية والأصلية دور حيوي في إدارة وتنمية البيئة بسبب ما لديهم من معارف وممارسات تقليدية، وينبغي أن تعترف الدول بهويتهم وثقافتهم ومصالحهم، وأن تدعمهم على النحو الواجب وتمكنهم من المشاركة بفعالية في تحقيق التنمية المستدامة (شابو، 2017، صفحة 165)

-2الفلكلور في صلب صناعة السياحة الثقافية،

جاء مفهوم التنمية المستدامة في القانون 03-01 المتعلق بالتنمية السياحية المستدامة في مادته الثالثة على أنها "نمط تنمية تتضمن فيه الخيارات وفرص التنمية التي تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية والتراث الثقافي للأجيال القادمة "، وهو ذات النهج الذي عرفت به المنظمة العالمية للسياحة مفهوم السياحة المستدامة إذ نصت على أنها "تلك السياحة التي تلبي إحتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، وإنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة "

وأخذ على عاتقه ذات القانون بتعريف السياحة الثقافية على أنها "كل نشاط إستجمام يكون الدافع الرئيسي فيه البحث عن المعرفة والانفعالات من خلال إكتشاف تراث عمراني مثل المدن والقرى والمعالم التارخية والحدائق والمباني الدينية أو التراث الروحي مثل الحفلات التقليدية والتقاليد الوطنية أو المحلية". ومن أجل رفع مستوى التنمية الاقتصادية تعول الجزائر على السياحة الثقافية كمورد إقتصادي هام، يظهر هذا الاهتمام جليا في أحكام المادة التاسعة من القانون 03-01 المتعلق بالتنمية السياحية المستدامة، والتي جاء فيها أنه " تهدف التنمية السياحية إلى رفع قدرات الإنتاج السياحي، خاصة عن طرق الاستثمار السياحي، مع الحرص على تثمين التراث السياحي الوطني".

المحور الثاني: إستغلال الفلكلور وخصوصية حمايته دعائم لإستدامة السياحة الثقافية

يستغل الفلكلور شأنه شأن بقية المصنفات المحمية بحقوق المؤلف، وبإعتبار أنه مصنف ذو طبيعة خاصة فإن طرق إستغلاله تخضع لأحكام خاصة ، من حيث الجهة التي تتولى الإشراف على هذا النوع من المصنفات ومن حيث طريقة إستخدامه، وأي إستعمال خارج هذه الأحكام يعتبر إستخدام غير مشروع وتعدي عن حق هو محمي قانونا يستوجب تطبيق قواعد الحماية، بيد أن هذه الحماية تخلق

إشكالية النظام الأنسب الذي يتماشى وخصوصية مصنفات التراث الثقافي التقليدي. من منطلق هذا القول يتضمن هذا المحور دراسة ضوابط إستغلال مصنفات الفلكلور(أولا) و(ثانيا) إشكالية نظام حماية الفلكلور

أولا: ضوابط إستغلال مصنفات الفلكلور

الفلكلور كمصنف من المصنفات الادبية والفنية يكون مجالا للإستخدام والاستغلال من جانب عدة جهات، وأهما إستثماره وإستغلاله في المجال السياحي، وهو ما يندرج ضمن السياحة الثقافية، إذ يعتبر موردا ماليا هاما ، لأنه قائم على عنصر الإبداع والابتكار.يكون إستغلال الفلكلور مشروعا ضمن الأطر التي وضعها القانون، فهذا الأخير يتولى تنظيمه وتحديد ضوابط إستعماله حتى يضمن سلامته.تتمثل هذه الضوابط في وجوب الحصول على الترخيص من الجهات المعنية، وإن كان طلب الترخيص هو الأصل في استغلال الفلكلور، الا أن هناك حالات للإستغلال تستثنى من طلب الحصول على ترخيص بالاستغلال

1-طلب الترخيص لإستغلال الفلكلور

نص الأمر 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة يخضع إستغلال مصنفات التراث الثقافي التقليدي لترخيص يمنحه الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ، هذا الترخيص كان منصوصا عليه أيضا في القانون القديم لحقوق المؤلف 2، إذا كان ينص على أنه "يستلزم تثبيت الفلكلور بصفة مباشرة أو غير مباشرة بغية إستغلاله إستغلالا ماليا، إذن مسبقا".

من منطلق هذه الأحكام القانونية فإن منح الترخيص يكون للإستغلال التجاري للفلكلور، لأن هذا الاستغلال هو الذي من شأنه أن يلحق ضررا لمصنفات التراث الثقافي التقليدي (K.NKIEMA, 1988, p. 172)، وعليه يستدعي إستغلال الفلكلور لأغراض تجارية الى تنظيم يتحقق هذا الأخير عن طريق طلب الترخيص.

2-إجراءات منح الترخيص بإستغلال الفلكلور

بالرجوع لأحكام الأمر 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة إكتفى بذكر وجوب طلب الترخيص بالاستغلال للإستغلال التجاري، وحدد الجهة المانحة لهذا الترخيص وهي الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، بيد أنه لم يبين إجراءات هذا الترخيص والمعلومات الواجب توفرها فيه، ومدة صلاحيته، والالتزامات التي تقع على عاتق المرخص له، يعتبر هذا السكوت إشكالا قانونيا يعترض الاستغلال المشروع للفلكلور عن طريق الترخيص. أضاف ذات القانون المذكور أعلاه في الما141 منه على

أحقية الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة برفض طلب الترخيص، إذا كان من شأن الاستغلال المحدد في طلب الترخيص يضر بمصنفات التراث الثقافي، كما تمتد صلاحية الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة بتعليق الترخيص بعد منحه إذا ما رأى أن الاستخدام الممنوح بموجب هذا الترخيص قد أضر بسلامة مصنفات الفلكلور.

يمنح إذن الترخيص بإستخدام مصنفات الفلكلور بشأن الاستغلال التجاري، لذلك فرض الأمر 03-05 المتعلق بحقوق لمؤلف والحقوق المجاورة في مادته 140 على وجوب تحصيل الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة أتاوى عن هذا الاستغلال، تصرف هذه الأتاوى في إحصاء مصنفات التراث الثقافي والحفاظ عليها.وتحديد مبالغ الرسوم والأتاوى هي من إختصاص الجهة المانحة للترخيص وهو الديوان الوطني لحقوق المؤلف، ويعتمد في تحديد مبالغ مبالغ هذه الأتاوى بالتناسب مع الإيرادات المحصل عليها من جراء الاستغلال.لكن عدم تحديد أنواع الاستغلال التي يمنح بشأنها الترخيص يجعل الديوان الوطني لحقوق المؤلف يفرض أتاوى جزافية عن أي إستغلال، لذلك ذهب الفقه (K.NKIEMA, 1988, p. 184) ، الى القول بوجوب تحديد وبدقة نظام الاستغلال وأشكاله من أجل ضمان الفعالية والوضوح في الاستغلال، وإمكانية تحديد الأتاوى لكل إستغلال بالنظر إلى موضوعه وأهدافه، ومن دون دفع أتاوى جزافية عن كل أنواع الاستغلال.

يسمح الترخيص المسبق بمراقبة الاستغلال التجاري، إذ تمكن هذه المراقبة ضمان إستخدام مصنفات الفلكلور في أحسن الظروف، والترخيص المسبق هو الأصل في إستغلال مصنفات التراث الثقافي التقليدي، إلا أن هناك حالات تخرج عن طلب الإذن بالترخيص المسبق ولا تدخل في إطار الاستخدام غير المشروع.

ثانيا: إشكالية الأنظمة القانونية الأنسب لحماية مصنفات الفلكلور، والجزاءات المقررة للاستغلال غير المشروع في القانون الجزائري

لا يوجد إجماع بين تشريعات الدول حول النظام القانوني الذي يؤخذ به لحماية مصنفات الفلكلور، فمنهم من يعتمد على نظام قانون حقوق المؤلف ، ومنهم من يعتمد على نظام الملك العام، وهذا الأمر يطرح إشكالية النظام الأنسب الذي يوفر حماية فعالة ضد الاستعمال والاستغلال غير المشروع لمصنفات الفلكلور، ومنه ستتضمن هذه الجزئية من الدراسة إشكالية الأنظمة القانونية الأنسب لحماية مصنفات الفلكلور ، ثم الجزاءات المقررة للإستغلال غير المشروع في القانون الجزائري

1-إشكالية الأنظمة القانونية الأنسب لحماية مصنفات التراث الثقافي التقليدي

نص المشرع في أحكام المادة 08 من الامر 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، أن مصنفات التراث الثقافي تحضى بحماية خاصة إلى جانب المصنفات الواقعة في نظام الملك العام، إستعمل المشرع عبارة المصنف للتراث الثقافي التقليدي، وهذا يعني إتسام الفلكلور بطابع الأصالة والتي هي شرط إستوجبه القانون المذكور أعلاه لإضفاء الحماية القانونية للمصنفات.

وفقا لأحكام المادة 03 على أنه " يمنح كل صاحب إبداع أصلي لمصنف أدبي أو علمي أو فني..."، إلا أن المشرع لم يعرف الإبداع ولا المعايير التي يتم الاعتماد عليها لتقدير ما إذا كان المصنف يحوي على عنصر الإبداع أم لا وترك هذا الأمر للفقه والقضاء، ورغم أن هذا الترك فيه جانب من الصواب لأن الإبداع يختلف من مصنف لآخر إلا أن الأمر يطرح إشكالية تقدير الإبداع في المصنف وماهية المعايير التي يعتمد عليها القاضي في ذلك ؟ إن مفهوم الإبداع هو مفهوم غير ثابت لأنه يتغير حسب طبيعة المصنفات وعلى هذا الأساس لا يمكن إعطاء معيار محدد لفكرة الإبداع (C.COLOMBET, 1999, p. 28)،فالمصنفات الأدبية مثلا تعتمد على العقل أما المصنفات الفنية فتعتمد على الإحساس، والمقصود بالإبداع أو الابتكار هو الطابع الشخصي الذي يعطيه المؤلف لمصنفه والذي يسمح بتمييز المصنف عن سواه من المصنفات المنتمية إلى نفس النوع، وعليه فالابتكار مجهود ذهني يتجلى فيه جانب من شخصية المؤلف، ولا يكون نسخة من عمل سابق.

إن الإبداع عنصر أساسي يتحدد علي أساسه حماية العمل مهما كان نوع هذا العمل سواء كان علميا أو أدبيا أو فنيا وكيف ما كانت طريقة التعبير عنه أو الغاية منه، ومن هذا المنطلق يرى بعض الفقه أن الإبداع يعتمد علي ثلاثة عناصر (أبوبكر، 2008، صفحة 121)، تتمثل الأولى في الفكرة وتمثل أول عنصر يبنى عليه العمل سواء كانت هذه الفكرة فنية أو أدبية أو علمية، أما العنصر الثاني فهو الإطار الذي تبرز من خلاله الفكرة، أما العنصر الثالث فهو التعبير وهو المرحلة الأخيرة لإظهار العمل والتعبير النحت أو بأي وسيلة من وسائل التعبير الأخرى.

وفقا لهذا المفهوم تحمى مصنفات التراث الثقافي التقليدي الأصلية، والى جانب المصنفات الأصلية فإنه تمتد الحماية أيضا إلى مصنفات الفلكلور المشتقة من الأصل، وذلك دون المساس بالإنتاج الأصلي (صالح، 2006، صفحة 414)، والمصنفات المشتقة هي المصنفات التي تستمد أصالتها من مصنفات سابقة كالترجمات والتوزيعات الموسيقية وتجميع المصنفات ا (لطفي، 2003، صفحة 411). مصنفات

الفلكلور المشتقة تحضى بذات الحماية المقررة للمصنفات التراث التقليدي الأصلية وفقا لما جاء في أحكام المادة 05 من الأمر 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة السالف ذكره، ويدخل ضمن المصنفات المشتقة الترجمة والاقتباس وكذا التكيفات والتعديلات، ويكون الفلكلور محلا للتكيف كتكيف قصة شعبية إلى مسرحية وغيرها من الأعمال الفلكلور والتي يمكن تحويرها.

والى جانب نظام قانون المؤلف يمكن حماية الفلكلور بنظام الحقوق المجاورة، نصت المادة 107 من الأمر 03-05 على أصحاب الحقوق المجاورة وعرفتهم على أنهم" كل فنان يؤدي أو يعزف مصنفا من المصنفات الفكرية أو مصنفا من التراث الثقافي التقليدي، وكل منتج ينتج تسجيلات سمعية أو تسجيلات سمعية بصرية تتعلق بهذه المصنفات، وكل هيئة للبث الإذاعي السمعي أو السمعي البصري تنتج برامج إبلا غ هذه المصنفات إلى الجمهور يستفيد عن أدءاته حقوقا مجاورة لحقوق المؤلف تسمى بالحقوق المجاورة" (إدريس، 2008، صفحة 214)، وبالتالي فالمستفيدون من الحقوق المجاورة هم الفنّانين المؤدين، منتجو التسجيلات السمعية أو السمعية البصرية وهيئات البث الإذاعي السمعي أو السمعي البصري. حماية التعابير الفلكلورية نظام الحقوق المجاورة هي محدودة، لأنها تتعلق بالتعابير التي يمكن تلاوتها كالأغاني والقصص والرقصات التقليدية، أما الفلكلور المادي كالنسيج والنحت وغيرها لا يشمله نظام الحقوق المجاورة (SCHLOETTER, 2009, p. 14).

معظم قوانين حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في الدول النامية تضمنت نصوصا خاصة بحماية مصنفات الفلكلور بإعتباره تراث ثقافي للأمة، على عكس من ذلك فإن هذه الحماية لم تلقى نفس الاهتمام لدى واضعي حقوق المؤلف في الدول المتقدمة، إذ لم تنص معظم قوانينها على حماية مصنفات الفلكلور ضمن قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وإنما إعتبرتها من المصنفات التي تدخل في الملك العام (كنعان، 2009، صفحة 227)

ومعنى نظام الملك العام هو أن تلك المصنفات التي كانت محمية بقانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة بعد إنتهاء مدة حمايتها تسقط في الملك العام، ويصبح مباح إستعمالها من الكافة دون أن يترتب على ذلك أي تقيد قانوني. وفقا لهذا المعنى للملك العام فإن مصنفات الواقعة فيه تبيح إستغلالها دون دفع أتاوى عن هذا الاستغلال لأنه لا مالك لها، وهذا القول يطبق على مصنفات الفلكلور بإعتبارها كذلك، ومن ثم فإن الاستغلال العشوائي لهذا النوع من المصنفات سيؤدي الى إتلافها، من هذا المنطلق جاءت

نظرية الملك العام بمقابل التي تدرج مصنفات الفلكلور من مصنفات الملك العام التي تستوجب دفع مقابل عند إستغلالها (طواح، 2013، صفحة 86).

1-الجزاءات المترتبة على الاستغلال غير المشروع للفلكلور

إن مصنفات التراث الثقافي التقليدي بمختلف صورها وأشكالها المادي واللامادي، هي عرضة لمختلف صور الاستغلال، حيث أن وسائل الاتصال الحديثة تسمح بدخول الفلكلور في عالم التجارة، وتعتبر السياحة الثقافية مجال بروز إبداعات الفلكلور بأشكالها، وفي هذا المجال تجد مصنفات الفلكلور نفسها في مواجهة الانتهاكات التي تعترضها.

يجعل التطور التكنولوجي الاعتداء على مصنفات الفلكلور أسهل، إذ يمكن الوصول إلى مختلف أشكال التعبير الثقافي للعديد من المجتمعات وإستغلالها تجاريا دون مراعاة الحقوق الثقافية والاقتصادية للبلد المعني، حيث يمكن المساس بسلامة وأصالة هذا الإبداع أثناء عملية النقل أو الأداء العلني أو البث الإذاعي أثناء إنتاج المصنفات المشتقة من التراث الثقافي التقليدي، فيكون هناك إنتحال أو إختلاس، أو قد يتعرض المصنف لصورة من صور التحريف أو التشويه أو يكون عرضة للنهب الثقافي (طواح، 2013، صفحة 129)

سمح الأمر 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة بإستغلال الفلكلور لأغراض تجارية عن طريق الترخيص، وبالموازت مع ذلك كلف الهيئة المختصة بالحفاظ على هذه المصنفات من كل أشكال التغيير أو التشويه أو الاقتباس غير المشروع، الذي يفضي الى المساس بالقيمة الحقيقية لهذه الإبداعات (حسان، 2008، صفحة 250).

بما أن المشرع أضفى على الفلكلور صفة المصنف، فإن هذا الأخير يحضى بحماية مدنية وأخرى جزائية، شأنه شأن باقي المصنفات الأدبية والفنية، تتقرر المسؤولية المدنية في إستغلال مصنف الفلكلور تجاريا دون الحصول على ترخيص من قبل الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، إذ يكون لهذا الأخير الصفة في المطالبة بالتعويض وفقا لأحكام المادة 143 من الأمر 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة السالف ذكره. (بن دريس، 2014، صفحة 82)

أما الجانب الجزائي فيتابع كل إعتداء على المصنفات المحمية بجنحة التقليد، ويعتبر مرتكب لهذه الجنحة بصفة عامة كل من أنتج أو عرض أو أذاع أي إنتاج ذهني منتهكا بذلك الحقوق الممنوحة شرعا.والمشرع أورد جنحة التقليد في نص المادة 151 من الأمر المذكور أعلاه والتي نصت على أنه "يعد

مرتكبا لجنحة التقليد كل من يقوم بالأعمال الآتية: الكشف غير المشروع للمصنف أو المساس بسلامة مصنف أو أداء لفنان مؤدي أو عازف، استنساخ مصنف أو أداء بأي أسلوب من الأساليب في شكل نسخ مقلدة، استراد أو تصدير نسخ مقلدة من مصنف أو أداء، بيع نسخ مقلدة لمصنف أو أداء، تأجير أو وضع رهن التداول لنسخ مقلدة لمصنف أو أداء". (أبو العز، 2007، صفحة 110).يدخل تقدير التقليد ضمن المسائل الواقعية التي تخضع لتقدير قاضي الموضوع والذي يجب عليه أن يبرز تقليد المصنف وفي سبيل ذلك عليه أن يتعرض لمسألة أوجه الشبه بين المصنفين ويحتاج في ذلك إلى الاستعانة بالخبرة.(بن دريس، 2014، صفحة 105)

بعض الفقه يذهب الى القول أن طبيعة مصنفات الفلكلور لا تشملها الحماية المقررة لباقي المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف والحقوق المجاورة، وليس مناسبا إستخدام مصطلح التقليد لبيان الانتهاكات التي يتعرض لها الفلكلور، لأنه لا وجود لحق إحتكار الاستغلال، لأ التقليد يتقرر بصدد الاعتداء على الحق إحتكار إستغلال المبدع (K.NKIEMA, 1988, p. 201).

الخاتمة

إن الفلكلور هو السمة التي تعرف بها هوية وعراقة الشعوب، ويعتمد كدعامة أساسية في صناعة السياحة الثقافية لأي بلد يولي الاهتمام به، ومنه فهو مورد إقتصادي مستدام.أهميته هذه تأتي في ظل تكفل الدولة بحمايته والحفاظ عليه من أي إستغلال غير مشروع.وإرتباط الفلكلور بصناعة السياحة الثقافية وتحقيقه لمضامين التنمية المستدامة، فهو يدخل ضمن أطر الاقتصاد الجديد – الاقتصاد البنفسجي– **وهذا ما أكدت عليه نتائج هذه الدراسة والمتمثلة فيما يلي :**

- الفلكلور مراد لمصطلح التراث الثقافي التقليدي، يعبر عن هوية الشعوب، ثقافتها، عراقتها، يتميز بالاستمرارية والتطور عبر الأجيال.
- يدخل الفلكلور في صناعة السياحة الثقافية، فهو عامل جذب سياحي كونه سمة غير متكررة.
- يحقق الفلكلور مفهوم الإنتاج الأنظف، ويمتاز بالاستمرارية، وبالتالي يحقق مضمون التنمية المستدامة
- يحقق الترابط الموجود بين الفلكلور والسياحة الثقافية والاستدامة مضمون الاقتصاد الإبداعي والذي يتوطن بجانه مفهوم الاقتصاد البنفسجي.

- يتم إستغلال الفلكلور تجاريا عن طريق ترخيص يمنحه الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة بإعتباره الهيئة المشرفة عليه، وطريقة الاستغلال هذه تجسد إستراتيجية الدولة في الحفاظ عليه.
- يترتب عن الاستغلال غير المشروع قيام مسؤولية مدنية وأخرى جزائية، تخضع هذه المسؤولية لأحكام الأمر 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، كون الفلكلور يندرج ضمن المصنفات المحمية بهذا القانون هذا الأخير يتخذ من الإبداع والأصالة شرط موضوعي للحماية القانونية.

بناءا على هذه النتائج نخلص إلى التوصيات التالية :

- ينبغي إعداد قاعدة بيانات بشأن أشكال الفلكلور لإستخدامها في إستراتيجية السياحة الثقافية
- إعادة النظر في أحكام المواد القانونية المانحة للترخيص بإستغلال الفلكلور، وتبيان أنواع الاستغلال حتى تتمكن الجهة المانحة للترخيص بمراقبة هذا الاستغلال ومدى تأثيره على سلامة مصنفات الفلكلور
- إعادة النظر في الحماية الجزائية للتراث الثقافي التقليدي وإعطائها خصوصية تتماشى وطبيعة هذه المصنفات
- عقد مؤتمرات في الاقتصاد الإبداعي لتبيان أهمية الفلكلور في خلق قيمة مضافة للإقتصاد، وأنه يدخل ضمن إستراتيجيات الاقتصاديات الحديثة، منها الاقتصاد البنفسجي.

قائمة المراجع

المؤلفات بالعربية

-الاسعد محمد .(2000) .التنمية ورسالة الجامعة في الالفية الثالثة، المؤسسة الجامعية للدراسات. بيروت لبنان

-خاطر لطفي. (2003). موسوعة حقوق الملكية الفكرية، دار الفكر الجامعي، القاهرة، مصر

-عبد المجيد عصمت وصبري حمد خاطر. (2001). الحماية القانونية للملكية الفكرية.منشورات بيت الحكمة.بغداد، العراق

-فاضلي إدريس. (2008). حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر

-فرحة زراوي صالح. (2006). الكامل في القانون التجاري الجزائري، حقوق الملكية الفكرية، حقوق الملكية الصناعية والتجارية، حقوق الملكية الادبية والفنية، إبن خلدون للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر

-محمد خليل يوسف أبوبكر. (2008). حق المؤلف في القانون -دراسة مقارنة، مؤسسة مجدةللدراسات والنشر والتوزيع.عمان، الاردن

-نواف كنعان. (2009). حق المؤلف، النماذج المعاصرة لحق المؤلف ووسائل حمايتها، دار الثقافة.، عمان، الاردن

المقالات والمذكرات

-الويبو .(2012) .الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعرف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي .منشورات المنظمة العالمية للملكية الفكرية، جنيف

-شابو,وسيلة .(2017) .دور التراث الثقافي غير المادي في تعزيو التنمية المستدامة.مجلة القانون الدولي والتنمية جامعة باتنة.

-أمجد عبد الفتاح حسان. (2008). مدى الحماية القانونية لحق المؤلف، دراسة مقارنة.رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم الساسية، جامعة ابوبكر بلقايد.تلمسان

-بن دريس ,حليمة. (2014)حماية حقوق الملكية الفكرية في التشريع الجزائري .رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم الساسية، جامعة أبو بكر بلقايد.تلمسان

-راشي ,طارق.(2012) .اللمواصفات العالمية إيزو في المؤسسسات الاقتصادية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة سطيف.

-ليندة حاج صدوق. (2012). الابداع الفلكلوري على ضوء قانون الملكية الفكرية. مذكرة ما جستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر01.

-وهيبة طواح. (2013). حماية الفلكلور -دراسة مقارنة. مذكرة ما جستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران.

القوانين

-الأمر رقم 2003-05 المؤرخ في 19 يوليو 2003 والمتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، ج.ر مؤرخة في23 يوليو 2003، العدد 44، ص 3.

-القانون رقم 03-01 المؤرخ في 17 فبراير 2003 يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، ج.ر مؤرخة في 19 فبراير 2003، العدد 11

-الأمر رقم98-04 المؤرخ في 15 جوان 1998 المتعلقة بحماية التراث الثقافي، ج ر مؤرخة في جوان 1998، العدد44

-الأمر رقم 97-10 المؤرخة في 6مارس 1997 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، ج ر مؤرخة في 12مارس 1997، العدد13

-الأمر رقم 73-14 المؤرخ في 3أفريل 1973، المتعلق بحقوق المؤلف، ج ر مؤرخة في 10أفريل 1973، العدد29.

BIBLIOGHRAPHIE (en langue française)

-.COLOMBET.C (1999). propriété littéraire et droits voisins. paris: Dalloz.

-K.NKIEMA. (1988). la protection des expressions du folklore par la propriété intellectuelle. paris2.

-A.LUCAS SCHLOETTER. (2009). protection juridique du folklor. jurisclasseur propriété littéraire et artistique, 06.

العلاقة التبادلية بين الرعاية الصحية والاقتصاد البنفسجي وتأثيرها على التنمية المستدامة فى مصر (الفترة 2000– 2020)

The correlation between health care and the purple economy and its impact on sustainable development in Egypt (period 2000-2020)

هند مرسى محمد على البربرى
Hend Morsy Mohmed Ali Al Brbrby

مدرس الاقتصاد .كلية السياسة والاقتصاد – جامعة بنى سويف. جمهورية مصر العربية
Hend.mourcy@eps.bsu.edu.eg

تاريخ النشر: 2020/07/28

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل العلاقة بين الرعاية الصحية والاقتصاد البنفسجى ومدى تأثير تلك العلاقة على التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. بهدف الوصول إلى مدى واتجاه العلاقة بين الثقافة السائدة فى المجتمع المصرى وعلاقتها بالرعاية الصحية وتأثير ذلك على مؤشرات التنمية المستدامة فى مصر. من خلال استخدام المنهج الوصفى ومنهج التحليل القياسى.

وقد توصل البحث إلى عدم وجود علاقة واضحة بين الارعاية الصحية والاقتصاد البنفسجى فى مصر، كما تم التوصل إلى وجود علاقة سالبة وغير معنوية بين الرعاية الصحية والتنمية المستدامة، وكذا وجود علاقة سالبة وغير معنوية بين الاقتصاد البنفسجى والتنمية المستدامة فى مصر. ما يعنى ضرورة بزل جهود أكبر للنهوض بالرعاية الصحية وتنمية الثقافة العامة فى مصر لتحقيق معدلات التنمية المستدامة المستهدفة.

كلمات مفتاحية: الرعاية الصحية – الاقتصاد البنفسجى – التنمية المستدامة.

تصنيفاتJEL : H5, , H51, H53, I00, I10, I11, I12, I14, I15, I18, I24,N5

Abstract:

This research provides a study and analysis of the relationship between health care and the purple economy and the extent of the impact of

المؤلف المرسل: هند مرسى محمد على، الإيميل: Hend_morsy@yahoo.com

that relationship on sustainable development in its three economic, environmental and social dimensions. The extent and direction of the relationship between the prevailing culture in Egyptian society and its relationship to health care and its impact on indicators of sustainable development in Egypt can be reached.Through the use of a descriptive approach and a standard analysis approach.

The research found that there is no clear relationship between health care and the violet economy in Egypt, and a negative and non-moral relationship has been found between health care and sustainable development, as well as a negative and unimportant relationship between the violet economy and sustainable development in Egypt. This means that greater efforts must be made to advance health care and develop general culture in Egypt to achieve targeted sustainable development rates.

Keywords: Health care - purple economy- sustainable development.

JEL Classification Codes;,H51, H53, I00, I10, I11, I12, I14, I15, I18, I24,N5

1.مقدمة:

أظهر جائحة كورونا مدى تأثير العولمة الاقتصادية والسياسية والمعلوماتية على القطاع الصحى العالمى، ومدى كفائة وقدرة المنظومات الصحية فى العالم على مواجهة الازمات والاوبئة، وأكدت هذه الازمة على أهمية العوامل الثقافية الاقتصادية والاجتماعية فى مواجهة الأزمات والاوبئة، فالدول التى حققت معدلات مرتفعة من التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية إضافة إلى البعد الثقافى –الذى أضحى العامل الحاسم فى مواجهة هذا الوباء – هى الدول التى أستطاعت الخروج من الازمة بخسائر أقل.

ويضيف الاقتصاد البنفسجى بعداً جديداً للتنمية الاقتصادية وهو البعد الانسانى والثقافى بما يحوية من قيماً ترتبط بثقافة المجتمع بما يجعل الثقافة خادمة للأقتصاد ومحققه لأهدافه . ويمثل هذا الفرع من الاقتصاد أحد مكونات التنمية المستدامة، والتى تتكون من الاقتصاد الأخضر الذى يتعلق بالبيئة الطبيعية، والاقتصاد الاجتماعي المتعلق بالبيئة الاجتماعية، أضافة الى الاقتصاد البنفسجى الذى يتعلق بالبعد الثقافى.

وتهدف هذه الورق البحثيه إلى تحديد العلاقة السببية بين خدمات الرعاية الصحية وعلاقتها بالاقتصاد البنفسجى وتأثير تلك العلاقة التبادلية على التنمية المستدامة فى مصر وذلك من خلال :

- خدمات الرعاية الصحية المفهوم والسياسات المتبعة فى مصر.
- مفهوم الاقتصاد البنفسجى وعلاقته بالتنمية الصحية المستدامة.
- مؤشرات خدمات الرعاية الصحية فى مصر وعلاقتها بالاقتصاد البنفسجى والتنمية المستدامة.

1.1– مشكلة البحث:

تعانى مصر من ضعف خدمات الرعاية الصحية بسبب ضعف التمويل والاستثمارات فى هذا المجال، إضافة إلى تفشى ظاهرة هجرة الاطباء والكوادر الطبية بسبب تضافر عوامل أقتصادية(كأنخفاض مخصصات الصحة) وعوامل ثقافية (كالعادات والتقاليد والافكار الدينية ومستوى التعليم والثقافة العامة)، ما أدى إلى تفاقم الازمات الصحية خاصة مع تفشى وباء كوفيد 19، مما رفع من معدلات الاصابة والوفيات خاصة بين الاطقم الطبية.

1.2– فروض البحث:

يسعى البحث إلى التأكد من مدى صحة فرض وجود علاقة سببية بين الثقافة العامة والثقافة الصحية(الاقتصاد البنفسجى) والرعاية الصحية. ومدى تأثير تلك العلاقة على التنمية المستدامة فى مصر.

1. 3– أهداف البحث: يهدف البحث إلى ألقاء الضوء على ما يلى من متعيرات:

1. تحديد مفهوم الرعاية الصحية والتعرف على السياسات المتبعة فى مصر للنهوض بهذا القطاع.
2. تحديد العلاقة بين الرعاية الصحية والاقتصاد البنفسجى (العوامل الثقافية)
3. تحديد العلاقة بين الرعاية الصحية والتنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية.

1. 4 – منهجية البحث :

يعتمد البحث عى **منهج** التحليل الوصفى والتحليل القياسى لتحليل البيانات والمتغيرات المؤثرة على القطاع الصحى وعلاقتها بالاقتصاد البنفسجى وتأثير تلك العلاقة على التنمية فى مصر.

2.خدمات الرعاية الصحية المفهوم والسياسات المتبعة فى مصر:.

1.2 – مفهوم خدمات الرعاية الصحية ::

الرعاية الصحية هي مجموع الخدمات والمؤسسات العامة والخاصة التي تقوم الدولة بتوفيرها بهدف العناية بصحة مواطنيها سواء في مؤسسات القطاع الحكومى أوالقطاع الخاص، والتى تهتم بعلاج المرضى

ومن وظائف الدولة الاساسية تهيئة الفرص للأجيال المتعاقبة للحصول على الرعاية الصحية المستدامة من خلال دعم هذا القطاع.

ووفقاً للمبدأ الأول لأعلان ريو ديجينيرو للبيئة والتنمية فإن "البشر يقع فى صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ويحق لهم أن يحيوا حياة صحية ومنتجة فى وئام مع الطبيعة" (**الامم المتحدة، 1992**) ما يعنى أنه لا يمكن لأفراد يعانون من الامراض أن يحققوا التنمية المستدامة المنشودة. فالصحة الجيدة للمواطنين تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يدعم أبعاد التنمية المستدامة.

وتختلف سبل الحصول على الرعاية الصحية باختلاف الافراد والمجتمعات والدول، وتتأثر بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسات الصحية القائمة فى الدولة، والسياسات والخطط المتعلقة بأهداف الرعاية الصحية الشخصية والسكانية في المجتمعات المختلفة.

ونُظم الرعاية الصحية هي منظمات أُنشئت لتلبية الاحتياجات الصحية للسكان وفقًا لمنظمة الصحة العالمية، ويتطلب نظام الرعاية الصحية الجيد تمويل ضخم، وقوة عاملة مدربة ومؤهلة جيداً وذات راتب مناسب، ومعلومات موثوقة يعتمد عليها فى أتخاذ القرارات والسياسات، وصيانة المرافق الصحية لتوفير الأدوية والأجهزة ذات الجودة العالية (**www.who.int. WHO World Health Organizatio**، 2013)

2.2– العوامل المؤثرة فى الرعاية الصحية:

هناك العديد من العوامل المؤثرة فى الرعاية الصحة أوضحها دلغرين ووايتهيد 1993 فى الشكل (رقم 1) حيث تؤثر العوامل الاجتماعية (الاقتصادية والثقافية والبيئية) على شبكات المجتمع المحلى والشبكات الاجتماعية والتى تؤثر بدورها على الظروف المعيشية وظروف العمل والتعليم والمعيشة والاسكانوالرعاية الصحية واستخدام المياه والنظافة الصحية والزراعة وانتاج المواد الغذائية. ما يؤثر على نمط الحياة الفردى والعمر والنوع وبالتالى يؤثر على الصحة ويتأثر بها.

شكل رقم (1) العوامل المؤثرة على الصحة



المصدر: بتصريف الباحث نقلاً عن سيو سيجل وأخرون. نحو مجتمعات سكانية صحية ، وضع استراتيجيات لتحسين صحة السكان. تقرير منتدى "ويش" بشأن المجتمعات السكانية الصحية 2016. ص 7.

2 .3– أهداف الرعاية الصحية:

تهدف الرعاية الصحية إلى تقديم الموارد الطبية عالية الجودة إلى جميع من يحتاجها من أجل ضمان جودة الحياة، ومعالجة الأمراض حيثما أمكن، وزيادة متوسط العمر المتوقع وغيرها من أهداف تلك الرعاية. وقد أطلقت الأكاديمية الوطنية للطب بالولايات المتحدة الأمريكية ست نطاقات لقياس ووصف جودة الرعاية الصحية الأمنة لتجنب إصابة المرضى، وهذه النقاط هى: (**Richardson, 2016**)

1. الفاعلية: تجنب الإفراط في الرعاية أو إساءة استخدامها.
2. التركيز على المريض: تقديم الرعاية الخاصة باحتياجات المريض.
3. في الموعد: تقليل وقت الانتظار والتأخيرات الضارة بالمرضى ومقدمي الرعاية.
4. الكفاءة: تجنب تبديد المعدات، والمؤن، الأفكار والطاقة.
5. الإنصاف: تقديم الرعاية بحيث لا تختلف باختلاف الخصائص الشخصية الجوهرية.

2. 4– مراحل الرعاية الصحية:

تتعدد مراحل الرعاية الصحية ما بين الرعاية الاولية، الثانوية، الثلاثية، الرباعية، وهى مراحل مختلفة من الرعاية الصحية لكل منها متطلباتها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ويمكن تصنيفها

الرعاية الأولية: تشير إلى من يعملون فى الاستشارات الأولية لجميع المرضى داخل نظام الرعاية الصحية.كالممارس العام أو طبيب الأسرةوفقاً للنظام الصحى فى مصر. وقد يرى المريض اختصاصي رعاية صحية آخر أولاً، مثل الصيدلي أو الممرضة. ووفقًا لطبيعة الحالة الصحية يتم إحالة المرضى للرعاية الثانوية أو الثالثة. ويمكن توفير الرعاية الأولية في المراكز الصحية المجتمعية. وتشكل الرعاية الأولية العنصر الأول في عملية الرعاية الصحية المستمرة وقد تشمل أيضًا توفير مستويات الرعاية الثانوية والثالثي وتتكون الرعاية الاولية من التثقيف الصحي، الصحة البيئية، البرامج الصحية لرعاية الطفولة والأمومة، التطعيم وتنظيم الأسرة، الوقاية من الأمراض المتوطنة، والعلاج المناسب للأمراض والإصابات الشائعة، توفير الأدوية الضرورية، ونشر الوعي بأسس التغذية الصحية وطرق العلاج التقليدية . والرعاية الأولية الاوسع انتشارا فهى تشمل جميع أعمار المرضى ومن جميع الأصول الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية، والمرضى الذين يعانون من جميع أنواع المشاكل الصحية البدنية والعقلية والاجتماعية الحادة والمزمنة. لذا يجب أن يمتلك ممارس الرعاية الأولية اتساعًا واسعًا للمعرفة في العديد من المجالات. وتعد الاستمرارية هي إحدى السمات الرئيسية للرعاية الأولية، حيث يفضل المرضى عادة استشارة الطبيب نفسه لإجراء الفحوصات الروتينية والرعاية الوقائية والتثقيف الصحي.

الرعاية الثانوية:يستخدم مصطلح "الرعاية الثانوية" كمرادف للرعاية في المستشفى. رغم ذلك لا يعمل العديد من مقدمي الرعاية الثانوية مثل الأطباء النفسيين والمعالجين المهنيين ومعظم تخصصات طب الأسنان أو أخصائي العلاج الطبيعي في المستشفيات. قد يُطلب من المرضى رؤية مقدم الرعاية الأولية للإحالة قبل أن يتمكنوا من الوصول إلى الرعاية الثانوية.وتشمل الرعاية الثانوية الرعاية الحادة: كالعلاج اللازم لفترة قصيرة من الوقت لمرض قصير ولكن خطير. غالبًا ما توجد هذه الرعاية في قسم الطوارئ في المستشفى. كما تشمل الرعاية الثانوية الولادة والرعاية المركزة وخدمات التصوير الطبي.

الرعاية الثالثية: هي رعاية صحية استشارية متخصصة، في منشأة لديها أفراد ومرافق لإجراء فحص طبي متقدم ومتخصص. كعلاج السرطان وجراحة الأعصاب وجراحة القلب والجراحة التجميلية وعلاج الحروق الشديدة وخدمات طب الأطفال المتقدمة والتدخلات الطبية والجراحية المعقدة الأخرى.

الرعاية الرباعية: يستخدم مصطلح الرعاية الرباعية في بعض الأحيان امتدادًا للرعاية الثلاثية في الإشارة إلى مستويات متقدمة من الطب عالية التخصص ولا يمكن الوصول إليها على نطاق واسع. ويعتبر الطب التجريبي وبعض أنواع الإجراءات التشخيصية أو الجراحية غير المألوفة رعاية رباعية. عادة ما يتم تقديم هذه الخدمات فقط في عدد محدود من مراكز الرعاية الصحية الإقليمية.

3- سياسات الرعاية الصحية فى مصر:

يواجه قطاع الرعاية الصحية فى مصر العديد من التحديات منها زيادة معدلات الخصوبة الكلية لتصل إلى 3.5 طفل لكل سيدة عام 2018 بعد أن كان 2.9 عام 1990 . إضافة الى تبؤء مصر المركز الاول على مستوى العالم عام 2015 فى الاصابة بفيرس ألتهاب الكبد الوبائى (**C**)، حيث كان 5% من السكان البالغين فى مصر مصابون بهذا المرض. كما ترتفع معدلات الاصابة بالامراض غير المعدية (كأرتفاع ضغط الدم، والسمنة والسكرى) حيث بلغت نسبة الوفيات بسبب هذه الامراض 82% من إجمالى الوفيات ونحو 67$ من الوفيات المبكرة. وتنخفض مستويات مرافق الرعاية الصحية الاولية فى المستشفيات العامة ما دفع نحو 60% من المرضى للحصول على الرعاية الصحية فى العيادات والمستشفيات الخاصة والتى تكبد المرضى تكاليف باهظة. ونتيجة لهذه المشكلات طلبت الحكومة المصرية دعم البنك الدولى لدعم مبادرة تهدف إلى تطبيق نظام جديد للتأمين الصحى، لتوفير وتحسين جودة الرعاية الصحية الشاملة. وبناء على ذلك تم أعداد مشروع 100 مليون صحة والذى صمم لتحقيق أهداف رؤية مصر 2030 للتنمية المستدامة، من أجل تحقيق التنمية الصحية الشاملة. (**المصرية، 2018**)

وتهدف استراتيجية التنمية المستدامة لرؤية مصر 2030 فى مجال الصحة إلى أن يتمتع المصريين بحياة صحية سليمة وأمنة من خلال تطبيق نظام صحى متكامل يتميز بالاتاحة والجودة وعدم التمييز، وقادر على تحسين المؤشرات الصحية من خلال تحقيق تغطية شاملة لكافة المواطنين، بما يحقق الحماية المالية لغير القادرين ويحقق رضاء المواطنين والعاملين فى قطاع الصحة لتحقيق الرخاء والرفاهية، ما يجعل مصر رائدة فى هذا المجال على المستوى العربى والافريقى. وتتبلور الرؤية الاستراتيجية للصحة فى مصر فى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية حتى عام 2030 على النحو التالى :

شكل رقم (2) أهداف رؤية مصر 2030

الهدف	التعريف
النهوض بصحة المواطنين فى إطار من العدالة والانصاف	الاهتمام بكل ما يؤثر فى صحة المصريين من محددات اجتماعية ، وبنية أساسية ووعى عام وتحفيز نمط االحياة الصحى.
تحقق التغطية الصحية الشاملة لجميع المصريين مع ضمان جودة الخدمات المقدمة	الاهتمام بتوفير خدمات علاجية ووقائية عالية الجودة ومتاحة لجميع المصريين القادرين وغير القادرين
حوكمة قطاع الصحة	اتاحة البيانات الدقيقة التى تؤدى إلى اتخاذ قرارات سليمة فى الوقت المناسب مع تحسين كفاءة إدارة موارد قطاع الصحة فى إطار من الشفافية والمساءلة.

المصدر : رؤية مصر 2030 _ وزارة التخطيط المصرية – ص137

3 .1 – مؤشرات قياس أداء الصحة حتى عام 2030 :

لقد تم وضع مؤشرات لقياس الاداء ومتابعة مدى تحقيق الرؤية الاستراتيجية حتى عام 2030، حيث تم تحديد القيم عام 2018 والمستهدف خلال عام 2020، وعام 2030 .

ولتحقيق تلك الاهداف الاستراتيجية تم عام 2018 تطبيق مشروع الرعاية الصحية للمصريين المدعوم من البنك الدولى لخدمة 55 مليون مواطن لتحسين خدمات 600 مرفق من مرافق الرعاية الصحية الأولية ، 27 مستشفى. وتعزيز جهود تنظيم الاسرة ، وتوسيع نطاق الرائدات الصحيات الريفيات، وفحص مليون وحدة دم سنوياً للتأكد من خلو أكياس الدم من العدوى، و أطلاق مبادرة 100 مليون صحة بهدف القضاء على فيروس **C** والكشف عن الامراض غير السارية. (المصرية، 2018)

وقد حققت المبادرة نتائج جيدة حيث تم المسح التام لعدد 27 محافظة على مستوى الجمهورية. وتم فحص 55 مليون مواطن من البالغين (أكثر من 18 سنة) وتم الكشف عن فيرس C لنحو 3.2 مليون طالب بالمرحلة الاعدادية والثانوية، وفحص 13مليون طالب للكشف عن أمراض سوء التغذية والتقزم والسمنة، وفحص 24 ألف أجنبى ترددوا على المبادرة وحصلوا على الخدمات الصحية. وقد بلغ عدد من تم عمل(تحليل Bcr لوجود أجسام مضادة لفيرس C بدمائهم) 2.8 مليون حيث تم أكتشاف

حمل 2.2 مليون مواطن للمرض، وتم صرف العلاج لهم وجارى الكشف الدورى عليهم إلا أنه لم يتم حصر نسب الشفاء التام حتى الأن. كما تم تخفيض قوائم الانتظار للعمليات بالمستشفيات الحكومية والخاصة على مستوى الجمهورية بنسبة 68 %، حيث تم استقبال 283 ألف عملية من قوائم الانتظار.(المصرية ر.، مايو 202).

4. مفهوم الاقتصاد البنفسجي وعلاقته بالتنمية المستدامة:

4 .1- مفهوم الاقتصاد البنفسجيThe Purpleeconomy:

الاقتصاد النفسجى هو أحد فروع علم الاقتصاد المستحدثة مؤخرًا، وهو يؤكد على ضرورة إضفاء الطابع الإنساني للعولمة، واستخدام الثقافة بحيث تسهم في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، من خلال تثمين العائد الثقافي للسلع والخدمات.ويحمل الاقتصاد البنفسجي بين طياته قيمًا ترتبط ارتباطًا وثيقًا بثقافة المجتمع؛ ما يحقق استجابة وتفاعل الإنسان؛ فتكون بذلك الثقافة خادمة للاقتصاد وموصلة لأهدافه.(شوقى، 2019). والاقتصاد البنفسجي يشمل فى أطاره المحيط الثقافي الذي يترك فيه الوكلاء بصماتهم والذي يبقى ملكية عالمية مشتركة. وفي هذا السياق فإن الاقتصاد البنفسجي يجعل من البعد الثقافي رهانا للتنمية المستدامة.

ونشأة الاقتصاد البنفسجي تعود إلى الأهمية المتصاعدة للجانب الثقافي في المجتمع المعاصر. والاقتصاد البنفسجي ذو طبيعة شمولية من حيث كونه يثمن كل السلع والخدمات مهما كانت قطاعاتها استنادا على البعد الثقافي. و تم تطبيقه في الاقتصاد الحسي و التجريبي. وهو يختلف عن اقتصاد الثقافة الذي يرتكز على منطق القطاعات.(الكونفدرالية، 2015)

ومصطلح الاقتصاد البنفسجي ظهر أول مرة في فرنسا عام 2011 فيوثيقة نشرتها صحيفة "لوموند " Le Mondeمن قبل جمعية "ديفيرسوم" عندما قامتبتنظيم المنتدى الدولي الاول للاقتصاد البنفسجي، برعاية كل من اليونسكو والبرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية. وهي أول مرة يتم التطرق فيها لهذه العلاقة من خلال مصطلح الاقتصاد البنفسجي.(ربيعات، 2020)

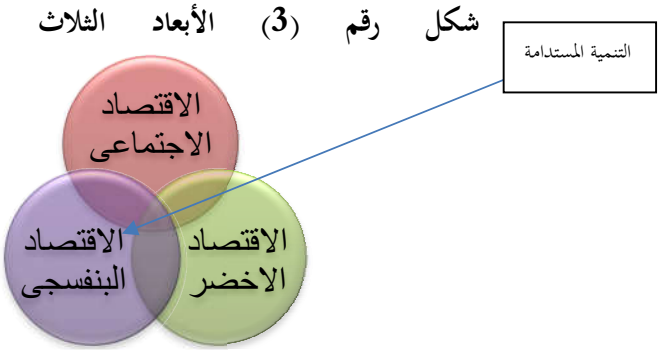
4. 2- العلاقة بين الاقتصاد البنفسجي والتنمية المستدامة:

يعد الطابع الثقافي تحديا لتحقيق التنمية المستدامة. كما أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تستمد جذورها من الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي اعتمدته الأمم المتحدة في عام 1966. ولا تمثل العوامل الثقافية سوى عنصر واحد من مكونات التنمية المستدامة إلى جانب

العوامل المتعلقة بالبيئة الطبيعية (الاقتصاد الأخضر) وتلك المتعلقة بالبيئة الاجتماعية (الاقتصاد الاجتماعي). وقد تم التأكيد على التكامل بين جوانب الاقتصاد المستدام من خلال دعوةنشرتها لوموند إيكونومي في عام 2015 في المؤتمر الحادي والعشرين للأمم المتحدة المعني بالتغيرات المناخية.

وتعتبِر اليونسكو الثقافة هى العنصر المؤسس لهويّتنا. فترسيخ الثقافة في صميم سياسات التنمية هو السبيل الوحيد لتحقيق تنمية تتمحور حول الإنسان، تكون شاملة وعادلة ، وقد تمّ إدراج الثقافة لأول مرة في جدول الأعمال الدولي للتنمية المستدامة، وذلك ضمن أهداف التنمية التي اعتمدتها الأمم المتحدة في سبتمبر 2015.(هوسغرهار، 2017)

شكل رقم (3) الأبعاد الثلاث للتنمية الاقتصادية المستدامة



المصدر: بتصريف الباحث

والاقتصاد البنفسجي يأتي ترسيخا لموضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تستمد جذورها من الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي اعتمدته الأمم المتحدة في عام 1966.

1. 3– العلاقة بين الرعاية الصحية والثقافة:

يمكن تعريف الثقافة الصحية بأنها مجموعة الوسائل، والإجراءات التوعوية المنظمة و الموجهة لأفراد المجتمع، لتكوين قوة تأثيرية داعمة تزيد من النظرة المجتمعية الايجابية للقضايا والممارسات الصحية، وتغير الأفكار والمعلومات الخاطئة المتبناة لدى البعض، وتتحول هذه الأفكار بعد ذلك إلى سلوكيات،مما يحسن من الأوضاع الصحية المجتمعية بشكل عام. (" Intrudaction to health education، 2018). وقد توصلت العديد من الدراسات والابحاث الاكاديمية إلى وجود علاقة قوية بين الصحةوالمرض والنسق الثقافى والاجتماعى فى المجتمعات المختلة.

فالثقافة الصحية هي عملية مبنية على المعرفة الرئيسة عن صحة الإنسان وتستهدف الاهتمام بصحته، وتعديل سلوكه الصحي بهدف الوصول إلىالسلامة النفسية والبندنية والاجتماعية للفرد والمجتمع. حتى نصل الى مجتمع سليم بعيد عن الإصابة بالأمراض وقادر على النهوض بالتنمية المستدامة.

وتهدف الثقافة الصحيةإلى تعريف الإفراد بمفاهيم الثقافة الصحية والصحة العامة، ومساعدتهم فى التعرف على الأمراض، وإيجاد علاج للمشكلات الصحية. وتعديل ثقافة الافراد تجاه الصحة سبباً في تغيير السلوكيات غير السليمة في العلاج ما يخفض نسب الإمراض وتطوير حياة الناس.

5- مؤشرات الرعاية الصحية فى مصر وعلاقتها بالاقتصاد البنفسجى والتنمية المستدامة:

للتحقق من مدى واتجاه العلاقة بين المتغيرات الثلاث الرعاية الصحية والاقتصاد البنفسجى والتنمية المستدامة نستخدم نموذج التحليل القياس.

النموذج المستخدم والنتائج التطبيقية:

سنستخدام نموذج الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين التنمية المستدامة والرعاية الصحية والثقافة فى الاقتصاد المصرى من خلال استخدام اسلوب الاقتصاد القياسى للوصول الى النتائج من خلال مجموعة من الخطوات هى: (1) تحديد النموذج المستخدم . (2) اختبار سكون المتغيرات باستخدام اختبار ADF. (3) تقدير نموذج الانحدار المتعدد . (4) اختبار جودة النموذج المستخدم .

5. 1- تحديد النموذج المستخدم:

تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد Multi- regression model. والمتغيرات التي تم استخدامها في شكل معدلات نمو سنوية، أو في شكل نسب مئوية، ومصدر البيانات الخاصة بالمتغيرات من تقارير البنك الدولي، وتم استخدام برنامج E_viewsللحصول على النتائج.

تقدير معادلة النموذج:

$$GDPt = at + EDUt + OPENt + LIFt + INFt + POPt + FCt + et$$
$$t = 1.2.3\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots n$$

وحيث أن الفترة الزمنية (t)، وعدد المشاهدات (n). وحيث أن:

الحد الثابت at	معدل التضخمINFt
معدل النمو الاقتصادىGDYt	معدل النمو السكانىPOPt
نسبة الصادرات والوردات الى الناتج المحلى الاجمالىOPENt	نسبة التكوين الراسمالى الثابتFCt
نسبة المسجلين فى المدارس الثانوية الى الاجمالىEDUt	

العمر المتوقع عند الميلاد LIFt حدود الخطأ العشوائي et

5 .2- اختبار سكون المتغيرات:

إن الخطوة الأولى بعد تحديد النموذج هي اختبار سكون المتغيرات في هذا النموذج.وهناك الكثير من الدراسات تقوم باختبار جذر الوحدة Unit Root لكل متغير على حدة باستخدام اختبار Augmented Dickey – Fuller (ADF) والذى يؤكد ان هناك سكون للمتغيرات المستخدمة في الدراسة فى مستوياته الاصلية.

5 .3- تقدير نموذج الانحدار المتعدد المستخدم:

قبل تقدير النموذج لابد من اختبار جودة نموذج الانحدار المتعدد من الناحية الإحصائية والقياسية ، حيث لابد من اجراء اختبارات تشخيصية للتعرف على جودة النموذج:

[1] اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي Lagrange Multiplier test of residual (Breush – Godfrey – BG)

[1] اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائيةNormality test (JB).

[2] اختبار عدم ثبات التباين Heteroscedosticity.

وبالنسبة لهذه الاختبارات الأربعة ، فالجدول (1 – 1) يوضح نتائجها كما يلي:

جدول (1 – 1)نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج الانحدار المتعدد

إحصاء F						إحصائية الاختبار	فرضية العدم (H_0)
EDU	POP	FC	INF	LIF	OPEN		
-0.0019	0.1300	0.003407	-0.005591	3.74	0.016309	LM	عدم وجود ارتباط تسلسلي
0.9792	0.9473	0.9786	0.9132	0.8174	0.7156		
0.141337	0.852706	-0.080	0.005743	-40.84	0.022	ARCH	ثبات تباين حد الخطأ العشوائي
(0.2228)	0.77	0.6775	(0.9412)	(0.1038)	(0.705)		
Test of Jarque-bera(3.632) Prob (0.1626)				التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية			

ويتضح من الجدول (1 – 1) ان نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج الانحدار المتعدد المستخدم، يمكننا من اتخاذ قرار بصلاحية استخدام نموذج الانحدار المتعدد في تقدير العلاقة بين الرعاية الصحية والنمو الاقتصادى فى الاقتصاد المصرى حيث تشير نتائج الاختبارات الى ما يلى:

a. تشير إحصائية LMإلى خلو النموذج المذكور من مشكلة الارتباط التسلسلي. ويعتبر ذلك دليلاً على أن فترة الإبطاء المختارة فترة أبطاء مثلى فعلاً. فمن المعلوم أن فترة الإبطاء المثلى هي تلك الفترة التي تضمن عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

b) تشير إحصائية اختبار ARCH إلى قبول فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي Homoscedasticity في جميع معادلات النموذج المقدر.

c) تشير إحصائية اختبار JB إلى قبول افتراض أن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعًا طبيعيًا في جميع معادلات النموذج المقدر.

ولاختبار اذا ما كان هناك مشكلة ازدواج خطى Multicollinearity فى النموذج المقدر ،تم تقدير معامل الارتباط بين كل متغيرين مستقلين من المتغيرات المستقلة لهذا النموذج. وبشكل عام، توجد مشكلة ازدواج خطى حادة فى حالة اذا كانت قيمة معامل الارتباط بين متغيرين مستقلين داخل معادلة ما اكبر من 0.7 ، ويتضح من نتائج القياس ان قيمة معامل الارتباط بين كل متغيرين مستقلين لم يتجاوز 0.7 ، ومن ثم لا توجد مشكلة ازدواج خطى فى النموذج المقدر.

وتشير قيمة معامل التحديد (R2) الى ارتفاع القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة محل الاهتمام (0.56) . كما تشير قيمة اختبار احصاء Fالى جودة النموذج المقدر ككل من الناحية الاحصائية.

- وجود اثرسالب وغيرمعنوى للرعاية الصحية والتى يتم التعبير عنها بالعمر المتوقع عند الميلاد على النمو الاقتصادى، ما يعنى ضرورة الاهتمام أكثر بالرعاية الصحية التى سؤدى الى زيادة النمو الاقتصادى فى مصر.
- وجود اثر سالب وغير معنوى لمتغير التعليم والثقافة والمتمثل فى عدد المسجلين فى المدارس الثانوية من الاجمالى،ويعكس هذا اهمية العمل على زيادة الاهتمام برأس المال البشرى والثقافة.
- وجود اثر موجب ومعنوى لمعدل التضخم على النمو الاقتصادى فى مصر.
- وجود اثر سالب و غيرمعنوى لاجمالى الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى على النمو الاقتصادى فى مصر وهذا ناجم من زيادة الاستيراد وانخفاض عملية التصدير.
- وجود اثر موجب و غيرمعنوى لنسبة التكوين الرأسمالى، وهذا يعنى اننا نحتاج الى تطوير اسواقنا المالية والمصرفية.

6. الخاتمة:

قامت الدراسة على افتراض مؤداة أن هناك علاقة سببية بين الرعاية الصحية والاقتصاد البنفسجى هذه العلاقة لها تأثير على التنمية المستدامة فى مصر. وقد تم عرض مفهوم الرعاية الصحية والتعرض لخدمات الرعاية الصحية فى مصر وعلاقتها بالاقتصاد البنفسجى(الثقافة) كما تم التعرف على مفهوم الاقتصاد البنفسجى وعلاقته بالتنمية المستدامة. ولتحقق من العلاقة بين المتغيرات المختلفة تم استخدام نموذج تحليل الانحدار لمعرفة قوة وواتجاه العلاقة بين الرعاية الصحية والقتصاد البنفسجى والتنمية المستدامة فى مصروعلى الرغم من الجهود المبذولة من الدولة للاهتمام بالرعاية الصحية إلا أنها مازالت أقل من المعدلات التى تؤثر فى التنمية المستدامة. حيث تم التوصل إلى وجود أثر سالب (عكسى) وغير معنوى للرعاية الصحية على النمو الاقتصادى (كمؤشر على التنمية المستدامة). كما يوجد أيضاً أثر سالب (عكسى) للثقافة على معدل نمو الناتج فى مصر، ما يعنى أنه يجب على الحكومة المصرية بزل مجهود أكبر للاهتمام بالرعاية الصحية والثقافة والتعليم بما يحقق معدلات نمو أكبر ورفع معدلات التنمية المستدامة.

7. قائمة المراجع:

المؤلفات:

1- الجبورى ، عبودى نعمة (2019)،التنمية الصحية المستدامة : التحديات والاتجاهات المستقبلية مدخل بيئى اقتصادى اجتماعى، قسم الادارة والاقتصاد. الامام الكاظم، العراق.مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والابحاث – المركز الديمقارطى العربى – برلين– ألمانيا العدد 6- أكتوبر 2019.

2- الفاتح محمد عتمان مختار. اقتصاديات خدمات الرعاية الصحية فى الدول النامية وأثارها على التنمية. أماراباك. المجلد الرابع، العدد العاشر (2013. ص ص 121-138.

3- أنور هافان قوناش2004. الصحة وقضايا الصحة العامة فى البلدان الاعضاء بمنظمة المؤتمر الأسلامى، العلاقة بين الدخل والصحة. مجلة التعاون الاقتصادى بين الدول الاسلامية 2004.

4- بوعوف إلياس ، عمارى عمار. 2010. من أجل تنمية صحية مستدامة فى الجزائر. جامعة سطيف.الجزائر. مجلة الباحث العدد 2009/7.

5- جينفير روبين، وأخرون.2016 هل ترتبط النتائج الصحية الافضل بالنفاق الاجتماعى، الانفاق الجتماعى ومقاييس الصحة السكانية فى تحليل تجريبى عابر للحدود الوطنية . راند *RAND* . 2016.

6- لورى ت. مارتن. وأخرون. 2017 . كيف يمكن للتنسيق الثقافى واستخدام الحوافز أن يعزز ثقافة الصحة من منظور أصحاب الشأن. راند *RAND* . 2017.

7- مختار رحاب. الصحة والمرض وعلاقتهما بالنسق الثقافى للمجتمع مقاربة من منظور الانثربولوجيا الطبية. جامعة المسيلة. الجزائر. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية. العدد 15. جوان 2014.

تقارير:

1- منظمة الصحة العالمية. فى خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تقرير الامانة العامة . م ت 14/138. 11 ديسمبر 2015 .

2- منظمة الصحة العالمية. المساهمةفي التنمية الاجتماعية والاقتصادية: إجراءاتمستدامةعبر القطاعاتمن أجلتحسين الصحة والإنصاففيمجال الصحة)متابعة المؤتمر العالمي الثامنبشأنتعزيز الصحة. ج 17/68 – مايو 2015 ِ.

3- منظمة الصحة العالمية. المحددات الاجتماعية للصحة: حصيلة المؤتمر العالمى المعنى بالمحددات الاجتماعية للصحة (ريو دى جانيرو، البرازيل أكتوبر 2011) . م ت 15/130. 24 نوفمبر 2011 .

4- سيو سيجل وأخرون. نحو مجتمعات سكانية صحية ، وضع استراتيجيات لتحسين صحة السكان. تقرير منتدى "ويش" بشأن المجتمعات السكانية الصحية 2016.

5- اليونيسكو. الثقافة في صميم أهداف التنمية المستدامة *bd_reza_01_0723_16816.jpg*

الأطروحات:

1- مرزق سعاد، مبيروك محمد البشير. دور جودة الخدمات الصحية فى التنمية البشرية المستدامة، دراسة حالة المؤسسة الاستشفائية العمومية محمد الصديق بن يحى (جيجل) مذكرة لنيل شهادة الماجستير فى العلوم الاقتصادية وعلوم التيسيير – تخصص الادارة الاستراتيجية للتنمية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسييرز جامعة سطيف -1- . عام 2013/2012.

مواقع الانترنيت:

1. https://www.alrsail.net/163536/
2. https://egy- ملخص تطوير الرعاية الصحية فى مصر
3. https://portal.arid.my/ar-LY/Posts/Details/6f477e0a-2ded-42d4-b87d-444b5d54466b
4. https://www.aleqt.com/2020/03/06/article_1774821.html
5. https://www.rowadalaamal.com
6. *https://neweconomics.org/A purple economy The case for placing the Economics of care at the heart of sustainable Development.2017*
7. www.samples.jbpub.com « Intrudaction to healtheducation, health promotion, and theory ," page 6 and 7 ,Retrieved 2018-10-13 .Edited.

ملاحق مخرجات Eviws 9 – ونتائج الدراسة

VectorAutoregressionEstimates Date: 07/22/20 Time: 14:01 Sample (adjusted): 1982 2017. Includedobservations: 30 after Adjustments. Standard errors in ( )& t-statistics in [ ]

	GDP
GDP(-1)	-0.099723
	(0.18679)
	[-0.53387]
GDP(-2)	0.218455
	(0.17082)
	[1.27888]
C	72.46689
	(68.2431)
	[1.06189]
EDU	-0.084343
	(0.07771)
	[-1.08533]
INF	0.080661
	(0.07459)
	[1.08144]
LOG(LIF)	-12.47451
	(16.0820)
	[-0.77568]
POP	-5.114408
	(2.27913)
	[-2.24401]
OPEN	-0.080316
	(0.05683)
	[-1.41335]
FC	0.180657
	(0.13714)
	[1.31730]
R-squared	0.561614
Adj. R-squared	0.394609
Sum sq. resids	48.85735
S.E. equation	1.525300

F-statistic	3.362870
Log likelihood	-49.88377
Akaike AIC	3.925584
Schwarz SC	4.345944
Meandependent	4.527880
S.D. dependent	1.960367

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.661976	Prob. F(2,23)	0.5254
Obs*R-squared	1.741759	Prob. Chi-Square(2)	0.4186

Test Equation:
DependentVariable: RESID
Method: Least Squares
Date: 07/22/20 Time: 14:05
Sample: 1980 2017
Includedobservations: 32
Presample and interiormissing value laggedresiduals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EDU	-0.001950	0.073942	-0.026375	0.9792
INF	-0.005591	0.050724	-0.110226	0.9132
LOG(LIF)	3.743400	16.03233	0.233491	0.8174
POP	0.130023	1.946950	0.066783	0.9473
OPEN	0.016309	0.044218	0.368837	0.7156
FC	0.003407	0.125350	0.027180	0.9786
C	-16.62524	67.28402	-0.247090	0.8070
RESID(-1)	0.014096	0.213922	0.065893	0.9480
RESID(-2)	0.311879	0.229395	1.359570	0.1871

R-squared	0.054430	Meandependent var	-2.93E-14
Adjusted R-squared	-0.274464	S.D. dependent var	1.410196
S.E. of regression	1.592000	Akaike info criterion	4.000118
Sumsquaredresid	58.29269	Schwarz criterion	4.412356
Log likelihood	-55.00188	Hannan-Quinn criter.	4.136763
F-statistic	0.165494	Durbin-Watson stat	1.924776
Prob(F-statistic)	0.993523		

HeteroskedasticityTest:Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.987819	Prob. F(6,25)	0.4545
Obs*R-squared	6.132561	Prob. Chi-Square(6)	0.4085
Scaledexplained SS	2.899311	Prob. Chi-Square(6)	0.8214

Test Equation:
DependentVariable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 07/22/20 Time: 14:06
Sample: 1980 2017
Includedobservations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	162.5327	101.3162	1.604213	0.1212
EDU	0.141337	0.113051	1.250201	0.2228
INF	0.005743	0.077027	0.074565	0.9412
LOG(LIF)	-40.84566	24.19348	-1.688292	0.1038
POP	0.852706	2.976961	0.286435	0.7769
OPEN	0.013298	0.065113	0.204222	0.8398
FC	-0.080435	0.191137	-0.420825	0.6775

R-squared	0.191643	Meandependent var	1.926506
Adjusted R-squared	-0.002363	S.D. dependent var	2.436217
S.E. of regression	2.439094	Akaike info criterion	4.811770
Sumsquaredresid	148.7295	Schwarz criterion	5.132400
Log likelihood	-69.98832	Hannan-Quinn criter.	4.918050
F-statistic	0.987819	Durbin-Watson stat	2.473098
Prob(F-statistic)	0.454548		

VAR ResidualNormality Tests

Orthogonalization:Cholesky (Lutkepohl)

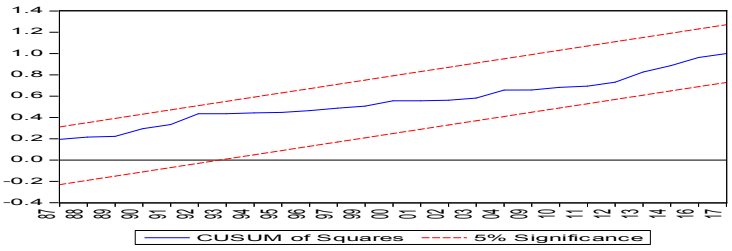
NullHypothesis:residuals are multivariate normal

Date: 07/22/20 Time: 14:10

Sample: 1980 2018

Includedobservations: 30

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.
1	0.124610	0.077639	1	0.7805
Joint		0.077639	1	0.7805
Component	Kurtosis	Chi-sq	Df	Prob.
1	1.313550	3.555141	1	0.0594
Joint		3.555141	1	0.0594
Component	Jarque-Bera	Df	Prob.	
1	3.632780	2	0.1626	
Joint	3.632780	2	0.1626	



VAR Residual Serial Correlation LM Test
NullHypothesis: no serial correlation at lag order h
Date: 07/22/20 Time: 14:11
Sample: 1980 2018
Includedobservations: 30

Lags	LM-Stat	Prob
1	0.000206	0.9885
2	0.717745	0.3969
3	0.000537	0.9815
4	0.030346	0.8617
5	0.189747	0.6631
6	0.071044	0.7898
7	1.062322	0.3027
8	0.358832	0.5492
9	0.192919	0.6605
10	0.128462	0.7200
11	0.063529	0.8010
12	0.542658	0.4613

Probsfrom chi-square with 1 df.